







﴿ فهرست الجزء الاول من كتاب الوجير ﴾  
( في فقه الامام الشافعي للامام العراقي )

Check  
198

صحيحة

٣ حطة الكتاب

١١٩  
فوزي

﴿ قسم المقدمات ﴾

٤ ﴿ كتاب الطهارة ﴾

٤ الباب الاول في المياه الطاهرة

٤ القسم الاول الماء المطلق

٥ القسم الثاني الماء المتغير يسيرا

٥ القسم الثالث الماء المتغير كثيرا

٦ الباب الثاني في المياه الحسة

٦ الفصل الاول في الحاسات

٧ الفصل الثاني في الماء الراكد ١٦٩٣

٨ الفصل الثالث في الماء الحار

٨ الفصل الرابع في ازالة الحاسة

٩ مروع سعة

٩ الباب الثالث في الاحتياط

١٠ الباب الرابع في الأواني

١٠ القسم الاول المتحد من الخلود

١١ القسم الثاني المتحد من العظام

١١ القسم الثالث المتحد من الذهب والفضة

﴿ قسم المقاعد ﴾

٣٤٥٩  
محمد



- ١١ الباب الاول في صفة الوضوء  
 ١٢ القول في سن الوضوء  
 ١٤ الباب الثاني في الاستنجاء  
 ١٤ الفصل الاول في آداب قضاء الحاجة  
 ١٤ الفصل الثاني فيما يستحب فيه  
 ١٥ الفصل الثالث فيما يستحب فيه  
 ١٥ الفصل الرابع في كيفية الاستنجاء  
 ١٥ الباب الثالث في الاحداث  
 ١٥ الفصل الاول في أسبابها  
 ١٧ الفصل الثاني في حكم الحدث  
 ١٧ الباب الرابع في الغسل  
 ١٨ كتاب التيمم  
 ١٨ الباب الاول فيما يليح التيمم  
 ٢١ الباب الثاني في كيفية التيمم  
 ٢٢ الباب الثالث في احكام التيمم  
 ٢٣ باب المسح على الخفين  
 ٢٥ كتاب الحيض  
 ٢٥ الباب الاول في حكم الحيض والاستحاضة  
 ٢٦ الباب الثاني في المسحاضات  
 ٢٧ الباب الثالث في التي سبت عادتها  
 ٢٩ الباب الرابع في التلقيح بين أيام الطهر والحيض  
 ٣١ الباب الخامس في العاس

﴿ كتاب الصلاة ﴾

- ٣٢ الباب الاول في المواقيت  
 ٣٢ الفصل الاول في وقت الرفاهية  
 ٣٤ الفصل الثاني في وقت المدورين  
 ٣٥ الفصل الثالث في الاوقات المكروهة  
 ٣٥ الباب الثاني في الاذان  
 ٣٥ الفصل الاول في محله  
 ٣٦ الفصل الثاني في صفة الاداء  
 ٣٦ الفصل الثالث في صفة المؤذن  
 ٣٧ الباب الثالث في الاستقبال  
 ٣٩ الباب الرابع في كيفية الصلاة  
 ٤٦ الباب الخامس في شرائط الصلاة  
 ٥٠ الباب السادس في السجودات  
 ٥٢ الباب السابع في صلاة التطوع  
 ٥٣ الفصل الاول في الرواتب  
 ٥٤ الفصل الثاني في غير الرواتب  
 ٥٥ (كتاب الصلاة بالجماعة)  
 ٥٥ الفصل الاول في صلاها  
 ٥٥ الفصل الثاني في صفات الائمة  
 ٥٦ الفصل الثالث في شرائط القدوة

﴿ كتاب صلاة المسافرين ﴾

- ٥٨ الباب الاول في القصر  
 ٦٠ الباب الثاني في الجمع

﴿ كتاب الجمعة ﴾

- ٦١ الباب الاول في شرائطها .
- ٦٤ الباب الثاني فيمن تشرمه الجمعة
- ٦٥ الباب الثالث في كيمية الجمعة
- ٦٦ ( كتاب صلاة الخوف وقت الحرب )
- ٦٩ ( كتاب صلاة الميدين )
- ٧١ ( كتاب صلاة الخسوف )
- ٧٢ ( كتاب صلاة الاستسقاء )
- ٧٢ ( كتاب صلاة الجارة )
- ٧٤ القول في السكين
- ٧٥ القول في الصلاة
- ٧٧ المول في الدعاء
- ٧٩ القول في التعمرة والنكاء على الميت
- ٧٩ باب تارك الصلاة
- ٧٩ ( كتاب الركاة )
- ٨٢ باب صدقة الخطاء
- ٨٢ الفصل الاول في حكم الخلطة وشرطها
- ٨٣ الفصل الثاني في الراح
- ٨٣ الفصل الثالث في اجتماع الخلطة
- ٨٣ الفصل الرابع في اجتماع المحاط والمعدرد في ملك واحد
- ٨٤ الفصل الخامس في تعدد الخليط
- ٩٦ فصل اذا قلنا العامل لا يملك الرخ فالطهور وحب ركاة الجميع

٩٧	فصل ثان في الزكّار
١٠٠	(كتاب الصوم)
١٠٥	(كتاب الاعتكاف)
١٠٦	الفصل الاول في أركانه
١٠٧	الفصل الثاني في حكم الدر
١٠٨	الفصل الثالث في قواطع التنايع
١٠٨	(كتاب الحج)
١١٤	القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب
١١٤	الباب الاول في وحوه اداء التسكين
١١٦	الباب الثاني في أعمال الحج
١١٦	الفصل الاول في الاحرام
١١٨	الفصل الثاني في سنن الاحرام
١١٨	الفصل الثالث في سنن دخول مكة
١١٨	الفصل الرابع في الطواف
١١٩	الفصل الخامس في السعي
١٢٠	الفصل السادس في الوقوف بعرفة
١٢٠	الفصل السابع في أساس التحال
١٢١	الفصل الثامن في الميت
١٢٢	الفصل التاسع في الرمي
١٢٣	الفصل العاشر في طواف الوداع
١٢٣	الفصل الحادي عشر في حكم الصي
١٢٤	الباب الثالث في محطورات الحج والعمرة
١٣٠	القسم الثالث من كتاب الحج

صحيحة

١٣٠ الباب الاول في موانع الحج

١٣١ الباب الثاني في الدماء

١٣١ الفصل الاول في ادماء

١٣٢ الفصل الثاني في مكان اراقها ورمها

﴿ كتاب البيع ﴾

١٣٢ الباب الاول في اركانه

١٣٦ الباب الثاني في الفساد بحجة الرأ

١٣٨ الباب الثالث في الفساد من حجة الهي

١٤٠ الباب الرابع في الفساد من حجة تهريق الصفة

﴿ الطر الخامس ﴾

١٥١ الباب الاول في معاملة المي

١٥٢ الباب الثاني في التحالف

﴿ كتاب السلم والقرض ﴾

٢٥٤ الباب الاول في شرائط السلم

١٥٧ الباب الثاني في اداء المسلم فيه والقرض

﴿ كتاب الرهن ﴾

١٥٩ الباب الاول في اركانه

١٦٢ الباب الثاني في القرض والطوارئ قل

١٦٣ الباب الثالث في حكم المرهون بعد القرض

١٦٨ الباب الرابع في الرافع بين المتعاقدين

(كتاب التفاضل)	١٧٠
(كتاب المحر)	١٧٦
(كتاب الصلح)	١٧٧
المصل الاول في أركانه	١٧٧
الفصل الثاني في الراحه علي الحقوق	١٧٨
الفصل الثالث في التنازع	١٨٠
(كتاب الحوالة)	١٨١
(كتاب الضمان)	١٨٣
الباب الاول في أركانه	١٨٣
الباب الثاني في حكم الضمان الصحيح	١٨٥
(كتاب الشركة)	١٨٦
(كتاب الوكالة)	١٨٨
الباب الاول في أركانها	١٨٨
الباب الثاني في حكم الوكالة	١٩٠
الباب الثالث في النزاع	١٩٣
(كتاب الاقرار)	١٩٤
الباب الاول في أركانه	١٩٤
الباب الثاني في الاقرار المحملة	١٩٧
الباب الثالث في تعقيب الاقرار بما يرمعه	٢٠٠
الباب الرابع في الاقرار بالنسب	٢٠١

صحيحة	
(كتاب المارية)	١٠٣
(كتاب المصعب)	٢٠٥
الباب الاول في الصمان	٢٠٥
الباب الثاني في الطواري	٢٠٩
المجل الاول في القصص	٢٠٩
المجل الثاني في الريادة	٢١١
المجل الثالث في تصرفات العاصم	٢١٣
(كتاب الشمعة)	٢١٤
الباب الاول في أركان الاستحقاق	٢١٤
الباب الثاني في كيمية الأخذ	٢١٦
الباب الثالث فيما يسقط به حق الشمعة	٢٢٠
(كتاب القراص)	٢٢١
الباب الاول في أركان صحته	٢٢١
الباب الثاني في حكم القراص الصحيح	٢٢٣
الباب الثالث في المعاصم والتهارع	٢٢٥
(كتاب المسافة)	٢٢٦
الباب الاول في أركانها	٢٢٦
الباب الثاني في أحكامها	٢٢٨
(كتاب الاحارة)	٢٢٩
الباب الاول في أركان صحتها	٢٢٩

الباب الثاني في حكم الاحارة الصحيحة	٢٣٤
الفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة	٢٣٤
الفصل الثاني في الصمان	٢٣٤
الباب الثالث في الطوارئ الموجبة للنفسح	٢٣٤
(كتاب الحمالاة)	٢٤٠
(كتاب احياء الموات)	٢٤١
(كتاب الوقف)	٢٤٤
الباب الاول في أركانه ومصححاته	٢٤٤
الباب الثاني في حكم الوقف الصحيح	٢٤٧
الفصل الاول في أمور لمعية	٢٤٧
الفصل الثاني في الاحكام المعوية	٢٤٧
(كتاب الهبة)	٢٤٩
الفصل الاول في أركانها	٢٤٩
الفصل الثاني في حكمها	٢٤٩
(كتاب اللقطة)	٢٥٠
الباب الاول في أركانها	٢٥٠
الباب الثاني في أحكام اللقطة	٢٥٢
(كتاب اللقيط)	٢٥٤
الباب الاول في الالتقاط وحكمه	٢٥٤
الباب الثاني في أحكام اللقيط	٢٥٤
(كتاب المرائص)	٢٦٠



صحيحة

العصل الاول في بيان الورثة	٢٦٢
العصل الثاني في التقديم والحجب	٢٦٣
العصل الثالث في أصول الحساب	٢٦٨
( كتاب الوصايا )	٢٦٩
الباب الاول في أركانها	٢٦٩
الباب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة	٢٧٤
الباب الثالث في الرجوع عن الوصية	٢٨١
الباب الرابع في الوصاية	٢٨٢
( كتاب الودعة )	٢٨٤
( كتاب قسم اليء والمأثم )	٢٨٨
الباب الاول في اليء	٢٨٨
الباب الثاني في قسم المأثم	٢٩٠
( كتاب قسم الصدقات )	٢٩٢
الباب الاول في بيان الاصناف الثمانية	٢٩٢
الباب الثاني في كيفية الصرف اليهم	٢٩٤

﴿ تم ﴾



# كتاب الواجب في فقه الإمامية

وقد تضمن أيضاً بيان مذهب الإمام مالك وأنى حبيبة والمرى  
والاقوال والالوه العبد لاهحاب الامام الشافعى بالرمر الى كل منها  
اصطلاح مخصوص

تأليف  
( حجة الاسلام الامام محمد بن محمد )

ابى حامد الغزالي  
للجزء الاول

( طبع في مطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧ )

على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر



١٠٠ : قرر مجلس ادارة ( شركة طبع الكتب العربية في مصر القاهرة )  
 ١٠١ : يوم الخميس ( ١٨ دي القعدة سنة ١٣١٦ ) طبع كتاب ( الوحي )  
 ١٠٢ : في فقه الامام الشافعي تأليف حجة الاسلام الامام أبي حامد الرازي  
 ١٠٣ : رضى الله تعالى عما لانه مع اجماع الفقهاء على حلاله قدر هذا  
 ١٠٤ : الكتاب لم يستق طبعه . رغبة في تميم نفعه بين الخاصة والعامة لاسيما  
 ١٠٥ : الذين يتمدون على مذهب الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه واكثر  
 ١٠٦ : اهل مصر منهم حمل الله قارنه موقفاً والصعب به بين الجميع محققاً آيين





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على نعمه السائمة \* ومنه السائمة \* وأتوكل عليه معرفة  
يستحق في صيانتها نور الشمس النارة . وبصيرة تحبس دونها وسوس  
التياطين النارة \* وهداية يحق في روايتها أناطيل الخيالات الرائمة \* وطماينة  
تصهل في أرحلتها تحايل المقالات الفارعة \* وأدلي على المصطفى محمد المصنوع  
بالآيات الدائمة \* المؤيد بالحجج البانئة \* وعلى آله الطيبين \* وأصحابه الطاهرين  
إبراماً لأتوف المستدعة النائمة

(أما بعد) فان محضك أيها السائل المتلطف \* والحرص المتسوف  
هذا الوجير السي استدت اليه ضرورتك وامتقارك \* وطال في يله انتطارك  
بعد أن محضت لك فيه حملة الفقه فاستحرجت ربدته . وتعمدت تفاصيل  
الترغ فاعتقت صدوته وعمدته وأوحت لك المذهب السسط الطويل  
وحقق عن حظك ذلك العبء الثقيل . وأدعت جمع مسائله بأصولها  
ومروها بالباطل محردة لطيفة في أوراها معدودة حبيبة وعيب فيها  
المروع السوارد \* تحت مآقد القواعد وبهت فيها بالرموز على الكوز  
واعتقت عن نقل المذاهب والوجوه البعيدة نقل الطاهر من مذهب  
الامام الشافعي المطلي رحمه الله \* ثم عرفك مذهب مالك وأنى حصة والمرنى  
والوجوه البعيدة للاصحاب بالاملاات والرقوم المرومة بالحر (١) فوق

الكلمات • ما ليم علامة مالك • والهاء علامة أى حبيمة • والراي علامة المرنى  
 فاستدل بأثبات هذه العلامات فوق الكلمات على محالقتهم في تلك المسائل  
 • وبالأواو بالحرمة فوق الكلمة على وجه أو قول يعيد محرّح للأصحاب • وبالنقط بين  
 الكلمتين • على الفصل بين المستثنى • كل ذلك حذرا من الاطناب • وتحية  
 للقشر عن اللباب • فتحرر الكتاب مع صرح حبه • وحرالة نطمه • وبديع  
 ترتيبه • وحسن ترصيعه وتهديه • حاويا لقواعد المذهب مع فروع غريبة •  
 خلاص معطما المحموعات البسيطة • فان أمت تتسمرت لمطالعتها • وأدمت  
 مراحتها • وتعلقت لرمورها ودقائقها • المرعية في ترتيب مسائلها • احترأت  
 مها عن محلدات ثقيلة • هي على التحقيق اذا تأملتها قصيرة عن طويلة • فكم من  
 كلم كثيرة فصلها كلم قليلة • خير الكلام ما قلّ ودلّ وما أملّ • فسأل الله  
 عروحل • أن يدهم عما كيد الشيطان اذا استهوي واسترل • وأن لا يجعلنا ممن  
 راع عن الحق وصل • وأن يعمو عما طمى به القلم أورل • هو أحق من  
 أسدى الى عادته سؤلهم وأرل (١)

### ❦ كتاب الطهارة ❦

❦ وفيه ثمانية أبواب ❦

#### ❦ الباب الاول في المياه الطاهرة ❦

والمطهر للحدث والخت (ح) هو الماء من بين سائر المائات • ثم المياه  
 الطاهرة على ثلاثه أقسام  
 ❦ القسم الاول ❦ الماء المطلق الباقي على أوصاف خلقته هو طهور ومه

(١) قوله وارل اي اسدى كما في المختار هو عطف مرادى اه

ماء البحر وماء النثر وكل ماء سح من الارض أو رل من السماء \* ولا يستثنى  
عه الا الماء المستعمل في الحدث فانه طاهر (ح) غير طهور (م) على  
القول الحديدي لتأدي المادة به وانتقال المع اليه \* والمستعمل في الكرة الرائحة  
طهور لعدم المعين \* وأما المستعمل في الثاية والثالثة أو في تجديد الوضوء  
أو في غسل الدمية اذا اعتسلت من الحيض ليحل للروح عشيها فيه وجان  
لوجود أحد المعين دون الثاني \* فروع ثلاثة \* الاول \* الماء المستعمل في  
الحدث لا يستعمل في الخث على احسن الوحيين \* الثاني \* اذا جمع الماء  
المستعمل حتى يلم قلتين عاد طهوراً على أقيس الوحيين كالماء النحس \* الثالث \*  
اذا انمس الحب في ماء قليل ناويا وحرر ارتفعت (و) جاته وصار الماء  
مستعملاً بعد الخروج والاصصال

في القسم الثاني \* ما تمير عن وصف خلقته تعيراً يسيراً لا يرايه اسم الماء  
المطلق هو طهور كالتمير (و) يسير الرعران \* وكذا التميز عما يجاوره (و) كالمود  
والكافور الصلب \* وكذا التميز عما لا يمكن صون الماء عه كالتمير بالطين  
والطحلب وكالتمير بطول المكث والتراب والرييح والورد فان كل ذلك  
لا يسلب اسم الماء المطلق وكذا المسح والشمس \* وفي الشمس كراهية من  
جهة الطب اذا شمس في البلاد المعرطة الحرارة في الاواني المظلمة

في القسم الثالث \* ما تباحث تميره بمخالطة ما يستغني الماء عه حتى  
رايه اسم الماء المطلق فليس بطهور (ح) وان لم يستحد اسماً آخر كالتمير  
بالصابون والرعران الكثير (ح) وأحاسها

فروع ثلاثة

في الاول \* التميز بالتراب للطروح فيه قصداً فيه وجان أظهرهما أنه طهور

ويقرب منه الملح اذا طرح (و) في الماء لانه أراء سحقة من الارض بها  
يصير ماء البحر مالحا فيصاحي التراب في الثاني اذا ستنت الاوراق في المياه  
وحالقتها فيها ثلاثة أوجه يعرف في الناب بئر، الخربق، والرسى لتعذر  
الاحتراز عن الخربق في الثالث اذا صب مائع على ماء قليل ولم يغيره فان كان  
محيث لو حاله في اللون لتعاشش تغيره زالت الظهور به وان كان أقل منه  
هو ظهوره ويحور استعمال الكل على الاظهر ويل اذا بقي مدر ذلك المائع لم  
يخذ استعماله





تقدر القلتين في القول الحديد ﴿الرابع﴾ كورفيه ماء بحس غير متغير طريق  
تطهيره أن يمس في ماء كثير فإذا استوي عليه الماء صار طهورا للاتصال به  
﴿الخامس﴾ فأرة وقت في نثر فتعطشها بالطرق أن يستقي الماء الموحد  
في النثر فما يحصل بعد ذلك أن رؤي فيه شعر محس والا فطهورا لأصل  
طهارته ووقوع الشعر فيه مشكوك فيه وإحراج جميعه هو الغالب  
باستقاء الماء

### ﴿الفصل الثالث في الماء الحار﴾

فإن وقت فيه بحاسة مائة لم تغيره فطاهر إذا أولون لم يحترروا من  
الأنهار الصغيرة \* وإن كانت حامدة تجري مجرى الماء فافوق الحاسة وما تحتها  
طاهر لتعاضل حريات الماء \* وما على حادها فيه طريقان \* قيل لطهارته \* وقيل  
تتحريمه على قول التباعد \* وإن كانت الجاسة واقعة بالحكم ماسق إلا أن  
ما يجري من الماء على الحاسة ويمصل عنها هو محس فيما دون القلتين \* فإن  
رأى على القلتين أعى ما بين المنترف والحاسة فوجهاً أظهرها الملع إلا أن  
يحتج في حوص متراداً فإن الحار لا تراد له هي مفصلة الأحرار هذا  
في الأنهار المعتدلة \* فأما الهر العظيم الذي يمكن التناعد فيه عن حواص الحاسة  
بقدر القلتين فلا يحتب فيه إلا حريم {و} الحاسة وهو الذي تميز شكله  
نسب الحاسة \* وهذا الحريم محتب أيضاً في الماء الزاكد

### ﴿الفصل الرابع في إزالة الحاسة﴾

فإن كانت حكمة فيكنى إحرار الماء على موردها \* وإن كانت عينية فلا بد  
من إزاله عيها \* فإن بقي طم لم يطهر لأن إزالته سهل \* وإن بقي لون بعد الحت  
والقرض فمفوء عنه \* والرائحة كاللون على الأصح \* ثم يستحب الاستطهار بعسلة

ثانية وثالثة وفي وحوب المصر وجهان فان وجب المصر في الاصل كونه  
بالخفاف وجهان

﴿ مروع سعة ﴾

﴿ الاول ﴾ اذا أورد الثوب الحس على ماء قليل نحس الماء ولم يطهر الثوب  
على الاطهر ﴿ الثاني ﴾ اذا أصاب الارض بول فأفيض عليه الماء حتى صار مغلوبا  
ونصب الماء طهر (ح) وكذا اذا لم يصب اذا حكما لطهارة المسألة وأن  
المصر لا يجب ﴿ الثالث ﴾ اللان المحوون بماء نحس يظهر اذا صب عليه الماء  
الطهور فان طمخ طهر طاهره فافضة الماء دون باطنه ﴿ الرابع ﴾ بول الصبي قبل  
أن يطعم يكنى فيه رش الماء (ح م) ولا يجب المسل بحلاف الصدية للحديث  
به الخامس ﴿ ولوع الكلب يسمل سعا احداهن بالتراب وعرقه وسائر أحراره  
كاللعاب وفي الخاق (م) الحرير به قولان والأطهر أنه لا يقوم الصابون والأسان  
(ر) مقام التراب ولا المسئلة النامة ولو كان التراب نحسا أو مرح بالخل دوسمان  
ولودر التراب على المحل لم يكف بل لا بد من ماء يعرف به فيوصله الله السادسة  
سؤر الهرة طاهره فان أكلت فأرة ثم ولعت في ماء قليل فيه ثلاثة أو حه يبرق  
في الثالث بين أن تلغ في الحال أو بعد عية محتملة للولوع في الماء الكبير  
والأحسن تعميم العمول للحاجة ﴿ السابع ﴾ عسالة الحاسة ان تعيرت فحسة  
وان لم تعير فحكمها حكم المحل بعد المسل ان طهر فطاهر (ح) وفي القديم  
هي طاهرة بكل حال مالم تعير وقيل حكمه حكم المحل قبل المسل وتطهر  
فأندته في رشاش المسئلة الثانية من ولوع الكلب

﴿ الباب الثالث في الاجتهاد ﴾

مما اشبهه اناء يقيس نجاسته مشاهدة أو سماع عن عدل نااه طاهر

لم يجر {و} أحد أحد الماءين الا باحتياط (ر) وطلب علامة تغلب طن الطهارة \* فان غلب على طنه بحاسة أحد الماءين نكوهه من مياه مدمني الحر والكفار المتدينين باستعمال الحاسة فهو كاستيقان الحاسة على أحد القولين وعليه تتمتع الصلاة في المقابر المسوشة ومع طين الشوارع وكل ما العال نجاسته \* ثم للاحتياط شرائط {الاول} أن يكون للعلامات محل في المتهجد فيه فيحور (ر) الاجتهاد في الثياب والاواني ولا يحور في تمييز المحرم والميتة عن المدكاة والاحمية {الثاني} أن يتأيد الاحتياط باستصحاب الحلال فلا يحور الاحتياط عند اشتباه البول أو ماء الورد (ح) بالماء على اطهر الوجهين {الثالث} أن يعبر عن الوصول الى اليقين \* فان كان على شطهر امتنع الاحتياط في الاواني والثياب على أحد الوجهين (الرابع) أن تلوح علامة النجاسة حركه الماء أو نقصاه أو انصباه أو انتلال طرف الاناء اذا كانت الحاسة بولوع الكلب ويشترك في دركه الاعمى (و) والبصير فان لم تلح علامة صب الماء وتيمم فان تيمم قبل الصب وح القضاء لان معه ماء طاهراً يقين \* فرع \* لو أدى احتياطه الى ماء وصلّى به الصبح ثم أدى عند الطهر احتياطه الى الثاني تيمم ولا يستعمل لان الاحتياط لا يقص بالاحتياط \* وحرّح ابن سريج انه يستعمل وبورده على جميع موارد الاول لان هذه قضية أخرى وعلى الص هل يقصى الصلاة الثانية لان معه ماء طاهراً يحكم الاحتياط فيه وحيان

الاب الرابع في الاواني \* وهي ثلاثة أقسام

{القسم الاول} المتحد من الخلود \* واستعماله جائز بشرط أن يكون الخلد طاهراً وطهارته بالمدكاة فيما يؤكل (ح) لحمه أو بالذباع في الجميع الا الكلب (ح) والخدير \* وكيفية الذباع ربع الفصلات بالاشياء الحريفة ولا يكفي

التتريب (ح) والتشميس (ح) ولا يحل استعمال الماء في أثناء الدماغ على  
 أقيس الوجهين \* ويحب اغصاة الماء المطلق على الخلد المدبوع على أطهر  
 الوجهين \* ثم الخلد المدبوع طاهر طاهره واطنه (وم) يحور بيمه (وم)  
 ويحل أكله على أقيس القولين \* القسم الثاني \* المتحد من المعطام \* والمعظم  
 يحس {ح} بالموت على طاهر المذهب وقيل قولان كما في الشعر \* ولا  
 يحس {و} شعر الآدمي بالموت والامانة ولا شعر الحيوان المأكول  
 بالحر قولاً واحداً فان حكم أن شعراً ما لا يحس بالموت فالاصح أن شعر  
 الكلب والخنزير يحس لحاسة المبت \* القسم الثالث \* المتحد من  
 الذهب والفضة وهو محرم الاستعمال على الرجال والنساء \* ولا يحور تزيين  
 الحوايت بها على الاصح ولا يحور اتحاده (و) ولا قيمة على كاسره (و)  
 ولا يتعدى التحريم الى الفيرواح والياقوت على الاصح لان هاستها لا  
 يدركها الا الحواص \* والمموء لا يحرم على أطهر المذهبين \* والمصب في  
 محل يلقى ثم الشارب محطور على الاطهر وان لم يلق فان كان صعباً لا يلوح  
 من العدد أو على قدر حاحة الكسر غائر (و) فان اتني المعيان حرام {ح}  
 وان وحد أحدهما فوحاه \* وفي المكحلة الصغيرة تردد \* هذا قسم المقدمات  
 أما المقاصد فيها أربعة أبواب

### باب الاول في صفة الوضوء

وفرائض ستة {الاول} البية هي شرط في كل طهارة عن حدث (ح) ولا تلح  
 (و) في ازالة الحاسة ولا يصح (ح) وضوء الكافر وعسله اذ لا عرة بليته  
 الا اللمية تحت المسلم تعقل عن الحيض لحق الروح فلا يلزمها الاعادة بعد  
 الاسلام على احد الوجهين \* والردة بعد الوضوء لا تطله (و) ودد التيمم تطله

في أحد الوجهين لصعب التيميم \* ثم وقت البية حالة غسل الوجه ولا يصبر  
 العروب بعده \* ولو اقتربت بأول سن الوضوء وعزبت قبل غسل الوجه  
 فوحهان \* وكيفيتها أن يوى رفع الحدث أو استنache الصلاة أو ما لا يساح  
 الا بالطهارة أو أداء مرض الوضوء \* فان يوى رفع لمس الحدث دون البعض  
 فسدت يته على أحد الوجهين \* وان يوى استنache صلاة لا يعينها صحت يته  
 على أحد الوجهين \* وقيل تصد في الكل \* وقيل يساح له ما نوي \* ولو نوى  
 ما يستحب له الوضوء كقراءة القرآن للمحدث فوحهان \* ولو شك في الحدث  
 بعد يقن الطهارة فتوضأ احتياطاً ثم تين الحدث في وجوب الاعادة ووحهان  
 للتردد في البية \* وان يوى بوضوئه رفع الحدث والتبرد لم يصبر على الاطهر  
 وكذا ان يوى غسل الحامة مع غسل الجملة حصلاً معاً \* والمستحاصة لا يكفيها  
 بية رفع الحدث بل توى استنache الصلاة ورفع الحدث ولو اقتصر على بية  
 الاستنache حار على الاصح \* ولو أعمل لمعة في الاولى فامسكت في الكرة الثانية على  
 قصد التبرك في ارتفاع الحدث ووحهان \* ولو فرق البية على أعضاء الوضوء لم يجر  
 على أطهر الوجهين (المرص الثاني) استيماب غسل الوجه من متدا تسطيع  
 الحبة الى منتهى الدق ومن الادن الى الادن واح \* ولا تدخل الرغائ ولا  
 موضع الصلح \* التحديد \* وموضع التحديق (٣) من الوجه على الاطهر \* والممم  
 ان استوعب جميع الحبة وح ايصال الماء اليه فان لم يستوعب فوحهان  
 ويحب ايصال الماء الى ماب الشعور الحيفة عالماً كالحامين والاهداب  
 والتاريين والغازيين \* فأما شعر الدق فان كتف بحيث لا تترأى النشرة  
 للماطر لم يحب ايصال الماء الى مانتها الا المرأة فان حليتها نادرة \* وفي الصفة

وجهان لان كثافتها قد تمد نادراً \* ويحب اغاصه الماء علي طاهر اللحية  
الخارحة عن حد الوجه علي أحد القولين \* العرس الثالث \* غسل اليدين  
مع المرفقين فلو قطع يده من الساعد غسل الباقي \* وان قطع من المعضد  
استحب غسل الباقي لتطويل العرة \* وان كان من المفصل يحب غسل رأس  
العظم الباقي علي أصح القولين لانه من المرفق \* ولو تمت يد رائدة من ساعده  
وحب غسلها \* وان لم يميز الرائد عن الاصلي وحب غسلها \* وان حرحت من  
المعضد لا تغسل الا اذا حادت محل العرس فيمسل القدر المحاذي هذا نصه  
\* العرس الرابع \* مسح الرأس وأقله ما يسمي (ح) مسحاً (م) ولو علي شعرة  
واحدة (و) بشرط أن لا يخرج محل المسح عن حد الرأس \* ولا يستحب الغسل \*  
ولا يكره علي الاطهر وفي الابل دون المد وجهان \* العرس الخامس \*  
غسل الرجلين مع الكعبين \* العرس السادس \* الترتيب (ح م ر) الا اذا  
اغتسل سقط الترتيب في أشهر الوحيين فانه يكتفي للحاجة فلا يصير أولى \*  
والسيار ايضاً بعد في ترك الترتيب (ح) علي الحديد \* واذا حرج منه ملل  
واحتمل الحماة والحدت فان شاء اغتسل وان غسل التوب وان شاء توصاً  
وصواً مرتباً وغسل التوب

— القول ١١ من الردء وهي ثمانى شمرة —

أن يستاك نقصان الاتجار عرساً \* ويستحب ذلك عند كل صلاة  
وعند تغير النكبة \* ولا يكره الا بعد الروال (ح م) للصائم \* وأن يقول  
بسم الله في الابتداء \* وأن يغسل يديه ثلاثاً قبل ادخالها الالباء \* وأن يتيمص  
ثم يستشق فيأخذ عرفة لفيه وعرفة لآفه علي أحد القولين \* وفي الثاني  
يأخذ عرفة لهما ثم يخلط علي أحد الوجهين اذا كانت العرفة واحدة ويقدم المصصة

في الوحة الثاني وان يالغ فيها الا أن يكون صائما يرفق \* وأن يكرر الغسل  
والمسح (ح م و) في الجميع وان شك أحد بالقل \* وأن يحلل اللحية اذا كانت  
كثيفة \* وأن يقدم اليمنى على اليسرى وأن يطول العرة \* وأن يستوص الرأس  
بالمسح فان عسر تحية العمامة كمل بالمسح على العمامة \* وأن يمسح أذنيه بماء  
حديد طاهرهما وباطنهما \* وأن يمسح الرقة \* وأن يحلل أصابع الرجلين بمحصر  
اليد اليسرى من أسفل أصابع الرجل اليمنى ويتندي بمحصر اليمنى ويحتم بمحصر  
اليسرى \* وأن يوالي بين الأفعال فهي ستة على الحديد \* وأن لا يستعين في  
الوصوء بغيره \* وأن لا يشتف الأعضاء فهي ستة على أطهر الوحيين \* وأن لا  
يمس يد به لليمنى عنه \* وأن يدعو بالدعوات المأثورة المشهورة عند غسل الأعضاء

— الباب الثاني في الاستحشاء —

﴿ وهو واحد \* وفيه فصول أربعة ﴾

﴿ الاول في آداب قضاء الحاجة ﴾ وهي أن يستر عورته ولا يجادي بها الشمس  
والقمر والقلة استقبالا واستندارا الا اذا كان في ساء \* وأن لا يجلس في  
متحدث الناس ولا على الشوارع \* ولا يبول في الماء الراكد ولا في الحرة  
ولا تحت الأشجار المثمرة ولا في مهاب الرياح اسرها من البول \* ويعتدي  
الحلوس على الرجل اليسرى \* وبعد السل (٣) ولا يستنجي بالماء في موضع قضاء  
الحاجة \* ولا يستصحب شيئا عليه اسم الله تعالى ورسوله \* ويقدم الرجل اليسرى  
في دحوله الخلاء واليمنى في الخروح \* وأن يستيري من البول بالتصح والتر  
﴿ الفصل الثاني فيما يستنجي عنه ﴾ وهي كل بحاسة ملوثة حارحة عن  
المخرج المعتاد بادره كانت أو معتادة حار الاقصار فيها على الحجر ما لم تنتثر الا

ما ينتشر من العامة ولا يقتصر على الحر في دم الحيص \* وفي الجاسات النادرة قول أنه يتبين الماء وقيل المدي نادر \* وادأحرحت دودة لم تلوث في وحب الاستحشاء وحان

﴿ الفصل الثالث فيما يستحي به ﴾ وهو كل عين طاهرة مشقة غير محترمة فلا يحور بالروث والراح الأملس والمطوم وفي سقوط العرس بالمطوم وحان \* والمطم مطوم \* والخلد الطاهر يحور الاستحشاء به على أصح الاقوال

﴿ الفصل الرابع في كمية الاستحشاء ﴾ فيستحي ثلاثة أحجار والعدد واحد (ح م ر) فان لم يحصل الاقواء استعمل رالماً فان حصل أو ترخماسة \* ويمر كل حر على جميع الموضع على أحسن الوجهين \* وقيل ان واحدة للصفحة اليمنى وواحدة للصفحة اليسرى وواحدة للوسط \* وينبغي أن يصع الحر على موضع طاهر حتى لا يلقى حراً من الحاسة ثم يدير ليحتطف الحاسة ولا يمر فيقلها \* فان أمر ولم يقل كي على أصح الوجهين ويستحي يده اليسرى \* والافصل أن يجمع بين الماء والحر

﴿ الباب الثالث في الاحداث \* وفيه فصلان ﴾

﴿ الفصل الاول \* في أسلها ﴾ ولا تنقص الطهارة بالعصد (ح) والحامة (ح) والقنقة (ح) في الصلاة وغيرها واكل مامسته النار (و) واعما تنقص بأمر أو رمة (الاول) حروح الخارج من أحد السيلين ريحا كان أو عيا نادر اكان أو معتادا طاهراً أو نجساً \* وفي معناه قنعة اعتنت تحت المعدة مع اسداد المسلك المعتاد \* فان كان فوق المعدة أو تحتها ولكن مع اعتنا المسلك المعتاد فقولان \* فان قلنا يتقطر فلو كان الخارج نادراً فقولان وفي حوار الاقتصار فيه على الحر



ثلاثة أوجه يبرق في الثالث بين المعتاد وغيره \* وكذا في انتقاص الطهر عنه  
ووجوب المسل بالايلاح فيه وحل الطر اليه تردد (الثاني) روال العقل  
باعماء أو حوون أو سكر أو يوم كل ذلك ينقص الطهر الا اليوم قاعدا (م و ر)  
ممكنا مقعدة من الارض (الثالث) لمس شرة المرأة الكبيرة الأحيية ناقص  
للطهارة (م ح) فان كانت محرما أو صغيرة أو ميتة أو مس شعرها أو طعنها أو  
عصوا ما نامها في الكل خلاف \* وفي الملموس قولان واللمس سهوا أو عمدا  
سواء (و م) (الرابع) مس الذكر سطن الكف ناقص (ح ر) للوصوء وكذا مس فرج  
المرأة وكذا مس حلقة الدبر (م) علي الحديد وكذا فرج الهيمة علي القديم وكذا  
فرج الميت (و) والصغير (م) وكذا محل الحب (و) وفي الذكر الماء وجهان \*  
وفي المس برأس الاصابع وجهان \* وما بين الاصابع لا ينتقص علي الصحيح  
\* وادامس الخشي من بهه أحد فرجه لم ينتقص لاحتمال أنه رائد \* وان مس  
رحل ذكره أو امرأة فرجه انتقص اد لا يخلو عن مس ولمس \* وان مس  
رحل فرجه أو امرأة ذكره لم ينتقص لاحتمال أن الملموس رائد \* ولو أن  
حيتين مس أحدهما من صاحبه الفرج ومس الآخر الذكر فقد انتقص  
طهارة أحدهما لانيه \* ولكن يصح صلاة كل واحد وحده لان نقاء طهارته  
ممكنا واليقين لا يرفع بالشك (م) لاي الطهارة ولا في الحدث ولو تيقن  
أنه بعد طلوع الشمس توصا وأحدث ولم يدريها سبق أسد الوهم الى ماقله  
فان انهي الى الحدث هو الآن متطهر لانه تيقن طهر ادمه وشك في  
الحدث بعد الطاهر وان انهي الى الطهر هو الآن محدث وقيل انه  
يستصحب ماقل الحائض ويتعارض الطاهر بـ قاعدة ) تكشف حال الخشي  
بثلاث طرق (الاولي) خروج حارج من الفرجين فان نال فرج الرجال أو أمي

فرحل وإن مال بهرج النساء أو خاص فامرأة فإن مال بهرج الرجال وخاص  
بهرج النساء قيل التعويل على المال لأنه أدوم وقيل مشكل ( الثانية )  
بأت اللحية وهود الثدي فية خلاف والأظهر أنه لا عبرة بهما كما لا عبرة  
بتأخر السات واليهود عن أولهما ( الثالثة ) أن يراجع الشخص ليحكم بميله فإذا  
أحبر لا يقل رجوعه إلا أن يكده الحس بأن يقول أنا رجل ثم ولدت ولدا  
﴿ الفصل الثاني في حكم الحدث ﴾ وهو الملع من الصلاة ومس المصحف  
وحمله ويستوي ( ح ) في المس الحلد والحواشي وعمل الكتانة \* وفي مس  
الخريطة والصدوق ( ح ) والعلاقة وتقلب الأوراق نقصيب وحمل صدوق  
فيه أمتة سوي المصحف خلاف \* ولا يحرم مس كتاب الفقه والتفسير  
والدرام المقنونة إلا ما كتب للدراسة كلوح الصبيان ( و ) والأصح أنه  
لا يجب على المعلم تكليف الصبي المير الطهارة لمس اللوح والمصحف

### ﴿ الباب الرابع في المسل ﴾

وموحه الحيض والعباس والموت والولادة وإن كانت ذات حفاف  
على الاطهر والحامه وحصولها بالنقاء الحثاين أو بإيلاج قدر الحشفة من مقطوع  
الحشفة في أي رج كان من غير المأني أوميت ( ح ) أو هيمة ( ح ) ومحروح  
المى \* وخواص صفاته ثلاثة رائحة الطلع والتدفق بدهمت والتلدن محروحه  
\* فلو حرح على لون الدم لاستكتار الوقاع وحجب المسل لبقية الصفات وكذلك  
لو حرح ( ح م ) لعير شهوة لمصر أو حرح بقتنه بعد المسل حصلت ( م )  
الحامه إذا بقيت رائحة الطلع \* ولو أشفه ولم ير إلا الثحاة والياص فيحتمل أن  
يكون ودياً فلا يلزمه المسل \* والمرأة إذا تلدت محروح ماء مهالهما المسل  
وكذا إذا اعتسلت وحرح منها ملى الرجل بعده فانه لا ينكح عن ملتها ثم

حكم الحائض حكم الحدث مع زيادة تحريم قراءة القرآن والمكث في المسجد (ر)  
 أما الصور فلا (م ح) ثم لا فرق في القراءة بين آية (م) أو لمضها (ح) الا  
 أن يقول بسم الله علي قصد الذكر \* ولا يحل للحائض قراءة لحاجة التعليم (م)  
 وخوف النسيان على الاصح \* وفصل ماء الحب والحائض طهور ولا بأس  
 للجنب أن يجمع ويأكل ويشرب ولكن يستحب له أن يتوضأ وضوءه للصلاة  
 \* ويمسح فرجه عند الجماع (أما كيفية المسح) فأقله البية واستيماء السدن  
 والفصل ولا يجب المصصة والاستنشاق (ح) ويجب إيصال الماء الى مبات  
 الشعور وان كثفت ويجب (م) قص الصمائر ان كان لا يصل الماء الى باطنها  
 \* والا كل أن ينسل ما على يده من أدي أولاً ثم يتوضأ للصلاة وان لم يكن  
 محدثاً ويؤخر غسل الرجلين الى آخر المسح في أحد القولين ثم يتعهد معاطف  
 يده ثم يبيض الماء على رأسه ثم يكرر ثلاثاً ثم بذلك \* وان كانت حائضاً تستعمل  
 فرصة من مسك أو ما يقوم مقامها وماء الفسل والوضوء غير مقدر (ح) وقد  
 يرفق بالقليل فيكفي ويحرق بالكثير فلا يكفي والرفق أولي وأحب

— كتاب التيمم وفيه ثلاثة أبواب —

باب الاول \* فيما يبيح التيمم \* وهو المحر عن استعمال الماء \* وللمحر  
 أسباب سبعة (الاول) فقدان الماء وللمسافر أربعة أحوال \* الاول أن يتحقق عدم  
 الماء حواله فيتيمم من غير طلب (و) \* الثانية أن يتوهم وجود الماء حواله  
 فليتردد (ح) الرجل الي حد يلحقه عوث الرفاق فلو دخل عليه وقت صلاة  
 أخرى في وجوب إعادة الطلب وحال \* الثالثة أن يتيقن وجود الماء في حد  
 القرب فيلزمه (ح) أن يسعى اليه \* وحد القرب الي حيث يتردد اليه المسافر  
 للرعى والاحتطاب وهو فوق حد العوث فان انتهى المعد الي حيث لا يجد الماء

في الوقت فلا يلزمه \* وان كان بين الرتبين فقد نص أنه يلزمه اذا كان علي عين  
 المنزل أو يساره ونص فيما اذا كان على صوب مقصده انه لا يلزمه قليل قولان  
 وقيل بتقرير الصين لان جوانب المنزل مسوية اليه دون صوب الطريق  
 \* ثم ان يتقن وجود الماء قبل مضي الوقت فالأولى التأخير قولاً واحداً \* فان  
 توقفه نطن غالب قولان لتقابل حسن فصيلة أول الوقت مع طر ادراك  
 الوضوء \* الامة أن يكون الماء حاصراً كماء البئر يتعارض عليها الوردون وعلم  
 أن النوبة لا تنتهي اليه الا بعد الوقت فقد نص فيه وفي مثله في الثوب الواحد  
 أنه يصير ونص في السعيه أنه يصلي قاعدا اذا صاق محل القيام ولا يصير قليل  
 سبه أن القعود أهون ولذلك حار في العمل مع القدرة على القيام وقيل قولان  
 بالنقل والتحريم ﴿ فرعان ﴾ أحدهما ﴿ لو وجد ماء لا يكفيه لوضوئه يلزمه ﴾ (ح)  
 استعماله قبل التيمم على أظهر القولين ﴿ الثاني ﴾ لو صب الماء في الوقت فتييم  
 ففي القضاء وحان وجه ووجهه أنه عصى نصه بخلاف الصب قبل الوقت  
 وبخلاف ما لو تجاوزها ولم يتوصأ في الوقت (السب الثاني) أن يخاف على نفسه  
 أو ماله من سب أو سارق فله التيمم ولو وهب منه الماء أو أعيرمه الدلو يلزمه  
 القول بخلاف ما اذا وهب (ر) ثمن الماء أو الدلو فان المنة فيه تثقل \* ولو  
 بيع لمن لم يلزمه شراؤه وثن المثل يلزم الا اذا كان عليه دين مستغرق أو  
 احتاج اليه لعملة سفره \* والأصح أن ثمن المثل يعرف بقدر أجرة النقل  
 (الثالث) أن يحتاج الى الماء لعطشه في الحال أو توقفه في المآل أو لعطش رفيقه  
 أو عطش حيوان محترم فله التيمم وان مات صاحب الماء ورفقاؤه عطشى  
 يعموه وعزموا للورثة الثمن فان المثل لا يكون له قيمة عالماً \* ولو أوصي بمائه  
 لأولى الناس به فحصر حب وحائض وميت فالميت أولى لأنه آخر عهد

ومن عليه بحجاسة أولي من الحب اد لا ندل له \* وفيه مع الميت وحان  
 \* والحب أولي من المحدث الا اذا كان الماء قدر الوضوء فقط \* فان انتهى  
 هؤلاء الى ماء مساح واستووا في آتات اليد فالملك لحم وكل واحد أولي بملك  
 نفسه وان كان حدث غيره أعلط (الرابع) العرسب الحمل كما ادانسي الماء  
 في رحله فتيمم (ح) قصي الصلاة على الحديد ولو أدرج في رحله ولم يشعر به لم  
 يقص على الصحيح اد لا تعريط \* ولو أصل الماء في رحله فلم يحده مع الامعان  
 في الطلب في القضاء قولان كمن أخطأ القلة \* ولو أصل رحله في الرحال فقولان  
 والاولى سقوط القضاء لان الحميم أوسع من الرحل (الخامس) المرض الذي  
 يحاف من الوضوء منه فوت الروح أو فوت عصب أو مسعة أو مرضا عموما  
 \* وكذا ان لم يحف الاشددة الصبي ويطء البرء أو قاء شين على عصب ظاهر على  
 أقنيس الوحشين فان كل ذلك صرر طاهر \* وان كان يتألم في الحال ولا يحاف  
 عاقبة لرمه الوضوء (السادس) القاء الحيرة في الحلال عسل ما صبح  
 من الاعضاء والمسح على الحيرة بالماء \* وفي روله مبرلة مسح الحف في تقدير  
 مدته وسقوط الاستيعاب وحان تم يتيمم مع العسل والمسح على أطهر  
 الوحشين \* ولا يمسح الحيرة بالتراب على الاصح لان التراب صيب \* وفي  
 تقديم العسل على التيمم ثلاثة أوجه الأول هو الثالث وهو أنه لا ينتقل عن  
 عصب ما لم يتم تطهير ذلك العصب \* فلو كانت الحراقة على يده تيمم قل مسح  
 الرأس (السابع) الحراقة ان لم يكن عليها لصوق فلا يمسح على محل الحرح وان  
 كان هي كالحيرة \* وفي لزوم القاء اللصوق عند امكانه تردد كما تردد في لزوم  
 لمس الحف على من وحد من الماء ما يكفي له مسح على الحف \* ثم مهما تم  
 لمرض أو حراقة أعاده لكل صلاة ولم يعد الوضوء ولا المسح

— الباب الثاني في كيفية التيمم —

وله سبعة أركان (الركن الاول) نقل التراب الي الوحه واليدين فلا يكفي صر (ح) اليد على حصر صلد \* ثم ليكن المنقول ترأاً طاهراً حالصاً مطلقاً فيحور التيمم بالأعمر والاسود والاصغر والاحمر والايص وهو المأكول والسبح والطحاء فان كل ذلك تراب ولا يحور الريح (ح) والحص (ح) والبورة (ح) والمعادن اد لا يسمي ترأاً ولا يحور التراب الحص والمشوب بالعران وان كان قليلا ولا التراب المستعمل على أحد الوحين \* ولا يحور سحاقة الخرف وفي الطين المشوى المأكول تردد \* ويحور بالرمل اذا كان عليه عار (الثاني) القصد الى الصميد فلو ترص لمهات الرياح لم يكف \* ولو يمه غيره ناده وهو عار حار \* وان كان قادراً فوحيان (الثالث) النقل فلو كان علي وجهه تراب فردده بالمسح لم يحر اد لا نقل فان نقل من سائر اعصائه الي وجهه حار \* وان نقل من يده الي وجهه حار علي الاصح \* ولو ممك وجهه في التراب حار علي الصحيح (الرابع) أن يوى استناحة الصلاة فلو بوي رفع الحدث لم يحر \* واكمله أن يوى استناحة العرص والعل جميعاً أو استناحة الصلاة مطلقاً فيكميه (و) فلو بوي استناحة العرص حار النقل أيضاً بالتسمية على الصحيح ولكن في حواره بعد وقت تلك العريضة أو قبل فعلها خلاف مشهور \* ولو بوي النقل في حوار العرص به قولان \* فان مع في حوار النقل وحيان من حيث ان النقل كالتابع فلا يردد \* ولو بوي استناحة عرصين صح تيممه لعرص واحد علي أحد الوحين (الخامس) أن يستوعب (ح) وجهه بالمسح ولا يلزمه إيصال التراب الي ماتت الشعور وان حست (السادس) مسح اليدين الي المرفقين (م) فيصرب صرة واحدة لوجهه ولا يترع

حاتمه ولا يفرح أصاحه وينزع ويعرج في الصرمة الثانية ويمسح الي المرفقين ولا ينفل شيئاً (السايع) الترتيب كما في الوضوء

### باب الثالث في احكام التيمم

وهي ثلاثة (الاول) انه يسطل برؤية الماء قبل الشروع في الصلاة ولا تسطل الصلاة (ح ر) بعد الشروع فيها وتسطل لطن وحوذ الماء قبل الشروع ولكن المصلي اذا رأي الماء فالاولي له أن يقلب فرسه ملاء على وجهه \* وأن يستمر على وجهه \* وأن يخرج من الصلاة على وجهه ليدرك فصيطة الوضوء \* وفي وجهه يلزمه المصنوع ولا يجوز الخروج وعلي هذا لو كان في نافذة بطلت لانها غير مألوفة من الخروج وهو بعيد \* ثم لو أراد أن يريد في ركعات النافذة في جواره وحدها (الثاني) أن لا يجمع بين فرضين تيمم واحد ويجمع بين فرضين فواحد بين فرضين ومسدورة ان قلنا يسلكها مسلك حائر الشرع لا مسلك واحد \* وبين فرضين وركتي الطواف الا اذا قلنا انها فريضة ويجمع بينهما وبين الطواف تيمم واحد على أحد الوجهين لانها كالتابع له \* ويجمع بين فريضة وصلاة حارة \* ولا يقعد في صلاة الحارة مع القدرة على القيام هذا نصه وقيل قولان بالقل والتخرج \* وقيل ان تيمم عليه فلها حكم الفرض \* وقيل لها حكم العمل ولكن القعود لا يحتل مع القدرة لان القيام أطهر أركانها \* ومن نسي صلاة من خمس صلوات يصلي خمس صلوات تيمم واحد \* وان نسي صلاتين فان شاء صلى خمس صلوات بخمس تيممات وان شاء اقتصر على تيممين وأدى بالتيمم الاول الاربعة الاولى من الخمسة وبالثنائي الاربعة الاخيرة من الخمسة \* وكذلك لا يتيمم لفريضة قل دخول (ح) وقتها \* ووقت صلاة الخسوف والخسوف \* ووقت الاستسقاء باجماع

الباس في الصحراء \* ووقت صلاة الميت غسل الميت والعائنة بشعرها والوالب  
الرواتب لا يتأقت تيمها على أحد الوحين \* ولو تيم لعائنة ضحوة النهار لم يؤده  
الا طهراً بعد الروال هو حار على الاصح \* وكذا لو تيم للظهر ثم تذكر فائنة  
فأذاها به جار على الاصح \* ولو تيم لفائنة ضحوة وقتا يسبح به المريضة  
فأدى الطهر به على هذا الخلاف (الحكم الثالث) في يقصى من الصلوات  
المحلاة \* والصلوات فيه أن ما كان مدر (ح) اذا وقع دام فلا قضاء فيه كصلاة  
المستحاة ولسلس البول وصلاة المريض قاعداً ومصطحفاً وصلاة المسافر  
تيمم \* واذا لم يكن المدر فيه دائماً نظر فان لم يكن له بدل وحب (و) القضاء  
كمن لا يجد ماء ولا تراً فليصلي على حسب حاله \* والمصلوب اذا صلي بالاياء  
أو من على حرجه أو ثوبه بحاسة ويستثنى عنه صلاة شدة الخوف فانها رخصة  
وان كان لها بدل كتيم المقيم (و) أو التيمم لالتقاء الجيرة أو تيمم المسافر لشدة  
(ح) الردء في القضاء قولان \* والعابر عن السترة في كيفية صلاته ثلاثة  
أوجه \* في وجه لا يتم الركوع والسجود بل يومي حذراً من كشف العورة  
\* وفي وجه يتم \* وفي وجه يتخير \* فان فلما لا يتم فيقضى للدور العذر وعدم البدل  
وان قلنا يتم فالأظهر أنه لا يقصى لان وحب الستة ليس من حصائص الصلاة

### باب المسح على الخفين

(والطرفي شروطه وكيفية وحكمه) \* وله شرطان (الاول) أن يلبس الخف  
على طهارة مائة كاملة قربة \* ولو غسل احدي رجليه وأدخلها الخف لم يصح  
لنسه حتى يغسل الثانية ثم يتدني اللبس \* وكذا لو صب الماء في الخف (ح)  
بعد لنسه على الحدث \* والمستحاة اذا لبست على وضوءها لم تمسح على أحد  
الوحيين لصع طهارتها \* ووضوء المخروخ اذا تيمم لأجل الخراقة كوضوء



المستعاضة ثم ان جوربا فلا تستعيد لظاهرة المسح الا ما كان يحمل لها لو تقيت  
 طهارتها الاولى وهو مريضة واحدة ونوافل (الشرط الثاني) أن يكون  
 الملبوس ساترا قويا حالالا فان تحرق أو كان دون الكمين لم يكن ساترا  
 والمشتقو القدم الذي يشد محل الشق منه شرح فيه خلاف والتقوي ما يتردد  
 عليه في المنارل لا كالحروب واللفاف وجورب الصوفية والمصوب (و) لا يجوز  
 المسح عليه علي أحد الوجهين لان المسح لحاجة الاستدانة وهو مأمور بالرفع  
 \* فرع \* الحرقوق الصعيف فوق الخف لا يمسح عليه وان كان قويا لم يحز  
 (م ح) المسح عليه أيضا في الحديد بل عليه أن يدخل اليد بينهما فيمسح علي الاسفل  
 \* النظر الثاني في كيمية المسح \* وأقله ما يطلق عليه الاسم مما يوارى محل  
 المرض ولو اقتصر علي الاسفل فظاهر النص منه \* وأما الاكمل فان يمسح  
 علي أعلي الخف وأسفله الا أن يكون علي أسفله نحاسة \* وأما السسل والتكرار  
 فكروهان واستيعاب الجميع ليس نسة \* النظر الثالث في حكمه \* وهو إباحة  
 الصلاة الي انقضاء مدته أو ربع الخف \* ومدته للمقيم يوم وليلة (م و) وللمسافر  
 ثلاثة أيام من وقت الحدث فلولس المقيم ثم سافر قبل الحدث أتم مدة المسافرين  
 \* وكذا لو أحدث في الحصر \* فان مسح في الحصر (ح ر) ثم سافر أتم مسح  
 المقيمين (ح) تليسا للإقامة \* ولو مسح في السفر ثم أقام لم يرد (ر) علي مدة المقيمين  
 ولو شك فلم يدر أنقصت المدة أو مسح في الحصر فالاصل وجوب الغسل  
 ولا يترك مع الشك \* ومهما ربع الخفين أو أحدهما فيجب غسل القدمين \* وأما  
 الاستئاف فلا يجب ان قلنا ان المسح لا يرفع الحدث وان قلنا يرفع وح  
 لأنه في عوده لا يتحرأ \* فرع \* لولس فردحه لم يجر المسح الا أن تكون  
 الرجل الاخرى ساقطة من الكعب

﴿ كتاب الحيض وفيه خمسة أبواب ﴾

﴿ الاول في حكم الحيض والاستحاضة ﴾

أما الحيض فأول وقت امكانه اول السنة التاسعة في وجهه وادامته ستة أشهر  
 مهامى وجهه وأول العاشرة في وجهه فما قبل ذلك دم فساد وأقل مدة الحيض  
 يوم (ح م) وليلة (و) وأكثرها خمسة عشر يوماً وأقل الطهر خمسة عشر يوماً  
 (ح) وأكثره لاحدله وأطل الحيض ست أو سبع وأطل الطهر بقية الشهر  
 \* ومستند هذه التقديرات الوحوب المعلوم بالاستقراء ولو وحدا امرأة تمحيض  
 أقل من ذلك على الاطراد في اتباع ذلك خلاف لأن بحث الاولين أوفي  
 \* وحكم الحيض تحريم أربعة أمور (الاول) ما يقتصر الي الظهارة كسجود التلاوة  
 والطواف والصلاة ثم لا يجب قضاء الصلاة عليها (الثاني) السور في المسجد فان  
 أمت التلوين فالمكت محرم وفي السور وحان (الثالث) الصوم فلا يصح منها  
 ويجب القضاء بخلاف الصلاة (الرابع) الجماع ولا يحرم الاستمتاع بما فوق السرة  
 وما تحت الركبة \* وما تحت الارار (م) وحان \* ثم ان حامها والدم عيط تصدق  
 بديار \* وفي أواخر الدم نصف ديار استحباباً \* أما الاستحاضة فكسلس  
 البول لاتباع الصلاة ولكن تنوياً لكل صلاة في وقتها وتلحم وتستمر وتنادر  
 الي الصلاة فان أحرث فوحان \* ووجه الميع تكرار الحدث عليها مع الاستثناء  
 وفي وجوب تحديد المصانة لكل فريضة وحان \* فان طهر الدم على المصانة فلا بد  
 من التحديد \* ومما سميت قل الصلاة استأنف الوضوء \* وان كانت في الصلاة  
 فوحان أحدهما أنها كالتيتم اذارأى الماء والثاني أنها تنوياً وتستأنف لان  
 الحدث متحدد فان انقطع قبل الصلاة ولم يعد من عاداتها العود فلها الشروع في  
 الصلاة من غير استأناف الوضوء ولكن ان دام الاقطاع فعليها القضاء \* وان بعد

ذلك من عاداتها فعليها استئناف الوضوء في الحال

﴿الباب الثاني في المستحاضات وهن أرلعة﴾

﴿المستحاضة الاولى﴾ مستدأة بميرة تري الدم القوي (ح) أولا فتحيص في الدم القوي شرط أن لا يريد على خمسة عشر يوما ولا يقص عن يوم وليلة وتستحيص في الضعيف شرط أن لا يقص عن خمسة عشر يوما \* والقوي هو الاسود أو الاحمر بالاصافة الى لون ضعيف بعده \* ولو رأته خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة بالحمرة مترددة بين القوة والضعف في وجهه تلحق بالسواد اذا أمكن الجمع الا أن نصير الحمرة أحد عشر وفي وجهه تلحق الحمرة أندا بالصفرة هذا اذا تقدم القوي \* ولو رأته خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم استمرت الحمرة بالصحيح أن الطر الى لون الدم لا الى الاولى وقيل يجمعان اذا أمكن الجمع بأن لم يرد المصروع على خمسة عشر \* ثم المتدأة اذا اقلبت دمها الى الضعيف في الدور الاول فلا تصلي فلعل الضعيف يقطع دون الخمسة عشر يوما فيكون الكل حيضا فان حاور ذلك أمرها بتدارك ما فات في أيام الضعيف ثم في الشهر الثاني كما ضعف (م) الدم فتغتسل اذا بان استحاضتها \* ومهما شفيت قل خمسة عشر يوما فالضعيف حيض مع القوي ﴿المستحاضة الثانية﴾ مستدأة لا تميز لها أو فقدت شرط التمييز فيها قولان \* أحدهما أن ترد الى عادة نساء بلدتها على وجه \* أو نساء عشيرتها على وجه شرط أن لا يقص عن ست ولا يريد على سماع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيض في علم الله ستا أو سمعا كما يحيض النساء ويطهرن \* والقول الثاني أنها ترد الى أقل مدة الحيض احتياطاً للعبادة \* وأما في الطهر فتد الى أغلب العادات وهي أربع وعشرون لانه أغلب في الاحتياط وقيل الى تسع وعشرين لانه تمة الدور

\* ثم في مدة الطهر تحنط كالمتحيرة أو هي كالمتحاضات فيه قولان في المستحاضة الثالثة المعتادة وهي التي سقت لها عادة فترد إلى عاداتها في وقت الحيض وقدره فإن كانت تحيض حملاً وتطهر حملاً وعشرين خاءها دور خاص ستاً ثم استحيضت بعد ذلك رددناها إلى الست لأن الصحيح ثبوت العادة مرة واحدة في المستحاضة الرابعة في المعتادة المبررة فإن رأت السواد مطاقاً لأيام العادة فهو المراد \* وإن اختلفت بأن كانت عاداتها خمسة فرأت عشرة سواداً ثم أطلقت الحمرة فهل الحكم للعادة أم للتبشير فيه قولان \* فعلى هذا إن رأت في أيام العادة خمسة حمرة ثم عشرة سواداً ثم أطلقت الحمرة في وجه الحكم للعادة (م) وفي وجه للتبشير فتحيض في العشر السواد \* وفي وجه (ح م) يجمع بينهما إلا أن يريد المجموع على خمسة عتر فيتمين الاقتصار على العادة أو على التبشير فيمرعان \* الأول في مستدأه رأت خمسة سواداً ثم أطق الدم على لون واحد في الشهر التالي يحبسها حملاً لا بالتبشير أثبت (ح م) لها عادة في الثاني في قال الشافعي رحمه الله الصعرة والكدرية (م) في أيام الحيض حيض (ح) وهو كذلك في أيام العادة \* وفيما وراءها إلى تمام الخمسة عشر ثلاثة أو خمسة أحدها أنه حيض كأيام العادة والثاني لا لصعب اللون \* والثالث أن كان مسوقاً بدم قوي ولولطحة فيكون حيضاً وإلا فلا \* ومرد المستدأه كأيام العادة أو كما وراءها فيه وجهان

### باب الثالث \* في التي نسبت عاداتها

ولها أحوال في الأولى التي نسبت العادة قدراً ووقتاً وهي المتحيرة وهي مردودة إلى المستدأه في قدر الحيض \* وإلى أول الأهلة في قول ضعيف

والصحيح أنه لا يمين أول الأهلة فانه يحكم بل تؤمر بالاحتياط أخذاً ناشق  
 الاحتمالات في أمور ستة (الاول) أن لا يجامعها روحاً أصلاً لاحتمال  
 الحيض (الثاني) أن لا تدخل المسجد ولا تقرأ القرآن (الثالث) أنها تفصل  
 وطائف الاوقات لاحتمال الطهر وتمتثل لكل صلاة لاحتمال انقطاع الدم  
 (الرابع) يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال دوام الطهر \* ثم عليها  
 أن تقضي ستة عشر يوماً لاحتمال دوام الحيض خمسة عشر يوماً وانطأقها  
 الي ستة عشر نظرياًها في وسط النهار \* وقضاء الصلوات لا يجب (و) لمافيها من  
 الحرج (الخامس) اذا كان عليها قضاء يوم واحد فلا تقرأ دمها الا قضاء ثلاثة  
 أيام \* وسيله أن تصوم يوماً وتفطر يوماً ثم تصوم يوماً ثم تصوم الساع عشر  
 من صومها الاول فتخرج مما عليها يقين لان الحصى كيمما قدر مقدماً أو  
 مؤخراً فيخرج يوم عن الحيض \* وعلة هذا التقدير ذكرها في كتاب السبب  
 (السادس) اذا طلقت اقصدت عدتها بثلاثة أشهر \* ولا تقدر ساعد حيضها  
 الى سن اليأس لانه تشديد عظيم في الحالة الثانية \* أن تحمط شيئاً كما لوحظت  
 أن ابتداء الدم كان أول كل شهر \* فيوم وليلة من أول كل شهر حيض يقين  
 \* وبعده يحتمل الانقطاع الى اقضاء الخامس عشر وتمتثل لكل صلاة  
 \* وبعده الي آخر الشهر طهر يقين فتوصاً لكل صلاة \* ولو  
 حطت أن الدم كان يقطع عد آخر كل شهر \* فأول الشهر الي الصف  
 طهر يقين \* ثم بعده يتعارض الاحتمال ولا يحمل الانقطاع لان في آخره  
 حيضاً يقين فتوصاً وتفصل الي اقضاء التاسع والعشرين \* واليوم الاحير  
 مليته حيض يقين في الحالة الثالثة \* اذا قالت أصقلت عشرة في عشرين من  
 أول الشهر فالعشر الاحير طهر يقين \* وجميع العشرين من أول الشهر يحمل

الحيض والطهر \* ثم لا يحتمل الاقطاع في العشر الاول فتوصاً لكل صلاة  
ويحتمل في العشر الثاني فتغتسل لكل صلاة \* ولو قالت أصليت خمسة عشر  
في عشرين من أول الشهر فالحمة الثانية والثالثة من أول الشهر حيض يقيين  
لأها تدرج تحت تقدير التقديم والتأخير جميعاً \* (مرع) إذا اتسقت عاداتها  
وكانت تحيض في شهر ثلاثاً ثم في شهر خمساً ثم في شهر سبعمائة ثم تعود إلى  
الثلاث على هذا الترتيب ثم استحيت في ردها إلى هذه العادة الدائرة  
وحالها ما قلنا لا ترد إليها فقد قيل إنها كالمتدأ \* وقيل إنها ترد إلى القدر  
الآخر قبل الاستحاضة \* وقيل ترد إلى الثلاثة إن استحيت بعد الحمة  
لأنها متكررة في الحمة \* ولو كانت الاقدار ما سبق من ثلاث وخمس وسبع  
ولكن لا على سبيل الاتساق \* ما قلنا ترد إلى العادة الدائرة فهذه كالتي نسبت  
البوة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة \* وحكمها الاحياط \* عليها  
أن تغتسل بعد الثلاث لأن الثلاث حيض يقيين ثم توصاً لكل صلاة إلى  
اقضاء الخامس \* ثم تغتسل مرة أخرى \* ثم توصاً إلى اقضاء السابع \* ثم  
تغتسل \* ثم هي طاهر إلى آخر الشهر

### باب الرابع في التلقيح

فإذا انقطع دمها يوماً يوماً واقطع على الحمة عشر \* في قول تلتقط أيام القاء  
وتلق (ح) ويحكم بالطهر فيه \* والقول الأصح أنا سحب (م) حكم الحيض  
على أيام القاء ويحمل ذلك كالفترات بين دفعات الدم لأن الطهر الناقص فاسد  
كالدم الناقص \* ولكن سحب حكم الحيض على القاء بشرطين (أحدهما) أن  
يكون القاء محوشاً بدمين في الحمة عشر حتى لو رأت يوماً وليلة دمًا وأرمة  
عشر قاء ورأت في السادس عشر دمًا فالقاء مع ما بعده من الدم طهر لانه

ليس محتوشاً بالحيس في المدة ( والثاني ) أن يكون قدر الحيس في المدة  
 الخمسة عشر تمام يوم وليلة وان تفرق بالساعات \* وقيل ان كل دم ينمي أن  
 يكون يوماً وليلة \* وقيل لا يشترط ذلك بل لو كان المجموع قدر نصف يوم  
 صار الباقي حيصاً \* فروع \* المستدأ اذا تقطع دمها مؤمر بالعادة في الحال  
 واذا استمر التقطع في الدور الثالث لا تؤمر بالعادة \* وفي الثاني تنبي على أن  
 العادة هل تثبت مرة واحدة \* أما اذا حاور الدم الخمسة عشر صارت مستحاضة  
 لها اربعة أحوال ( الاولى المعتادة ) فان كانت تحيص حساً وتطهر حساً  
 وعشرين خاءها دور وأطبق الدم مع التقطع وكانت تري الدم يوماً وليلة  
 والبقاء كذلك فعلى قول السحب يحيصها خمسة من أول الدور لان البقاء فيه  
 محتوش بالدم \* ولو كانت عادتيا يوماً وليلة فاستحيصت وكانت تري يوماً دماً  
 وليلة بقاء وهكذا فيه اشكال لان اتمام الدم بالبقاء عسير اد ليس محتوشاً  
 بدمين في وقت العادة فلا يمكن تكميل اليوم باليلة \* فقد قيل هها تعود الى  
 قول التلميق فتلتقط البقاء من الحيص \* وقيل لا حيص لها أصلاً \* وقيل  
 يسحب حكم الحيص على ليلة البقاء ويصم اليوم التالي اليه فيكون قد ارداد  
 حيضها ( الثانية المستدأ ) فاذا رأت البقاء في اليوم التالي صامت وصلت  
 وهكذا تعمل معها رأت البقاء الى خمسة عشر \* فاذا حاور الدم ذلك بين أنها  
 استحاضة \* ثم مردها اما يوم وليلة واما أغلب عادات النساء في حقها كالمادة  
 في حق المعتادة ( الثالثة الممرة ) وهي التي تري يوماً دماً هويماً ويوماً دماً  
 صمياً \* فاب أطلق الصميف بعد الخمسة عشر حصباها خمسة عشر يوماً  
 لاحاطة السواد بالصميف المتحلل \* وكل ذلك تفريع على ترك التلميق \* وأما  
 اذا استمر تماقب السواد والحمرة في جميع الشهر فهي فاقدة التمييز لهوات

شرطه ( الزامه الناسية ) \* فان أمرها بالاحتياط على الصحيح فحكمها حكم  
من أطق الدم عليها على قول السحب اذ ما من ققاء الا ويحتمل أن يكون حيضاً  
\* وانما تفرقها في أنالاً بأمرها بتحديد الوصوء في وقت الققاء لان الحدث في  
صورته غير متحدد ولا بتحديد السبل اذ الاقطاع مستحيل في حالة انقضاء  
الدم \* وعلى قول التلقيق يشاها الروح في أيام الققاء وهي ظاهرة فيها في كل حكم

### باب الخامس في العاس \*

وأكثره ستون يوماً \* وأعله أربعون يوماً \* وأقله لحطة (ر) والتعويل فيه على  
الوجود \* فان رأيت قل الولادة دماً على أدوار الحيض فله حكم الحيض في  
أحد القولين \* الا في انقضاء المدة \* فلو كانت تحيض حماً وتطهر حماً  
وعشرين فصارت حماً وولدت قل مصى خمسة عشر من الطهر فامد الولد  
عاس \* وقصان الطهر قلبه لا يقدح في افساده ولا في افساد الحيض الماصي  
لان تحلل الولادة أعظم من طول المدة \* ولو انقضت الولادة بأحر الحسة  
وجعلناها حيضاً فلا يمددها من العاس ولا نقول هو عاس سبق \* وكذلك  
ما يطهر من الدم في حال ظهور محال الطلق \* فأما الدم بين التوأمين فعاس  
على أصح الوجهين \* وقيل انه كدم الحامل \* فان قلنا انه عاس فما بعد الثاني  
معه عاسان على وجه \* وعاس واحد على وجه \* وقيل ان تمادي الاول ستين  
يوماً فعاسان والا فعاس واحد \* أما المستحاضات في العاس هن أربع  
\* ( الاولى ) المعتادة فتزد الي عاداتها من الاربعين مثلاً ثم يحكم بالطهر بعد  
الاربعين على قدر عاداتها ثم تنسئ حيضها \* ولو ولدت مراراً وهي ذات  
حصاف تم ولدت واستحيضت هي كالمستدأة \* وعدم العاس لا يثبت لها  
عادة كما أنها لو حاضت خمسة وطهرت ستة وهكذا مراراً ثم استحيضت فلا



تقيم الدور ستة بل أقصى ما يرتقى الدور اليه تسعون يوما وهي ما تنقضي به عدة  
الأيام فما هو فقه لا تؤثر المادة فيه \* (الثانية) المتدأة اذا استحيضت ترد الي  
الحطة على قول \* والى اربعين على قول \* (الثالثة) الميرة حكمها حكم الحائض  
في شرط التميز الا أن الستين هما مائة خمسة عشر ثم لا ينبغي أن يريد الدم  
القوي عليه \* (الرابعة) المتحيرة اذا سبت عادت في العاس في قول ترد الي  
الاحتياط \* وعلى قول الي المتدأة \* والرد هما الي المتدأة أولى لأن أول  
وقتها معلوم بالولادة في فرع \* اذا انقطع الدم على النساء عاد الخلاف في  
التلفيق \* ولو طهرت خمسة عشر يوما ثم عاد الدم فالعائد عاس على وجه  
لوقوعه في الستين \* وهو حيض (ح) على وجه لتقدم طهر كامل عليه \* فان  
قلنا انه عاس في قول السحب مدة البقاء أيضا عاس \* وقيل تستثنى هذه  
الصورة أيضا على قول السحب اذ يعد تقدير مدة كاملة في الطهر حيضا وعليه  
يخرج ما اذا ولدت ولم تر الدم الي خمسة عشر في أن الدم الواقع في الستين هل  
هو عاس أم لا والله اعلم

﴿ كتاب الصلاة ﴾ وفيه سعة أبواب ﴿ ﴾

في الباب الاول في المواقيت وفيه ثلاثة فصول ﴿ ﴾

في الاول في وقت الرأهية ﴿ ﴾ أما الطهر فيدخل وقته بالروال وهو  
عبارة عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق \* ويتمادي وقت  
الاحتيار الي أن يصير ظل الشخص (م) مثل من موضع الزيادة وبه يدخل  
وقت العصر (ح ر) ويتمادي (م) الي غروب الشمس \* ووقت العصيلة في  
الاول وما بعده وقت الاحتيار الي مصير الظل مثليه \* ولعمدة وقت الحوار  
الي الاصمرار \* ووقت الكراهية عند الاصمرار \* ووقت المغرب يدخل

لغروب الشمس ويمتد (م) الى غروب الشفق في قول وعلى قول اذا مضى  
 بعد الغروب وقت وضوء وأذان واقامة وقدر خمس (و) ركعات فقد انقضى (ح)  
 الوقت لان حريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد \* وعلى  
 هذا فلو شرع في الصلاة فقد آحر الصلاة الى وقت غروب الشفق فيه  
 وحما \* ووقت العشاء يدخل لميومة الشفق وهو الحرة (ح) التي تلي  
 الشمس دون البياض والصبرة \* ثم يمتد وقت الاختيار الى ثلث الليل على  
 قول والى النصف على قول \* ووقت الحوار الى طلوع المحر (و) \* ووقت الصبح  
 يدخل لطلوع المحر الصادق المستطير صوءه لا بالمحر الكاذب الذي يبدو  
 مستطيلاً كدب السرحان \* ثم يمتد أثره ثم يتمادي وقت الاختيار الى  
 الاسفار \* ووقت الحوار الى الطلوع \* ثم يقدم (و) \* اذا ن هذه الصلاة على  
 الوقت في الشتاء لسع بقي من الليل \* وفي الصيف نصف سبع \* وقيل يدخل  
 وقت أدائه محروح وقت احيار العشاء \* ثم ليكن للمسجد مؤذان يؤذن  
 أحدهما قبل الصبح والآخر بعده قاعدة \* تحب الصلاة بأول (ح) الوقت  
 وحباً موسماً (ح) فلو مات في وسط الوقت قبل الأداء عصى على احد  
 الوحيين \* ولو أحر حتي حرج لمص الصلاة عن الوقت في كونه أداء ثلاثة  
 أوجه \* وفي الثالث يحمل القدر الخارج قضاء (ح) \* ثم تحيل الصلوات  
 أفصل (ح) عدداً وفصيلة الاولى بأن يستعمل بأساب الصلاة كما دخل الوقت  
 \* وقيل يتمادي المصيلة الى نصف وقت الاختيار \* ويستحب تأخير العشاء  
 على أحد القولين \* ويستحب الاراد بالطهر في شدة الحر الي وقوع اللل  
 الذي يمشي فيه الساعي الي الجماعة \* وفي الاراد بالجمعة وحما لتسدة الخطر  
 في فواتها \* فرع \* من اشتبه عليه الوقت يجهد ويستدل بالأوراد وغيرها

فان وقت صلاته في الوقت أو ما بعده فلا قضاء عليه وان وقت قتل قصي  
على أحد القولين \* وكذا في طلب شهر رمضان \* والقادر على درك اليقين  
بالصبر هل له المبادرة بالاحتياط في أول الوقت فيه وحاشا

### ﴿ الفصل الثاني \* في وقت المعذورين ﴾

ونعى بالمعذر ما يسقط القضاء كالحول والصبا والحیص والكفر  
\* ولها ثلاثة أحوال ﴿ الأولى ﴾ أن يحلوعها آخر الوقت تقدر ركعة كما لو  
ظهرت الخائض قبل الغروب بركعة يلزمها المعصر (ر) وكذا تقدر تكبيرة (م ر)  
على أقيس القولين \* وهل يلزمها (ح) الطهر عما يلزم به المعصر فيه قولان \*  
فعلى قول يلزم (م ح) \* وعلى الثاني لا بد من زيادة أربع ركعات على ذلك  
حتى يتصور الفراغ من الطهر فعلا ثم يعرض لروم المعصر بعده \* وهذه  
الارزمة في مقابلة الطهر أو المعصر فيه قولان \* وتطهر فائذة في المغرب  
والعشاء \* وهل تكثر مدة الوضوء مع الوقت الذي ذكرناه على قولين \* وان  
زال الصائم بعد أداء وطبيعة الوقت فلا يجب (ح ر) اعادتها \* وكذا يوم  
الجمعة وان أدرك الجمعة بعد الفراغ من الطهر على أحد الوجهين \* وكذا لو  
بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واستمر عليها وقع عن المرض ﴿ الحالة الثانية ﴾  
أن يحل أول الوقت فإذا طرأ الحيص وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع  
الصلاة لرمتها ولا يلزم بأقل من ذلك \* وقيل لا يلزم ما لم تدرك جميع الوقت  
في صورة الطريان \* وأما المعصر فلا يلزم بأدراك أول الطهر لان وقت الطهر  
لا يصلح للمعصر في حق المعذور ما لم يعرض من صل الطهر ﴿ الحالة الثالثة ﴾ أن يم  
المعذر جميع الوقت فيسقط القضاء \* ولا تلتحق الردة بالكفر بل يجب (م ح)  
القضاء على المرتد (م ح) \* والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويصرب

على تركها بعد العشر وان لم يكن عليه قضاء \* والاعماء في معنى الخنون (ح)  
قلّ أو أكثر \* وروال العقل سكر أو سب محرم لا يسقط القضاء \* ولو سكر  
ثم حنّ فلا يقضى أيام الخون \* ولو ارتد ثم حنّ قصي أيام الخون \* ولو  
ارتدت أو سكرت ثم حاصت لا يلزمها قضاء أيام الحيض لان سقوط القضاء  
عن المحون رحمة وعن الحائض عزيمة

### في المصل الثالث في الاوقات المكروهة

وهي خمسة \* بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس \* وبعد صلاة العصر حتى  
تغرب الشمس \* ووقت الطلوع الى أن يرتفع قرص الشمس \* ووقت  
الاستواء الى أن ترول الشمس \* ووقت اصفرار الشمس الى وقت تمام  
العروب \* وذلك في كل صلاة لاسبب لها بخلاف المأنة وصلاة الحارة  
وسجود التلاوة وتحية المسجد وركعتي الطواف وفي الاستسقاء تردد \* وركعتا  
الاحرام مكروهة لان سبها متأخر \* وقد ورد الخبر باستثناء يوم الجمعة عن  
الكراهية \* وقيل يختص ذلك عن يشاء العاصي عند حضور الجمعة \* وورد  
أيضا باستثناء مكة فلا يكره فيها صلاة ولا طواف في وقت من الاوقات  
من فرغ \* لو تحرم بالصلاة في وقت الكراهية انقضت على أحد الوحيين  
كالصلاة في الحمام

### في الباب الثاني في الاداء وفيه ثلاثة فصول

في الاول في محله وهو مشروع على أظهر الرأيين في الجماعة الاولى  
من صلوات الرجال في كل معروضة مؤداة وفي الجماعة النابية في المسجد  
المطروق قولان \* وفي جماعة النساء ثلاثة أقوال \* وفي الثالث أنها تقيم ولا  
تؤذن ولا ترفع الصوت محال \* وفي الممرد في بيته ثلاثة أقوال \* وفي الثالث

أما يؤذن إذا انتظر حضور جمع \* فإن قلنا لا يؤذن في إقامة حلاف \* وإن قلنا يؤذن فيستحرم رفع الصوت \* ولا أذان في غير معروضة كصلاة الخسوف والاستسقاء وصلاة الحارة والميدين بل يباذي بها الصلاة جامعة \* وفي الصلاة المائة للمروضة ثلاثة أقوال وفي الثالث يقيم ولا يؤذن (ح) ولو قدم المصير إلى وقت الطهر يؤذن للطهر ويقيم لكل واحدة \* ولو أخر الطهر إلى المصير يؤدبها بأقامتين (ح) بلا أذان (و) ساء على أن الطهر كالمائة فلا يؤذن لها **من الفصل الثاني** في صفة الأذان \* وهو متى متى \* والأقامة فرادى (ح) مع الأذراع \* والترجيع (ح) مأمور به وكذا الثوب (ح) في أذان الصبح على القديم وهو الصحيح \* والقيام والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين \* ثم يستحب أن يلتفت في الحيطتين يميناً وشمالاً \* ولا يحول (م) صدره عن القبله \* ورفع الصوت في الأذان ركن \* والترتيب في كلمات الأذان شرط ولو عكسها لا يمتد بها \* وإن طول السكوت في أثناءها فقولان \* ولو سعى عليه غيره فقولان مرتان وأولي بالطلان \* ولو ارتد في أثناء الأذان بطل وإن قصر الزمان على أحد القولين لأن الردة تحبط المادة

**من الفصل الثالث** \* في صفة المؤذن \* ويستترط أن يكون مسلماً عافلاً ذكراً فلا يصح أذان كافر وامرأه ومحوون وسكران محط \* ويصح أذان الصبي المبر \* وتستحب الطهارة في الأذان ويصح بدونها \* والكراهية في الحب أشد \* وفي الإقامة أشد \* وليكن المؤذن صيتاً حسن الصوت ليكن أرقاً لسماعه \* وليكن عدلاً ثقة لتقلده عهدة المواقف \* والإمامة أفضل من التأدين على الأصح لمواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها \* وللإمام أن يستأجر على الأذان من بيت المال \* وهل لأحد الناس ذلك فيه حلاف \* **من فرع**

إذا كثر المؤذون فلا يستحب أن يتراسلوا بل إن اتسع الوقت ترتبوا \* ثم من أدن أولاً فهو يقيم ما ن تساووا أقرع بينهم \* ووقت الإقامة موطئ سطر الامام \* ووقت الادان سطر المؤذن والله اعلم

— باب الثالث \* في الاستقبال —

والطرفية في أركان ثلاثة (الاول الصلاة) ويتعين الاستقبال في مرائضها (و) الا في القتال \* فلا تؤدى فريضة على الراحة ولا مندورة ان قلنا يسلك بها مسلك واحد الشرع ولا صلاة حارة (ح) لان الركن الاطهر فيها القيام \* ولا تصح فريضة على غير معقول \* وفي أروحة معلقة بالحبال لانها ليسا للقرار بخلاف السعية الحارية لان المسافر مخنأ اليها \* وبخلاف الرورق المشدود على الساحل لانه كالسرير والماء كالارض \* أما النوافل فيحور اقامتها في السر الطويل راكباً ومشياً وفي السر القصير قولان \* ولا يحور (و) في الحصر \* ولا يصرا بحراف الدابة عن القلة \* وقيل يجب الاستقبال عند التحريم (و) \* وقيل لا يجب الا اذا كان العمان بيده \* ثم صوب الطريق بدل عن القلة في دوام الصلاة \* ولا يصلي راكب التماسيف اذ ليس له صوب معين \* وان حرف الدابة عمداً عن صوب الطريق بطلت صلاته \* وان كان ناسياً لم يطل ان قصر الزمان لكن يسجد للسهو \* وان طال في الطلان خلاف يحري مثله في الاسدبار ناسياً وان كان محمأح الدابة بطل ان طال الزمان \* واب قصر عوحيان \* ثم على الراكب ان يوي بالركوع والسجود \* ويحمل السجود (ح) أحص من الركوع \* وان كان في مرقد أتم السجود ولركوع \* وأما الماتى فاستقاله كن بيده رمام ناقته ويركع ويسجد وقعد لائاً في هذه الاركان \* ولا يثنى الا في حال القيام \* وفيه قول أنه يوي بذلك كله (فروع) لو مشى في محاسة

قصداً نطلت صلاته بخلاف ما لو صلى في حجرة نجاسة ولا يلزمه المسألة في التحفظ عند كثرة النجاسة في الطريق \* الركن الثاني القسلة \* ومواقف المستقبل مختلفة \* فالمصلي في حوف الكعبة يستقل أي حدار شاء \* ويستقل الباب وهو مردود \* وإن كان مفتوحاً والتمت مرتفعة قدر مؤخرة الرجل جاز \* ولو أهدمت الكعبة والعماد بالله صحت صلاته خارج العرصة متوجهاً إليها كن صلى على أي قيس والكعبة تحته \* وإن صلى فيها لم يجر (ح م) إلا أن يكون بين يديه شجرة أو قية حائط \* والواقف على السطح كالواقف في العرصة \* فلو وضع بين يديه شيئاً لا يكفيه \* ولو عمر حشوة فوجهاً \* والواقف في المسجد لو وقف على طرف ونصف بدنه في محاذة ركن في صحة صلاته وجهاً \* ولو امتد نصف مستطيل قريب من البيت فخرج عن سبب البيت لا صلاة له \* وهؤلاء قد يفرص تراحيهم عن أحريات المسجد فتصح صلاتهم لحصول اسم الاستقبال \* والواقف بمكة خارج المسجد يسمى أن يسوى محرابه ساء على عيان الكعبة \* فإن لم يقدر استدلل عليها بما يدل عليها \* والواقف بالمدينة يرل محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه مدلة الكعبة فليس له الاحتجاج فيه بالتياض والتياض \* وهل له ذلك في سائر البلاد صلى وحسين \* الركن الثالث في المستقبل \* فالقادر على معرفة القسلة لا يجوز له الاحتجاج \* والقادر على الاحتجاج لا يجوز له التقليد \* والاعمى العاهر يعلد شخصاً مكلفاً مسلماً عارفاً بأدلة القسلة \* وليس للمجهل أن يقلد غيره \* وإن تخير في الحال في نظره صلى على حسب حاله وقصى \* وقيل يقلد ويقصى \* وقيل أنه يقلد ولا يقصى \* أما البصر الحامل بالأدلة أن قلده لزمه القضاء إلا إذا قلنا لا يجب تعلم أدلة القسلة على كل نصير فبعد ذلك يرل مدله الأعمى

\* ثم مها صلى بالاحتماد فتيقن الخطأ وان حجة الصواب وحب (ح م) عليه  
 القضاء علي أحد القولين \* فان تيقن الخطأ ولم يطهر الصواب الا بالاحتماد  
 في القضاء قولان مرتان وأولي أن لا يجب \* ومن صلى أربع صلوات الى  
 أربع حجات بأربع احتمادات ولم يتبين له الخطأ فلا قضاء (و) عليه وان تيقن  
 انه استدبر وهو في أثناء الصلاة تحول وبني الا اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ  
 فيها أولي بالانطال كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين \* أما اذا طهر  
 الخطأ نقياً أو طمأ ولكن لم يطهر حجة الصواب فان عمر عن الدرك  
 بالاحتماد بطلت صلاته \* وان قدر على ذلك على القرب في البطلان قولان  
 مرتان على تيقن الصواب وأولي بالبطلان لاجل التحير في الحال \* ولو بان له  
 الخطأ في التماس والتباس هل هو كالحط في الحجة صلى وجهين يرجح حاصلهما  
 الى أن بين المشتد في الاستتمال وبين الاشد تفاوتاً عند الحادق هل يجب  
 طلب الاشد أم يكفي حصول أصل الاشتداد صلى وجهين هو فروع أربعة \*  
 الاول \* اذا صلى الطهر باحتداد هل يلزمه الاستئناف للمصر صلى وجهين \* ولو  
 أدى احتداد رحلين الى جهتين فلا يقتدي أحدهما بالآخر وادا تحرم المقلدي  
 الصلاة فقال له من هو دون مقلده أو مثله أخطأ لك فلان لم يلزمه قوله وان  
 كان أعلم هو كتميز احتداد النصير في أثناء صلاته في نفسه ولو قطع بحطئه  
 وهو عدل لزمه القبول لأن قطعه أرخص من طن غيره \* ولو قال النصير  
 للاعني الشمس وراءك وهو عدل صلى الاعني قوله لانه احار عن محسوس  
 لاعن احتداد

❦ الباب الرابع في كيفية الصلاة ❦

وأركانها أحد عشر التكبير والقراءة والقيام والركوع والاعتدال عنه



والسجود والقعدة بين السجدين مع الطمأنينة في الجميع والتشهد الاحير  
والقعود فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام (ح) \* والية  
بالشرط أشبه \* والامعاص أرنة القنوت والتشهد الاول والقعود فيه والصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول وعلى الآلى في التشهد الاحير  
على أحد القولين وهذه الاربع تحبر بالسجود وما عداها فسد لا تحبر بالسجود  
في الركن الاول في التكبير ولتكن الية مقرونة به بحيث تحصر في العلم  
صفات الصلاة ويقترن القصد الي هذا المعلوم بأول التكبير ويبقى مستديماً  
للقصد والعلم الى آخر التكبير فلو عرمت بعد التكبير لم يصح \* ولو عرمت  
قبل تمام التكبير فوحيان \* ولو طراً في دوام الصلاة ما ياقص حرم الية نطل  
كما لو بوي الخروج في الحال أو في الركعة الثانية أو تردد في الخروج \* ولو  
علق ية الخروج بدحول شخص ان دخل في الطلح وحيان \* ولو شك  
في أصل الية ومضى مع الشك ركن لا يراد مثله في الصلاة كركوع نطل  
\* وان لم يمض وقصر الزمان لم يطل \* ولو طال فوحيان \* والصوم يطل  
بالتردد في الخروج على أحد الوجهين لانه ليس له عقد وتحرم يؤثر القصد  
فيه \* تم كيمية الية أن يوي الاداء أو الطهر \* وهل يحب التعرض للفرصة  
والاصافة الى الله عز وجل فوحيان \* والية بالقلب لا باللسان \* وأما الوافل  
فلا بد من تعيين الرواتب بالاصافة \* وغير الرواتب يكنى فيها ية الصلاة مطلقة  
\* ولو بوي المص قاعداً وهو قادر على القيام لم يعقد فرصه \* وهل يعقد  
بعلاميه قولان \* وكذا الخلاف في التحرم بالطهر قبل الروال وكل حالة تنافي  
الفرصة دون البلية \* هذا حكم الية أما حكم التكبير فتعين كلمته على القادر  
فلا تحرى (ح) رحمته ولو قال الله الاكبر فلا بأس \* لانه لم يعبر الطم والمعي

\* ولو قال الله الحليل أكر فوجها \* لتعير الطم \* ولو قال الاكر الله نص  
 أنه لا يحور ونص في قوله عليكم السلام أنه يحور لانه يسمى تسلياً وذلك  
 لا يسمى تكبيراً \* وقيل قولان بالقل والتحريح \* أما العاخر فيلزمه رحمته ولا  
 يحرقه ذكر آخر لا يؤدي معناه \* والندوي يلزمه قصد البلدة لتعلم كلمة التكبير  
 على أحد الوجهين \* ولا يكفيه الترخية بدلاً بخلاف التيمم \* وسن التكبير  
 ثلاث أن يرفع يديه مع التكبير الى حدو المسكين في قول \* والي أن تحاذي  
 رؤوس الاصابع أديه في قول \* والي أب تحاذي أطراف أصابعه أديه  
 وإهامه شحمة أديه وكفاه مسكبه في قول \* ثم قيل يرفع غير مكر \* ثم يبتدي  
 التكبير عند ارسال اليد \* وقيل يبتدي الرفع مع التكبير \* وقيل يكر ويداه  
 قارتان بعد الرفع وقل الارسال \* ثم اذا أرسل يديه وضع اليه على كوع  
 (ح) اليسري تحت صدره في الركن الثاني القيام : وحده الاتصاب مع  
 الاقلال فان عمر عن الاقلال انتصب متكئاً \* فان عمر عن الاتصاب قام  
 مسحاً \* فان لم يقدر الا على حد الرأكين قعد \* فان عمر عن الركوع والسجود  
 دون القيام قام (ح) وأوماً هما \* ولو عمر عن القيام قعد كيف شاء \* لكن  
 الاتقاء مكروه وهو أن يجلس على وركيه ويصب ركبتيه \* والافتراض أفضل  
 في قول \* والترفع في قول \* وقيل يصب ركبته اليه كالتقاري يجلس بين يدي  
 المقرئ ليعارق حلقة التشهد \* ثم اب قدر القاعد على الارتفاع الى حد  
 الركوع يلزمه ذلك في الركوع \* فان لم يقدر فيركم قاعداً الى حد تكون  
 النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام \* فان عمر عن وضع  
 الحمة المحي للسجود وليكن السجود أحص منه للركوع \* فان عمر عن  
 القعود صلي (ح) على حبه الأيمن (و) مستقبلاً بمقادير (ح) بده الى القلة

كالوصوع (و) في اللحد \* فان عمر فيومي. (ح) بالطرف أو يحرق الاعمال  
 على قلبه لقوله عليه السلام اذا أمرتكم بأمر فأتوا به بما استطعتم \* فروع  
 ثلاثة \* الاول \* من به رمد لا يقرأ الا بالاصطحاع والأقيس أب يصلي  
 مضطجاً وان قدر على القيام \* ولم ترخص عائشة وأبو هريرة لاس عباس فيه  
 \* الثاني \* معها وحده القاعد حمة في أثناء العائجة فليبادر الي القيام \* وليترك  
 القراءة في البهوس الي أن يمتدل \* ولو مرض في قيامه فليقرأ في هويته \* وان  
 حب بعد العائجة لم القيام دون الطمائية ليهوي الي الركوع \* فان حب في  
 الركوع قل الطمائية كماه أن يرتفع محبياً الى حد الركعين \* الثالث \* القادر  
 على القعود لا يتحمل مصطحاً على أحد الوحيين اذ ليس الاصطحاع كالقعود  
 فانه يمحوسورة الصلاة \* الركن الثالث القراءة \* ودعاء الاستفتاح بعد  
 التكبير مستحب (م ح) \* ثم التعود (م) لعمده من غير حر (و) \* وفي استحباب  
 التعود في كل ركعة وحيان \* ثم العائجة لعمده متعية (ح) لا يقوم (ح) ترجمتها  
 مقامها \* ويستوى فيه الامام والمأموم (ح) في السرية والجرية (ح) الا في  
 ركعة المسوق \* ونقل المربي سقوطها عن المأموم في الجهرية \* ثم سم الله الرحمن  
 الرحيم آية (ح م) منها وهي آية من كل سورة اما مع الآية الاولى أو مستقلة  
 سفسها على أحد القولين \* ثم كل حرف وتشديد ركن \* وفي ابدال الصاد بالطاء  
 تردد \* ثم الترتيب فيها شرط \* فلو قرأ البصف الاحير أولاً لم يحرمه \* ولو  
 قدم آخر التشهد فهو كقوله عليكم السلام \* والموالة أيضاً شرط بين كلماتها فلو  
 قطعها لسكوت طويل وحب الاستئناف (و) وكذا تسبيح يسير \* الاماله سب  
 في الصلاة كالتأمين لقراءة الامام \* والسؤال والاستعادة أو سحود التلاوة  
 عند قراءة الامام آية سحدة أو رحمة أو عذاب فان الولا لا يقطع على أحد

الوجهين \* ولو ترك الموالاة ناسيا فيه تردد \* ولو طول ركعا قصيرا ناسيا لم يصح \* أما الماحر فلا يجرئه ترحمته (ح) بخلاف التكبير بل يأتي بسبع آيات من القرآن متوالية لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة \* فان لم يحسن فتنفرقة \* فان لم يحسن فيأتي بتسبيح وتهليل لا تنقص حروفه عن حروف الفاتحة \* فان لم يحسن الصف الاول منها أتى بالذكر بدلا عنه \* ثم يأتي بالصف الاخير \* فان تعلم قل قراءة الدل لرمته قراءتها \* وان كان بعد الركوع فلا \* وان كان قل الركوع وبعد الفراغ فوجهان \* ثم بعد الفاتحة سنتان (احداها) التأمين مع تحفيف الميم ممدودة أو مقصورة \* وفي حجر الامام به خلاف \* والاطهر الجهر \* وليؤم المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده (التاية) السورة وهي مستحبة للامام والمرد في ركعتي الصبح والاوليين من غيرهما \* وفي الثالثة والرابعة قولان مصوصان بالحديد أنها تستحب (ح) وان كان العمل على القديم \* والمأموم لا يقرأ السورة في الجهرية بل يستمع فان لم يلمعه الصوت في قراءته وجهان \* الركن الرابع الركوع \* وأقله أن يحني بحيث تال راحته ركبته ويطمئن (ح) بحيث يفصل هوبه عن ارتفاعه \* ولا يحب الذكر \* وأكمله أن يحني بحيث يستوي طهره وعقبه ويصب ركبته ويصب كفيه عليهما \* ويحايي الرجل مرهقيه عن حفيه \* ولا يحاور في الانحاء الاستواء \* ويقول الله أكبر رافعا يديه عند الهوي ممدودا على قول \* ومعدودا على قول كيلا يعبر المعنى بالمد \* ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثا \* ولا يريد الامام على الثلاث \* ثم يعتدل عن ركوعه \* ويطمئن (ح) ويستحب رفع اليدين الى المكين \* ثم يحمص يديه بعد الاعتدال ويقول عذره سمع الله من حمده رسلك الحمد يستوي (ح) فيه الامام والمرد \* وسحب (ح) القنوت

قى الصبح \* وان برل بالمسلمين مارله ورأى الامام القنوت فى سائر الصلوات  
 فقولان \* ثم الجهر بالقنوت مشروع على الطاهر \* والمأموم يؤمن فان لم يسمع  
 صوته قنت على أحد الوحيين \* الركن الخامس السجود \* وأقله وضع  
 الحبة على الارض مكشوفة تقدر ما ينطلق عليه الاسم \* وفى وضع اليدين  
 والركبتين والقدمين قولان \* فان أوحسا وضع اليدين فى كشعها قولان \*  
 وكشف الحبة واحد ولو سجد على طرته (ح) أو كور عمامته (ح) أو طرف كفه  
 المتحرك محركته لم يجر (ح) \* والتكس واحد فى السجود وهو استعلاء  
 الاسافل \* ولو تعدر التكس لم يصح وضع وسادة لوضع الحبة عليها  
 فى أظفر الوحيين \* وأما اكمل السجود فليكن أول ما يقع منه على الارض  
 ركبته (ح م) \* وليكبر عدد الهوي \* ولا يرفع اليد \* ويقول سبحان ربي  
 الاعلى ثلاث مراب \* ويضع الالف (ح) مع الحبة مكشوفاً \* ويفرق بين  
 ركبتيه \* ويحاج مرفقيه عن حديه \* ويقبل لطفه عن خديه وهو التحونة \*  
 والمرأة لا تحوى \* ويضع يديه نازاً مكبيه مستورة الاصابع ومصبومتها \*  
 ثم يجلس مفترساً (ح) بين السجدين حتى يطمئن \* ويضع يديه قريباً من ركبتيه  
 مستورة الاصابع \* ويقول اللهم اعمرنى واحسن عافى وارزقنى واهدنى \*  
 ثم يسجد سجده أخرى مثلها \* ثم يجلس جلسة خفيفة للاستراحة \* ثم يقوم  
 مكبراً واصفاً يديه على الارض كما يصعب العاض \* الركن السادس \* التشهد  
 والتشهد الاول سنة \* والقعود فيه على هيئة الافتراس (م) لانه مستوف للحركة  
 \* والمسوق يفترس فى التشهد الاخير لاستيفار \* ومن عليه سجود السهو هل  
 يفترس فيه خلاف \* والافتراس أن يصعب الرجل اليسرى ويجلس عليها ويصعب  
 القدم اليمنى ويصعب أطراف الاصابع على الارض \* والتورك سنة فى التشهد

الاحير ( ح ) وهو أن يصع رحليه كذلك ثم يجرهما من جهة يمينه \* ويمكن  
وركه من الارض \* ثم يضع اليد اليسرى على طرف الركبة مشدودة مع التبريح  
المقصد \* واليد اليمنى يصعها كذلك لكن يقص الخصر والصدر والوسطى  
ويرسل المسحة \* وفي الالهام أوجه قيل يرسلها وقيل يخلق الالهام  
والوسطى \* وقيل يصعها الي الوسطى المقصودة كالتقص ثلاثاً وعشرين  
\* ثم يرفع مسحته في الشهادة عند قوله الا الله \* وفي تحريكهما عند الرفع  
حلاف \* أما التشهد الاحير فواحد ( ح م ) والصلاة على الرسول عليه  
السلام واحدة معه ( ح م ) وعلى الآل قولان \* وهل تس الصلاة على الرسول في  
الاول قولان \* ثم أكل التشهد مشهور \* وأقله التحيات لله سلام عليك أيها  
النبي ورحمة الله سلام عليك وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله  
وأشهد أن محمداً رسول الله \* وهو القدر المتكرر في جميع الروايات \* وأوحد  
ان سريج بالمعنى وقال التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام عليك وعلى  
عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسوله \* ويقول بعده  
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد \* ثم ما بعده مسنون الى قوله انك حميد مجيد  
\* ثم الدعاء بعده مسنون \* وليحتر كل من الدعاء أعظمه اليه \* ورفع العاشر  
عن التشهد يأتي ترجمته كتكررة التحريم \* والعاشر عن الدعاء بالبرية لا يدعو  
بالمحمية محال \* وفي سائر الادكار هل يأتي ترجمتها بالمحمية فيه حلاف  
من الركن السابع \* السلام وهو واحد \* ولا يقوم ( ح ) مقامه أعداد الصلاة  
\* وأقله أن يقول السلام عليكم \* ولو قال سلام عليكم فوجهان \* وفي اشراطية  
الخروج وجهان \* وأكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين ( ح م ) في الحديد  
مع الالتفات من الخائب بحيث يري حذاه ومعية السلام علي من على حاليه

من الحن والاس والملائكة \* والمقتدي بسوى الرد على امامه سلامه \*  
 ﴿ حاتمة ﴾ لا ترتيب في قضاء العوائت لكن الاحب تقديم العائنة على المؤداة  
 الا اذا صاق وقت الاداء \* فان تذكر فائنة وهو في المؤداة آمم التي هو فيها  
 ثم اشتمل بالقضاء

— باب الخامس في شرائط الصلاة —

وهي سنة في الاول الطهارة \* عن الحدث فلو أحدث عمدا أو سهواً نطلت  
 صلاته \* ولو سبقه الحدث نطلت (ح) على الحديد \* وعلى القديم يتوصاً  
 وبني شرط أن لا يتكلم ولا يحدث عمداً \* ويجري هذا القول في دفع كل  
 مافس لا تقصير منه فيه كما اذا انحل اراده فرده \* وكما لو وقع عليه بحاسة  
 ياسة فدفعها في الحال \* واقضاء مدة المسح مسوب الي تقصيره وفي تحرق  
 الحف تردد \* لتقصيره بالدهول عنه \* الشرط الثاني \* طهارة الخس وهي  
 واحدة في الثوب والبدن والمكان (وأما الثوب) فان أصاب أحد كيه بحاسة  
 فأدي احتضاده الي أحدهما فمسله لم تصح صلاته على أحد الوجهين لانه  
 استيق بحاسة الثوب ولم يستيق طهارته \* ولو ألقى طرف عمامته على بحاسة  
 نطلت صلاته وان كان لا يتحرك بحركته \* ولو قصص طرف حل ملقي على  
 بحاسة نطلت صلاته ان كان الملاقي يتحرك بحركته والافوحيان ولو كان على  
 ساحور كلب أو علق حمار عليه بحاسة فوحيان مرتان وأولي بالحوار \* ولو  
 كان رأس الحبل تحت رحله فلا بأس لأنه ليس حاملاً (وأما البدن) فيجب  
 تطهيره كما سبق في الطهارة \* وفيه مسألتان \* أحدهما \* اذا وصل عظمه لعظم  
 محس وحس (ح و) رعه وان كان يحاف الهلاك على المصوص \* ولكن  
 اذا كان متدياً في الحر بأن وحد عظمًا طاهراً واذا لم يكتس العظم باللحم فان

استتر سقط حكم الحاسة عنه \* وان مات قل الرع لم يرع على الص لانه  
 ميت كله \* وفيه قول محرج أنه لا يرع عند حوف الهلاك (١) الثانية \* قال  
 صلى الله عليه وسلم لمن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة  
 والواشرة والمستوشرة \* وعلة تحريم الوصل أن الشعر اما أن يكون مجسأ أو  
 شعر أحي لا يحل النظر اليه وان كان ما نا على أحد الوحيين \* فان كان شعر  
 هيمية ولم تكن المرأة ذات روح هي متعرضة للهمة \* وان كانت ذات روح  
 هي ملسة عليه \* وان كان نادن الروح لم يحرم على أقيس الوحيين \* وفي  
 تحمير الوحة تردد في الحافة بالوصل (وأما المكان) فليكن كل ما يماس يده  
 طاهراً (ح) وما لا يماس فلا بأس بحاسته الا ما يجادي صدره في السجود  
 فيه وحيان لانه كالملسوب اليه \* وقد هي عليه السلام عن الصلاة في  
 سعة مواطن المروة والمحرة وقارة الطريق وطن الوادي والحمام وطهر  
 الكعبة وأعطان الابل \* أما مسلح الحمام فيه تردد \* وأعطان الابل محتمها  
 عند الصدر عن المهل اد لا يؤمن سارها هذا حكم الحاسات التي لا عذر في  
 استصحابها \* أمامطان الاعدار خمسة (الاولي) الأثر على محل الحو \* ولو حمل  
 المصلي من استحمر لم يحرم على أصح الوحيين لان المعو في محل نحو المصلي للحاجة  
 ولو حمل طيرا حار \* وما في البطن ليس له حكم الحاسة قل الخروح لاهامسترة  
 حلقة \* وما على معده لا مسالة \* على الاظهر \* وفي الحاق البيضة المدرة  
 بالحيوان تردد لان الحاسة مسترة حلقة \* والقارورة المصممة الرأس ليست  
 كالبيضة (و) (الثانية) يعذر من طين الشوارع فيما يعذر الاحترار عنه عاليا  
 \* وكذا ما على الخف في حق من يصلي معه (الثالثة) دم البراغيث معفو عنه  
 الا اذا كثرت يدر وقوعه ويختلف ذلك بالاوقات والأماكن فان وقع



كثرة في محل الشك فالاحتياط أحسن \* والترخص به حائر أيضا (الرابعة)  
 دم البثرات وقيحها وصديدها معفو عنه وإن أصابه من بدن غيره فوحها  
 \* ولطحات الدماميل والعصدان دام عالما فكدم الاستحاضة \* وإن لم يدم فو  
 الحاقها بالبثرات تردد (الخامسة) الحاحل محاسة ثوبه فيه قولان الحدي  
 وحب القضاء فإن كان عالما ثم سى فقولان مرتان وأولي بالوحو (م)  
 \* ومثار التردد أنه من قيل الماهي فيكون النسيان عذرا فيه أو من قيل  
 التبرؤ كطهارة الحدث (الشرط الثالث) ستر العورة وهو واجب في عي  
 الصلاة \* وفي وحوه في الخلوة تردد \* والمصلي في خلوة يلزمه الستة في الصلاة  
 \* وعورة الرجل ما بين السرة والركبة \* وعورة المرأة جميع بدنها إلا الوجه  
 واليدين إلى الكوعين \* وطهور القدمين عورة في الصلاة وفي أحصياها وحها  
 \* وأما الامة فما يدومها في حال المهمة ليس بعورة \* وما يلبس في محل عور  
 الرجل فيه وحها \* وأما الساتر فكل ما يحول بين الناطروين السترة فلا يكون  
 الثوب السحيق ولا الماء الصافي \* ويكفي الماء الكدر والطين \* وفي وحوه  
 التطين عند فقد الثوب وحها \* وإذا كان القميص متسع الدبل فلا بأس  
 وإن كان متسع الاررار لم يجر إلا إذا كانت كثافة لحيته تمنع من الرؤية عند  
 الركوع فيحور على أحد الوجهين \* وكذا لو ستر باليد بعض عورته \* ولو وحوه  
 حرقه لا تنكح إلا لاحدي سوءتيه لم يسترها المحدث ويحير بين السوءتين على  
 أصل الوحوه لا ترجيح \* ولو عتقت الامة في أثناء الصلاة تسترد  
 واستمرت ولو كان الحمار لبيداً فعلى قول سق الحدث الشرط الرابع \* ول  
 الكلام \* والعمد منه مع العلم بتحريمه مطل للصلاة قل أو كثر فقتل الصلاة  
 بالحرف الواحد إن كان معها \* فإن لم يكن معها فلا تطل إلا تنو إلى حرفه

\* وفي حرف لمدته مدة تردد \* والتسبح لمير ضرورة مطل في أصح  
الوجه \* فان تعددت القراءة الا به لم يصح \* وان تعدد المهر فوحان  
\* ولا تطل الصلاة بسق اللسان ولا بكلام الناس (ح) \* ولا بكلام  
الجاهل (ح) بتحريم الكلام ان كان قريب العهد بالاسلام \* وهل تطل  
بكلام المكروه فيه قولان \* ومصلحة الصلاة ليست عدرا (م) في الكلام  
\* ولو قال ادخلوها سلام على قصد القراءة لم يصح وان قصد التعميم \* فان  
لم يقصد الا التعميم بطلت \* وفي السكوت الطويل في أثناء الصلاة وحان  
من الشرط الخامس ترك الاعمال الكثيرة \* والكثير ما يحيل للناظر  
الاعراض عن الصلاة كثلاث خطوات أو ثلاث صرعات متواليات \* ولا  
تطل بمادونه \* ولا بمطالعة القرآن \* ولا بتحريك الاصابع في سعة أو حكمة  
على الاطهر \* وادام المرء بين يديه يديه فان أبي طيقاته فانه شيطان  
هذا لمط الحذر \* وهو تأكيد لكرهية المرور واستحباب الدفع \* فان لم  
يسبب المصلي بين يديه حشبة أو لم يستقبل حذارا أو علامة لم يكن له الدفع  
على أحد الوجهين لتقصيره \* ولا يكفيه أن يحط على الارض بل لا بد من  
شيء مرتفع أو مصلي طاهر \* فاذا لم يجد المار سبيلا سواه فلا دفع له بحال  
من الشرط السادس ترك الاكل \* وقليله مطل لانه اعراض \* وهل تطل  
بوصول شيء الى حوفه كامتصاص سكرة من غير مصع فيه وحان من جملة  
للمحدث المكث في المسجد \* وللحب المور دون المكث \* وليس للحائض  
المور عند حوف التلوين \* وعند الامن وحان \* والكافر يدخل المسجد  
بادن المسلم ولا يدخل بمير اذن على أحد الوجهين \* فان كان حسا مع كالمسلم  
وقيل لا لانه لم يلزم تفصيل شرعا

## ﴿ الباب السادس في السجود ﴾

وهي ثلاثة ﴿ الأولى ﴾ سجدة السهو \* وهي ستة ( ح م ) عدد ترك التشهد الاول أو الخلوس فيه أو القنوت أو الصلاة على الرسول في التشهد الاول أو على الآل في التشهد الثاني ان رأياهما سنتين \* وسائر السن تحرر بالسجود \* وأما الأركان فحررها بالتدارك فان تعمد ترك هذه الاعمال لم يسجد علي أظهر الوحيين \* ولو ارتكب مهياً تنطل الصلاة لعمده كالاكل والافعال الكثيرة فليسجد عند ارتكابه سهواً \* ومواضع السجود ستة ( الاول ) اذا قرأ التشهد أو العاتحة في الاعتدال من الركوع عمداً نطلت صلاته وان سها سجد لانه جمع بين تطويل ركن قصير وقل ركن \* ولو وحد أحد المعنيين دون الثاني في الطلن لعمده وحان \* فان قلنا لا تنطل في السجود سهواً وحان \* والاطهر أن الجلسة بين السجدين ركن طويل ( الثاني ) من ترك أربع سجودات من أربع ركعات سهواً لم يكفه أن يقصها في آخر صلاته بل لا يحتسب له من الأربع الا ركعتان \* ولو ترك من الاولى واحدة ومن الثانية اثنتين ومن الائمة واحدة فليسجد سجدة واحدة ثم ليصل ركعتين \* فان ترك أربع سجودات من أربع ركعات ولم يدر من أين تركها فعليه سجدة واحدة وركعتان أحداً ما شق التقديرين المذكورين \* ﴿ فرع ﴾ لو تذكر في قيام الثانية أنه سجد سجدة واحدة ولم يكن قد جلس بعد السجدة الاولى فليجلس ثم ليسجد \* والقيام لا يقوم مقام الجلسة \* وان كان قد جلس بعد السجدة الاولى فيكفيه أن يسجد عن قيامه \* فان كان قصد تلك الجلسة الاستراحة في تأدي الرض بية العمل وحان \* ثم لا يحي أنه يسجد للسهو في جميع ذلك ( الثالث ) اذا قام الى الثالثة ناسياً فان انتصب لم يعد الى التشهد لان

القرص لا يقطع بالنسة \* فان عاد عالماً بطلت صلاته \* وان عاد جاهلاً لم تطل  
 لكن يسجد للسهو \* وان كان مأموماً وقعد امامه حار الرجوع على أحد الوحيين  
 لان القدوة في الجملة واحدة وان لم يكن التقدم بهذا القدر مطلاً \* وان  
 تذكر قبل الانتصاب فيرجح ثم يسجد للسهو ان كان قد انتهى الى حد  
 الرأكمين لانه راد ركوعاً (الرابع) اذا تشهد في الاحير قبل السجود تدارك  
 السجود وأعاد التشهد وسجد للسهو لانه راد قعوداً طويلاً \* ولو ترك  
 السجدة الثانية وتشهد ثم تذكر لم يسجد لهذا السهو لانه ركن طويل فلم يوجد  
 الاقل التشهد وهو غير مطل على أحد الوحيين \* وان جلس عن قيام ولم  
 يتشهد لكن طول سجد للسهو \* وان تذكر على القرب فلا لان قدر جلسة  
 الاستراحة في مثل هذا الوقت عمداً لا يطل الصلاة (الخامس) اذا قام  
 الى الخامسة ناسياً بعد التشهد فان تذكر جلس وسلم \* والقياس انه لا يبعد  
 التشهد والنص انه يتشهد لرعاية الولاة بين التشهد والسلام وكى لا يبقى السلام  
 هوداً غير متصل ركن من أحد الحائسين (السادس) اذا شك في أثناء الصلاة  
 أحد بالاقل (ح) وسجد للسهو \* ولو شك بعد السلام فقولان \* أحدهما أن  
 يقوم الى التدارك وكأنه لم يسلم \* والثاني انه لا يمتد بعد الفراغ لما فيه  
 من العسر \* وان لم يشك الا بعد طول الزمان فالقياس انه لا يتلفت اليه  
 في قواعد أربع \* الاولى \* من شك في ترك مأموراً سجد للسهو اذ الاصل  
 انه لم يعمل به \* وان شك في ارتكاب معنى لم يسجد لان الاصل العدم \* ولو  
 شك في انه سجد للسهو أو في انه سجد واحدة أو نيتين للسهو فالاصل  
 العدم الا في مسألة وهو انه لو شك انه صلى ثلاثاً أو أربعاً أحد بالاقل  
 قياساً وسجد للسهو حراً وان كان الاصل انه لم يرد \* وقيل ان علقته انه

ادي الرامة على تردد حتى لو يقن قل السلام أها رامة سجد أيضا \*  
وقيل لا يسجد عند روال التردد في الثانية \* إذا تكرر السهو فيكي سجدتان  
في آخر الصلاة وإنما يتعدد سجود السهو في حق المسوق إذا سجد لسهو  
الامام فانه يمين في آخر صلاة نفسه \* وكذا إذا صلوا صلاة الجمعة ثم بان  
لهم بعد سجود السهو أن الوقت حارج عموها طهراً وأعادوا السجود \*  
ولو طن الامام سهواً فسجد ثم تين أن لا سهو فقد راد سجدتين فيسجد  
لهذا السهو سجدتين أخريين \* وقيل هما حارتان لا يسهما كشاة من أرلين  
شاة تركي نفسها وعيرها في الثالثة \* إذا سها المأموم لم يسجد بل الامام  
يحمل عنه كما يحمل عنه سجود التلاوة ودعاء القنوت والحجر والقراءة عن  
المسوق والتشهد الاول عن المسوق ركعة \* ولو سها بعد سلام الامام  
لم يتحمل \* ولو طن أن الامام سلم فقام ليتدارك ثم جلس قل سلام الامام  
فكل ما جاء به سهو ولا سجود عليه \* فإذا سلم الامام فليتدارك الآن \* وان  
تذكر في القيام أن الامام لم يتخلل فليرجع الى القعود أو لينظر قائماً سلامه  
ثم ليستعمل قراءة الفاتحة بعده في الرامة \* يسجد المأموم مع الامام إذا سجد  
لسهو (ح) فان ترك الامام سجد المأموم على النصف لاجل سهو (ر) الامام  
\* ولو سجد المسوق مع الامام قبل يمين في آخر صلاة نفسه فيه قولان  
لثقتان الى أنه يسجد لسهو أو لم تأتته \* فان لم يسجد الامام سجد في آخر  
صلاة نفسه على النصف \* وسهو الامام قل اقتدائه ينقضه على الاظهر كما بعد  
اقتدائه \* أما محل السجود وكيفيته فها سجدتان (ح م) قل السلام  
على القول الحديده فان سلم عامداً قل السجود فقد قوت على نفسه \* وان سلم  
ناسياً فطال الزمان فقد فات \* وان تذكر على القرب فان عن له أن لا يسجد فقد

حري السلام محلاً \* وان عن له أن يسجد عاد إلى الصلاة على أحد الوحيين وان أن السلام لم يكن محلاً \* في السجدة الثانية \* سجدة التلاوة وهي مستحبة في أربع عشرة آية ( مرو ) \* ولا سجدة في ص ( ح م ) \* وفي الجمع سجدتان ( م ) ثم هي على القاري \* والمستمع جميعاً \* فان سجد القاري تأكد الاستحباب على المستمع \* وان كان في الصلاة سجدة لقراءة بعينه ان كان مسرداً أو لقراءة امامه ان سجد امامه \* ولا يسجد ( ح ) لقراءة غير الامام \* ومن قرأ آية في مجلس مرتين هل تشرع السجدة الثانية فيه وحان \* ثم الصحيح أن هذه سجدة فردة وان كانت تقتضي سائر شرائط الصلاة \* ويستحب قبلها تنكيره مع رفع اليدين ان كان في غير الصلاة ودون الرفع ان كان في الصلاة \* وقيل يجب التحريم والتحطل والشهد \* وقيل يجب التحريم والتحطل دون التشهد \* وقيل لا يجب الا التحريم \* فرفع يده الاصح أن هذه السجدة اذا فات وطال الفصل لا تقضى لانه لا يتقرب الى الله تعالى بسجدة انتهاء الصلاة الكسوف والاستسقاء بخلاف الوافل الرواتب \* وقيل انه يتقرب الى الله سبحانه بها انتهاء \* في السجدة الثالثة \* سجدة ( ح ) الشكر وهي ستة عند محرم نعمة أو ادفاع بلية لا عند استمرار نعمة \* ويستحب السجود من يدي العاسق شكراً على دفع المعصية وتبليها له \* وان سجد اذا رأى المثل على كونه كيلاً يتأدى \* وهل يؤدي سجود التلاوة والشكر على الراحة فيه وحان

— الباب السابع في صلاة التطوع \* وفيه فصلان —

في الاول في الرواتب \* وهي احدى عشرة ركعة \* ركعتان قبل الصبح \* وركعتان قبل الظهر \* وركعتان بعده \* وركعتان بعد المغرب \* وركعتان

لعد العشاء \* والوتر ركعة \* ورا د لمصهم أربع ركعات قبل العصر \* وركعتين  
لعد الظهر فصار سبع عشرة \* أما الوتر فسة (ح) وعدده من الواحد الي  
احدى عشرة بالأوتار \* وفي حوار الزيادة عليه تردد لانه لم يقل \* وادا  
راد على الواحدة فيتشهد تشهدين في الأخيرتين على وجه \* وتشهدا واحدا  
في الاحيرة على الوجه الثاني وهما مقولان \* والكلام في الاولى \* والأظهر  
أن ثلاثة مفصولة أفصل من ثلاثة موصولة وأن الثلاثة الموصولة أفصل من  
ركعة فردة \* ومن شرط الوتر أن يوتر ما قبله ولا يصح (ح) قبل العرص وفي  
صحته بعد العرص وقبل العمل وحيان \* والمستحب أن يكون الوتر آخر  
تهجده بالليل \* ويشه أن يكون الوتر هو التهجده \* ويستحب القنوت في  
النصف الأخير من رمضان

\* الفصل الثاني \* في غير الرواتب \* وما شرعت الجماعة فيها كالميدين  
والخسوف والاستسقاء فهي أفصل من الرواتب ومن صلاة الصبح  
وركتي التعية وركعتي الطواف \* تم أفصلها صلاة الميدين \* ثم الخسوف  
\* وأفصل الرواتب الوتر وركعتا الفجر \* وفيها قولان \* ويستحب الجماعة  
في التراويح تأسيساً لمر رضى الله عنه \* وقيل الايراد به أولى لعدده عن الرباء  
\* ثم التطوعات لاحصر لها \* فان تحرم ركعة واحدة حار له أن يتماعترا  
فصاعدا \* وان تحرم لتمر حار له الاقتصار على واحدة \* وله أن يشهدين  
كل ركعتين أو في كل ركعة ان شاء \* والاحب مثي مثي \* وأظهر الاقوال أن  
الواهل المؤقتة تقصى (ح م) كما تقصى الفرائض \* وركعتا الصبح بعد فرض  
الصبح أداء وليس نقضاء



﴿ كتاب الصلاة بالجماعة ﴾ وفيه ثلاثة فصول

﴿ الاول في فصلها ﴾ وهي مستحبة وليست بواجبة الا في الجمعة \* ولا مرض كفاية على الاطهر \* وتستحب للنساء (ح) \* والعمل في الجمع الكثير أفضل الا اذا تعطل في حواره مسجد فاحياؤه أفضل \* وصيلة الجماعة لا تحصل الا بادرارك ركة مع الامام \* وصيلة التذكيرة الاولى لا تحصل الا بشهود تحرمة الامام واتاعه على الاصح \* ومهما أحس الامام بدخل في استصحاب الانتظار ليدرك الداحل الركوع قولان \* ولا ينبغي أن يطول ولا أن يعبر بين داحل وداحل \* ومن صلي مفردا فأدرك جماعة يستحب له اعادةها ثم يحتسب الله تعالى أيها شاء \* ولا رحصة له في ترك الجماعة الا بعدد عام كالمنظر والريح العاصفة بالليل \* أو عدد خاص مثل أن يكون مريضاً أو ممرصاً أو حائضاً من السلطان أو من العريم وهو معسر أو كان عليه قصاص يرحو المعو عنه أو كان حاقاً أو حائضاً أو عارياً

﴿ الفصل الثاني ﴾ في صفات الأئمة \* وكل من لا تصح صلاته صحة تمليه عن القضاء فلا يصح الاقتداء به \* ومن صحت صلاته صح الاقتداء به الا اقتداء القارئ بالاي على القول الحديدي \* ومن لا يحسن حراماً من الفاتحة والمأموم يحسنه فهو أي في حق \* ويحور اقتداء الأئمة \* ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالحنثي ولا اقتداء الحنثي بالحنثي \* ويصح اقتداء المرأة بالحنثي وبالرجل \* فان اقتدي الرجل بالحنثي كان بعد الفراغ كونه رجلاً وحب القضاء على أطهر القولين لو حود التردد في نفس الصلاة \* ولو كان بعد الفراغ كونه أمياً أو محدثاً أو حائضاً فلا قضاء (ح) \* ولو كان كونه امرأة أو كافراً وحب القضاء لان لها علامة \* ولو كان كونه رنديفاً فوحان \* ويصح الاقتداء



بالصبي والمد والأعمى وهو أولي (ح) من الصير لأنه أحشع \* والافقه  
الصالح الذي يحسن العاتجة أولي من الاقراء والأورع والأس والسبب  
\* وفي الاس والسبب قولان لتقابل الفصيلة \* وادا تساوت الصفات قدم  
يحسن الوحه وبطافة الثوب \* وأما باعشار المكان فالوالى أولي من المالك  
والمالك أولي من غيره \* والمكترى أولي من المكري \* والمعير أولي من  
المستعير (ح م) \* والسيد أولي من العبد الساكن

### في الفصل الثالث في شرائط القدوة

ويرجع ذلك الى شروط ستة في الاول \* أن لا يتقدم في الموقف علي الامام  
\* فان فعل لم تعتد (م) صلاته \* والاحب أن يتحلف \* ولو ساواه فلا بأس \* ثم  
ان أم تائبين اصطفا حلفه \* وان أم واحد وقف على يمينه \* والحشي يقف خلف  
الرجل \* والمرأة حلف الحشي \* ويكره أن يقف المقتدي مسرداً بل يستحب  
أن يدخل الصف أو محرابي نفسه واحدا \* فان لم يفعل صححت صلاته مع الكراهية  
\* وان تقابل الامام والمأموم داخل الكلمة فلا بأس \* وان كان المأموم أقرب  
الي الحدار في جهة من الامام فحيه وجهه أنه لا يصح في الشرط الثاني \*  
الاجتماع في الموقف بين الامام والمأموم اما بمكان جامع كالمسجد فلا يصح  
فيه التناعد واختلاف الساء أو بالتقارب كقدر علوة سهم يسمع منها صوت  
الامام في الساحات المستطمة ملكا كان أو وقفاً أو مواتا مباحاً أو غير مباح \*  
واما باتصال محسوس عند اختلاف الساء كما اذا وقف في بيت آخر على  
عين الامام فلا بد من اتصال الصف بتواصل المالك \* ولو وقف في علو  
والامام في سفلى بالاتصال بمواراة رأس أحدهما ركة الآخر \* وان وقف  
في بيت آخر حلف الامام بالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أدرع وذلك

كاف على أصح الوحيين \* فان راد على ثلاثة أدرع لم تصح القدوة على أطهر  
الوحيين \* فروع \* لو كان الامام في المسجد والمأموم في موات فان لم يكن حائل  
صح على علوة سهم \* ولو كان بينهما حائل أو حدار لم يصح \* وان كان مشكك  
أو باب مردود غير معلق فوحاه \* ولو كان بينهما شارع مطروق أو هر  
لا يجوز له الا السامح فوحاه (الثالث) بية الاقتداء ولو تابع من غير بية نطت  
صلاته \* ولا يجب تعيين الامام \* ولكن لو عين فأخطأ نطت صلاته \* ولا  
يجب موافقة بية الامام والمأموم بل يقتدي (ح م) في العرص بالعل \* وفي  
الاداء بالقضاء وعكسهما \* ولا تحب بية الامامة على الامام وان اقتدى (ح)  
به النساء \* فلو أخطأ في تعيين المقتدى لم يبصر لان أصل الية غير واثب عليه \*  
(الرابع) توافق نظم الصلاتين فلا يقتدى في الطهر بصلاته الحارة وصالته الخسوف  
ويقتدي في الطهر بالصبح \* ثم يقوم عند سلام الامام كالمسوق \* فان  
اقتدى في الصبح بالطهر صح على أحد الوحيين \* ثم يتخير عند قيام الامام الي  
الثالثة ين أو يسلم أو ينتظر الامام الى الآخر (الخامس) الموافقة وهو أن لا يشتغل  
بما تركه الامام من سجود التلاوة أو التشهد الاول \* ولا بأس ما مراده بحلته  
الاستراحة واتوت ان لحق الامام في السجود (السادس) المتابعة فلا يتقدمه  
ولا بأس بالمساوقة الا في التكبير فانه لا يديه من التأخير \* والاحب التحلف  
في الكل مع سرعة الحقوق \* فان تحلف ركن لم يبطل وان تحلف ركنين من  
غير عذر بطل (ر) \* والاصح أنه اذا ركع قل أن يتدبى الامام الهوي الي  
السجود لم يبطل \* وان ابتدأ الهوي لم يبطل أيضاً على وجه لان الاعمال  
ليس ركناً مقصوداً \* فان لانس الامام السجود قل ركوعه بطل \* والقدم  
كانت تحلف \* وقيل يبطل وان كان ركن واحد \* فروع \* المسوق يعني أن يكرر

للمقدّم للهوى \* فان اقتصر على واحد حار \* الا اذا قصد به الهوى \* فان أطلق فيه تردد لتعارض القرية \* ولو بوي قطع القدوة في أثناء الصلاة ففي بطلان صلاته ثلاثة أقوال يفرق الثالث بين المدور وغير المدور \* وعلى كل قول اذا أحدث الامام لم تطل (ح) صلاة المأموم \* والمنفرد اذا اقتدى في أثناء صلاته لم يجرى الحديد \* واذا شك المسوق أن الامام هل رفع رأسه قل ركوعه في ادراكه قولان لان الاصل كونه لم يدرك \* ويمارصه أن الاصل أنه لم يرفع رأسه \* والمسوق عد سلام الامام يقوم من غير تكبير على النص

### كتاب صلاة المسافرين وفيه بابان

في الاول في القصر \* وهو رحضة عد وحوذ السب والمحل والشرط (الاول) السب وهو كل سر طويل مباح (ح) والمراد بالسفر ربط القصد بمقصد معلوم \* فالهائم لا يترخص واما يترخص المسافر عند محاورة السور أو عمران البلد ان لم يكن له سور وان لم يحاور المزارع والساتين \* ويشترط محاورتها على سكان القرايا أعني المزارع المحوطة \* وعلى النازل في الوادي أن يخرج عن عرص الوادي \* أو يهبط ان كان على روة \* أو يصعد ان كان في وهدة \* أو يحاور الخيام ان كان في حلة \* فان رجع المسافر لاحد شيء نسيه لم يقصر في رجوعه الى وطنه الا اذا رجع الى بلد كان بها عرياً فأطهر الوحيين أنه يترخص وان كان قد أقام بها ثم هبته سفره بالمود الى عمران الوطن أو بالعزم على الإقامة مطلقاً أو مدة تريد على ثلاثة أيام ليس فيها يوم الدحول والخروج \* فان كان له في البلد عرص يعلم أنه لا يتجر في ثلاثة أيام هو مقيم \* الا اذا كان العرص قتالاً فيترخص على أطهر القولين

لعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ثمانية عشر يوما \* وهل يريد على تلك المدة فقولان \* وإن كان يتوقع انتحار عرصه كل ساعة وهو على عزم الارتحال ترخص إن كان العرص قتالا \* وإن كان غيره فقولان \* أما الطويل فحده مسيرة يومين (ح) وهو ستة عشر فرسحا لا يحتسب منها مدة الاياب \* ويشترط عزمه في أول السفر \* فلو حرج في طلب آبق ليصرف معها لقيه لم يترخص وإن تمادي سفره إلا إذا علم أنه لا يلقاه قبل مرحلتين \* ولو ترك الطريق القصير وعدل إلى الطويل لم ير عرص لم يترخص (ح ور) \* ومهما بدا له الرجوع في أثناء سفره انقطع سفره فليتم إلى أن يفصل عن مكانه متوجها إلى مرحلتين \* وأما المساح فالمضى لسفره لا يترخص (ح ر) \* كالأبق والعاق \* فإن طرأت المصيبة في أثناء السفر ترخص على الص \* وفي تناول الميسة ومسح يوم وليلة وجهان أحدهما الحوار لا سيما ليسا من حصائص السفر \* الباطن الثاني \* في محل القصر \* وهو كل صلاة رباعية مؤداة في السفر \* فلا قصر في الصبح والمغرب \* ولا في فوائت الحصر \* وفي فوائت السفر ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين أن يقص في الحصر أو السفر \* والمسافر في آخر الوقت يقصر \* والخائض إذا أدركت أول الوقت ثم حاصت ترمها الصلاة لأن هذا القدر كل وقت الامكان في حقها \* بخلاف المسافر هذا هو الص \* وقيل فيها قولان بالنقل والتحرير \* \* الطر الثالث \* في الشرط وهو اتان (الاول) أن لا يقتدى بمقيم فلو اقتدى ولو في لحظة (مر) لزمه الاتمام \* ولو شك في أن أمامه مقيم أم لا لزمه الاتمام \* ولو شك في أنه بوي الاتمام وهو مسافر لم يلزمه الاتمام لابي الاتمام لاشعار لها بخلاف المسافر \* ولو اقتدى بمقيم ثم فسدت صلاته لزمه (ح)

الانتماء \* وكذا لو طس الامام مسافرا فكان مقيما لانه مقصر ادشعار  
الاقامة ظاهر \* ولو بان أن الامام مقيم محدث لم يلزمه الانتماء على الاصح  
لانه لاقدوة طاهراً وباطلاً \* ولو رعب الامام المسافر وحله \* مسافراً  
فاستحلف مقيماً أتم المقتدون \* وكذا الراجع اذا عاد واقتدي به (الشرط  
الثاني) أن يستمر على به القصر حرماً في جميع الصلاة فاولم يبق القصر ولا  
الانتماء أو شك في بية القصر ولو لحظة لزمه (رح) الانتماء \* ولو قام  
الامام الى الثالثة ساهياً تنوم المقتدي أنه بوي الامام ساكالزمه الانتماء  
\* ولو قام المسافر الى الثالثة والرابعة سهواً سهواً \* ولا يكون \* بمايل  
وقصد أن يجعله انتماء مايل ركعتين أحريين

### — الباب الثاني في الجمع —

والجمع من الطهر والعصر \* وبين المرب والمشاء في وقتها حائر بالسبب  
(رح) والمطر \* وهل يختص بالسفر الطويل قولان \* والحجيج يجمعون بعلة  
السفر أو بلة السك فيه خلاف \* والرحص المحصنة بالسفر الطويل أرده  
\* القصر والفطر \* والمسح ثلاثة أيام \* والجمع على أصح القولين \* ثم الصوم  
أفضل من الفطر \* وفي القصر والانتماء قولان \* والذي لا يختص بالطويل  
أربعة \* التيمم \* وترك الجمعة \* وأكل الميتة \* والسفل على الرحلة على أصح  
القولين \* ثم شرائط الجمع ثلاثة الترتيب \* وهو تقديم الطهر على العصر  
\* وبة الجمع في أول الصلاة الاولى أو في وسطها \* ولا يجوز في أول الثانية  
\* والمواولة \* وهو أن لا يعرف من الصلاتين بأكثر من قدر اقامه \* وفي  
هذه الشرائط عند الجمع بالتأخير خلاف \* ومهما بوي الاقامة في أداء الصلاة  
الاولى عند التقديم بطل الجمع \* وان كان في أداء الثانية فوحان \* وان كان

بعد الثانية فوجهان مرتان وأولى بأن لا تطل هدا في السمر (أما المغير)  
فيرحص (ح ر) في القديم في حق من يصلي بالجماعة \* فأما في المرد أومن  
يمتنى الي المسجد في كن فوجهان \* وفي التأخير أيضاً وجهان لانه لا يشق  
بدوام المطر \* ولا بد من وجود المطر في أول الصلاتين \* فان انقطع قل  
الصلاة الثانية أو في أثنائها فهو كسبة الإقامة

— كتاب الجمعة \* وفيه ثلاثة أبواب —

الباب الاول - في شرائطها وهي ستة: الاول الوقت به ولو وقع تسليمة  
الامام في وقت العصر فات الجمعة \* ولو وقع آخر صلاة المسوق في وقت  
العصر حار على أحد الوحيين لانه نال في الوقت كما في القدوة من الثاني به  
دار الامة فلا تقام الجمعة في الصحاري (ح) ولا في الخيام (و) بل تقام في  
حطة قرية (ح) أو بلدة ان حد يترحص المسافر اذا انتهى اليه الثالث به  
أن لا يكون الجمعة مسبوقة بحمة أخرى \* ولو عقدت جمعتان فالتى ردم  
تكرها هي الصحيحة \* وقل العصر تقدم السلام \* وقيل تقدم أول  
الخطبة \* فان كان السلطان في الباية فهي الصحيحة على أحد الوحيين لكيلا  
يقدر كل تردده على تعويب الجمعة على الاكثر \* وان وقعت الجمعتان معاً  
تدافعتا فستأف واحدة وكذا ان أمكن التلاحق والتساق \* فان تبيت  
الساقطة ثم التمس فانت (و ر) الجمعة ووح (ر) الطهر على الجميع \* ولو  
عرف السق ولم يتعين استؤفت الجمعة (و) ومالم يتعين كانه لم يسق \* وفيه  
قول آخر أن الجمعة قائمة الرابع العدد فلا تعدد الجمعة بأقل من أربعين  
(ح م) دكور مكلمين أحرار (ح) مقيمين (ح) لا يطعمون شاء ولا صيغالا  
لحاحه \* والامام هو الخادي والاربعون على أحد الوحيين \* ولو اعصى القوم

في الخطبة لم يجر (ح) لان اسماعها أربعين رجلا واحب \* فان سكنت الخطيب  
نم بي عد عودهم مع طول الفصل فقد فانت الموالاة \* وفي اشتراطها قولان  
\* وكذلك في اشتراطها بين الخطبة والصلاة \* فلو انصوا في حلال الصلاة  
ولو في لحظة نطل على قول \* وعلى قول ثان لا تطل (م) مهما توفر العدد  
في لحظة اذا بقي مع الامام واحد على رأى أو اثنان على رأى \* وعلى قول  
ثالث لا تطل بالانصاف في الركعة النائية الجماعة \* الخامس \* فلا يصح  
الانفراد بالجمعة \* ولا يستترط (ح) حضور السلطان في جماعتها ولا اذنه  
(ح) وفيه ثلاث مسائل : الاولى : اذا كان الامام عبداً أو مسافراً صح  
لاهما في جمعة مبرورة \* وقيل لا يصح اذا عدده من الاربعين \* وان كان  
متنبلاً أو صبياً فقولان \* وان كان عبداً فقولان مرتان \* وان كان قائماً الى  
الركعة الثالثة سهواً فهو كالخدي في حق من اقصى به حاهلاً \* ولولم يدرك مع  
المحدث الا ركوع النائية في ادراكه وحان النائية اذا أحدث الامام سهواً  
أو عبداً فاستحلف من كان اقصى به وسمع الخطبة صح استحلاله في الحدید  
فان لم يسمع الخطبة فوحان \* ولا يسترط استشفافية القدوة بل هو حلقة  
الاول \* وان لم يستحلف الامام فتقدم القوم كاستحلاله (ح) بل هو أولى  
من استحلاله \* وذلك واحب في الركعة الاولى \* وان كان في الثانية \* فلهم  
الانفراد بها كالمسوق البائنة اذ اروح المقدي عن سجود الركعة الاولى تنظر  
التمكن فان سجد قبل ركوع اذ نام وقرأ في الثانية كان مدوراً في الحاف \* وان  
وجد الامام راكعاً عد فرائعه من السجود التحق بالمسوق على أحد الوجهين حتى  
تسقط القراءة للركعة النائية \* فان وجد الامام فارغاً من الركوع وتلبأ به  
كالمسوق فهما يتابع الامام في فعله لكن يقوم بعد سلام الامام الى ركعة نائية

\* وان قلنا ليس كالمسوق فيشتغل بترتيب صلاة نفسه ويسمي حلف الامام وهو معذور في التحلف \* أما اذا لم يتمكن من السجود حتى ركع الامام فقولان (أحدهما) يركع معه وقد حصلت له ركعة واحدة اما ملققة من هذا السجود والركوع الاول على أحد الوجهين \* واما مطومة من هذا الركوع والسجود \* فان قلنا بالملققة فهل تصلح لادراك الجمعة بها على وجهين \* ولو حالف أسرا ولم يركع مع الامام لكن سجد نطت صلاته الا اذا كان حاهلا فيحمل كأن لم يسجد \* ويسطر بعده فان راعى ترتيب صلاة نفسه فاداسجد في ركعته الثانية حصلت له ركعة فيها تقصان التليق وقصان القدوة الحكيمة لوقوعها بعد الركوع الثاني للامام \* وهل تصلح الحكيمة لادراك الجمعة فيه وجهان \* أما اذا تابع الامام بعد فرائعه من سجوده الذي سبناه فقد سجد مع الامام حسا وتمت له ركعة ملققة (والقول الثاني) أنه لا يركع مع الامام بل يراعى ترتيب صلاة نفسه \* فان حالف مع العلم وركع نطت صلاته وان كان حاهلا لم سطر وحصل له سجوده مع الامام ركعة ملققة \* وان وافق قولنا وسجد فسجوده واقع في قدوة حكيمة في الادراك بها وجهان \* فعلى هذا للامام حالتان عند فرائعه من السجود \* فان كان فارعا من الركوع فجري على ترتيب صلاة نفسه \* وان كان راكعا ركع معه ان قلنا انه كالمسوق \* والاخري على ترتيب صلاة نفسه \* ومهما حكما بأنه لم يدرك الجمعة فهل تنقلب صلاته طهرا أمه قولان يعبر عنهما بأن الجمعة هي طهر مقصورة أمر هي صلاة على حيالها \* فان قلنا لا تنقلب طهرا فهل تبقى صلاي على القولين في المنع من الطهر قبل الروال \* والسيان هل يكون عدرا كالراحم فيه وجهان \* الشرط السادس : الخطوة \* وأركانها خمسة (ح) \* الحمد لله ويتبين هذا اللفظ \* والصلاة على رسول



الله ويتمين لمط الصلاة \* والوصية بالتقوي \* ولا يتعين لقطها اذ عرصه  
الوعظ \* وأقلها أطيعوا الله \* والدعاء للمؤمنين \* وأقله رحمكم الله \* وقراءة  
القرآن \* وأدناها آية \* والدعاء لأمح الاي الثانية \* والقراءة تحصى بالاولي  
على أحد الوحيين \* والتحميد والصلاة والصلاة واحدة في الخطبتين \* وشرائطها  
ستة الوقت وهو ما بعد الروال \* وتقديمها على الصلاة بخلاف صلاة العيدين  
\* والقيام فيها \* والجلوس بين الخطبتين مع الطمأ بسة \* وفي طهارة الخب  
والحدث والموااة خلاف \* ويحب رفع الصوت تحت يسمع أرسين من  
أهل الكمال \* وهل يحرم الكلام على من عدا الاربعين فيه قولان \* الحدي  
أه لا يحرم كما لا يحرم الكلام على الخطيب \* وقيل بطرد القواين في الخطيب  
فان قلنا يحب الانصات فلا يسلم الداخل \* فان سلم لم يحب \* وفي تشييب العاطس  
وحنان \* وفي وحوه على من لا يسمع الخطبة وحنان \* وتحية المسجد مستحبة في  
أناء الخطبة (حم) \* وان قلنا لا يحب الانصات في تشييب العاطس وفي رد السلام  
وحنان \* وأما سس الخطبة فأن يسلم الخطيب على من عدا المدر \* ثم اذا صعد المدر أقبل  
وسلم (مرح) وحلس الي أن يرفع المؤذن \* ثم يحط خطبتين بآيتين قريدين من  
الافهام مائتين الى القصر يستدر القلة فيهما \* ويجلس بين الخطبتين بقدر  
سورة الاخلاص \* ويشعل احدى يديه في الخطبتين بحرف المدر والثانية تقصص  
سيف أو عرة \* ثم اذا فرغ استدر الرول مع اقامة المؤذن بحيث يلع المحراب عدا  
تمام الاقامة

— الباب الثاني من آله الجمعة —

ولا تلزم الاعلى مكاف حر ذكر مقيم صحيح فالعاري عن هذه الصفات لا يلزم فان  
حصر لم يتم العدد سوى المريض امكن تعقله سوى المحمون \* ولهم أداء الطهر مع

الحضور سوي المريض فانه اذا حصر لرمه لكماله \* ويتحقق بعدد المرحص المطر والوجل الشديد \* وكل مادكر من المرحصات في ترك الجماعة \* ويترك بعدد التمرين أيضاً اذا كان المريض قريباً مترفاً على الوفاة \* وفي معناه الروحة والملوك \* فان لم يكن مشرفاً ولم يدفع محصوره صرولم يحرك الترك \* وان ادفع به صرر حار \* فروع \* في صفات القصصان \* من نصبه حر ونصه رقيق كالرقيق \* وقيل تلمه الجمعة الواقعة في يومه عند المهيأة \* والمسافر اذا عزم على الإقامة سبعة ايام لرمته الجمعة ثم لم يتم المدد \* وأهل القرى لا تلمهم الجمعة الا اذا بلغوا أربعين من أهل الكمال أولهم بداء البلد من رحل رفيع الصوت واقف على طرف البلدي وقت هذوالاصوات وركود الريح \* والمدد الطاريء بعد الروال مرحص الا السفر فانه يحرم انشاؤه \* وفي حوار قتل الروال وبعد المحر قولان اقيسهما الحوار \* تم الميع في سفر مباح \* أما الواجب والطاعة فلا ميع مباح \* ويستحب لمن يرحي روال عذره أن يؤخر الطهر الى اليأس عن درك الجمعة \* ومن لا رحو فليصل الطهر كالزمن \* فان زال المدد بعد القراع فاجتمع (ح) عليه \* وكذا الصبي اذا بلغ بعد الطهر \* وروال المدد في أثناء الطهر كروية التيمم الماء في أثناء الصلاة \* وغير المدد اذا صلى الطهر قبل الجمعة في صحته قولان فان قلنا يصح في سقوط الخطأ بالجمعة قولان \* وان قلنا لا تسقط فصلى الجمعة فالمرص هو الاول أو الثاني أو كلاهما أو أحدهما لانبيه أربعة أقوال

### باب الثالث في كيفية الجمعة

وهي كسائر الصلوات \* وانما تميز بأربعة أمور : الاول به السبل ويستحب ذلك بعد (ح) المحر \* وأقره الى الرواح أحب \* ولا يحرى قبل المحر

مخلاف غسل العيد فان فيه وحين \* ولا يستحب الا لمن حصر الصلاة  
مخلاف غسل العيد فان ذلك يوم الريّة على العموم \* والاوّل أن لا يتيمم بدلا  
عن السّلم عند فقد الماء \* وقيل يتيمم \* ومن الأعراس المستحبة غسل  
العبيد \* والغسل من غسل الميت \* والاحرام \* والوقوف لرفة \* وعمر دلفة  
ولدحول مكة \* وثلاثة أعراس أيام التشريق \* والطواف الوداع على القدم  
وللكافر اذا أسلم غير حب بعد الاسلام على وجه \* وقوله على وجه \* والغسل  
من الافاقة من روال العقل . وأما السّلم عن الحمامة والخروج من الحمام  
فيه تردد في الباء ، المذكور الى الجامع في الباب في اس الباب اليس  
واستعمال الطيب ، والرحل في المتى مع الهبة والودعة \* ولا بأس بحضور  
المحائز من غير رية وتطيب في الرابع ، يستحب قراءة سورة الجمعة في الركعة  
الاولى \* وفي الناية اذا حاضك الماهون \* ولو سئ الجمعة في الاول ، وأما مع  
سورة الماهين في الناية

— كتاب صلاة الخوف . وفيه أربعة أنواع —

في الاول أن لا يكون العدو في جهة القلعة فيصدع الامام أصحابه صدعين  
ويصلي بأحد هاركتين والطائفة الثانية تحرسه ويسلم \* ثم يصلي بالطائفة الاخرى  
ركعتين أحريين هما له ستة ولهم فريضة وذلك حائر من غير خوف وأبكمه  
كذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سطن النحل في الناي أن يكون  
العدو في جهة القلعة فيرتهم الامام صمين فاذا سجد في الاولى حرسه الصف  
الاول فاذا قام سجدوا ولحقوا به \* وكذلك يفعل الصف الناي في الركعة الثانية  
هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمان وليس فيه الا يحلف عن  
الامام تركين وذلك حائر لحاجة الخوف \* ثم لا بأس لواختص بالحراسة فرقان

من أحد الصعين \* ولو تولى الحراسة في الركعتين طائفة واحدة لم يحرج على أحد القولين لتضاعف التحلف في حقهم عن الامام \* والحراسة بالصف الاول أليق فلو تقدم الصف الثاني في الركعة الثانية الى الصف الاول وتأخر الصف الاول ولم تكثر أفعالهم كان ذلك حساً في الثالث \* أن يلتحم القتال ويحتمل الحال اشتغال بعضهم بالصلاة فيصدع الامام أصحابه صديعين ويبتعدون طائفة الى حيث لا تسلمهم سهام العدو فيصلون بهم ركعة فاداءهم الى الثانية افردوا بالثانية وسلموا وأحدوا مكان احوالهم في الصف وابتعدوا القتلة الى الامام وهو ينتظرهم واقتدوا به في الثانية فاداءهم للتشهد قاموا وانما الثانية ولحقوا به قتل السلام وسلم بهم هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع في رواية حواتن حير وليس فيها الا افراد عن الامام في الركعة الثانية وانتظار الامام للطائفة الثانية مرتين \* وهذا أولي من رواية ابن عمر فان فيها كثرة الاصال مع الاستملاء بها \* ثم الصحيح أن الامام في الثانية يقرأ الفاتحة قبل لحوق العرق الثانية لكن يمد القراءة بعد لحوقهم \* ونقل المزي رحمه الله أنه يؤخر الفاتحة الى وقت لحوقهم \* وكذا هذا الخلاف في انتظاره في التشهد قبل لحوقهم \* ثم هذه الحاجة ان وقت في صلاة المغرب فيصل الامام بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة لان في عكسه تكليف الطائفة الثانية تشهدا غير محسوب \* ثم الامام ان انتظرهم في التشهد الاول فحار \* وان انتظرهم في القيام الثالث فحس \* وان كان في صلاة رابعة في الحصر فيصل بكل طائفة ركعتين \* فان فرقهم أربع فرق فالانتظار الثالث رائد على المصنوع وفي تحريمه قولان \* قال ابن سريج الانتظار في الركعة الثالثة هو الانتظار الثاني في حق الامام فلا مع منعه \* وفي اقامة الجمعة على هذه الهيئة وجهان (مر)

ووجه الملع أن العدد فيها شرط ويؤدي إلى الامتصاص في الركعة الثانية \* ثم يجب حمل السلاح في هذه الصلاة وصلاة عسكان إن كان في وضعها خطر \* وإن كان الطاهر السلامة واحتمل الخطر فيستحب الأخذ وفي الوحوش قولان في رفع يديه وهو الطائفتان محمول في وقت موافقتهما الإمام \* وسهو الطائفة الأولى غير محمول في ركعتهم الثانية وذلك لاقطاعهم عن الإمام \* ومبدأ الإقطاع الاعتدال في قيام الثانية أو رفع الإمام رأسه من سجود الأولى فيه وحاشا \* وأما سهو الطائفة الثانية في الركعة الثانية في حملها وحاشا لاهم سيلحقون بالإمام قبل السلام \* وهو حار في المرحوم إذا سها وقت التحلف \* وفيمن أورد ركعة وسها ثم اقتدى في الثانية في النوع الرابع في صلاة شدة الخوف \* وذلك إذا التحم الفريقان ولم يمكن ترك القتال لأحد فيصلون رجالاً وركباً مستقلى القلة وغير مستقلىها إيماء بالركوع والسجود مختارين عن الصيحة وعن موالة الصرعات من غير حاجة \* فإن كثرت مع الحاجة في أشخاص فيحتمل \* وفي شخص واحد لا يحتمل لدوره \* وقيل يحتمل في الموضعين \* وقيل لا يحتمل فيهما \* فإن تطلعت سلاحه بالدم فليقله \* فإن كان محتاجاً إلى إمساكه فلا تيسر أنه لا يجب عليه القضاء \* والأشهر وحوه لدور العذر \* ثم هذه الصلاة تقام في كل قتال مباح ولو في الذب عن المال \* وكذا في الهزيمة المباحة عن الكفار \* ولا تقام في اتساع أكمة الكفار عند إهمالهم \* ويقسمها المقاتلون من الحرق والفرق والسبع والمطالب بالدين إذا أعسر وعمر عن البينة \* والمحرم إذا حاف فوات الوقوف قيل يصلي مسرعاً في مثنيه \* وقيل لا يجوز ذلك \* ولو رأى سواداً قطعه عدواً في وحوه القضاء قولان \* ومعهما فاحاشا في أثناء

صلاته خوف فادر الي الركوب وكان يقدر على اتمام الصلاة راحلاً فأحد بالحرم لم يصح ساء الصلاة \* ولو انقطع الخوف فزل وأتم الصلاة صح \* وادأرهقه الخوف فركب وقل فعله حار الساء \* وان كثر العمل مع الحاجة فوحان كما في الصرعات المتوالية \* ويمحور لنس الحرير وخذ الكلب والحرير عند معاجة القتال \* ولا يحور في حاله الاختيار بخلاف الثياب المحسة \* ويمحور تسميد الارض بالزبل لعموم الحاجة \* وفي لنس خلد الشاة الميتة وتحليل الخيل محل من خلد الكلاب وحنان \* وفي الاستصباح بالزيت الحسن قولان

### — كتاب صلاة العيدين —

وهي ستة وليست بمرص كفاية \* وأقلها ركعتان كسائر الصلوات \* ووقتها ما بين طلوع الشمس الى روالها \* ولا يشترط فيها شروط الجمعة في الحديد \* وادأ عرمت الشمس ليلة العيدين استحب التكبيرات المرسلة ثلاثاً ساقياً حب كان في الطريق وعيرها الى أن يتحرم الامام بالصلاة \* وفي استحسان عقيب الصلوات الثلاث وحنان \* ويستحب احياء ليلتي العيد لقوله عليه السلام من أحيأ ليلتي العيد لم يموت قلبه يوم تموت القلوب \* ويستحب المسلم بعد طلوع الفجر \* وفي احرأه ليلة العيد لحاجة أهل السواد وحنان \* تم التطيب والترين ثياب يص مستحب للقاعد والخارج من الرجال \* وأما المحأر فيجر حن في بدلة الثياب \* ويحرم على الرجال الترين بالحرير والمركب من الاريسم وعيره حرام ان كان الاريسم طاهرأ وعالماً في الورن \* فان وحدأ أحد المعيين دون الثاني فوحان \* ولا نأس بالمطرف بالديأح والمطرر والمخشو بالاريسم فان كانت البطانة من حرير لم يحر \* وفي حوار اقترأش الحرير للنساء خلاف \* وفي حوار لنس الديأح

للمصبيان خلاف \* ويجوز للعاري لس الحرير \* وكذا للمسافر لحوف القمل  
والحكمة \* وهل يجوز بمحرد الحكمة في الحصر فيه وجهاً \* ثم اذا تزين  
فليقصد الصحراء ماشياً والصحراء أولى من المسجد لانعمة \* وليكن الخروج  
في عيد الاصحى أسرع قليلاً \* ثم ليحرج الامام وليتحرّم بالصلاة في الحال  
\* وليأد الصلاة جامعة \* فيقرأ أولاً دعاء الاستفتاح \* ويكرر سبع (ح)  
تكبيرات رائدة (م) في الاولى وحسباً (ح) في الثانية ويقول بين كل تكبيرتين  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقرأ الفاتحة بعد التكبير  
والتعود ويقرأ سورة ق في الاولى واقتربت في الثانية \* ويرفع اليدين (ح)  
في هذه التكبيرات \* ثم يحط بعد الصلاة كخطة الجمعة لكن يكرر تسماً  
قل الخطوة الاولى وسماً قل الثانية على مال الركعتين \* ثم اذا حط رجع  
الي بيته من طريق آخر \* ويستحب في عيد الحر رفع الصوت بالتكبير  
عقب خمس عشرة مكتوبة \* أولها الطهر من يوم العيد وآخرها  
الصبح آخر أيام التشريق \* ثم قيل يستحب عقب كل صلاة يؤدي  
في هذه الايام وان كان صلاة أو قضاء \* وقيل لا يستحب الا عقب العرس  
وقيل لا يستحب الا عقب فرض من فرائض هذه الايام صلت في هذه  
الايام قضاء أو أداء \* ولو سئ التكبيرات في ركعة فلا تداركها على الحديد  
اذا تذكرها بعد القراءة لعوات وقتها \* واذا فاتت صلاة العيد روال الشمس  
فقد قيل لا يقضى \* وقيل تقضى (ح) \* وأذا \* وقيل لا يقضى الا في الحادي  
والثلاثين \* وقيل تقضى في شهر العيد كله \* واذا تبد السجود على الهلال  
قل الروال أظرباً وصلياً \* وان شهدوا بعد العروب يوم الثلاثاء لم يصح  
اليهم اذا لا فائدة الا ترك صلاة العيد \* وان شهدوا بين الروال والعروب

أفطرا وان فوات صلاة العيد على الاصح \* ثم تمصاؤها في بقية اليوم أولى  
أولى الخادي والثلاثين فيه حلاف \* وان شهدوا ساهارا وعدلوا ليلا فالعبرة  
بوقت التعديل أو الشهادة فيه حلاف \* واداك كان العيد يوم الجمعة فلاهل  
السواد الرجوع قل الجمعة \* وان كان النداء يعلمهم على الصحيح للحر

### — كتاب صلاة الخسوف —

وهي ستة مؤكدة \* ولا تكرر الا في أوقات الكراهية \* وأقلها ركعتان في كل  
ركعة ركوعان (ح) وقيامان \* فان تمادي الخسوف هل يحور زيادة تالة  
فيه وحجاب \* وان أسرع الانحلاء هل يقتصر على واحدة فيه وحجاب  
\* وأكملها أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة سورة البقرة وفي الثانية آل  
عمران وفي الثالثة النسا وفي الرابعة المائدة أو مقدارها وكل ذلك بعد الفاتحة  
\* ويسبح في الركوع الاول بقدر مائة آية وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث  
بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين \* ولا يطول السجدة ولا القعدة بينهما  
\* ويستحب أن تؤدى بالحفاة وأن يحط بالامام بدنها حطتين كما في العيد  
\* ولا يحجر (م) في صلاة الخسوف ويحجر في الخسوف \* فروع بالخسوف  
اذا أدرك الركوع الثاني لم يدرك الركعة لان الاصل هو الاول \* وتقوت  
صلاة الخسوف بالانحلاء ودروب الشمس كسنة \* ويهوت الخسوف  
بالانحلاء ونظاوع قرص الشمس \* ولا يهوت لدروب القمر حاسما لان الليل  
كاه سلطان القمر \* ولا يهوت بنظاوع الصبح على الحديد لقاء الطلبة \* وار  
احم عيد وكسوف قدم العيد ان حيف فوانه والا قولان في التقديم والتأخير  
\* ولوا حتم كسوف وجمعة قدمت الجمعة سدحوف الفوات والا قولان \* ولو  
اجتمع حارة مع هذه الصلوات فهي مقدمة الا الجمعة فانها تقدم صد صيق



وقتها \* ويكفيه للجمعة والكسوف حطة واحدة \* وكذا للميد والكسوف  
ولا يعد اجتماع العيد والكسوف فان الله على كل شيء قدير ولا تصلي صلاة  
الكسوف للرلزل ولا رلزل وعيرها من الآيات

### كتاب صلاة الاستسقاء

وهي سبعة اقطاع المياه ولو اقطع عن طائفة من المسلمين استحب لغيرهم  
أيضا هذه الصلاة \* ولا بأس بتكريرها اذا تأخرت الاحابة \* وان سقيا قبل  
الصلاة حرجا للشكر والدعاء والوعظ \* وهل تصلي للشكر فيه خلاف \*  
والاحب أن يأمر الامام الناس قبل يوم الميعاد بصوم ثلاثة أيام وبالحروح  
من المظالم \* ثم يخرجهم في ياب بدلة وتحشع مع الصبيان واليهائم وأهل الدمة  
ويصلي بهم ركعتين كصلاة العيد ويقرأ في احدي الركعتين انا أرسلنا نوحا  
ثم يحط كحطة العيد ولكن يبدل التكبيرات بالاستغفار \* ثم يالع في الدعاء في  
الخطبة الثانية \* ويستعمل القلة فيهما ويحول رداءه تعاؤلا تحويل الحال فقلب الاعلى  
الى الاسفل واليمين الى اليسار والطاهر الى الناطس \* ويتركه كذلك الى أن يبرع ثيابه

### كتاب صلاة الخمار

المختصر يستعمل به القلة فيلقي على قفاه (ح م) وأحصاه الى القلة \* ويلقن  
كلمة الشهادة \* وتلي عليه سورة يس \* وليكن هو في نفسه حسن الظن  
ربه تعالى \* ثم اذا مات تيمم عيابه \* ويشد لحياءه بصانة \* وتلين  
مفاصله ويستتر بثوب حنيف \* ويوضع على لطفه سيف أو مرآة \* ثم  
يستعمل بمسحله وأقله امرار الماء على جميع أعضائه \* وفي وحوب البية على  
الماسل وجمان \* فان أوحسا لم يصح من الكافر \* وأعيد غسل الدريق  
\* وأما الاكل فأن يحمل الي موضع حال ويوضع على سريره ولا يبرع

قيصه ( م ح ) ويختاط في عص النصر عن جميع بدنه الالحاجة \* ويحصر ماء بارد ( ح ) طهور \* وبعد الالماء من المعتسل حدرأ من الرشاش ثم يتندى لسل سوءتبه لمد لف حرقة على اليد \* ولمد أن يحلس فيمسح على نطسه لتخرج العسلات \* ثم يتعد مواضع الحاسة من بدنه \* ثم يتعد أسنابه ومحرية بحرقة ملولة \* ثم يوصأ ثلاثاً مع المصصة ( ح ) والاستشاق \* ثم يتعد شعره عشط واسع الاسان \* ثم يصح على حسه الايسر ويصب الماء على شقه الايمن \* ثم يصح على شقه الايمن ويصب الماء على الشق الايسر وذلك عسل واحدة \* ثم يعمل ذلك ثلاثاً \* فان حصل الاقاء والاخمس أو سبع \* ثم يالغ في تشييعه صيانة للكفن \* ويستعمل قدرأ من الكافور لدفع الهواء \* ويستعمل السدر في لمس العسلات \* ولا يسقط ( ح ) العرس \* فان حرحت بحاسة لمد العسل أريلت الحاسة ولم يعد العسل على الصحيح وفي اعادة الوصوء وحان \* وأما العاسل فلا يمس رجل امرأة الا بروحية ( ح ) أو محرمة أو ملك يمين فيمسل مستولدة وأمته ( ح ) ولعسل الروحة روحها \* ولا تعلم المستولدة والامة سيدهما على أحد الوجهين لان الموت يقبل ملك اليمين ويقرر ملك الكاح . فان ماتت المرأة ولم يحصر الاأحى عسلها ( م ح ) وعص النصر \* وقيل تيمم \* وكذا الخني يمسله رجل أو امرأة استصحاناً لحكمه في النصر \* فان اردحم مع كثير يصلحون للعسل على امرأة فالسداية نساء المحارم ثم بالاحبيات ثم بالروح ثم بالرجال المحارم ثم ترتيب المحارم كترتيبهم في الصلاة \* وقيل يقدم الروح على النساء لانه يطر ما لا يطرن اليه \* وقيل يقدم رجال المحارم على الروح لان الكاح انهي بالموت فزوع المحرم لا يقرب طيباً ولا يستر رأسه بل يقي ( م ح ) أثر الاحرام

وهل تصان المتعة عن الطيب فيه وحها \* وعبر الحرم هل يقلم ظفروه  
ويخلق شعره الذي يستحب في الحياة حلقة فيه قولان

### حجج القول في النكمين

والمستحب في لونه البياض وفي حسه القطن والكتان دون الحرير فإنه يحرم  
للرجال ويكره للنساء \* وأما عدده فأقله ثوب واحد ساتر لجميع البدن  
والثاني والثالث حق الميت في التركة تنعد وصيته باسقاطهما \* وليس للورثة  
المصابقة فيهما \* وهل للمراء المبع منها فيه وحها \* ومن لا مال له يكمن  
من بيت المال \* ويقتصر على ثوب واحد في أطهر الوحين \* وفي وجوب  
الكفن على الروح وحها \* والريادة على الثلاث إلى الخمس مستحب للنساء  
حائز للرجال غير مستحب \* والريادة على الخمس سرف على الإطلاق \* ثم إن  
كفن في خمس مائة وقيص وثلاث لعائف سوانع \* وإن كفن في ثلاث  
فثلاث لعائف من غير قيص ولا عمامة \* وإن كفت في خمس فارب وحمار  
وثلاث لعائف سوانع \* وفي قول تدل لعافة بقيص \* وإن كفت في ثلاث  
فلا ثلاث لعائف \* ثم يدر على كل لعافة حوط \* ويوضع الميت عليه \* ويأخذ  
قدراً من القطن الخليج ويدسه في الاليتين \* وتشد الاليتان وتستوثق \*  
وتلصق بجميع منافذ البدن من المحجرين والادين والعينين قطعة عليها كافور  
ثم يلف الكفن عليه بعد أن يحره بالعود ويتد عليه شداد \* ويرع  
الشداد عند الدفن \* ثم يحمل الحمار ثلاثة رجال رجل سائق بين العمودين  
ورجلان في مؤخر الحمار \* فإن عمر السائق أعانه رجلان خارج العمودين  
فتكون الحمار محمولة بين خمسة أو بين ثلاثة \* والمشى قدام الحمار أفصل (ح)  
والأسراع بها أولى

## ﴿ القول في الصلاة ﴾

والطر في أربعة أطراف ﴿ الاول ﴾ فيس يصلي عليه وهو كل ميت مسلم ليس شهيد \* احتررا بالميت عن عصو آدمي فانه لا يصلي عليه الا اذا علم بموت صاحبه فيصلي على صاحبه وان كان عائناً \* ويسل الصعو ويواري بحرقه ويدفن \* وكذا السقط الذي لم يظهر فيه التحطيط لا يغسل ولا يصلي عليه \* فان طهر التحطيط في الغسل قولان \* فان غسل في الصلاة قولان منثوفاً بالتردد في الحياة \* وعلى كل حال يواري بحرقه ويدفن \* فان اخلع بعد الانفصال فالصلاة عليه أولى ( ح م ) \* فان صرح واستهل فهو كالكبير \* واحتررا بالمسلم عن الكافر فانه لا يصلي عليه دميماً كان أو حريباً لكن تكفين الذي ودعه من فروص الكفايات وفاء بدمته \* وقيل لا دمة بعد الموت فهو كالحرني \* ولو اخلط موتي المسلمين بالمشركين غسلنا جميعهم وكفناهم تفصيلاً عن الواجب \* ثم عند الصلاة يميز المسلمون بالية \* وأما التهنية فلا يغسل ( ح ) ولا يصلي عليه \* والشهيد من مات بسب القتال مع الكفار في وقت قيام القتال فان كان في قتال أهل النعمي أو مات حتف أمه في قتال الكفار أو قتل الحرني اعيالاً من غير قتال أو حرق في القتال ومات بعد انفصال القتال وكان بحث يقطع نموته في الكل قولان منثوفاً بالتردد في أن هذه الاوصاف هل هي مؤثرة أم لا \* أما القتل ظمناً من مسلم أو دمي أو باع أو المطون أو العريب يغسلون ويصلي عليهم \* وكذا القتل بالحق قصاصاً أو حداً ليس بشهيد \* وتارك الصلاة يصلي عليه ( و ) وقاطع الطرق يقتل أولاً ويصلي عليه ويغسل ويكفن ثم يغسل مكفماً على قول \* وعلى قول يقتل مصلوباً ثم يرسل ويغسل ويصلي عليه ويدفن \* ومن رأى أنه يقتل مصلوباً وسقي فقد قال لا يصلي

عليه \* ثم الشهيد لا يسل وان كان حيا \* وهل يزال أثر الحاسة التي  
ليست من أثر الشهادة فيه خلاف \* وثيابه المملوطة بالدم يترك عليه مع  
كعبه الا أن يبرعه الوارث \* ويرفع منه الدرع وثياب القتال \* الطرف  
الثاني فيمن يصلي \* والاولى بها القريب \* ولا يقدم على القراءة الا المذكور  
ولا يقدم الوالي (و) عليه \* ثم يبدأ بالاب ثم الحمد ثم الاس ثم العصات على  
ترتيبهم في الولاية \* ثم الاح من الاب والام مقدم على الاح من الاب في  
أصح الطرفين \* ثم ان لم يكن وارث فدووا الارحام \* ويقدم عليهم المعتق  
فاذا تمارس السن والفقه فالفقيه أولى على أطهر المدهين \* ولو كان فيهم  
عد فقيه وحر غير فقيه أو أح رقيق وعم حر في المسئلتين تردد \* وعد  
تساوي الحصول لامرحة الا القرعة أو التراص \* ثم ليقف الامام وراء  
الحنارة عند صدر الميت ان كان دكرا وعد (ح) عمرة المرأة كأنه  
يسترها عن القوم \* ولو تقدم على الحنارة لم يحرج على الأصح لأن ذلك  
يحتل في حق العائت بسب الحاجة \* واذا احتضمت الحنائر فيحور أن يصلي  
على كل واحدة وأن يصلي على جميعهم صلاة واحدة \* ثم يوضع (و) بين يدي  
الامام لمصهم وراء نصص والكل في جهة القبلة \* وليقرب من الامام  
الرحل ثم الصبي ثم الحثي ثم المرأة \* ولا يقدم بالحربة واما يقدم  
بحصول دنية ترعب في الصلاة عليه \* وعد التساوي لا يسحق القرب الا  
بالقرعة أو التراص \* الطرف الثالث \* في كيفية الصلاة \* وأقلها تسعة  
أركان الية والتكثيرات الاربع والسلام والعامحة (مرح) بعد الاولى  
والصلاة على الرسول بعد الثانية \* وفي الصلاة على الآل خلاف \* والدعاء  
للميت بعد الثالثة \* وقيل يكفي الدعاء للمؤمن \* ولو راد تكبيرة خامسة لم

تُطَلُّ الصَّلَاةُ عَلَى الْإِطْر \* فَأَمَّا الْأَكْلُ فَأَبْ يَرْفَعُ (مَرْح) الْيَدَيْنِ فِي  
التَّكْبِيرَاتِ \* وَفِي دُعَاءِ الْاسْتِغْثَاةِ وَالتَّوَهُّدِ حَلَاةٌ وَالْأَصْحَحُ أَنَّ الْاسْتِغْثَاةَ  
لَا يَسْتَحِبُّ \* ثُمَّ لَا يَجُوزُ بِالْقِرَاءَةِ لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا \* وَيَسْتَحِبُّ الدُّعَاءُ لِلدُّوْمَيْنِ  
عَدْلُ الدُّعَاءِ لِلْمَيْتِ \* وَلَمْ يَتَرَضَّ الشَّاهِي رَضَى أَقْبَعَهُ لَدُكْرَيْنِ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ  
وَالسَّلَامِ بِمَرْحُوحٍ الْمَسْجُودِ يَكْبُرُ (ح و) كَمَا أَذْرَكَ وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي أَسَاءِ  
الْقِرَاءَةِ \* ثُمَّ إِنْ لَمْ يَتِمَّكَ مِنَ التَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ مَعَ الْإِمَامِ صَدَرَ إِلَى التَّكْبِيرَةِ  
الثَّلَاثَةِ فَيَكْبُرُ التَّكْبِيرَةَ الثَّانِيَةَ عِدْهَا \* ثُمَّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ \* وَلَوْ  
لَمْ يَكْبُرِ الثَّانِيَةَ قَصْدًا حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ الثَّلَاثَةَ نَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِذَا لَاقِدْوَةَ الْإِلَهِ فِي  
التَّكْبِيرَاتِ مِنَ الْغُرَفِ الرَّابِعَةِ \* فِي شَرَايِطِ الصَّلَاةِ \* وَهِيَ كَسَارُ الصَّلَوَاتِ \* وَلَا  
يَشْتَرِطُ الْجَمَاعَةُ فِيهَا وَلَكِنْ قَبْلَ لَا يَسْقُطُ الْعَرَصُ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ يَصْلُونَ حَمًّا أَوْ  
أَحَادًا \* وَقَبْلَ يَسْقُطُ ثَلَاثَ \* وَقَبْلَ يَسْقُطُ وَاحِدَ \* وَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِخَمْسِ  
النِّسَاءِ حَلَاةٌ \* وَلَا يَشْتَرِطُ حُضُورُ الْحَارَةِ بَلْ يَصِلِي (م ح) عَلَى الْمَائِثِ  
الْأَلَا (و) إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ \* وَلَا يَشْتَرِطُ (م ح) طَهُورُ الْمَيْتِ بَلْ تَحْوِزُ الصَّلَاةُ  
عَلَى الْمُدْهُونِ وَلَكِنْ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ وَاحِدَ \* فَإِنْ لَمْ تَقْدَمْ فَلَا يَصُوتُ بِالْذِّكْرِ  
ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يَصِلِي لِمَدِّ الْذِّكْرِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامَ \* وَقَبْلَ إِلَى شَهْرَ \* وَقَبْلَ إِلَى ائْتِمَاقِ  
الْأَحْرَاءِ \* وَقَبْلَ مَنْ كَانَ مِمَّنْ أَعَدَّ مَوْتَهُ يَصِلِي عَلَيْهِ وَمَنْ لَا هَلَا \* وَقَبْلَ يَصِلِي  
عَلَيْهِ أُنْدَا \* وَمَعَ هَذَا فَلَا يَصِلِي عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بِمَرْحُوحٍ الْقَوْلُ فِي الذِّكْرِ بِمَرْحُوحٍ

وَأَقْلَهُ حَرَّةٌ تَحْرُسُ الْمَيْتَ عَنِ السَّاعِ وَتَكْتُمُ رَأْيَهُ وَأَكْلَهُ قَبْرُ  
عَلَى قَامَةِ الرَّحْلِ \* وَاللَّحْدُ أَوْلَى مِنَ الشَّقِّ \* وَلَيْكُنِ اللَّحْدُ فِي حِجَةِ الْقَلْعَةِ  
ثُمَّ تَوْصِعُ الْحَارَةَ عَلَى رَأْسِ الْقَبْرِ نَحِيثَ يَكُونُ رَأْسُ الْمَيْتِ عِنْدَ مَوْحَرٍ

القدر فيسله الواقف الى القدر من حة رأسه \* ولا يصع الميت في قدره  
الا الرجل فان كانت امرأة فيتولى ذلك روحها وعارها \* فان لم يكن  
مصيدها \* فان لم يكن خصيان \* فان لم يكن فأرحام \* فان لم يكن فالاحانب  
لأنهن يصعن عن مباشرة هذا الامر \* ثم ان لم يستقل واحد بوصفه  
فليكن عدد الواصين وترا \* ثم يصنع الميت على حبه الأيمن في اللحد  
بحيث لا يكف ولا يسلق \* ويصع وجهه الى تراب أولهبة \* ثم ينصد اللدن  
على فتح اللحد \* وتسد الفرج بما يمنع التراب ثم يحتويه كل من دما ثلاث  
حشيات \* ثم يمال عليه التراب بالمساحي \* ولا يرفع لمس القدر الا بقدر شر  
ولا يخصص \* ولا يطير \* ولا بأس بالحصى ووضع حجر على رأس القبر  
للعلامة \* ثم التقسيم أفضل من التسطيط محالفة لتعار الروافص \* ثم الافضل  
لمشيع - ا - مرة أن يمكث الى مواراة الميت بـ **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١** **٤٠٢** **٤٠٣** **٤٠٤** **٤٠٥** **٤٠٦** **٤٠٧** **٤٠٨** **٤٠٩** **٤١٠** **٤١١** **٤١٢** **٤١٣** **٤١٤** **٤١٥** **٤١٦** **٤١٧** **٤١٨** **٤١٩** **٤٢٠** **٤٢١** **٤٢٢** **٤٢٣** **٤٢٤** **٤٢٥** **٤٢٦** **٤٢٧** **٤٢٨** **٤٢٩** **٤٣٠** **٤٣١** **٤٣٢** **٤٣٣** **٤٣٤** **٤٣٥** **٤٣٦** **٤٣٧** **٤٣٨** **٤٣٩** **٤٤٠** **٤٤١** **٤٤٢** **٤٤٣** **٤٤٤** **٤٤٥** **٤٤٦** **٤٤٧** **٤٤٨** **٤٤٩** **٤٥٠** **٤٥١** **٤٥٢** **٤٥٣** **٤٥٤** **٤٥٥** **٤٥٦** **٤٥٧** **٤٥٨** **٤٥٩** **٤٦٠** **٤٦١** **٤٦٢** **٤٦٣** **٤٦٤** **٤٦٥** **٤٦٦** **٤٦٧** **٤٦٨** **٤٦٩** **٤٧٠** **٤٧١** **٤٧٢** **٤٧٣** **٤٧٤** **٤٧٥** **٤٧٦** **٤٧٧** **٤٧٨** **٤٧٩** **٤٨٠** **٤٨١** **٤٨٢** **٤٨٣** **٤٨٤** **٤٨٥** **٤٨٦** **٤٨٧** **٤٨٨** **٤٨٩** **٤٩٠** **٤٩١** **٤٩٢** **٤٩٣** **٤٩٤** **٤٩٥** **٤٩٦** **٤٩٧** **٤٩٨** **٤٩٩** **٥٠٠** **٥٠١** **٥٠٢** **٥٠٣** **٥٠٤** **٥٠٥** **٥٠٦** **٥٠٧** **٥٠٨** **٥٠٩** **٥١٠** **٥١١** **٥١٢** **٥١٣** **٥١٤** **٥١٥** **٥١٦** **٥١٧** **٥١٨** **٥١٩** **٥٢٠** **٥٢١** **٥٢٢** **٥٢٣** **٥٢٤** **٥٢٥** **٥٢٦** **٥٢٧** **٥٢٨** **٥٢٩** **٥٣٠** **٥٣١** **٥٣٢** **٥٣٣** **٥٣٤** **٥٣٥** **٥٣٦** **٥٣٧** **٥٣٨** **٥٣٩** **٥٤٠** **٥٤١** **٥٤٢** **٥٤٣** **٥٤٤** **٥٤٥** **٥٤٦** **٥٤٧** **٥٤٨** **٥٤٩** **٥٥٠** **٥٥١** **٥٥٢** **٥٥٣** **٥٥٤** **٥٥٥** **٥٥٦** **٥٥٧** **٥٥٨** **٥٥٩** **٥٦٠** **٥٦١** **٥٦٢** **٥٦٣** **٥٦٤** **٥٦٥** **٥٦٦** **٥٦٧** **٥٦٨** **٥٦٩** **٥٧٠** **٥٧١** **٥٧٢** **٥٧٣** **٥٧٤** **٥٧٥** **٥٧٦** **٥٧٧** **٥٧٨** **٥٧٩** **٥٨٠** **٥٨١** **٥٨٢** **٥٨٣** **٥٨٤** **٥٨٥** **٥٨٦** **٥٨٧** **٥٨٨** **٥٨٩** **٥٩٠** **٥٩١** **٥٩٢** **٥٩٣** **٥٩٤** **٥٩٥** **٥٩٦** **٥٩٧** **٥٩٨** **٥٩٩** **٦٠٠** **٦٠١** **٦٠٢** **٦٠٣** **٦٠٤** **٦٠٥** **٦٠٦** **٦٠٧** **٦٠٨** **٦٠٩** **٦١٠** **٦١١** **٦١٢** **٦١٣** **٦١٤** **٦١٥** **٦١٦** **٦١٧** **٦١٨** **٦١٩** **٦٢٠** **٦٢١** **٦٢٢** **٦٢٣** **٦٢٤** **٦٢٥** **٦٢٦** **٦٢٧** **٦٢٨** **٦٢٩** **٦٣٠** **٦٣١** **٦٣٢** **٦٣٣** **٦٣٤** **٦٣٥** **٦٣٦** **٦٣٧** **٦٣٨** **٦٣٩** **٦٤٠** **٦٤١** **٦٤٢** **٦٤٣** **٦٤٤** **٦٤٥** **٦٤٦** **٦٤٧** **٦٤٨** **٦٤٩** **٦٥٠** **٦٥١** **٦٥٢** **٦٥٣** **٦٥٤** **٦٥٥** **٦٥٦** **٦٥٧** **٦٥٨** **٦٥٩** **٦٦٠** **٦٦١** **٦٦٢** **٦٦٣** **٦٦٤** **٦٦٥** **٦٦٦** **٦٦٧** **٦٦٨** **٦٦٩** **٦٧٠** **٦٧١** **٦٧٢** **٦٧٣** **٦٧٤** **٦٧٥** **٦٧٦** **٦٧٧** **٦٧٨** **٦٧٩** **٦٨٠** **٦٨١** **٦٨٢** **٦٨٣** **٦٨٤** **٦٨٥** **٦٨٦** **٦٨٧** **٦٨٨** **٦٨٩** **٦٩٠** **٦٩١** **٦٩٢** **٦٩٣** **٦٩٤** **٦٩٥** **٦٩٦** **٦٩٧** **٦٩٨** **٦٩٩** **٧٠٠** **٧٠١** **٧٠٢** **٧٠٣** **٧٠٤** **٧٠٥** **٧٠٦** **٧٠٧** **٧٠٨** **٧٠٩** **٧١٠** **٧١١** **٧١٢** **٧١٣** **٧١٤** **٧١٥** **٧١٦** **٧١٧** **٧١٨** **٧١٩** **٧٢٠** **٧٢١** **٧٢٢** **٧٢٣** **٧٢٤** **٧٢٥** **٧٢٦** **٧٢٧** **٧٢٨** **٧٢٩** **٧٣٠** **٧٣١** **٧٣٢** **٧٣٣** **٧٣٤** **٧٣٥** **٧٣٦** **٧٣٧** **٧٣٨** **٧٣٩** **٧٤٠** **٧٤١** **٧٤٢** **٧٤٣** **٧٤٤** **٧٤٥** **٧٤٦** **٧٤٧** **٧٤٨** **٧٤٩** **٧٥٠** **٧٥١** **٧٥٢** **٧٥٣** **٧٥٤** **٧٥٥** **٧٥٦** **٧٥٧** **٧٥٨** **٧٥٩** **٧٦٠** **٧٦١** **٧٦٢** **٧٦٣** **٧٦٤** **٧٦٥** **٧٦٦** **٧٦٧** **٧٦٨** **٧٦٩** **٧٧٠** **٧٧١** **٧٧٢** **٧٧٣** **٧٧٤** **٧٧٥** **٧٧٦** **٧٧٧** **٧٧٨** **٧٧٩** **٧٨٠** **٧٨١** **٧٨٢** **٧٨٣** **٧٨٤** **٧٨٥** **٧٨٦** **٧٨٧** **٧٨٨** **٧٨٩** **٧٩٠** **٧٩١** **٧٩٢** **٧٩٣** **٧٩٤** **٧٩٥** **٧٩٦** **٧٩٧** **٧٩٨** **٧٩٩** **٨٠٠** **٨٠١** **٨٠٢** **٨٠٣** **٨٠٤** **٨٠٥** **٨٠٦** **٨٠٧** **٨٠٨** **٨٠٩** **٨١٠** **٨١١** **٨١٢** **٨١٣** **٨١٤** **٨١٥** **٨١٦** **٨١٧** **٨١٨** **٨١٩** **٨٢٠** **٨٢١** **٨٢٢** **٨٢٣** **٨٢٤** **٨٢٥** **٨٢٦** **٨٢٧** **٨٢٨** **٨٢٩** **٨٣٠** **٨٣١** **٨٣٢** **٨٣٣** **٨٣٤** **٨٣٥** **٨٣٦** **٨٣٧** **٨٣٨** **٨٣٩** **٨٤٠** **٨٤١** **٨٤٢** **٨٤٣** **٨٤٤** **٨٤٥** **٨٤٦** **٨٤٧** **٨٤٨** **٨٤٩** **٨٥٠** **٨٥١** **٨٥٢** **٨٥٣** **٨٥٤** **٨٥٥** **٨٥٦** **٨٥٧** **٨٥٨** **٨٥٩** **٨٦٠** **٨٦١** **٨٦٢** **٨٦٣** **٨٦٤** **٨٦٥** **٨٦٦** **٨٦٧** **٨٦٨** **٨٦٩** **٨٧٠** **٨٧١** **٨٧٢** **٨٧٣** **٨٧٤** **٨٧٥** **٨٧٦** **٨٧٧** **٨٧٨** **٨٧٩** **٨٨٠** **٨٨١** **٨٨٢** **٨٨٣** **٨٨٤** **٨٨٥** **٨٨٦** **٨٨٧** **٨٨٨** **٨٨٩** **٨٩٠** **٨٩١** **٨٩٢** **٨٩٣** **٨٩٤** **٨٩٥** **٨٩٦** **٨٩٧** **٨٩٨** **٨٩٩** **٩٠٠** **٩٠١** **٩٠٢** **٩٠٣** **٩٠٤** **٩٠٥** **٩٠٦** **٩٠٧** **٩٠٨** **٩٠٩** **٩١٠** **٩١١** **٩١٢** **٩١٣** **٩١٤** **٩١٥** **٩١٦** **٩١٧** **٩١٨** **٩١٩** **٩٢٠** **٩٢١** **٩٢٢** **٩٢٣** **٩٢٤** **٩٢٥** **٩٢٦** **٩٢٧** **٩٢٨** **٩٢٩** **٩٣٠** **٩٣١** **٩٣٢** **٩٣٣** **٩٣٤** **٩٣٥** **٩٣٦** **٩٣٧** **٩٣٨** **٩٣٩** **٩٤٠** **٩٤١** **٩٤٢** **٩٤٣** **٩٤٤** **٩٤٥** **٩٤٦** **٩٤٧** **٩٤٨** **٩٤٩** **٩٥٠** **٩٥١** **٩٥٢** **٩٥٣** **٩٥٤** **٩٥٥** **٩٥٦** **٩٥٧** **٩٥٨** **٩٥٩** **٩٦٠** **٩٦١** **٩٦٢** **٩٦٣** **٩٦٤** **٩٦٥** **٩٦٦** **٩٦٧** **٩٦٨** **٩٦٩** **٩٧٠** **٩٧١** **٩٧٢** **٩٧٣** **٩٧٤** **٩٧٥** **٩٧٦** **٩٧٧** **٩٧٨** **٩٧٩** **٩٨٠** **٩٨١** **٩٨٢** **٩٨٣** **٩٨٤** **٩٨٥** **٩٨٦** **٩٨٧** **٩٨٨** **٩٨٩** **٩٩٠** **٩٩١** **٩٩٢** **٩٩٣** **٩٩٤** **٩٩٥** **٩٩٦** **٩٩٧** **٩٩٨** **٩٩٩** **١٠٠٠** **١٠٠١** **١٠٠٢** **١٠٠٣** **١٠٠٤** **١٠٠٥** **١٠٠٦** **١٠٠٧** **١٠٠٨** **١٠٠٩** **١٠١٠** **١٠١١** **١٠١٢** **١٠١٣** **١٠١٤** **١٠١٥** **١٠١٦** **١٠١٧** **١٠١٨** **١٠١٩**

### في القول في التعزية والبكاء على الميت

( التعزية ) ستة إلى ثلاثة أيام \* وهو الحمل على الصبر بوعده الآخر والدعاء للميت وللمصاب \* ويمري المسلم بقرينه الكافر والدعاء للحي \* ويمري الكافر بقرينه المسلم والدعاء للميت \* ويستحب تهيئة طعام لأهل الميت \* والبكاء حائراً من غير دبد ولا يباحة ومن غير حرج وصرح حد وشق ثوب وكل ذلك حرام \* ولا يمدد الميت مباحة أهله إلا إذا أوصى به فلا ترر واررة ورر أخرى

### باب تارك الصلاة

من ترك صلاة واحدة عمداً وامتنع عن قصاتها حتى حرج وقت الرأهية والصرورة قتل ( ح ) بالسيف ودهن كجايدهن سائر المسلمين \* ويصلي عليه ولا يطمس قبره \* وقيل لا يتنل إلا إذا صار الترك عادة له \* وقيل إذا ترك ثلاث صلوات والله أعلم

### كتاب الزكاة وفيه ستة أنواع

في الأول : زكاة المم \* والطرق وحوها وأدلتها \* أما الوحوب فله ثلاثة أركان ( الأول ) قدر الواجب وسيأتي بيانه ( الثاني ) ما يجب فيه وهو المال وله ستة شرائط أن يكون نعماً بصاناً مملوكاً متيناً لكمال التصرف سائمة نافقة حولاً في الشرط الأول : أن يكون نعماً \* فلا زكاة إلا في الابل والبقر والمم \* ولا تحب في غيرها ولا في الخيل ( ح ) ولا في المتولد بين الطماء والمم وإن كانت الأمهات ( ح ) من المم : في الشرط الثاني : أن يكون المم بصاناً ( أما الابل ) في أربع وعشرين من الابل فما دونها المم \* في كل خمس شاة



فإذا بلغت حمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين فيها بنت محاص أنثى \* فإن لم تكن في ماله بنت محاص فإن لون ذكر \* فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين فيها بنت لون \* فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين فيها حقة \* فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين فيها خدعة \* فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين فيها بنتا لون \* فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة فيها حقتان \* فإذا صارت إحدى وعشرين ومائة فيها ثلاث بنات لون \* فإذا صارت مائة وثلاثين فقد استقر الحساب في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لون (ح) \* كل ذلك لفظ أنى يكرر صلى الله عليه في كتاب الصدقة \* وملت المحاص لها ستة \* وملت اللون ستان \* وللحقة ثلاث \* وللخدعة أربع (وأما القر) في ثلاثين منه تباع وهو الذي له ستة \* وفي أربعين مسة وهي التي لها ستان \* ثم في الستين تبيعان \* ثم استقر الحساب في كل ثلاثين تباع \* وفي كل أربعين مسة (وأما العم) في أربعين شاة شاة \* وفي مائة واحدة وعشرين شاتان \* وفي مائتين وواحد ثلاث شياه \* وفي أربع مائة أربع شياه \* وما بينهما أوقاص لا يمتد بها \* ثم استقر الحساب في كل مائة شاة \* والشاة الواحدة في العم إما الخدعة من الصان وهي التي لها ستة أو الثنية من المعر وهي التي لها ستان \* ثم يتصدي الطر في ركاة الابل في خمسة مواضع في الاول \* في احرار شاة عن الابل وهي خدعة من الصان أو ثنية من المعر \* والمرة في تعيين الصان أو المعر لعالم عم البلد \* وقيل انه يحرق ما شاء ويؤخذ منه لابل الاسم مطلق عليه \* ولو أخرج ذكراً فهو على هدين الوحيين \* ولو أخرج نعيراً عن خمس أو عن عشر أحد وان قصت قيمته عن قيمة شاة في الطر الثاني \* في العدول

الي ان لون \* من وجب عليه بنت محاص ولم تكن في ماله أحد ان لون \*  
وان لم يكونا في ماله حار له شراء ان لون \* ولو كان في ماله بنت محاص  
معية فهي كالمدمومة \* ولو كانت كريمة لزمه على الاقيس شراء بنت محاص  
لأنها موحودة في ماله وانما تترك بطرأله \* وتؤخذ الحثي من سات اللون  
بدلا عن بنت محاص عند فقدها \* ويؤخذ الحق بدلا عن بنت لون عند  
فقدتها كما يؤخذ ان لون بدلا عن بنت محاص \* في الطر الثالث \* اذا ملك  
مائتين من الابل فان كان في ماله أحد السنين أحد منه الموحود \* وان لم  
يكونا في ماله اشترى (و) ماشاء من الحقاق أو سات اللون \* وان وحدا جميعا  
وجب احراح الأعط للمساكين \* وقيل الخيرة اليه \* وقيل يتبين الحقاق  
فلو أحد الساعي غير الاعط قصداً على قولنا يجب الاعط لم يقع الموقع  
وان أحد باحتجاده فقيل لا يقع الموقع \* وقيل يقع الموقع وليس عليه حر  
التفاوت \* وقيل عليه حر التفاوت بدل الدراهم \* وقيل يجب حره بأن  
يستتري بقدر التفاوت شقصاً ان وحده إما من حسن الاعط على رأى أو  
من حسن المحرج على رأى \* في فرع \* لو أخرج حقين وبنى لون ونصفاً لم  
يجز للتشقيص \* ولو ملك أرلماة فأخرج أربع حقاق وحسن سات لون  
حار على الاصح \* في الطر الرابع في الحبران \* وحران كل مرتبة في السن  
عند فقد السن الواجب نشأتين أو عشرين درهما \* فان رقي الي الاكر أحد  
الحبران \* وان برل أعطى \* والخيرة في تعيين الدراهم والتاة (و) الي المعطي \* والخيرة  
في الامحاص والارتفاع الي المالك الا اذا كان له مراصا فارقتي وطلب  
الحبران لم يجز لانه ربما يكون حيرا مما أخرج \* ولو أخرج بدل المدعة  
بدية لم يكن له حبران على أظهر الوجهين لأنه حاور اسان الزكاة \* ولو كان

عليه ملت لون فلم يحدوا في ماله الا حقة وحذقة مرقى الي الحذقة لم يجر على أظهر  
الوحين لانه كثر الحبران مع الاستماء عنه \* ولو أخرج عن حبران واحد  
شاة وعشرة دراهم لم يجر \* ولو أخرج عن حبرايين شاتين وعشرين درهما  
حار في الطر الخامس في صفة المخرج في الكمال والنقصان \* والنقصان  
حمسة (الاول) المرض فان كان كل المال مراصا أحد (م) منه مريضة  
فان كان فيها صحيح لم يأخذ الا الصحيحة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله ادا كان  
ماله أربعين شاة ( الثاني ) العيب فان كان الكل معيبا أحد معيبة \* وان كان  
فيها سليمة طلبنا سليمة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله \* وان كان الكل  
معيبا ونقصه أردأ أحد الوسط مما عده (الثالث) الذكورة فان كان في ماله  
أنثى أو كان اليكل انا لم يؤخذ الا الانثى لورود النقص بالاناث \* فان كان الكل  
ذكورا لم يؤخذ الذكر أيضا على أحد الوحين لظاهر اللفظ (الرابع)  
الصغر فان كان في المال كبيرة لم تؤخذ الصغيرة \* فان كان الكل صغارا  
كالسحال والعصلان أحدا الصغيرة \* وقيل لا تؤخذ لانه يؤدي في الابل  
الى التسوية بين القليل والكثير \* وقيل يؤخذ في غير الابل وفي الابل فيما  
حاور احدى وستين \* ولا يؤخذ فيما دونه كيلا يؤدي الى التسوية (الخامس)  
رداءة النوع فان كان الكل معرا أحد المعر \* وان اختلف فقولان \* أحدهما  
انه يطر الى الأعلى وعد التساوي يراعى الاعط للمساكين \* والثاني انه  
يؤخذ من كل حسن تقسطه \* هذا بيان المصاب ولاركاة فيما دونه الا اذا  
تم لحظة نصا

باب صدقة الخلاء \* وفيه حمسة فصول

الاول في حكم الخلطة وشرطها في حكم الخلطة تريل المالىن منزله مال

واحد \* فلو حلط أربعين بأربعين لم يبره في الكل شاة واحدة (ح) \* ولو حلط عشرين بعشرين لم يبره في كل واحد نصف (مرح) شاة \* وشرط الخلطة اتحاد المسرح والمرعي والمراح والمشرع وكون الخليط أهلاً للركاة لا كالدمى والمكاتب \* وفي اشتراك الراعى والمحل والمحب ووجود الاختلاط في أول السنة وحرمان الاختلاط بالقصد واتفاق أوائل الاحوال خلاف \* وفي تأثير الخلطة في الثمار والزرع ثلاثة أقوال \* فعلى الثالث يؤثر حلطة الشيوخ دون الحوار \* ولا تؤثر حلطة الحوار في مال التجارة وفي الشيوخ قولان

في الفصل الثاني في التراحم \* وللأساعي أن يأخذ من عرس المال ما يتفق ثم يرجع المأخوذ منه قيمة حصّة خليطه \* فلو حلط أربعين من القر ثلاثين لم يبره لم يجب على الأساعي أخذ المسة من الأربعين والتبّع من الثلاثين بل يأخذ كيف اتفق \* فان أخذ كذلك يرجع نادل المسة ثلاثة أسباعها على خليطه وبادل التبّع بأربعة أسباعها على خليطه لأن كل واحد من السنين واحد في الجميع على التسويع كأن المال ملك واحد

في الفصل الثالث في اجتماع الخلطة والافراد في حول واحد \* فإذا ملك رجلان كل واحد أربعين عرّة المحرم وخطا عرّة صعر في الحديد يجب على كل واحد في آخر الحول الأول شاة \* وفيما ينده من الاحوال نصف شاة تعلياً للافراد \* وعلى القديم يجب أن يأخذ نصف شاة \* فان ملك الثاني عرّة صعر وحلط عرّة ربيع فقولان حاربان \* وحرّح ابن سريج أن الخلطة لا تثبت أنداً لتقاطع أو أواخر الاحوال

في الفصل الرابع في اجتماع المختلط والمفرد في ملك واحد \* فلو حلط عشرين بعشرين لم يبره وهو يملك أربعين سلدة أخرى فقولان \* أحدهما أن

الحلطة حلطة ملك فكأنه حلط الستين بالعترين \* والثاني أنه حلطة  
عين فلا يتعدي حكمها الي غير المحلوط \* وان قلنا محلطة العين على صاحب  
العشرين نصف شاة \* وان قلنا بمحلطة الملك فليه ربع شاة وكأنه حلط  
الستين \* وأما صاحب الستين فقد قيل يلزمه شاة تملأاً للافراد  
\* وقيل ثلاثة أرباع شاة تملأاً للحلطة \* وقيل خمسة أسداس ونصف  
سدس جمعا بين الاعتبارين فيقدر في الاربعين كأنه معرد بجميع الستين  
فيحص الاربعين لما شاة \* ويقدر في العشرين كأنه محالط بالجميع فيحص  
العترين ربع شاة والمجموع ما ذكرناه \* ولو حلط عشرين لعشرين لمسيره  
ولكل واحد أربعون يبرده فالواحدة الثلاثة حارية في حق كل واحد

من الفصل الخامس في تعدد الحليط \* فاداملك أربعين وحلط عشرين لعترين  
لرحل وعشرين لعشرين لآخر فان قلنا بمحلطة الملك على صاحب الاربعين نصف  
شاة فان الكل ثمانون وصاحب العتشرين يصم ماله الى حليطه \* وهل يصم الى  
حليط حليطه فوجهان \* فان صم فواحه ربع شاة والا فواحه ثلث شاة لان  
المجموع ستون \* وان قلنا محلطه العين على صاحب العتشرين نصف شاة \* وفي  
صاحب الاربعين الواحدة الثلاثة وهو شاة لتعليب الافراد \* أو نصفها لملب  
الاحلاط \* أو ثلثا شاة للجمع بين الاعتبارين في الشرط الثالث في الحول \*  
فلا ركاة في النعم حتي يحول عليها الحول الا السحال الحاصلة في وسط الحول  
من نمن النصاب الذي انعقد الحول عليه فان الركاة مح فيها يحول الامهات  
مهما أسيمت في قية السنة \* فلو مات الامهات وهي نصاب لم تقطع التسعة  
(ح و) \* ولو ملك مائة وعشرين فتحت في آخر الحول سحلة وحب شاتان  
لحدوثها في وسط الحول في الشرط الرابع في أن لا يبرول الملك عن عين

المصاب في الركوات العيبة \* فان رآه بالابدال مثله ولو في آخر السنة انقطع  
الحول \* فلو عاد مسح أورد نسيب استوف الحول ولم ين \* وكذا اذا انقطع  
ملكه بالردة تم أسلم \* وكذا لا يبنى حول وارثه اذا مات على حوله \* ومن  
قصد بيع ماله في آخر الحول صح (م) وأثم في التشرط الخامس السوم \* فلا  
ركاة فيما علف في معظم السنة \* وفيما دونه أربعة أوجه \* أحدها أن السقط  
قدر يمد مؤونة بالاصافة الى رفق السائمة \* وقيل لا يسقط الا العلف في  
معظم السنة \* وقيل القدر الذي كانت الشاة تموت لولاه يسقط حتي لو أسامها  
بهاراً وعلفها ليلا لم يسقط \* وقيل كل ما يتول من العلف يسقط \* ولو اعطت  
الدابة نفسها أو علفها المالك لا يمنع السوم بالتلح على أن يردها الى الاسامة  
أو علفها العاصب في سقوط الركاة وحيان يبرع علفها بأن القصد هل يتر \*  
وكذا الخلاف في قصد السوم فان أوحسا الركاة في معلوفة أسامها العاصب في  
رجوعه بالركاة على العاصب وحيان التشرط السادس كمال الملك \* وأسباب  
الصعب تلاه الاول امتناع التصرف فادام الحول على مسح \* من  
القصص أو مرهون أو مصوب أو صال أو محجود لا ينة عليه أو دس على  
معسر في جميع ذلك خلاف لحصول الملك وامتناع التصرف \* وفي المصوب  
قول ثالث أنه ان عاد بجميع فوائده ركاه لأحواله الماضية \* وان لم تعد الفوائد  
فلا \* والتجديل قل عود المال غير واحد قطعاً \* والدين المؤجل قيل انه  
يلحق بالمصوب \* وقيل كالعائف الذي يسهل احصاءه \* فان أوحسا لم يحسب  
التجديل في أصبح الوحيين لان الخمسة قد تساوي ستة سنيثة فيؤدي الى  
الاحفاف به \* السب الثاني تسلط الغير على ملكه كالمالك في زمن  
الخيار \* والمالك في اللقطة في السنة الثانية اذا لم يملكها الملتقط هل تحب

الزكاة فيها فيه خلاف \* وادا استقرص المفلس مائتي درهم في ركاته قولان \*  
 وحه المص صعب الملك لتسلط مستحق الدين عليه وقد يملأ نادائه الي ثنية  
 الزكاة اذ يجب على المستحق باعتار يساره هدا المال \* وعلى هدا ان كان  
 المستحق بحيث لا تلمه الزكاة لكونه مكاتباً أو يكون الدين حيواناً أو ناقصاً  
 من النصاب وحت الزكاة على المستقرص \* فان كان المستقرص عياً بالمقار  
 وغيره لم يمتنع ( ر ح م ) وحب الزكاة بالدين \* وقيل الدين لا يجمع وحب  
 الزكاة الا في الاموال الناطقة ( ح ) \* ولو قال الله عليّ أن أنصدق بالنصاب  
 هدا أولي أن يجمع الزكاة لتعلقه بدين المال \* ولو قال حملت هذه الاعام  
 صحايا فلا يقي لا يحاب الزكاة وحه متحه وان تمّ الحول عليه \* ولو قال لله  
 عليّ التصديق بأربعين من العم هدا دين يترتب على دين الآدميين وأولي  
 أن لا يدفع الزكاة \* ودين المحج كدين الدر \* وادا اجتمع الزكاة والدين في  
 تركه في التديم ثلاثة أقوال \* وفي الثالث يسوى بينهما وحه تقدم الزكاة  
 لعلمها بالعين في السب الناب في عدم قرار الملك \* في الزكاة في العسه قبل  
 القسمة ثلاثة أوجه وحه الاسقاط صعب الملك فانه يسقط بالاسقاط \* وفي  
 الناب ان كان الكل ركوباً وحب والا فلا لاحتمال أن الزكاة تقع في سهم  
 الخمس \* ولو اكري داراً أربع سنين بمائة دينار قدماً وحب عليه في السه  
 الأولى زكاة ربع المائة \* وفي النابه زكاة نصفها لسنتين الا ما أدى \* وفي الثالثة  
 زكاة ثلاثة أرباعها لثلاث سنين الا ما أدى \* وفي الرابعة زكاة الجميع لاربع  
 سنين ويحط به ما أدى لان الاحرة هكذا تستقر \* بخلاف الصداق فان  
 تشره بالطلاق ليس بمصفي العقد وسقوط الاحرة بالاهدام مقتضى الاحارة  
 وفي المسئلة قول ثان أنه يجب في كل سنة ابراح زكاة جميع المائة في الركن

الثالث \* فيمن تجب عليه \* وهو كل حر مسلم فتجب في مال الصبي (ح) والمحمون (ح) \* وفي مال الحين تردد \* وتجب على المرتد (م ح) ان قلنا سقاء ملكه مؤاحدة له بالاسلام \* ولا زكاة على مكاتب ورفيق ولا على سيدهما في مالهما \* ومن ملك نصفه الحر شيئاً لزمه (م ح) الزكاة (الطرف الثاني للزكاة طرف الاداء) وله ثلاثة أحوال \* الاول \* الاداء في الوقت وهو واحد على المورد (ح) عندما ويختير بين الصرف الى الامام أو الى المساكين في الاموال الباطلة وأتبعها أولي فيه وحقان \* والصرف الى الامام أولي في الاموال الطاهرة وهل يجب فيه قولان \* وتجب بية الزكاة بالقلب (ح) فيسوى الزكاة المعروضة \* فان لم يتعرض للمرص فوحيان \* ولا يلزم تعيين المال \* فان قال عن مالى العائث وكان نالماً لم يصرف الى الخاصر \* ولو قال عن العائث فان كان نالماً من الخاصر أو هو صدقة حار لانه مقتضي الاطلاق \* ويسوي ولى الصبي والمحمون \* وهل يسوي السلطان اذا أخذ الزكاة من المتع ان قلنا لا تراً دمة للمتبع فلا \* وان قلنا تراً فوحيان \* ويستحب للساعي أن يعلم في السنة شهراً لاحد الزكوات \* وان رد المواشي الى مصيق قريب من المرعى ليسهل عليه العمد \* ويستحب أن يقول للوذي أحرك الله فيما أعطيت وحمله لك طهوراً وبارك لك فيما أقيمت \* ولا يقول صلي الله عليك وان قاله عليه السلام لآل أبي أوي لانه محصوص به فله أن يسم به على غيره \* وكما لا يقال محمد عمر وحل وان كان عمر رآه حليلاً فلا يحسن أن يقال أبو بكر صلي الله عليه وان كان يدخل تحت آله تبعاً \* القسم الثاني في التحصيل \* والطرف في أمور ثلاثة \* الاول \* في وقته \* ويحور تحصيل الزكاة (ح م) قبل تمام الحول \* ولا يحور قبل كمال الصاب



ولا قتل السوم \* وفي تحجيل صدقة عامين وحهان \* ولو ملك مائة وعشرين شاة  
 محجل شاتين ثم حدثت سحلة في احرأ الثانية وحهان \* أحدهما وهو الاصح احرأؤه  
 \* وأما ركاة المطر فتحجل في أول رمصان \* وركاة الرطب والصب لا تحجل  
 قبل الحفاف \* وقيل تحجل بعد بدو الصلاح \* وقيل تحجل بعد بدو الطلع  
 \* وأما الررع فوحوب ركاته بالرك والتقية \* ويجوز عد الادراك وبعد  
 الادراك وان لم تترك \* وقيل يجوز بعد ظهور الحب وان لم يستدبر الثاني \*  
 في الطوارئ المأمنة من الاحراء وهو فوات شرط الوحوب \* وذلك في  
 القالص بأن يرتد أو يموت أو يستعني بمال آخر \* فان عرست بعض هذه  
 الحالات ورالت قتل الحول فوحهان \* أو في المالك بأن يرتد أو يموت أو يتلف  
 ماله فيتمس بحصيص ذلك أن المحجل لم يقع عن الركاة \* أما المال لوتلف في  
 يد المسكين أو في يد الامام وقد قص سؤال المسكين فلا بأس \* وان قص  
 سؤال المالك فهو من صمان المالك \* وان احتجع سؤال المالك والمسكين فأى  
 الحاسب يرجع فيه وحهان \* وحاجة أطفال المساكين كسؤالهم \* وحاجة  
 البالغين هل ترل مرله سؤالهم فيه وحهان \* الثالث \* في الرجوع عند طريان  
 هذه الاحوال فاب قال هذه ركاتي المعطلة فله الرجوع \* وقيل شرطه أن  
 يصرح بالرجوع وعلى هذا لو بارعه المساكين في التمرط فالمالك هو المصدق  
 في أحد الوحيين لانه المؤدي \* أما اذا لم يتعرض للتحجيل ولا عده المساكين  
 في الرجوع وحهان \* فان قلنا يرجع فيصدق مع يمينه اذا قال قصدت التحجيل  
 \* ولوتلف الصواب نفسه لم يتمتع الرجوع على أصح الوحيين \* وان كان المال  
 نالما في يد المسكين فعليه صمانه \* وان صار ناقصاً في الأرض وحهان \* وان  
 كان باقيارد بروانده المفصلة والمتصلة ونقص تصرفه وكأنه بان أنه لم يملك

وقيل اما قدره مقرضا اذا لم يقع عن حجة الركاة فتلفت هذه الاحكام على أن  
القرص يملك بالقص أو بالتصرف \* ولولم يملك الأرمين فصل واحدة فاستثنى  
القاص فان حلما المرح للركاة قرصا لم يلزمه تحديد الركاة لان الحول انقصى  
على تسع وثلاثين بخلاف ماذا وقع المرح عن الركاة لان المرح عن الركاة  
كالناق \* وان قلنا تين أن الملك لم يزل التفت على المحمود والمصوب لو وقع  
الحيلولة \* القسم الثالث \* في تأخير الركاة \* وهو صب الصمان (ح) والصمان  
(ح) عد التمكن \* وان تلف الصاب بعد الحول وقبل التمكن فلا ركاة  
\* وان ملك حمسا من الابل فتلف واحد قبل التمكن فأحد القولين أنه يسقط  
كل الركاة كما لو تلف الصاب قبل الحول لان الامكان شرط الوحوب \*  
والاصح انه لا يسقط الا خمس شاة لان الامكان شرط الصمان \* وعلى هذا  
لو ملك تسعا فتلف أربع قبل التمكن فالحديد أن الركاة لا تسقط على الوقص  
فلا يسقط بسنه شيء من الركاة وعلى القديم يسقط أربعة أنشاع شاة  
\* وامكان الاداء يعوت بعية المال أو بعية المستحق وهو المسكين أو السلطان  
فان حصر مستحق فأحر لا تظار القريب أو الحار لم يمس على أحد الوحيين  
\* ولكن حوار التأخير شرط الصمان على أصح الوحيين \* فان قيل \* فما وجه  
تعلق الركاة بالعين \* قلنا \* فيه أربعة أقوال \* قيل لا تتعلق به \* وقيل المسكين  
شريك فيه \* وقيل له استيثاق المرتب \* وقيل ان له تعلقا كتعلق أرض  
الحياة وهو الاصح \* وعليه مخرج فقول يصح بيه قبل أداء الركاة ولكن  
الساعي يتبع المال ان لم يؤد المالك \* فان أحد الساعي من المشتري انتقص  
البيع فيه \* وفي الباقي قولان تفريق الصفة \* والمشتري الخيار قبل أخذ  
الساعي اذا عرف ذلك على أحد الوحيين لترلر ملكه \* فان أدى المالك

سقط خياره على الاصح \* ولا يلتفت الي رجوع الساعي محروح مأخذه  
مستحقاً \* وادام ملك أردمن من العم فتكرر الحول قل احرص الركة فركة  
الحول الثاني واحدة ان قلنا ان الدين لا يبيع وحب الركة \* ولو رهن مال  
الركة صح \* فان كان قل الحول وقلنا الدين مع الرهن لا يبيع الركة أحرحت  
الركة من عين المرهون على الاصح تقديم الحق الركة على الرهن كما تقدم  
حق الخاني \* ثم لو أيسر المالك هل يلزمه أن يحجر للرهن قدر الركة بدل  
قيمته ليكون رهناً عنه فيه وجهان النوع الثاني \* ركة المعشرات \* والطر  
في الموحب والثواب ووقت الوحوب في الطرف الاول الموحب وهو  
مقدار خمسة أوسق من كل مقتات (ح م) في حاله الاختيار (م) أسته  
أرض مملوكة أو مستأجرة (ح) \* حراية (ح) أو غير حراية اذا كان  
مالكة مبيعاً (ح) حرا (ح) مسلماً (ح) \* ولا ركة على الحديد في اليتون  
والورس والعسل (ح) والرعمران والمصبر \* كما لا ركة في العواكه (ح)  
والحصراوات \* ولكن يح في الارر والماش والبقلا وغيرها من الاقوات  
\* والبصاب معتبر وهو ثمان مائة من فان الوسق ستون صاعاً \* وكل صاع  
أربعة أمداد \* وكل مدرطل وثلاث بالمعدادي \* والرطل مائة وثلاثون  
درهما \* والمئ مائتان وستون درهما \* والرطل نصف من وهو اثنا عشره  
أوقية \* والاقوية عشرة دراهم وأربعة دوايق \* والدرهم أربعة عشر قيراطاً \* كل  
ذلك مألورن المعدادي \* فان جعلنا ذلك تقريباً لا تحديداً فلا تسقط الركة  
الا بمقدار لو ورع على الأوسق الحصة لطهر القصص \* ثم هذه الأوسق  
تشتت ثمراً أو ربياً \* وفي الحبوب سقى عن القشر الا فيما يطحن مع قشره  
كالذرة \* وما لا يتم بوسق رطبياً (و) \* ولا يكمل لبصاب حسن بحس

آخر (مر) \* ويكمل العلس بالحطة فانه حطة حتان منه في كمام واحد  
والسلة قيل انه يصم الى الشعير لصورته \* وقيل يصم الى الحطة لانه على  
طعمها \* وقيل هو اصل نفسه \* ولا يكمل ملك رحل ملك غيره الا  
الشريك والجار اذا حلما للحطة فيه أثرا \* ولا يصم حمل محلة الى  
حملها الثاني \* ولا حمل محلة الى حمل أخرى اذا تأخر اطلاع الآخر  
عن حداد الاولي \* وان تأخر عن رهوها موحها \* ووقت الحداد  
كالحداد على رأي \* ولو صمما محلة الى أخرى حدثت التي أطلمت أولانم  
أطلمت ثانياً قل حداد الثانية لم يصمها الى الثانية لان فيها صما الى الاولي  
وقد أطلمت بعد حدادها وذلك يتسلسل فلا تصم الى الثانية \* وأما الدرة لو  
ررعت بعد حصد الاولي على قول هما كعلي شجرة فلا يصم \* وعلى قول يصم  
معها وقع الرعان والحصادان في سنة \* وعلى قول يكتفي في الصم بوقوع  
الرعين في سنة لانه الداحل تحت الاحنيار \* وعلى قول يطر الى اجتماع  
الحصادين فانه المقصود \* وعلى قول ان وقع الرعان والحصادان أو ررع الثاني  
وحصد الاول اكتفى به \* والررع بعد اشتداد الحب كهو بعد الحصاد على أحد  
الرأيين \* والررع شتار الحلات للاول وسفر المصاير كهو بالاحنيار \* وقيل  
انه يصم لانه تابع \* ولو أدرك أحد الرعين والآخر نقل ظاهر الصم \*  
وقيل يجرّح على الاقوال في الطرف الثاني في الواجب \* وهو المشر  
فيما سقت السماء \* ونصف المشر فيما يسقى صبح أو دالية \* والقنوات  
كالسما \* والناعور الذي يدير الماء نفسه كالذوايب \* ولو اجتمع  
السقيان على تساوي واحد ثلاثة أرباع المشر في كل نصف بحسابه وان كان  
أحدهما أغلب اعتبر الأعلى في قول \* وورع عليهما في القول الثاني \* والأعلى

يعرف بالعدد في وجه وزيادة الموهو والمفع في وجهه \* وإذا أشكل الالعاب  
 فهو كالأستواء \* ويجب أن يجرع العشر من جس المشروب وعه \* فإن اختلف  
 النوع من كل قسطة \* فإن عر فالوسط \* الطرف الثالث \* في وقت  
 الوحوب وهو الرهوي الثمار والاشتداد في الجبوب \* فيمقد سب وجوب  
 احراج التمر والحب عد الحماف والتقية \* فلو أخرج الرطب في الحال كان  
 بدلا \* ويستحب (ح) أن يحرص عليه فيعرف ما يرجع اليه تمراً \* ويدخل  
 في الحرص جميع الحيل \* ولا يترك لمصه (و) لمالك الحيل \* وهل يكفي  
 حارس واحد كالحاكم أو لابد من اثنين كالشاهد فيه قولان \* ومهما تلف  
 بأفة سماوية فلا ضمان على المالك لموات الامكان \* ولو كان نائلا غرم  
 قيمة عشر الرطب على قولنا ان الحرص عرة \* أو قيمة عشر التمر على قولنا  
 انه تصمين \* ثم اذا صباه التمر بعد تصره في الجميع \* وان لم يصبه فعد في  
 الاعشار التسعة ولم يعد في العشر الا اذا قلنا الركاة لا تتعلق بالعين \* ومهما  
 ادعى المالك حائجة ممكنة صدق بميمه \* وان ادعى غلط الخارص صدق  
 أنصبا الا اذا ادعى قدرا لا يمكن العلط فيه أو ادعى كدبه قصدا \* ومهما  
 أصاب الحيل عطش يصر باقواء الثمار حار للمالك قطعه لان في ابقاء الحيل  
 منعة للمساكين ثم يسلم الى المسكين عشر الرطب اذا قلنا القسمة افراق حق  
 أو ثمنه اذا معناه القسمة \* وقيل يتخير اد لا يعد حوار القسمة للحاجة كما لا يعد  
 أحد البدل للحاجة فليس أحدهما بأولي من الآخر \* النوع الثالث \* في ركاة  
 القدين والطري قدره وحسه (أما القدر) فمصاب الورق ما تادرم \* ومصاب  
 الذهب عشرون ديناراً \* وفيهما ربع العشر \* وما راد بحسابه \* ولا وقص  
 (ح) فيه \* وان قصص من النصاب حة فلا ركاة فيه وان كان يروح (ح)

رواح التام \* ويمتد (ح) الصاب في جميع الحول \* ولا يكمل (ح) نصاب  
أحد القدين بالآخر ولكن يكمل جيد القرة برديتها ثم يجرح من كل  
بقدره \* ولا ركاة في الدرام المشوشة ما لم يكن قدر قرتها نصاباً \* وتنصح  
المعاملة مع المحل قدر القرة على أحد الوحين كالفالية والمحنات \* ولو  
كان له ذهب مخلوط بالمضة قدر أحدهما ستمائة وقدر الآخر أربعمائة وأشكل  
عليه وعسر التمييز عليه ركاة ستمائة ذهباً وستمائة قرة ليحرج مما عليه يقيين  
\* ولو ملك مائة قدراً ومائة مؤجلاً على ملي ولم نوح عليه تحيل ركاة  
المؤجل وحب احرار حصة القدر على أصح الوحين لأن الميسور لا يتأخر  
بالميسور ﴿الطر الثاني﴾ في حسه \* ولا ركاة في شيء من عائن الاموال  
الا في القدين \* وهو موط محوهرها على أحد القولين \* وفي الثاني موط  
بالاستمضاء عن الاستماع هباحق لو اتحد منه حلي على قصد استعمال مباح سقطت  
الركاة \* وان كان على قصد استعمال محطور كما لو قصد الرحل بالسوار أو  
الحلخال أن يلبسه أو قصدت المرأة ذلك في المنطقة والسيب لم تسقط الركاة  
لأن المحطور شرعاً كالمدوم حساً \* بل لا يسقط اذا قصد أن يكرها حلياً  
لأن الاستعمال المحتاح اليه لم يقصده \* ولو لم يخطر بباله قصد أصلاً في  
السقوط وحان يطر في أحدهما الي حصول الصياغة \* وفي الثاني الي عدم  
قصد الاستعمال \* فان قصد احارتهما فيه وحان \* والقصد الطاريئ بعد  
الصياغة في هذه الامور كالقصد المقارب \* ولو انكسر الحلي واحتاح  
الي الاصلاح لم يجرى الحول لانه حلي بعد \* وقيل يجرى لتعذر الاستعمال  
\* وقيل يطر الي قصد المالك للاصلاح أو عدمه ﴿فان قيل﴾ ما الاستماع  
المحرم في عين الذهب والفضة ﴿قلنا﴾ أما المذهب فأصله على التحريم في حق

الرجال وعلى التحليل في حق النساء \* ولا يحل للرجال الا تمويه لا يحصل  
 منه الذهب أو اتحاد أم لم يدع أمه \* وأما الفضة خلال للنساء \*  
 ولا يحل للرجال الا التحتم \* وتحلية آلات الحرب كالسيف والمطقة \*  
 وفي السرح واللعام وحام \* ويحرم على المرأة آلات الحرب لما فيه من  
 التشبه بالرجال \* فأما في غير التحلي فقد حرّم الشرع اتحاد الاواني من  
 الذهب والفضة على الرجال والنساء \* وفي المكحلة الصغيرة تردد \*  
 وفي تحلية السكين للمهبة بالفضة الحاقاً لها بالآلات الحرب فيه خلاف \*  
 وفي تحلية المصحف بالفضة وحام للحمل على الاكرام \* وفي تحليته  
 بالذهب ثلاثة أوجه \* يفرق في الثالث بين الرجال والنساء \* وتحلية غير  
 المصحف من الكتب لا يجوز أصلاً \* كتحلية الدواة والسهم والسرير  
 والمقلمة \* وقيل بخوار تحلية الدواة بالفضة \* ويلزم على قياسه المقلمة والكتب  
 \* وتحلية الكعبة والمساعد بالناديل من الذهب والفضة قيل انه ممنوع  
 ولا يعد تحويره أكراماً كما في المصحف في النوع الرابع \* ركاة التجارة  
 \* ومال التجارة كل ما قصد الاتجار فيه عند اكتساب الملك بالمعاوضة المحضة  
 ولا يكفي مجرد الية دون الشراء \* ولا عند الاتهاب أو الرجوع بالعيب  
 وهل يكفي عند الخلع والسكاح فيه وحام \* ولو استترى عند الية التجارة  
 ثوب قية فرد عليه بالعيب انقطع حوله \* وكذا لو باع ثوب تجارة بعد  
 للقية ثم رد \* والنصاب معتبر في أول الحول وآخره دون الوسط على قول  
 وفي جميع الحول على قول \* وفي آخر الحول فقط على قول لان انحصار السعر  
 لا يصبط \* فلو صار القصاص محسوساً بالنصيب في انقطاع الحول على  
 هذا القول وحام \* واستاء حول التجارة من وقت الشراء بنية التجارة

ان كان المشتري به عرضاً ماشية كانت أولم تكن \* وان كان المشتري به قدماً من وقت القدر بصاناً كان أولم يكن ان قلنا ان النصاب لا يمتري في ابتداء الحول \* وبالحكمة ركة التجارة والتدين يتبي حول كل واحد منهما على حول صاحبه لاتحاد المتعلق ومقدار الواحد \* وكل زيادة حصلت بارتفاع القيمة وجب الركة فيها بحول رأس المال كالناتج \* فان رد الي أصل النصوص فقدر الربح من الناص لا يصم الي حول الأصل على أحد القولين لانه مستعاد من كيس المشتري لامن عين المال \* فان نتج مال التجارة كان الناتج مال تجارة أيضاً على أحد الوجهين \* ويحرم به نقصان الولادة في نصاب مال التجارة وحماً واحداً \* ثم حوله حول الاصل على الاصح ( وأما المحرم ) فهو ربع عشر القيمة من القدر الذي كان رأس المال بصاناً كان أولم يكن \* فان كان اشتراه بمرص قية قوم بالقدر العالي \* فان غلب فقدان علم يبيع بصاناً الا باحدهما قومه \* وان بلغ هما بصاناً يحجر المالك على وجه وروعي عطة المساكين على وجه \* وتتمين الدراهم على وجه لأنه أرقق \* ويترى بالقدر العالي في أقرب البلاد على وجه \* ولا يتمتع علي التاجر التجارة لعدم اخراج الركة \* وأما الاعتاق والمهمة فهو كبيع المواشي بعد وجوب الركة فيها بفاعده \* بح اخراج الفطره ( ح ) عن عمد التجارة مع ركة التجارة وان كان مال التجارة بصاناً من السائمة غلب ركة العين في قول لانه مقطوع به \* وغلب ركة التجارة في قول لانه أرقق بالمساكين لعدمه \* فان غلبا الركة ولم يكن المال بصاناً فاعساره عدلنا الى الركة الا حري في أظهر الوجهين \* ولو اشترى معلومة للتجارة ثم أسامها وقلنا الملب ركة العين فالأظهر انه يجب في السنة الاولى ركة التجارة كيلا يحط بعض حول



التجارة \* ولو اشترى حديقة للتجارة فأثمرت وقلنا الثمرة مال التجارة \* أو اشترى الثمار قبل الصلاح مدداً الصلاح في يده وعلبها ركاة العين والعشر المخرج لا يبيع من العقد حول التجارة على الثمار بعد القطاف \* وهل تسقط ركاة التجارة عن الاشجار والاراضي فيه ثلاثة أوجه منشؤها التردد في النية \* وفي الثالث يتبع الشجرة دون الارض \* ولو اشترى أرضاً للتجارة وررعها بدر القية حقق الربع العشر \* ولا تسقط ركاة التجارة عن الارض لان التجارة لم توحده في متعلق العشر حتي يستتبع غيره

﴿ فصل ﴾ اذا قلنا العامل لا يملك الربح بالطهور وحب ركاة الجميع (و) على المالك \* وان قلنا يملك وحب على العامل في حصته يحول الاصل على وحه لانه ربح ويحول مستفتح من وقت الطهور على وحه لانه في حقه أصل \* وفيه وحه أنه لا ركاة عليه لانه لا يستقل بالتصرف فاشبه المصوب \* ثم ان قلنا يجب فهل يستند فاحراجه فيه خلاف يلتفت على أن الركاة كاللؤن \* أو كاسترداد طائفة من المال وعليه ينسب أن ما يجرحه المالك من الركاة يحتسب من الربح أو من رأس المال من السوء الخامس ﴿ ركاة المعادن والركار ﴾ وفيه فصلان ﴿ الاول في المعادن ﴾ وكل حر مسلم مال نصافاً من القديس (ح و) من المعادن فيه ربع العشر على قول \* والخمس في قول تشبيهاً بالركار \* وفي قول ثالث يلزمه الخمس ان كان ماله كثيراً بالإضافة الي عمله \* واب لم يكثر ربع العشر \* وفيه قول ان الصاب لا يعتبر (م) \* والصحيح أن الحول لا يعتبر \* ثم على اعسار الصاب ما يحد شيئاً شيئاً يصم بعصه الي بعض كما يتلاحق من التمار \* ولكن الجامع ههنا اتصال العمل باب أعرض لاصلاح آتته لم يقطع \* وان كان الانتقال الي حرفة أخرى

اقتطع \* وان كان لمصر أو سفر فوجهان \* وكذلك يكمل النيل (و) بما يملكه من القديس لا من حصة المعادن \* وبما يملكه من أموال التجارة حتى تحب الزكاة في قدر النيل بحسابه وان لم تحب فيما كل به لعدم الحول فيه فان زكاة المعدن والقديس والتجارة متشابهة في اتحاد المتعلق فيكمل بمصها بعض \* وللمسلم أن يرفع الديني من معادن الاسلام \* ولكن ما باله قل الارواح يملكه ولا زكاة عليه الا اذا قلنا على وجهه ليمد ان مصرفه الي \* على قولنا واحه الخمس \* فادداك يؤخذ من الديني

في الفصل الثاني في الزكاة \* وفيه الخمس مصروفاً الى مصارف الصدقات (ح ر و) \* ولا يشترط الحول \* ويشترط النصاب (م ح) وكونه من حوهر القديس على الحديد \* ويشترط كونه على صرب الخاهلية \* فان كان على صرب الاسلام فلقطة \* وقيل مال صانع يحفظه الامام \* وان لم يكن عليه أثر كالأواني والحلي فهو زكاة على وجهه ولقطة على وجهه \* ويشترط أن يوجد في موضع مشترك كموات أو شارع \* وما يوجد في دار الحرب فسيمة أو مبي \* وما يجده في ملك نفسه الذي أحياء يملكه وعليه الخمس \* وهل يدخل في ملكه بمجرد الأحياء فيه وجهان \* ولو اشتراه ثم وجد فيه زكاة يجب طلب الحي فانه أولى به \* ولا خمس على الديني لانه ليس من أهل الزكاة \* ولو تارخ النائع والمشتري والمعيير والمستعير وتنا كل واحد منهما أماناً دفعت الزكاة بالقول قول صاحب اليد \* فلو قال المكري لمد رجوع الدار اليه كست دفته قبل الاحارة بالقول قول المستأجر على أحد الوجهين لانهما توافقا على أنه كان في يده \* فخرج به اذا وجد مائة درهم وفي ملكه نصاب من القدر تم عليه الحول \* وجب خمس الزكاة اذا كل بعيره \* وان كان ما في ملكه دون النصاب أو قل

تمام الحول في التكميل خلاف \* ﴿ النوع السادس ﴾ ركاة المطر \* وتجب  
 لمروب الشمس ليلة العيد في قول \* وطلوع العجر يوم العيد في قول \*  
 وبمجموع الوقيين في قول ثالث \* وعلى الثالث لو رآل الملك في وسط الليل  
 وعاد في الليل في المطرة وحان \* وعلى الاول اذا ملك عدداً أو ولد له بعد  
 المروب بلحظة أو مات قبل المروب بلحظة فلا ركاة \* والمطر في ثلاثة  
 أطراف ﴿ الطرف الاول ﴾ في المؤدى عنه \* وكل من وجت بفقته تجب  
 على المسفق فطرته من الروحة (ح) والملوك والقريب \* ولا تعارق المطرة  
 المقة الا في مسائل ﴿ احداها ﴾ الا ان تلمه بقة روضة ايه \* وفي فطرتها  
 وحان أصحها الوحوب (ح) ﴿ الثانية ﴾ الا ان الكبير الذي هو في بقة ايه اذا  
 وحد قدر قوته ليلة العيد فلا فطرة على ايه لسقوط المقة ولا عليه لمحره  
 \* ولو كان صغيراً والمسئلة محالها فيه خلاف (و) فان حق الصمير أكد  
 ﴿ الثالثة ﴾ الروح ان كان معسراً لم تستقر فطرتها في ذمته وان استقرت  
 المقة \* ولا تجب عليها فطرة نفسها وان كانت موسرة نص عليه ونص في الامة  
 المروحة من المعسر ان المطرة تجب على سيدها \* فقل قولان بالنقل والتحريح  
 وقيل المرق ان سلطة السيد أكد من سلطة الحره \* ولو أحرحت الروحة  
 فطرة نفسها مع سار الروح دون اده لم يصح على أحد الوحيين لان الروح  
 أصل لا متحمل ﴿ الزامة ﴾ النائي الحامل تستحق المطرة \* وقيل اذا قلنا  
 ان المقة للحمل فلا تستحق ﴿ الخامسة ﴾ لا فطرة على المسلم في عده  
 الكافر وتجب عليه في نصف العمد المشترك أو في العمد الذي نصبه حره \* ولو  
 حررت مهاباة فوقع الهلال في بنة أحدهما في اختصاصه بالمطرة وحان لانه  
 حرح نادراً ﴿ السادسة ﴾ العمد المرحون تجب فطرته على سيده \* وفي

المصوب والصال والآلق طريقان قيل تحب وقيل قولان كسائر الركوات \*  
 ولواقطع حر المد المائ نص على وحب فطرته وعلى أن عنقه لا يجري  
 عن الكفارة \* وقيل قولان في المستثنين لتقابل الاصلين \* وقيل بتقرير  
 الصين ميلا الى الاحياط فيهما في السائمة في عقة راحة العدي كسه وليس  
 عليه فطرته لانه ليس أهلا لركاة معه فلا يتحمل عن غيره في الطرف الثاني \*  
 في صفات المؤدى \* وهي الاسلام والحرية واليسار \* فلا ركاة على كافر الا في  
 عبده (ح) المسلم على قولنا ان المؤدى منه أصل والمؤدى متحمل عنه \* ولا ركاة على  
 رقيق ولا مكاتب (و) في نفسه وروحه ولا يحب على السيد ركاة المكاتب  
 لسقوط بعقته \* وقيل تحب عليه \* وقيل تحب في مال المكاتب \* ومن نصه  
 حر \* وح عليه نصف صاع \* والمسر لا ركاة عليه وهو من لم يحصل عن  
 مسكه وعده الذي يحاح الى خدمته ودست ثوب يلبسه صاع من الطعام  
 فلو أيسر بعد الهلال لم يتحدد الوحب بخلاف الكفارات \* ولو كان العاقل  
 نصف صاع وح احراره على أحد الوحيين \* ولو كان العاقل صاعاً ومعه  
 روحه وأقاربه أخرج عن نفسه على الاصح \* وقيل عن روحه لان فطرته  
 دين والدين يجمع وحب هذه الركاة \* وقيل يتخير ان شاء أخرج عن واحد  
 وان شاء ورع \* وقيل لا يحد التوريم ولكن يحرر عن شاء \* ولو كان  
 العاقل صاعاً وله عبد أخرج عن نفسه \* وهل يلزم بيع حره من المدي  
 ركاة من المدي فيه خلاف \* ولو فصل صاع عن ركاته وعقته وله أقارب  
 قدم من يقدم بعقته \* فان استؤوا فيتخير أو يقسط فيه وحبان في الطرف  
 الثالث \* في الواجب وهو صاع مما يقتات \* والصاع أربعة أمداد (ح) والمد  
 رطل وثلاث بالبعدادي \* والقوت كل ما يجب فيه العشر \* وفي الاقط قولان

للتردد في صحة حديث ورد فيه \* فان صحح فالله والحسن في معناه دور  
الحخيص والسمن \* ثم لايجري المسوس والميب ولاالديق فانه بدل \* وقيل  
انه أصل \* ثم يتعين من الاقوات القوت العال يوم العطر في قول \* وحسن  
قوته علي الخصوص في قول \* وقيل يتخير في الاقوات \* وادامتين فلوأبدل  
بالاشرف حار كابدال الشخير بالر \* ولو كان اللاتق بحاله الشخير فاكل السر  
أو بالعكس حار أحد مايق بحاله \* ولو اختلف قوت مالكي عدواحد لم يكن  
باختلاف النوعين رأس \* وقيل يجب على صاحب الاردي موافقة صاحب  
الاشرف حذراً من الوب

### في كتاب الصيام

والطريق في الصوم والعطر (أما الصوم) فالطريق في سده وركبه وشرطه وسده  
من أما السبب في رؤية الهلال ويشت شهادة عدلين وان كات السماء مصحبة  
ويشت شهادة واحد على قول احتياطاً للمعادة بخلاف هلال شوال \* وشب  
عن قبل روايته على قول سلوكاً به مسلك الاحار \* فان صمنا بقول واحد  
ولم ير هلال شوال بعد ثلاثين لم يعطر بقوله السابق \* وقيل يعطر لان الاحير  
شت صمناً ثبوت الاول لا قصداً بالشهادة عليه \* فاذا رؤي الهلال في موضع  
لم يلزم الصوم في موضع آخر بينهما مسافة القصر اذا لم ير فيه \* وقيل يزم  
حكمه سائر البلاد \* فعلى الاول لو سافر الصائم الى بلد آخر لم ير فيه الهلال  
بعد ثلاثين صام معهم بحكم الحال \* ولو كان أصبح معداً وسار به السمية  
الى حيث لم ير الهلال كان الاولى أن يمسك بقية النهار ويعد ايجاهه فان فيه  
تجزئة اليوم \* فاذا رؤي هلال شوال قبل الروال لم يحز (ح) الافطار الا بعد  
الغروب \* القول في ركن الصوم \* وهو الية والامساك \* أما الية فعليه أن

يومي لكل يوم (م) بية معية (ح و) مينة (ح) حارمة \* والتعيين أن  
يومي أداء فرض رمضان عدا \* وقيل لا يتعزص للعريضة \* وقيل يتعزص  
لرمضان هذه السنة \* ومعنى التثبيت أن يومي ليلا \* ولا يختص بالصيف  
الاحير (و) \* ولا يجب تحديدها (و) بعد الاكل ولا بعد التثنية من اليوم \* ويحور  
بية التطوع قبل الروال (م ر) \* وعده قولان \* وهذا شرط حلو أول  
اليوم من الاكل \* وفي اشتراط حلو أول اليوم عن الكفر والحبوب  
والحبص خلاف \* والمعنى بالحارمة أن من نوى ليلة الشك صوم عدان  
كان من رمضان لم يحر (ح ر) لانها غير حارمة \* نعم لا يصير التردد بعد  
حصول الطل شهادة أو استصحاب كما في آخر رمضان \* أو احتداد في  
حق المحوس في المطبوعة \* ثم اب غلط المحوس بالتأخير لم يلزمه القضاء  
\* وان غلط بالتقديم وأدرك رمضان لزمه القضاء \* واب لم يبين الا بعد  
رمضان لم يلزمه القضاء على أحد القولين \* وكان الشهر بدلا في حقه  
للضرورة حتى لو كان الشهر تسعا وعشرين كماه وان كان رمضان ثلاثين  
في الركن الثاني به الامساك عن المفطرات \* وهي الجماع والاستماء والاستقاء  
ودحول داخل \* وحده الدحول أن كل عين وصل من الطاهر الى الناضل في  
بعد مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم هو معطر \* أما الناضل فهو كل  
خوف فيه قوة محيلة كناطس الدماغ والطن والامعاء والنباه فيعطر بالحقنة  
والسقوط \* ولا يعطر بالاكتحال (م) والتقطير (م ح و) في الادس  
\* وفيما يصل الى الاحليل وحان \* ولا يعطر بالصد والحجامة \* ولا يشرب  
الدماغ الدهن (ح) بالمسام \* ويمطر اذا وحي نطه بالسكن وان كان بعض  
السكين خارجا (أما المقصد) معني به أنه لو طارت ذنابة الى جوفه أو

وصل عار الطريق الى ناطله أو أوجر لمير اختياره فلا يطر إلا أن يوجر  
 المعني عليه معالجة فيه وحان \* ولو اتلع دماً حرج من سه أو سناً أطر  
 بحلاف الريق إلا أن يجتمع الريق بالملك فيه وحان \* ولورد النخامة الى  
 أقصى الم ثم اتلع أطر \* ولو قدر على قطعه من محراء فترك حتى حري  
 سسه فيه وحان \* ولو سقى الماء في المصصة الى ناطله فقولان \* وان  
 بالغ فقولان مرتان وأولى بالافطار \* وان حري الريق بنية طعام في حلال  
 الأسان فان قصر في تحليل الأسان فهو في صورة المائلة \* وان لم يقصر  
 فهو كعمار الطريق \* والمسي ان حرج بالاستمساء أطر \* وان حرج بمحرد  
 الفكر والطر فلا \* وان حرج بالقلة والمعاقة مع حائل فهو كالمصصة  
 \* والمصاحمة متحداً كالمائلة \* وتكفره القلة للشاب الذي لا يملك  
 إربه \* وحروح القي كالتي \* ولو اقتلع نخامة من محرج الحاء في الحاقه  
 بالاستقاء وحان \* ومحرج الحاء من الطاهر \* وفي اسداد القصد شرعاً  
 بالأكراه قولان أصحهما أنه يطر لانه ليس بصائم \* فأما ذكر الصوم احتزراً  
 به عن الناس للصوم فانه لا يطر بأكل ولا جماع (م و) \* والعاطل الذي  
 يطر عدم طلوع الفجر أو غروب الشمس أطر ويلزمه القضاء في الآخر  
 ولا ينبغي أن يأكل في آخر النهار الا بيقين \* فأما بالاحتداد فسه حلاف  
 وفي أول النهار محذور بالاحتداد \* ولو هم ولم يتبين الخطأ لزمه القضاء في  
 الآخر ولم يلزم في الأول \* ولو طلع الصبح وهو مجامع فبرع انعقد (ر) الصوم  
 ولو اسنبر مسد في القول في شرائط الصوم \* وهي أربعة ثلاثة في الصائم  
 وهي النقاء عن الحيض والاسلام والعقل في جميع النهار \* وروال العقل  
 بالجنون مسد ولو في بعض النهار \* واستتاره بالنوم ليس بمسدد ولو في كل

النهار (و) \* وانضماره بالاعماء فيه أقوال أنه كالصوم أو كالحون \* وأصح الأقوال  
 أنه إن أفاق في أول النهار لم يصره بمدته الاعماء \* (الزابع) \* الوقت القابل  
 للصوم وهو جميع الايام الا يوم العيدن (ح) \* وأيام التشريق (و) ولا يصح  
 صوم المتمتع في أيام التشريق على الحديده \* وصوم يوم الشك صحيح إن وافق  
 بدرا أو قضاء أو وردا \* وإن لم يكن لمسب فهو مهي (م ح) وفي صحته وجهان  
 كإصلاة في الاوقات المكروهة \* ويوم الشك أن يتحدث رؤية الهلال  
 من لا يشك الهلال شهادته كالعيد والمساب \* (القول في السن) \* وهي  
 ثمانية تحصيل الفطر بعد تيقن الغروب بتمر أو ماء \* والوصال مهي عنه  
 وتأخير السحور مستحب \* وكذا اكثار الصدقات وكثرة تلاوة القرآن  
 والاعتكاف لاسيا في العشر الاخير لطلب ليلة القدر \* وكف اللسان عن  
 الهديان \* وكذا كف النفس عن جميع الشهوات وهو سر الصوم \* وترك  
 السواك بعد الروال \* وتقديم غسل الحامة على الصبح \* (القسم الثاني) \* في  
 مسيحات الافطار وموحاته \* أما المنيح فهو المرض والسفر الطويل \*  
 وطاري المرض في أثناء النهار منيح \* وطاري السفر لا ينيح \* وإذا رالا  
 وهو غير معطر لم ينيح الافطار \* والمسافر إذا أصبح على بية الصوم فله الافطار  
 والصوم أحب من الفطر في السفر لثبوت الدمة الا إذا كان يتصره \* أما  
 موحات الافطار فاربعة \* (الاول) \* القضاء وهو واحد على كل تارك ردة  
 (ح) أو سفر أو مرض أو اعماء أو حيض \* ولا يجب على من ترك محوون  
 أو صا أو كمر أصلي \* ومافات من بعض الشهر في أيام الخوب لا  
 يقضى (ح) \* ولو أفاق في أثناء النهار في قضاء ذلك اليوم وجهان \* ولا  
 يجب التتابع في قضاء رمضان \* (الثاني) \* الامساك تشها بالصائمين وهو



واحِب علي كل متعة بالأفطار في شهر رمضان غير واجب علي من أتيح له  
 العطر اناحة حقيقية كالسافر (ح) والمريض (ح) بعد القدوم والبرء في  
 بقية النهار \* ويجب علي من أصبح يوم الشك معطراً اذا بان أنه من رمضان  
 علي الصحيح \* أما الصا والحنون والكفر اذا رال لم يجب الامساك علي  
 وحه \* ويجب في وحه \* ويجب علي الكافر دونها في وحه \* ويجب علي الصبي  
 والكافر دون المحن في وحه لانها مأموران علي الجملة \* وفي وحب قضاء  
 هذا اليوم أيضاً تردد \* ومن بوي التطوع في رمضان لم ينقذ وان كان  
 مسافراً تغير الوقت في الثالث الكفارة \* وهي واحدة علي كل من أفسد صوم  
 يوم من رمضان بجماع تام أتم به لاجل الصوم (ح) فلا يجب علي الناسي  
 اذا جامع لانه لم يعطر علي الصحيح \* ولا علي من جامع في غير رمضان  
 ولا علي المرأة لانها أفطرت بوصول أول حرء من الحشفة الى ماطها \* وفيه  
 قول قديم : تم الصحيح أن الوحب لا يلاقيها \* وقيل يلاقيها \* والروح  
 يتصل \* ولا يشغل الرائي \* ولا الروح المحن ولا المسافر اذا لا كفارة عليهما  
 ولا عن المعسرة فان واحبا الصوم فلا يقل التحمل \* ولا كفارة علي من  
 أفطر (ح م) بغير جماع من الأكل ومقدمات الجماع \* ويجب بالزنا وجماع  
 الأمة ووطء الهيمة (ح و) والايان في غير المأثي (و) \* ولا تحب علي  
 من طن أن الصبح غير طالع فجامع (ح) \* ويجب علي المهرء (ح) برؤية  
 الهلال \* وعلي من جامع مراراً كفارات (ح) \* ويجب علي من جامع ثم أنشأ  
 السهر (ح) \* ولو طراً بعد الجماع مرض أو حن أو حيض سقط في قول ولم  
 يسقط في قول \* وتسقط بالحن والحيص (م) دون المرض (ح) في قول  
 \* ثم هذه كفارة مرتبة ككفارة الطهار \* وفي وحب القضاء وحوار المدول

من الصوم الى الاطعام بعد شدة الجوع وتريق الكفارة على الروح  
والولد عند الفقر واستقرار الكفارة في الدمة عند الحر عن جميع هذه  
الحاصل وقت الجماع خلاف \* وفي وجه تيل الى القياس ومحمل هذه القضايا  
في حديث الاعرابي على حاصيتها \* وفي وجه يعمل بظاهر الحديث  
في الرابع من المدينة وهي مدة من الطعام مصرفها مصرف الصدقات تحب  
ثلاثة طرق (أحدها) فوات من الصوم فيمن تعدي تركه ومات قل  
القضاء فيخرج من تركه مدة \* وقال في القديم يصوم عنه وليه \* ولا يجب  
على من فاته بالمرص \* ويجب على الشيخ المهرم على الصحيح (الثاني)  
ما يجب بمصيلة الوقت وهي في حق الحامل والمرضع فاذا أظفرتا خوفا  
على ولديهما قصتا وافترقا عن كل يوم مدا \* وفيه قول آخر أنه لا يجب  
كالمرص \* وهل يلحق بهما الافطار بالعدوان \* ومن أنقذ غيره من الهلاك  
وافترق الى الافطار فيه وحان (الثالث) ما يجب لتأخير القضاء فكل يوم  
أخر قضاؤه عن السنة الاولى مع الامكان مدة \* وان تكررت السون في  
تكررها وحان \* فأما صوم التطوع فلا يلزم (م ح) بالتروع \* وكذا القضاء  
(م ح) اذا لم يكن على الفور \* وصوم التطوع في السنة صوم عرفة  
وعاشوراء وتاسوعاء وستة أيام بعد عيد رمضان \* وفي الشهر الأيام البيض  
وفي الاسوع الاثنين والحيث \* وعلى الجملة صوم الدهر مسنون بشرط  
الافطار يوم العيدين وأيام التشريق

### كتاب الاعتكاف

الاعتكاف سنة مؤكدة لاسيما في العشر الاخير من رمضان لطلب ليلة  
القدر \* وهي في أوتار العشر الاخير \* وميل الشافعي الى الحادي والعشرين

\* وقيل لها في جميع الشهر \* وقيل في جميع السنة ولذا قال أبو حنيفة  
لو قال لروحته في منتصف رمضان أنت طالق ليلة القدر لم تطلق الا اذا مضت  
سنة لأن الطلاق لا يقع بالثبوت \* ويحتمل أن تكون في النصف الاول \* وفي  
الكتاب ثلاثة فصول

﴿ الفصل الأول في أركانه ﴾ وهي أربعة ﴿ الاول الاعتكاف ﴾ وهو  
عبارة عن اللث في المسجد ساعة مع الكف عن الجماع \* وهل يشترط  
الكف عن مقدمات الجماع فيه قولان \* ولا يشترط (ح و م) اللث يوماً  
ولا يكتفي بالسور \* ولا يشترط ترك التطيب وترك البيع والشراء (م و)  
وترك الأكل (م ح) بل يصح الاعتكاف من غير صوم \* فان بدر أن  
يعتكف صائماً لزمه كلاهما \* وفي لزوم الجمع قولان \* ولو بدر أن يعتكف  
مصلياً أو يصوم معتكفاً لم يلزم الجمع ﴿ الثاني البية ﴾ ولا بد منها في الابتداء  
ويستمر حكمها وان دام اعتكافه سنة \* فان حرج لقضاء حاجة أو لميره فاداً  
عاد لزمه استئاف البية \* أما اذا قدر زماناً في بيته كمالو بوى أن يعتكف شهراً  
لم يلزمه اذا حرج تحديد البية في قول \* ولزمه ان طالت مدة الخروج في قول  
\* ولزم بالخروج لمير قضاء الحاجة قرب الزمان أو طال في قول \* ونية الخروج  
عن الاعتكاف كنية الخروج عن الصوم ﴿ الثالث المعتكف ﴾ وهو كل  
مسلم عاقل ليس بحب ولا حائض فيصح اعتكاف الصبي والرقيق \* والسكر  
والردة اذا قاربا الابتداء منعا للصحة \* وان طرأ فالدرة تفسد والسكر  
لا يفسد كالاعماء \* وقيل انهما يفسدان \* وقيل انهما لا يفسدان \* والحیص  
مهما طرأ قطع \* والحائض ان طرأت باحتلام عليه أن يادر الي غسل ولا يلزمه  
الغسل في المسجد وان أمكن ﴿ الرابع المعتكف فيه ﴾ وهو المسجد

ويستوي فيه سائر المساحد \* والجامع أولي \* ولا يصح اعتكاف المرأة في  
مسجد يتها على الحديد \* ولو عين مسجداً مندره فالصحيح أن المسجد  
الحرام يتعين \* وسائر المساحد لا يتعين \* وفي المسجد الأقصى ومسجد  
المدينة قولان \* وقيل إن الكل لا يتعين \* وقيل إن الكل يتعين \* وأما  
الرماب فالذهب أنه يتعين (و) كما في الصوم ثم يقضى (و) عند العوات  
في الفصل الثاني في حكم الدرمة والطرف في ثلاثة أمور في الأول في التتابع  
فإذا قال الله عليّ أن أعتكف شهراً لم يلزمه (و) التتابع إلا إذا شرط \* ولو قال  
يوماً لم يحرق فريق الساعات على الأيام في أصح الوجهين \* وإذا قال أعتكف  
هذا الشهر لم يفسد أوله بفساد آخره \* ولا يلزم التتابع في قصائه لأن التتابع  
وقع ضرورة لا قصده \* بل لو صرح وقال أعتكف هذا الشهر متتابعاً لم  
يلزم التتابع في القضاء على أحد الوجهين إذ التتابع وقع ضرورة فلا أثر للقطعة  
في الثاني في استتاع الليالي \* فإذا بدر اعتكاف شهر دخل الليالي فيه  
ويكميه شهر بالاهلة \* ولو بدر اعتكاف يوم لم تدخل الليلة \* ولو بدر عشرة  
أيام في الليالي المتحلة ثلاثة أوجه \* وفي الثالث تدخل إن بدر التتابع والا  
فلا \* وإذا بدر العشر الأخير فقص الهلال كما في التسع في الثالث في  
الاستثناء \* فإذا قال أعتكف شهراً متتابعاً لأخرج الاستثناء ريد لم يخرج الخروح  
ليومه \* ولو قال لأخرج إلا لشئ يس لي حار (م و) الخروح لكل شئ  
ديني أو دنيوي لا كالطارة والتبره \* ولو قال أتصدق هذه الدراهم إلا أن  
أحتاج إليها فالأظهر صحة الشرط \* ولو قال إلا أب يدولي فالأظهر فساد  
الشرط \* ثم الرمان المصروف إن عرص المستنى يحق قصاؤه إلا أن يعين  
الشهر فيحمل استثناءه على نقصان الوقت لا على قطع التتابع فقط

هو الفصل الثالث في قواطع التنازع وهو انقطاع شروط الاعتكاف والخروج بكل البدن عن كل المسجد بغير عذر \* فلو أخرج رأسه أو رجله لم يصح \* ولو أذن على المنارة وبها في المسجد لم يصح \* وإن كان ماها خارج المسجد وهي ملتصقة بحرم المسجد فتلاثة أوجه \* يمرق في الثالث بعد المؤذن الراتب دون غيره \* وأما المدر في مراتب (الاولى) الخروج لقضاء الحاجة وهو لا يصح \* ولا يجب قضاء تلك الاوقات ولا تحديد البية عند العود \* ولا فرق بين قرب الارض وبين أن يكون الخروج (و) لقضاء الحاجة أو يقل \* ولا بأس بميادة الرئيس في الطريق من تدرج ولا بأس بصلاة الحمار من غير ارزاع في الطريق \* وكذا كل وقفة من حدة حارة الحمار \* وإن جامع في وقت قضاء الحاجة انقطع التنازع (و) (الرتبة السابعة) الخروج لعذر الحيض غير قاطع للتنازع الا اذا قصرت مدة الاعتكاف وأمكن ايداعها في أيام الطهر فيه وحجاب (الرتبة الثالثة) الخروج للمرض أو بالنسيان أو بالاكراه أو لأداء شهادة متعينة أو تمكين من حد أو عده فيه قولان مرتان على الحيض وأولى بأن يقطع التنازع \* تم معها لم يقطع فعله قضاء الاوقات المصروفة الى هذه الاعدار \* وفي لزوم تحديد البية عند العود خلاف

### كتاب الحج

ولا يجب في العمر الا مرة واحدة \* والطر في المقدمات والمقاصد والواو القسم الاول في المقدمات \* وهي الترائط والمواقف في القول في الشرائط \* ولا يشترط لصحة الحج الا الاسلام \* اد يجوز للمولى أن يحرم (ح) عن الصبي ويحج به ولا يشترط لصحة المناسرة الا الاسلام والميمر فاب

المير لو حج نادن الولي حار \* وكذا المد \* ولا يشترط لوقوعه عن حجة الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف \* ويشترط لوجوب حج الاسلام هذه الشروط مع الاستطاعة \* والاستطاعة نوعان : الاول : بالمباشرة والقدرة عليها تتعلق بالراد والراحة والطريق والبدن (أما الراحة) فلا بد منها ولا يحج (ح م) الحج على القوى على المشي الا فيما دون مسافة القصر \* ولا على من لم يستسك على الراحة ما لم يجد محملاً أو شقَّ يحمل مع شريك \* فان لم يجد الشريك لم يلزمه (وأما الراد) فهو أن يملك ما يبلعه الى الحج فاصلا عن حاجته أي به المسكن والمد الذي يخدمه ودست ثوبه وحقه أهله الى الاياب \* فان لم يكن له أهل ولا مسكن في اشتراط حقة الاياب الى الوطن وحماه \* ولو احتاج الى تكاح لخوف المست فصرف المال اليه أم \* وفي صرف رأس ماله الذي لا يقدر على التجارة لانه الى الحج وحماه \* ومن لاسقة معه في الطريق وقدر لي الكسب لم يلزمه الخروج للمشقة في الجمع بين الكسب والسير (وأما الطريق) فشرطه أن يكون آمناً عما يخاف في الدس والصع والمال \* ولو كان في الطريق محرم الركوب على قول ائمة السلامة ولم يلزم في قول للحطاب \* ولزم على غير المستسعر في قول دون الحماه \* واداه لم نوح فلو توسط البحر واستوت الجهات في التوجه الى مكة والانصراف عنها في الوجوب الآن وحماه \* واستطاعة المرأة كاستطاعة الرجل لكن اذا وجدت محرماً أو نسوة (ح و) تقات مع أس الطريق \* ولو كان على المارصد من يطلب المال لم يلزم الحج \* وفي لزوم أجرة الندرقة (٣) وحماه \* واداه لم يجرح محرم المرأة الا بأجرة لم على أظهر الوجهين (وأما البدن) فلا يسير

فيه الا قوة يستمسك بها على الراحة \* ويجب على الاعمي اذا قدر على  
 قائد \* ويجب على المحبور والمندر \* وعلى الولي أن يسبق عليه وينصب عليه  
 قواماً \* ومهما تمت الاستطاعة وجب الملح على الترامي (م ح ر) وله أن  
 يتخلف عن أول قافلة \* فان مات قبل حج الناس تين عدم الاستطاعة \* وان  
 مات بعد الملح فلا \* وان هلك ماله بعد الملح وقبل إياب الناس تين أن لا استطاعة  
 لان سعة الاياب شرط في الملح \* فان دامت الاستطاعة الي اياب الناس ثم  
 مات أو طرأ المصطفى لقي الله عز وجل عاصياً على الاطهر \* وتصيق عليه الاستئانة  
 اذا طرأ المصوب بعد الوحو \* فان امتنع في احبار القاصي اياه على الاستئانة  
 وحان \* ولا بد من الترتيب (م ح) في الملح فيبدأ بحجة الاسلام ثم بالقضاء  
 (و) ثم بالنذر ثم بالتطوع فلو غير هذا الترتيب وقع على هذا الترتيب ولدت  
 بيته \* واذا حج عن المستأجر وهو لم يحج عن نفسه وقع عنه دون المستأجر  
 (م ح) في النوع الثاني في استطاعة الاستئانة \* والطار في ثلاثة أطراف  
 في الطرف الاول في حوار الاستئانة \* وانما تحور للمأثره بالموت أو  
 برمانة (م) لا يرحي رواها \* وانما تحور في حجة الاسلام اذا وجب بالاستطاعة  
 أو مات قبل الوحو أو امتنع الوحو لعدم الاستطاعة \* وفي الاستئجار  
 للتطوع قولان \* واذا أسأجر المصوب حيث لا يرحي رواه فوات أوجب  
 لا يرحي رؤه فتبني في وقوع الملح موقه قولان يطار في أحدهما الى الحال  
 وفي الآخر الى المال \* فان قلنا انه لا يقع عنه فالصحيح أنه يقع عن تطوعه  
 ويكون هذا عدراً في تقديم التطوع كالصبا والرق \* ثم يستحق الاحير الاحرة  
 ولا يحور الملح عن المصوب لغير ادبه \* ويحور عن الميت من غير وصية  
 (م ح) ويستوي فيه الوارث والاحس في الطرف الثاني في وحو

الاستئانة وذلك عند القدرة عليها من المكلف الحر عمال يملكه فاصلاً عن  
 حاجته التي ذكرناها وإيضاحاً لآخر رآكنا \* فان لم يجد الا ماشياً لم يلزمه  
 على أحد الوحيين لما فيه من الخطر على المال \* وان قدر بدل الاحصى  
 مالاً لم يلزمه القول للمنة \* وان بدل انه الطاعة في الحج عنه وحسب القول  
 (ح) \* وان بدل الاحصى الطاعة أو الاذن المال فوجهاً \* وان كان الاذن  
 ماشياً في لزوم القول وجهان \* وان كان معولاً في راده على الكسب أو على  
 السؤال خلاف مرتب \* وأولى ما لا يحسب \* ومهما تحقق وجوب الحج  
 فالعمرة تحب (م ح) على الحديد في الطرف الثالث في الاستحارة والطر  
 في شرائطه وأحكامه \* فأما شروطه فمذكورة في الاحارة \* ولتراخاها أربعة  
 أمور في الاول في أن يكون الاحير قادراً فان كان مريضاً أو كان الطريق  
 محجوراً أو طالت المسافة مع صيق الوقت لم يصح \* ولا بأس به في وقت  
 الأبداء والشلوخ فاب ذلك يرول \* ثم يسادر الاحير مع أول رفقة  
 ولا يلزمه المبادرة وحده في الثاني في أن لا يصيب الحج الى السنة  
 القائمة (ح) الا اذا كانت المسافة بحيث لا تقطع في سنة أو كانت  
 الاحارة على الدمة في الثالث في أن تكون أعمال الحج معلومة  
 للأحير \* وفي اشتراط تعيين الميقات قولان \* وقيل انه ان كان على طريقه  
 ميقات واحد تعيين \* وان أمكن أب يوصي الى ميقتين وحسب التعيين  
 في الرابع في أن لا يقد نصيمة الجمالة \* ولو قال من حج عي فله مائة فح  
 عنه انسان قتل المرئي صحته \* وطرده الاصحاب في كل احارة يلفظ الجماله  
 \* والاقس فساد المسمي والرجوع الى احارة التل لصحة الاذن \* أما أحكامه  
 فتظهر باحوال الاحير وهي سبعة في الاولى في ادا لم يحسب في السنة الاولى



انصحت الاحارة الاداكات على الذمة فالمستأجر الخيار كافلاس المشتري  
وقيل تفسح في قول كاتقطاع المسلم فيه \* فان حكما بالخيار فكان المستأجر  
ميتا فليس للوارث مسح الاحارة فانه يحس صرعه الى اخير آخر فأخير الميت  
أولى في الثانية \* اذا حالف في الميقات فأحرم لعمرة عن نفسه ثم أحرم بمسح  
المستأجر في مكة في قول لا تحسب المسافة له لانه صرعه الى نفسه فيحيط  
من أخرته بمقدار التماوت بين حجه من بلده وبين حجه من مكة فيكثر  
المحطوط \* وعلى قول تحسب المسافة فلا يحيط الا بمقدار التماوت بين حجه  
من الميقات وحجه من مكة فيقل المحطوط \* وان لم يتمر عن نفسه وأحرم  
من مكة فعليه دم الاساءة \* وهل يحسبه حتى لا يحيط شيء فيه وجهان  
\* فان قلنا لا يحسبه في احتساب المسافة في باب القدر المحطوط وجهان  
مرتان وأولى أن يحسب لانه لم يصرف الى نفسه \* ولو عين له الكوفة  
هل يلزمه الدم في محاورتها الحافا لها بالميقات الشرعي فعلى وجهين \* ولو  
ارتكب محطورا أرمه الدم ولا يحط لانه أتى تمام العمل في الثالثة \* اذا أمر  
بالقران فأمره قد راد حيرا \* وان قرن قدم القران على المستأجر على أصح  
الوجهين \* ولو أمر بالافراد فقرن فالدم على الاحير \* ورثت دمة المستأجر  
عن الحج بالعمرة لان القران كالافراد شرعا وفي حط شيء من الحرية مع  
حره فالدم الخلاف السابق \* وان أمر بالقران فسمتع كان كالقران على  
وجه \* وفي حجه حمل محالما له وعليه الدم \* ويؤود الخلاف في حط شيء  
من الحرية في الرابعة \* اذا جامع الاحير فسد حجه وانصحت الاحارة ان  
وردت على عيه ولزمه القصاص لنفسه \* وان كان على دمه لم تفسح \* وهل  
يقع قصاؤه عن المستأجر أو تحسب حجة أخرى سوى القصاص له على وجهين

﴿ الخامسة ﴾ لو أحرم عنه ثم بوى الصرف الى نفسه لم ينصرف اليه وسقط  
أحرته على أحد القولين لانه أعرض عنها ﴿ السادسة ﴾ من مات في أثناء  
الحج هل للوارث أن يستأجر أجيراً ليبنى على حجه فيه قولان \* فان حوربا  
ذلك فان مات بين التحليل أحرم الاحير احراما حكمه أن لا يحرم اللبس  
والقلم لانه ساء على ماسق فهو كاللوام \* فلي هذا اذا مات الاحير في أثناء  
الحج استحق قسطا من الأجرة لان ماسق لم يحيط \* وان قلنا لا يمكن البناء  
فقد حط حق المستأجر في استحقاقه شيئا وجهان \* ولو مات قبل الاحرام  
في استحقاقه قسطا لسره وجهان مرتان وأولى بأن لا يستحق لأن السمر  
لم يتصل بالمقصود ﴿ السابعة ﴾ لو أحصر فهو كما لو مات \* ولو مات الحج  
فهو كالامسادل به يوجب القضاء ولا يستحق شيئا \* والمقدمة الثانية المواقيت  
\* والميقات الرماي للحج شهر شوال (ح) ودو القعدة وتسع من دى الحجة \* وفي  
ليلة العيد الى طلوع الفجر وجهان \* وأما العمرة فجميع السنة وقتها \* ولا  
تكراه في وقت أصلاً الا للحاج المأكف عني في شغل الرمي والمبيت لا تقعد  
عمرته لعمره عن التشاغل به في الحال \* ولو أحرم قبل أشهر الحج صح انعقد  
احرامه ويتحلل بعمل عمرة \* وهل يقع عن عمرة الاسلام فيه قولان \* أما  
الميقات المكنى هو في حق المقيم بمكة حطة مكة على رأي وحطة الحرم على  
رأى \* والافضل أن يحرم من باب داره \* فان أحرم خارج الحرم فهو مسمى  
\* أما الآفاقي فيقات من يتوجه من حاب المدينة ودوا الحليقة \* ومن الشام  
الحصبة \* ومن اليمن يللم \* ومن نجد اليمن \* ونجد الحجاز قرن \* ومن حجة  
المشرق ذات عرق \* وهذه المواقيت لاهلها ولكل من مر بها \* والذي  
مسكه بين الميقات وبين مكة فيقاته من مسكه \* والذي حاور الميقات لاعلى

قصده النسك فاداعن له النسك فيقاته من حيث عن له \* والأح \* أن  
يحرم من أول حرة من الميقات \* وإن أحرم من آخره فلا بأس \* ولو حادي  
ميقاتا فيقاته عد المحادة المقصود مقدار البعد عن مكة \* وإن حاء من  
باحية لم يتحد ميقاتا ولا مرته أحرم من مرحلتين فانه أقل المواقيت وهو  
دات عرق \* ومهما جاور ميقاتا غير محرم فهو مسيء وعليه الدم \* ويسقط  
عنه أن يعود الى الميقات قبل أن يبعد عنه بمسافة القصر \* وإن عاد بعد  
دحول مكة لم يسقط \* وإن كان بينهما موحان \* ثم يسعي أن يعود أولاً ثم  
يحرم من الميقات \* وإن أحرم ثم عاد محرماً في سقوط الدم وحيان \* ولو أحرم  
قبل الميقات كان أح \* أما المرة فيقاتها ميقات الحاح الا في حق المسكين  
والقيم بها \* فإن عليهم الخروج الى طرف الحل ولو بخطوة في استداء  
الاحرام \* فإن لم يعمل لم يمتد لمرته على أحد القولين لانه لم يجمع بين الحل  
والحرم \* والخاص بوقوف عرفة جامع بينهما \* وأفضل القاع لاحرام المرة  
الحرة ثم التميم ثم الحديبية

﴿ القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب ﴾

﴿ الباب الاول ﴾ في وحوه أداء النسكين \* وهو ثلاثة \* ( الاول ) الافراد  
وهو أن يأتي بالحج مرداً من ميقاته وبالمرة ماردة من ميقاتها \* ( الثاني )  
القران وهو أن يحرم هما جميعاً فيتحد الميقات والعمل ( ح ) وتدرج المرة  
تحت الحاح \* ولو أحرم بالمرة ثم أدخل الحاح عليه قل الطواف كان قارناً \*  
وإن كان بعده لمعاد حاله \* ولو أدخل المرة على الحاح لم يصح في أحد القولين  
لانه لا يسمي الاحرام بعد انعقاده \* ( الثالث ) التمتع وهو أن يرد المرة ثم  
الحاح ولكن يتحد الميقات اذا تحرّم بالحاح من جوف مكة \* وله ستة شروط

(الاول) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام فان الحاصر ميقاته من مكة فلا يكون قدر مخ ميقاتاً \* وكل من مسكه دون مسافة القصر حوالى مكة فهو من الحاصرين \* والآفاق اذا حاور الميقات غير مرير يسكا فكما دخل مكة اعتبر ثم حج لم يكن متمتاً اد صار من الحاصرين \* ادليس يشترط فيه قصد الإقامة \* (الثاني) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ولو تقدم تحللها لم يكن متمتاً اد لم يرحم الحج بالعمرة في مطنته \* ولو تقدم احرامها دون التحلل فيه خلاف \* فاذا لم يكن متمتاً في روم دم الاساءة لاجل انه أحرم بالحج من مكة لاس الميقات وحان \* (الثالث) أن يقع الحج والعمرة في سنة واحدة \* (الرابع) أن لا يعود الى ميقات الحج ولو عاد اليه أو الى مثل مسافته كان معرداً \* ولو عاد الى ميقات كان أقرب من ذلك الميقات فوحان \* (الخامس) أن يقع السكان عن شخص واحد ولو اعتبر عن نفسه ثم حج عن المستأجر فلا يجمع على أحد الوحيين \* (السادس) بية التمتع على أحد الوحيين تشبها له بالحج بين الصلاتين \* والاصح أنه لا يشترط كما في القران \* واذا وجدت الشرائط فمكة ميقات التمتع كما أنها ميقات المكي \* ولو حاورها في الاحرام لزمه دم الاساءة مع عدم التمتع \* واعما يحج دم التمتع باحرام الحج \* وهل يحور تقديمه بعد العمرة على الحج فيه قولان للتردد في تشبيه العمرة باليمن مع الحديث فانه أحد السنيين \* وأما المصنف عليه صيام عشرة أيام ثلاثة في الحج بعد الاحرام وقتل يوم الحر \* ولا تقدم (ح) على الحج لانه عادة بديعة \* ولا يحور في أيام التتريق على الحديد \* واذا تأخر عن أيام التتريق صار فائتاً ولم القماء (ح) \* وأما السمة فأول وقتها بالرجوع الى الوطن \* وهل يحورى الطريق فيه وحان \* وقيل المراد به الرجوع الى مكة \* وقيل الفراغ

عن الحبح \* ثم ادا مات الثلاثة قصى عشرة أيام \* ويرق بين الثلاثة والسعة بمقدار ما يقع القرعة في الاداء \* فان لم يعمل في صحة اليوم الرابع عن هذه الحجة قولان \* فاب قلنا لا يصح (و) صح ما بعده \* وحمل اليوم الرابع كالا فطار المتحلل \* وان وجد الهدي بعد الشروع في الصوم لم يلزمه \* ولو وحد قبل الشروع وبعد الاحرام بالحبح يبي على أن العدة في السكمارات بحالة الاداء أو بحالة الوحوب \* ولو مات المتنع قبل الفراغ من الحبح سقط عنه الدم على أحد القولين نظراً الى الآخر \* ولو مات بعد الفراغ أخرج من تركته فان مات معصراً صام عنه وليه أو فدى كل يوم تمكناً في رمضان \* وقيل انه يرجع ههنا الى الاصل وهو الدم

﴿ الباب الثاني في أعمال الحبح \* وفيه أحد عشر فصلاً ﴾

﴿ الفصل الاول في الاحرام ﴾ ويسمى محرّماً البية (ح) من غير تلبية \* وان أحرّم مطلقاً ثم عين محج أو عمرة أو قران فله ذلك \* الا أن يحرم قبل أشهر الحبح ثم يمين للحبح أو يدخل عليه الحبح بعد الاشهر فانه لا يجوز (و) ولو أهل عمره واهللاً كاهلال ريد صح \* فان كان احرام ريد مفصلاً أو مطلقاً كان احرام عمره وكذلك \* وان كان ريد أطلق أولاً ثم فصله قبل احرام عمره نزل احرام عمره على المطلق نظراً الى الاول أو على المفصل نظراً الى الآخر فيه وحاه \* ولو لم يكن ريد محرماً بقى احرامه مطلقاً الا اذا عرف أنه غير محرّم \* فان عرف موته انعقد لعمره احرام مطلقاً على أظهر الوحيين ولست الاضافة فانه نص في الأم انه لو أحرّم عن مستأجرين تعارصاً وانعقد عن الاخير \* وكذا لو أحرّم عن نفسه وعن المستأجر تساقطت الاضافتان وتبقى الاحرام عن الاخير \* ولو مات ريد بعد الاحرام أو عسر مراحمته

هو كما لو أحرّم معصلاً ثم سى ما أحرّم \* \* \* والقول الجديد أنه لا يؤخذ  
 دفلة الطل احتشاداً لكن يبي على اليقين فيحصل منه قارماً فتدراً دمه  
 عن المح يتيقن \* وكذا عن العمرة إلا إذا قلنا لا يجوز ادخال العمرة على المح  
 فانه يحتمل أنه وقع الآن كذلك \* وقيل للسياح عدرى حوار ادخال العمرة  
 على المح \* فان قلنا \* يبرأ عن العمرة فعليه دم القران والا فلا \* واب  
 طاف أولاً ثم شك فيمتنع ادخال المح لو كان معتبراً فطريقه أن يسمى  
 ويحلق ويتدي إحرامه بالمح ويتمه فبرأ عن المح يتيقن لانه ان كان حاحا  
 فعليه حلق في غير أوامه وفيه دم \* وان كان معتبراً فقد تحلل ثم حج وعليه  
 دم التمتع بالدم لارم بكل حال \* ولا يصره الشك في الهمة فان التمين ليس  
 بشرط في بية الكفارات

في الفصل الثاني في سر الاحرام \* وهي خمسة \* في الاول \* في غسل تطمأ  
 حتى يس للحناء والمساء \* ويعتسل الحاح لسعة مواطن \* للاحرام \* ودحول  
 مكة \* والوقوف بعرفة \* وعمر دلة \* ولرمي الجمرات الثلاث لان الناس يجمعون  
 في هذه الاوقات في الثانية التطيب للاحرام \* ولا بأس بطيب له حرم (ح)  
 وفي تطيب توب الاحرام قصداً له خلاف \* لانه ربما يبرع فيكون عدا  
 اللبس كالمستأف \* فان اتفق ذلك في وحوط المدينة وحمان \* ويستحب  
 حصاب المرأة تعمياً للبد لا نظرياً في الثالثة \* أن يتحرّد عن المحيط في ازار  
 ورداء أبيضين ولبين في الرابعة \* أن يصلي ركعتي الاحرام ثم يلي حيث  
 تمتع به ذاته \* وفي التقديم بحيث يتحلل عن الصلاة في الخامسة \* أن يلي  
 عدا البية ويحدّها عدا كل صمود وهبوط وحدوث حادث وفي مسعد  
 مكة ومي وعمرات \* وفيما عداها من المساحد قولان \* وفي حال الطواف

ويستحب رفع الصوت بها الا للنساء

﴿ الفصل الثالث في سبب دخول مكة ﴾ وهي أن يعتسل بذي طوى ويدخل مكة من ثنية كداء \* ويخرج من ثنية كدى وإذا وقع بصره على الكعبة قال اللهم رد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة ورأ ورد من شرفه وعظمه ممن حبه واعتز به تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة ورأ \* ثم يدخل البيت من باب بني شبة فيؤم الركن الاسود \* ويتدئ طواف القدوم \* وكل من دخل مكة غير مرید سكاراً لم يلزمه (ح) الاحرام على أطهر القولين ولكنه يستحب كتية المسجد

﴿ الفصل الرابع في الطواف ﴾ وواحاته ستة ﴿ الاول ﴾ شرائط الصلاة من طهارة الحدث والحث وستر المودة الا أنه يباح فيه الكلام ﴿ الثاني ﴾ الترتيب (ح) وهو أن يحمل البيت على يساره ويتدئ بالحجر الاسود ولو حمله على يمينه لم يصح \* ولو استقبله بوجهه فيه تردد \* ولو ابتدأ بغير الحجر لم يعتد بذلك السوط الي أن ينتهي الي أول الحجر منه يبدأ الاحتساب \* ولو حادى آخر الحجر بعض يده في ابتداء الطواف فيه وحان ﴿ الثالث ﴾ أن يكون بجميع يده خارجاً عن البيت فلا يمشى على شادروان البيت ولا في داخل محوط الحجر \* فان ستة أذرع منه من البيت \* ولو كان يمس الحدار يده في موازاة الشادروان صح (ح) لان معظم يده خارج ﴿ الرابع ﴾ أن يطوف داخل المسجد ولو في أحرياتها وعلى سطوحها وأروقها فلو طاف بالمسجد لم يجر ﴿ الخامس ﴾ رعاية العدد فلو اقتصر على ستة أشواط لم يصح (ح) ﴿ السادس ﴾ ركعتان عقيب الطواف متروعتان وليستا من الأركان وفي وحوها قولان \* وليس لتركها حران لانه لا يهوت اد الموالاة ليس

نشرط في احراء الطواف على الصحيح: أما سن الطواف فهي خمس (الاولى) أن يطوف ماشياً لا راكباً. وانما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليطهر ليستقي (الثانية) تقبيل الحجر الاسود. ومس الركن اليماني باليد. فان سمعت الرحمة عن التقبيل اقتصر على المس والاشارة. ويستحب ذلك في آخر كل شوط. وفي الاوتار آكد (الثالثة) الدعاء. وهو أب يقول عند انتهاء الطواف بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابتك ووفاء بميثاقك واتساعاً لسة نبيك محمد عليه وعلى آله السلام (الرابعة) الرمل في الاشواط الثلاثة الاول والهيبة في الارسة الاحيرة. وذلك في طواف القدوم فقط على قول. وفي طواف بعده سمي فقط على قول. وان ترك الرمل أولاً لم يقصه آخر آد تقوت به السكينة. ولو تعدر الرمل مع القرب للرحمة فالعبد أولى. ولو تعدر لرحمة النساء فالسكينة أولى. وليل في الرمل اللهم احمله حماً مروراً ودساً معموراً وسعيماً مشكوراً (الخامسة) الاصططاع في كل طواف فيه رمل وهو ان يجمل وسط اراده في اظه اليمني ويجمع طرفيه على ماقفه الايسر ثم يديه الى آخر الطواف في قول والي آخر السعي في قول (مربع) لو طاف الحرم بالصبي الذي أحرم عنه أحراً عن الصبي الا اذا لم يكن قد طاف عن مسه فان الحامل أولى به فيصرف اليه ولا يكفيها طواف واحد بخلاف ما اذا حمل صبيين وطاف بهما فانه يكتفي الصبيين طواف واحد كراكيين على دابة

(الفصل الخامس في السعي) ومن مربع من الطواف استلم الحجر وخرج من باب الصفا وركب على الصفا مقدار قامة حتى يقع نصره على الكعبة ويدعو ثم يمشي الى المروة ويرقا به ويدعو ويسرع في المشي اذا تقى منه وبين الميل الاحصر



المعلق صاء المسجد نحو ستة أذرع الي أن يجادي الميلىن الاحصرين ثم يعود  
الي الهية \* والترقي والدعاء وسرعة المشي سن \* ولكن وقوع السعي بعد  
طواف ما شرط \* فلا يصح الا ابتداء به \* فان نسي بعد طواف القدوم لا يستحب  
الاعادة بعده ولا يشترط فيه الطهارة وشروط الصلاة بخلاف الطواف

﴿ الفصل السادس في الوقوف لعرفة ﴾ والمستحب أن يحطب الامام اليوم  
السابع من ذي الحجة بمكة بعد الطهر حطة واحدة ويأمرهم بالمدو الي مي  
ويحرمهم تماسكهم ويخرج اليوم الثامن ويبيت ليلة عرفة نبي ثم يحطب بعد  
الروال لعرفة حطة حيفة ويحلس ثم يقوم الي الثانية وبدأ المؤذن بالادان  
حتى يكون فراغ الامام مع فراغ المؤذن \* ثم يصلى الطهر والمصر جميعاً \*  
ثم يقبلون على الدعاء الي وقت العروب ويمضون بعد العروب الي مردلفة  
يصلون بها المغرب والعشاء \* والواحد من ذلك ما ينطلق عليه اسم الحصور  
في حراء من أحرار عرفة ولو في النوم (و) وان سارت به داته \* ولا يكره  
حضور المعسي عليه \* ووقت الوقوف من روال يوم عرفة الي طلوع المحر  
من يوم العيد \* ولو أنشأ الاحرام ليلة العيد حار (و) لان المح عرفة ووقته  
ماق \* وقيل لا يمحور الا بالهار \* ولو هارق عرفة هاراً ولم يكن حاصراً بعد  
العروب ولا عاد بالليل تداركا في وحب الدم قولان \* حاصلها أن الجمع بين  
الليل والهار هل هو واجب \* ولو وقعوا اليوم العاشر عطا في الهلال فلا  
قضاء \* ولو وقعوا اليوم الثامن فوجان لان هذا الملط نادر

﴿ الفصل السابع في أسباب التحلل ﴾ فاذا جمع الحجاج بين المغرب والعشاء  
عمر دلفة تأتوا بها \* ثم ارتحلوا بعد الصحر فاذا انتهوا الي المشعر الحرام وقعوا  
ودعوا وهذه سنة \* ثم يتحاورونه الي وادى محصر فيسرعون بالشي فاذا وافوا

مى بعد طلوع الشمس ومواسع حصيات الى الحمرة الثالثة وكبروا مع كل  
حصاة بدلا عن التليية \* ثم يحقون ويحرون ويمودون الى مكة لطواف  
الركن \* ثم يمودون الى مى للرمى فى أيام التشريق \* وللحج تحللان يحصل  
أحدهما لطواف الزيارة والآحر بالرمى \* وأيهما قدم أو أخر فلا بأس \* ويحل  
بين التحليلين اللبس والقلم \* ولا يحل الجماع \* وفى التطيب والكاح واللمس  
وقتل الصيد قولان \* وإن حملنا الحلق سكاً صارت الاسباب ثلاثة فلا  
يحصل أحد التحليلين الا ثنتين أي آتين كآا \* ويدخل وقت التحلل بانتهاء  
( ح م ) ليلة الحر \* ووقت فصيلته لطلوع الصر يوم الحر \* وفى كون  
الحلق سكاً قولان \* ولا خلاف أنه مستحب يلزم بالدر \* فإن حمل سكاً  
حار ( مرح ) الداءة به فى أسباب التحلل \* وفسدت العمرة بالجماع قبل  
الحلق لأن التحلل لم يتم دونه \* وإذا تركه لم ينصر بالدم لأن تداركه ممكن \* فإن  
لم يكن على رأسه شعر يستحب ( ح ) إمرار الموصى على الرأس \* ولا يتم  
هذا السك بأقل من حلق ثلاث ( مرح ) شعرات من الرأس \* ويقوم  
التقصير والتف والاحراق مقام الحلق الا اذا بدر الحلق \* ولا حلق على  
المرأة \* ويستحب لها التقصير

٥ الفصل الثامن فى الميتة والميت عمدة ليلة العيد ومضى ثلاث  
ليال بعده سك \* وفى وحوه قولان \* فإن قلنا انه واحد فيحصر بالدم  
( ح ) \* وفى قدر الدم قولان \* أحدهما دم واحد للجميع \* والثانى دم لمرءة ودم  
للإلى مى \* والرمى ومحاورة الميقات محوران بالدم قولاً واحداً \* والطواف  
والسعي والوقوف والحلق لا تحصر بالدم قولاً واحداً طأها أركان \* والميت  
وطواف الوداع والجمع بين الليل والنهار معرفة فيها قولان \* ولأدم على من

ترك الميت بعد كرامة الابل وأهل سقاية الناس ومن لم يدرك عرفة الا ليلة النحر \* وفي الخلق غير هذه الاعذار بها وحجاب

هو الفصل التاسع في الرمي وهو من الأتعاض المحورة بالدم وهو رمي سبعين حصاة \* سبعة يوم النحر الى حجرة العقبة \* واحد عشر حصاة في كل يوم من أيام التشريق الى ثلاث حمرات \* ومن رمى في النحر الاول سقط عنه رمي اليوم الاخير وميت تلك الليلة فان عرت الشمس عليه عمى لرمه الميت والرمي \* ووقت الرمي في أيام التشريق بين الزوال والعروب \* وهل يتماذي الى النحر فيه وحجاب \* ولا يحرق الا رمي الحجر \* فأما رمي الرزح والاثمد والخواهر المطمعة فلا \* وفي الميرورح والياقوت خلاف \* ويتبع اسم الرمي فلا يكتفى الوصف \* ولو انصدم محل في الطريق فلا بأس \* ولو وقع في الحمل فمعه صاحبه فلا يحرق \* ولو رمى حجرين معاً فرمية واحدة وان تلاحقا في الوقوع \* ولو أتبع الحجر الحمر فميتان وان تساويا (و) في الوقوع \* والمأخر يستيب في الرمي اذا كان لا يروى عمره وقت الرمي \* ولو أعمى عليه لم يعزل بانه زيادة في النحر \* ولو ترك رمي يوم في تداركها في بقية أيام التشريق قولان \* فان قلنا يتدارك في كونه أداء قولان \* فان قلنا أداء تأقت بما بعد الزوال وكان التوريع على الايام مستحسناً \* ولا بد في التدارك من رعاية الترتيب في المسكان \* فلو ابتدأ بالحجرة الاحيرة لم يحرقه بل يبدأ بالحجرة الاولى ويحتم بحجرة العقبة \* وفي حجب تقديم القضاء على الاداء قولان \* ومهما ترك الجميع يكفيه دم واحد في قول \* ويلزمه أربعة دماء في قول لو طيمة كل يوم دم \* وفي قول دمان دم لحجرة العقبة ودم لايام مي \* وفي أقل ما يكمل به الدم ثلاثة أوجه \* أحدها وطيمة يوم

\* والثاني وطيفة حمرة \* والثالث ثلاث حصيات

هو الفصل العاشر في طواف الوداع وهو مشروع اذا لم يبق شغل وتم التحلل \* طو عرتح لمدته على شغل نطل الا في شد الرجال فيه تردد \* وفي كونه محموراً بالدم قولان \* ولا يجب على غير الحاج \* ومهما انصرف قبل محاورة مسافة القصر وتدارك حار \* والحائض لا يلزمها الدم برك طواف الوداع \* فان طهرت قبل مسافة القصر لم يلزمها العود بخلاف المقصر بالترك \* وقيل في المسئلة قولان بالنقل والتحريم حاصلها ان الوداع يعوت بمحاورة الحرم أو محاورة مسافة القصر

هو الفصل الحادي عشر في حكم الصبي \* والولي ان يحرم عن الصبي الذي لم يميز (ح) ويحصره المواقف فيحصل الخلع للصبي عملاً \* وللام ذلك أيضاً وفي القيم وحمان \* وهل للولي ان يحرم عن المميز فيه وحمان \* والمميز يحرم بادن الولي \* ولو استقل لم يعمد على أحد الوحيين \* أما المميز فيتعاضى الاعمال بعينه \* وما يريد من بقعة السفر على الولي أو الصبي فيه وحمان \* ولوارم المحظورات لم تح على أحد الوحيين نظراً له فان أوجب فعل الولي أو الصبي فيه وحمان \* ويسد حجه بالحجاء \* وفي لزوم القضاء خلاف مرتب على الندية وأولى ما لا يجب لانها عادة بدنية \* فان أوجب لم يصح من الصبي على أحد الوحيين لكونه فرضاً \* فادان له لزمه القضاء بعد الفراغ عن فرض الاسلام \* وان بلغ الصبي في حجه قبل الوقوف (ح) وقع عن حجة الاسلام فان كان قد سعى قبله لزمه الاعادة في أصح الوحيين \* وهل يلزمه دم بقضاء احرامه اذا وقع في الصبا فيه قولان \* وعق الدم في الخلع كلوع الصبي \* ولو طيب الولي الصبي فالفدية على الولي \* الا اذا قصد المدواة فيكون

كاستعمال الصبي على أحد الوحيين

الباب الثالث في عظورات الحجب والممرة \* وهي سبعة أنواع \* -

من النوع الاول اللبس \* ويحرم على المحرم أن يستر رأسه عما يصد سائر  
من حرقة أو ارار أو عمامة \* ولو توسد بوسادة أو استطل بالمحمل أو العمس  
في ماء فلا بأس \* ولو وضع ريشاً على رأسه أو حملاً فيه قولان \* ولو طين  
رأسه بهيه احتمال \* ولو شد حيطاً على رأسه لم يصح بخلاف المصابة \* وأقل  
ما يلزم العدية أن يستر مقداراً يقصد ستره لعرص شحة أو غيرها \* أما سائر  
البدن فله ستره لكن لا يلبس المحيط الذي أحاطته الخياطة كالقميص \* أو  
السح كالدرع \* أو العقد كحكة اللد \* ولو ارتدى قميص أو حة فلا بأس \*  
وكذا اذا التحف بأنما \* ولو لبس القباء لرمه العدية وإن لم يدخل اليد في الكم  
ولا بأس بمقدار الارار شبكة تدخل في حرة \* ولا بالهياض والمنطقة \* ولا تلف  
الارار على الساق \* أما المرأة فاحرامها على وجهها وكفيها فقط \* ولها أن  
تستتر بثوب متحاف عن الوجه واقع بآرائه هذا في غير المعدور \* أما المعدور  
محرم أو رد فله اللبس ولكن يلزمه العدية \* وإن لم يجد إلا سراويل ولو فتقه  
لم يثأت منه ارار فلبس ولا عدية عليه للحر \* وكذا اذا قطع الحف أسفل  
الكعبيين \* واستأثر بظهر القدم به كاستأثره بشرائط العمل \* وليس للرجل لبس  
القمارين في اليدين \* وللمرأة ذلك في أصح القولين \* وإن اتحد للحية حريطة  
في الخافه بالقمارين تردد \* النوع الثاني التطيب به وتحب العدية باستعمال  
الطيب قصداً \* والطيب كل ما يقصد به رائحة كالإعران والورس والورد  
والرحس والسمسج والريحان الفارسي \* دون الفواكه كالآترج والسمرحل  
ولا دوية كالقصرعل والدارصيني وأرهار النوادي كالقيصوم \* وفي دهر

الورد والبنفسج وحان \* والبان ودهه ليس نطيب \* وادا تناول الخبيص  
 المرعر فالصنع لسابه لرمت القدية بدلالة اللون على نقاء الرائحة \* وادا نطل  
 رائحة الطيب فلا يحرم استعمال حرمه على الصحيح كما ورد اذا وقع في ماء  
 واعمق \* ومعني الاستعمال الصاق الطيب بالذن أو الثوب \* فان علق به  
 الريح دون العين محلوسه في حاويات عطار أو في بيت يجمر ساكوه فلا هدية  
 \* ولو احنوى على محمرة لرمت القدية \* ولو مس حرم المود فان علق به  
 رائحته فقولان \* ولو حمل مسكاً في قارورة مصممة الرأس فلا هدية \* وان  
 حمله في فارة غير مشقوقة فوحان \* ولو طيب فراشه وام عليه حرم \* وأما  
 القصد فالاحترار به عن الناسي اذا لا هدية عليه \* وكذا اذا حمل كون الطيب  
 محرماً \* ولو علم أنه طيب ولم يعلم أنه يمتق به لرمت القدية \* ولو ألقى عليه  
 الريح طيباً فليأدر الي عمله فان توالي لرمته القدية من النوع الثالث به ترحيل  
 شعر الرأس واللحية بالدهن موحب للقدية ولو دهن الاصلح رأسه فلا شيء  
 عليه \* وان كان الشعر محلوفاً فوحان \* ولا يكره في الحديد المسل ولا غسل  
 الشعر بالسدر والخطمي \* ولا ناس بالاكتمال اذا لم يكن فيه طيب \* وفي  
 الحاق اخصاب الشعر بالترجيل تردد من النوع الرابع به التطلف بالخلق \* وفي  
 مماء القلم \* ونحب به القدية سواء انان الشعر باحراق أو تنف أو غيره من  
 رأسه أو من البدن \* ولو قطع يد نفسه وعليه شعرات فلا هدية \* ولو امتشط  
 لحيته فانتمت شعرات لرمت القدية \* وان شك في أنه كان مسلاً فامصل  
 أو انتف بالمشط في القدية قولان لمعارضة السب الطاهر أصل البراءة \*  
 وبكمل الدم في ثلاث شعرات \* وفي الواحدة مد في قول \* ودرهم في قول \*  
 او ثلث دم في قول \* ودم كامل في قول \* وان حلق سب الاذى حار ولم

العديّة \* وان بنتت شعرة في داخل الحن فلا هدية في تمها لانه مؤدب نفسه  
كالصيد الصائل \* والنسيان لا يكون عذراً في الحلق والاتلافات على أطهر  
القولين \* ولو حلق الحلال شعر الحرام نأدبه بالعديّة على الحرام \* وان كان مكرهاً  
فبلى الحلال \* وان كان ساكتاً قولاً من النوع الخامس الجماع : ونتيجته الفساد  
والقضاء والكفارة \* وانما يفسد الجماع قبل التحليل ( ح ) وفيما بينهما فلا \* وفي  
العمرة قبل السعى الا اذا قلنا الحلق يسك فيفسد قبل الحلق \* وليس للعمرة الا  
تحلل واحد \* ثم يجب المصّي في فاسدها باتمام ما كان تمتة لولا الفساد \* ثم عليه  
بدنة ان أفسد \* وان كان بين التحليل فشاة \* وقيل بدنة \* وقيل لا يجب شيء \*  
\* والجماع الثاني بعد الفساد فيه شاة \* وقيل بدنة \* وقيل لا شيء \* بل  
يتداخل \* ثم اذا أتم الفاسد يلزمه القضاء \* ويتأدي بالقضاء ما كان يتأدي  
بالاداء من فرض اسلام أو غيره \* فان كان تطوعاً فيجب القضاء ولا يتأدي  
به غير التطوع \* وفي وحب القضاء على الفور وحبان \* وكذا في الكفارة  
وقضاء الصوم اذا وحبان بعدوان \* ون كان نسب مباح فلا يصيب \* وقضاء  
الصلاة المتروكة عنداً على الفور لتعلق القتال به \* واذا أحرم من مكان لزمه  
في القضاء أن يحرم من ذلك المكان \* ولا يلزمه أن يحرم في ذلك الزمان بل  
له التخيير \* ولو أفسد القارن في لزوم دفع القران وحبان \* وتقوم العمرة  
بفساد القران \* وهل تنوت تنوت الحج في الغران فيه وحبان \* ووجه الفرق  
أن التحلل عن الغائات بأعمال العمرة والجماع دائر بين الاستمتاعات  
والاستهلاكات \* ون أحق بالاستمتاع كن النسيان عذراً فيه \* وبفسد الحج  
بأربعة طالت أو قصرت فلو عاد في لاسلامه \* ارم المصّي في الفاسد على  
حد نوحين لان لردة محطة النوع السادس \* مقدمات الجماع كالقيلة

والماسة \* وكل ما يقص الطهارة منها يوجب العدية أرل أو لم يزل (مر) \*  
 ولا تحب الدية إلا بالجماع \* وأما الكاح والامكاح لا يعقدان من المحرم  
 (ح) ولا عدية فيه \* فان قيل \* فلو ناسر هذه المخطورات كلها فهل يتداخل  
 الواجب \* قلنا \* ان اختلف الجنس كالاستهلاك والاستمتاع لم يتداخل \*  
 وان اختلف النوع في الاستهلاك كالقلم والحلق لم يتداخل أيضاً \* وحرأ  
 الصيود لا يتداخل \* وان اتحد النوع والزمان في الاستمتاع تداخل \* كما اذا  
 لس المامة والسر اويل والخف على التوار المعتاد فيكميه دم واحد \* وان  
 تحاله رمان فاصل قولان في الاتحاد \* ومهما تحلل التكثير تمدد \* وان اختلف  
 النوع في الاستمتاع كالنطب واللس فالاصح التعدد \* وان كان العدر شاملاً  
 كما د حلق وتطيل سبب شحة أو تطب مراراً بسبب مرض واحد في  
 الداحل وحجاب \* ولو حلق مالب شعرات في ثلاثة أوقات وقلنا لا أثر  
 لتفريق الزمان فالواحد دم والا فتلاثة دراهم على قول \* أو ثلاثة أمدد على  
 قول \* النوع السابع \* تلأف الصيد \* ويحرم بالحرم والاحرام كل صيد ما كول  
 ليس مئياً من غير فرو \* ير أن يكون مستأنساً (م) أو وحسياً مملوكاً أو  
 مساحاً (م) ويحرم \* رصلاً حرثه وليصه \* وما ليس ما كولا فلا حرأ  
 فيه (ح) \* لا داكل ونس \* كول وغير ما كول \* وصيد البحر حلال \* ووصص  
 هذا الصيد بالمترة واسن واليد \* والسبب كصب تسكة أو إرسال كلب أو  
 انحلال رباطه سوع تفصير في رطله أو تغير صيد حتى يتغير من سكون \* ره  
 وكل ذلك يوجب اصمان د أقصى في التلف \* ونوحير انحره أثر في مأكله  
 يصمن ما يردى فيه \* وان حر في حرم فوجان \* ولو أرسل كلباً حيث  
 لا صيد مريض صيد في الصمان وجان \* ولو دل حلالاً على صيد نصي



ولا حراء عليه \* وفي تحريم الأكل عليه منه قولان \* وما دمه سفسه فأكله  
 حرام عليه \* وهل هو ميتة في حق غيره فيه قولان \* وكذا صيد الحرم \*  
 وأثاث اليد عليه سب الصمان \* إلا إذا كان في يده فأحرم في لزوم دفع  
 اليد قولان \* فإن قلنا يلزم في روال ملكه قولان \* وإن قلنا لا يلزم فلو  
 قتله صمن لانه ابتداء اتلاف \* ولو اشتري صيداً وقلنا ان الاحرام لا يقطع  
 دوام الملك فيه قولان كما في العمد المسلم \* والصحيح انه يرث ثم يرول  
 ملكه \* وإن أحد صيداً ليسداويه كان وديعة (ح) \* والناسي كالعمد في  
 الحراء لافي الاثم \* ولو صال عليه صيد فلا صمان في دمه \* ولو أكله في  
 محصة صمن \* ولو عمت الحراد المسالك فتحطاه الحرم فيه وحان في الطر  
 الثاني في الحراء \* فالواحد في الصيد مثله من السم (ح) أو طعام مثل قيمة  
 السم \* أو صيام يعدل الطعام كل يوم مد \* فإن انكسر مد كل وهو على التحير  
 فإن لم يكن مثلياً كالمصاير وغيرها فقدّر قيمته طعاماً أو عدل ذلك صياماً  
 والعبرة في قيمة الصيد بمحل الاتلاف \* وفي قيمة السم بمحل مكة لانه محل  
 دمه \* والمثلي كالعمامة فيه بدة \* وفي حمار الوحش قرة \* وفي الصنع  
 كنش \* وفي الارب عاق \* وفي الطلي عر \* وفي اليربوع حصرة \* وفي  
 الصمير صمير \* ويحكم بالمائة عدلان \* فإن كان القتال أحدهما وهو محطى \*  
 غير فاسق في حوارته وحان \* وفي الحمام تاة \* وفي مياه القمري والمواحت  
 وكل ماعى وهدر \* وما دونه يه القيمة \* وما فوقه فيه قولان \* أحدهما  
 القيمة قياساً \* والثاني الحاقه بالحمام \* فروع \* يحوز مقابلة المريض بالمريض  
 \* وفي مقابلة الذكر بالأنثى مع التساوي في اللحم والقيمة ثلاثة أفعال \* في  
 الثالث تؤخذ الأنثى عن الذكر كما في الركاة بخلاف عكسه \* ولو قتل طيبة

حاملًا أخرج طعاماً بقيمة شاة حامل حتي لا تعوت فضيلة الحمل بالدبح \* وقيل  
يدبح شاة حائلاً بقيمة الحامل \* وإن ألت الطيبة حينا ميتا فليس فيه الا  
ما ينقص من الام \* وإن افصل حياً ثم مات عليه حراؤه \* وإن حرح طياً  
فقص من قيمته العشر فعليه الطعام بمشرئش شاة كيلا يحتاج الي التحرئة  
وقيل عشر شاة \* ولو أر من صيداً فقام حرائه \* فإن قتله غيره فعليه حراؤه  
معيماً \* ولو أنطل قوة المشي والطيران من العامة في تعدد الحراء وحان  
\* وإذا أكل من لحم صيد دبجه غيره حل له الا اذا صيد له (ح) أو صيد  
بدلائه فلا يحل له الاكل منه \* فإن أكل في وحب الحراء قولان \* ولو  
أكل من صيد دبجه لم يتكرر الحراء (ح) بالاكل \* ولو اشترك المحرمون  
في قتل صيد واحد أو قتل القارن صيداً أو قتل المحرم صيداً حرمياً اتحد (ح)  
الحراء لاتحاد المثلث \* والسبب الثاني للتحريم الحرم بحراؤه كحراء الاحرام  
(ح) \* ويحب على من رمي من الحل الي الحرم أو بالعكس \* ولو قطع السهم في  
مروره هواء طرف الحرم فوحان \* ولو تحطى الكلب طرف الحرم فلا حراء  
اذا لم يكن له طريق سواء \* ولو أحد حمامة في الحل هلك فرحها في الحرم أو  
بالعكس صحن الفرح \* وبات الحرم أيضاً يحرم قطعه أعى ما يبت بعسه  
دور ما يستنت \* ويستثنى عه الا دحر لحاجة السقوف \* ولو احتلي  
الحشيش للهاثم حار (ح) على أحد الوحيين \* كما لو سرّ حافيه \* ولو استنت  
ما يبت أو بنت ما يستنت كان الطر الى الخنس (و) لا الى الحال حتي لو قتل  
أراكاً حرمياً وعرسه في الحل لم يقطع حكم الحرم \* ثم في قطع الشجرة  
الكبيرة قرة (م ح) \* وفي الصغيرة شاة (م ح) \* وفيما دونهما القيمة  
كجاء الصيد \* وفي القديم لا يجب (ح) في السات صان \* ويلحق حرم المدينة

عكة في التحريم \* وفي الصمان وحمان \* أحدهما لا \* ادورد فيه سلب ثياب  
الصائد هو حراؤه \* ثم السلب للسلب \* وقيل انه ليت المال \* وقيل انه  
يرق على محايج المدينة \* وإنما يستحق السلب اذا اصطاد أو ثلث (و) \*  
والشحر والصيد في السلب سواء وورد النهي عن صيد وح الطائف وساتها  
\* وهو هي كراهية يوح تأدياً لاصحابا

في القسم الثالث من كتاب الحج في اللواحق \* وفيه ثمان

في الاول في موانع الحج

وهي ستة في الاول في الاحصار وهو مسيح للتطل معها احتاح في الدمع  
الى قتال أو بدل مال \* وان كانوا كفاراً وح القتال الا اذا رادوا على  
الصعب \* ولو أحاط العدو من الخواب لم يتحل على قول لانه لا يرج منه  
التحل كما لا يتحل بالمرض (ح) \* ولو شرط التطل عند المرض في حوار  
التحل قولان \* وتحلل المحصر هل يقف على اراقة دم الاحصار (ح) فيه  
قولان \* فان كان ممسراً وقلنا ان الصوم بدل في توقفه القولان  
المرتبان \* وأول أن لا يتوقف لان الصوم طويل \* ولا يسترط (ح) نعت  
الدم الى الحرم \* واذا قلنا لا يتوقف فيتحل بالخلق أو بية التطل \* ولا  
قصاء (ح) على المحصر الثاني لو حنس السلطان شخصاً أو شردمة من  
الحبيح هو كالا حصار العام \* وقيل فيه قولان \* وقيل يحجر التحلل  
والقولان في وجوب القصاء الثالث الرق فليس مع عبده ان أحرم  
بغير اذنه \* واذا منع تحلل كالمحصر الرابع في الروح \* وفي منع الروح روحته  
من فرض الحج (مرح) قولان \* فاذا أحرمت في المسع قولان مرتبان  
\* وكذا ان أحرم بالطلوع \* فان منع تحلل كالمحصر \* فان لم تفعل

فلاروح مسانرتها والاثم عليها في الخامس في الأثمين مع الولد من التطوع بالخلع \* ومن العرص على أحد الوحيين في السادس في المستحق الذين مع المحرم الموسر من الخروح \* وليس له التحلل بل عليه الاداء \* فان كان معسراً أو كان الدين مؤجلًا لم ينع من الخروح \* فأما من فاته الوقوف برفة يوم أوسب فعليه أن يتحلل بأعمال العمرة ويلزمه القضاء ودم الموات \* بخلاف المحصر فانه معذور \* ولو أحصر فاختار طريقاً أطول فعليه \* أو صار الاحرام على مكانه توقفاً لروال الاحصار فعليه في القضاء قولان لترك السب من الاحصار والموات \* ولو صد بعد الوقوف عن لقاء البيت لم يجب القضاء على الصحيح (و) كما قل الوقوف \* والتمكس من لقاء البيت اذا صد من عرفة في وجوب القضاء عليه قولان

### — الباب الثاني في الدماء \* وفيه فصلان —

في الفصل الاول في آدائها وهي أنواع الاول دم التمتع وهو دم ترتيب وتقدير كما في القرآن وفي معناه دم الموات والقران : الثاني : حراء الصيد وهو دم تعديل وتخيير (و) في نص القرآن : الثالث : دم الخلق وهو دم تخيير وتقدير ديتخيير بين شاة وثلاثة أصع من طعام كل صاع أربعة أمداد يطعمه ستة مساكين \* وبين صياه ثلاثة أيام هذه الثلاث مصوص عليها الرابع : الواحات المحورة بالدم فيها دم تعديل وترتيب \* وقل انه كدم التمتع في التقدير أيضاً في الخامس في الاستمتاع كالطلب واللص ومعدات الجماع فيه دم ترتيب وتعديل \* وفيه قول آخر انه دم تخيير تشبهاً بالخلق \* وقيل انه دم تقدير أيضاً تماماً للتشبيه \* وأما القاء في معنى الخلق في السادس : دم الجماع \* وفيه بدة أو قرعة أو سعة من المم فان عمر قوم البدة دراهم

والدراهم طعاماً والطعام صيماً \* فهو دم تمديد وترتيب \* وقيل انه دم  
تحيير كالحلق \* وقيل بين الددة والبقرة والشاة أيضاً ترتيب \* السالم \* الحماح  
الثاني أو بين التحليلين ان قلنا فيه شاة \* هو كالثقة \* وان قلنا ددة فكالحماح  
الاول \* الثالث \* دم التحلل بالاحصار وهو شاة فان عمره لا يدل له في قول  
\* وفي قول بدله كدم التمتع \* وفي قول كدم الحلق \* وفي قول كدم  
الواحات المحبورة

في الفصل الثاني \* في مكان اراقة الدماء ورمليها \* ولا تختص دماء المحطورات  
والحرارات زمان بعد حرمان سببها بخلاف دم الصحايا \* ودم العوات يراق  
في الحجة القائنة \* أو في الحجة المقصية فيه قولان \* وأما المكان فيختص (ح)  
حوار الاراقة بالحرم \* والافصل في المحمي \* وفي العمرة عند المروة لانها  
محل تحللها \* وقيل لو ذبح على طرف الحرم حار \* وقيل ما لم يصب ساح  
لا يختص بمكان \* واحتتام الكتاب عمي الايام المعلومات وهي المشر الاول  
من ذى الحجة وفيها المساك \* والمعدودات هي أيام التشريق وفيها الهدايا  
والصحايا والله أعلم بالصواب

— كُتِبَ السَّيِّعُ وَالطَّرَفُ فِي حِمَّةِ أَطْرَافِ —

في الاول في صحته ومصادره \* وفيه أربعة أبواب \*

— الباب الاول في أركانه —

وهي ثلاثة \* الاول \* الصيغة وهو الايجاب والقول \* اعتبرا للدلالة على  
الرضا بالاض \* ولا تنكبي المعاطاة (م ح و) أصلاً \* ولا الاستيحاء (م)  
والايجاب وهو قوله لعمري يدل قوله استتريت على أصبح الوحيين \* بخلاف

الكاح فانه لا يجري مفاصة<sup>(٣)</sup> \* ويعقد البيع بالكفاية مع البية على الاصح  
كالكتابة والخلع \* بخلاف الكاح فانه مقيد بقيد الشهادة \* الركن الثاني \*  
العقد وشرطه التكليف فلا عارة لصي (ح م) ولا عنون فاذا اذن الولي ودون  
ادبه \* وكذلك لا يبيد قصصها الملك في الهبة \* ولا تقيس الحق في استيعاء الدين  
ويستند احاره عن الادن عقد فتح الباب \* والملك عند ايصال الهدية على  
الاصح \* أما اسلام العاقد فلا يشترط الا اسلام المشتري في شراء  
العقد المسلم والمصحف (ح) على أصح القولين دهماً للذل \* ويصح شراء  
الكافر أمانه المسلم على أصح الوجهين \* وكذلك كل شراء يستعقب العتاقة \*  
ويصح استئجاره وارتهائه للعقد المسلم على أقنيس الوجهين \* لانه لا ملك فيه  
كالا عارة والايداع عنده \* ولا يمنع من الرد بالعيب \* وان كان يتضمن انقلاب  
العقد المسلم الى الكافر على أظهر المذهبين لان الملك فيه قهري كما في الارث  
\* ولو أسلم عقد كافر لكافر طول بيعة \* فان أعنق أو أزال الملك عنه بمحمة  
كفى \* وتكفي الكتابة على أسد الوجهين \* ولا تكفي الخيلولة والاحارة وفقاً  
الا في المستولدة لان الاعتاق تحبير والبيع ممنوع (و) \* ثم يستكسب بعد  
الخيلولة لاحله \* ولو مات الكافر قبل البيع بيع على وارثه \* الركن الثالث  
المعقود عليه \* وشرائطه خمسة \* أن يكون طاهراً \* مستعاً به \* مملوكاً للعاقد  
\* مقدوراً على تسليمه \* معلوماً \* الأول \* في الطهارة فلا يجوز بيع السرحين  
(م ح) والكلب (م ح) والحرير والاعيان الحسة \* كما لا يجوز بيع الحجر  
والعدرة والحيمة وفقاً وان كان فيها مفعة \* والدهن اذا محس علاقة الجاسة  
صح بيعه (م) وحار استصاحه على أظهر القولين \* الثاني المفعة \* وبيع

ما لا مفعة فيه لقلته كالخطة \* أو لحسته كالخنافس والحشرات  
والسباع (و) التي لا تصيد باطل \* وكذلك ما أسقط الشرع مفعته كآلات  
الملاهي (و) \* ويصح بيع العيل والهد والهرة \* وكذا الماء (و) والتراب والحجارة  
وان كثر وجودها لتحقق المفعة \* ويحور بيع (م ح) لن الأدييات لانه  
ظاهر مستمع به \* الثالث \* أن يكون مملوكاً لن وقع العقد له فيبيع المصولي  
مال الغير لا يقف (ح) على احارته على المذهب الحديد \* وكذلك بيع العاصب  
وان كثرت تصرفاته في أثمان المعصونات على أقيس الوحيين فيحكم سلطان  
الكل \* ولو باع مال أبيه على طر أنه حي فاداه هو ميت والبيع ملك البائع  
حكم لصحة البيع على أسد القولين \* الرابع \* أن يكون مقدوراً على تسليمه  
فلا يصح بيع الآتق والصال والمصوب \* وان قدر المشتري على اتراعه  
من يد العاصب دون البائع صح على أسد الوحيين \* ثم له الخيار ان عمر \*  
وبيع حمام الرح هاراً اعتماداً على المود لئلا لا يصح على أصح الوحيين \*  
ولا يصح بيع نصف من سيف أو نصل قل التصيل لان التصيل يعصه  
والبيع لا يوجب نقصان غير المبيع \* ويصح بيع دراع من كرابس (٣) لا ينقص  
بالفصل على الاصح \* ولا يصح بيع ما عمر عن تسليمه شرعاً وهو المراهون  
\* واداحى الصدحاية تقتضي تعلق الارش رفته صح بيه على أقوى القواين  
وكان التراماً للعداء لانه لم يحجر على نفسه فيقدر على ما لا يموت حق المحي  
عليه ثم للمحي عليه خيار الفسخ ان عمر عن أحد العداء \* الخامس العلم \* وأيكن  
المبيع معلوم العين \* والقدر \* والصفة \* أما العين فالخلل به مظل \* ونعي به أنه لو  
قال نعت ملك عدداً من العيد (ح) أو شاة من القطيع بطل (ح) \* ولو قال

(٣) الكرابس الكرنوب من التفض الايص معرب فارسيه بالفتح كافي العاموس

لمت صاعاً من هذه الصبرة وكانت معلومة الصيغان صبح و برل على الاشاعة  
وان كانت مجهولة الصيغان لم يصح على احيار العقال لتعذر الاشاعة ووجود  
الاهام \* واهام ممر الارض المبيعة كاهام نفس المبيع \* وبيع بيت من دار  
دون حق المرحاثر على الاصح \* أما القدر فالحل به فيما في الدمة ثمناً أو  
مثماً مطل كقوله تمت برة هذه الصحة \* ولو قال تمتك هذه الصبرة كل  
صاع بدرهم صبح (ح) \* وان كانت مجهولة الصيغان لان تفصيل الشئ معلوم  
وان لم يعلم حملته \* والعرري ينتهي به \* فان كان مبيعاً فالورن غير مشروط بل  
يكفي عيان صبرة الحطة والدرام \* فان كان تحتها دكة تمتع تحمين القدر  
فيجرح على قولي بيع العائب لاستواء المرر \* وقطع بعض المحققين بالطلاق  
لمسرات الحيار مع حريان الرؤية \* أما الصفة في اشتراط معرفتها بالعيان  
قولان \* احار المرني الاشتراط وأطل بيع (ح) ما لم يره وشراء ولمله  
أصح القولين \* وفي الهمة قولان مرتان - وأولى بالصحة \* وعلى القولين يجرح  
شراء الاعمي لانه يقدر على التوكيل بالرؤية والعسح على أصح الوجهين \*  
ويصح سلم لاعمي عماداً على الوصف \* وكذلك الاكته الا على رأى المرني  
فانه أول كلام اشاعي رضى الله عنه على غير الاكته في التعرير \* ان شرطنا  
لرؤية الرؤية الساقية كاستقاربه (و) فيما لا يتغير عالماً \* وليس استقصاء الوصف  
كالرؤية على الاظهر \* ورؤية بعض المبيع كافية ان دل على الباقي لكونه من  
جنسه أو كان صواباً له حلقة كقشر الزمان والبيض \* واب لم تسترط  
الرؤية مبيع اللان في الصرع باطل (م) لتوقع اختلاطه بغير المبيع وعسر التسليم \*  
ولو اشترى ثوباً بصفه في صندوق فالص \* أنه باطل لان الرؤية سبب الروم  
وعدمها سبب الحوار فيتناقضان على محل واحد لا يتعص \* ولو قال تمت ما



في كمي لم يصح (و) ما لم يذكر الحس \* ومهما رأي الميع فله الخيار \* وله  
المسح قل الرؤية دون الاحارة لان الرضا قل حقيقة المعرفة لا يتصور  
\* وفيه وجه آخر

﴿ الباب الثاني في الفساد بمجة الربا ﴾

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب والورق بالورق  
والبر بالبر والتمر بالتمر والشعير بالشعير والملح بالملح الا سواء سواء عيانا بعين  
يذا يد \* من باع شيئا من هذه المطاعم بمحسه فليرع المائلة بمقيار  
الشرع والحلول أعني صد السيئة والتقاص (ح) في المجلس فان باع بغير  
حسه لم يسقط الا رعاية المائلة في القدر \* وفي معنى المطاعم كل ما يظهر  
فيه قصد الطم وان لم يكن مقدرا حتي السرحل (و) والرعاب (م)  
والطين الارمني (م) لان علة ربا الفصل فيه الطم (م ح) ولكن في  
المتحاسبين \* وعلة تحريم النساء ووجوب التقاص الطم (م ح) فقط \* وادا  
بيع مطموم مطموم فهو في محل الحكم بتحريم النساء ووجوب التقاص \* وعلة  
الربا في التقدين كونها جوهرية الايمان (ح) فتحرى في الحلي والاواني  
المتخذة منها \* ولا يجوز سلم شيء في غيره ادا كانا مشتركين في علة التقدية  
أو في الطم \* ثم الطر في ثلاثة أطراف \* أولها طرف المائلة \* فاما كان  
مكيلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز فيه الا الكيل \* وما  
كان مورونا بالورن \* وما لم يثبت فيه نقل فالورن فيه أحصر (ح) \* وقيل  
الكيل حائر لانه أهم \* وقيل يطر الى عادة الوقت (و) \* وما لا يقدر  
كالطبيخ (و) فلا خلاص فيه عن الربا الا ماله حالة حراف وهو حاله  
كالماء فيورن \* والحمل حال العقد بالمائلة كحقيقة الماصلة \* فلا يصح بيع

صدرة نصرة خرافاً وان حرحتا متماثلتين \* ولا يصح بيع المروى (ح) بالمروى  
 \* ولا باحد الثنرين على الخالص \* ولا بيع مدودرم (ح) بمدودرم لان حقيقة  
 المائلة غير معلومة \* ولو راطل مائتي دينار وسط مائة دينار عتق ومائة  
 دينار زدى لم يحر لان مائتي دينار واحد الحاسين اذا ورع على مائتي الحاسين الثاني  
 باعتبار القيمة أقصى الى المعاصلة اذا لاتعلم المعاصلة الا بتقدير القيمة \* والتفويض  
 تحمين وحمل لا يعيد معرفة في الربا \* فيها اشتملت الصعقة على مال الربا من  
 الحاسين واحتلف الحس في أحد الحاسين \* أو في كلا الحاسين \* أو احتلف  
 النوع فالبيع باطل (ح) في الطرف الثاني في الحالة التي نعت المائلة فيها \* وقد  
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر فقال أيقص  
 الرطب اذا حاف فقبل لم فقال فلا اذا \* فنه على أن المائلة تراعى حالة  
 الحفاف وهو حال كمال الشيء \* ولا حلاص في المائلة قلبه فلا يحور بيع  
 الرطب بالرطب (مرح ر) ولا بالتمر \* وكذا العسب (ح) \* وكل ما كفه (و)  
 كما لهاي حمامها وهو حاله الادحار \* وادحار الحب اذا نقي حاف فلا يدحر الدقيق  
 (ح م و) وما يتحد منه \* ولا الحطة المقلية والمبلولة \* ويدحر السمسم والدهن  
 والزيت والخل \* وكال مسعة اللين أن يكون لساً أو سماً أو محيطاً دون ماعداء  
 من سائر أحواله \* وكذا كل معروض على النار من دلس أو لحم فلا كمال فيه  
 \* وما عرص للتيمير كالعسل فهو على الكمال \* وادارع البوى من التمر نطل  
 (و) كماله بخلاف المطم اذارع من اللحم اذ ليس في ابقائه صلاح لادحاره  
 في الطرف الثالث في معنى الحسية \* والأدقة والالنان والخلول والأدهان  
 مختلفة باختلاف أصولها \* وفي خوم الحيوانات قولان أصحها أنها مختلفة  
 ابتماوت المعنى وان اتفق الاسم \* وأعضاء الحيوان الواحد كالكرش والكبد

والشحم أحاس على الاطهر ان حلتا اللحم أحاسا \* ولا يجوز بيع (ح و)  
اللحم بالحیوان من غیر حسه على أحد القولین للهی عنه \* ولا یجوز بیع  
دهن السم بالسم \* ولا بیع السم باللب و اب حار بیع کل واحد  
منهما بحسه

— الباب الثالث فی الفساد من حمة البی —

والمأهی قمان \* أحدهما \* ما یدل على فساد العقد وذلك کهبه عن بیع اللحم  
بالحیوان (ح) و بیع ماء نقص \* و بیع الطعام حی یجری فیہ الصیعاد \* و بیع  
الکائی بالکائی \* و بیع الرر \* و بیع الکب واخیر \* و بیع مس الفحل  
وهو نطفه \* وحمل الحلة وهو ناح الناح \* والملاقیح وهی ما یطون  
الامهات \* والمصامین وهی ما فی أصلاب الفحول \* و بیع الملامسة وهو أن  
یحمل اللس بیما \* والمائدة أن یحمل السد بیما \* وری الحصة وهو أن یمین  
للبيع ما تقع الحصة علیه \* و یعتین فی بیعة فیقول لمت بألین سیثة  
أو بالف قدأخذأبیها شئت \* وعس بیع وشرط \* فلو ناع لشرط قرص \* أو  
لشرط بیع آخر \* أو شرط على ناع الررع أن یحصده (و) \* أو کان مما یقی علقه  
بعد العقد یشت راع سنها لم یجر الا فی مواضع عدة استثنی بالصوص  
(أحدها) شرط الاحل المعلوم (والثانی) شرط الخیار ثلاثة أيام (والثالث)  
شرط وثیقة الثمن بالرهن بعد تمیین المرهون \* والکمیل بعد تدیسه  
\* و بالشهادة ولا یشرط فیها التمیین \* ومهما تعدر لوفاء بالرهن المشروط  
أو وحده عیاً فله مسح العقد (والرابع) شرط عتق العد احتمال لحدیث  
بررة \* والقیاس انطال الشرط \* وقد قیل به \* ثم للناطح المطالبة بالعتق على  
الاصح \* فان أنى المشتري أخبر علیه (و) \* وان شرط أن یکون الولاء له

صح الشرط (و) لدلالة الخبر (الخامس) أن يشترط مالا يتيقن علقته بكل شرط يوافق العقد من القصد وحوار الاتماع \* أو مالا يتعلق به عرض كشرطه أن لا يأكل الا الهريسة \* وهذا استثنى بالقياس \* وكذلك شرطه أن يكون حاراً أو كائناً وكل وصف مقصود \* ولو شرط أن يكون حاملاً لقولان \* ولو شرط أن تكون لبوناً فالاصح أنه كشرط الكتابة \* ومما فسدت هذه الشرائط فسد مسادها العقد \* والاصح أن شرطه في خيار المجلس والرؤية فاسد \* والعقد الفاسد لا يعيد الملك (ح) وان انفصل القصد \* وان كانت حارية فوطئها وحل المهر وثبت النسب للشبهة والولد حر ولا يقلب العقد صحيحاً \* بخلاف الشرط وان كان في المجلس (ح) \* ولا يصح شرط أحل (ح) وخيار وزيادة ثمن (ح) وضمن بعد لزوم العقد \* والاقبس معه أيضاً في حالة الحوار في القسم الثاني \* من المأهلي مالا يدل على الفساد وهو كل ملهى عنه لمحاورة صرراياه دون حل في نفسه \* ومنه الهوى عن الاحتكار \* والتسمير \* وأن يبيع حاصر لئاد وهو أن يترخص بسلعته الي أن يعلو في ثمنها فيعوت الرق والريح على الناس \* وأن يتلقى الركبان ويكذب في سمر سلمتهم فيشتريها رخيصاً فللنازع الخيار اذا عرف كذبه لانه تعبير \* وهوى عن السوم على السوم وهو بعد قرار الثمن وقبل العقد \* وهوى عن البيع على البيع وهو بعد العقد وقبل اللزوم \* وهوى عن الحث وهو أن يرفع قيمة السلعة وهو غير راعب فيها ليحذع المشتري بالترغيب \* وهوى أن قوله (٣) والدة ولدها وذلك في الصمير \* فان فرق بينهما بالبيع في فساد البيع قولان لان التسليم تفريق محرم فكأنه متمدر

في الباب الرابع في السداد من جهة تفريق الصفة

ومهما باع الرجل ملك نفسه وملك غيره في صفقة يسه في ملكه قولان \* ولو كان ما نطل البيع فيه حراً أو حراً أو خيراً أو ما لا قيمة له فقولان مرتان وأولي بالطلاق \* وللطلاق عتقان (أحدهما) أن الصيغة متحدة فاداً فسدت في بعض مقتضيات لم تقبل التحري (والأخرى) أن الثمن فيما يصح يصير محمولاً \* وعلى هذه العلة لا يتمتع تفريق الصفة في الرهن والهبة إذا لعوض فيها \* ولا في الكساح فانه لا يصح الحل بالعوض \* ولو اشتري عديناً وأصح العقد في أحدهما بالتلف قبل القبض أو نسب يوجب المسح في الأصح \* والباقي قولان تفريق الصفة \* وأولى بأن لا يمسح في الباقي \* والأصح أن السداد مقصور على الفاسد إلا إذا صار ثمن ما يصح العقد عليه محمولاً حتى لو باع عبداً له نصفه صح في نصيبه إذا حصته نصف الثمن \* وكذا بيع حملة التمار وفيها عشر الصدقة \* بخلاف ما لو باع أربعين شاة وفيها الزكاة إذا حصته الباقي محمولاً \* ثم مهما قصيها بالصحة فلم يشتر الحيار إذا لم يسلم له جميع ما اشتراه \* ويأخذ الباقي أن أحار قسطه من الثمن على أصح القولين لا بكل الثمن \* وأصح القولين أنه لو جمع بين عقدين مختلفين في صفقة واحدة كالإحارة والسلم \* أو الإحارة والبيع \* أو الكساح والبيع \* مثل أن يقول روحتك حارتي ونعتك عدي بديار فالعقد صحيح وإن اختلفت في الدوام أحكامهما \* وتعدّد الصفة تعدّد النائم \* وتقسيم الثمن مثل أن يقول نمت هذا بدرهم وهذا بدينار \* وهل تعدّد تعدّد المشتري فيه قولان \* وإذا جرى العقد بوكالة فالأصح أن الاعتماد على الموكل في تعدّده واتحاده في البطل الثاني \* وفي لزوم اتحاد العقد وحواره \* والأصل في البيع اللزوم والخيار عارض \* ثم يقسم

الخيار الى خيار التروى \* والى خيار القيصه \* وخيار التروى مالا يتوقف على  
 هوات وصف \* وله سببان (أحدهما) المجلس فيثت (م ح) خيار المجلس في  
 كل معاوضة محصة من بيع وسلم وصرف واحارة (ح) ألا فيما يستعقب  
 عتاقه كسراء القريب وشراء المد منه (و) \* ولا يثت فيما لا يسمي بعا  
 لان مستنده قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا \* ويقطع الخيار  
 لمعط يدل على اللزوم وتتمام الرضا \* وبمعارقة المجلس بالمدن \* وهل يطل  
 بالموت فيه قولان \* أصحهما أنه لا يطل كخيار الشرط (و ح) فيثت للوارث \* ولو  
 فرق بينهما على إكراه في بطلان الخيار خلاف \* ويثت عند حوّن أحد  
 المتعاقدين قبل التمرق للقيم \* ولو تارعا في حريان التمرق فالاصل عدمه \*  
 ومن يدعيه يطالب بالية \* ولو تارعا في المسح بعد الاتفاق على التمرق  
 فالاصل عدم المسح (و) في السبب الثاني الشرط به قال عليه السلام لحسان بن  
 مقد وكان يمدح في البيوع اذا ما يمت قبل لا حلافة \* واشترط الخيار ثلاثة  
 أيام \* ولا يحور الزيادة عليه (م) \* ولا التقدير عدة محمولة \* ولا الإلهام في  
 أحد المدين \* وأول مدته عند الاطلاق من وقت العقد لاس وقت التمرق  
 على الاصح \* ولا يتوقف المسح به على حصول (ح) الخصم وقضاء القاصي  
 (ح) \* ويثت خيار الشرط في كل معاوضة محصة مما هو بيع \* ألا في الصرف  
 والسلم وما يستعقب المتق من البيوع \* ثم ان كان الخيار للنائع وحده فالمبيع  
 ماق على ملكه على الاصح \* وان كان للمشتري وحده فالملك منتقل (و ح)  
 اليه \* وان كان لهما ثلاثة أقوال (أحدها) أنه موقوف فان استقرّ العقد  
 تسين روال الملك نفس العقد \* وان مسح تسين أنه لم يرل الملك ولم يتم  
 السب \* والكسب والتاح والوطء والاستيلاد والمتق وغير ذلك من

الطواريء فروع الملك فينظر آخر الامر وما يستقر عليه آخراً يقدر وحوده  
 أولاً (و) \* ويحصل القسح وطء النائع (و) ويمنه وعنته وهنته مع القس  
 وان كان من ولده \* ولا تحصل الاحارة (و) لسكونه على وطء المشتري \*  
 وما حطاه فسحاً من النائع فهو احارة (و) من المشتري ان وحده \* وكذا  
 الاحارة والترويح في معنى البيع (و) من كل واحد منها \* والعرص على البيع  
 والادن فيه لا يقطع حيار النائع \* ولو اشترى عدداً بحارية وأغلقها مما تعين  
 العتق في السد على الاصح (ح) تقديماً للاحارة على القسح في القسم الثاني  
 حيار القيسة \* وهو ما يشتت نوات أمر مطون نشأ الطن فيه من الترام  
 شرطي \* أو قضاء عربي \* أو تحرير فعلي (أما الالتزام الشرطي) فهو أن يقول  
 لمت بشرط أنه كاتب أو حار أو متحمّد الشعر فان فقد فالمشتري الحيار \*  
 وكذلك كل وصف يتعلق به عرض أو مالية (وأما القضاء العربي) فهو السلامة  
 عن العيوب المدمومة فمما كانت ثمت الحيار \* وذلك بكل عيب يقص القيمة  
 \* والخصي معيب وان رادت قيمته \* واعنياد الرما والسرقة والاناق والنول  
 في العرائش (ح) عيب \* والحر والصاب (ح) الذي لا يقلل المعاملة  
 ويخالف المادة عيب في المسيد والاماء \* وكون الصيغة مرل الحود \*  
 وثقل الخراح عيب \* وكل عيب حدث قبل القسص فهو من صمان النائع \*  
 والرد يشتت \* وما حدث بعده فلاحياره (م) \* وان استند الى سب سائق  
 كالقطع سرقة ساقعة والقتل بردة ساقعة والاهتراع سكاح سائق فميه  
 خلاف (وأما التحرير العملي) فهو أن يصري صرع الشاة حتى يمنع اللن  
 ويحيل عرارة اللن فمما اطلع عليه ولو بعد ثلاثة أيام ردها (ح) وردها معها  
 صاعاً من تمر بدلاً عن اللن الكاش في الصرع الذي تندر رده عيه لاختلاطه

لغير المبيع لورود الحر \* ولو تحفلت الشاة بمسها \* أو صرّي الاتان \* أو الحاربة  
 أو لطح الثوب بالمداد محيلاً أنه كاتب فلا خيار له (ح و) لأنها ليست في  
 معنى النصوص \* وأحوط المدهين أن غير التمر لا يقوم مقام التمر \* وأن قدر  
 الصاع لا ينقص (و) نقلة اللس ولا يريد ككثرة للاتاع \* وثبوت الخيار  
 بالكذب في مسألة تلقى الركبان من باب التعرير \* وكذلك خيار الحش إذا كان  
 عن اتفاق مواطأة النافع على أقيس المدهين \* ولا يثبت (م) بالعن خيار إذا لم  
 يستند الي تعرير يساوي تعرير المصرة حتى لو اشترى حوصرة رأها فاداهي  
 راحة فلاحيار \* هذه أسباب الخيار وموجباته (أ) مادوامه ومسقطاته أعني  
 في خيار العيصه هي أربعة : الأول بمشروط الرأه من العيب صحيح على أقيس  
 القولين \* ويسد (ح) المقدمه على القول الثاني \* ويصح المقدم ويلغو  
 الشرط (ح) في قول ثالث \* ويصح في الحيوان ويسد في غيره (ح) في  
 قول رابع من الثاني : هلاك المعقوده عليه \* فلو اطلع على عيب المد بعد  
 موته فلا رد \* لا مردود \* فلو كان المد قائماً والثوب الذي هو عوصه  
 قائماً رد المد بالميب ورجع الى قيمة الثوب \* والمق والاستيلاد كالهلاك \*  
 وهل يجوز أحد الارش بالترضى مع امكان الرد فيه وجهان \* وإذا عجز عن  
 الرد فله الارش وهو الرجوع الي حره من الثمن يعرف قدره بمعرفة نسبه  
 قدر نقصان الميب من قيمة المبيع فيرجع من الثمن مثل دسسته \* وروال الملك عن  
 الميب يمنه من الرد في الحال \* ولا يمنع طلب الارش في الحال لتوقع  
 عود الملك على الاصح \* ولو عاد الملك اليه ثم اطلع على عيب فله الرد على  
 الاصح \* فالرثال المائد كالذي لم يرل من الثالث بمقتصر بعد معرفة الميب  
 سب لطلان الخيار وفوات المطالبة بالارش لتقصيره \* وترك التقصير بأن



يرد عليه في الوقت ان كان حاصراً \* وان كان عائناً أشهد شاهدين حاصرين  
 فان لم يكن حصر عند القاصي ويترك الاتماع في الحال \* ويرى عن الدانة  
 ان كان راكناً \* ويصع عنه إكافه وسرحه فانه استماع \* ولا يحط عداره فانه في  
 محل المساحة الا أن يسر عليه القود فيعذر في الركوب الى مصادفة الخصم  
 أو القاصي في الرابع \* العيب الحادث مانع من الرد \* وطريق دفع الطلامة  
 أن يصم أرش الحادث الى المبيع ويرده \* أو يعزم النائع له أرش العيب القديم  
 \* فان تارعا في تعيين أحد المسلكين فالاصح أن طالب أرش القديم أولى  
 بالاحاطة لا بـ أرش العيب الحادث عزم دحيل لم يقتضه العقد \* وان كان  
 المبيع حلياً وقد قبل مثل ورده مصم الارش اليه أو استرداد حرة من الثمن  
 للعيب القديم يوقع في الرضا \* قال ابن سريج يصح العقد لتعدد امصائه ولا  
 يرد الحلي بل يعزم بالذهب ان كان من فصه \* أو على المكس حذراً من ربا  
 الفصل وهو الاصح \* وقيل انه لا يبالي بذلك اذ المحدور الريادة في المقاتلة في  
 ابتداء عقده \* واذا أعمل الدانة وأراد ردها بالعيب فليبرع العمل \* وان كان  
 برع العمل يميها فليسمع بالعمل \* والا فليس له على النائع أرش ولا قيمة العمل  
 \* وان صم الثوب بما اراد في قيمته فطالب قيمة الصم له وحده \* ولا يمكن  
 ادخال الصم وهو دحيل في ملك النائع كادخال أرش العيب الحادث \* ولا  
 يرد المطمح (ح و) والخور والبص امد الكسر وان وحده معيلاً بل يأخذ  
 أرش العيب \* وقيل ان له الرد (م ح و ر) وصم أرش الكسر اليه \* واذا  
 اشتري عدأ من رحلين فله أن يرد (ح) أحدهما رد نصيبه \* واذا اشتري  
 رحلان عدأ من واحد فلا أحدهما أن يرد نصيب نفسه بالرد على أصح  
 القولين - واذا سارعا في قدم العيب وحنونه فالقول قول النائع اذ الاصل لروم

العقد فيحلف اني لمته وأقصته وما به عيب \* ولا يتمتع الرد وطله الثيب  
 (ح) \* والاستخدام \* ولا مالروائد (ح) المفضلة \* بل تسلم (م) الروائد  
 للمشتري ان حصلت بعد القصد \* وكذلك لو حصلت قبل القصد على  
 أقبس الوحيين \* والحمل الموحود عند العقد يسلم أيضاً للمشتري على أصح  
 القولين \* والاقالة مسح (م) على الحديد الصحيح \* ولا يتوقف الرد بالميب  
 على حصول الحضم وقضاء القاصي (ح) في الطر الثالث في حكم العقد  
 قبل القصد وللمد \* ولا بد من بيان حكم القصد وصورته ووجوهه (أما  
 الحكم) فهو انتقال الصمان الى المشتري والتسلط على التصرف اذ المبيع قبل  
 القصد في صمان النائع (م) \* ولو تلف المسح العقد واتلاف المشتري قص  
 منه \* واتلاف الاحسي لا يوجب الاصاح على أصح القواين \* وان كان  
 يثبت الخمار للمشتري \* واتلاف النائع كاتلاف الاحسي على الاصح \* وان  
 تيب المبيع مائة سماوية قبل القصد فالمشتري الخيار \* فاب أحرار يحير  
 بكل الثمن \* ولا يطالب بالأرش الا أن يكون التعيب بحماية أحس فيطالده  
 بالأرث \* وكذا ان كان بحماية النائع على الاصح \* وتلف أحد العدين  
 يوجب الاصاح في ذلك القدر (و) وسقوط قطعه من الثمن \* والسقف  
 من الدار كأحد العدين \* لا كالرصف على الآخر \* وقد هي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن بيع مالم يقصد به ولا يقاس على البيع العتق (و)  
 والهبة (و) والرهن \* وكذلك لا يقاس عليه الاحارة \* والترويح على الاصح  
 \* وبيع الميراث والوصية والملك المائد بالمسح قبل القصد والاسترداد حار  
 \* وانما المانع يدقنص صمان العقد \* ولذلك لا يجوز بيع الصدق قبل  
 القصد اذ اقلها مة مصمون على الروح صمان العقد \* وكذلك في بدل الخلع والصلح

عن دم العمد \* والبيع سواء كان منقولاً أو عقاراً (ح) فيمتنع (م) بيمه قل  
 القصص \* وان كان ديناً كالمسلم فيه فمكثل (م) \* وكل دين ثبت لا طريق  
 المعاوضة بل نقرص أو بالتلاف فيجوز الاستبدال عنه ولكن بشرط قض  
 البذل في المجلس على الاصح \* ولا يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين على  
 الاصح \* والاظهر مع الحوالة بالمسلم فيه \* وعليه لا ب في الحوالة معنى  
 الاعتياص \* ويجوز (و) أن يستبدل عن القيد بالقد وان كان تمكناً (و) للحديث  
 هذا اذا لم يكن معيماً \* فان عين تعيين (ح) \* وامتنع (ح) الاستبدال  
 عنه \* وامسح المقدس (ح) (أما صورة القصص) فيحكم فيه بالمادة \* وفي العقار  
 يكتفى فيه التحلية \* وفي المنقول يكتفى فيه النقل \* ولا يكتفى التحلية (م ح)  
 \* وقد قيل يحصل انتقال الصمان بالتحلية \* وما يشتري مكايلة فتمام القصص  
 فيه بالنقل \* والكيل \* فاذا اشتري مكايلة وباع مكايلة فلا بد لكل  
 بيع (و) من كيل حديد ليم القصص للحديث \* وليس لأحد (و) أن يقص نفسه  
 من نفسه فيتولى الطرفين \* الا الوالد يقص لولده من نفسه \* ونفسه من  
 ولده كما يفعل ذلك في طري البيع (وأما وحوو التسليم) ثم الطرفين  
 والداءه بالناثم (ح م) في قول \* وبالمشترى في قول \* ويتساويان (م ح) في  
 أعدل الاقوال من ابتدأ أحر صاحبه \* فان سلم الناثم طالب المشتري بالثمن  
 من ساعته \* فان كان ماله عائناً شهد على وقف ماله أي حجر عليه (و) \* فان  
 وفي أطلق الوقف عنه \* وان لم يكن له مال فهو مفلس \* والناثم أحق (ح) بمتاعه  
 هذا لفظ الشافعي رضي الله عنه \* وهذا حجر سنه مسيس الحاجة اليه حيلة  
 فوات أمواله تصرفه \* وذلك عند امتناع المسح بالفلس \* وقيل ناسكار  
 الحجر لكنه خلاف نص الشافعي رضي الله عنه \* والطر الرابع \* من الكتاب

في موحب الالعاط المطلقة وتأثيرها باقتران العرف \* وهي ثلاثة أقسام  
 \* الأولى \* ما يطلق في العقد \* من اشترى شيئاً بمائة فقال لميره وليتك  
 هذا العقد فقل انتقل الملك اليه بالمائة \* وسلم الروايت للاول (و) \* وتحدد  
 الشعلة بحريان هذا البيع (و) \* ولو حط عن المائة لحق الحط (و) المشتري الثاني  
 لانه في حق الثمن كالباء \* ولو قال اشركتك في هذا العقد على الماصصة كان  
 تولية في نصف المبيع \* ولو لم يذكر الماصصة فالاصح التبريل على الشرط  
 في القسم الثاني \* ما يطلق في الثمن من العاط المراجعة \* اذا قال ست بما  
 اشتريت ورجح ده يارده وكان قد اشترى مائة استحق مائة وعشرة \* ولو  
 قال يحط ده يارده وكان قد اشترى مائة وعشرة استحق مائة (و) \* ولو  
 قال لعك مما قام على استحق مع الثمن ما بدله من أجرة الدلال والكيال  
 وكراء البيت \* ولا يستحق ما أعقبه في علف الدابة \* ولا أجرة مثله ان كان  
 يعمل نفسه أو كان البيت ملكه لانه ليس من حرج التجارة \* فلو كان  
 مقدار ما اشترى به أو ما قام عليه محمولاً للمشتري الثاني عند العقد نطل (و)  
 عقده \* ويحب (ح) على النائع حط الامانة بالصدق في قدر ما اشترى به  
 وبالا حار عما طرأ في يده من عيب منقص أو حاية (ح) \* ولا يلزم الاحار  
 عن العن (و) في العقد \* ولا عن النائع وان كان ولده (ح) \* ويجب ذكر تأجيل الثمن  
 فان كذب في شيء من ذلك في استحقاق حط قدر التفاوت قولان \* فان  
 قلنا لا يحط له الخيار لكونه مطلوباً بالتليس الا ان كان عاملاً بكده  
 \* والاصح أن لا خيار للنائع ان قلنا يحط ولا للمشتري \* ولو كذب قصار  
 الثمن وصدفه المسري فالاصح أن لا يلحقه ارادة العقد لا يحل ان يارده  
 ولكن للنائع الخيار ان صدقه المشتري \* وان كده فلا تسمع بيه ودعواه

لأه على قيص ماسق منه • وإن ذكر وحياً جحلاً في الملط فتسمع دعواه على رأي بعض الأصحاب متحه • القسم الثالث • ما يطلق في المبيع • وهي ستة ألقاط • الأول لقط الأرض • وفي معاها العرصة والساحة والبقعة • ولا تندرج تحتها الأشجار والنباء على أصح القولين • إلا إذا قلعت الأرض (و) بما فيها • وأصول القول كالاشجار والروع لا تندرج قطعاً • ولا الدر • وإن كان كاملاً • والأصح أنها لا تمتص صحة بيع الأرض كما لو باع داراً متسحوة بأمتعة • نعم إن حمل المشتري فله الخيار لتصرده بتعطيل المفعة • والأصح أنه يدخل في صمان المشتري (ح) ويده بالتسليم إليه • وإن تعدد ابتعاؤه نسب الزرع • والمحارة إن كانت مخلوقة في الأرض اندرجت • وإن كانت مدفونة فلا • وعلى البائع النقل والتفريع وتسوية الحجر • فإن كانت تنقيب • الأرض أو تعطيل • مفعلة في مدة النقل فله الخيار عند الحبل • وإن أعارها لأطهر أن له طلب أحرة المفعة في هذه المدة • وفي مدة نقاء الزرع • وكذلك له طلب أرش التنب • فإن ترك البائع المحارة لطل خيار المشتري لأه غير متصرف بالنقاء • ثم لا يملكه بمجرد الاعراض (و) إلا إذا جرى إبط الهمة وترطها • اللقط الثاني الباع • وفي معاه البستان • وهو مستنقع للأشجار • ولا يتناول الباء على لأطهر • وأما اسم القرية والدسكرة (٣) يتناول الباء والشجر • اللقط الثالث الدار • ولا يندرج تحتها المقولات إلا بمقتاح الباب استثناء صاحب التلخيص • ويدرج تحتها التوات وما أثبت من مرافق الدار للنقاء كالأنواب والمعاليق • وفي الأشجار وحجر الرخا والأحباب المدة خلاف • وفي معاها

(٣) الدسكرة أحد مشتراك يطلق على القرية والعمومة والأرض المستترية • وبوت الأدهم يكون فيها البراء والملاهي وباء كالعصر حوله بيوت أهقامون

الرموف \* والسلاليم المثنته بالمسامير \* اللمط الرابع المدح \* ولا يتناول مال  
العد وان قلنا انه يملك بالتمليك \* وفي ثيابه التي عليه ثلاثة أوجه \* وفي الثالث  
يسدح سائر العورة دون غيره \* والوجه الصحيح تحكيم العرف \* هو اللمط الخامس  
الشعر به \* ويسدح تحته الاعصان والاوراق حتى ورق العرصاد على الاصح  
وكذا المروق \* ويستحق الاقواء مفروساً \* ولا يستحق المعرس على الاصح من  
القولين \* ولكن يستحق مسعته بالاقواء \* وان كان عليها ثمة مؤبرة لم تسدح تحته  
\* وغير المؤبرة تسدح (ح) \* وفي معي المؤبرة كل ثمة نادرة طهرت للسايرين \*  
واذا تأثر بعض الثمار حكم ما تقطع التسمية في الكل نظراً الى وقت التأثير لئلا  
تقع العاقبة \* هذا اذا اتحد النوع وشملت الصفة \* فان احلها أو احدها فيه  
خلاف \* وليس لمستري الاشجار أن يكلف الدرع اقطع الثمار \* بل له (ح) الاقواء الى  
أو ان القطف للعرف \* ولكل واحد أن يسي الاشجار اذا كان يحتاج اليه ان  
لم يكن يتصرر صاحبه \* وان تقابل الصردان فأيهما أولى به \* فيه ثلاثة أوجه  
أصحها أ ب المشتري أولى اذا التزم النافع سلامة الاشجار له \* وفي الثالث  
يتساويان فيسح المقدر الامضاء ان لم يصطلحا \* ومهما لم يتصرر الثمار  
بالسقي وتصرر السحر ترك السقي فعلي النافع السقي أو القطع \* اللمط السادس  
بيع الثمار \* وموجب اطلاقه استحقاق الاقواء الى القطف \* فان كان بعد  
بدو الصلاح صح بكل حال \* وموجب الاطلاق التسمية (ح) \* وان كان قبله بطل  
(ح) الا لشرط القطع لانها تتعرض للماهات فلا يوفق بالمقدرة على التسليم  
الى القطف \* وقد نهى عليه السلام عن بيع "مار حى نحو من "ماهه \* ولو  
استراها صاحب الحرية فلا يجب شرط القطع (و) \* ولو راع الشجرة وبقيت  
الثمار له لم يجب شرط القطع لان المبيع هو الشجر ولا حوف فيه \* ولو باع

الشجرة مع الثمرة فلا يشترط القطع لسقد العلة المذكورة \* ولو اطرد عرف  
قوم قطع الثمار في الحلق العرف الخاص بالعام خلاف \* ثم اتفقوا على أن  
وقت بدو الصلاح كاف (ح) كما في التأخير ولكن بشرط اتحاد الحس \*  
وكذلك يعني أن يتحد النوع والستان والملك \* والصفة \* ولو اختلف شيء  
من ذلك \* فيه خلاف \* وصلاح التمار بأن يطيب أكلها ويأخذ الناس في الأكل  
وذلك بطهور مادي الخلاوة \* وبيع الطبيع ان كان مع الأصول يتقيد  
(و) بشرط القطع قبل الصلاح إلا اذا بيع مع الأرض \* وبيع أصول النقل  
لا يتقيد \* إذ لا يتعرض للآفة ولا يدمر إلا خياط في أمرين من أحدهما \*  
أن تكون التمار نادية الآ على قول تموير بيع العائب \* أو فيما صلاحه في إقائه في  
الكمام كالرمان \* وفي استئثار الحطة بالسلة والأررة بالقشرة والبقلاء والحوار  
بالقشرة العليا خلاف (م ح) مشؤوه أن الصلاح هل يتعلق بقائه فيها  
في الثاني \* أن يحد من الزمان الحطة في سبلها بحطة في المحاقلة (٣) (م)  
المهي عنها وهي رما إذ لا يمكن الكيل في السائل \* وكذا لو باع الرطب بالتمر  
أيضاً في المراسمة المهي عنها (م) \* ولا حرج في التحمين بالحرص \* إلا بما دون  
حمسة أو سق (ح) إذا باعها حرصاً مما تعود إليه على تقدير الخطأ وهي  
المراما (م ح) التي أرخص فيها \* والأظهر الحوار في قدر حمسة أو سق \*  
وميل الرمي رحمه الله تعالى إلى تخصيص الحوار بما دون حمسة أو سق لتردد الراوي  
فيه \* ولو راد على حمسة أو سق في صفقات حار (ح) \* وكذا إذا تمعد المشتري  
واتحد البائع \* ولم يتحد المسري وتمعد البائع فيه خلاف \* ووجه الفرق

(٣) المتأخر مع أربع سل - ر صارحه أو يه في - به الحط أو أكره الأرض

الطر الى حام من حصل الرطب في ملكه لان الرطب محل الحرص الذي هو خلاف القياس \* هدا في الرطب بالتمر \* فأما في الرطب بالرطب فيه خلاف \* وكذا في غير المحايج اذا لم يطوا (ح) الرأيا ، وادأ احلحت الآفة الثمار قبل القطاف وبعد التحلية فهي من صمان النائع على أحد القولين \* وميل الحديد الى أنه ليس من صمانه (م) \* وما فات آفة السرقة ليس من صمانه على الاصح \* ويحب على النائع أن يسقي الاشجار لترية الثمار \* فان ترك السقي هسدت الثمار فهي من صمانه \* فان لم تصدبل فانت في اعساح المقد خلاف \* كما في موت العمد المقصوص عرص تقدم على القمص . وان باع الفتاه أو ما يعلب عليه التلاحق وعسر التسليم نطل على الاصح . فان كان نادراً واتفق ذلك على القمص اصح المقد على قول ولعل لا حرج . أنه لا يفسح . ولكن للمشتري الخيار (و) ان يهب النائع ما يتحدد منه . وان وحب سقط خياره . وان كان ذلك بعد التحلية \* فان قلنا ان الخواص من صمانه فهو كما قل التحلية

- بحر الضر خمس من كتب البيع -

في مدينة الميبد والسحب وفيه ثمان

لاول في مملكة الميبد

والطر في المأدود له في التجارة وعيره أما المأدود فالعز بما يحور له وفي المهددة وفيما يقصى منه ديونه . أما ما يحور له فكل ما مدرج تحت اسم التجارة أو كان من نوره فلا يكح ولا تؤثر (ح) نفسه . ولا يتعدى (ح) النوع الذي رسم له لا يحور فيه . ولا تأدن (ح) لعيده في التجارة الا توكيل معين ولا يتحد (ح) لدعوة للمحورين ولا يعامل سيده (ح) \* ولا يتصرف (ح) فيما اكتسب باحطاب وصطياد وانها



\* ثم لا ينزل (ح) بالاماق \* ولا يستفيد (ح) الاذن بالسكوت واذا ركنته  
الديون لم يرل (ح) ملك سيده عما في يده \* ويقبل اقراره (ح) بالدين  
لايه واسه \* ولا يكتفي بقوله (ح) اني مادون بل لابد من سماع من السيد  
أو بينة عادلة \* ويكتفي بالشيوخ على أحد الوحيين \* ويكتفي بقوله في الحر  
\* أما المهددة \* فهو مطالب (و) بديون معاملته \* وكذا سيده على الاظهر  
\* وقيل السيد لا يطالب أصلاً \* وقيل يطالب ان لم يكن في يد العبد وفاء  
\* ويترد هذا الخلاف في عامل القراض مع رب المال \* وقيل بترده أيضاً  
في الموكل اذا سلم الى وكيله ألعامعية \* وان عتق العبد طول به \* فان عمره  
في رجوعه على السيد وحاه \* ولو سلم الى عبده ألعاً ليتحرره فاشترى  
بنيه شيئاً وتلف الالف امسح العقد \* وان اشترى في الدمة ثلاثة أوجه  
\* الثالث أن للمالك الخيار ان شاء مسح وان شاء أحر وأبدل الالف متى  
قصاء ديونه بممن مال التجارة \* لاس رفته (ح) \* وفي تلفه ماكتساه  
من الاحتطاب وعيره وحاه \* وأما غير المادون فلا يتصرف بما يصير سيده  
كالصكاح فانه لا يمسق دون اذنه \* والاقيس حواراتهاه \* وقوله الوصية  
ميدخل في ملك سيده كما يدخل باخطائه \* ويحلح روحته \* ولا يصح (ر)  
صماه وشراؤه على الاصح لانه عاخر عن الوفاء بالترم \* وقيل انه يصح كما  
في المفس \* ولا يملك المد تملك السيد (م) على القول الجديد

### - الباب الثاني في التحالف -

والطري ساه وكيفيته وحكمه \* أما السب \* فهو التارح في تفصيل العقد  
وكيفيته بمد الاتحاق على الاصل \* كالحلاف في قدر الموص (ح) وحسه  
\* وقدر الاحل (ح) وأصله (ح) \* وشرط الكميل (ح) والخيار (ح)

والرهن (ح) وغيره \* فوجه التحالف سواء كانت السلعة قائمة أو هالكة  
 (ح م) حري مع العاقد \* أو مع ورثته \* قل القرض أو بعده (ح)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا احتلف المتبايعان تحالفا وتراذا \* ويحرم  
 في كل معاوضة \* كالصلح عن دم العمد \* والطمع \* والكاح \* والاحارة \*  
 والمساقاة \* والقراض \* والحاله \* ولكن أثره في بدل الدم والنصح  
 الرجوع الى بدل المثل لا يفسح الطمع والكاح \* ولو قال وهبت هذا مى  
 فقال لابل نمته بالقول قوله في أنه ما وهب \* ولم يتحالفا اذ لم يتعاقا على  
 عقد \* ولو تارعا في شرط مفسد فكذلك \* والاصح أن القول قول من  
 يسكر الشرط الفاسد \* ولو رد المبيع عليه يعيب فقال هذا ليس ما قصته  
 مى بالقول قوله \* وان حري ذلك في المسلم فيه فيه خلاف من حيث أنه  
 لم يعترف له بقض صحيح \* وقال ابن سريج ان كاتب يبيع لو رضى به  
 لوقع عن حجة الاستحقاق رجوع التفاوت الى الصعة فهو كالمبيع لان القبض  
 صحيح فيه لو رضى به \* أما كيفية البيع \* فالداءة (ح) بالثام \* وفي السلم  
 بالمسلم اليه \* وفي الكتابة بالسيد لانها في رتبة الثام \* وفي الصداق بالروح  
 لانه في رتبة نائم الصداق \* وأثر التحالف يظهر فيه لاقى النصح \* وقيل انه  
 يبدأ بالمشتري وهو محرر \* وقيل يتساويان فيقدم بالقرعة أو رأيه  
 القاصى \* ثم يحلف الثام يمينا واحدا ويجمع بين البي والاثبات \* ويقدم (و)  
 البي فيقول والله ما لمته بألف بل لمته بألفين \* فان حلف الثام عليهما وبكل  
 المشتري عن أحدهما قصي عليه \* وفيه قول محرر أنه لا يجمع في يمين  
 واحدة بين البي والاثبات بل يحلف السامع على البي ثم المشتري على البي  
 \* ثم الثام على الاثبات ثم المشتري على الاثبات فيتعدد البيين \* أما حكم

التحالف هو انشاء الفسخ اذا استمر على الدراع \* وفيه قول محرّح أنه يفسح  
 \* ثم القاصي يفسح \* أو من (و) أراد من المتعاقدين فيه وحمان \* ثم يرد عين  
 المبيع عند التفاسح ان كان قائماً والا فقيمه عند التلف اعتباراً بقيمته يوم  
 التلف على الاصح \* وقيل يعتبر يوم القصد \* ولو كان المبيع عديس وتلف  
 أحدهما صم قيمة التالف الى القائم \* ولو كان نميب في يده صم أرش العيب  
 اليه \* وان كان آتقاً أو مكاتناً أو صر هوأ أو مكرى عزم القيمة \* واداً ارتفعت  
 المواعين في رد العين واسترداد القيمة خلاف

— كتاب السلم والقرص \* وفيه مانان —

### في الاول \* في شرائطه

والمتفق عليه مها حصة في الاول \* تسليم رأس المال في المجلس حراً للمرور في  
 الحباب الآخر \* ولو كان في الدمة فمير في المجلس فهو كالتامين في العقد  
 \* وكذلك في الصرف \* وفي مثل ذلك في بيع الطعام بالطعام خلاف \* ومهما  
 فسح السلم استرد عين رأس المال وان كان قد عين بعد العقد على الاصح  
 \* وأصح القولين وهو اختيار المزي أن رأس المال اذا كان حراً غير مقدر  
 حار العقد (ح) كما يجوز في البيع وكما يجوز مع الجهل بقيمته \* في التشرط الثاني  
 أن يكون المسلم فيه ديناً \* فلا يعقد في عين لان لفظ السلم للدين \* وهل  
 يعقد بيعاً فيه قولان \* وكذلك لو قال نعت ملائم هل يعقد هبة \* والاصح  
 الانطال لها في اللفظ \* ولو أسلم للفظ التراء انعقد \* وهل يعقد سلماً  
 ليجب تسليم رأس المال في المجلس على وجهين \* مشوّههما تقابل الطر الى  
 اللفظ والمعنى \* ولا يشترط (ح) في المسلم فيه كونه مؤحلاً \* ويصح سلم الحال  
 (ح م) ولكن يصرّح بالحلول \* فان أطلق فهو محمول على الاحل لا اقتضاء

العادة الأصل \* فان أطلق ثم ذكر الأصل قبل التفرق حارص عليه \* ثم لا يجوز تأقيت الأصل بالحصاد والدياس (م) وما يختلف وقته \* ويجوز (وح) بالبرور والمهرحان \* وكذا صصح (و) البصاري وفطر اليهود (و) ان كان يعلم دون مراجعتهم \* وفي قوله الى امر الححيح \* أو الى حمادي وحمان \* والاصح صحته \* والتبريل على الاول \* ولو قال الى ثلاثة أشهر احتسب بالاهلة (ح) الاشهر واحداً انكسر في الانتداء فيكمل ثلاثين \* ولو قال الى الجمعة أو رمضان حل بأول حرمه \* ولو قال في الجمعة أو في رمضان هو محمول لانه محله طرماً \* ولو قال الى أول الشهر أو الى آخره المشهور بالطلان لانه يعبر به عن جميع النصف الاول والنصف الاخير \* الشرط الثالث \* أن يكون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه \* فلا يصح السلم في مقطع لدى المحل \* ولا يصح الاسطاع قله (ح) ولا لئمه \* ولا يكتفى بالوحد في قطر آخر لا يعتاد نقله اليه في عرص المعاملة \* ولو أسلم في وقت الباكورة في قدر كثير يصير تحصيله فيه وحمان \* ولو طرأ الاقطاع بعد انعقاد السلم فأصح القولين انه لا مسح \* بل له الخيار كما في اناق المد المبيع \* ولو بين المحر قبل المحل في تخيير الخيار أو تأخره في محل قولان \* وأصح القولين أنه لا يستترط تعيين مكان التسليم \* بل يرل المطلق على مكان العقد \* الشرط الرابع \* أن يكون معلوم المقدار بالورن أو الكيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم \* من أسلم فليسلم في كيل معلوم وورن معلوم الى أصل معلوم \* ولا يكتفى العد في المدودات \* بل لا بد من ذكر الورن والطيح والنص \* والناذحان \* والرامان \* وكذا الحور \* والورن ان تر \* و \* \* \* \* \* القصور عالماً \* ويجمع في اللين من المد والورن \* ولو عين مكيناً لا يعتاد كالكور فسد العقد \* وان

كان يمتاد فسد الشرط وصح العقد على الاصح لانه لعو \* ولو أسلم في ثمرة  
 سستان نعيه نطل لانه يباي الدينية \* وان أصابه الي ناحية كمقلي الصرة  
 جار اد العرص منه الوصف \* الشرط الخامس به معرفة الاوصاف \* فلا يصح  
 السلم الا في كل ما يوصف منه كل وصف يختلف به القيمة اختلافاً طاهراً  
 لا يتعاس الناس مثله في السلم \* ولا يصح في المختلطات المقصودة الأذكان (١)  
 كالمرق والحلاوي والمخونات \* والحماق والقسي والسال \* والاصح انه يصح في  
 العتاني والخروان احتلف اللحمة والسدى لانه في حكم الحاس الواحد كالشهد  
 (و) واللس \* وكذلك ما لا يقصد حطه كالخمر وفيه الملح \* والحل وفيه  
 الاسحة \* وكذا دهن السمسح والنان \* وفي حل الرطب \* والتمر وفيه الماء  
 تردد \* وأما ما يقتل الوصف لكن يعصى الاطباء فيه الي عرة الوحود  
 كالآلئ الكسار \* واليوافيت \* والحارية الحساء مع ولدها الي غير ذلك مما  
 يبر وحوده فان ذلك يوجب عسرا في التسليم فلا يجوز السلم فيه \* ويجوز السلم في  
 الحيوان (ح) للاحبار والآثار فيه فيتمتع بالنوع \* واللون \* والدكورة \* والابوة  
 واللس فيقول عند تركي أسمر ان سجع طويل أو قصير أو ربع \* ثم يرل كل  
 شئ على أقل الدرجات \* ولا يشترط وصف آحاد الاعضاء اذ يعصى اجتماعها  
 الي عرة الوحود \* وفي الكحل والدعج وتكلم الوحه والسمن في الحارية  
 \* وما لا يمر وحوده ولكن قديم استقصاء فيه تردد \* وكذا في ذكر الملاحظة  
 ويقول في العير شئ أحمر من لم يبي فلا غير مودون أي غير ناقص الحلقة  
 \* ويتمتع في الحيل للون \* واللس \* والنوع \* ولا يجب التمرص للشباب  
 كالأغمر والعظيم (٣) \* ويتمتع في الطيور للنوع \* والكرك \* والصمر \* من حيث

(١) هو من قولهم تريدة دكاء كثيرة الامار براه (٣) هو الذي احد حديه ابيض

الحشة \* ويقول في اللحم لحم نقر أو عم صأن أو ممر ذكر أو أثني حصي أو غير حصي رصيع أو عظيم معلوفة أو راعية من الفخذ أو من الحبب \* ولا يشترط برع المظم \* ولا يسلم في المطوح والمشوي إذا كان لا يعرف قدر تأثير النار فيه بالمادة \* وفي السلم في رؤس الحيوانات بعد التفتية من الشعور قولان ترددها بين الحيوانات والمدودات \* والأصح في الأكارع الحوار لقلة الاختلاف في أجزائها \* ويحور السلم في اللس \* والسنس \* والبريد \* والمحيص والور \* والصوف \* والقطن \* والاريسم \* والعزل المصنوع وغير المصنوع \* وكذا في الثياب بعد ذكر النوع والدقة والعلط والطول والعرض \* وكذا في الحطب والخشب \* والحديد \* والراسص \* وسائر أصناف الأموال إذا احتتمت الترائط التي ذكرناها \* فان شرط الخودة حار \* ورل على أقل الدرجات \* وان شرط الأحد لم يحر دل لا يعرف أقصاه \* ون شرط الرداءة فكذلك لا يحور فان شرط الرداء حار على الأصح لان طلب الرداء عاد محص فلا يشور به راع \* والوصف الذي به العريف يعني أن يكون لمعة يعرفها غير المتعاقدين

— باب الثاني في أداء المسلم فيه والقرص —

من أما المسلم فيه \* فالنظر في صفته ورمائه ومكانه (أما صفته) فان أي نمير حاسه لم يقل لانه أعياص وذلك غير حار في المسلم فيه \* وان كان من حاسه ولكه أحد وحب قوله \* ون كان أردأ منه حار قوله ولم يجب \* وان أتى سوع آخر بأن أسلم في الريب الأبيض خاء بالأسود في حوار القول وحيان اد يكاد أن يكون أغيصاصا (أما الزمان) فلا يطالب به قبل المثل ولكن ان جاء به قبله وله في التحصيل عرص بأن كان بالدين رهن أو صامن أو كان يظهر (و) خوف الانقطاع وح القول \* كما يجب قبول الحوم من المكاتب

قبل الخلل \* وان لم يكن له عرص سوى الدرامة نظر فان كان للمنتفع عرص  
 بأن كان في دمان هب أو عارة أو كانت دابة يجدر من عليها فلا يحجر \* وان  
 لم يكن من الحاسين عرص فتولان في الاحار (أما المكان) فكان العقد  
 فلو طهره في غيره وكان في النقل مؤنة لم يطالب به \* ولكن يطالب (و)  
 بالقيمة للحيلولة \* ثم لا يكون عوضاً اذ يبق استحقاق الدين \* وان لم تكن  
 مؤنة طالب به \* وفي مطالبة العاصب بالمثل في موضع آخر مع لزوم المؤنة  
 حلاف تمليطاً عليه \* أما القرص \* فأدؤه كالمسلم فيه ولكن يحجر الاعيان  
 عنه \* ويجب المثل في المثليات \* وفي دوات القيم وحان أشبهها بالحديث أو  
 الواح المثل \* استقرص رسول الله صلى الله عليه وسلم نكراً ورداً بارلاً (٣)  
 والقياس القيمة \* ثم الطر في ركن القرص وتشرطه وحكمه (أما ركنه) فمن  
 جهة اللص صيغة داله عليه كقوله أقرصتك \* وفي اشتراط القول وحان \*  
 وحه المع ان هذه ائلاف نعوص وهي مكرمة ولذلك يحجر الرجوع  
 (م) عنه في الخال \* ولا يحجر (م) شرط الاحل فيه \* وأما المقرص فكل  
 ما حار السلم فيه حار قرصه الا الحواري وميها قولان مصوصان والقياس  
 الحوار \* وما لا يحجر السلم فيه ان قلنا انه يرد في المتقومات القيمة فيصح  
 أيضاً اقرصه (أما شرطه) \* هو أن لا يحجر القرص مبيعة \* فلو شرط زياده  
 قدر أو صفة فسد ولم يعد حوار التصرف \* ولو شرط رد المكسر \*  
 الصحيح \* أو تأخير القضاء (م) لما تشرطه وصح القرص على الاصح لانا  
 عليه لاله \* ولو تشرط رهنماً أو كفيلاً به حار فانه لإحكام عيه \* ولو تشرط  
 رهنماً بدين آخر فسد \* ولو قال أقرصتك بشرط أن أقرصك غيره صح و

يلزمه الوعد \* بخلاف البيع فإنه يفسد بمثله اد نصير ذلك القرص حراً من  
الموص المقصود (وأما حكمه) فهو التملك ولكن بالمقص أو بالتصرف فيه  
قولان أقيسهما أنه بالمقص لأنه لا يتقاعص الهبة \* وللموص فيه مدخل \* وعلى  
هذا الأصح أنه لو أراد الرجوع في عيه حار لأنه أقرب إلى حقه من بدله \*  
وله المطالبة بدله للحر \* وإن قلنا يملك بالتصرف فقل أنه كل تصرف يريل  
الملك فيخرج عنه الرهن والترويح \* وقيل كل تصرف يتعلق بالرقعة فيخرج  
عنه الإحارة \* وقيل كل تصرف يستدعي بعوده الملك فيخرج عنه الرهن  
اد رهن المستعار حار

— كتاب الرهن — وفيه أربعة أبواب —

— الباب الأول في أركانه —

وهي أربعة: الراهن والمرهون والمرهون به وصيغة الرهن هو الركن الأول \*  
المرهون وفيه ثلاثة شرائط: الأولي \* أن يكون عيماً فلا يحور رهن  
الدين \* لأن الرهن عبارة عن وثيقة دين في عين \* وإذا كان عيماً لم يشترط  
(ح) فيه الأمر بالبيع رهن الشائع ويكون على المباشرة كما في شركاء  
الملك \* الثانية \* أن لا يمتنع إثبات يد المرتهن عليه كرهن المصحف (ح)  
والمد (ح) المسلم من الكافر فيه خلاف مرتب على البيع \* وكذا رهن  
الحارية الحساء ممن ليس بعدل فهو مكروه \* ولكن إن حري فالأصح صحته  
في الثالثة \* أن تكون العين قابلة للبيع عند حلول الأجل \* فلا يحور رهن  
أم الولد \* والوقف \* وسائر أراضي العراق من عادات إلى الموصل طولاً \*  
ومن القادسية إلى حلوان عرضاً \* فإنه وقف على اعتقاد الشافعي رضى الله  
عنه وقمها عمر رضى الله عنه على المسلمين بعد تملكها عوة \* وقال ابن



سريح هي ملكة ويحور رهن الام دون ولدها اد لا تفرقة في الحال \* وعقد البيع تباع الام دون الولد على رأي \* ويقال هذه تفرقة ضرورية \* وعلى رأي تباع معه \* ثم يختص المرتهن بقيمة الام فتقوم الام منفردة فاداهي مائة ومع الولد هي مائة وعشرون فقول حصص الولد سدس كيما اتفق البيع \* وقيل ان الولد ايضا يقدر قيمته مردداً حتى تقل قيمته فتكون عشرة مثلاً فيقال هو حرء من أحد عشر حراً فيقسم على هذه السنة \* ورهن ما يتسارع اليه العساق بدين مؤجل قبل حلول أجله صحيح ان شرط البيع وحمل الثمن رهناً وان شرط منه فاطل \* وان أطلق فقولان \* ولا خلاف أنه لو طرأ ما يبرسه للعساق يباع ويحمل بدله رهناً \* ويحور رهن العبد (ح) المرتد كما يحور بعه \* ورهن العبد الحاني يبي على حوار بعه \* ونص الشافعي رحمه الله عليه على أن رهن المدر باطل \* وفيه قول محترج منقاس أنه صحيح \* وكذا رهن الملق عتقه بصفة \* وقيل انه باطل اد لا يقوي الرهن على دفع عتق حري منه \* ويصح رهن التمار بعد بدو الصلاح \* والاصح حواره أيضاً قبل بدو الصلاح وان لم يستترط القطع \* ولكن عند البيع يستترط القطع \* وقيل لا يحور الا بالتصريح بالادن في شرط القطع عند البيع \* فان قيل هل يستترط أن يكون المرهون ملكاً للراهن ؟ قلنا لا فقد نص الشافعي على أنه لو استعار الرهن حار \* وفي تعليق حقيقة الصمان أو العارية تردد قول \* والاولى أن يقال هو فيما يدور بين الراهن والمرتهن رهن محص وفيما بين المعير والمستعير عارية \* وفيما بين المعير والمرتهن حكم الصمان أغلب فيرجح فيه ما دام في يد الراهن \* ولا يرجع بعد القبض على الاصح لانه ضمن له الدين في عين ملكه ويقدر على احصاء الراهن على فكه بأداء

الدين لانه معبر في حقه ان كان الدين حالاً \* وان كان مؤجلاً فقولان \* ولا  
 يساع في حق المرتهن الا اذا أعسر الراهن \* ولو تلف في يد المرتهن فلا ضمان  
 على أحد على الاصح \* وان تلف في يد الراهن ضمن لانه مستمير \* والاصح  
 انه يشترط في هذه الاعارة ذكر قدر الدين وحسنه ومن يرهس عبده لان  
 معي الصمان صاهر فيه والعرص يحتاب به \* والركن الثاني المرهون به \*  
 وله ثلاثة شرائط أن يكون دياً ثاباً لا رماً \* فلا يرهس نسيئ \* ولا بدين لم  
 يثبت بعد كقوله رهنتك مما قرصه مني أو بالثمن الذي أترمه بالشراء منك  
 \* ولو قال بعت منك العبد فألف وارتهنت الثوب به فقال اشتريت ورهنت  
 حار على الاصح \* لان شرط الرهن في البيع حار للحاجة فرحه به أولى  
 وأكدر \* ولكن يتقدم من الخطابين والخواص لفظ البيع \* وليتأخر لفظ  
 الرهن حتي يتأخر تمام الرهن عند تمام البيع \* وكل دين لا يصير له الر  
 اللزوم كحوم الكتانة لا يصح الرهن به \* وما هو لازم \* ومصيره الي  
 اللزوم كالثلث في مدة الخيار حار الرهن به \* وما أصله على الخور لكن قد  
 يصير في اللزوم كالحمل في الحمله فيه وجهان \* والاصح الميع لا ب سب  
 وجوده \* يتم قبل العمل فكأنه غير ثابت ولا يشترط في الدين أن لا يكون  
 به رهن بل تحوز زيادة في قدر المرهون بدين واحد \* وفي الزيادة في الدين  
 على مرهون واحد قولان \* واحيار لمربي حواره (ح) \* لركن الثالث  
 الصيغة \* ولا يجبي اشتراط الانجاب والقول فيه \* وكل شرط قرر به مما  
 يوافق مقتضى مطلقه \* أو لا يتعلق به عرص أصلاً فلا يقدر \* وما يغير  
 موحه كشرط الميع من بيعه في حقه فهو مفسد \* وما لا يغير مطلقه ولكن  
 يتعلق به عرص كقوله يشترط أن يتبعه المرتهن قولان في فساد الرهن \*

\* وادأ قال رهنك الاشجار شرط أن تحدث الثمار مرهونة في صحة الشرط قولان \* ولو شرط عليه رهن في بيع فاسد مطلقاً لزوم الوفاء به ورهن فله (و) الرجوع عنه \* كما لو طعن أن عليه ديناً فأداه تم تسين خلافه \* ولو قال رهنك الارض هي اندراج الاشجار تحته \* وكذا في اندراج الأس تحب الحذار \* وفي اندراج العرس تحت الشجر قولان \* وكذا في الثمار غير المؤثرة وفي الخبز واللبن في الصرع خلاف \* وكذا في الصوف المستخر على طهر الحيوان \* وفي الاعصاب الخلاف \* ووجه الاحراج من اللفظ صنف الرهن عن الاستئجار \* الركن الرابع العاقبة فلا يصح الا بمن يصح منه البيع \* وفيه زيادة شرط وهو كونه من أهل الترع \* ولذلك لا يصح لولي الطفل أن يرهن ماله إلا لمصلحة طاهرة \* وهو أن يشتري عاتة ما يساوي مائتين ولا يساوي المرهون أكثر من مائه حتى لو تلف لم يكن فيه ما لا يحبره المشتري \* إلا إذا كان في وقت يحجر فيه الايداع خوفاً من الهب ويحجر الرهن \* وكذا المكاتب (و) والمأدون (و) \* ويحجر للولي الارتهاق عند عسر استيفاء الحق أو تأجله بمعاين مع العسرة \* ويحجر أن يرهن عقاره لحاجة طاهرة في القوت حتى لا يعتقر الى بيعه

### باب الثاني \* في القمص والطوارئ قبله

القمص ركن في الرهن لا يلزم (م) إلا أنه وكيميته في المقول والمقار ما ذكرنا في البيع \* ولا يصح إلا من مكلف \* ويحجر للمرته أن يئيب غيره إلا عند الرهن ومستولده لأن يدهما يد الرهن \* ويستئيب مكاتب الرهن \* وفي عده المأدون خلاف \* ولو رهن من المودع نص أنه يعتقر الى ادن حديد \* وفي الهبة من المودع نص أنه يلزم \* فقيل قولان بالنقل والتحريم \*

\* وقيل بالمرق لصعب الرهن \* ثم لابد (و) من مصي رمان يمكن المسير فيه  
الى البيت الذي فيه الرهن حتى يلزم \* وبص الشافعي رضى الله عنه أنه لا  
يكون قصبا ما لم يصل الى بيته \* وقيل ان ذلك انما يشترط عند التردد في  
تقائه ليتيق وجوده \* والاصح (و) أنه لو باع من المودع دخل في صمائه  
محمرد البيع \* ولو رهن من الماص لم يبرأ (محرر) من صمان النصب \* كما  
لو تمدي في المرهون يخضع الصمان والرهن \* ولو أودع من الماص يبرأ \*  
وفي راءه بالاحارة منه وتوكيله بالبيع وحما \* وكذلك في راءة المستير \*  
وكذا لو صرح براء الماص مع ثقائه في يده \* أما الطواريء قبل القص \*  
فكل ما يريل الملك فهو رجوع \* والترويح ليس رجوع \* واحارته رجوع  
ان قلنا انها تمتع من البيع \* والتدبير رجوع على النص \* وعلى التحريم لا \*  
والنص أنه يسح موت الراهن ولا يسح موت المرتهن \* فقيل قولان  
بالقل والتحريم لتردد الرهن من البيع خائر والنوكاله \* وقيل بالمرق لان  
ركن الرهن من حاب الراهن العين وهو متعلق حق لورثة والعزماء \* وركه  
من حاب المرتهن ديه وهو باق بحاله بعد وفاته \* ولا يصح أنه لا يسح  
نحو القادين \* واخرج عليه بالتدبير وفي مساحه متلاب لمصير حرأ  
\* وباق الصد وحايته وحما أيضا \* ولا يجوز قاصه وهو حر ولو قلب  
حرأ بعد القص خرج عن كونه مرهونا \* عاد حلا عاد مرهونا \* (و) \*  
والتحليل بالقاء الملح فيه (ح) حرام حديث أنى صلحة \* ولا ماسه غير محرم  
\* وكذا بالقل من طل الى شمس على لاصح

بجز الباب الثالث في حكم المرهون عند النص

وهو وثيقة لدين المرتهن في غير الرهن تمتع الراهن من كل ما يتدح فيه

والطر في أطراف ثلاثة ﴿الاول﴾ حاب الراهن \* وهو ممسوع عن كل  
تصرف قولي يريل الملك كالبيع والمنة \* أو يراحم حقه كالرهن من غيره \* أو  
يقص كالترويج \* أو يقلل الرعة كالأحارة التي لا تنقص منها قبل حلول  
الدين \* وفي الاعتاق (ح) ثلاثة أقوال يبرق في الثالث من الموسر والمعسر \* فان  
نعد ما عرّماه \* وان لم يعد فالأقيس أن لا يعود العتق أب اتفق فكأنك  
الرهن \* وحكم التعليق مع الصفة في دوام الرهن حكم الانشاء \* فان وجدت  
الصفة نعد فكأنك الرهن بعد على الأصح \* ويجمع من الوطء حيلة الاحمال  
المقص \* والاحوط (و) حسم الباب وان كانت صغيرة (و) أو آيسة (و) \* فان  
عمل فالولد لسيب \* والاستيلاد مرتب (و) على العتق وأولي بالعود لانه عمل  
\* وقيل سقيصه لان العتق محرر \* ثم اذا امك فالاصح عود الاستيلاد \* ولو  
ماتت بالطلق فعليه القيمة لانه مهلك بالاحمال \* وكذا اذا وطئ أمة الغير تشبه  
\* ولا يصح الروح روحه \* وكذلك الزاني بالحرمة لان الاستيلاد كأنه آتات  
يد وهلاك تحت اليد المسؤولية على الرحم والحرمة لا تدخل تحت اليد والا  
فمجرد السب ضعيف \* ولذلك قيل على رأيي يحق أقصى القيم من يوم  
الاحمال الى الموت \* وقيل يعتبر يوم الاحمال \* وقيل يوم (ح) الموت \* ولا  
يجمع من الآيسة (ح) لسكنى الدار \* أو استكساب العبد \* أو استخدام \* أو إراء  
العقل على الآيسة ان لم يقص قيمته \* ويجمع عن المسافرة به لعظم الحياولة كما  
يجمع روح الأمة عن السر بها \* بخلاف الحر فانه يسافر بروحه \* وان أمكن  
استكساب العبد في يده لم يترع من يده حملاً بين الحين \* ومما اترع فعليه  
الآيسة اد \* الا أن يكون عدلته طاهرة في تكليعه ذلك خلاف \* وكل  
ما سمع منه فاذا أذن المرتهن حار لان الحق لا يعدوها \* ثم اذا أدته في العتق

سقط العرم عنه \* وفي البيع قبل حلول الاصل ينع (ح) تعلقه بالثمن \* وله الرجوع قبل البيع \* وكذا اذا اذن في الهبة ووهب ولم يقص له الرجوع \* ولو شرط في الاذن في البيع حمل الثمن رهناً لم يحر ذلك في الاصح لانه نقل للوثيقة \* ولو شرط أن يحل حقه من الثمن فسد الاذن (و) لانه اذن لعوض فاسد \* بخلاف ما لو شرط لو كيله أحره من ثمن ما يبيعه اذ ليس العوض بهما في مقام الاذن \* والتركه اذا تعلقت الديون بها كالرهون في منع التصرف فيه \* وقيل انه كالسند الحائى \* فان منع منه فطهر دين رد عوض بعد تصرف الورثة متى تنعمه بالنقص خلاف الطرف الثاني \* حاشا المرتهن \* وهو مستحق اذامه اليد ولا تزال يده الا لاجل الاستماع (ح) بهاراً تميزه عليه ليلاً \* ولو شرط المبدال على يد ثالث ليق كل واحد به احرار \* ثم ليس للمبدل تسليمه الي أحدهما دون اذن صاحبه \* فان فعل ضمن الآخر \* ولو تغير حاله بالمسئ أو بالزيادة فيه فلكل واحد طلب التحويل منه الى عدل آخر \* والمرتهن استحقاق البيع تقدماً به على الرماء عند حلول الدين ولكن لا يستل به دون دين الرهن \* بل يرجع الى القاصى حتى يطالب الرهن أو يكفه البيع \* ولو اذن للمبدل وقت الرهن في البيع \* يجب مراعاته تأيلاً على الاصح \* ودرصاع لمن في يده اثنان مائة \* فان سلم الى المرتهن اذن الرهن ولكن سكر تسليمه \* هو ضمن \* فان صدقه الرهن في صماه لتقصيره في الاستعداد خلافه ولا يبيع المبدل الا ثمن المثل \* فان طلب زيادة في مجلس المتداول العدل الطائى \* وعلى الرهن مؤونه المرهون \* وأحره الاصطبل \* وعلف الدابة \* وستى الاشجار \* ومؤونة الحداد من حاص ماله على الاصح \* وقيل انه يساع فيه حره من المرهون \* فان

كان بحيث تهلكه العقبة يباع كما يعمل عما يتسارع اليه الفساد \* ولا يمنع  
 الراهن من الفصد والحاماة والختان \* ويمنع من قطع سلعة (١) فيه خطر \*  
 والمرهون أمانة (ح) في يده \* ولا يسقط (ح) تملكه شيء من الدين \* ولو  
 أدن له في العراس بعد شهر فهو بعد العراس عارية مصنوعة \* وإن شرط أن  
 يكون مبيعاً منه بعد شهر بالدين فهو بعد الشهر مصنوع لأنه مبيع بيماء  
 فاسداً \* والفساد حكم الصحة في ضمان العقود \* ولو ادعى المرتهن تلفاً  
 أو رداً فهو كالمودع عند المراورة \* والقول قوله \* وطرّدوا ذلك في  
 المستأجر \* وكل يده غير مصممة \* وقال العراقيون يختص ذلك  
 بالوديعة وبالكيل لمسير آخره \* ومن عداهما يطالب بالبيعة قياساً  
 لأن المودع وقع الاعتراف بصدقة وأمانته دون غيره \* والمرتهن من العاصب  
 عند المراورة كالمودع من العاصب يطالب ولا يستقرّ الضمان عليه وإن  
 تلف في يده \* وكذا المستأجر بخلاف المستعير والمسام \* ومنه العراقيين في  
 مطالبتهم وحماهم \* ثم في قرار الضمان بعد المطالبة وحماهم آحران \* والمرتحن  
 ممنوع من كل تصرف قولاً وعملاً فإن وطئ فهو ران \* وإن طئ الاناحة  
 فوطئ بالشبهة \* فإن أدن له الراهن وعلم التحريم قران \* وفيل مذهب عطاء  
 في اناحة الحواربي بالادن شبهه \* وإن طئ حلاً فوطئ بالشبهة \* وفي وجوب  
 المهر عليه وقيمة الولد عليه وحماهم من حيث أن الادن ضعيف الآثار  
 في الوطء بدليل الموصصة \* وهذه الاحكام تنبت في عين الرهن وبذله  
 الواجب بالحماية على المرهون اد يسري اليه حق الرهن حتى لا يبعد اراء الرهن  
 استقلالاً ولا اراء المرتهن اد لادين له \* ولا يسري الى الكسب والهقر (٢)

(١) السلعة هي يشبه الدمل اه (٢) المقر بالعمدية المرح المصنوع وصداق المرأة اه

(ح) والريادات المبيدة (ح) كاللن والولد (ح) والصوف والثرثرة (ح)  
 \* فان كان الولد مهنأ حالة البيع والعقد كات تالماً \* وان كان مهنأ في  
 احدي الحالتين في تبعيته خلاف في الطرف الثالث في ملك الرهن \* وهو  
 حاصل بالتعاسح \* وفوات عين المرهون بأفة سماوية \* ويلتحق به ما اذا حي  
 المد ويبع في الدين فانه مات لمير بدل \* وكما يقدم حق المحمي عليه على حق  
 المالك يقدم على حق المرتهن \* فان حي على عد السيد أو السيد معه فله التعصا  
 كما الاحمي \* وليس له الارش والبيع اذ لا يستحق شيئاً على عد معه \* ولو  
 حي على عد أبيه وانتقل اليه موته في استحقاقه الملك خلاف لانه في حكم  
 الدوام \* وان حي على عد آخر له مرهون من غير هذا المرتهن فله قتله \* وان  
 مات حق المرتهن فان عماً على مال تعلق حق مرتهن القتل بالمد \* وان عماً  
 لمير مال فهو كمير المحجور عليه \* ولو أوجب أرتناً فمرتحن القتل أن يطلب  
 يمه في حته \* وان كان النفس أيضاً مرهوناً عنده فهو فوات محص في حقه  
 إلا أن يكون التتيل مرهوناً دس آخر يحالف هذا الدين فله يمه وحمل  
 ثمة رهناً بالدين الآخر \* ويملك الرهن أيضاً قصاء كل الدين \* فان قصي  
 لمعه بقي كل مرهون مرهوناً بقية الدين \* وكذلك اذا رهن عدين وسلم  
 أحدهما كان مرهوناً بمحنة ليس (ح) \* وكذا لو تلف أحدهما إلا أن يمتد  
 العقد والصفقة أو مستحق لدين أو المستحق عليه فيمتصل أحدهما مع الآخر  
 ولا يطر الى تمتد الوكيل واتحاده \* وفي النظر الى تمتد الملك في المرهون  
 المستعار من شخصين حذيف مهما قصد قصاءه فك نصيب أحدهما \* واذا  
 مات الرهن قصي أحد يمه نصف الدين \* يملك (و) نصيبه \* ولو تعلق  
 دين بأقرار الورثة بالتركة قصي واحد نصيبه في امكانك اخذة قولان \*



ومعها اعك نصيب أحدهما فله أن يستقسم المرتهن بعد ادن الشريك الراهن  
سواء على الأصح في أن حكم القسمة في مثل هذا الحكم الاقرار لا حكم البيع  
• ولو قال للمرتهن مع المرهون لي واستوف الثمن لي ثم استوفه لمسك في  
استيفائه لنفسه تردد من حيث اتحاد القائل والمقصد • وإن قال لعه لي  
واستوف الثمن لمسك فقد استيفأه وكان مضموناً في يده لانه استيفاء  
فاسد فأشبه الصحيح في الصمان • ولو قال مع لمسك لعل الادن اذ كيف  
يبيع ملك غيره لنفسه • ولو قال مع مطلقاً فالأصح محضه ويريله على البيع للراهن

### باب الرابع • في الرافع بين المتعاقدين

وهو في أربعة أمور: الأول في العقد • ومعها احلفا فيه فالقول قول الراهن  
اد الأصل عدم الرهن • ولو ادعى المرتهن أن الحيل التي في الارض مرهونة  
مع الارض فلا رهن أن يسكر رهها أو وجودها ويحب أن لم يكذبها الحس  
في انكار الوجود • فان كذبه واستمر على انكار الحس حمل ما كلاً عن اليقين  
وردد على المرتهن إلا أن يعدل الي بي الرهن فيحطب عليه • ولو ادعى على  
رحلين رهن عدما عده فلاحدهما أن يتهد على الآخر اذا ائرد تنكديه •  
ولو ادعى رحلان على واحد فصدق أحدهم وبطل به أن سهد للمكذب  
فيه وحيان يبين على أنه هل يتاركة فيما سلم له أو لم يرد • الامر الثاني في  
القبض والقول فيه أيضاً قول الراهن • وكذا لو وجدناه في يد المرتهن اذا  
قال الراهن عصته (و) • ولو قال أحدثه ودية وعارية أو تحبة أخرى مع  
الادن وحيان لانه اعترف بقصص ما دون • • • • • وأراد صرفه عنه •  
فلو أقيمت الحجة على امراره تنص الرهن فقال كنت سلطت فيه تعويلاً على  
كتاب الوكيل أو إقامة على رسم الصالة (و) فله أن يحلف المرتهن على صيه •

وان قال تصدعت الكذب فلا يسمع (و) ولا يمكن من التحطيف في الامر الثالث في الحياية \* فاذا اعترف الخاني وصدقه الراهن دون المرتهن أحد الأرش ومار به \* وان صدقه المرتهن أحد الأرش وكان رهباً عده الى قضاء الدين \* فاذا قصي من موضع آخر فهو مال صائع لا يدعيه أحد \* وان حى السد واعترف به المرتهن فالقول قول الراهن \* ولو قال الراهن أغفقت أو عصنته قل أن رهت أو كان قد حى وأصاف الى معين محي عليه فيه ثلاثة أقوال \* كما في تمديد غنقه لانه مالك لا تهمة فيه \* فان قلنا لا يقبل فيحلف المرتهن على نفي العلم \* فان حلف هل يعزم الراهن للمقر له يتني على قولي العزم بالحيلولة \* وان بكل يرد اليمين على الراهن أو على المقر له قولان \* وكل واحد من المرتهن والمقر له مهما بكل فقد أنطل حق نفسه عن العزم سكوله \* وان رددا على الراهن فكل مهل للمقر له الحلف لكيلا يطل حقه سكول غيره فيه قولان \* وان قلنا يقبل اقراره مهل للمرتهن تحليمه فيه وجهان \* فاب حاصه فكل وحلف المرتهن اليمين المرودة فمائدة حلفه تقرير السدي يده أو أن يعزم الراهن له قولان \* ولو كان المقر به الاستيلاء فيريد أن المستولدة تحلف اذا بكل الراهن وان حرية الولد والنسب تثبت لا محالة في الامر الرابع فيما يصك الرهن \* فلو أذن المرتهن في البيع ثم ادعي الرجوع قل البيع فالقول قوله (و) لان الاصل أن لا بيع ولا رجوع فيتعارضان ويبقى أن الاصل استمرار العقد \* ولو قال الراهن ما سلمته من المال كان عن حمة الدين الذي به الرهن فاصك وادعي المرتهن أنه عن حمة غيره فالقول قول الراهن \* وكذا في كل ما يدعيه من قصوده في الاداء فانه أعرف بنية نفسه \* ولو قال لم أبو عند التسليم أحد الدينين فعلي وجه يورع على الجهتين \* وعلى

وحه يقال له اصرف الآن الي ماشئت \* وكذا في جميع طائره

— كتاب التعليل —

التماس العرماء المحر بالديون الحالة الزائدة على قدر المال سب لصرف المحر  
(ح) على المجلس بدليل الحديث \* وفي التماس المجلس دون العرماء والتماس العرماء  
بدون يساوي المال أو يقرب منه خلاف \* والديون المؤجلة لأحررها (و) \* ولا  
يحل الأهل بالمجلس على الأصح \* ثم للمحر أربعة أحكام \* الأول \* مع كل  
تصرف متباد يصادف المال الموقوف عند صرف المحر كالعتق \* والبيع \*  
والرهن \* والكفالة \* ولا يجرح عتقه على عتق الراهن لأن تعيده ابطال لما  
أشئ المحر له \* ثم لو فصل العبد المعتق أو المبيع بعد قضاء الدين في الحكم  
سعوده خلاف \* فان قلنا بعد فليقص الدين من غيره ما أمكن \* أما ما لا  
يصادف المال كالكاح \* والخلع \* واستيعاء القصاص \* وعموه \* واستلحاق  
السب \* وبيع باللمان \* واحتطائه \* واتبائه \* وقوله الوصية فهي صحيحة \*  
وكذا شراؤه على الأصح \* وكذا اقراره \* إلا أن ما يتعلق به بالمال يؤاخذ به  
بعد فك المحر ولا يقل على العرماء \* ولو أقر في عين مال أنه وديعة عنده  
أو عصب أو عارية فيه قولان في القديم \* ومنه حرج قول ابن - الاقرار  
المرسل بالدين أيضاً يوجب قضاءه في الحال من ماله ادلائمه فيه \* والمال  
الذي يتحدد بعد المحر هل يتعدى اليه المحر فيه خلاف \* ومن باع بعد  
المحر منه شيئاً في تعلقه بعين متاعه ثلاثة أوجه يعرق في الثالث بين أن يعلم  
افلاسه أو يحمل \* فان قلنا لا يتعلق به فيصير على وجهه إلى أن يقضى ثمه بعد  
فك المحر فانه دين حديد فلا يقضى من المال القديم كما يلزمه لصمان أو  
اقرار أو اتلاف \* وعلى وجه يصار به لأن تمن المبيع في مقابلة ملك حديد

استعيد منه \* وأحره الكيال والحمال وما يتعلق بمصلحة الحر يقدم على سائر الديون \* ولو اشترى شيئاً قبل الحر فله رده باليب على وفق المطة \* فان كانت المطة في اقبائه فلا كما في ولي الطفل \* ولو حرر عليه في مدة الخيار فله التصرف بالصح والاحارة في العقد المتقدم من غير قيد (و) بشرط المطة لان الامر فيه لم يستقر بعد فليس تصرفاً مستداً \* واداك كان له دين وله شاهد واحد فيحلف \* وكذا اذا ردت عليه اليمين \* فان بكل فالص أن العريم لا يحلف والمعلن حي \* ولو كان ميتاً فقولان موصولان \* فبهم من سوى ومهم من فرق بأن صاحب الحق قائم فكوله يوم أمراً \* ولو أراد سماً فعلن له دين حال معه \* وليس لمن له دين مؤجل معه \* ولا طلب الكفيل ولا طلب الاشهاد (و) في الحكم الثاني بيع ماله وقسمته \* وعلى القاضي أن يادر اليه كيلا تقول مدة الحر \* ويقسم على ستة الديون \* ويبيع محصرة المعلن \* ولا يسلّم مبيعاً قبل قص الثمن \* ولا يكلف الرماء حجة علي أن لا عريم سواء \* ولو تول علي أنه لو كان لطهر مع استفاضة الحر \* فان ظهر بعد القسمة فلا تنقص القسمة بل يرجع على كل واحد بمحصة يقتضيها الحساب \* ولو حرج مبيع مستحقاً فكذلك يرجع على كل واحد بمحصة من الثمن \* فان كان قد بيع في حاله المعلن يرد تمام الثمن \* أو يصارف فيه خلاف \* ووجه الأكمال أنه من مصالح الحر \* ثم يترك عليه دست ثوب يليق بحاله حتى حله وطيلسانه ان كان حطما عه يرى عنصه \* ولا يترك مسكه وحادمه \* بل بقي له سكي يوم واحد وحقته وحقه وأولاده \* وكذا يفيق عليهم مدة الحر \* ونص في الكفارة أنه يبدل إلى الصيام \* وإن كان له مسكن وحادم فتيل مثله في الديون \* والفرق أن الكفارة لها بدل وحقوق الله على المساهلة

\* ثم ان بقي شيء من الدين فلا يستكسب (م) \* وفي اشارة مستولدة والصيغة  
الموقوفة عليه خلاف مأخذه أن الممعة ليست مالاً غنيداً وانما هو اكتساب  
\* ثم اذا لم يسق له مال واعترف به المراء فيعك الحر \* أم يحتاج الي فك القاصي فيه  
خلاف \* وكذا لو تقاضوا على رفع الحر لان الطاهر أن الحق لا يمدوم ولكن يحتمل  
أن يكون وراءهم عريم \* والاظهر أن يبعه ماله من غير المراء لا يصح وان  
كان نادمهم \* ولو باع من الغريم بالدين ولا دين سواء هبته خلاف لان  
سقوط الدين يسقط الحر على رأي الحكم الثالث \* حسه الي ثبوت  
اعساره \* وللقاصي صر به ان طهر عاده باعاء المال \* فان أقام بينة على اعساره  
سمع في الحال ( ح م ) وأنظر الى ميسرة \* وليشهد من يحضر باطن حاله فانه  
شهادة على الي قلت للحاجة \* ثم للحصم أن يحمله مع الشهادة \* فان لم يطلب  
فهل يجب على القاصي أدنا في قصائه فيه خلاف \* وان لم يجد بينة وقد عهدله  
مال فلا يقلل قوله \* وان لم يمهّد فقيل ان القول قوله لان الاصل عدم  
اليسار \* وقيل لابل الاصل في الحر الاقتدار \* وقيل يطر ان لزمه الدين  
باحتياره الطاهر أنه لا يترم الاعن قدرة \* فان لم يقل يمينه فان كان عرياً  
فليوكل القاصي به من يسأل عن منشئه ومقلته حتى يعاب على طه افلاسه  
فليشهد كيلا يتخذ الحس عليه \* والصحيح أنه يحس في دين ولده لانه لو لم  
يحس فيؤدي الى أن يهرّ ويمتنع عن الأداء ويحصر عن الاستيلاء من الحكم  
الرابع \* الرجوع ( ح ) الي عين المبيع لقوله عليه السلام أيما رحل مات أو أفلس  
فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وحده لعيه \* ويتعلق الرجوع بثلاثة أركان العوص  
والمعوص والمعاوضة \* أم المعوص \* وهو الثمن فله شرطان (الاول) أن يتعذر  
استيماؤه بالا فلاس ولو وفي المال به فلا رجوع \* وان قدمه المراء فله الرجوع

لان فيه مئة وعمر طهور عريم آخر \* ولا رجوع (و) اذا تمدر بامتاعه بل  
يستوفيه القاصي \* ولو انقطع حسه ومسا الاعتياص عن الثمن فله التسح  
كما في انقطاع المسلم فيه (الثاني الحلول) ولا رجوع الا اذا كان الثمن حالا ولا  
يحل الا حل بالفلس على الاصح \* وأما المعاوضة بها شرطان (الاول) أن يكون  
معاوضة محصة فلا يثبت التسح في السكاح والخلع والصلح بتعدد استيعاء  
العوض \* ويثبت في الاجارة والسلم فيثبت الرجوع الى رأس المال عند  
الافلاس ان كان ناقيا \* والمصاراة بقيمة المسلم فيه ان كان تالفا \* ثم يشتري  
بقيته حسن حقه \* ولا يجوز الاعتياص عن السلم فيه \* واذا أفلس المستأجر  
بالاحرة رجع المكري الى عين الدابة أو الدار المسكراة \* فان كان في يديه ثقله  
الى مأس مأخرة مثله يقدم بها على العراء \* وان كان قد رزع الارض ترك  
زرعه بعد التسح مأخرة يقدم بها على العراء اذ فيه مصلحة الزرع الذي هو  
حق العراء \* وان أفلس المكري بعد تعيين ما اكراه فلا مسح بل يقدم  
المستأجر بالمنفعة لتعلق حقه بعين الدابة كما يقدم المرتب \* وان كانت الاحارة  
واردة على الدابة فله الرجوع الى الاحرة اذا قيمت بعينها أو المصاراة بقيمة  
المنفعة لتحصل له منفعة (الشرط الثاني) للمعاوضة أن تكون سابقة على الحار  
\* احترازه عما يجري سبب لزومه بعد الحار كما ادعاه من المجلس المحصور  
عليه هل يتعلق بعين ماله وقد ذكرناه \* وكذلك لو أفلس المكري والدري يد  
المكري فاهدمت ثبت له الرجوع الى الاحرة \* وهل يراحم به العراء فيه وحيوان  
\* وكذا لو ناع حارية بعد فتلعت الحارية في يد المجلس المحصور فرداها بعد  
بالعيب فله طلب قيمة الحارية قطعا \* وهل يتقدم بالقيمة أو يصارف بها وجهان  
\* والاصح أنه يصارف \* أما المعوض \* فله شرطان (الاول) أن يكون ناقيا

في ملكه \* فلو هلك فليس له الا المصاراة بالتمس \* وكذا (و) لو رادت القيمة على التمس \* والخروج عن ملكه كالحلاك \* وتلق حق الرهن والكتابة كروال الملك \* ولو عاد الى ملكه بعد الروال رجع اليه في أطر القولين ( الثاني ) أن لا يكون متعيراً \* فان تمير لطرياً عيب فليس له الا أن يقع أو يصاب بالتمس \* الا أن يكون بحماية أحسب فله المصاراة بحره من التمس على نسبة نقصان القيمة لا مارش الحماية اذ قد يكون ذلك كل القيمة عند قطع اليدين وذلك لا يمتري في حق اللاتم \* وحماية المشتري بحماية الاحسب على أحد الطريقين \* وان تمير موات بمص المبيع كأحد العدين رجع الى القائم وصار بمن التالف \* وقصا ورن الریت بالاغلاء تمير صمة أو تلف حره فيه وحما \* أما التمير بالزيادة والمتصلة من كل وجه لاحكم لها بل تسلم للاتم محاما \* والمتصلة من كل وجه كالولد لا يرجع فيه ولكن ان كان صغيراً فعليه أن يبدل قيمة الولد حذراً من التمريق \* فان أنى نطل حقه على رأي من رأي الرجوع (و) \* وبعت الام والولد على رأي \* وصرف اليه نصيب الام على الخصوص \* واداء طرح البيص المستري أو مت الدر بالزراعة فقد مات المبيع على الاطهر (و) وهذا موحد حديث \* وان كانت الحارية المبيعة حاملاً فولدت قبل الرجوع في ذلك الرجوع به قولان \* ولو حلت بعد البيع فالصحيح تمدي الرجوع الى الحين \* وحكم الثمرة قبل التأخير حكم الحين وأولى بالاستقلال \* ولو تمير الثمرة للمشتري فعلى اللاتم اقاؤها الى الحداد \* وكذا ابقاء درعه من غير أجرة (و) \* وحيث يتنث الرجوع في الثمار فلو كانت قد تنلعت فرجع في الشجرة فيطالب بحره من التمس للثمرة لطريق المصاراة \* ويعرف قدره باعتار أقل (و) القيمتين من يوم العقد الى يوم القص لان

ماقص قبل القبض لم يدخل في صان المشتري \* ويمتد للشجرة أكثر  
القيمتين على الاطهر (و) قليلا للواحد على المشتري \* أما الزيادة المنتهية  
بالمبيع من خارج ينظر ان كان عينا محصا كما لو بى المشتري أو عمر من مبيع  
ثلاثة أقوال \* أحدها أنه فاقد عين ماله \* والثاني أنه يباع الكل فيورع به  
على نسبة القيمة \* والاصح أنه يرجع الى العين ويغير في العراس بين أن  
يبدل قيمته وبين أن يرم أرش انقصان أو يبقى مأخرة \* فان لم تقل الزيادة  
التغير كالمو حلط مكيلة ريت بمكيلة من حسه أو أردأ منه رجح (و) النائع  
الى مكيلة واحدة \* وان حلط مأخوذ فهو فاقد على قول \* ويبيع على قول ويورع  
على نسبة القيمة \* وعلى قول يقسم المكيل على نسبة القيمة \* والبرق يبه  
وبين الأردأ أن ما حصل من نقصان الصعة يمكن أن يحصل عينا في حق  
النائع فيقال له اما أن تقع بالمبيع لميب أو تصارب \* وتصيب حاب المشتري  
لاوجهه هذا هو النص \* ونقل عن ابن سريج التسوية \* وان كانت الزيادة  
عينا من وجه ووصفا من وجه كالمو صاع الثوب فان لم ترد قيمته فلا أثر له \*  
وان راد فالمشتري شريك (ح) بذلك التقدر الذي راد \* الا اذا كانت الزيادة  
أكثر من قيمة الصع فالزيادة على قيمة الصع صعة محصة \* وفي الصعة المحصة  
في طحن الحطة ورياسة الدابة وقصارة الثوب وكل ما يستأخر على تحصيله  
قولان \* أحدهما أنه يسلم للنائع هو كالي زيادة المتصلة من الحسن وعيره \* والثاني  
أنها كالصع لاها عمل محترم متقوم \* بخلاف ما لو صدر من العاصب فانه عدوان  
محض \* فعلى هذا لاخير حق الحسن \* ولو تلف الثوب في يد القصار سقطت  
أخرته \* ولو كانت قيمة الثوب عشرة وقيمة القصار خمسة والاحرة درهم وأطلس  
قبل توفيه الاحرة فيقدم (و) الاخير بدرهم والنائع بعشرة وأربعة للمراء



\* وان كانت الاحرة حمسة وقيمة القسارة درهم احتص الاحير بالدرهم  
الرائد وصار بالارلعة ويقال (و) للاخير اقع بما وحده من القسارة  
أو صار بكل الاحرة فان القسارة وان شئت بالصع فليست عينا يمكن  
اراد الصع عليها

### كتاب الحر

بأسباب الحر حمسة : الصا والرق والخن والعلس (ح) والتدبير (ح)  
\* وحر الصبي يقطع بالبلوغ مع الرشد \* والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة  
(ح م) للام والحرية \* أو الاخلام \* أو الخيص للمرأة (ح) \* أو سات (ح)  
العامة في حق صبيان الكفار فانه اشارة فيهم (و) لمر الوقوف على سهم \* وفي  
صبيان المسلمين وحيان \* وأما الرشد فهو أن يبلغ صالحا في دينه مصلحا لدينه  
\* فاذا اخل أحد الامرين استمر الحر (م ح و) \* ومهما حصل اعك الحر  
(و) \* فلو عاد أحد المعين لم يعد الحر لان الاطلاق التات لا يرفع الا يقيق  
كما أن الحر التات لا يرفع الا يقيق \* فلو عاد الفسق والتدبير جميعا يعود الحر  
أو يعاد على أطهر الوحيين \* ثم يلي القاصي أمره أم وليه في الصبي فيه وحيان \* وكذا  
في الخون الطاري بعد البلوغ \* وصرف المال الى وحوه البر ليس بتدبير \* فلا  
سرف في الخير \* وصرفه الى الاطعمة البغيسة التي لا تليق بحاله تدبير (و) \* فاذا  
انضم اليه الفسق أو حب الحر \* تم فائدة الحر سلب استقلاله في التصرفات المالية  
كالبيع والشراء (و) والاقرار بالدين (م) \* وكذا الهمة \* وفي سلب عارته عند  
التوكيل به خلاف \* وعليه ينتي صحة قوله الوصية والهمة \* ولا حر عليه فيما  
لا يدخل تحت الحر كالطلاق والطهار والخلع واستحقاق النسب وفيه والاقرار  
بموح المقونات لانه مكلف والولي لا يتولى ذلك فلا بد وأن يتولاه نفسه

\* والاصح أنه لا يقلل اقراره باتلاف مال المير كالصبي ، ويعقد احرامه بالحج ثم يبيع الراد ان لم يكن فرصا عليه \* ثم حكمه حكم المحصر أو المحرم المفلس حتى لا يتحلل الا لبقاء البيت فيه خلاف \* وولي الصبي أو وه أو حده وعند عدمهما الوصي \* فان لم يكن فالقاضي \* ولا ولاية للام ( و ) \* ولا يتصرف الولي الا بالمعطة \* ولا يستوي قصاصه ( ح ) ولا يعموه ولا يعتق \* ولا يطلق لعوض وعير عوض \* ولا يعمو عن حق شعته الا لمصاحته \* فلو ترك فليس له الطلب بعد البلوغ على الاصح ( و ) \* وله أن يأكل بالمعروف من ماله ان كان فقيرا \* وان كان عيا فليستعفف

— كتاب الصلح \* وفيه ثلاثة فصول —

المصل الاول في أركانه ، وهو ما وصفت له حكم البيع ان جرى على غير المذني \* فالصلح لا يخالف البيع الا في ثلاث مسائل ( الاولى ) قال صاحب التحصيل يجوز الصلح على أروث الحيات ولا يصح لمعط البيع \* ونكر الشيخ أبو علي وعيره وقال ان كان معلوم القدر والصفة حار للمطمين والا متع ( ح ) بالمطمين \* وون علم القدر دون الوصف كالمدينة في كمال المعطين خلاف ( الثانية ) أن يصلح عن بعض المدعى فهو حائر فيكون تندي هبة المعص ولعط البيع لا يوجب منه في هذا المقام ، وقيل انه لمعط الصلح أيضا لا يصح الثالثة : اذا قال ابتداء لميره من غير سبق حصومة صالحى من دارك هذه على أم هية خلاف اد لمعط البيع واقع فيه \* ولا يطلق لمط الصلح الا في الحصومة \* وأما الصلح عن الدين فهو كبيع لدين \* من صالح على بعضه فهو راء ( و ) عن المعص \* ولو صالح من حال على مؤحل أو مؤحل على حال أو صحيح على مكسر أو مكسر على صحيح وهو فاسد لانه وعد من المستحق أو المستحق

عليه لا يلزم الوفاء به \* ولو صالح من ألف مؤجل على خمسمائة حال فهو فاسد  
لأنه رل عن القدر للحصول على زيادة صفة \* ولو صالح عن ألف حال على  
خمسمائة مؤجل فهو اراء عن خمسمائة ووعد في الباقي لا يلزم \* هذا كله في  
الصلح على الاقرار \* فأما الصلح على الانكار فلا يصح (ح) كما اذا قال  
صالحى على دعواك الكاذبة أو عن دعواك أو صالحى مطلقا \* فان قال سى  
الدار التى تدعيها فهو اقرار فيصح \* وان قال صالحى عن الدار فالظاهر انه ليس  
باقرار والصلح باطل \* وفي صلح الخطيئة على الانكار فى العين وحال لانه  
فى حكم الهبة للمعصى رغم صاحب اليد \* وكذا الخلاف فى صلح الخطيئة فى  
الدين \* وان جاء أحسنى وصالح من جهة المدعى عليه وقال هو مقرر صح  
بطراً الى توافق المتعاقدين \* وان قال هو مسكر ولكنه مطل فى الانكار  
فالطر الى ماسر المقد وهو مقرر أو الى من له المقد وهو مسكر فيه خلاف \*  
ولو صالح لنفسه ورغم أنه قادر على الاتراخ فالاطهر (و) الصحة \* واذا أسلم  
الكافر على عترة سوسة ومات قبل التعيين صح اصطلاحهم فى قسمة الميراث مع  
التفاوت فى المقدار وكان مسامحة \* وصح مع الحمل للصورة \* ولا يصح  
الصلح على غير التركة لانه معاوضة من غير ثمت فى استحقاق المعوض

فصل الثانى فى التراحم على الحقوق فى الطرق والحيطان والسقوف \*  
أما الطرق فالتشاور على الاناحة كالموات الا فيما يعم الطرود فلكل  
واحد (ح) أن يتصرف فى هوائه بما لا يضر بالمارة ولا يعم الحمل مع  
الكبسة \* وكذلك يفتح اليه الابواب \* والاطهر (و) حوار عرس شجرة  
وساء ذكة \* لا يصيق الطريق أيضاً \* والسكة الماسدة الاسفل عند المراقين  
كالشوارع \* وعند الماروره هى ملك مشترك بين سكان السكة \* وشركة كل

ساكن هل يحيط من باب داره الى أسفل السكة فيه تردد \* ولا يجوز اشراع  
الحاج وفتح باب حديد الا برصاهم \* وورصاهم اعارة يجوز الرجوع عنه \*  
ولو فتح باب دار أخرى في داره التي هي في سكة مسددة الاسفل \* أو فتح  
من تلك الدار باباً ثانياً في السكة فوق الباب الاول فيه تردد لانه يكاد يكون  
زيادة علي الاتماع المستحق \* وأما فتح الكوة فلا منع منه \* أما الحدار ان  
كان ملك أحدهما فلا يتصرف الآخر فيه الا بأمره \* فان استأجره لوصع  
جده لا يلزمه (م) الاحاطة في القول بالحديد \* فان رضى فبها رجع كان له  
القص بشرط أن يبرم القص \* وقيل فأئدة الرجوع المطالبة بالاحرة للمستقل  
\* وان كان مشتركاً فلكل واحد مع صاحبه من الاتماع دون رصاه \* ولو  
تراصيا على القسمة طولاً أو عرضاً حار \* ولا يجوز علي القسمة في كل الطول  
ونصف العرص ان يتعد الاتماع بوصع الحدوع \* وكذا في نصف الطول  
(و) وكل العرص \* واد حرت بالترامي أقرع في الصورة الاحيرة \* والاولى  
التخصيص لكل وجه نصاحه في الصورة الاولى حتى لا تنص  
القرعة بخلافه \* ولا مانع (و) في الأساس من الاحار علي قسسته \* والقول  
الحديد أنه لا يجوز (م ح) علي العمارة في لاملأك المتتركة لانه ربما  
يتصرف بتكليفه العمارة \* ثم لو مرد السريك الآخر فلا يمنع لانه عاد محص  
ثم ان أعاد الحدار بالقص المتترك عاد ملكاً مشتركاً كما كان \* ولو تعاونا  
علي العمل فكنل \* ولو اهرد احدهما وشرط له الآخر أن يكون ثلثا الحدار  
له صحت \* وكان سدس القص عوضاً عن عمله فيصاف ملك للتريك \* واد  
يهدم العلو والسفل وقليل ليس لصاحب العلو حذر - ب السال علي العمارة  
فله أن يعمر نفسه فان عمر فليس (و) له مع صاحب السفل من الاتماع لعله

ولا أن يرممه (و) قيمة ماساه من الحدار والسقف \* ومن له حق إحرام الماء في ملك الدير فلا يحجر على المارة بحال \* أما السقف الحائل بين الملوّ والسفل يحجر لصاحب الملوّ الخلوّس عليه وإن كان مشتركاً للصورة \* وكذا إن كان مستحقاً لصاحب السفل وأما يتصور ذلك بأن يبيع صاحب السفل حق الساء على سقفه من غيره فيصح (ر) هذه المعاملة وهي بيع فيها متناه الاحارة \* ولا يحجر بيع حق الهواء لاشراع حاج من غير أصل يمتده الساء \* ويحجر بيع حق مسيل الماء وعمره \* وحق الممر وكل الحقوق المقصودة على التأييد \* ويجب أن يذكر قدر الساء وكيفية الحدار لاجل الدرس في تناقله \* ولو باع حق الساء على الارض لم يجب (و) ذكر ذلك \* ومما هدم صاحب السفل السفل لم يمسح البيع لانه مخالف للاحارة ولكن يرم له قيمة الساء للحيولة \* فاداً أعاد السفل استردّ القيمة

من الفصل الثالث في التاراع وفيه ثلاث مسائل في الاولى لو ادعى على رحلين داراً وهي في يدهما فكده أحدهما وصدقه الآخر فصالح المصدق على مال فأراد المكذب أحده بالشفعة إن ادعى عليهما عن حنتين حار \* وإن ادعى عن حبة واحدة من ارث أو شراء فلا \* لانه كده في استحقاقه فالصالح باطل بقوله \* وبنيه وحه أنه يأخذ \* الثانية : سارعا حداراً حائلاً من ملكيهما هو في أيديهما \* فلو كان وحه الحدار أو الطاقات أو معاقده القمط الى أحدهما لم يجعل (م) صاحب يدلّاب كونه حائلاً بينهما علامة ظاهرة للاشتراك فلا يبرمته \* وكذلك (ح) لو كان لأحدهما عليه حدود \* بخلاف ما لو شهد بية لأحدهما بالملك في الحدار يصير (و) صاحب يد في الأس ادليس فيه علامة الاشتراك \* وكذا راكم الدانة مع المتعلق

لحامها محتص باليد اذ ليس تمت علامة قوية في الاشتراك فالركوب طاهر  
في التحصيل \* أما وضع الحدوع فزيادة انتفاع فهو كزيادة الاقشة في الدار  
\* وكذلك اذا تارح صاحب الملو والسفل في السقف فهو في يدهما (ح م)  
الا اذا كان بحيث لا يتمكن احدهما بعد ساء الملو فيكون متصلا بمحذار  
صاحب السفل اتصال رصيف وهو علامة اليد \* وكذا الحدار المتشارع فيه  
اذا اتصل بأحدهما اتصال ترصيف كان هو صاحب اليد هو الثالثة \* علو الخال  
لوحد وسفله لآخر وتارعا في العرصة \* ان كان المرقى في أسفل الخال  
فالعرصة في يدهما \* وان كان في دهلير الخال فهو حان

### كتاب الخوالة

وهي معاملة صحيحة تقوم على لله عليه وسلم مطل المتي طلم فاذا أحيل أحدكم  
على ملي فليحتل والعرفي شرائها وأحكامها \* أما الشرائط فالاول :  
رضا المستحق للدين والمستحق عليه (و) ايجابا وقولا \* ورضا الحال عليه  
لا يسترط (ح) لانه محل التصرف \* وهل يسترط أن يكون على الحال  
عليه دين فيه وجه \* هل يشترط خفيته تحوير الصواب بشرط  
راءة لاصل وبعد ذلك يسترط رصاه لا محله \* الثاني : أن يكون الدين  
لأرمان أو مبيعه لـ 'رود متعج (و) خوالة على الثمن في مدة الخيار  
هل مسح البيع انقضت خوالة وفي نحوه السكتاة خلاف \* قيل يحال بها  
ولا يحال عليها \* ثالث : أن يكون مدعى تحال عليه محاسنا على التحيل قدرأ  
ووصفا \* فلو كان بينهما تفاوت يستقر في أدنه على المعاوضة \* وانه  
يستقر ان أحتر على موله كأداء خيدع \* ردي محر (و) \* وان افتقر الى الرضا  
دون المعاوضة فيه خلاف (و) \* أما حكمها فراءة التحيل (ح) عن دين الحال وتحول

الحق الى المحال عليه وبراءة دمة المحال عليه من دين المحيل \* فلو أفلس المحال (ح) عليه أو حصد لم يكن (ح) للمحتال الرجوع على المحيل اد حصلت البراءة مطلقة \* ولو كان الافلاس مقروماً بالحوالة وهو جاهل فالأظهر ثبوت الخيار \* ولو أحال المشتري بالثمن على اسان مرد عليه المبيع في امساح الحوالة قولان (و) أظهرهما أنها تقطع \* فان كان ذلك قبل قص المبيع فأولى بأن تقطع وان كان بعد قص المحتال مال الحوالة فأولى بأن لا تقطع \* فلو أحال النائع على المشتري فأولى بأن لا يقطع \* وهو الظاهر لانه تعالى الحق ثالث \* ومما أشك الخلاف تردد الحوالة بين مشاهة الاستيعاء والاعتياص \* فان قلنا لا يمسح فالمشتري (و) مطالبة النائع تحصيله ليعزم له بدله \* أو تسليم بدله اليه في الحال اذا لم يكن قد قص النائع بعد مال الحوالة \* وان قلنا يمسح ولم يكن قد قص فليس له القبض \* فان قيل فالاصح (و) أنه لا يقع عن المشتري لان الحوالة امسحت والادب الذي كان صمماً لا يتوهم نفسه \* ولو كان المبيع عدلاً فأحيل بالثمن على المشتري فقال المدأ ما حرراً الاصل وصدقه حتماً بطلت الحوالة \* وان صدقه النائع والمشتري دون المحتال لم يكن قولهما حجة عليه فتبقى الحوالة في حقه \* فخرج \* اذا حري امط الحوالة وتساوعا فقال أحدهما أردما به الوكالة وقال الآخر بل الحوالة فقولان في أن القول قول من \* يطرأ أحدهما الى ظاهر اللفظ \* وفي الثاني الى تصديق من يدعي ارادة منه وبيته فانه أعلم بها \* ولو لم يتفقا على حرمان لفظ ولكن قال مستحق الدين أحتى وقال من عليه الدين وكلتكم باستيعاء ديني منه فالقول قول من عليه الدين في معنى الحوالة \* ثم ان \* يكن قد قص فلا \* له ذلك لانه العزل مانكار الوكالة وادعت الحوالة مانكار من عليه الدين \* فوله مطالته بالمال

اذا ادعت الحوالة حتي لا يصيح حقه \* وفيه وجه آخر انه لا يطالب لانه اعترف برأيه بدعوي الحوالة \* أما اذا قال للمستحق وكلتي فقال لا بل أحتك فان لم يكن قد قص فقد امتنع عليه القص \* وان كان عند القص الصحيح (و) أنه يملكه الآن وان لم يملك عند القص

— كتاب الصمان \* وفيه ما ناهي —

— الباب الاول في أركانه —

وهي خمسة : الاول المصنوع عنه \* ولا يشترط رصاه لانه يحور لغيره أن يؤدي فيه لغير اده \* ويصح (ح) الصمان على الميت المفلس \* وأصح الوحيين أنه لا يمتنع معرفته : الركن الثاني المصنوع له \* وفي اشتراط معرفته وحيان : فان شرط في اشتراط رصاه وحيان \* فان شرط في اشتراط قوله وحيان \* وهذا لان الصمان تحديد سلطه له لم تكن فلم يحجر الا ادا به بخلاف المصنوع عنه : الركن الثالث الصامن \* ويستتر فيه صحة المسارة وأهلية الترفع \* ويصح (هـ) صمان الروح \* وفي صمان الرقيق دون اذن السيد وحيان \* فان صح فیتع به \* فان صمن بالادن فيتعلق بكسبه في وجهه ولا يتعاقب به في وجهه \* ويرق بين المأدود في التجارة وغيره في وجهه : الركن الرابع المصنوع به \* وشرطه ان يكون حقاً ثانياً (م ح و) لارماً (م ح و) معلوماً (م ح و) واحترماً بالثبات عن صمان دين سيلرم منع أو قرص مدده فانه لا يصح (م ح و) في الحديد \* وفي صمان ما سبق سب وحوه ونحو كسفة بعد المرأة قولان في الحديد \* وصمان المهدة للمشتري صحيح (و) عند قص التمس لاجل الحاجة الى معاملة الرماء \* وكذلك



صمان نقصان الصحة ورداءة الجنس في المبيع \* وفي صحة صمان عهدة تلحق  
 بالعيب أو بالفساد من جهة أخرى لا منحروحه مسحقا وحبان \* فان صحح  
 صريحاً في اندراجه تحت مطلق صمان العهدة وحبان \* واحتررا بالالزام عن محوم  
 الكتابة فلا يصح صمانها \* ويصح (و) صمان الثمن في مدة الخيار ادمصيره  
 الى اللزوم \* وفي صمان الحمل في الحماله وحبان \* واحتررا بالملوم عن صمان  
 المحمول وهو باطل (ح) على الحديد \* وكذلك الاراء (ح) عن المحمول  
 \* والصحيح حوار صمان اهل الدية كما يحور الاراء عنها \* ولو قال صمت  
 من واحد الى عشرة فاشهر القولين الصحة \* ويصح (و) كماله البدن عن كل من  
 وحب عليه المحصور بمجلس الحكم من روعة أو عداً أو من عليه عقوبة  
 لا دمي على الاظهر لانه حق كالدين فلا يشترط كونه مالا \* وكذلك صمان  
 عين المصوب والمبيع \* وكل ما يحث مؤنة تسليمه دون الوديعة والامانات \*  
 وتصح كماله البدن ممن ادعي عليه وان لم تقم عليه البينة بالدين اذ المحصور مستحق  
 عليه \* ومعناها الزام احصائه \* وتصح الكفالة بدين الملب اذ قد يستحق  
 احصائه لأداء الشهادة على صورته \* ويخرج الكفيل عن العهدة تسليمه  
 في المكان الذي شرط أراده المستحق أو أمانه الا أن يكون دونه يد حليلة  
 مائة فلا يكون تسليمها \* ويلزمه اتاعه في عينته ان عرف مكانه \* فان  
 مات أو هرب أو احتج بالصحيح أنه لا يلزمه شيء \* وقيل يلزمه الدين ان  
 قامت به البينة \* فان قلنا لا يلزمه شيء سوي الاحصار فلا تحور الكفالة  
 دون رضا المكفول سده \* وتحور الكفالة بدين الكفيل كما يحور صمان  
 الصامن \* فاذا مات المكفول له انتقل الحق لي ورثته على الاظهر \* وهما  
 حصصه ربي الكفيل كما لو أدى الاصيل للدين الركن الخامس

الصيغة \* وهي قوله صمت \* وتكلمت \* وتحملت \* وما ينشأ عن اللزوم  
 \* ولو قال أؤدي أو أحصر لم يكن صاماً \* ولو شرط الخيار في الصمان  
 فسد \* ولو علقه بمعنى الشهر فسد (ح) \* ولو علق الكفالة بالبدن بمعنى الشهر  
 أو وقت الحصاد فيه خلاف لأنه يبي على المصلحة \* ولا يجوز تعليق الآراء  
 كما لا يجوز تعليق صمان المال \* ولو بحر كفالة البدن وشرط التأخير في  
 الاحصار شهراً حاراً للحاجة \* ولو شرط الاحل في صمان المال الحال فيه  
 خلاف \* ولو ضمن المؤجل حالاً في فساد الشرط وجهاً \* فان فسد  
 في فساد الصمان وجهاً \* ولو تكمل لمصوم منه صدق في الكل  
 على وجه \* وفسد على وجه \* وصح ان كان المصوم لا يبقى البدن دونه  
 على وجه والا فلا

### باب الثاني في حكم الصمان الصحيح

وله أحكام في الاول \* يجوز (م) مطالبة الصامن من غير انقطاع الطلعة عن  
 المصوم عنه \* ومما أرى الاصيل رى الكميل \* وان أرى الكميل لم يبرأ  
 لاصيل \* ولو كان الدين مؤجلاً فمات الاصيل لم يطالب الكميل لأنه حتى  
 في الثاني \* ان للصامن حار الاصيل على تحليصه ان طول \* وفي مطالته  
 بالتحليص قبل أن يطالب خلاف \* وكذا في قدرته على المطالبة بتسليم المال  
 اليه حتى يؤديه نفسه فيخرج عن المهلة في الثالث الرجوع به \* ومن أدى  
 دين غيره بغير اذنه لم يرجع \* وان أدى شرط الرجوع وادبه رجع \* وان  
 أدى بالادن دون شرط الرجوع فوجهاً \* والصامن يرجع ان ضمن وأدى  
 بالادن \* وان استقل بهما لم يرجع \* وان ضمن دون الادن وأدى بالادن  
 فالصحيح أنه لا يرجع \* وان ضمن بالادن وأدى بغير الادن عن مطالته فيرجع

(و) \* وان استأ فوحان \* ولو صالح المأدون في الاداء بشرط الرجوع على غير حسن الدين رجع على الاصح \* ولو صالح الصامن عن ألف بعد يساوي تسعمائة يرجع تسعمائة على وجه \* وعلى وجه بالالف لان المسامحة حرت معه \* ولو سوح الصامن بحط قدر من الدين أو صفته لم يرجع الا بما بدل هذا كله اذا أشهد على الاداء \* فان قصر في الاشهاد ولم يصدق لا يرجع \* وان صدقه المصون عنه فلا يرجع أيضاً في وجه لانه لم يبعه أداؤه \* وان صدقه المصون له رجع في أظهر الوجهين لان اقراره أقوى من البينة مع انكاره \* ولو أشهد رجلاً وامرأتين حار \* وفي رجل واحد ليحلف معه خلاف حوفاً من قاص حي \* وفي المستورين خلاف \* ولو ادعى موت الشهود وأنكر المصون عنه أصل الاشهاد فوحان في أن القول قول من لتقابل القولين

### — كتاب الشركة —

شركة الصان معاملة صحيحة \* وأركانها ثلاثة هي الاول العاقدان \* ولا يشترط فيهما الأهلية التوكيل والتوكل فان كل واحد متصرف في مال نفسه ومال صاحبه ماله \* الثاني الصيغة \* وهي ما تدل على الادنى التصرف \* والاظهر أنه يكفي قولهما اشتركا اذا كان يفهم المقصود منه عرفاً \* الثالث المال \* واشارة النص الي أنه لا بد وأن يكون قدراً كالأقراص لان مقصوده التجارة \* والاقيس أنه يجوز في كل مال مشترك \* والاشترائك بالشيوع هو الاصل \* ويقوم مقامه الخلط الذي يسر معه التمييز فانه يوجب الشيوع \* ولا يكفي (ح) خلط الصحيح بالقراصة \* ولا السهم بالكتان \* ولا عدد (ح) اختلاف السكة \* وكذا (ح) كل اختلاف يمكن معه التمييز فان الشيوع لا يحصل معه \* وليتقدم (ح) الخلط على المقد \* فلو

تراحي فيه خلاف \* ولا يشترط (و) تساوى المالين في القدر \* ولا العلم بالمقدار  
 حالة المقد \* ولا تصح شركة الابدان (م ح) وهي شركة الدلائل والخالين اد  
 كل واحد متميز بملك منفعة فاختص بملك مدله \* ولا شركة المعاوضة (ح  
 م) وهي أن يشتركا فيما يكتسبان من مال ويلتزمان من عزم نصيب أو بيع  
 فاسد اذ كل من اختص بنسب اختص بحكمه عزمًا وعما \* ولا شركة الوحوه  
 (ح) وهي أن يبيع الوحيه مال الخامل بزيادة ربح ليكون له نصيب \* بل كل  
 الثمن للمالك الثمن \* وله أثر المثل \* وحكم الشركة تسليط كل واحد على  
 التصرف بشرط السلطة مع الحوار حتي يقدر كل واحد على العزل \* وتفسخ  
 بالحوون والموت \* ويتوزع الربح والخسران على قدر المال \* فلو شرطتا تعاونا  
 بطل الشرط وفسد المقد \* ومعنى الفساد أن كل واحد يرجع على صاحبه  
 بأجرة عمله في ماله ولو صح لما رجع \* ولو شرط زيادة ربح لمن اختص بمجرد  
 عمل في صحة الشرط خلاف \* ومن حكمها كون كل واحد أمياً القول قوله  
 فيما يدعيه من تلف وخسران \* إلا اذا ادعى هلاكاً نسب طاهر فعليه اقامة  
 البينة على السب \* ثم هو مصدق في الهلاك \* والقول قوله فيما اشتراه أقصد  
 به نفسه أو مال الشركة \* فان قال كان من مال الشركة فخلص في بالقسمه والقول قول  
 صاحبه في انكار القسمه \* واذا باع أحد التريكين ماداً الآخر عدداً مشتركاً ثم  
 أقر الذي لم يبع أن البائع قصص الثمن كله وهو واحد فالمشتري بريء من نصيب  
 المقر لا قراره \* وللبيع طلب نصيبه من المشتري \* فان استحلله المقر خلف أنه لم  
 يقص سلم له ما قصص \* وان بكل حلف الخصم واستحق \* وتوكانت المسألة  
 بحالها ولكن أقر البائع أن الذي لم يبع قصص الثمن كله لم يقبل اقرار الوكيل  
 على الموكل \* ويري المشتري من مطالبه المقر ان شريكه قصص اذا كان شريكه

أيضاً مأذوناً من حتمه ولم يبرأ من مطالبة الحاكم له أحد نصيبه من المشتري

﴿ كتاب الوكالة ﴾ وفيه ثلاثة أبواب ﴿﴾

### ﴿ الباب الاول في أركانها ﴾

وهي أربعة ﴿ الاول ﴾ ما فيه التوكيل وشروطه ثلاثة ( الاول ) أن يكون مملوكاً للموكل ﴿ ولو وكل بطلاق روحه سيكحها ﴾ أبيع عند سيملكه هو ماطل ( الثاني ) أن يكون قابلاً للبيعة كأشياء البيع ﴿ وكالحواله ﴾ والصمان ﴿ والكمالة ﴾ والشركة ﴿ والوكالة ﴾ والمصارعة ﴿ والحملة ﴾ والمساقاة ﴿ والسكاح ﴾ والطلاق ﴿ والخلع ﴾ والصلح ﴿ وسائر العقود ﴾ والمسوح ﴿ ولا يجوز التوكيل في السادات إلا في الحج وأداء الزكوات ﴾ ولا يجوز في المعاصي كالسرقة والمصب والقتل بل أحكامها تلزم متعاطيها ﴿ ويلتحق من السادات الأيمان والشهادات ما بها تعلق بالمعاط وحصائصه واللعان والإيلاء من الأيمان ﴾ وكذا الطهار على رأيي ﴿ ويجوز التوكيل بقص الحقوق ﴾ وفي التوكيل ثلثات اليد على المباحات كالاصطياد والاستقاء خلاف ﴿ وفي التوكيل بالاقرار خلاف لتردده بين الشهادة والالتزامات ﴾ ثم إن لم يصح في حمله مقرا بسس التوكيل خلاف ﴿ وكذلك يجوز التوكيل بالخصومة رصا الخصم وغير رصاه (ح) ﴾ واستيلاء العقوبات في حصور المستحق ﴿ وفي عينته طرفان ﴾ أحدهما المبع ﴿ والآخر قولان ﴾ وقيل بالحوار أيضا ( الشرط الثالث ) أن يكون ماله التوكيل معلوما بوع علم لا يطمم فيه العرر ﴿ ولو قال وكلتك بكل قليل وكثير لم يجر ﴾ ولو قال وكلتك عما ألي من تطبيق روحاني وعق عبيدي ﴿ ويبع أملاكي حار ﴾ ولو قال وكلتك عما ألي من كل قليل وكثير ففيه تردد ﴿ ولو قال اشتر عدا لم يجر (و) ﴾ ولو قال عدا تركيا عمانية كسي ﴿ ولا يشترط

أوصاف السلم \* ولو ترك ذكر مبلغ الثمن أو ذكر الثمن ولم يذكر نوعه فيه  
 خلاف \* والتوكيل بالبراء يستدعي علم الموكل بمبلغ الدين المراد منه لا علم  
 الوكيل \* ولا علم من عليه الحق \* ولو قال مع ما نابع به فلان فرسه فالمعلم بمبلغ  
 ما نابع به فلان فرسه يشترط في حق الوكيل لافي حق الموكل \* ولو قال وكلتك  
 بمحاسبة حصامي فالظاهر حواراه وان لم يبين من الركن الثاني الموكل به  
 وشروطه أن يملك مباشرة ذلك التصرف بملك أو ولاية \* فلا يصح توكيل  
 الصبي (ح) والمجنون \* ولا يصح (ح) توكيل المرأة في عقد الكاح  
 \* ويجوز توكيل الأب والجد \* ولا يصح توكيل الوكيل إلا إذا عرف  
 كونه مأدوماً لمقط أو قرصة \* وفي توكيل الولي الذي لا يجرى تردد لتردده  
 بين الولي والوكيل الركن الثالث الوكيل \* ويشترط فيه صحة العارة  
 وذلك بالتكليف \* ولا يصح (ح) توكيل الصبي إلا في الأدنى والدخول  
 وإيصال الهدية على رأي \* ولا يصح توكيل المرأة (ح) والمحرم (ح) في  
 عقد الكاح \* والظاهر حوار توكيل المد والعاسق في إيجاب الكاح  
 \* وكذا المحجور بالسفه والفلس إذا لاحتل في عايرتهم \* ومع استقلالهم  
 استأمر عارضة الركن الرابع الصيغة \* ولا بد من الإيجاب \* وفي  
 القول بالآلة أوحة \* لأعدل هو التائب وهو أنه لو أتى بصيغة عقد كقوله  
 وكلتك أو فوّضت يشترط القول \* وإن قال مع وأنني بيكي القول  
 بالامتثال كما في إباحة الضمان \* وإذا لم يشترط قبوله في اشتراط علمه  
 مقروناً بالوكالة خلاف \* ولا خلاف في أنه يشترط عدم الردء \* فإن رد  
 صح لأنه حائر \* وفي تعليق الوكيل بالاعتراف خلاف مشهور \* فإب  
 مع موحد الشرط فقد قيل يجوز الصرف بحكم الأدب \* وفائدة فساد

سقوط الحمل المسمي والرجوع الى الاحرة \* ولو قال وكلتك في الحال ولا يتصرف الا بعد شهر فهو حائر (و) ويلزمه الامساك \* ومهما صححنا التعليق فقال معها عزلتك فأت وكيلي فطريقه في الزل أن يقول ومهما عدت وكيلي فأت معرول حتى يتقاوما في الدور ويبقى أصل الحر

### باب الثاني في حكم الوكالة

ولها ثلاثة أحكام : الاول : صحة ماوافق من التصرفات وبطلان ماخالف \* وتعرف الموافقة باللفظ صرة \* وبالقرينة أحريه \* وبإياه تصور سمع : الاول : اذا قال بع مطلقاً فلا يبيع بالمرض (ح) ولا بالسيسة (ح) ولا بما دون ثمن المثل (ح) الا قدر ما يتعاس الناس مثله كالواحد في عشرة \* ويبيع (ح) علي الاصح من أقاربه الذين ترد له شهادتهم \* ولا يبيع من عسه \* فاب أدن له في البيع من عسه في توليه الطرفين خلاف \* أحراه ان سريخ في تولي ان الم طارق الكاح \* وتولي من عليه الدين أو القصاص أو الحد استيماء من عسه بالوكالة \* ويطرد في الوكيل من الحاسين بالخصوصة ومن الحاسين في عقد الكاح والبيع \* كما اذا كان وكيلاً من جهة الموحد والقابل جميعاً \* وان أدن له في البيع بالاحل مقدراً حار \* وان أطلق فالأصح ان العرف يقيد بالمصلحة \* وقيل انه مجهول : الثانية : الوكيل بالبيع لا يملك تسليم المبيع هل توفر الثمن \* وبعد التوفر لا يجوز له الميع فانه حق الغير .. والوكيل بالتراء يملك تسليم الثمن المسلم اليه ويملك قص المشتري \* والوكيل بالبيع هل يملك قص الثمن من حيث انه من توابعه ومقاصده وان لا يصرح به فيه خلاف \* ويقرب منه الخلاف في أن الوكيل باسباب الخ هل يسوق \* واستيماء الحق هل يحاصم فيه لانه أوجه \* الاعدل أن

الوكيل بالاثبات لا يستوى \* وبالاستيعاء يثبت ويحاصم سعيًا في الاستيعاء  
 في الثالثة \* ان الوكيل بالشراء اذا اشترى مبيعًا ثمن مثله وحمل البيع وقع  
 عن الموكل \* وان علم فوحيان \* وان كان نعلم وعلم لم يقع عن الموكل \* وان  
 حمل فوحيان \* ثم معها حمل الوكيل فله الرد (و) الا اذا كان السد مبيعًا  
 من جهة الموكل فوحيان في الرد \* وحيث يكون الوكيل عالمًا فلا رد له  
 \* وفي الموكل فوحيان \* اد قد يقوم علم الوكيل مقام علم الموكل كما في  
 رؤيته \* ومما ثبت الخيار لم يسقط رضا الوكيل حق الموكل \* ويسقط  
 رضا الموكل رد الوكيل في الرأفة \* الوكيل تصرف معين لا يوكل الا اذا  
 اذن له فيه \* ولو وكل تصرفات كثيرة وأذن في التوكيل وكل \* وان أطلق  
 ثلاثة أوجه \* وفي الثالث يوكل في المقدار المحدود عنه ويأثر الباقي \* ثم لا  
 يوكل إلا أمينًا رعاية للمصلحة في الخامسة \* تنع حصصات الموكل \* ولو قال بع  
 من يريد لم يبع من غيره \* وان حصص زمانًا معين \* وان حصص سوقًا  
 يتفاوت بها العرص معين والا فلا \* واذا صرح بالهي عن غير المخصوص  
 امتنع قطعًا \* ولو قال بع مائة يبيع بما فوقه إلا اذا هاه عنه \* ولا يبيع بما دونه  
 بحال \* ولو قال اشتر مائة يشتري بما دونه إلا اذا هاه \* ولا يشتري بما  
 فوقها بحال \* ولو قال بع مائة سيئة فباع قديمًا مائة \* أو قال اشتر مائة قديمًا  
 فاشترى مائة سيئة فوحيان لآب التفاوت فيه يشبه اختلاف الجنس \* ولا  
 خلاف أنه لو قال بع مائة درهم فباع مائة دينار لم يجر وفيه احتمال \* ولو  
 سلم اليه دينارًا ليشتري شاة فاشترى شاتين تساوي كل واحدة منها دينارًا  
 وباع احدهما بدينار ورد الديار والشاء فقد فعل هد عروة البارقي مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له فهو صحيح على أسد القولين \* وفي



بيع الشاة خلاف طاهر \* وتأويل الحديث أنه لعله كان وكيلًا مطلقًا السادسة \*  
 الوكيل بالخصومة لا يقرّ علي موكله كما لا يصالح \* ولا يبرئ الوكيل بالصلح  
 عن الدم على من ادا فعل حصل العمو كما لو فعله الموكل \* ولو صالح على تحرير  
 فيه ردّ \* والوكيل بالشراء العاسد لا يستفيد به الصحيح فلا معنى لوكالته \*  
 وليس للوكيل بالخصومة أن يشهد لموكله إلا إذا عمل قبل الخوص في الخصومة  
 ثم شهد \* وإن كان قد حاص لم يقل لأنه منهم تصديق منه \* وإذا وكل  
 رجلين بالخصومة فهل لكل واحد الاستداد وحام به الساعة \* إذا سلم  
 إليه ألفًا وقال اشتر لي به شيئًا فاشترى في الدمة لم يقع عن الموكل \* وإن قال  
 اشتر في الدمة وسلم ألف فاشترى لي به في صحته وحام \* ثم الوكيل معها  
 حالف في البيع بطل تصرفه \* ومهما حالف في الشراء نيل مال الموكل فكمثل  
 \* فإن اشترى في الدمة وقع عن الوكيل إلا إذا صرح بالاصافة إلى الموكل  
 في وقوعه عن الوكيل وحام به الحكم الثاني للوكالة المبدئية في حق الوكيل به \*  
 ويده يد أمانة في حق الموكل حتى لا يصح سواء كان وكيلًا يحمل أو لغير  
 حمل \* ثم إن سلم إليه الثمن فهو مطالب به معها وكل بالشراء \* وإن لم يسلم  
 الثمن وأبكر النائع كونه وكيلًا ظاهره \* وإن اعترف بوكالته فيه ثلاثة أوجه \*  
 والظاهر أنه يطالبه بدون الموكل \* وفي الثاني يطالب الموكل دونه \* وفي الثالث  
 يطالبها \* ثم إن طوب الوكيل بالصحيح رجوعه على الموكل \* وكذلك لو تلف  
 الثمن في يده بعد أن حرج ما اشتراه مستحقًا \* والمستحق يطالب النائع \* وفي  
 مطالته الوكيل والموكل هذه الأوجه \* وكذا الوكيل بالبيع إذا قص الثمن  
 وتلف في يده حرج المبيع مستحقًا فرجع المشتري بالثمن على الوكيل أو على  
 الموكل فيه هذا الخلاف به الحكم الثالث للوكالة الحوار من الحاسين به

فيبرل لمرل الموكل اياه في حصرتة \* وكذا في عينته (ح) قل بلوع الخمر  
في أقيس القولين \* كما يبرل بيع الموكل واعثاقه \* ويبرل لمرل نفسه \* وورده  
الوكالة \* وحووده مع السلم ردة لها \* ومع الحمل أولعصر في الاحياء ليس  
ردة \* ويبرل مخروح كل واحد منهما عن أهلية التصرف كاللوت والحوون  
\* وكذا الاعماء على الاطهر \* وفي العرا لا مد بالتق والكتابة والبيع خلاف \*  
خروجه عن أهلية الاستخدام \* والامر في حقه مبرل على الخدمة

### — باب الثالث في الرابع —

وهو في ثلاثة مواضع \* الاول : في اصل الادن وصفته وقدره \* والقول  
فيه قول الموكل \* فاذا اشتري حارية لعشرين فقال ما أدت الا في الشراء لعشرة  
وحلف ان كان شتره بعين مال الموكل وصدة البائع في أنه وكيل فالباع  
باطل وعمره له \* وكيل العشرين \* وان شتره في لمة واعترف الباع بوكالة  
فاضل وان أنكر الباع وكأله يقبل دن بكر وكأله وتيت حارية في  
يد وكيل فليستطع حاكمه انموكل حتى يتول الموكل لعنتك لعشرين \* دن قل  
ان كنت أدت لك فقد لعنتك لعشرين صح على مصر \* دن متع ووكيل  
صادق في ماض \* صحيح \* لا تلحق له ولا تملك \* ولكن له بيع واحد  
العشرين من ثمنها لانه صر بعير حسن حته ومن له حق لا يدعي عين  
المال فيقطع بخور أحده \* انى في أدون \* دن قل تصرفت كما أدت  
من بيع أو علق فقال الموكل لعده تصرف قولان (حدها) القول قول  
الوكيل لانه أمين وقد ر على الانشاء وتصرف اله (ولآخر) لانه قرار  
على الموكل ملزم ولا أصل عدمه \* وما د دعي تلف لمن يقول قوله  
لانه يتي دفع الضمان عن نفسه \* وكذا د دعي ردة مال سوء كان يحمل

أو نفي رجل \* وذكر المراقبون في تصديق الوكيل بالحمل وحيث \* وكذلك  
لو قال قصبت الثمن وثلف في يدي وكان ذلك بعد التسليم بالقول قوله لأن  
الموكل يريد أن يحمله حائساً بالتسليم قبل الاستيلاء \* فأما إذا كان قبل التسليم  
فالقول فيه قول الموكل والأصل قضاء حقه \* الثالث \* إذا وكله قضاء الدين  
فليس شهد فإن قصر ضمن ترك الاشهاد \* وكذا قيم اليتيم لا يصدق (و) في  
دعوي رد المال \* قال الله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم \*  
ومن يصدق في الرد إذا طُلب بالرد هل له التأخير بقدر الاشهاد وحيث \*  
ولم عليه الحق (ح و ر) أن لا يسلم إلى وكيل المستحق إلا بالاشهاد وإن  
اعترف به \* وإن كان في يده تركه وأقر لساناً به لا وارث سواه لزمه (و)  
التسليم \* ولم يحمله تكليمه شهادة (و) على أن لا وارث سواه \* ولو اعترف لشخص  
بأنه استحق المال عن حصة الحوالة ولكن حاف انكار المحيل فهو كخوف انكار  
الموكل على وحيث \* ولو ادعى على الوكيل قص الثمن فحدد فاقم عليه بينة  
بالقص فادعى بقاء أو رد أقل المحود للقص لم يقبل قوله لأنه حائس ولا  
بيته (و) لأنه لا تسمع دعواه \* ولو ادعى بعد المحود رداً سمع الدعوى (و) ولا  
يصدق لأنه حائس \* ولكن تسمع البينة \* ولو ادعى التلف صدق لبرأ من  
العين ولكنه حائس فيلزمه الصمان

﴿ كتاب الاقرار ﴾ وفيه أربعة أبواب ﴿

﴿ الباب الاول في اركانه ﴾

وهي أربعة : (الركن الاول) المقر وهو يتقسم إلى مطلق ومحمور \* فالمطلق بعد  
اقراره بكل ما يقدر على انشاءه \* والمحور عليه سبعة أشخاص \* الصبي واقارده

مسلوب مطلقاً \* لم لو ادعى أنه بلغ بالاختلام في وقت امكانه يصدق ادلا  
 يمكن معرفته الا من حفته \* ولو ادعى النلوع بالنسب طوبى بالينة \* والخنون  
 وهو مسلوب القول مطلقاً \* والسكران وهو ملتحق بالحمون أو الصاحي فيه  
 خلاف مشهور \* والمندر والمطس وقد ذكرنا حكمهما \* والرقيق واقارده مقبول  
 عما يوجب عليه عقوبة \* ولو أقر سرقة مال ووجب عليه القطع في قوله  
 في وجوب المال قولان \* ولو أقر بالتلاف مال وكده السيد لم يتلق رفته  
 بل يطالب به بعد العتق \* ولو كان مأدوماً فأقر بدين معاملة قتل وأدى من  
 كسه \* ولو لم يستند الى معاملة بل أطلق في القول خلاف \* ولو أقر بعد  
 الحر بدين أسده الى حال الادن والطاهر رده لانه في الحال عاجز عن  
 استأنه \* والمريض وهو غير محجور عليه عن الاقرار في حق الاحاب \* وفي  
 حق الوارث أيضاً على الصحيح \* وقيل فيه قولان - ولو أقر بأنه كان  
 وهب من الورث في الصحة فظاهر أنه لا يقبل نحره عن لالتاء  
 في حال \* ولو أقر بدين مستغرق مات وأقر ورثته عليه بدين مستغرق  
 فيترحم - أو يقدم اقرار نورث لوقوع قرر نورث بعد الحر  
 فيه قولان \* ولو أقر بدين ماله في المرض اشخص ثم أقر بدين مستغرق  
 سلم العين الاول ولا شيء للثاني لانه مات مفلساً \* وإن أقر بالعين  
 فكمثل \* وفيه وجه آخر أنه إذا نحر يترحمان تركي الثاني المقر له \* وله  
 شرطان الاول به أن يكون أهلاً للاستحقاق \* وثانيه أنه قد نحر على  
 ألف بطل قوله \* ولو قال نسبه على ألف ربه مالكة على تندير لاستنحار  
 \* ولو أقر بعد له الحق لمولاه \* ولو قال حمل دلاء على ألف من رث و  
 وصية قتل \* ولو أطلق ولم يذكر حجة فظاهر النص أنه لا يقبل \* وفيه قول

أنه يقبل ويبرل على هذا الاحتمال \* وكذلك اذا قال للمسجد أو للمقبرة على  
ألف ان أصاف الى وقف عليه قبل \* وان أطلق على الخلاف في الثاني \* أن  
لا يكده المقر له فان كده لم يسلم اليه ويترك في يد المقر في وجهه \* ويحفظه  
القاضي في وجهه \* فان رجع المقر له عن الانكار سلم اليه \* فان رجع المقر في  
حال انكار المقر له فلا طهر أنه لا يقبل لانه أثبت الحق لميره بخلاف المقر له  
فانه اقتصر على الانكار \* الركن الثالث المقر له \* ولا يشترط أن يكون  
معلومًا بل يصح الاقرار بالجهول \* ولا أن يكون مملوكًا للمقر بل لو كان  
ملكًا بطل اقراره \* ولو قال داري لعلان أو مالى لعلان فهو متناقص \* ولو  
شهد الشاهد أنه أقر له بدار وكان ملكه الى أن أقر كانت الشهادة باطلة \* ولو  
قال هذه الدار لعلان وكانت ملكي الى وقت الاقرار آخذه أوّل كلامه ولم  
يقبل آخره \* ثم يشترط أن يكون المقر به تحت يده وتصرّفه \* ولو أقر  
بحرية عبد في يده لم يقبل \* ولو أقدم على شرائه صح تعويلا على قول  
صاحب اليد \* ثم قيل انه شراء \* وقيل انه فداء من حاسبه بيع من حاسب اللئيم  
\* والصحيح أن خيار الشرط والمجلس لا يثبت فيه \* كما لا يثبت في بيعه عبده من  
نفسه \* ولا يثبت في بيع العبد من حريته الذي يعتق عليه على الصحيح \* ثم  
يحكم بعتق العبد على المشتري ولا يكون الولاء له ولا للنابع \* فان مات العبد  
وله كسب فله مستري أن يأخذ من تركته قدر التمس لانه ان كذب فكيف  
له \* وان صدق فهو للنابع وله الولاء وقد ظلمه التمس \* وقد ظهر هو عماله  
هكذا ذكره المرئي رحمه الله \* ومن الاصحاب من حالفه لانه غير معبد  
في هذه الجهة \* الركن الرابع الصيغة \* فاذا قال لعلان على أو عدي ألف  
فهو اقرار \* ولو قال المدعي لي عليك ألف فقال رن أو حد لم يكن اقرارا \*

وكذا اذا قال ربه أو خده (و) ولو قال لي أو أحل أو لم أو صدقت أو أنا مقر به أولست مسكراً له فهو اقرار \* ولو قال أنا مقر ولم يقل به فلا يكون اقراراً \* \* ولو قال أنا أقر به قيل انه اقرار \* وقيل انه وعد بالاقرار \* ولو قال أيس لي عليك ألف فقال لي لرمه \* ولو قال لم قيل انه لا يلزمه والأصح التسوية \* ولو قال اشترمي هذا الصد فقال لم هو اقرار بالعد

— الباب الثاني في الاقرار المحملة —

وهي سعة من الاول \* اذا قال لفلان على شيء يقل تفسيره بأقل ما يتمول (ح) لانه محتمل \* وهل يقل بحجة من الحطة فيه خلاف \* وهل يقل بالكسب والسرحتين وحل المينة فيه خلاف \* والاطهر القول لانه شيء لازم \* ولا يقل بالحر والخير لانه لا يلزم ردهما \* ولا يقل بركة حواب السلام والعبادة فانه لا معاملة بهما \* وار - قال عصمت شيئاً قل بالحر والخير \* ولو قال له عدي تى \* لا يقل بالسلام لانه لا يملك \* وفيه وجه \* ثم من منع عن التفسير حسن الى أن يصير على رأي \* وحمل ما كلاً عن نعيم على رأى حتى يحل المدعي \* فلو صر بدره فقال المدعي بل أردت عشرة \* يقل دعوى لأرداة بل عليه أن يدعي خمس عشرة \* والقول قول المقر في عدم الإرادة وعدم الروم (الثاني) اذا قال على مال يقل ماقل ما يتمول ولا يقل بالكسب وحل المينة \* ولا ظهر قول المستولدة \* ولو قال مال عصية أو عيسى أو كثير \* أو مال وأني مال كان كما لو قال مال وحمل على عظم الرتبة بالأصافة \* فلو قال مال أكثر من مال فلان أو مما شهد به الشهود على فلان قل تفسيره بما دونه \* ومما ان لا ين أكثر ماء من العين أو الحلال أكثر من الحرم (الثالث) اذا قل له على كذا هو كالتى \* واذا قل كذا

كذا درهم هو تكرار \* ولو قال كذا درهم (ح و) يلزمه درهم واحد \*  
 وكذلك كذا وكذا (ح) درهم \* ولو قال كذا وكذا درهما قتل المرنى  
 رحمه الله قولين (أحدهما) أنه تفسير لهما درهما (ح) (والثاني) أنه درهم  
 (ح و) واحد \* وهذا في قوله درهما بالصب \* وفي قوله درهم بالرفع الأصح  
 أنه درهم واحد \* ولو قال على ألف ودرهم فالألف مهم وله تفسيره بما شاء  
 \* بخلاف ما لو قال ألف وخمسة عشر درهما \* أو ألف ومائة وخمسة وعشرون  
 درهما فإن الدرهم لم يثبت نفسه فكان تفسير الكل ولو قال درهم ونصف في  
 الصب خلاف \* الرابع \* إذا قال على درهم يلزمه درهم فيه ستة دوايق  
 عشرة منها تساوي سعة مثاقيل \* وهي دراهم الإسلام \* فإن مر بالساقص  
 في الوزن متصلاً قل (ح) \* وإن كان مفصلاً لم يقل \* إلا إذا كان التعامل به  
 عالمياً فيه وحده \* وعليه يجرّح التفسير بالدرهم المشوشة \* ولو مر بالموس  
 لم يقل محال \* وكذا لو قال على دراهمات أو دراهم صغار ومر بالساقص  
 لم يقل \* ولو قال على دراهم يلزمه ثلاثة \* ولو قال على من واحد إلى عشرة  
 فالأصح أنه يلزمه تسعة \* وقيل ثمانية \* وقيل عشرة \* ولو قال درهم في  
 عشرة ولم يرد الحساب لم يلزمه إلا واحد \* الخامس \* إذا قال له عدي ريت في  
 جرة أو سيف في عمد لا يكون مقراً بالطرف (ح) \* ولو قال له عدي عمد  
 فيه سيف أو حرة فيها ريت لم يكن مقراً إلا بالطرف \* وعلي قياس ذلك  
 قوله مرس في اصطبل \* وحمار على طهره أكاف \* وعمامة في رأس عد وطاقره  
 \* ولو قال له عدي حاتم وحاءه وفيه فص وقال ما أردت الفص فاطاهر أنه  
 لا يقل \* ولو قال حارية خاءها وهي حامل في استثناء الحمل وحان \* ولو  
 قال ألف في هذا الكيس ولم يكن فيه شيء لزمه الألف \* فإن كان الألف

ماقصاً يلزمه الاتمام عند القفال \* ولا يلزمه عند أنى ريد للحصص \* ولو قال  
 الالف الذي في السكيس لا يلزمه الاتمام \* فان لم يكن فيه شيء هل يلزمه  
 الالف موحهاً \* ولو قال له في هذا المئ ألف درهم ان فسر نارش الحماية  
 قبل \* وان سركون المئ موهوماً فالأظهر أنه يقبل \* ولو قال ورن في  
 شراء عشرة ألعاً وأنا اشتريت جميع الباقي ألف قبل ولا يلزمه الا عشر  
 المئ \* ولو قال له في هذا المال ألف أو في ميراث أنى ألف لزمه \* ولو قال  
 له في مالى ألف أو في ميراثي من أنى ألف لم يلزمه للتناقض \* السادس \* اذا  
 قال له علي درهم درهم درهم لم يلزمه الا درهم واحد لاحتمال التكرار \*  
 ولو قال درهم ودرهم أو درهم ثم درهم لزمه درهمان لامتناع التكرار \* ولو  
 قال درهم مع درهم أو درهم تحت درهم أو فوق درهم لا يلزمه الا واحد  
 تقديره مع درهم في محلاف نأيره من الطلاق \* ولو قال درهم قبل درهم  
 أو بعد درهم لزمه درهمان اذا تقدم والتأخر لا يحتمل الا في الوحوب \*  
 ولو قال درهم ودرهم ودرهم وقال أردت مائتة تكرار الثاني قبل \* ولو  
 قل أردت مائتة تكرار الاول لم يقبل لتحلل الماصل \* وكذا في قوله طالق  
 وطالق وطالق \* \* \* أطلق في الطلاق قولان (أحدهما) يلزمه ثلاثة لصورة اللفظ  
 (والثاني) ثنتان لحري المادة في التكرار \* والأظهر في الاقرار أنه يلزمه عدد  
 الاطلاق ثلاثة لانه أمدع قول التأكيد أعيناً \* ولو قال علي درهم ودرهم يلزمه  
 درهم واحد \* ولو قال أنت طالق طالق يقع طلقتان \* وتقدير الاقرار ودرهم  
 لارم \* وقيل يخرج فيه من الطلاق \* ولو قال درهم بل درهمان ودرهم \* ولو  
 قال درهم بل ديناران ودرهم وديناران \* اذا عاودة الدرهم في الديار غير  
 ممكن بـ السانع \* اذا قال يوم السبت علي ألف وقال ذلك يوم الاحد لم



يلزمه الآ ألف واحد\* الآن يصيف الي سدين مختلص\* فلو أصاب أحدهما  
الي سب وأطلق الآخر رل المطلق على المضاف\* وكذلك لو قامت الحجة  
على اقرارين تاريخين جمع بينهما\* وكذلك اذا كالب لمعتين احدهما بالمحمية  
والاخرى بالعرية\* وكذلك لو شهد على كل واحد شاهد واحد فالاصح أنه  
يجمع نظراً الى المحرعه\* وفي الاعمال لا يجمع أصلاً

- الباب الثالث \* في تعقيب الاقرار بما يرمعه -

وله صور في الاولى \* اذا قال علي ألف من ثمن حر أو حبرير أو من صمان  
شرط فيه الخيار في لرومه قولان يحرمان في تعقيب الاقرار بما ينظم لمطاً  
في المادة وبطل حكمه\* وكذلك اذا قال علي ألف من ثمن عدد ان سلم سلمت  
\* فعلي قول لا يطالب الآ تسليم العدد\* وعلى قول يؤخذ بأول الاقرار\* ولو  
قال ألف لا يلزم يلزمه لانه غير منتظم\* وقيل قولان\* ولو قال علي ألف  
قصيته فالاصح أنه يلزمه\* وقيل قولان\* ولو قال ألف ان شاء الله فالاصح  
أنه لا يلزمه\* وقيل قولان\* ولو قال ألف مؤجل فالاصح أنه لا يطالب في  
الحال\* وقيل قولان\* ولو ذكر الاحل بعد الاقرار لم يقل\* ولو قال ألف  
مؤجل من حصة تحمل العقل قبل قولاً واحداً\* ولو قال من حصة القرص لم  
يقبل قولاً واحداً\* ولو قال علي ألف ان شاء رأس الشهر فهو على القولين  
اد وقع لزوم الاقرار بالتعليق\* ولو قال ان شاء رأس الشهر ولي ألف لم  
يلزمه أصلاً لان الاقرار المطلق باطل في الثانية\* اذا قال له علي ألف ثم  
حاء فألف وقال هو ودية عدي قبل\* لانه يتصور أن يكون مصوباً  
عليه بالتعدي وكان لارماً عليه\* ولا يقبل قوله في سقوط الصمان لو ادعي  
التلف بعد الاقرار\* وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديعة أصلاً فيلزمه

ألف آخر \* وهو أظهر فيما اذا قال عليّ وفي دمي أو قال ألف دياً \* الثالثة \*  
 اذا قال هذه الدار لك عارية قل لان الاصابة باللام تحتل العارية اذا وصل  
 به \* وقيل فيه قولان \* ولو قال هي لك هبة ثم قال أردت هبة قل القصص  
 قل أيضاً \* ولو قال وهبت وأقصت \* أو رهب وأقصت ثم قال كدبت لم  
 يقل \* ولو قال ضمت أن القصص بالقول قصص \* أو أشهدت على الصك على  
 العادة \* وهل تقل دعواه ليحلف الخصم فيه خلاف \* ولو أقر ثم قال  
 لقت بالعريّة وهو عمي لا يسمع قل دعواه بالتخليف \* الرابعة \* اذا قال  
 الدار لزيد بل لعمر وسلم الى زيد ويعزم لعمر وفي أقيس القولين \* ولو قال  
 عصبتها من زيد وملكها لعمر ويرأ بالتسليم الى زيد فله مرتين أو  
 مستأجر \* الخامسة \* اذا استثنى عن الاقرار مالا يستغرق صح كقوله على  
 عشرة الاتسعة يلزمه واحد \* ولو قال عشرة الاتسعة لاثمانية يلزمه تسعة  
 لان الاستثناء من النقيض كجاءه من لاثنتي هي السادسة \*  
 الاستثناء من غير الجنس صحيح كقوله على ألف درهم لأتوب معناه قيمة  
 ثوب \* ثم ليسر بما يقص قيمته عن الألف ولو سترق بقل تفسيره في  
 وجه \* وأصل استثنائه في وجه \* الساعة \* لاستثناء عن العين صحيح كقوله  
 هذه الدار لفلان الا ذلك البيت وخاتمه لا الص \* وهؤلاء السيد لا  
 واحداً \* ثم له التمييز فان ماتوا الا واحداً قل هو المستثنى قبل وقيل  
 فيه قولان

في الباب الرابع في الاقرار بالنسب ومن هو من أهل الاقرار

\* اذا قال اميره هذا ابي التحق به شرط أن لا يكذبه الخس بأن يكون  
 أكبر سناً منه \* أو الشرع بأن يكون مشهور بالنسب \* أو المقر له بأن يكون

بالما فيسكر \* فلو استلحق محولا بالما وواقعه لحق \* ولو كان صغيراً لحق في  
 الحال حتى يتوارثان في الصبر \* فلو طلع وأنكر في اعتبار انكاره بعد الحكم  
 به خلاف \* ولو مات صبي وله مال فاستلحقته ثنت نسبه وورث \* وان كان  
 بالما فاستلحقته بعد الموت فيه خلاف \* لان تأخيرها الى الموت يوشك أن  
 يكون حوفاً من انكاره \* ولو كان له أمتان ولكل واحدة ولد ولا روح لهما  
 فقال أحدهما ابي علقته به أمه في ملكي طوبى بالتميين \* فاب عين ثنت  
 نسبه وعقته وأميه ارا اذ لم \* فان مات كان تيس الوارث كتميينه \* فان عمرها  
 عنه فالحاق القائف كتميينه \* فان عمرها فيقرع بينهما من حرمت قرعته عتق  
 ولم يثبت نسبه ولا يه انه اد القرعة لا تفصل الا في التفرع وهل يقرع بين  
 الأمتين للاستيلاد فيه خلاف من حيث ان أمية الولد فرع النسب وقد  
 أيس عنه \* وهل يوقف نصف اس من الميراث فيه خلاف لانه نسب أيس  
 من ظهوره فيمتنع التوريث به \* ولو كانت له أمة لها ثلاثة أولاد فقال أحدهم  
 ابي فان عين الاصغر تعين \* وان عين الاوسط عتق معه الاصغر وثنت  
 نسهما \* الا أن يدعي استبراء بعد ولادة الاوسط ورأيا ذلك ناهياً للنسب  
 \* فاب مات هل البيان وعمرها عن تعيين الوارث والقاب أقرع بينهم \*  
 وأدخل الصغير في القرعة \* وفائدة خروج القرعة عليه اقتصار العتق عليه  
 والا فهو عتيق في كل حال \* وفي وقف الميراث الخلاف الذي مضى \* أما اذا  
 أقر باحوة غيره أو نعوومه فهو اقرار بالنسب على الغير فلا قبل الا من وارت  
 مسترق \* كمن مات وحلف اساً واحداً مآقره فأح آخر ثنت نسبه وميراثه  
 \* وان كان معه روضة اعتر موافقتهما ( و ) لشركتها في الارث \* وكذا  
 موافقة المولى ( و ) المتق \* وان حلف بنتاً واحدة وهي معتقة ثنت النسب

بأقرارها لاهامستعرة \* فان لم تكن معتقة موافقها الامام ففيه خلاف لان  
الامام ليس بوارث اما هو نائب \* ولو حلف آئين فأقر أحدهما بأح ثالث  
وأبكر الآخر لم يعت السب ولا الميراث (ح) على القول المصوح  
\* وقيل انه يثبت باطلاً وفي الطاهر خلاف \* فلو مات وحلف انما مقر اهل  
يثبت الآن فيه خلاف \* لان اقرار الفرع مسوق فإسكار الاصل \* وكذا  
الخلاف فيما اذا لم يحلف الا الاح المقر \* ولو كان ساكتاً مات فأقر به  
ثبت لا محالة والاح الكبير مع الصغير لا يعرّد بالاقرار بالنسب على الاصح  
\* ولو أقر شخص فأبكر المقر له نسب المقر قيل انه لا يشارك لان موجب  
قوله أن من أقر له ليس من أهل الاقرار \* وقيل انه يستحق الكل \*  
\* والمقر يحتاج الى اليقة \* ولو أقر الاح ناسي لاحيه الميت الطاهر انه يثبت  
النسب دون الميراث اد لو ثبت لحرم الاح وخرج عن أهلية لاقرار وقيل  
اهما يثبتان \* وقيل اهنا لا يثبتان

### كتاب العارية

والطريق أركانها وأحكامها \* أما الأركان فأربعة \* الأول المير - ولا يعتبر  
فيه الاكوة ملكاً للمعنة غير محصور عليه في التمتع \* فيصح من المستأجر ولا  
يصح من المستعير على الاظهر لانه مستبج بالادن كالصيف \* ثم له أن يستوى  
المعنة بالوكيل يوكله نفسه \* الثاني المستعير - ولا يعتبر فيه الاكوة أهلاً  
للتمتع \* الثالث المستأجر - وشرطه أن يكون مستعماً به مع قائه \* وفي  
إعارة الدواب والدراهم للمعنة التريين خلاف لانهما مفعلة صعيقة \* فاداحت  
فهي مصبوبة لانهما عارية فاسدة \* وأن يكون الانتفاع مساحاً فلا تستأجر  
الخواري للاستمتاع \* ويكره الاستخدام الا للحرم \* وكذا يكره استئجار أحد

الابوين للخدمة \* واعارة العبد المسلم من الكافر \* ويحرم اعارة الصيد من  
الحرم \* الزارع صيغة الاعارة \* وهو كل لعط يدل على الادن في الانفاع \*  
ويكنى القول بالعمل \* ولو قال أعزتك حماري لمير لي مرسك فهو احارة  
فاسدة غير صحيحة ولا مصبوبة \* ولو قال اغسل هذا الثوب فهو استعارة  
لديه \* وان كان العاسل ممن يعمل بالاحرة اعتياداً استحق الاحرة \* أما  
أحكامها فأربعة \* الأول الصمان \* والعارية مصبوبة الرد والعين قيمتها (ح)  
يوم التلف \* وقيل بأقصى القيم من يوم القص الى يوم التلف كالمصب \* وما  
يتمحق من أحرائها بالاستعمال غير مصبوع \* والمستعير من المستأجر هل يصمن  
فيه خلاف \* والمستعير من العاصب يسقر عليه الصمان اذا تلف تحت يده \* ولو  
طولب بأخرة المفعة فما تلف تحت يده فلا خلاف في قرار صمانه على المير  
\* وما تلف باستيعائه فهو لان لانه مرور فيه \* والمستعير كل طالب أحد المال  
لرخص نفسه من غير استحقاق \* ولو أركب وكيله المستعمل في تسعله ذاته  
فتلفت فلا صمان عليه \* ولو أركب في الطريق ميراً تصدقاً عليه فلا طهر  
أنه لا يصمن \* الحكم الثاني \* التسلط على الانفاع \* وهو تقدر التسليط \*  
فان أدن له في رراعة الخطأ يزرع ما صرره فوقها \* وزرع ما صرره متلها  
أو دوسها الآاد بهاء \* ولو أدن في العراس مئ أو في الساء مرس فوحهان  
لا خلاف حسن الضرر \* ولو أعار الارض ولم يعين فسدت العارية \* فان  
عين حسن رزعة كفاه \* الحكم الثالث \* حوار الرجوع عن العارية \* الا  
دأعار لدن ميت فيمتنع من القبر الى أن يدرس أثر المدفون \* واذا أعار  
حدار لوصع الخدوع عليه فلا استعيد بالرجوع قبل الاهدام شيئاً اذا لا أحرقة له  
حتى يضال به ولا يمكن هدمه والطرف الآخر في حاص ملك الحار \* فان

أغار للبناء والعراس مطلقاً لم يكن له قصره بها لانه محترم \* بل يتخير بين أن  
يبقى أحرقة أو يتخص نارش أو يتملك بدل فأبها أراد أحر المستعير عليه \* فان  
أنى كلف تعريض الملك \* فان نادر الى التعريض بالقلع في وحب تسوية الحمر  
حلاف لانه كالمأدود في القلع بأصل العارية \* ويحور للمعير دخول الارص  
وبعها قبل التعريض \* ولا يحور للمستعير الدحول بعد الرجوع إلا لمرمة الساء  
على وجه \* وفي حوار بعه الساء حلاف لانه معرض للمقص \* ولو قال  
أعرتك سنة فادامصت قلعت محاناً فله ذلك \* ولو لم يشترط القلع لم يكن له  
الآ التحجير بين الحصال الثلاثة كما في العارية المطلقة \* وإذا أغار للرعاة ورجع  
قبل الادراك لزمه الاقاء الى الادراك \* وله أحد الاحرة من وقت الرجوع  
\* وإذا حمل السيل نواة الى أرض فأنتت فالنخرة للمالك النواة \* والطاهر  
أن للمالك الارص قلها محاناً اد لا سليط من جهته \* الحكم الرابع فصل  
الخصومة \* فإذا قال رآك الدابة لمالكها أخرتها وقال المالك أخرتها  
فالقول قول الراك \* ولو قال ذلك راع الارص لمالكها فالقول قول المالك  
لان عارية الارص مادرة \* وقيل في المسثلين قولان بالقتل والتعريض \* ولو  
قال بل عصتها فالقول قول المالك اد لأصل عدم لادن \* ولو قال لراك  
اركتبها وقال المالك أعرتكها فالقول قول المالك د لأصل عدم الاحارة  
فيحلف حتى يستحق القيمة عند التلف وحوار الرجوع عند القيام

— كتاب المص \* وفيه مانان —

— الباب الاول في الصمان —

وفيه ثلاثة اركان \* الاول الموح \* وهو ثلاثة \* التعويت بالمشارة أو  
التسب أو أشتات اليد العادية \* وحداً لماثرة \* يحاد علة التلف كالقتل والاكل

والاحراق \* وحده السب إجماد ما يحصل الهلاك عنه لكن لعة أخرى اذا كان السب مما يقصد لتوقع تلك اللة فيجب الصمان على المكره على اتلاف المال \* وعلى من حمر ثرا في محل عدوان فتردت فيه هيمة انسان \* فان رداه غيره فعلى المردى تقديماً للمباشرة على السب \* ولو فتح رأس رق مهت ربح وسقط وصاع فلا صمان \* لان الصياح بالريح ولا يقصد هتج الرق تحصيل الهبوب \* هو كالمفتح الحرر هرق غيره \* أو دل سارقاً هرق \* أو سى داراً فأتى فيها الريح ثوباً وصاع \* أو حس المالك عن الماشية حتى هلكت فلا صمان في شيء من ذلك \* وكذا اذا قل صياً حرّاً الى مصيبة فافترسه سع \* ولو نقله الى مسعة أو فتح الرق حتى أشرقت الشمس وأدات ما فيه في الصمان خلاف \* لان ذلك يتوقع فيقصد \* وكذلك قول اذا عصب الامهات وحدثت الروائد والاولاد في يده مصوبة وكان ذلك تسناً الى اثبات اليد \* ولو فتح قمص طائر فوق ثم طار لم يصن لانه مختار \* وان طار في الحال صمن \* لان الفتح في حقه تفير \* وكذا الهيمة والعسد المحبون المقيد بعمره الهيمة \* وان كان العسد عاقلاً فلا يصن من فتح باب السحن وان كان آثماً \* ولو فتح رأس الرق فنقاطرت قطرات واسئل أسله وسقط صمن لان التقاطر حصل عمله \* ولو فتح الرق عن حامد فترت غيره البار منه حتى داب وصاع فالثاني بالصمان أولى \* وقيل لا صمان عليهما \* أما اثبات اليد فهو مصص \* واذا كان عدواناً فهو عصب \* والمودع اذا ححد فهو من وقت المحود عاصب \* واثبات اليد في المقول بالقل الآ في الدابة فيكفي فيها الركوب (و) وفي الفراش الخلوس عليه فهو عاية الاستيلاء \* وفي المقار (ح) يشت المصعب بالحوول وارعاح المالك \* وان أروع ولم يدخل لم يصن

\* وان دخل ولم يرجع ولم يقصد الاستيلاء لم يصن \* وان قصد صار عاصبا  
 للصف والصف في يد المالك \* والصف اذا دخل دار القوي وهو فيها  
 وقصد الاستيلاء لم يصن \* لان المقصود غير ممكن \* وان لم يكن القوي  
 فيها صن لانه في الحال مستول واثرة القوة في القدرة على الاتراع \* فهو كما  
 لو عصب قلنسوة ملك صن في الحال \* وكل يدتني على يد العاصب فهي  
 يد صمان ان كان مع العلم \* وان كان مع الجهل بالصف هو أيضاً يد صمان  
 \* ولكن في اقرار الصمان تفصيل \* وكل يد لوانتي على يد المالك اقصى أصل  
 الصمان كيد العارية والسوم والشراء \* فان اتني على يد العاصب مع الجهل  
 اقتضى اقرار الصمان عند التلف \* وما لا كيد الوديعة والاحارة والرهن والوكالة  
 لا تقتضي اقرار الصمان \* ومما تلف الآحد من العاصب فان اقرار عليه  
 أدأ \* الا اذا كان معروفاً \* كما لو قدم اليه صياغة فيه قولان لممارسة  
 المرور والماترة \* وكذا الخلاف فيما لو عر العاصب المالك وقدمه اليه  
 فاكله المالك \* وهما أولي بأن يبرأ العاصب \* وكذلك يطرد الخلاف في الايداع  
 والرهن والاحارة من المالك اذا تلف في يده \* ولوروح الحارة من المالك  
 فاستولدها مع الجهل عند الاستيلاء ويري العاصب \* وكذلك لو وهبه منه  
 فان التسليط تام \* ولو قال هو عدي فاعتقه فقد قيل لا سعد عتقه لانه معروور  
 \* وقيل يعد ويرجع بالره \* وقيل لا يرجع بالره \* لكن الثاني في  
 الموح فيه \* وهو كل مال منصوب \* وينسب الى الحيوان وغيره \* فحيوان  
 يصن قيمته حتى المدة يصن عند التلف ولا خلاف بأقصى قيمته \* ولو قطع  
 العاصب احدي يدي المدة التره اكثر لامرين من نصف قيمته أو أورش  
 المقصيان لانه تلف تحت يده \* قلنا حرج المدة مقدور \* ولو سقطت يده



آفة سماوية لا يصح الا ارض النقصان \* ولا يجب في عين النقرة والفرس  
 الا ارض النقص \* ولا يصح الحجر لذي ولا مسلم \* ولكن يجب ردها ان  
 كانت محترمة \* ولا يراق على أهل الدمة الا اذا أطهروها \* فان أريق فلا  
 صمان \* وكذلك الملاهي اذا كسرت \* فان أحرقت وحب قيمة الرصاص لانه  
 غير حار \* وكذا في الصليب والصم والمستولة والمدر \* والمكاتب ملحق  
 في الصمان بالمد القس \* ومفعة الاعيان تصح بالموات تحت اليد والتعويت  
 \* ومفعة الصنع لا تصح الا بالتعويت \* ومفعة بدن الحر تصح بالتعويت  
 \* وهل يصح سواتها عند حسن الحر وحمان \* وهو تردد في ثوب يد غيره  
 عليه حتى يبي عليه حوار احارة الحر عند استجاره ان قلما تثبت اليد وانه  
 بتسليم نفسه هل يقرر أحرته \* وفي صمان مفعة الكلب المنصوب وحمان  
 \* وما اصطاده بالكل المنصوب فهو للعاصب على أحد الرهين \* فان  
 اصطاد المد هل يدخل أحرته تحته لان الصيد الاك فيه وحمان \* ولو  
 لس ثوبا ونقص فيمنه \* لا تدرك الاحرة تحب النقص فيه وحمان \* ولو  
 صم المد \* وب بعد نأفه قبل تسقط عنه أحرته بعد الصمان فيه وحمان  
 في الركن الثالث \* في اراحب وروية \* في المال والقيمة \* وحد المثل  
 ما تماثل أحرؤه في المعن \* مة من حيث الذات لامن حيث المفعة \*  
 والاظهر ان الرض والسب والدقيق متلي \* وكذا الحر وان أحاطه غير  
 مقصودة بخلاف سائر العلومات \* ثم ان لم يسلم المثل بعد أن تلف المنصوب  
 حتى فقد المثل \* فليل الواجب أقصى فيه المنصوب من وقت النصب الي  
 التلف \* وقيل أقصى قيمة المثل من وقت وحوه الى الاعوار \* وقيل من  
 وقت النصب الى الاعوار \* وقيل الى وقت طلب الصمان ولو عزم القيمة

ثم قدر على المثل فلا يرد القيمة على الاظهر لتقام الحكم بالعدل الحقيقي \* ولو  
 أتلف مثلياً فطره في غير ذلك المكان لم يلزمه الا القيمة \* فادا عاد الى  
 ذلك المكان لزمه المثل وأحد القيمة \* ولو طهره في غير ذلك الزمان حار  
 طلب المثل لان رد الزمان غير ممكن فتقدر المثل الحقيقي \* والمسلم اليه اذا  
 استقل لم يطالب \* وفي مطالته بالقيمة تردد من حيث انه اعتياص \* فان منع  
 عنه المسح \* وطلب رأس المال \* ولو أتلف آية من قرة يلزمه المثل \* وما  
 راد بالصمة يقوم بغير حسن الاصل حذاراً من الرأ \* وقيل لا يسأل به \* فانه  
 ليس ببيع \* ولو اتحد من الرطب تمر أو قللاً لا مثل للرطب وللتمر مثل \* أو  
 من الحطة دقيقاً فالاولى أن يتخير المالك بين المطالبة بقيمة الرطب والدقيق  
 أو مثل التمر والحطة \* كما لو اتحد من السمسم الشيرح فيطالب ان شاء بالسمسم  
 أو بالتشريح \* ولو عدم المثل الا بالاكتر من تمس المثل لم يلزمه الشراء على  
 الاظهر \* أما المتقومات اذا تلفت نقص ناقص قيمتها من وقت النصب الى  
 التلف \* فان أنق العبد صمن (ح) في الحال للحيلولة \* فاد عا دردت القيمة (ح)  
 وسلم العبد \* وللعاصب حسن العبد الى أن ترد القيمة عليه \* وان تسارعا في  
 تلف المعصوب فالقول قول العاصب (و) لانه ربما يعجز عن البيعة وهو صادق  
 \* فان حلف حار طلب القيمة وان كان العين باقية رغم العيب للمعسر  
 بالحلف \* وكذلك اذا تسارعا في القيمة أو في صفقة العبد (و) أو في عيب (ز) يؤثر  
 في القيمة فالقول قول العاصب لان الاصل راء الدمة \* وكذلك اذا تسارعا  
 في الثوب الذي على العبد لان العبد وثوبه في يد العاصب

باب الثاني في الطواري \* وفيه ثلاثة فصول

الاول في النقصان \* فادا عصب ما قيمته عشرة فداد الى درهم وردّه

لعبه فلا شيء عليه لان الهات رعات الناس لاشيء من المصوب \* وان  
تلف فالواحد عشرة وهو أقصى القيمة \* وان تلف بمصه كالثوب اذا أبله  
حتى عاد الي نصف درهم بعد رجوع الاصل الى درهم ضمن القدر الهات  
وهو نصف الثوب نصف أقصى القيم وهو خمسة \* ووردها مع الثوب السالى  
\* ولو مرق الثوب حرقاً لم يملكه (ح) بل يرد الحرق وأرش النقص \* وان  
كانت الحاية لا تقف سرايتها الى الهلاك كما لو بل الحطة حتى تمست \* أو  
اتخذ منها هريسة \* أو من التمر والسمن حلواء ضمن الشافعي رحمة الله عليه أن  
المالك بالخيار بين أن يأخذ المعب وأرش النقص أو يطالب بمثل أمل  
المال فان مصيره الى الهلاك في حق من لا يريد فكاؤه هالك \* وفيه قول  
مخرج وهو القياس أنه ليس له الا ما بقي من ملكه وأرش النقص \* ولو حى  
العد المصوب حاية قتلها قصاصاً ضمن العاصب للمالك أقصى قيمته اد  
حصل العوات تحت يده \* وان تعلق الارش برقته ضمن العاصب للمحي  
عليه كما يصمن المالك اذا منع البيع وكأن العاصب مانع \* فان تلف العد في يده  
ضمن للمحي عليه الارش وللمالك القيمة \* وان سلم القيمة الى المالك فالمحي عليه  
التعلق به لانه بدل عد تعلق به أرشه \* فاذا أخذه المحي عليه رجع المالك على  
العاصب بما أخذه لانه لم يسلم له \* واذا نقل العاصب التراب من أرض  
المالك عليه رد التراب بميه أو رد ماله أو الارش لتسوية الحفر \* والناع اذا  
قلع أحجاره يكفيه تسوية الحفر ولا يلزمه الارش ، وقيل في المستثنين قولان  
بالقل والتعريح \* والاكتفاء بالتسوية في الموصعين أول فاه لا تماوت  
\* بخلاف ساء الحدار بعد هدمه \* وليس للعاصب أن يقل التراب الى ملكه  
الا مادنه \* فان معه لم يكن له ذلك الا اذا تصرر العاصب به تنصيقه \* ملكه

أو لوقوعه في شارع يحد من التثنية صمانا \* ولو حفر ثرا في داره فله  
طماها وإن أناه المالك ليخرج عن عهدة صمان الترددي \* فإن أراه المالك  
فلا طهر أن رصاه الطاري كالرصاصا المقرون بالحر حتى يسقط الصمان به فلا  
يجوز له الطم بعد رصاه \* وإذا حصى السد عليه كمال قيمته \* فإن سقط  
ذلك المصو نافة سماوية فلا شيء (و) إياه لانه به تريد قيمته \* وكذلك إذا  
نقص السمن المفرط ولم ينقص من القيمة \* ولو عاد الریت بالاغلاق الى نصه  
صمن مثل نصه وإن لم تنقص القيمة لأن له مثلاً \* وكذا في اعلاء المصير  
\* وقال ابن سريج لا يصح في المصير لأن الداهب مائة غير متمولة بخلاف  
ریت وازهرات الحارية ثم سبت \* أو سبي الصعة ثم تذكر \* أو أنطل  
صعة لا \* ثم أعاد منه في حصول المبروحان \* ولو أعاد صعة أخرى فلا  
عصر أصلاً \* ولو عصب عصباً قصيراً قصاراً حراً صمن مثل المصير لثبوت المالية  
و وصار حلاً فالصحة أنه يرد مع رثن القصص أن كان الخلل أنقص قيمة  
\* وقيل يبرم مثل المصير ويرد حل وهو ورق حديد كالسمن العائد  
وكذا حلال في البصر إذا تفرح والبدرا دارع \* والأصح الاكتفاء  
به به سحابة ريدة \* ولو عصب حراً محلل في يده \* أو حلد ميتة  
فده \* والأصح أن حل (ح) والخلد للمصوب منه \* وقيل بل للعاصب فانه  
حصل فعله مما لأماله للمالك فيه

في المصل الثاني في الزيادة \* فإذا عصب حظه فطعها \* أو ثوباً فقصره \*  
أو حاطه \* أو طيباً فقصره لئلا \* أو شاء فدنحها وشواها \* لم يملك (ح) شيئاً  
من ذلك \* بل يرد على حاله وأرضه ان تنص \* وإن عصب قرة  
بها حلياً ردها كذلك \* ولو كسره صمن الصعة وإن كانت من جهة

لأنها صارت تابعة للقرعة \* فان أحره المالك على رده الى القرعة فله ذلك  
ولا يصح أرض الصنعة \* ويصح ما نقص من قيمة اصل القرعة بالكسر \*  
ولو عصب ثوبا قيمته عشرة وصععه بصع قيمته عشرة فصارت قيمة الثوب  
عشرين فهما شريكان \* فباع ويقسم الثمن بينهما \* وان وحدى بون يشتري ثلاثين  
صرف الى كل واحد خمسة عشر \* وان عاد الثوب الى خمسة عشر بالصنع  
حسب القصاص على الصنع \* وان عاد الى ثمانية صاع الصنع وعزم العاصب  
درهمين \* وكذا القول في ثوب الشركة اذا طير الريح الثوب الى احاة صاع  
\* أو صاع الثوب المعصوب بصع معصوب من غيره \* فان قل الصنع الفصل  
أحر العاصب على فصله كما يحجر على قلع الررع والعراس والساء وان نقص  
ررعه \* \* وقال ابن سريج لا يحجر على فصل الصنع ان كان يصيح بالفصل  
أو لا بقي قيمه بما يحدث في الثوب من نقصان نسب الفصل \* ومما طوب  
بالفصل وكان يستصره فلو تركه على المالك أحر على قوله في وجه كالمعل في  
الدانة المردودة بالميب \* وان لم يكن عليه ضرر لم يكن له الاحار على القبول  
\* ولو بدل المالك قيمة الصنع لم يكن له أن يملك عليه فان بيع الثوب للحلاص  
من الشركة سهل \* بخلاف المعير يملك ساء المستعير بدل لان بيع العقار عسير  
\* ومما رعب المالك في بيع الثوب أحر العاصب على بيع الصنع ليصل كل  
واحد الى الثمن \* فان رعب العاصب في احار المالك وحقان \* واذا عصب  
ريتا وحلظه ريته فالص أنه كالاهلاك فيصن المثل من أين شاء \* وتحريم  
الاصحاب أن لا صمان لانه لو حلظه بمثله فهو مشترك \* وان حلظه بالاحود  
أو بالارداء هولاء \* ان قلنا انه هالك عزم مثله من أين شاء \* وان قلنا انه  
مشارك فباع الكل ويورع على سة القيمة \* ولا يقسم الريت (و) ليمه

على تفاوت يؤدي الى الربا \* وحلط البقيق بالدقيق كحط الزيت بالزيت \*  
 وحلط الزيت بالشيرح اولى بحمله اهلاكا \* وخطط الحطة بالشعير ليس باهلاك  
 بل يلزمه الفصل بالالتقاط \* ولو عص ساحة وأدرحها في سائه لم يملك  
 بل يرد (ح) على مالكه وان أذني الي هدم سائه \* وان أدرح في سعية لم  
 ينزع ان كان في البرع اهلاك العاصب \* أو اهلاك حيوان محترم \* أو اهلاك مال  
 لميره ولكن يرم القيمة في الحال للحيلولة الي أن يتيسر الفصل \* وان لم يكن  
 فيه الا مال العاصب في جوار البرع وحمان \* وكذا لو عص حيطاً وحاط  
 به حرج آدمي أو حيوان محترم غير مأكول وكان في رعه خوف هلاك لم  
 يبرع اذ يحور العصب بمثل هذا القدر ابتداء بل يرم قيمته \* فان مات المحروح  
 أو ارتد في البرع حلاف لان فيه مثله \* وفي الحيوان المأكول حلاف لانه  
 دبح لمير مأكلة \* ويرع عن الحرير والكلب المقور اذ لا حرمة لهما \* ولو  
 أدخل فصيلاً في بيته أو دياراً في محبته وعسر احراره كسر عليه تحليصاً  
 للمال \* وان لم يكن فعله فالأظهر أن المخلص ماله يرم أرش النقص \* وان  
 عص فرد حة قيمة الكل عشرة وقيمة الفرد ثلاثة ص من سعة لان الباقي  
 ثلاثة \* وقيل ثلاثة لانه المصوب \* وقيل خمسة كما لو أثلف غيره الفرد  
 الآخر تسوية بينهما

في الفصل الثالث في تصرفات العاصب \* فاذا ناع الحارية المعصونة ووطنها  
 المشتري وهو عالم لرمه الحد والمهر (ح) ان كانت مستكرهة \* وان كانت  
 راضية فوحمان لقوله عليه الصلاة والسلام لا مهر لعي \* ولكن المهر للسيد في شبه  
 ان لا يؤثر رضاها \* وفي مطالبة العاصب هذا المهر تردد \* لان مافع الصع  
 لا تدخل تحت العصب \* وان كان حاهلاً لرمه المهر \* ولا يجب الا مهر واحد

وطأت اذا أجدت الشبهة \* وفي تمدد الوطء بالاستكراه تردد في تمدد  
المهر \* أما الولد فهو رقيق لا نسب له ان كان عالماً \* وان كان جاهلاً انعقد على  
الحرية \* وصمن المشتري قيمته \* ورجع به على العاصب اد الشراء لا يوجب  
صمان الولد \* وان انفصل الولد ميتاً فلا ضمان لان الحياة لم تنقش \* وان سقط  
ميتاً بجناية حان يجب الصمان لانه انفصل مصنوعاً وقد قدر الشارع حياته  
وصمانه عشر قيمة الام \* وقيل في هذه الصورة يجب أقل الامرين من عشر  
قيمة الام أو العرة اد وح الصمان لسنها فلا يريد عليها \* ويصن المشتري  
(ح) أجرة المسعة التي ماتت تحت يده \* ومهر المثل عند الوطء وقيمة  
العقده حرراً \* ويرجع بكل ذلك على العاصب مهما كان جاهلاً \* ويعزم قيمة  
العين اذا تلفت ولا يرجع \* وكذا المذروح من العاصب لا يرجع بالمهر \* وهل  
يرجع المشتري قيمة مسعة استوطاها فيه قولاً المروء \* ولو نبى قتل ساءه  
فالاولى أن يرجع بأرض القص \* ولو تعيب في يده نص التسامى أنه يرجع  
(ر) لان العقد لا يوجب ضمان الاحراء بخلاف الحلة \* وكذا اذا تعيب قبل  
القص لم يكن للمشتري الارش \* ولو اشتري عداً حارية ورد الحارية تعيب  
وبالمد عيب حادث لزمه قول المد أو طلب قيمته وليس له طلب الارش  
مع المد ولذلك فرق بين الحرء والحلة \* وقصان الولادة لا يجر (ح) بالولد  
فان الولد زيادة حديدة

✽ كتاب الشعبة \* وفيه ثلاثة أبواب ✽

✽ للباب الاول في اركان الاستحقاق ✽

وهي ثلاثة المأخوذ والآخذ والمأخوذ منه : الاول المأخوذ به وهو كـ

عقار ثامت منقسم \* احتررا بالعقار عن المنقول فلا شفعة فيه للشريك لحقه  
 الصرر فيه \* والثلاث عن حرة عالية مشتركة مبنية على سقف لصاحب  
 السهل فانه لأرض لها فلا ثات \* فان كان السقف لشركاء العلو ووجهان  
 لأن السقف في الهواء فلا ثات له \* واحتررا بالمنقسم عن الطاحونة والحمام  
 وشتر الماء وما لا يقلل القسمة إلا باطلال معتمته المقصودة منه فلا شفعة فيها  
 (ح و) ادليس فيها صرر مؤنة الاستقسام وتصابق الملك بالقسمة \* الركن  
 الثاني الآحد \* وهو كل شريك بالملك \* فلا شفعة (ح) للعار عندما وان  
 كان ملاصقا (و) \* وثبت للشريك وان كان كافرا \* فان شارك بحصة موقوفة  
 وقتلا لا يملك الموقوف عليه فلا شفعة \* والآ هو ساء على أنه هل يجوز ايراز  
 الوقف عن الملك \* والشريك في المير المنقسم يأخذ المير بالشفعة ان كان  
 للمشتري طريق آخر الى داره \* والآ يأخذ بشرط أن يمكنه من الاختيار \*  
 وقيل يأحد وان لم يمكن \* وقيل لا يأحد وان مكى \* الركن الثالث المأخوذ  
 منه \* وهو كل من تحدّد ملكه اللارم بمعاوضة \* احتررا بالتحدّد من رحلين  
 شتر درأ فلا شفعة لاحدهم على الآخر ادلا بتحدّد لاحدهما \* واحتررا  
 باللارم عن الشراء في زمن خيار فانه لا يؤحد ان كان للنائع خيار لانه اصرار  
 به \* ولا حق للتبيع على النائع \* وان كان للمشتري وحده فطريقان  
 أحدهما لا لأن العقد بعد له يستقر \* والثاني فيه قولان \* كما لو وحد  
 شترى بالشقص عبدا وأراد رده وقصد الشيع أحده فأبها  
 أولى وقد تقابل خلاف فيه قولان \* وكذا الخلاف في تراحم الشيع  
 ورو \* اذا خلق من السيس على الشقص المهور \* واحتررا بالمعاوضة عن  
 ملث حصل بهمة أو ارث أو رجع باعالة أو رد لميب \* فلا شفعة في شيء من



ذلك \* وتثبت (ح) الشفعة فيما حمل أجرة في اجارة \* أو صداقاً في نكاح \*  
أو عوضاً في كتابة أو حلع أو صلح عن دم عمد أو عن متعة نكاح \* ولو بدل  
المكاتب شقفاً عوضاً عن محومه ثم عحر ورق في الشفعة خلاف ادحرج عن  
كونه عوضاً \* ولو أوصى لمستولده شقص ان خدمت أولاده شهراً فيه خلاف  
لتردده بين الوصية والمعاوضة \* ولو اشترى الوصي للطفل وهو شريك أحد  
(و) بالشفعة لنفسه \* ولو باع شقص الطفل لم يأخذه (و) لانه منهم كما لو  
باع من نفسه \* والاب يأخذ فانه غير منهم \* ولذلك يبيع من نفسه \* ولو  
كان له في الدار شركة أخرى قديمة فيترك (و) عليه ما يخصه لو كان المشتري  
غيره \* ولو باع المريض شقصاً يساوي ألفين مائة من أحبي والوارث شريك  
فلا يأخذ بالشفعة لانه يصل اليه المطاوعة \* وقيل يأخذ لان المطاوعة معه ليست  
من المريض \* وقيل لا يصح البيع لتناقص الاتات والتي جميعاً \* وقيل  
يأخذ الوارث بقدر قيمة الالف والباقي يبقى للمشتري محالاً \* ولو تساوق  
شريكان الى مجلس الحكم ورغم كل واحد أن شراء الآخر متأخرو له الشفعة  
فالقول قول كل واحد في عصمة ملكه عن الشفعة \* فان تحالفا أو ساكلا تساقطا  
\* وان حلف أحدهما وبكل الآخر قصي لمن حلف

### باب الثاني في كيفية الاحد

والطرف في أطراف ثلاثة من الأول \* فيما لا يملك به فلا يملك بقوله أحدث  
وتملك \* ولكن يملك بتسليم الثمن وان لم يرص المشتري به \* أو تسليم  
المشتري الشقص اليه رصاً يكون الثمن في دمه \* وهل يملك بمجرد رص  
المشتري دون التسليم \* أو عصاء القاضي له بالشفعة عند الطلب \* أو بمجرد  
الاشهاد على الطلب فيه خلاف \* والاطهر أنه لا يملك \* وهل يلحق هذا

التملك بالشرء في ثوت حيار المجلس للشفيع وامتناع التصرف في الشقص  
 قل القص \* وامتناع التملك دون رؤية الشقص فيه خلاف من حيث انه  
 يشه البيع في كونه معاوضة ويحاله في أنه لا تراصي فيه الطرف الثاني فيما  
 يبدل من الثمن \* وعلى الشفيع بدل مثل ما بدله المشتري ان كان مثلياً أو قيمة  
 (و) يوم العقد ان كان من دوات القيم . فيبدل في المهور وما عليه الخلع قيمة  
 (وم) الصنع \* وفي عوض الكتانة قيمة الحوم (وم) \* وفي عوض المتعة  
 قيمة المتعة (وم) \* وفي الصلح عن الدم قيمة الدم (وم) \* وان باع ناع باله الى  
 ستة \* فان شاء عجل في الحال الالف وأحد \* وان شاء به على الطلب (و)  
 وأحر التسليم الى مضي السنة \* وروي حرمة قولاً أنه يأخذ (ح) ثمن مؤجل  
 عليه كما أحده المشتري \* وحكي ان سريخ أنه يأخذ بعوض يساوي ألفاً الى  
 ستة \* ولو اشترى شقصاً وسيماً بألف أحد (م) الشقص عما يحصه من الثمن  
 باعتبار قيمة يوم العقد \* ثم لا جبار للمشتري فيما فرق عليه من الصفقة . ولو  
 قعيت الدار باضطراب سقطها أحد المبيع بكل الثمن كما يأخذ المشتري من  
 النائع اذا عاب المبيع قل القص \* وان تلف الحدار مع نقص العرصة بأن  
 تمشاه السيل أحد الباقي محصته \* وان بقي تمام العرصة واحتترقت السقوف  
 \* فان قلنا انها كأطراف المد أحد (م) بالكل \* ون قلنا كأحد المدين  
 أحد محصته \* وان كان القص ناقياً ومقول في ثقاء الشععة فيه قولان  
 (و) لانه لو قارن الانتداء لم يتعلق به الشععة \* وان قلنا يبقى حق الشفيع فيه  
 يأخذ المهتم مع القص بكل الثمن \* وان قلنا لا يبقى الحق فيه فان قلنا الحدار  
 كأحد المدين أحد الباقي محصته \* وان قلنا كأطراف المد بقولان \* اذ بعد  
 أن يفور المشتري شيئاً محالاً \* ولو اشترى الشقص بألف ثم حط بالاراء

فانه ان كان لمد اللزوم فلا يالحق الشميع \* وان كان في مدة الخيار لحقه على  
 الاصح ( و ) \* وان وجد البائع بالمبد الذي هو عوض الشقص عيباً وأراد  
 استرداد الشقص قل أحد الشميع فهو أولي به من الشميع في أقنس القولين  
 \* وان كان لمد أحد الشميع لم يقص ( و ) ملك الشميع \* ولكن يرجع الي  
 قيمة الشقص \* فان راد على ما بدله الشميع أو قص في التراجع بين المشتري  
 والشميع خلاف اد صارت القيمة مقام الشقص بها على المشتري أخيراً \* وكذا  
 لو رضي البائع بالميب في استرداد الشميع به قيمة السلامة من المشتري خلاف  
 \* وان وجد المشتري بالشقص عيباً لمد أحد الشميع لم يكن ( و ) له طلب  
 أرش \* فان ردة الشميع عليه ردة هو على البائع \* فان وجد قل أحد الشميع ومعه  
 عيب حادث من الرد فاسترد أرشاً هو محطوط عن الشميع قولاً واحداً \*  
 ولو اشترى بكف من الدراهم لم يعرف ورثه وحلف على انه لا يعرف ورثه  
 فلا سعة ( و ) اد الاخذ بالجهول غير ممكن \* ولو حرج ثمن المبيع مستحقاً وهو  
 معين تمين بطلان ( ح ) البيع والتمعة \* وان حرج ثمن الشميع مستحقاً له  
 الاذن \* وله سطل ملكه ولا تسعته في أظهر الوجهين \* وكذا اذا حرج ربواً  
 \* ولو حي مشتري في الشقص الذي قاسه وكيل الشريك في عينته فاداحصر  
 حقه في التهمة باق له فانه كان تبريكاً ولم يسقط هو حق التهمة وقد بقي له  
 بيع تصد وهو حواره \* ولكن لا يقلع ( ح ر ) ساء المشتري عما به بل يتخير  
 ان يتي بأجرة أو تملك لعوض أو يقص أرش كالمير سواء \* الا أنه يبقى زرعه ولا  
 يطاله ( و ) لأجرة \* ومير له الأجرة لان المشتري زرعه ملك نفسه فكانه استوفي  
 تسعته وهو كما لو زرعه ملكه \* وان تصرف المشتري بوقف أو هبة نقص ( و )  
 وان كان بيع الشميع باختيار من أن يأخذه بالبائع الاول فيقصه ( و ) \* أو بالتالي

\* ولو تنازع المشتري والشعيع في المسموع القول قول الشعيع \* أو في قدر  
الثنى القول قول المشتري \* أو في كون الشعيع شريكاً القول قول  
المشتري بحلف أنه لا يعرف له شريكاً \* فإن أنكر المشتري الشراء فإن كان  
لشعيع بينة أحد الشقق وترك الثمن في يده على رأى (و) إلى أن يقر \* أو  
يحفظه القاضي في وجهه \* أو يحضر المشتري على قوله في وجهه \* وإن لم يكن  
له بينة فإن أقر الناع بالبيع دوى قص الثمن سلم الثمن إليه وأحد (و)  
بالشعيع فالحق لا يمدوهما \* وإن قال قصت الثمن فيقرر الثمن في يده أو يحفظه  
القاضي \* وقيل لاشعيع ههنا تعدد الأحد بالثمن في الطرف الثالث في  
تزامم الشركاء \* فإن توافقوا في الطلب وتساوت حصصهم ورع عام بالسوية  
\* وإن تفاوتت حصصهم فتولان في أنه يورع على قدر الحصص (ح و)  
أو على عدد الرؤس \* والحديد على أنه على قدر الحصص \* ولو رجع أحد  
الشريكين بصيبه من شخصين في صفتين متعاضتين \* \* \* \* \* لا أول من  
يشارك الشريك القديم في أحد مضمون الصفقة الثانية وملكه في مضمون  
للقص ثلاثة أوجه يرق في الثالث بين أن يأخذ تقديم بصيبه \* \* \* \* \*  
(ح) أو يعمو عن صفقه فيستقر شركته فيسأله فيه \* \* \* \* \* عما أخذ الشريك  
وحسب على الثاني أن يأخذ الكل (و) لأن أحد البعض أصدر بالمشتري \* \* \* \* \*  
شريك واحد عن بعض حقه سقط (و) كله \* كالمعمو عن القصاص \* \* \* \* \* لا تخراً  
نظراً للمشتري \* \* \* \* \* وإن كانوا ثلاثة ولم يحصر إلا واحد أحد الكل وسهم كل  
الثنى حدرًا من التميمض \* \* \* \* \* فإذا رجع الثاني شاطره وملكت عليه من وقت تسليم  
نصف الثمن إليه وعهدته عليه \* \* \* \* \* وإذا جاء لأب عامه \* \* \* \* \* جميعاً \* \* \* \* \*  
الناع أو المشتري حار أحد مضمون إحدى الصفقتين وإن اشترى في صفقة

واحدة شقصين في دارين شريكهما واحد في جوار أحد أحدهما وحدها

سجل الباب الثالث فيما يسقط به حق الشمعة ❦

\* وفيه ثلاثة أقوال (الاول) الحديد انه على العور (م) \* قال صلي الله عليه وسلم الشمعة لكل العقال (والثاني) انه يبقى ثلاثة أيام (والثالث) انه يتأبد فلا يبطل الا بانطال أو دلالة الانطال (و) \* والصحيح انه على العور وانه يسقط بكل ما يمدّ قصيراً أو توابعاً في الطلب \* فاذا لم يمدّ الحرف فليحص عن مكانه طالماً \* فان كان مجموعاً عمرص أو حرس في باطل فليوكل \* فان لم يوكل مع القدرة نطل حقه (و) ان لم يكن في التوكيل مؤنة ومئة ثقيلة \* فان لم يجد الوكيل فليشهد \* فان ترك الاشهاد في بطلان حقه قولان \* وان كان المشتري عائناً ولم يجد في الحال رفعة وثيقة لا يبطل حقه \* وان كان في حمام أو على طعام أو في صلاة نافلة لم يلزمه (و) قطعها على خلاف المادة \* ولو أحرث ثم قال لم أصدق المحر فان أحره من ثقل شهادته نطل حقه \* وان أحره من لا ثقل روايته كفاسق وصي لا يبطل \* وان أحره عدل واحد أو عدل يقل روايته فالأظهر (و) انه يبطل حقه \* وان كذب المحر في مقدار الثمن أو تعيين المشتري \* أو حرس (وح) الثمن \* أو قدر المبيع فترك المبيع لم يبطل حقه لان له عرصاً \* وان أحره ما الثمن ألف فاذا هو ألعان لم يكن له الرجوع اد لا عرص فيه \* وادالقي المشتري فقال السلام عليكم لم يبطل حقه \* ولو قال اشتريت منه تردد \* وكذا في قوله نارك انه لك في صفقة يميك \* ولو قال اشتريت رخيصاً وأنا طالب نطل حقه لانه فصول من غير عرص \* ولو باع ملك عسه مع العلم بالتمعه نطل حقه \* فان لم يعلم فقولان من حيث به انقطع الصرر \* وان صالح عن حق الشمعة لم يصح الصلح \* ثم ان كان

## حاهلاً في نطلان شعثه حلاف

— كتاب القراض — وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الاول في اركان صحته —

وهي ستة: الاول رأس المال \* وشرائطه أربعة وهي أن يكون نقداً مبيعاً معلوماً مسلماً \* احترماً بالنقد عن المروص والققرة التي ليست مصروفة فإن ما يختلف قيمته اذا حصل رأس المال فاداً ردّاً بالاحرة اليه ليتيمر الربح وربما ارتفع قيمته فيستغرق رأس المال جميع الربح \* أو قصص فيصير لمن رأس المال ربحاً \* ولا يجوز (و) على العاوس ولا على الدرهم (ح و) المشوشة \* واحترماً بالمعلوم عن القراض على صرة دراهم \* فان حصل رأس المال يؤدي الى حمل الربح \* واحترماً بالمعين عن القراض على دين في الدمة \* ولو عين وأهم فقال قارصتك على أحد هذين الالين والآحر عدك وديعة وهما في كيسين متبرين بهيه وحاه \* ولو كان النقد وديعة أو رهناً في يده أو عصاً وقارصه عليه صح \* وفي انقطاع صمان المصب حلاف \* وأردنا بالمسلم أن يكون في يد المعامل \* فلو شرط المالك أن يكون في يده أو أن يكون له يد أو يراجع في التصرف أو يراجع مشرفه فسد القراض لانه تصديق للتجارة \* ولو شرط أن يعمل معه علام المالك حار على النص \* الركن الثاني العمل وهو عوض الربح وشروطه ثلاثة وهي أن يكون تجارة غير مصيقة بالمعسر والتأقيت \* احترماً بالتجارة عن الطمح والخمر والحرفة \* فان عقد القراض على الخطه ليربح بذلك فاسد \* النقل والصك والورن ولو احق التجارة مع للتجارة \* والتجارة هي الاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرفة والصعة \* ثم لو عين الحر الادكس أو الخيل

الامتنان للتجارة عليه \* أو عين شخصاً للمعاملة معه فهو فاسد (ح و) لانه تصديق  
 \* ولو عين حسن الحر أو الترخار لانه معتاد \* ولو صيق بالتأقيت الي سة  
 مثلاً ومنع من البيع بعدها فهو فاسد فانه قد لا يجد ربواً قلبها \* وان قيد  
 الشراء وقال لا تشتري بعد السة ولك البيع فوحان \* اد الميع عن الشراء مقدور  
 له في كل وقت فامكن شرطه \* فان قال قارصتك سة مطلقاً على أي القسمين  
 يرل فيه وحان في الثالث الرمح في وترائطه أربع وهي أن يكون محصوراً  
 بالعاقد من مشتركاً معلوماً بالحرية لا بالتقدير \* وعينا بالخصوص أنه لو أصيب  
 جزء من الرمح الى ثالث لم يحر \* وبالاشتراك أنه لو شرط الكل للمامل أو  
 للمالك فهو فاسد (م) \* ويكونه معلوماً احتراماً عما اذا قال لك من الرمح ما  
 شرطه فلان لعلان فانه محمول \* ولو قال على أن الرمح ينسا ولم يقل نصمين  
 فالاطهر (و) التبريل على التصيف ليصح \* واحترماً بالحرية عما اذا قال  
 لك من الرمح مائة أو درهم أو لي درهم والباقي ينسا فكن ذلك فاسد اد ربما  
 لا يكون الرمح إلا ذلك المقدار في الرابع الصيغة \* وهي أن يقول قارصتك  
 أو صارتك أو عا لملك على أن الرمح ينسا نصمين فمول قلت \* ولو قال على  
 أن النصف لي وسكت عن العامل فسد (و) \* ولو قال على أن النصف لك  
 وسكت عن جانب منه حار في الركن الخامس والسادس العاقدان في  
 ولا يستترط فيهما إلا ما يستترط في الوكيل والموكل \* نعم لو قارص العامل غيره  
 بمقدار ما تترط له مادن المالك به وحان لان وضع القراض أن يدور بين  
 عامل ومالك ولو كان المالك مريضاً وتترط ما يريد على أجرة المتل للعامل لم  
 ينسب من التل لان التعويت هو التقيد بالتل والرمح غير حاصل \* وفي نظيره  
 من المساقاة خلاف (و) لان الحيل قد تترسبها فهو كالحاصل \* ولو

تعدّد العامل واتحد المالك أو بالعكس فلا حرج \* ومهما فسد القراض بقوات شرط بعد التصرفات وسلم كل الربح للمالك \* وللعامل أجرة مثله إلا إذا فسد بأن شرط كل الربح للمالك في استحقاقه الأجرة وجهان لأنه لم يطعم في شيء أصلاً

— الباب الثاني في حكم القراض الصحيح —

وله خمسة أحكام : الحكم الأول : أن العامل كالوكيل في تقييد تصرفه بالمطعة \* فلا يتصرف بالمال ولا بالسيئة بيماء ولا شراء إلا بالأذن \* ويبيع بالعرض ما به عين التجارة \* ولكل واحد منهما الرد بالعيب \* فان تارعا فقال العامل يرد وامتنع رب المال أو بالعكس فيقدم حاب المطعة ولا يعامل العامل المالك \* ولا يشتري بمال القراض أكثر من رأس المال \* وان اشتري لم يقع للقراض \* وانصرف إليه ان امكس \* ولو اشتري من يمتق على المالك لم يقع عن المالك ما به تقيص التجارة \* ولو اشتري روضة لمالك هو جهان \* والوكيل بشراء عدم مطلق ان اشتري من يمتق على موكل فيه وجهان \* والصد أنادون ان قيل له اشتر عداً فهو كالوكيل \* ون قيل له حر فهو كعامل \* وان اشتري العامل قريب منه ولا ربح في مال صح \* ون ارتفعت الاسوى وضرب ربح وقلما يملك بالطهور عرق حصته (و) \* ون سير اد لا اختيار في رتفاع السوق \* ون كان في المال ربح وقد لا تمت الطهور صح \* ولم يمتق \* وان قلما يملك في الصحة وجهان لأنه محاب للتجارة \* ون صح عرق (و) حصته وسرى الى نصيب المالك لأن لمشتري محار وعمره له حصته \* الحكم الثاني : ايس لمعامل القراض أن يقارض عاملاً آخر بميرد المالك \* ون صحته بالأذن خلاف (و) \* فان فعل بمير الاذن وكثرت التصرفات والربح



فعلى الحديد الرمح كله للعامل الاول ولا شئ للمالك \* وللعامل الثانى أحر مثله على العامل الاول اذ الرمح على الحديد للعاصب \* والعامل الاول هو العاصب الذى عقد العقد له \* وقيل كله للعامل الثانى فاه العاصب \* وعلى القديم يتبع موحد الشرط للمصلحة وعسر ابطال التصرفات وللمالك نصف (و) الرمح والنصف الآخر بين العاملين نصيبين (و) كما شرطاه \* وهل يرجع العامل الثانى نصف أجرة مثله لانه كان طمع فى كل النصف من الرمح ولم يسلم له فيه وجهان \* الحكم الثالث \* ليس للعامل أن يسافر (ح م) بمال القراض الا بالاذن فاه حطرا فان حصل عدت تصرفاته واستحق الرمح ولصكه صامس بعدوانه \* واذا سافر بالاذن فأجرة النقل على مال القراض كما أن عقدة الورن والكيل والحمل الثقيل فى الحصر أيضا على مال القراض \* وليس على العامل الا التجارة والنشر والطنى ونقل الشئ الخفيف \* فان تعاطى شيئا مما ليس عليه فلا أجرة له \* وان استأجر على ما عليه فعليه الأجرة \* وعقته على نفسه (م) فى الحصر \* ونص فى السمر أن له عقته بالمعروف \* منهم من رآه على عقدة النقل \* ومنهم من قال فيه قولان \* ووجه الفرق بين الحصر والسمر أنه متجرد فى السمر للشغل \* فعلى هذا لو استصحب مع ذلك مال نفسه ورع العقدة عليها \* ثم قد قيل القولان فى القدر الذى يريد فى العقدة نسب السمر \* وقيل انه فى الاصل \* الحكم الرابع \* اختلف القول فى أنه هل يملك الرمح بمجرد (م ر) الطهور أم يقف على المقاسمة \* فان قلنا يملك بمجرد الطهور فهو ملك غير مستقر بل هو وقاية لرأس المال عن الخسران \* وان وقع خسران انحصر فى الرمح \* ولا يستقر الا بالقسمة . وهل يستقر بالتضيض والفسح قبل القسمة فيه وجهان \* ون قلنا لا يملك (ح) فله حق مؤكد حتى لو مات يورث عنه \* ولو أنفك المالك المال

عزم حصته • وكذا الاختي فان الاتلاف كالتقسمة • ولو كان في المال حلية لم  
يخز للمالك وطؤها لحقه • (الحكم الخامس) • الزيادة العينية كالثمرة والتاح محسوب  
من الربح وهو مال القراض • وكذا بدل مباح الدواب ومهر وطء الحواري  
حتى لو وطئ السيد كان مسترداً بمقدار العقر<sup>(٢)</sup> • وأما القصاص فما يحصل  
بما يخص السوق أو طريان عيب وممر من فهو حصران يجب حصره بالربح  
• وما يقع باحتراق وسرقة وهوان عيني هو حصران أصحهما أنه من الحصران كما  
أن زيادة العين من الربح • ولو سلم إليه ألبين قتل أحدهما قل أن يشتري  
به شيئاً أو بعد أن يشتري كما لو اشتري عديس مثلاً ولكن قل البيع فرأس  
المال ألف أو ألفان فيه وحصران وهو تردد في أنه هل يحمل ذلك من الحصران  
وهو واقع قل الخوص في التصرفات

### ❦ الباب الثالث • في التعاسف والتنازع ❦

والقراض حائر يمسح مسح أحدهما • والموت • والمخون • كالوكالة فارب  
انفسح والمال باص لم يجب أمره • وإن كان عروصاً فعلي العامل بيعه إن كان  
فيه ربح ليظهر نصيبه • وإن لم يكن ربح هو حصران • مأخذ الوحوب أنه في  
عهده أن يردّ كما أحد • فإن لم يكن ربح ورصي المالك به وقال العامل أبيع  
لم يكن له ذلك إلا إذا وحد ربوياً يستفيد به الربح • ومهما باع العامل قدر  
رأس المال وحله قدراً فالساقى مشترك بينهما وليس عليه بيعه • وإن ردّ إلى  
قد ليس من حسن رأس المال لزمه الردّ إلى حسه • ولومات المالك فلوارثه  
مطالبة العامل بالتصميم • وله أن يحدد العقد معه إن كان المال قدراً • وإن  
كان في المال ربح أحد قدر حصته من ربحه عند القسمة • والباقي يتبع فيه

(٢) المقر بالصم دية المرح المصوب اهـ

موجب الشرط \* وان كان عرضا في حوار التقرير عليه وحاهب \* ووجه  
الحوار أنه قد طهر رأس المال وحسنه من قبل فلم يوحدها اشتراط التقديرة  
ههنا \* وان مات العامل لم يحرق تقرير وارثه على العرض فانه ما اشتراه بنفسه  
فيكون كلاً عليه \* ثم ان كان قدأهل يعقد القراض معه بلفظ التقرير فيه  
وحاهب \* ومهما كان استرد المالك طائفة من المال وكان اد ذاك في المال  
ريح فهو شائع ويستقر ملك العامل على ما يخصه من ذلك القدر فلا يسقط  
بالقصص \* وان كان فيه حصران لم يجب على العامل حصر ما يخص المسترد  
من الحصران \* وان قال العامل تلف المال أو رددت (و) أو ما رحت أو  
خسرت بعد الريح أو هذا المد اشتريه للقراض أو لمسى أو ما بهيتي عن  
شرائه وحالته المالك فالقول قول العامل \* وان احتلما في قدر ما شرط له من  
الريح فيتحالفا ويرجع الى آخر المثل \* وان احتلما في قدر رأس المال فالقول  
قول العامل اد الاصل عدم القصص

— كتاب المساقاة وفيه ثمان —

— الباب الاول في اركانها —

وهي أربعة هي الاول متعلق العقد وهو الاشجار اد عليها يستعمل العامل  
بحره من الثمار كما يستعمل عامل القراض \* الآب المساقاة لازمة مؤكدة  
يستحق (و) الثمار فيها محرر الطهور بخلاف القراض \* وأصلها ما روى أنه  
صلى الله عليه وسلم ساق أهل حبر على النصف من الثمر والربع \* وللأشجار  
ثلاث شرائط هي الاول أن يكون بحراً أو كرمًا وفيما عداها من الاشجار  
الثمرة قولان \* وكل ما يتت أصله في الارض فتحرر الآ البقل (و) فانه  
يلتحق بالربع والطبخ والباديخان وقصب السكر وامتاله ولا يحور (و) هذه

العاملة عليه ليهيه عليه الصلاة والسلام عن المحاربة وهي أن يكون الدر من  
 العامل \* وعن المراجعة وهي (و) أن يكون الدر من المالك \* ثم يحور ذلك  
 على الاراضي المتحلة بين الحيل والكرم تبعاً للمساقاة بشرط اتحاد العامل  
 وعسر اقرار الاراضي بالعمل \* فلو وقت متمايرة تعدد الصفة أو تعاوت  
 الجزء المشروط من الربع والثمر أو كثرة الاراضي وان عسر اقرارها بالعمل  
 أو يكون الدر من العامل في نفاذ حكم التسمية في الصحة خلاف (و) الثاني \*  
 أن لا تكون الثمار مارة \* وان ساقى بعد البرور (م) سد على القديم وصح  
 على الجديد لانه عن المرر أمداد الموص موثوق به \* الثالث \* أن تكون  
 الاشجار مربية والآ فهو باطل للمرر \* وقيل انه على قولي بيع المائت \* الركن  
 الثاني التامر \* وليكن مخصوصاً بما شرطاً على الاستهام معلوماً (و) بالحرية  
 لا بالتقدير كما في القراض \* ولو ساقى على ودي غير معروس ليعرسه فهو فاسد  
 (و) فانه كتسليم الدر \* وان كان معروساً وقدّر المقدّر لا يثمر فيها فهو باطل  
 \* وان كان يتوهم وحود الثمار فان علب الوحد صح (و) \* وان علب العدم  
 فلا (و) \* وان تساوي الاحتمالان فوحاهان \* ثم ان ساقى عشر سين وكات  
 الثمرة لا تتوقع الا في العاشرة حار فيكون ذلك في مقابلة كل العمل كالا شهر  
 من ستة واحدة \* ولو قال ساقيتك على أن لك من الصيحاني نصفه ومن  
 المحوة ثلثه لم يصح الا اذا عرف مقدار الاشجار \* وان شرط النصف منها  
 لم يشترط معرفة الاقدار \* ولو ساقاه على احدي الحديقتين لا يعيب \* أو على  
 أنه ان سقي بماء السماء فله الثلث أو بالدالية فله النصف فهو فاسد لردده بين  
 حنتين \* ولو ساقى شريكه في الحديقة وشرط له رمانة صح ان استند بالعمل \*  
 وان شارك الآخر بالعمل فلا يثر الركن الثالث العمل \* وترطه أن لا يصم اليه

عمل ليس من حسن المساقاة \* وأن لا يشترط مشاركة المالك معه في اليد بل يستند العامل باليد \* ثم لو شرط دخول المالك أيضاً لم يصح (و) \* وأن لا يشترط عمل المالك معه بل يعبر بالعمل \* ولو شرط أن يعمل معه علام المالك صح على المص \* ثم المقة على المالك إلا اذا شرط على العامل في حواره وجمان \* ووجه المص أنه قطع مقة المالك عن الملك \* ولو شرط أن يستأجر العامل مأجرة على المالك ولم يبق للعامل إلا الدهقة والتحقق في الاستعمال فيه وجمان \* ولتتطرق تأقيت المساقاة لانه لا رمة فيصر التأيد \* وليعرف العمل حملة \* ثم يعرف بالسنة العريية \* فاب عرف رادراك الثمار حار على الاصح \* فاب عرف بالمرية هربت الثمار في آخر المدة ولم تدرك في المدة فالعامل تريك فيها \* الزكن الرابع الصيغة \* (و) فيقول ساقيتك على هذه الحيل بالصف أو عاملتك فيقول قلت \* فلو عقد بلفظ الاحارة لم يصح على الاظهر (و) لعقد شرط الاحارة \* ولا يشترط (و) تفصيل الاعمال فان العرف يعرفها

### باب الثاني في أحكامها

وحكمها وحوث كل عمل يتكرر في كل سنة وتحتاج اليه الثمار من السقي والتقليب ونقبة الآبار (و) والاهار وتحمية الخشيش المصير والقصرمان وتصريف الحريد وتسوية الحرين ورد الثمار اليه \* وما لا يتكرر في كل سنة ويعدم الاصول فهو على المالك كحفر الآبار والاهار الجديدة وساء الحيطان ونصب الدولات وأمثاله \* وفي أجرة الباطور وحداد الثمرة وردم تلمة يسيرة في طرف الحدار خلاف \* واداهرب العامل قبل تمام العمل استقرص القاصي عليه أو استأجر من يعمل عليه \* فان عمل المالك بمسه سلم

الثمار للعامل وكان هو مترعاً \* وكذا لو استأجر عليه ادليس له أن يحكم  
 نفسه \* ولو عمر عن الحاكم فكنل (و) ان لم يشهد على الاستعانة وان  
 أشهد فوجهاً \* ثم له أن يصح العقد اذا عمر وسلم الى العامل أجرة مثل  
 ما عمل قبل الحرب \* فان ترع أحيى بالعمل فله أن يصح ادقدا لا يرصى بدحواله  
 ملكه \* وان عمل الاحيى قبل أن يشعر به المالك سلم الثمار للعامل وكان  
 الاحيى مترعاً عليه لا على المالك \* فان مات العامل تم (و) الوارث العمل  
 من تركته \* فان لم يكن تركه فله أن يتم من ماله لأجل الثمار \* فان أتى (وم)  
 لم يحب عليه شيء اذا لم يكن تركه وسلم اليه أجرة العمل المأصى وفسح العقد  
 للمستقل \* وان ادعى المالك سرقة أو حيازة على العامل فاقول قول العامل  
 فانه أمين \* فان تلت حياته نصب (و) عليه مسرف وعليه (و) أجرته ان  
 تلت بالدية حياته \* وان لم يمكن حقه شرف زمت (و) يده واستؤجر  
 عليه \* وان حرحت الاشجار مسخته به من أجرة عمله على المص \* ان  
 كانت الثمار باقية أحدها المستحق \* ان يفسد عمره فله ان يفسد نفسه  
 صان (و) المشتري فله أحده في معاوضة ونصب نسبي وكذا لاشارة  
 ان يفسد يطالب بها المص وفيه ضمانة \* وان وجهاً من حسب ن يده  
 لم يثبت عليه مقصود بخلاف نودع \* ان ضوب ربح (و) به على العاص  
 رجوع المودع \* وان حثل متعاقدين في قدر حرر \* سروط خانها (و)  
 كافي القرائ

— كتاب الاحارة وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الاول في أركان صحته —

وهي لمد الماقدين ولا يحى أمرهم ثلاثة الاول الصيغة وهي أن يقول

أكرتكَ الدار أو أحرثكَ يقول قلت \* ويقوم مقامها (و) لعط التملك  
ولكن يشترط أن يصيب إلى المفعة يقول ملكتك مفعة الدار شهراً  
\* والطاهر (و) أن لعط البيع لا يقوم مقام التملك لانه موضوع ملك  
الايان من الركن الثاني الاخرة \* فان كانت في الدمة هي كالتن حتى يتعمل  
(ح م) مطلق العقد \* وان كان معيماً هو كالبيع فيراعى شرائطه فلو أحر  
داراً لعمارتها أو بداراً معلومة بشرط صرفها إلى العمارة لعمل المستأجر هو  
فاسد لان العمل في العمارة محمول \* ولو كانت الاخرة صرة محمولة حار كما  
في البيع \* وقيل انه على قولين كما في رأس مال السلم \* ولو استأجر السلاح  
بالحد والطحا بالعمالة أو بصاع من الدقيق فسد له به عليه الصلاة والسلام عن  
قصور الطحا ولا به ناع ما هو متصل ملكه هو كبيع نصف من سهم \* ولو شرط  
للمرصة حراً من المرتجع الرقيق بعد العظام \* ولقاطف الثمار حراً من الثمار  
المقطوفة فهو أيضاً فاسد \* وان شرط حراً من الرقيق في الحال أو من الثمار  
في الحال فالقياس صحته (و) \* وظاهر كلام الاصحاب دال على وساده حتى  
مسموا استأجر المرصة على رصيع لها فيه شرك لان عملها لا يقع على خاص  
ملك المستأجر \* الركن الثالث المفعة \* وشروطها خمسة أن تكون متقومة  
لانها مباحة عين اليها \* وأن تكون مقدوراً على تسليمها \* حاصلة للمستأجر \*  
معلومة \* أما التقوم عيناً به أن استأجر تهاحة للشم وطعام لتريين الحيات  
لا يصح \* وكذا (ح) استأجر الدراهم والدباير لتريين الحيات فانه لا قيمة  
له على الاصح (و) \* وكذا استأجر الاشجار لتحفيف الثياب والوقوف في  
ظلها \* وكذا استأجر الباع على كلمة روح لها السلة ولا تنف فيها \* وفي استأجر  
الكلب للحراسة والصيد وحان \* أما المتقوم دون العين معناه ان استأجر

الكرم والبستان لثمارها والشاة لتأكلها ولها وصوفها ناطل فانه بيع عين  
 قل الوحود \* واستأجر الشاة لارضاع السحطة ناطل \* واستأجر المرأة للارضاع  
 مع الحصاة حائر \* ودون الحصاة خلاف \* والاولي الحوار للحاجة \* واستأجر  
 القفل للصراب فيه خلاف \* والاولي المبع لانه لا يوثق بتسليمه على وجه  
 يبيع \* أما القدرة على التسليم يسمى به ان استأجر الأحرس للتعليم والاعمال  
 للحمط ناطل لان المقصود غير ممكن \* ولو استأجر قطعة أرض لأماء لها  
 للزراعة فهو ناطل \* وان استأجر للسكنى حائر \* فان أطلق وكان في محل يتوقع  
 الزراعة كان كالصريح بالزراعة \* وان كان الماء متوقفاً ولكن على الدور  
 فأسد ماء على الحال \* وان كان يعلم وحود الماء فصحيح \* وان كان يعلم  
 وحود الماء بالامطار فالص أنه فاسد نظر إلى الحر في الحال \* وقيل انه  
 صحيح اذا قطع التربة المد والماء الحار أيضاً ممكن \* وان استأجر أرضاً  
 والماء مستوعبها في الحال ولا يعلم المحساره فهو ناطل \* وان علم محساره  
 فهو صحيح (و) ان قدمت رؤية الأرض أو كان ماء صافياً لا يمتنع رؤية  
 الأرض \* واحارة الدار للسنة القابلة فاسدة (ح) اذا تسلط عليه عقيب العقدة  
 مع اعتماد العقدة العين \* ولو أحرسة ثم أحر من حسن استأجر السنة  
 الثانية فوجان \* ولو قال استأجرت هذه الدابة لأركبها نصف الطريق  
 وأترك النصف إليك \* قال المرني هو حارة للزمان القابل لا يمتنع له  
 النصف الاول \* وقال غيره يصح \* وأما التقطع بحكم بهاية فهو كاستأجر  
 نصف الدابة ونصف الدار وهو صحيح (ح) والحر ترعاً كالحر حساً \* فلو  
 استأجر على قلع من صحيحة وقطع يد صحيحة أو استأجر حائضاً على كس



مسجد فهو فاسد لان تسليمه شرعا متعذر ولو كانت اليد متأكدة أو السمسرة  
وحمة صحت \* فان سككت قبل القلع انقضت الاحارة \* ولو استأجر  
مكسوة المير دون ادن الروح فاسد (و) \* ولو استأجرها الروح لنفسه فهو  
صحيح \* وان استأجرها (و) الارصاع ولده مهاسح \* أما الحصول للمستأجر  
لمى به ان استأجره على الجهاد (و) والمعدات التي لا تجري النية فيها فاسد  
اد يقع للاخير \* وأما المحل ومحل الحارة وحجر القبر وعسل الميت فيجري  
فيها النية والاحارة \* وللإمام (و) استأجر أهل الدمة للجهاد اد لا يقع  
لهم \* والاستأجر على الادن حائر الإمام \* وقيل انه ممنوع كالجهاد \* وقيل  
انه يجوز لا حاد الناس ليحصل للمستأجر فائدة معرفة الوقت \* ولا يجوز  
الاستأجر على امانة الصلوات الفرائض \* وفي امانة التراويح خلاف \*  
والاصح منه \* وبالحملة فكما سمعة متقدمة معلومة مساحة يلحق العامل فيها  
كلفة ويتفرع بها العير عن العير يصح ايراد العقد عليها \* وأما قوله معلومة  
فمقصيده في الآدمي والاراضي والدواب \* (أما الآدمي) اذا استأجر لصصة  
عرف بالزمان أو محل العمل كما لو استأجر الخياط يوماً أو لحياطة ثوب  
معين \* ولو قال استأجرتك لتحيط هذا القبيص في هذا اليوم فسد (و)  
لانه دعائيم العمل قبل اليوم أو بعده \* وفي تعليم القرآن يعلم بالسور أو  
بالزمان \* وفي الارصاع يعين الصبي ومحل الارصاع \* فان هذا مما يختلف  
العرض به (أما الاراضي) فما يطلب للسكنى يري المستأجر مواضع العرض  
فسطر في الحمام في البيوت وسائر الماء ومسقط القماش والاثاث والوقود  
ويعرف قدر السمعة فائدة فان أحسنه فذاك \* فان راد فالاصح (و) انه  
حائر ولا وسط فيه فو لا آحران \* أحدهما انه لا يراد على السنة لانه مقيد

بالحاجة \* والثاني أنه لا يراد على ثلاثين سنة \* ولو آخر سبعين ولم يقدر حصة  
 كل سنة من الأجرة فالأصح (و) الخوار كما في الأشهر من سنة واحدة \*  
 ولو قال آخرتك شهراً بدرهم وما راد محصاه فهو فاسد إذ لم يقدر حملته \*  
 وقيل أنه يصح في الشهر الأول ويفسد في الباقي \* ولو قال آخرتك الأرض  
 ولم يعين الساء والرياسة والدراس لم يحرك لانه محمول \* ولو قال لتتبع به ما  
 شئت حار (و) \* ولو قال آخرتك للرياسة ولم يذكر ما يروع \* فيه خلاف لأن  
 السماوات فيه قريب \* ولو قال أكريتك أن شئت فادرعها وإن شئت فاعرسها  
 حار على الأصح (و) وتخير كما لو قال اتبع كيف شئت \* ولو قال أكريتك  
 فادرعها واعرسها ولم يذكر القدر فهو فاسد \* وقيل أنه يرل على الصنف  
 \* ولو أكرت الأرض للساء وحس تعريف عرس الساء وموصعه \* وفي تعريف  
 ارتفاعه خلاف (و) (أما الدواب) فإن استؤجر للركوب عرف (ب) الآخر  
 الرأب رؤية شخصه أو سماع صوته في الصحامة والحافة ليعرف وره تحميماً  
 \* ويعرف الحمل (ح) بالصصة في السعة والصيق وبالورن فإن ذكر الورن  
 دون الصصة أو بالعكس فيه خلاف (و) \* ويعرف تفاصيل المعاليق \* فإب  
 شرط المعاليق مطلقاً فهو فاسد (ح م) على النص لتفاوت الناس فيه  
 \* والمستأجر يعرف لدابة رؤيتها أو بوصفها إن أوردت الإحارة على العين أمي  
 فرس أم نمل أم ناقة أم حمار \* وفي ذكر كيفية السير من كونه مبهلجاً أو  
 بجراً خلاف (و) \* ويعرف تفصيل السير والسرى ومقدار المارل ومحل  
 الدورل أهو القرى أو الصحراء إن لم يكن للعرف فيه صسط \* وإن كان فالعرف  
 متسع \* وإن استؤجر للحمل فيعرف قدره بالتحمين إن كان حاصراً \* فإن كان  
 عائلاً فمتحقق الورن بخلاف الرأب \* وإن كان في الدمة فلا يشترط معرفة

وصف الدابة الآ اذا كان المقول راحا اذ يختلف العرص بصفات الدابة \*  
 واذا شرط مائة من من الحطة تكون الطرف ورآه فليعرف قدره ووربه الآ  
 اذا تماثلت العرائر بالمعرف \* وان قال مائة من فهو مع الطرف على الاصح (و)  
 \* وان استوحر للسقي فيعرف قدر الدلاء والعدد وموضع الثروة عمقه \* وان كان  
 للحرثة فيعرف بالمدة (و) أو تعيين الارض فيعرف صلاتها ورحاوتها وعلى  
 الحطة ما يتفاوت به العرص ولا يتسامح به في المعاملة يشترط تعريه

باب الثاني في حكم الاحارة الصحيحة \* وفيه فصلان

فصل الاول في موح الالماط المطلقة \* هو أما في الآدي واستئجار  
 الحياط لا يوح عليه الحيط بل هو على المالك \* واستئجار الحاصنة على  
 الحصانة هل يستنع الارصاع \* وعلى الارصاع هل يستنع الحصانة فيه ثلاثة  
 أوجه يفرق في الثالث ويقال الارصاع يستنع الحصانة كي لا يتجرد العين  
 مقصودا بالاحارة \* والحصانة لا تستنع الارصاع فان صرح بالجمع بينهما أو  
 قلنا ذكر أحدهما كاف في الاستناع فاقطع اللبس فلي وحه يفسح لانه  
 المقصود \* وعلى وحه يسقط قسط من الاحرة لانه أحد المقصودين \* وعلى  
 وحه ثبت الخيار لانه تابع (و) فهو كالعين \* أما الحر في حق الوزا \*  
 والصنع في حق الصاع قيل انه كاللبن في الحاصنة \* وقيل انه كالحيط \* أما  
 الدور \* فمارة الدار باقامة مائل \* أو اصلاح مكسر على المكري \* وان اخاح  
 الى تحديد ساء أو حدى فان فعل استمرت الاحارة \* وان أنى فلمكثري الخيار  
 \* فان أراد احاراه على المارة لم يحجر على الاطهر \* وكذا اذا عصب الدار لم يلزمه  
 الاتراع وان قدر ولكن للمكثري الخيار \* ويحب على المكري تسليم المفتاح \*  
 فان صاع في يد المكثري فهو أمانة \* وليس على المكري ابداله \* ولو أحر

داراً ليس لها باب وميراب فليس عليه تحديد \* فاب حمله المكثري فله  
الخيار \* وتطهير عرصة الدار عن الكسامة والتلح الحفيف والأتون عن الرماد  
على المكثري \* وتسليم الدار وبئر الحش والبالوعة حالية على المكثري \* فان امتلاً  
في وحب تفريره على المكثري لقيه المدة خلاف \* وادامصت المدة على  
المكثري التمرير من الكسامة ولا يلزمه تفرير البالوعة والحش \* ومستمتع  
الحمام كالخش \* ورماد الأتون كالكسامة \* أما الاراضي \* اذا استوحت للزراعة  
ولها شرب معلوم فالعرف فيه الاتساع وان لم يذكر \* وان كان العرف  
مضطرباً فالاصح أنه لا يتبع \* وقيل ان لمط الزراعة كالشرط للشرب \* وقيل  
يسد لاجل هذا التردد \* فان مصت المدة والرع باق \* وانما بقي لتقصيره  
في الزراعة قلع محاماً \* وان كان لعللة الرد لم يقلع محاماً فانه غير مقصر \* وان  
استوحت للزراعة القمح شهرين فان شرط القلع بعد المدة حار وكانه لا يسي  
الآ القليل \* وان شرط الاقواء فهو \* سد للتأقيص فيه وبين التأقيص \* وان  
أطلق قليل به صحيح ويرى على القلع \* وقيل به يسد د المادة تقصى بالاقواء  
\* وكذا ان آخر النساء والعرض ستة أو سبعة تبع الشرط \* فاب أطلق فهو  
كاررع لذي يبق \* وحيث صحها في حوز القلع محاماً بعد المدة خلاف \*  
وقيل به لا يقلع كما في العارية المؤقة \* وقيل به يقلع د فائدة التأقيص في العارية  
طلب الاخرة بعد المدة ولا فائدة هب لا القلع فان قلنا لا يقلع محاماً فهو  
كالعير يتخير بين القلع بالأرض أو لاقواء باخرة أو لتملك لموص \* وماترة  
القلع أو بدل مؤنته على الآخر أو المستأجر فيه خلاف \* فان مع المستأجر  
ما عيه الآخر قبل انه يقلع محاماً برب ملكه \* وذا يس أنه يقلع ويمر له  
ولا يطل حقه بامتاعه \* ولو استأجر أرضاً للمدة فله ررع القمح \* ولو استأجر

للقمح لم يحر ررع الدرة وله الشير \* وكذا اذا استأحر دكاً لصعة فلا يباشر  
 ما صرره فوقها \* ويصل ما صرره دونه \* ولو استأحر للقمح فزرع الدرة  
 فلا أحر القلع في الحال \* فان لم يقلع حتى مصت المدّة يحير من أحره المثل  
 وبين أحد المسمى وأرش قصص الأرض \* وقيل انه يتعين أحر المثل وهل  
 يتعين المسمى وأرش القصص والنص هو الأول \* ولو عدل من الررع الي  
 العرس يتعين أحر المثل اذ تغير الخس \* ولو عدل من حسيين مآ الي مائة  
 في الحمل يعين المسمى وظل الريادة لانه استوى المقود عليه وراذ بنأ ما في  
 الدواب \* فيجب على مكربي الدابة تسليم الاكاف \* والحرام \* والهر (٣) \* والدرة  
 والخطام \* وفي حق العرس في السرح خلاف \* والحمل والمطلة والمطاء  
 وما يشده أحد الحماني ان الأحر على المكربي \* والوعاء الذي فيه نقل  
 المحمول على المكربي ان وردت الاحارة على عين الدابة \* وان ورد على الدابة  
 على المكربي \* فالدلو والزئاء في الاسقاء كالوعاء \* ويحب تقدير الطعام  
 المحمول \* ولو ملى فالاطهر أن له ابداله \* ويحب على المكربي اعانة الراكب  
 للدول والركوب في المهمات المتكررة \* وكذا الاعانة على رفع الحمل وحمله \*  
 وكذا في الحمل الا اذا وردت الاحارة على عين الدابة وسلم الي يد المكربي  
 \* ومهما نعت الدابة المعينة امسحت \* وان أورد على الدابة مسلم دابة دلب  
 لم يمسح \* وكذا ان وحدها عساً \* ويحور ابدال المستوي فله أن يركب  
 (ح ر) مثل مسه \* بل له أن يؤاخر الدابة والدار من غيره \* ولا يحور ابدال  
 الاحير المعين والدابة والدار \* وفي ابدال الثوب الذي عين للحياطة والصبي  
 الذي عين للرصاع والتعليم وحان \* ومهما استأحر ثوباً للرس برعه ليلاً اذا نام  
 (٣) الثمر بالتحريك والمثلثة ثمر الدابة وهو السير الذي يحمل في مؤخر السرح اه

وفي وقت القيولة (و) ولا يجوز الارارة \* وفي الارتداه \* تردّد  
 \* الفصل الثاني في الصمان \* ويد المستأجر في مدة الانتفاع يدأمانة \* وكذا  
 بعد مضي المدة على الاصح \* وفيه وجه أنه بعد المدة كالمستعير \* وقيل  
 الانتفاع لو ربط الدابة ولم يتنع استقرت الاحرة \* فان نلت فلا صمان الا  
 اذا اهدم الاصطل على صم لانه لو ركب لأمن من هذا السب \* أما يد  
 الاحير على الثوب الذي يراد حياطته أو وضعه أو قسمايته أو على الدابة  
 لرياستها وأمثاله فهي (ح) يدأمانة على الاصح (و) كيد المستأجر \* وفيه  
 قول آخر أنه يد صمان (ح) \* وقول ثالث ان يد الاحير المشترك يد صمان  
 بخلاف الاحير المعين للعمل \* وطاهر النص أن من غسل ثوب غيره أو  
 دلكه أو حلّ رأسه ولم يحر لفظ الاحارة لا يستحق أحرة لانه أثام مسمع  
 عنه باختياره \* وقال الرني ان كان عادته طلب لأحرة ستحق لأحرة  
 \* وأما من دخل الحمام لرمه لأحرة لانه يتلف مفعة غيره يسكونه. ولا صمان  
 على الحامي اذا صاع الثياب بغير تقصيره على الاصح (و) كسائر لأحرة  
 \* ولو قصر الثوب قتل في يده \* فان قلنا ان القسارة عينه يستحق لأحرة  
 لانه تلف قبل التسليم \* ون قلنا أن فيسحق د وقع مسلما دمرع ولو  
 استأجر دابة ليحملها عشرة اصع فرد صاع صار عايبا صامما ونوسه في  
 المكربى وقال انه عشرة وهو أحد عشر وكذب تدب لمدة باجل فيحب  
 عليه الصمان \* وفي قدره قولان \* أحدهما النصف كما د حرج نسه حرجات  
 وحرجه غيره حرجة ثمان \* والثاني أنه يحب حرج من أحد عشر حرجاً من  
 الصمان لان الحرجات لا يسط بخلاف حمل - وهذا الخلاف حار في الخالد  
 اذا راد واحداً على المائة انه يصم النصف أو حرجاً بحسابه. ون سيم نوباً إلى

حياط لحاطه قاء فقال ما أدت لك الا في القيص \* فاداسارعا (م) تحالفا  
 اديدي المالك حياته فادا حلف أنه مأدوون سقط الارش \* ويدعي الحياط  
 ادن المالك والاحرة فادا حلف أنه لم يأذن سقطت الاحرة \* وفيه قول أن  
 الاحرة تسقط عند التحالف ولكن الصمان يحب فكان أثر التحالف في  
 رفع المقد \* وقال ابن أبي ليلى القول قول الحياط \* وقال أبو حنيفة رضي الله  
 عنه القول قول المالك \* وقال السامعي رضي الله عنه قول أبي حنيفة أشبه  
 \* وكلاهما مدحولان \* وقيل انهما قولان للسامعي رضي الله عنه  
 وليس بصحيح

— الباب الثالث في الطواريء الموحدة للمسح —

وهي ثلاثة أقسام في الاول ما ينقص المصلحة نقصاً متعاقباً في الاحرة فهو  
 عيب موحح للمسح قل قص الدار وبعده الا اذا نادر المكسرى الى  
 الاصلاح ان قل الاصلاح \* وان طهر للعاقدة نذر أن تحلف عن السعر  
 وقد استأجر الدابة أو دير حرفته وقد استأجر الحايوت أو مصرص لم يكن له  
 (ح) المسح به الا اعدار لانه لا حلل في العقود عليه \* ولو أكتري أرضاً  
 للرعاة ففسد الزرع بمخاضة فلا يحط تنه من الاحرة \* ولو فسد الارض  
 بمخاضة من الرد \* فاما أحرار جميع (و) الاحرة كما في البيع \* وان مسح  
 رجع الى أحررة الباقي واستقر ما استوفاه على الاصح (و) ويورع المسمى على  
 المدين باعتار القيمة لا باعتار المدة من الثاني في فوات المصلحة بالكلية مكوت الدابة  
 والاحير المعين \* وانه دام الدار موحح للمسح نص عليه \* ونص ان اقتطاع  
 شرب الارض غير موحح للحيار لانها نقيت أرضاً والدار لم تنق داراً \* وقد قيل  
 فيها قولان بالقل والتحرير وهو الاظهر \* واما مات أحد المتعاقدين لم

يمسح (ح) العقد \* ولو مات الصبي المتعلم أو المرتضع أو ثلث الثوب المحيط  
 فهو متردد بين ثلث العقاد والدابة الملية به حلاف (و) أه هل يمسح  
 به أم يدل بغيره \* وإذا عصب الدار المستأجرة حتى مصت المدة اصسحت  
 \* وفيه قول أن للمستأجر الخيار \* فان شاء طالب العاصب بأجرة المثل \* ولو  
 أقر المكري للعاصب بالرقعة قبل إقراره في الرقعة \* وهل يموت حق المفعة  
 تبعاً على المستأجر فيه حلاف (و) \* والاقيس (و) أب للمستأجر أيضاً  
 محاصمة العاصب لأجل حقه في المفعة \* ومهما حس المكري الدابة حتى  
 مصت المدة استقرت الأجرة سواء قدرت المدة أم لا عيت الدابة أم لا \*  
 فان حس المكري وقدرت المدة اصسحت \* وأب لم تقدر فوجهان  
 في الثالث \* ما يمنع استيفاء المفعة شرعاً يوجب المسح كما لو سكر أذ السن  
 المستأجر على قلمه \* أو عاصم عليه القصاص وقد استؤجر (و) لقطعه \* ولو  
 مات البطل الأول من أرباب الوقف بعد الإحارة وقتل مصي المدة فالاقيس  
 (و) الإصباح لانه تناول ما لا يملكه \* ولو آخر الولي الصبي أو دانت مدة  
 تحاور السوء لم يجر \* فان قصرت فبلغ بالاحتلاء على قرب فالاقيس أنه  
 لا يمسح ادعي العقد له على المصلحة \* وان أعتق العبد لمكري \* تمسح  
 (و) الإحارة \* ولا خيار (و) للعبد \* ولا يرجع بالأجرة على السيد في أقيس  
 الوحيين \* وعقته على بيت المال في هذه المدة \* وقيل بها على السيد \* ولو  
 باع الدار المستأجرة من المستأجر صح \* ولم يمسح الأجرة على الأصح (و)  
 فيستوى للمفعة بحكم الإحارة \* وكذلك يصح للمستأجر إحارة الدار من  
 المالك كما يصح من الأحيي \* وقيل أن الإحارة والملك لا يجتمعان كالسكاح  
 والملك \* ولو باع الدار من غير المستأجر صح (و) البيع في أقيس الوحيين



واستمرت الاحارة الى آخر المدة \* وفي استثناء المفعة عن بيع الرقة شرطاً  
خلاف (و) مأخوذ من حوار بيع المستأجر

— كتاب الحماله —

وصورتها أن يقول من ردّ عدي الآتي فله درهم مثلاً \* وهي صحيحة  
وأركانها أربعة : الأول الصيغة : الدالة على الاذن في الرد بشرط عوض \*  
فلو ردّ انسان استثناء فهو متبرع فلا شيء له (ح م) \* وكذا اذا ردّ من لم  
يسمع بدائه فانه قصد التبرع \* واذا كذب المصولي وقال قال فلان من ردّ  
فله درهم فلا يستحق الرادّ على المالك ولا على المصولي لانه لم يصح  
\* وان قال المصولي من ردّ عد فلان فله درهم لانه صامس : الثاني  
الماقد : وتشرطه أهلية الاحارة به ولا يشترط تعيين العامل لمصلحة المقد  
\* وكذلك لا يشترط القول (و) قطعاً : الثالث العمل : وهو كل ما يستأجر  
عليه وان كان مجهولاً فان مسافة رد المد قد لا تعرف \* ولا يشترط (ر)  
الحمل بل لو قال من حاط توبي أو من حج عى فله دينار استحق (ر) لانه  
اذا جار مع الحمل مع العلم أولي \* وفيه وجه آخر انه لا يجوز الا على عمل  
مجهول : الرابع الحمل : وشروط أن يكون معلوماً مقدراً كالا حرة فلو قال من  
ردّ من بلد كداهله دينار فردّ من نصف الطريق استحق النصف أو من التلت  
استحق الثلث \* ولو ردّ من مكان أعدم لم يستحق زيادة لانه لم يشترط \* وان  
قال من ردّ فله دينار فاشترك فيه انسان فهو لهما \* فان عين واحداً فعوايه غيره  
لقصد معاونة العامل فالحل للعامل \* وان قصد طلب أجرة فلا شيء له  
\* وللعامل نصف دينار : أما أحكامها : فالحوار من الحاميين كالقراض وحوار  
الزيادة والنقصان في فراع العمل ووجوب استحقاق الا حرة على تمام العمل

حتى لا يستحق بالمض المص \* بل لو مات المد على باب الدار أو هرب  
قل التسليم فلاحق \* وإن أنكر المالك شرط أصل الحمل \* أو شرطه في عدد  
معين \* أو سعى العامل في الرد فالقول قوله \* وإن تارعا في مقدار الحمل  
تحالفا والرجوع إلى أجرة المثل

كتاب احياء الموات

والمشتركات ثلاثة الاراضي ومعادها ومساكنها \* أما الاراضي \* فالموات منها  
يملك بالاحياء \* قال صلى الله عليه وسلم من أحيأ أرضاً ميتة فهي له \* والموات  
كل معك عن اختصاص \* والاختصاص ستة أنواع \* النوع الاول \*  
المارة فلا يملك معمور \* وإن اندرست (و) المارة فلها ملك لمعين أو لدت  
المال إلا أن يكون عمارة جاهلية ولم يطهر أنها دخلت في يد المسلمين بطريق  
العبيبة أو القبي حتى يحرقى حكمها في تملكها بالاحياء (و) قولان  
لتمارض أصل الاماحة وطاهر استيلاء المسلمين عليه \* ومعمور دار الحرب  
لا يملك الاكبا (و) يملك سائر أموالهم \* ومواتها الذي لا يدون المسلمين عنها  
يملكها المسلمون والكفار جميعاً بالاحياء \* بخلاف موات الاسلام فان الكفار  
لا يملكونها (ح) بالاحياء \* أما موات يدون عنها فاد استولى طائفة عليها في  
اختصاص المستويين بها دون الاحياء خلاف \* قيل انهم يملكون \* وقيل  
هم أولي بالملك باحيائه \* وقيل لا أثر لخرد الاستيلاء فيما ليس بملوك \* الثاني  
حريم المارة بما لا يملك وأهل دار الحرب اذا قرروا في بلد يصلح لايحيا (و)  
ما حوالها من الموات \* وسائر القرى للمسلمين لايحيا ما حوالها من مجتمع  
البادي \* وصرت كص الخيل \* وملعب الصبيان \* ومباح الابل وما يمتد من حدود  
مراقبتهم \* وأما الدار ان كان في موات فحريتها مطرحة التراب والتلح ومصب

الميراب والمنع في صوب الباب \* وان كان في ملك فلا حريم (و) لها اد  
 الاملاك متعارضة \* ولكل واحد أن يتصرف في ملكه بحسب العادة \* فان  
 تصرر صاحبه فلا صمان \* ولو اتحد حاوت حداد أو قصار أو حماما على خلاف  
 العادة في منعه خلاف \* ولو كان لا يتأدى المالك الا بالريح كالمذبح والطاهر  
 (و) انه لا يمنع منه \* أما النثر في الموات فحريمها موضع البرح والدولاب  
 ومتردد الهيمة \* وان كان قناة فما حوالها مما يقص ماءها لو حمر \* وقيل  
 انه لا يمنع مما يقص اذا حاور حريم النثر الثالث \* احتصاص الخلق  
 بالوقوف لرفقة \* هل يمنع من الاحياء فيه تردد \* والاطهر أنه اذا لم يصيق لا يمنع  
 الرابع \* احتصاص المتحجر مرعى وهو نصب أحجار علامة على المارة  
 فهو أولي به ان لم يطل الرمان وكان مشتعلا بأساب المارة \* فان حاور ذلك  
 نطل احتصاصه (و) \* وقيل الطلال لو تعدى غيره. وأجيا في حصول الملك  
 خلاف (و) \* وكذا في حوار اعتياص المتحجر عن احتصاصه من الخامس \*  
 اقطاع الامام \* وهو متع في الموات \* وحكمه قبل الاحياء حكم التحجر  
 السادس \* الحى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو القيع ولن بعده من  
 الأئمة كالتحجر في المنع من الاحياء \* ولا يجوز لمن بعده أب يحمي لنفسه  
 وكان ذلك خاصة له \* ويجوز (و) أن يحمي لابل الصدقة أعني للأئمة  
 \* وفي نقص الحى لمدر والاحاجة خلاف (و) \* قيل انه لا يعير كالمسجد  
 \* وقيل نعم لانه ي على مصلحة حالية \* أما المانع المشتركة \* فهي مفعة  
 الشوارع للطروق والخلوس ومفعة المساحد والرباطات \* أما الشوارع  
 للطرورق \* ويجوز للخلوس بشرط أن لا يصيق \* ثم السابق يختص به فلا  
 يرعع \* فان قام نطل حقه الا اذا طس للبيع فيبقى حقه الى أن يسافر أو يقعد

في موضع آخر أو يترك الحرفة أو يطول مرضه بحيث ينقطع الاقعة الى غيره  
 \* والاطهر (و) أن الاقطاع لا مدخل له فيها اذ الملك ليس مطلوباً منه \* ومن  
 جلس في المسجد ليقرأ عليه القرآن والعلم فيأثمه أصحابه فهو كفاعد الاسواق  
 \* فان جلس للصلاة لم يحتص به في صلاة ثانية \* ويحتص (و) في تلك  
 الصلاة اذا عاب بمذر رعا أو غيره \* والسائق في الرماطات وغيرها الى  
 بقعة يحتص بها \* ثم ان طال عكوفه على هذه الانتعاطات المشتركة وصار  
 كالتملك الذي أنطل أثر الاشتراك في الارواح خلاف (و) \* (وأما المعادن)  
 مظاهره وباطنه (أما الظاهرة) فالملح والعمط وأحجار الرخا والرخام والرملة  
 وكل ما لا يحتاج فيه الى طلب فلا يحتص به أحد الانبياء وتحويط حوله ولا  
 يحتص بتحصير ولا باقطاع بل هو متاح كالمياه الحارية \* والسائق الى موضع لا  
 يرصق قل قصاء وضرة \* فان تساق رحلان أقرع بينهما (و) ويقده القاصي من  
 رآه أحوح (أما الباطنة) وهي التي تظهر بالعمل كالذهب والفضة \* فان ظهر  
 ملك الانسان بعد أن أحياء فهو ملكه \* فان لم يحي ولكنه ظهر بعمله هل يملكه  
 به فيه قولان \* \* \* قلنا تملك دخل الاقطاع فيه كالموات \* ولا يقتصر  
 ملكه على محل النيل بل حرفة التي حوايه ويليق بحرمته يملكه أيضاً أما  
 المياه \* فثلاثة محرري الاواني فهو ملك (و) كسائر الاملاك يصح (و) يسه  
 \* وعامة لم يظهر بعمول ولا يجري بحرمه فلكل واحد أن يأخذ ساقية منه  
 فيجري الماء الى أرضه \* وللأعلى أن يسقي أرضه الى الكعب (و) ويلزمه  
 بعد ذلك أن يسرحه الى الاسفل وقل لا يلزمه (و) \* فان تعلق واحد وأخذ  
 ساقية وقطع الماء عن الكل مع لاء \* باحداً \* \* \* من استحقوا مراقتها  
 والماء من المرافق فيمنع من احداث ما لم يكن \* الثالث ما تردد بين

المسوم والاختصاص وهو ماء النثر وهو مختص \* ولا يلزمه بذله لغيره (و)  
 لمرص الزرع (و) الا نعوص \* وهل يلزمه بذله للماشية \* ان لم يكن النثر  
 مملوكاً له بل كان قصده من الحر الاتماع للماء وح البذل للحديث \* وان  
 كان مملوكاً فالظاهر وجوبه للحديث \* ومهم من حصص عما لم يملك \* منه  
 وألحق هذا بالحرر والاواني \* أما القاة المشتركة فالملك فيها بحسب الاشتراك  
 في العمل \* ولهم القسمة حسب حصة فيها ثقب متساوية \* وتصح المهايأة ولا  
 تترم على الاظهر (و) فان قيل وما طريق احياء المواب قلنا ان قصد  
 المسكن فلا يملك الا بالتحويط وتعليق الباب (و) وتسقيف (و) العنص اد  
 به يصير مسكناً \* ولا يحتاج في الرية الى التسقيف وفي الستان يحتاج  
 مع التحويط وتعليق الباب (و) الي حر الابهار وسوق الماء اليه (و) وفي  
 المرعة الى جمع (و) التراب حوايه وتسوية الارص وسوق الماء اليها \*  
 والاظهر انه يحتاج الى الررع \* وفيه وجه آخر انه لا يحتاج اليه كما لا يحتاج  
 الى السكون في الدار والله اعلم

— كتاب الوقف \* وفيه بابان —

— الباب الاول في اركانه ومصححاته —

وهي أربعة \* الاول الموقوف \* وهو كل مملوك متعين يحصل منه فائدة أو  
 منفعة لا يهوت المين باستيفائها \* فيجوز وقف العقار والمقول (ح م)  
 والشائع والمصر \* ويجوز وقف الاشجار لثمارها \* والحيوان (ح) لالباها  
 وأصوافها \* والاراضي لمأصها \* ولا يجوز وقف الحر \* ولا وقف الدار  
 المستأجرة \* ولا يجوز وقف الموصى بخدمته لانه لا ملك في الرقه \* وفي

وقف المستولمة والكلب (و) خلاف \* سبه التردد في أن الوقف هل يرث ملك الرقة \* ويحور وقف الحلي للس \* ووقف الدرام للترين فيه تردد كما في الاحارة \* ولا يحور وقف الطعام فان سمعته في استهلاكه في الركن الثاني الموقوف عليه \* فان كان موقوفاً على شخص معين فشرطه أن يكون أهلاً للتمتع منه والوصية له \* ويحور الوقف على الكافر الذي \* وعلى المرتدة والحربي فيه خلاف (و) لانه لا قضاء له لانه مقتول \* ولا يحور على الحي لا \* لا تسليط في الحال \* ولا على المد (و) في حقه ولكن الوقف عليه وقف على السيد \* والوقف على الهيئة هل هو وقف على مالكها فيه خلاف \* ولا يحور الوقف على حقه (هـ) اذ لا يتحدده الا مع التصرف \* وفيه وجه آخر أنه يحور \* ولو شرط أن يقضى من ريع الوقف ركاته وديونه فهو وقف على حقه \* وكذا ان وقف على الفقراء ثم صار فقيراً في شركته خلاف (و) \* ولو كان الوقف على حجة عامة كالمساكين والفقراء فان كان فيه قرينة فصحيح \* وان كان معصية كالوقف على عمارة البيع والكنايس وكتبة التوراة وبقعة قطاع الطريق ماض \* وان لم يكن لا قرينة ولا معصية كالوقف على الاعياء أو على المساكين من الكفار والفساق فيه خلاف (و) \* الركن الثالث الصيغة \* ولا بد منها \* فلو دُن في الصلاة في ملكه لم يصح مسحاً \* وكذا اذا صلى ماء نقل حملته مسحاً \* وللصيعة مراتب (الاولى) قوله وقفت وحسنت وسلمت وكل ذلك صريح (الثانية) قوله حرمت هذه البقعة وأبدتها ان بوي الوقف هو وقف \* وان أطلق فوجهان (الثالثة) قوله تصدقت بهذه البقعة وهي محرّدها ليس بصريح \* فان راد وقال صدقة محرمة لا تنفع ولا توهب صار وقعاً (و) \* فان اقتصر على المحرمة أو اقتصر على محرّدة التبة

فوحان \* ألا ادا عين شخصاً وقال تصدقت عليك لم يكن وقعاً (و) محرد  
 الية بل ينقد فيما هو صريح فيه وهو التملك \* أما الموقوف عليه ار - قال  
 رددت الوقف ارتد (و) \* وان سكت في اشتراط قوله وحان \* وأما الطن  
 الثاني فلا يشترط قوله (و) \* وفي ارتداده عنه رده وحان \* الركن الرابع  
 في الشرائط \* وهي أربع \* الأولى \* التأييد فادا قال وقعت سنة فهو باطل  
 كالمسألة المؤقتة \* وفي الوقف المقطع آخره قولان \* كما لو وقف على أولاده  
 ولم يذكر من يصرف اليه بعدهم \* فان قلنا بالصحة قولان في أنه هل يعود  
 ملكاً الى الواقف أو الى تركته بعد انقراضهم \* فان قلنا لا يعود فيصرف  
 الى أم الخيرات \* وقيل انه لا قرب الناس اليه \* وقيل انه للمساكين (و) \*  
 وقيل انه للمصالح ادا أم الخيرات أعماها \* الثانية التحجير \* فادا قال ادا جاء  
 رأس الشهر فقد وقعت لم يصح (و) فانه تطبيق كما في الهبة \* ولو قال وقعت  
 على من سيولد من أولادي فهو مقطوع الاول قولان كمنقطع الآخر \* وقيل  
 يطل قطعاً لانه لا مقر له في المال \* وان صحها فادا وقف على عبده أو على  
 وارثه وهو مريض ثم بعده على المساكين فهو مقطوع الاول \* الثالثة الارام \*  
 فلو قال علي أي الخيارات الرجوع عنه ورمع شرائطه عند (و) الوقف \* ولو  
 قال علي أن لي الخيار في تفصيل الشرط مع بقاء الاصل فيه وحان \* ولو شرط  
 أن لا يؤخر الوقف اتبع شرطه \* وقيل لا يتبع إلا في الزيادة على السنة \*  
 ولو حصص مسجداً بأصحاب الرأي والحديث لم يخص (و) \* ولو حصص  
 المدرسة والرباط حار \* ولو حصص المقررة فيه تردد (و) \* الزامه بيان  
 المصروف \* ولو اقتصر على قوله وقعت لم يصح (م) علي الاطهر \* وقيل  
 يصح م يصرف الى أم الخيرات كما ذكرنا في مصرف مقطوع الآخر \* ولو

وقف على شخصين وبعدهما على المساكين فمات أحدهما فتصيبه لصاحبه أو للمساكين فيه وحاشا • ولوردة البطن الثاني وقلما يرتد برده • قد صار منقطع الوسط في مصره ما ذكرناه • وقيل انه تصرف الى الحجة العامة المذكورة بعد انقراضهم في شرط الوقف • وقيل تصرف الى البطن الثالث ويجعل الذين ردوا كالمعدومين

— الباب الثاني في حكم الوقف الصحيح • وفيه فصلان —

في الفصل الاول في أمور لمعية • ما اذا قال وقعت على أولادي وأولاد أولادي فهو للتشريك ولا يقدم البطن الاول الا بشرط راند • ولو قال وقعت على أولادي لم يدخل الاحاد • ودخل السات والخاني • ولو قال وقعت على السات أو على السين لم تدخل الخاني • ولا يدخل تحت الولد الحسين ولا المسي (و) باللعاب • ولو قال علي دريتي أو سلى أو غنى دخل (م) الاحاد • ولو قال علي الموالى وله الاعلى والاسفل • وفاسد الاحتمال • وقيل يوزع • وقيل يخص بالاعلى امصوته

في الفصل الثاني في الاحكام المصوية • وحكم الوقف للروم (ح) في الحال واب لم يصف الى ما بعد الموت • وتأثيره ارادة الملك وحس التصرف على الموقوف • ثم ان كان مسجداً فهو فك من الملك كالتحرير • ولو وقف على معين فهو ملك (و) للموقوف عليه • ولو وقف على حجة عامة فالملك مصاف الى الله • وقيل باطلاق ثلاثة أقوال (أحدها) أنه للواقف (ح) ولم ير ملكه بدليل اتساع شرطه (والثاني) أنه لله (م) واد لا تصرف لاحد فيه (والثالث) أنه للموقوف عليه (ح م) فانه المتصرف بالاتفاق •



ويملك الموقوف عليه الغلة والثمرة والصوف والوبر من الحيوان وبدل مسعة  
 البصع والبدن وان لم يكن له الوطء للشبهة \* وهل يملك تناحه فيه خلاف  
 لانه يتردد بين ولد الصحية وهو صحية وبين ابن الحيوان الموقوف \* والظاهر  
 (و) أنه يمكن ترويحها ثم يتولى الترويح من قول ان الملك فيها له \* فان  
 قلنا للموقوف عليه فلا يستشير أحداً \* وان قلنا لله والسلطان يستشير  
 الموقوف عليه (و) \* وتولية أمر الوقف الى من شرط له الواقف فان سكنت  
 فهو اليه أيضاً لانه لم يصرفه عن نفسه \* وقيل ينسب على الاقوال في الملك  
 فهو للمالك \* ثم يشترط في المتولي الامانة (و) والحكمة \* ويتولى العمارة  
 والاحارة وتحصيل الربح وصرفها الى المستحق ويأخذ آخرته ان شرطت  
 له \* وان كان الوقف عدلاً فمقتته من حيث شرط \* فان لم يشترط من كسبه  
 \* فان نطل كسبه على مالكة ويخرج على أقوال الملك \* ولو ادرس شرط  
 الوقف فيقسم على الارباب بالسوية \* فان لم يعرف الارباب فهو كوقف  
 منقطع الآخر في المصروف \* ولو آخر المتولى الوقف على وفق العظة في  
 الحال فطهر طالب بالزيادة لم يصحح على الاقيس (و) \* ولو تعطل الموقوف  
 وتقي له أثر بطر \* فان كان الباقي هو الصمان بأن قتل العد فيشتري به المتل  
 ويحمل وقماً \* وان لم يوجد عد مشتقص عد \* وقيل انه يصرف ملكاً الى  
 الموقوف عليه \* وان كان شجرة خمت فقبل يقبل الخطب \* ملكاً للواقف  
 \* وقيل هو ملك للموقوف عليه \* وقيل يباع ويشترى به شقص شجرة ويحمل  
 وقماً \* وقيل ينتفع به حديقاً ولا يباع ولا يملك لانه عين الوقف \* والحصير  
 في المسجد اذا لم يبي ومخافة حشيه قبل انه يباع ويصرف في مصالح المسجد  
 \* وقيل انه يحيط فانه عين وقعه فلا يباع \* وكذا القول في الخدع المنكسر

والدار المهتمة \* أما المسجد منه ان يهدم وتترق الناس من البلد فلا يعود ملكا لانه يتوقع أن يعودوا اليه

✽ كتاب الهبة \* وفيه فصلان ٢ - ٥ -

الاول في أركانها : وهي ثلاثة : الاول الصيغة . ولا بد من الإيجاب والقول الا في هدايا الاطعمة \* وقد قيل انه يكتب للمعاطاة اذا كان ذلك معتادا في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح تليقه وتأقيقه . وتأخير القول فيه عن الإيجاب كالبيع ، ولو قال أعتبرت هذه الدار فادامت فهي ورثتك صح (م) فانه هبة \* ولو اقتصر على قوله أعترتك لم يصح . وعلى القول القديم لانها مؤقفة وعلى الحديث يصح ويتأخر فان قال من مات عاقبة فهو المطلق أو وكذا ارضي في المطلق أو وهو ان موت رعتك هذه لدر وحملة بترق أو وحتت على أن مات قلى عدد . ومات قلت استقر عليك من الموهوب . وفي حريه حار . س . لا تمنع اشيوع وان قل استقر (ح) ولا يصح (ه) هبة محبوس . ن . وفي هبة نكح خلاف (و) هبة مؤرر هل تبطل الملك عند تنقي فكذلك فيه خلاف (وا) هبة لمين لا تصح (وا) كما لا يصح رسمه . د . غص فيه غير ممكن . ه . اتص . وه يحصل (ه) وان مات فان مات لوهب قبل لقص تحي لورث في لا تقص . وقيل يستقر كالوكالة وكما قبل القول . و . قصص . تبين دون دن لوهب . يحصل الملك

التصل الثاني في حكمها : وهو . د . اول . مقيد في ثوب . مياره بالقص ولا رجوع فيه الا لو ائد (ح) مما يرب تولده وفي معناه

الوالدة والحد (م) وكل أصل \* وقيل انه يختص بالاب \* وان تصدق عليه  
 فقوله في الرجوع خلاف \* ومهما تلف الموهوب أو رال ملك المتهب مات  
 الرجوع \* ولا يعت طلب القيمة \* ولو كان عصيراً فصار محرراً ثم عاد حلاً  
 عاد الرجوع (و) \* وكذا اذا امكّ الرهن والكتانة \* ولو عاد الملك بعد  
 رواه في عود الرجوع قولاب (و) \* ولو حصلت زيادة مفصلة سلمت  
 للمتهب واختص الرجوع بالاصل \* (الثاني المهمة المطلقة) ان كان من  
 الكبير الى الصغير لم تقتص ثواباً \* وكذا ان كان من الطير على الاطهر \* ولو  
 كان الى الكبير من الصغير قولان \* الحديد انه لا ثواب (م) \* والقديم انه  
 يلزمه (ح) للعرف \* ثم قيل انه ما رضى به الواهب (م) \* وقيل قدر القيمة  
 \* وقيل ما يريد (م) على القيمة ولو قليل \* فان لم يسلم اليه ما هو الثواب  
 رجع فيه \* أما اذا صرح بشرط الثواب فان عيه هو بيع ويثبت فيه أحكام  
 البيع (و) \* ولكن عند العقد أو عند القص قولان \* وقيل لا يعقد لتناقص  
 اللفظ \* وان كان محمولاً \* فان قلنا المطلق لا يقتضيه محال فهو فاسد \* وان  
 قلنا يقتضيه فقبل ان هذا كالمطلق \* وقيل ان التصريح بالثواب يجعله بيعاً  
 فيفسد بالمحل

— ❦ كتاب القطة ❦ وفيه بابان ❦ —

❦ الباب الاول في أركانها ❦

وهي الالتقاط والملتقط والقطة ❦ أما الالتقاط ❦ هو عارة عن أحد مال صائغ  
 ليعرفه الملتقط سنة ثم يملكه ان لم يظهر ماله ❦ بشرط الصمان اذا ظهر \*  
 والاضهر انه ليس بواجب ولكنه ان وثق بأمانة ماله فمستحب (م) \* وان

علم الحياة محرم \* وإن حلف الحياة في الحوار حلاف \* كما في تقلد القصاء  
 ممن يحاف الحياة \* وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من التقط لقطعة  
 فليشهد عليها \* فاحتمل أن يكون لطريق الارشاد \* واحتمل أن يكون إيحائاً  
 فيه حلاف (و) \* ثم إذا أشهد فليعرف الشهود بمص (و) أو صاف اللقطة  
 ليكون في الاشهاد فائدة \* أما الملتقط \* فهو كل حرّ مسلم مكلف عدل لأن  
 فيه معنى الامانة والولاية والكسب \* والاصح أن الكافر أهل للاتقاط في  
 دار الاسلام كالاخطاب \* وفي أهلية العاسق والعد والصبي قولان (و)  
 لعوات أهلية الولاية والامانة \* وفائدة المص أنهم لا يملكون \* وتكون في  
 أيديهم مصنوعة \* ولعل الاصح أنهم يملكون لأن أحوار اللقطة عامة \* فعلى  
 هذا القاصي إما أن يتبرع (ح و) من يد العاسق على أحد الوحيين \* أو يصب  
 (ح و) عليه رقيقاً كما يراه الي أن تمضي مدة التعريف \* وللمعد أن يعرف  
 ويملك فادن السيد ويحصل الملك للسيد \* ويعبر اده فيه حلاف (و) كما في  
 الشراء \* وإن تلف في يده قبل المدة فلا ضمان \* فإن تلف في يده بعد مدة  
 التعريف \* فإن أدن السيد في التملك تعلق الضمان بالسيد (و) لا رفته كما لو  
 أدن في الشراء \* وإن لم يادن تعلق بدمه المعد لا بدمه السيد ولا رفته لانه  
 لا حياة فيه ولا ادن من السيد \* والمكاتب ومن يصبه حرّ ونصبه رقيق  
 كآخر على الاصح (و) وهو المصوص \* وأما الصبي فينبغي أن يتبرعه الولي  
 من يده ويملك له بعد مدة التعريف \* فإن أتلعه الصبي ضمن \* وإن تلف  
 في يده فوحيان \* ووجه الإيحاف انه ليس أهلاً للامانة ولم يسلطه المالك  
 عليه \* بخلاف الأيداع عند الصبي \* فإن قصر الولي ولم يبره من \* حتى تلعه  
 الصبي أو تلف فقرار الضمان على الولي لأنه ملزم بحفظ الصبي عن مثله أما

اللقطة هو كل مال معرض للصياع كان في عامر الارض أو عامرها وذلك طاهر في كل حماد وحيوان صغير \* أما الابل وفي معناه القرو والحران وحده في صحراء لم يلتقط (ح) لورود الخمر \* ولو وحدي عمران فقد قيل يلتقط لانه يصيغ بامتداد يد الناس اليه \* ولو وحده كلياً النقطة واحتص بالاشباع به بعد مدة التعريف

### سجدة الباب الثاني في أحكام اللقطة

وهي أربعة : الأول حكم الصمان \* وهو أنه أمانة في يد من قصد أن يحفظها أبداً لمالكها \* مصنون مصبوب في يد من أحدها على قصد الاحتال \* ومن أحدها بغير قباسة ثم يملكها فهي أمانة في يده في السنة \* فإذا مصت وكان عزم التملك مطرداً صار مصوباً وإن لم يجر بعد حقيقة التملك فانه صار ممسكاً لنفسه \* ولو أخذ على قصد الامانة ثم قصد الحياة ولم يحقق من تأخير محيد القصد في التصبر خلاف (و) وإن كان محرد قصد الودع في دوام يده لا يؤثر لانه مسلط من جهة المالك \* ثم صار صامناً فارتفع عنه لم يملكه بعدها \* وقيل انه يمتك لان التحريم لم يتمكن من \* السب \* وإنما المحرم القصد ولم يحقق من الحكم الثاني التعريف \* وهو واجب سنة عقيب (ح) الالتقاط \* ويعرف كل يوم في الالتقاط \* كل أسوع تم كل شهر بحيث لا يسي أنه تكرر لما معنى \* ويدكر في التعريف بعض الصفات لا كلها ليحصل به تنبيه المالك \* ولا يلزمه مؤنة التعريف إلا إذا قصد (و) التملك فاد ذلك يكون ساعياً لنفسه في التعريف \* فإذا قصد المصط اذا أمانة لما يكتفي اروم أصل التعريف خلاف \* ولا دأبر لرومها \* كتمان معونة الحق \* ويسمي أن يعرف في موضع الالتقاط ان كان في اليد ولا



الواصف \* ثم القرار على الواصف ان لم يكن قد اعترف الملتقط له بالملك \* ولو  
طهر المالك بعد التملك عزم الملتقط قيمته يوم التملك \* فان كان العين قائمة في  
وحوب رد العين تردد (و) \* فان رد تمين على المالك القول \* فاب كانت  
معبية وصم اليه الارش فهل عليه القول أم يحور له المطالبة بالقيمة فيه وحان

✽ كتاب اللقيط \* وفيه امان ✽

✽ الباب الاول في الالتقاط وحكمه ✽

وكل صبي صانع لا كافل له فالتقاطه من فروص الكماليات \* وفي وحوب  
الاشهاد عليه حيفة من الاسترقاق خلاف (و) مرتب على اللقطة \* وأولى  
بالوحوب \* وان كان اللقيط بالمال فلا يلتقط \* وان كان ميمراً فيه تردد \*  
وولاية الالتقاط لكل حر مسلم عدل رشيد \* أما العبد والمكاتب اذا التقطا  
بغير اذن السيد اترع من أيديهما فان الحصاة تترع وليس لهما ذلك \* وان  
ادب السيد فهو الملتقط \* والكافر يلتقط الصبي الكافر دون المسلم لانه  
لا ولاية \* أما المسلم فيلتقط الكافر \* وأما الماستر فيسترع من يده \*  
وكذا المدر فان التبرع لا يأتبعهما \* وأما الصغير فهو أهل له \* ولو اردحم  
اشان قدم من سق \* فان استويا قدم العبي (و) على الفقير \* والبلدي على القروي  
\* والقروي على البدوي \* وكل ذلك نظراً للصبي \* وطاهر العدالة مقدم على  
المستور في أقيس الوحيين \* وان تساويا من كل وجه أقرع بينهما وسلم الى  
من حرحت قرنته \* ثم من التقطه يلزمه الحصاة ولا يلزمه البقرة من ماله \*  
فان عثر سلمه الى الغدني \* فان تبرع مع قدره \* سلم الى القاضي على أحد  
الوحيين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه \* وعليه حفته في موضع التقاطه

\* فان قتل من بلد الى قرية أو نادية لم يجر لتفاوت المعيشة \* فان قتل من النادية الى البلد حار \* وان قتل من بلد الى بلد أو من قبيلة الى قبيلة في النادية لم يجر على أحد الوحيين لان ظهور نسه في محل التقاطه أغلب \* وأما سعة اللقيط في ماله وهو ما وقف على اللقطاء أو وهب منهم أو أوصي لهم وبقبله القاصي \* أو ما وجد تحت يده عند التقاطه يكون مملوكاً عليه أو مشدوداً على ثوبه أو موصوعاً عليه \* وما هو مذهبون في الارض تحتها وليس هو له إلا أن توجد معه رقعة مكتوبة بأنه له فهو له على أظهر الوحيين \* وان كان بالقرب منه مال موصوع أو دابة مشدودة فيه وحيان \* ولو وجد اللقيط في دار فالدار له لا به تحت يده واختصاصه \* فان لم يكن له مال أنفق الامام من بيت المال \* فان لم يجد ورعه على من رآه من أعيان المسلمين \* ثم لا رجوع عليه \* وقيل انه ان ظهر رقه رجع به على سيده \* وان ظهر حرّاً موسراً وكسواً فعليه \* وان ظهر فقيراً قصي ذلك من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات \* ثم مهما كان للقيط مال لم يجر للملئقط اعاقه إلا ما دأ القاصي \* وان لم يكن قاص فليشهد عليه \* فان أنفق دون اشهاده صس \* وهل يستقل بمحط ماله دون دن القاصي فيه خلاف

### بَابُ الثَّانِي فِي أَحْكَامِ اللَّقِيطِ

وهي أرمة من الأول اسلامه والاسلام يحصل استقلالاً مباشرة بالغ \* ولا يحصل مباشرة الصبي وان كان ميراً ( ح م ) على المذهب الطاهر \* نعم اذا وصف الاسلام حيل بينه وبين أبويه حيلة الاستدراج \* وقيل ان ذلك استحباب ان فرعاه على المذهب في نطالان اسلامه \* أما الصبي الذي لا يميز والمحزون فلا يتصور اسلامهما إلا تالماً وللتبعة ثلاث جهات : الأولى



اسلام أحد الاوين \* فكل من اعتزل من مسلم أو مسلمة (م) فهو مسلم \*  
وان طرأ اسلام أحد الاوين حكم بالاسلام في الحال \* وكذا اذا أسلم أحد  
الاحداد أو الخدات اذا لم يكن الاقرب حياً فان كان حياً تبعية ردد (و)  
\* ثم ادخل وأعرب عن نفسه الكفر فهو مرتد على أصح القوانين \* وما سبق من  
التصرّات لا يقص \* ولو قتل قبل اللوع لا يقتل \* ص أشبه الكفر  
وان قتل بعد اللوع وقتل الآباء وحت المية وفي اتص حلاف  
لاحل التهمة الحجة الثانية سعية الساني من \* ومن سارق ضالح  
باسلامه (و) وان استرد دمي \* يحكم \* سارمه على \* الوحيين \* ون  
باعه من مسلم \* يحكم أيضاً \* سارمه \* لان \* سارم \* صاري \* واما ذلك أمر  
الاستداء \* ولو سرقه مسلم ومعه \* فوه \* يحكم \* سارمه \* حكم هذا الصبي  
حكم \* قصي \* باسلامه \* فالأولوية ادخل \* الحجة سالية تبعية الدار وهو  
المقعود \* فكل لقيط وحدر دار الاسلام \* يحكم \* سارمه \* وان وجد  
في دار الحرب فكثر \* لا ذلك \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
حلاف \* ثم ادخل وأعرب عن نفسه الكفر \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
مرتد \* لان تبعية الدار صعيقة وكذا \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
كما في سعية الساني والوالدين \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
الموقوفة على الاسلام نصر \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
الشافعي رضي الله عنه في سقوط اقتصاص \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
أقام د \*  
بالاسلام \*  
حكم الاسلام من حيث \*

اللقيط \* فأرشه على بيت المال من غير توقف \* كما أنه لو مات قتاله  
 لبيت المال من غير توقف \* وإن حي عليه فالارش له \* وإن قتل عمداً  
 في القصاص قولان (و) (أحدهما) أنه يجب لأنه مسلم معصوم  
 (والثاني) لا يجب لأنه ليس له وارث معين \* وفي المسلمين صبيان ومحايين  
 فكيف يستوي \* وهذا يجري في قتل كل من لا وارث له \* وريف صاحب  
 التقريب هذا لأن الاستحقاق لا يسب إلى آحاد المسلمين وعمله بالتوقف في  
 اسلامه \* فلي هذا يستوفيه الامام إن شاء \* أو أحد المال لبيت المال إن رأى  
 المصلحة فيه \* وإن قطع طرفه فيجب القصاص لأن مستحقه معين \* وعلى  
 تحليل صاحب القريب إن كان الحائي مسلماً توقفاً \* فإن أعرب بالاسلام تيباً  
 وحوه \* وإن أعرب بالكفر تيباً عدمه \* ثم إن قصياً وحوه فلا يستوفيه  
 الامام (و) لأنه تعويت \* وهل يأخذ الارش نظراً \* فإن كان المحي عليه محوياً  
 فحقراً أحده \* وإن كان صديقاً عياً \* يأخذه \* وإن وجد أحد الميتين فوحيان \*  
 فإن قلنا يأخذه فلع أو أفاق وطلب القصاص فوحيان \* مشؤهما أن أحد المال  
 للحيولة أو لاسقاط القصاص في الحكم الثالث لسب اللقيط \* فإن استلحقه  
 الملتقط أو غيره ألحق به لأن إقامة البينة على النسب غير \* وإن بلغ فأسكر  
 فهل يقطع النسب فيه خلاف \* وإن استلحق بالما فأسكر لم يثبت \* ولو  
 استلحقه عند الصحيح من القولين أنه كالحز (و) في النسب \* ولو استلحقه  
 ذمي ألحق به \* وفي الحكم بكفره تأمل ما سبق \* وإن استلحقته امرأة  
 ذات روح لحقها على أئیس الوحيين \* وقيل لا لأنه يتضمن استلحاقها لحوق  
 الروح \* وقيل إن الخلية يلحقها دون ذات الروح \* وإن تداعى إثان مولوداً لم  
 يقدم حر (ح و) على عبده ولا مسلم على كافر \* بل يعرض على القائم \* فإن لم

يوجد يقال له بعد اللوع (و) وال من شئت \* ويعول فيه على ميل الحيلة \* ولو  
 رجع عن اختياره لم يمكن \* ولو وحد لعمه فأنف قدمت القيافة على اختياره  
 \* فان قامت بينة قدمت البينة (و) على حكم القائف \* وان أقام رحلان بينة  
 على نسب مولود تهاوتنا وأقرع بينهما على قول ويبقى محرد الدعوى \* ولا  
 يقدم صاحب اليد ان كان يده عن التقاط \* وان لم يكن عن التقاط وكان قد  
 سبق استلحاقه قدم على من يستلحقه من بعد وان لم يسمع استلحاقه الا  
 بعد دعوى الثاني \* وفي تقديمه بمحرد اليد خلاف \* ولو تارعا في الحصانة  
 بحكم الالتقاط فصاحب اليد أولى \* فان تمارست البيتان تساقطتا (و) وأقرع  
 بينهما على قول \* ولا وجه للقسمة ولا للتوقف فاب الصبي لا يحمّل ذلك  
 \* الحكم الرابع برقة وحرية \* وله أربع أحوال \* الحالة الاولى \* اذا لم يدع  
 أحد رقه فالاصل الحرية \* ويحكم بها في كل ما يلزم غيره شيئا فملكه المال  
 وعزم من أئلف عليه \* وميراثه لبيت المال \* وكذلك أرض حياته في بيت  
 المال \* وان قتل عند قل له (و) \* وان قتله حرّ فقد قيل يحب القصاص  
 \* وقيل يسقط بالنسبة واحتمال الرق ويبقى الدية \* وقيل يحب أقل الامرين  
 من الدية أو القيمة فانه المستيقن \* الحالة الثانية \* ان يدعى رقه \* فلا يقل بمحرد  
 الدعوى من غير صاحب اليد \* ولا من صاحب اليد اذا كان يده عن الالتقاط \* وان لم  
 يكن فيحكم (و) له بالرق طاهراً \* فان نلغ وأكره في انتهاء الرق وحقان \* الحالة الثالثة \*  
 ان يقيم المدعي بينة على الرق مطلقاً \* فيه ثلاثة أقوال (أحدها) انه يسمع  
 كنية المال (والثاني) لالاه ربما يستند الى طاهر يد الالتقاط  
 (والثالث) انه لا يقل من الملتقط ويقل من غيره لسقوط هذا الخيال \*  
 فان شرطاً للتقييد بالمقيد أن يستند الى تراء أو ارث أو سي أو يقول ولده

مملوكي على ملكي \* فان اقتصر على قوله ولذته مملوكي فقد قيل لا يكره  
 (و) لانه قد تلد المملوك حراً \* والاصح أنه يكره اذ القصد قطع احتمال  
 الاستناد الي طاهر اليد في الزانية \* أن يقرّ على نفسه بالرق \* فان كان بعد  
 أن أقرّ بالحرية لم يقل على الصحيح \* وان كان قبل أن أقرّ بالحرية قبل اقراره  
 \* وان أقرّ لانسان بالرق فأكره فأقرّ لغيره \* النص أنه لا يقلل للشاني لانه  
 كالحكموم محرمته يردّ اقراره الاول \* والقول المخرّج أنه يقلل \* كما لو أنكرت  
 المرأة الرحمة ثم أقرت \* وان كان قد سبق منه تصرف \* فان أقيم بية على رقه  
 تدعى التصرفات وحلت كأنها صدرت من عد لغير ادن السيد \* وان  
 عرف رقه فأقراره فيقبل اقراره فيما عليه مطلقاً \* وفيما يصير لغيره أيضاً على  
 أظهر الاقوال \* وفي قول لا يقلل فيما يصير لغيره \* فان قلنا لا يقلل فيما يصير  
 لغيره \* فان كانت لقيطة فأقرت بعد الكاح والكاح مطرد \* والمستحق للسيد  
 أقل الامرين من المسمى أو مهر المثل \* والاولاد أحرر \* ولو طلقها زوجها  
 عليها ثلاثة أقراء (و) نظر الروح \* فان مات الروح فعليها شهرين وحصة  
 أيام اذ مات الروح فلا مسمى للطرفه \* وقيل انه لا يلزمها الا لاستبراء  
 وحدث \* فان لروح قد مات وهي تدعى بطلان أصل الكاح \* والنص  
 هو الاول \* فرع \* لو قدف لقيطاً نالماً وأدعى القادف رقه وأكره فالأصل  
 لحرية \* والأصل براءة الدمة عن الخلة \* فاقول قول \* \* فيه قولان (و)  
 لبقايل الاصليين \* ولو قطع حرّ طرفه وحرى البرع فلي القواين \* وقيل  
 يجب القصاص قطعاً لان القيمة أنصألو عدلها اليها فتسكوك فيها \* والتبرير  
 الذي يمدل عن الحد اليه مستيقن بكل حال

كتاب المرائص \* وفيه فصول \*

في الفصل الاول في بيان الورثة \* والتورث اما نسب أو نسب \* والسب  
 اما عام كحجة الاسلام (ح و) في صرف الميراث الى بيت المال \* واما خاص  
 كالاعناق \* ولا يورث \* الا بالمصونة \* أو كالكاح ولا يورث \* الا  
 بالريضة \* وأما النسب فالقراءة \* والوارث من الرجال عشرة \* إنسان من  
 النسب \* وهما المعتق والروح \* وإنسان من أعلى النسب وهما الاب والجد \*  
 وإنسان من الاسفل وهما الابن وابن الاس \* وأربعة على الطرف وهم الاحوة  
 ونسبهم الآتي احوة الام \* والاعمام وسبهم الآ الاعمام من حجة الام \* ومن  
 احوة الاب للأم \* والوارثات من النساء سبع \* اثنتان من السب وهما المعتقة  
 والروجة \* واثنتان من أعلى النسب وهما الام والجد \* واثنتان من الاسفل وهما  
 البنت وبنت البنت \* وواحدة على الطرف وهي الاح \* ومن عدا هؤلاء  
 كتاب الام \* وأولاد البنات \* وسات الاحوة \* وأولاد الاحوات \* والعمات  
 والحالات \* وسات الاعمام منهم من دوى الارحام ولا تبي لهم (رح و) \*  
 فذكر الآن قدر نصيب كل واحد من الورثات (أما الروح) فله النصف \* فان  
 كان للميت ولد أو ولد ولد وارث فله الربع (وأما الروحة) فله الربع \* فان كان  
 للميت ولد أو ولد ولد وارث فله الثمن \* فان كان جماعة اشترك في الربع أو  
 الثمن \* ولا يريد حصص (أما الأم) فله الثلث الآتي أربع مسائل \* روح وابوان  
 \* وروحة وابوان \* فله في المسثلين ثلث (و) ما يبق \* وان كان للميت ولد أو  
 ولد ولد وارث \* أو إنسان من الاحوة أو الاحوات فصاعدا \* فله في المسثلين  
 السدس (أما الجد) فله السدس أيضاً وهي التي تدل وارث \* ولا تبي لام  
 ب الام لانها تدل بغير وارث \* فكل حدة تدل بمحص الاثاث كأم

أم الأم \* أو محص الذكور كام أب الاب \* أو بمحص الاناث الي محص  
الذكور كام أم أب الاب فلها ترث (م) \* وادا دخل في نسها الي الميت  
ذكر بين الاثنين لم ترث \* وفيه قول آخر أن كل حدة تدلي بذكر فلا ترث  
الأم الاب وامها من قبل الأم (أما الاب والحد) فلاب السدس بالمريضة  
الحصة ان كان للميت ولي ذكر وارث (م) \* وله كل المال أو ما بقي بالمصوبة  
الحصة اذا لم يكن للميت ولي وارث \* فان كان للميت ولي اشق وارثة فله السدس  
بالمريضة \* وما بقي من المرائض بالمصوبة \* ويجمع بين العرس والتعصيب  
\* والحد في معنى الاب \* الآتي مستثنين في احدهما \* أن الاب يسقط الاحوة  
والحد فيقاسمهم (ح) في الثانية \* أن الاب يرد الأم الي ثلث ما بقي اذا كان في  
المسئلة روح وأبوان \* أو روحه وأبواب والحد لا يرد لها بل لها مع الحد  
الثلث كاملا (أما لأولاد) فلاس لوحد يسترق جميع المال وكذا الجماعة \*  
وان كان معهم اتى فان فيهم لم يكر من حظ الاثنين وللت او واحدة  
الصف \* وللتين فصاعدا الثلث \* وأما أولاد لاس د اسردو فحكمهم حكم  
أولاد الصلب \* وادا ختم أولاد الصلب وأولاد لاس فان كان في أولاد الصلب  
ذكر سقط أولاد لاس \* وإن لم يكن بغير من كانت مت واحدة فلها الصف ثم  
يسطر الي أولاد لاس \* وان كان فيهم ذكر فاني فيهم لم يكر من حظ الاثنين \* وان  
لم يكن ذكر فسواء كانت مت واحدة أو ست فلها أولهن السدس تكملة الثلاثين \* أما  
اذا كان من الصلب بنتان فصاعدا فلهن الثلثان \* يتم سطر فان لم يكن في أولاد  
الان ذكر سقطن اد لم يبق من فروص الست شيء \* وهو تكملة الثلاثين \* وان  
كان فيهم ذكر فله المال \* أو ذكر مع الاتي فإلّا لهم \* وتعصب الاشق أحياها  
\* وكذا يذكر هو أسفل منها كان أحيا أو ابن اس أحيا وان سفل (وأما

الاحوة والاحوات) ان كانوا لآب وأم حكمهم عدل الامراد حكم أولاد الصلب  
 \* وكذا الاحوة والاحوات من الآب اذا امردوا فهم كاحوة الآب والام \* الآ  
 في المسئلة المشتركة \* وهي روح وأم وأخوان لآم وأخ لآب وأم \* فلروح الصنف  
 وللآم السدس ولاحوة الآم الثلث \* ولا يبقى للآخ من الآب والام شيء  
 فيشارك أولاد الآم قراءة الامومة ويسقط احوة الآب \* ولو كان بذله أخ  
 لآب سقط ولا يشاركهم اذ لا يساويهم في قراءة الام \* ومهما اضمعوا حكمهم  
 حكم أولاد الصلب مع أولاد الآس اذا اضمعوا \* ويبرل أولاد الآب والام  
 مرة أولاد الصلب \* والاولاد من الآب مرة أولاد الآس من غير فرق \* الآ  
 في شيء وهو أن بنت الآس يعصها من هو أسفل منها \* والاحت للآب لا  
 لعصها الآم من هو في درجتها (وأما الاحوة والاحوات من جهة الام) فلواحد  
 منهم السدس \* وللآتين فصاعداً الثلث \* ولا يريد حقهم بربادتهم يستوى ذكرهم  
 واشاهم في الاستحقاق (وأما بنات الاحوة) فلا يرث (ح و) لهن \* وسو  
 الاحوة للآم أيضاً لا يرث لهم (ح و) \* وسو الاحوة للآب والام \* وسو الاحوة  
 للآب فيرلون مراتهم عدد عدمهم الآ في حب الآم من الثلث الى السدس  
 \* وفي مقاسة الخدم وفي مسئلة المتركة . وفي نصيب الاحت فاهم لا يردون  
 الآم الى السدس \* ويسقطون بالخط \* ويسقطون في مسئلة المتركة لو كانوا بذل  
 أيهم \* ولا يعصون احواتهم اذ لا ميراث لحواتهم أصلاً \* وأما أخ الآب  
 وهو المّم فهو عصة \* وكذا امه . وكذا عم الآب وعم الخد وسوهم \* ومن حكم  
 الاحوات أنهم مع البنات عصات \* فاذا كان للميت بنت وثلاث أحوات  
 متفرقات فلبنت الصنف والباقي للاحت من قبل الآب والام بالمصونة  
 وسقطت الاحت للآب بالمصونة للاحت للآس والام \* وتسقط الاحت للآم بالنسبة

في الفصل الثاني في التقديم والحب \* فان لم يكن للميت الأعصاة  
 فترتيبهم أن أولى العصاة السون \* ثم سوم \* وان سعلوا \* ثم الاب \* ثم الحد  
 والاحوة \* منهم يتقاسمون (ح رو) \* ثم احوة الاب والام يتقدمون على احوة  
 الاب \* ثم سوا حوة الاب والام \* ثم سوا حوة الاب \* ثم الم للاب والام \* ثم الم  
 للاب \* ثم سوم على ترتيبهم \* ثم اعمام الاب \* ثم اعمام الحد \* وسوم على ترتيبهم  
 \* فان لم يكن واحد منهم فالمصوبة لمعتق الميت \* فان لم يكن حياً فلمصاة  
 الممتق \* فان لم يكن فلمعتق الممتق \* فان لم يكن فلمصاة ممتق الممتق الى  
 حيث ينتهي \* فان لم يكن واحد منهم فالمال ليت المال \* وهو أيضاً (ح)  
 عصوبة (و) لانه يستغرق اذا لم يكن وارث \* ويأخذ ماتي من أصحاب العرائص  
 اذا كان للميت دو فرض \* ثم يعلم \* أن اس الاح وان سعل مقدم على الم  
 القريب لاختلاف الحمة \* وان الاح للاب مقدم على اس اس الاح  
 للاب والام بسبب القرب مع أن حمة الاحوة في حكم حس واحد \* ولو كان  
 للميت انا عم أحدهما أح للام فله مأخوة الام السدس والساقى  
 بينهما لمصوبة سوة الم على السواء \* ولو كان للميت بنت واسا عم  
 أحدهما أح للام \* فالبنت الصف ويسقط احوة الام بالبنت \* والباقي بينهما  
 (و) بالسوية \* أما عصاة الممتق \* فان كان للممتق أم واس فالمصوبة للاس  
 \* ولا يثبت الارث بالولاء للاناث الا اذا كانت المرأة معتقة \* وأح الممتق  
 لايه وأمه يقدم على الاح للاب كما في النسب \* وقيل لا يقدم ادلاً أثر  
 لقراءة الامومة في الولاء \* ولو اجتمع حد الممتق واحوه فقولا (أحدهما)  
 أنهما يستويان (ح م) لاستواء القرب (والثاني) أب الاح مقدم لانه اس  
 أب الممتق والادلاء بالسوة أقوى في المصوبة \* والولاء يدور على المصوبة



الحصة \* أما مقاسمة الحد والاحوة في النسب فالاحوة للام يسقطون \* وأما مقاسته مع احوة الاب والام أو الاحوة للاب فصورتها انه اذا لم يكن معهم دو فرص فيكون الحد كواحد منهم مادامت القسمة حيرا له من الثلث \* فان قصت القسمة من الثلث فله الثلث كاملا \* فان كان معه أح أو ثلاث أحوات أو أم وأختان فالقسمة حير \* وان كان معه احوان أو أربع أحوات أو أح وأختان فالقسمة والثلث سيات \* فان كان الاحوة أكثر من هذا فالثلث حير له فيسلم اليه \* وان كان معهم دو فرص سلم لدوي الفرص فروضهم \* فان لم يبق الا السدس سلم الي الحد \* وان بقي أقل من السدس أو لم يبق شيء أعيلت المسئلة وفرص للحد سدس عائل وسقط الاحوة \* وان بقي أكثر من السدس فيسلم للحد \* اما سدس جميع المال أو ثلث ما يبق أو ما توجه القسمة فأى ذلك كان حيرا له حص الحد \* هذا اذا لم يكن معه الاحوة للاب والام أو احوة الاب \* فاذا اجتمعوا جميعا فحكم الحد لاتصير بل هو كما كان \* واما تحدد بالمعادة وهي ان أولاد الاب بعدد على الحد في حساب المقاسمة وتقدم ورثة \* ثم اذا أخذ الحد حصته قدر نصيب الاحوة كأنه كل المال بينهم \* فان كان في أولاد الاب والام ذكر استرد جميع ما حص أولاد الاب \* وان كان في أولاد الاب والام أنثى واحدة استردت ما يكمل لها من النصف \* وان كانتا اثنتين استردتا ما يكمل لهما الثلثان \* فان كان لا يتم النصف أو الثلثان باسترداد الجميع اقتصر على ذلك اد لم يبق شيء للتكميل \* ولا يفرص للاخت مع الحد الا في مسئلة تعرف بالاكدرية \* وهي روح وأم وحد وأخت \* فالروح النصف وللأم الثلث وللحد السدس ولم يبق للاخت شيء \* وفي مرض لها النصف \* وتقول المسئلة \* ثم يؤخذ ما في يد الحد والاخت ويقسم عليهما للدكر مثل حظ الانثيين \* فان كان بدل

الاحت أح سقط اذ لا فرض للاح محال • هذا حكم المصنات (أما سائر الورثة)  
 فالروح والزوجة لا يحجان كالآب والام والابن والبنت لا لهم يدلون بأنفسهم  
 • أما الحد فلا يحجه الا الآب • والحدة من قتل الام تحجبها الام • بل لا تراث  
 مع الام حدة أصلاً • وأم الآب يحجبها الآب والام • والقرنى من كل حجة  
 تحجب المدى من تلك الحجة • والقرنى من حجة الام تحجب المدى من  
 حجة الآب • والقرنى من حجة الآب لا تحجب (ح) المدى من حجة الام  
 على أظهر القولين • والحدة من الجهتين لا تحجب الحدة من حجة واحدة • بل  
 يشتركن على السواء في السدس • أما ابن الآس فلا يحجه الا الابن • وأما  
 بنت الابن فيجبها الابن • ومتاب من أولاد الصلب الا أن يكون معها  
 أو أسفل منها من يمصبها • والاح للآب والام لا يحجه (ح ر و) الا الآب  
 والآس وابن الآس • والاحت للآب والام كذلك • والاح للآب يحجه من  
 يحجب الاح للآب والام • والاح للآب والام أيضاً يحجه • والاحت للآب  
 يحجبها من يحجب أحادها • وأختان من قتل الام والآب • والاحوة والاحوات  
 للام يحجبهم الآب والحدة والآس والبنت وابن الآس وبنت الآس • ومن  
 لا يرث لا يحجب الا في مسألة وهي أنوار وأخوان هان الاحوين ساقطان  
 بالآب • ويحجان الام من الثلث الى السدس • والتقدير أنها يحجان الام أو لا ثم  
 الآب يحجبها ويأخذ فائدة حصتها • ومهما احتمت قرأتان في شخص واحد  
 لا يجوز الجمع بينهما في الاسلام قصد أنه ولكن لو حصل سكاح المحوس أو بوطء  
 الشبهة يسقط أصعب القرايتين فأقواهما ولم يورث (ح و) لهما • والاقوى يعرف  
 بأمرين (أحدهما) أن تحجب أحدهما الاخرى كنت هي أخت لا م فتسقط أحوة  
 الام بالنسبة (والثاني) أن تكون أحدهما أقل حجباً كأم أم هي أخت للآب ورثت

بالجدودة لان الحدة لاتسقط الا بواحدة وهي الام • والاحت تسقط بالاب  
والابن وابن الابن • فاذا كبح المحوسي انتة فولدت متافات المحوسي فقد  
حلف متين احدهما روحة فلا حكم للروحية • ولهما الثلثان • وان ماتت العليا  
لنده • فقد حلفت متا هي أحت لاب لها النصف بالسوة • وسقطت (ح و)  
الاحوة • وان ماتت السعلى أولا • فقد حلفت أما هي أحت لاب لها الثلث  
بالامومة وسقطت (ح و) الاحوة • ولو أن المحوسي وطىء البنت السعلى فولدت  
متا • فاذا مات فقد حلف ثلاث سات فلهن الثلثان • فان ماتت العليا فقد  
حلفت متا وملت بنت • فلبنت النصف بالسوة • ولدت البنت الباقي بأحوة  
الاب • وأحوة الاب في حق البنت العليا قد سقطت • ولو ماتت الوسطى أولا  
فقد خلعت أما ومتا هما أحتا • سقطت الاحوة من الطرفين • فلام السدس  
وللبنت النصف • ولو ماتت السعلى أولا فقد حلفت أما وأم أم هما أحتا •  
فلام الثلث بالامومة • ولأم الأم النصف بأحوة الاب • وسقطت حدودها  
بالام • هذا طريق النظر فيه • وما يدفع به الميراث • ستة أمور • الأول •  
اختلاف الدين • فلا يتوارث الكافر والمسلم (ح و) • ويتوارث اليهود والصاري  
وأهل الملل • وفي توارث الديني والحرني مع اقطاع الموالاة بينهما بالدار  
حلاف (و) • والمأهه (ح) في حكم الديني على الاطهر • لافي حكم الحرني  
• وقيل انه في حكم الحرني • والمرتد لا يرث ولا يورث (ح) أصلا • بل ماله  
في الرقيق كالمرتد • الثاني • الرقيق فلا يرث ولا يورث اد لا ملك له  
ويستوي فيه المكاتب (ح م) والمدبر وأم الولد والقن • ومن نصه حر  
ونصه رقيق لا يرث • بل يورث في القول الحديده • فان قلنا لا يورث فما ملكه  
بصه الحر لسيده • أو ليت المال • فيه حلاف (وم) • الثالث • القائل

لاميراث له ان كان قتله مصموماً اما بكفارة \* أو اثم (و) \* أو دية \* أو قصاص سواء كان عمداً أو خطأ (ح م) \* نسب كقهر النثر \* أو مباشرة من مكلف (ح) أو غير مكلف \* فان لم يكن مصموماً كقتل الامام في الحسد فقولان \* وان كان يسوع قتله وتركه كقتل القصاص \* ودفع الصائل \* وقتل العادل الباغي فقولان مرتان \* (الاربع) \* استاء النسب باللعان يقطع التوارث بين الملاحن والولد \* وكذا كل من يدلي بالملاحن لانه اقطع نسبه \* ويبقى الارث بين الام والولد \* ولو لبى باللعان توأمين هما توارثان بأخوة الام لا بالمصوبة اذ ابوة مقطعة \* وولدان بالكنى باللعان \* فلا يرث من الراني \* وترثه الام ورثها \* الخامس \* اذا استهم التقدم والتأخر في الموت \* كما اذا مات قوم من الاقارب في سفر \* أو تحت هدم \* أو عرق \* فيقدر في حق كل واحد كانه لم يحلف صاحبه \* وانما حلف الاحياء اذ عسر التوريث للاشتباه \* وكذلك جعل ان علماء ائمه ماتوا على ترتيب ولكن عسر معرفة السابق \* السادس \* بما يعي من العسر في الحال \* وهو الاشكال امامي الوحد أو في النسب أو في الذكورة (أما الاشكال في الوحد) فصورته الاسير والمفقود الذي اقطع حربه \* ان كان له مال حاصر فلا يقسم ما لم تقم بينة على موته أو تمس (و) مدة يحكم الحاكم فيها بان مثله لا يمشي فيقسم على ورثته الموحدين عد الحكم \* وان مات له قريب حاصر توقفا في نصيبه وأحدنا في حق الحاصرين بأضر الاحوال على كل واحد أحداً بأسوأ الاحوال \* فمن كان يقص حقه بموته قد ربا في حقه موته \* ومن كان يقص حقه بحياته قد ربا في حقه حياته \* وقد قيل يقدر الموت في حق الكل \* وقيل يقدر الحياة في حق الكل \* ثم ان ظهر حلاله غيرا الحكم (أما الاشكال في النسب) فهو الذي يمتثل الى عمره (ح) على القائف فحكمه حكم المفقود.

(أما الاشكال) في الذكورة والوحد جميعاً ما أن يحلف الميت روضة حلي فأخذ  
 نأضر الاحوال في حق كل واحد من الورثة \* وأقصى المحتمل (و) من  
 حيث المدد أن يقدر أربعة أولاد \* وكذلك لو حلف ولداً حتى فأخذ في  
 حقه وحق الباقيين (ح و) بأسوأ الاحتمالات أحداً بالمستيقن وتوقفاً في  
 محل الشك

هو المصل الثالث في أصول الحساب \* ومقدّرات العرائض ست \* النصف  
 ونصفه وهو الرابع ونصف نصبه وهو الثمن \* والثلاثان ونصفها وهو الثلث  
 ونصف نصبها وهو السدس \* أما مستحقوها \* فالنصف فرض خمسة من  
 الورثة في أحوال محلفة \* والرابع فرض اثنين \* والثمن فرض واحدة \* والثلاثان فرض  
 أربعة \* والثلث فرض اثنين \* والسدس فرض سبعة \* وإذا تأملت ما سبق  
 عرفت التمهيد \* وأما محارح هذه المقدّرات فسبعة \* الاثنان \* والثلاثة  
 والأربعة \* والستة \* والثمانية \* والأشياء عشر \* والأربع والعشرون \* وراد آخرون  
 ثمانية عشر وستة وثلاثين \* وذلك يحتاج اليه في مسائل الخديجين يطلب ثلث ما في  
 بعد اخراج سهم ذي فرض \* ولا يخرج الثلث الا من ثلاثة \* والسدس الا من  
 ستة \* والثمن الا من ثمانية \* والسدس والرابع معاً الا من اثني عشر \* والثمن  
 والسدس معاً الا من أربعة وعشرين (أما العول) فداحل من حملة هذه الاعداد  
 على ثلاثة على ستة قوتول الى سبعة \* والي ثمانية \* والي تسعة \* والي عشرة \* ولا  
 يريد عليه \* وأما عشر فعول بالافراد الى ثلاثة عشر \* وخمسة عشر \* وسبعة عشر  
 \* ولا فعول الى أربعة عشر وستة عشر \* والأربع والعشرون فعول مرة واحدة  
 الى تسعة وعشرين فقط \* ومعنى العول الرفع وهو أن يصيق المال عن الأحرار  
 فيرفع الحساب حتى يدخل القصاص على الكل على وتيرة واحدة \* كروح



لحمل سيكون فسد في أصبح الوحيين اذ لا تمتلق للعقد في الحال \* ولو أوصى  
بحمل سيكون صح في أصبح الوحيين \* كالوصية بالمنايع ونحو الاشجار \* أما  
العقد فالوصية له صحيحة \* ثم ان كان حرّاً بعد الاستحقاق فهو له \* والأف هو  
لسيده \* وفي افتقاره الى اذن السيد في القول (و) خلاف \* وكذا في مباشرة  
السيد القول بنفسه خلاف (و) \* وان كان بعد وارث لم يصح (م) \* لان  
الملك للوارث الا أن يكون بعد الاستحقاق حرّاً أو في ملك أحس \* ويصح  
الوصية لام الولد والمكاتب \* والمدر ان أعق من الثلث \* والأفلامه بعد  
وارث \* أما الدابة فالوصية لها باطلة ان أطلق أو قصد التمليك \* وان مر  
بالصرف في علمها صح \* وهل ينقر الى قول المالك فوحيان \* وان قل  
هل يلزم صرفه الى الدابة \* أم هو كالوصية للمد فوحيان \* ولو قال أوصيت  
للمسجد فقد قيل انه كالدابة ولا يصح إلا اذا مر بالصرف الى مصالحه  
\* والطاهر تبرهّل المطلق عليه للعرف بخلاف الدابة \* أما الحرّي فيصح (ح)  
الوصية له على طاهر المذهب كالمه والبيع \* وكذا المرتد وقيل لا يصح لانه  
تقرّب الى من أمر قتله ولا خلاف في حوار له للدمي \* أما القائل في الوصية  
له ثلاثة أقوال \* يصح (ح) \* ولا يصح \* ويعرق في الثالث بين الوصية للحرارح  
وبين الوصية قبل الحرح فاه \* مستحل للارث \* والمستولدة اذا قتل سيدها فان  
استمطلت عنت \* وكذا مستحق الدين المؤحل اذا قتل من عليه الدين حل  
أحله \* والمدر مرّد بين الموصي له وبين المستولدة فيه خلاف \* وأما  
الوارث فلا وصية له لقوله صلى الله عليه وسلم ألا وصية لوارث \* وان أحرار  
الورثة وصية الوارث والقائل ووصية الاحس عما راد على الثلث عدت في  
أصح للقولين وكان نعيماً أو امصاء \* وفي القول الثاني هو استداه (ح م)

عطية من الورثة • فان كان عتقاً عليهم الولاء • ولو أوصى لكل وارث بقدر حصته فهو لائق • فان خصص كل واحد منهن في قدر حصته في الحاجة الى الاجازة فيه خلاف • والاطهر أنه يحتاج ان يطهر العرس في أعيان الاموال • وكذلك لو أوصى بأن يباع عين ماله من اسباب بيعه (ح و) • ولا خلاف أنه لو باع في مرض الموت عين ماله من وارثه عن المثل عدل الركن الثالث في الموصى به • وتصح الوصية بكل مقصود يقل القفل بشرط أن لا يريد على الثلث • ولا يشترط كونه موحوداً أو عيناً اذ يصح بالحمل • وثمرة البستان والمضعة • ولا كونه معلوماً ومقدوراً عليه اذ يصح بالحمل والمعصوب والمجاهيل • ولا كونه معيناً (و) اذ تصح باحد العديدين وان لم يصح لاحد الشخصين على الاظهر فرقاً بين الموصى له والموصى به • ولا كونه مالا اذ يصح بالكل المستمع به وحده الميتة والربل والحجرة المحترمة وكل ما ينتقل الى الوارث • الا القصاص وحده القنفذ فانه لا أثر فيه للموصى له بخلاف الوارث • ولو أوصى بكل ولاكل له لم يصح لان شرائه متمدر • وان كان له كلاب لا مال له سواها فوجه اعناره من الثلث تقدير القيمة (و) لها • وقيل يعتبر بعدد الرؤس • وقيل يقدر بتقويم المضعة • وكلا الوجهين متمدر فيمن لا يملك الاكلاناً وطبل لهور ورق حر وأوصى بواحد منها • فان كان له مال سواء عد وان قل المال لانه خير من صنف الكلب الذي لا قيمة له • وقيل يقدر كانه لا مال له ويرد الى ثلث الكلاب • واذا أوصى بطل لهور فسدت الا اذا قل الاصلاح للحرب مع بقاء اسم الطبل • وان كان رصاصة من ذهب أو عود فيكون هو المقصود فيرل عليه (و) فكاهه أوصى برصاصة • ويشترط أن لا يكون الموصى به رائداً على ثلث المال الموحود عد الموت



قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص الثلث والثلث كثير \* وكل  
تدبر في مرض الموت هو محسوب من الثلث وان كان محرراً \* وكذا اذا  
وهب في الصحة ثم أقص في المرض ( فان قل ) وما المرض المحوف ( قلنا )  
كل ما يستعد ( ح ) الانسان بسببه لما بعد الموت كالقوامح \* ودات الحب  
\* والراف الدائم \* والاسهال المتواتر مع قيام الدم \* والسل في انتهائه ( و ) \* والعالم  
في ابتداءه \* والحلم المطقة \* أما ابتداء السل وآخر الباع والحرب ووجع العرس  
وحمل يوم أو يومين فليس بمحوف \* ومهما أتت كل شيء من ذلك حكم فيه  
بقول مسلمين طيبين عدلين حريصين . وادانت كونه \* وقفا حراما عليه في  
الترعات في الزيادة على الثلث \* وان سلم قريبا الصحة . وان لم يكن محوفا لم  
يحجر \* فان مات مواتا قيل انه من ذلك الرص وكما لا يطعم محوفا تين  
الطلان \* فان حمل على الصحة فلا \* ومهما التحت الذرقان في القتال أو تموج  
البحر \* أو وقع في اسر كمار عادتهم القتل \* أو قدم للقتل في الرما \* أو طهر  
الطاعون في البلد ولم يتعلق بده في هذه الاحوال والتحقا بالارص المحوف  
قولان ( و ) \* وان قدم للقصاص فالص ان قبل المرح غير محوف \* وقيل هو  
كالاسير \* والحامل قل أن يصربها الطلق ليس بمحوف \* اذا صربها فهو  
محوف \* وقيل ان السلامة منه أغلب فليس بمحوف ( ذل يل ) فاحد الترع  
( قلنا ) هو ارالة الملك عن ماله بعير ثمن المثل من غير استئذان كالفتق  
والصدقة والهبة \* أما قصاء الديون والركوات ( ح ) و"سكارات ( ح و )  
الواحدة من رأس المال ( ح م ) أوصى ( و ) بها أو يوصى واداناع ثمن  
المثل من وارث ( ح ) أو من بعض الدماء بعد من رأس المال ولو كان بمحاجة  
فقدرد المحاجة من الثلث \* وان سكب ما كثر من حور المثل فالزيادة من

الثالث \* وان مكح بأقل من مهر المثل فلا حرج (و) فان ذلك امتناع من الاكتساب  
 والبصع لا يرثه الوارث \* فان آخر دوايه أو عيده بأقل من أجرة المثل فالطماننة  
 من الثالث \* وان آخر ماله فلا لاه لا يمتد مطعما للورثة \* وفيه وجه أنه كمنعة  
 المد (فان قيل) فكيف يحسب من الثالث (قلنا) ان كانت التبرعات محررة  
 على الترتيب قدم الأول فالأول \* وان تقدم هبة واقصاص فهي أولى من  
 العتق لمدتها \* وان أعتق عبيداً وصاق المال أقرع (ح) بينهم \* وان وهب  
 عبيداً بعد في بعض كل عدل ان التشقيص في العتق محدود لورود الحر فيه  
 \* وان أضاف الكل الى الموت في تقديم العتق على غيره قولان \* ولا يقدم  
 (و) العتق على الوصية بالعتق \* وهل تقدم الكتابة على الهبات خلاف (و)  
 \* والكتابة محسونة (ح) من الثالث \* ولو كان له عدنان فقال لعام اب  
 أعتقتك فسلم حرتم أعتق عاماً والثالث لا يبي إلا أحدهما تميز عام للعتق  
 ولا قرعة فانه ان حررت على سالم فكيف يعتق ولم توحد في حقه الصفة التي  
 علق عليها عتقه وعام كان السب وسالم كان المسب فكيف يقدم المسب  
 على السب \* واذا وصى بمد هو ثلث ماله وثلثا ماله عائلم يتسلط الموصى له  
 عليه \* وفي تسليطه على الثالث خلاف (و) \* ووجه المنع مع أنه مستحق بكل حال  
 أن حق الوارث أن يتسلط على مثلي ما يتسلط عليه الموصى له وهو غير ممكن  
 ههنا الركن الرابع الصيغة \* ولا بد من الإيجاب وهو قوله أو وصيت أو  
 أعطوه أو حملته له \* فان قال هو له هو اقرار يؤاخذ به إلا أن يقول هو  
 من مالي له \* ولو قال عينته له فهو كناية فيمد مع الية \* والقبول شرط (و)  
 \* ولا أثر له في حياة الموصي \* ولا يشترط المور بعد الموت \* وان مات الموصى  
 له استقل حق القول والملك الى الوارث \* وان أوصى للمقرأه ومن لا يتعين

لا يشترط القول \* والمعين ان رد بعد القول وقل القص في موذه خلاف  
 \* والاصح (ح م) من الاقوال أن الملك قل القول موقوف \* فان قل تيسا  
 الملك من وقت الموت \* وان رد تيسا الانتقال الي الورثة بالموت \* ويملك  
 بالموت في قول ثان (ح) \* والقول في قول ثالث \* وتوقف في أحكام  
 الملك كما توقف في الملك كالزيادة الحادثة والعقبة وركاة العطر والمعارم واسماح  
 الكاح ان كان الموصى به راحة الوارث أو الموصى له والمتفق ان كان قريب  
 الموصى له أو الوارث \* ولو كان الموصى به ان الموصى له ومات قل القول  
 وقل أحوه الوارث عنق الاس لطريق التبيين من وقت (و) موت الموصى  
 \* ثم لا يرث اذ في توريثه حب الأح وانطال قوله في توريثه انطال توريثه  
 \* وكذا ان كان القابل ان الميت اذ يرتد حقه الى القول في النصف ومن نصمه  
 حر لا يرث أيضاً

### — الباب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة —

وهي تنقسم الى لفظية والى حكمية والى حسائية \* أما اللفظية \* فلها طرمان في الاول \*  
 في الموصى به \* واذا أوصى بحارية دون حملها \* وبالحمل دون الحارية صح \* وعند  
 الاطلاق هل يتناول الحمل باسم الحارية فيه خلاف \* فان تناوله فلا يقطع  
 بالانحصار بل يبقى موصى به \* ولو أوصى بطل من طوله وله طسل فهو  
 وطل حرب رل على طل الحرب ميلا الى التصحيح \* ولو أوصى بعود من  
 عياده وله عود للو والساء والقوس بطل لان طاهره للو \* وقيل انه يرل  
 على عود الساء أو القوس \* كما اذا قال عود من عيادتي ولم يكن له الا عود القوس  
 والساء \* ولو أوصى بقوس حمل على ما يري به النشاب دون قوس الدف

والحلايق (٣) إلا أدا قال قوس من قسي ولم يكن له إلا قوس الندف والحلايق  
 \* ولو أوصى نشاة دمع اليه الصغير والكبير والمعب والسليم والذكر والاثني  
 والصان والمعر \* ولا يملأ الككش على النص \* وقيل يملأ اد ليس التاء فيها  
 للتأنيث \* واسم المعيرى تناوله الناقة كالتشاة في تناولها الككش فيه خلاف \*  
 والحمل لا يتناول الناقة \* ولا الناقة الحمل \* ولا الثور النقرة \* ولا عكسها \* ولا  
 الكلب الكلبة \* ولا الحمار الحمار \* ولا الدابة الخيل والجمال والحمير \* فان  
 حصص عرف بلدة فالعرس فقيل يحكم بالعرف \* وقيل يرل على الوضع  
 \* والريق يتناول الصغير والكبير والمعب والسليم والذكر والاثني والحشي \* وان  
 قال أعطوه رأساً من رقيتي ومات وله واحد تميم \* وان ماتوا أو قتلوا قتل  
 موته امسحت الوصية \* وان قتلوا بعد موته انتقل حق الوصية الي القيمة \*  
 ولو قال أعنقوا عى عدداً حار المعب \* وقيل يحصن بالسليم لعرف الشرع في  
 المتق \* وان قال أعنقوا عى رقاً فأقله ثلاثة \* فان وفى الثالث تامين ولمص  
 الثالث اشترى المص على الاطهر (و) - واب وفى بعين أو حسيين  
 ولمص الثالث في الاولى تردد : الطرف الثالث في الموصى له \* فاذا قال  
 حمل ثلاثة كد فأت بولدين ورع عليهما ناسوية \* وستوي الذكر والاثني في  
 المقدار \* ولو حرج حتى وميت الكل للحي \* وقيل يسقط الشطر \* ولو قال  
 ان كان حملها علاماً فأعطوه فولدت علامين أو علاماً وحارية لم يستحق \* ولو  
 قال ان كان في نطها علام فأعطوه استحق الملام دون الحارية \* واب كما  
 علامين ثلاثة أوجه \* قيل يوزع عليهما \* وقد ان حيار التميمين الي الوارث \*  
 وقيل يوقف بينهما الي الصلح بعد النوء وكذا الختم \* د أوصى لاحد الشخصين

ومات قبل البيان ان حوّرنا الالهام في الموصى له وصحنا هذه الوصية \* وادأ  
أوصى لحيراه أعطى لاربعين ( ح و ) حاراً من أربعة حواب قدأم وحلف  
وربعين وشمال للحديث \* واسم القراء لمن يحفظ جميع القرآن \* فان لم يحفظ عن  
طهر قلب فوحان \* والعلماء يرل على العلماء لعلوم الشرع \* ويدحل فيه  
التصير والحديث والفقه \* ولا يدحل فيه من يسمع الحديث فقط ولا علم له  
نطريق الحديث \* ولو أوصى للفقراء دحل المساكين ، وللمساكين دحل الفقراء  
اد يطلق الاسمان على المرتقين : ولرأوصى لافقراء والمساكين وحب الجمع  
بين المرتقين \* وان أوصى لسبيل الله فهو للزكاة والرقاب ووللمكاتبين ( م )  
نمرف الشرع \* ثم لا يحب الاستيعاب \* وأقل ما يكي من كل حسن ثلاثة ( ح ) \*  
ولا يحب التسوية بين الثلاث الا اذا أوصى لثلاثة ميبين \* ولو أوصى لريد  
وللفقراء قال الشافعي القياس انه كأخدم \* فقل \* معاه انه لو أعطى أربعة أو خمسة  
فيعطيه الخمس أو السدس فيكون كأخدم ( و ) ، وقيل يكفيه ( م ح ) أقل  
ما يتمل اد له ذلك في آحاد الفقراء \* وقيل لمعطيه الربع ( ح ) اد أقل عدد  
الفقراء ثلاثة \* وقيل النصف ( م ) لريد والنصف للفقراء للمقالة في الذكر وهو  
خلاف النص \* ولو أوصى للعلوين أو الهاتمين أو قبيلة عظيمة في صحة  
الوصية قولان \* ووجه الانطال عبر الاستيعاب \* مع انه لا عرف في الشرع  
يخص بثلاثة بخلاف الفقراء \* ولو أوصى لريد ولخبريل فالنصف ( و ) لريد  
والباقي باطل \* وكذا لو قال لريد وللريح \* وقيل الكل له اد الاضافة الى الريح  
لاية بخلاف خبرنا \* ولو أوصى لريد والله قيل الكل لريد ، وذكر الله  
تعالى تأكيد لقراءة الوصية \* وقيل المصاف الى الله للفقراء فاهم مص  
الحقوق \* ولو أوصى لا قارب لريد دحل فيه الوارث والمحرم وغير المحرم ( ح )



(ح) احارته \* ولا يصن ادا تلف العدي يده \* ويملك جميع اكتساب العبد من الاصطياد والاحتطاب \* ولا يملك ولد الحارية ولا عقرها \* ولا ما يملكه العبد بالانهاب على اظهر الوحيين \* وهل يملك المسافرة بها دون رصا المالك فيه وحها \* والوارث يملك اعتاقه \* ثم يبق (و) مستحق المانع بعد العتق \* ويلزمه (ح) الاساق قبل العتق \* فان اراد الخلاص فليعتق \* وقيل الاساق على الموصى له \* كما أنها على الروح \* وقيل لها في كسبه \* ولا يملك الوارث بيعه ان أوصى بممته مؤبدا \* وان كان مؤقتا فهو كبيع المستأجر \* وهل يملك كتابته ولا كسب له الا الصدقات فيه وحها \* والماشية الموصى بتاحها للعير يجوز بيعها لقاء بعض المانع \* واذا قتل المدفلا ووارث استياء القصاص \* ويحبط حق الموصى له \* فان رجع الى القيمة فقد قيل ان الوارث يختص بها \* وقيل يشترى بها عند فيقوم مقامه \* وقيل يورع على الرقة مسلوقة المصعة وعلى المصعة \* ويقسم بينهما هذا الاعتار \* وان حى هو تابق الأرض رفته \* فاذا بيع نطل حق الموصى له \* وان فداه السيد استدحقه \* والصحيح أن طريق احتسابه من الثلث أن يتر ما بعض من قيمته لسب الوصية بممته \* في الثانية \* ادا أوصى الخجعه بطر \* ان كان تلوتا صحت ان حور بالاستئانة تطوع الخج \* ثم هو محسوب من الثلث \* ولكن يرل مطلقه على حجه من الميقات \* أو من دوية أهله فيه وحها \* وان كان حجة الاسلام فلا حاجة الي الوصية فانه دين يجرح من رأس المال وان لم يوص به كالكوات وسائر الديون \* ولكن ان قال حوا من تلتى كان فأنه رحمة الوصايا بالمصارمة \* ولا يقدم الخج على الوصايا في الثلث على الصحيح (و) \* ثم ان لم يتم الخج مما حصل من المصارمة كل من رأس المال \* أما الحجة المدورة هيها وفي

الصدقة المنذورة في الكفارات ثلاثة أوجه (أحدها) إهداها كإهداء كوات  
 (والثاني) أنها كالنطوعات لانه متبرع بالترامها \* فان أوصى احتسب من  
 الثلث (والثالث) ان الترامها كالوصية فيؤدي من الثلث وأما لم يوص \* ثم  
 الكفارة معها أخرجها الوارث من مال نفسه ولم يكن له تركه وقعت عنه تشبهاً  
 بقضاء الدين \* ويستوي فيه العتق والاطعام \* وأما الاخصي اذا تبرع به في  
 عبده عنه وحده \* ولا يجوز التبرع بالعتق الذي ليس بالارم على الميت  
 للوارث ولغيره \* ولو أوصى بالعتق في كفارة عبيرة والثلث لا يبي به هو  
 كالنطوع \* وان كان احدي حصال الواحد \* أما الدعاء للميت يفعه بذليل  
 الحر \* وكذا الصدقة \* وأما الصلاة عنه قضاء لما فات لا تسعه (و) \* والصوم  
 أيضاً لا يقع عنه على القول بالحديد \* الثالثة \* اذا ملك قريبه في مريض الموت  
 بالارث عتق (و) من رأس المال \* وان ملك بالشراء عتق من الثلث \* فما  
 راد لم يعتق \* وان ملك بقول وصية أو هبة عنه وحده \* وقدر الحماة من  
 المبيع كالموهوب \* ثم اد عتق من الثلث لم يرث (ح و م) \* اذ يقلب العتق  
 تبرعاً على وارث فيمتنع \* وان عتق من رأس المال ورث (و) لانه وقع  
 مستحقاً سراً \* ولو قال أعفوا عدي بعد موته لم ينتقل الى قول المد لان الله  
 حقاً في العتق \* ولو قال أوصيت له رقبته في اشتراط القول وحده \* ولو  
 أعفك ثلث المد بعد موته وليس في المال متسع لم يسر لانه مصر والمال  
 لميره بعد موته \* وان أعفك الحارية دون الحمل في السرية الى الحمل بعد الموت  
 وحده \* من حيث انه من الاصل كمصوم معين لا يقف العتق عليه \* وكذلك  
 اذا استثنى الحين صريحاً عن الحرية في صحة الاستثناء وحده \* ولو أوصى  
 ثلث عبده فاستحق ثلثه رلت الوصية على ثلثه الذي بقي \* وقيل لا يبي



للوصية الاثنتان الثلث بحكم الشيوخ ﴿ فرع ﴾ اذا معا نقل الصدقات في نقل ما أوصى به في ولده للمساكين وحران \* في القسم الثالث في المسائل الحسابية \* اذا قال أوصيت له بمثل نصيب ابي أو نصيب (ح و) ابي وله ابن واحد هو وصية بالنصف (و) \* ولو كان له ابن وأوصى بنصيب واحد هو وصية بالثلث (م) \* وان كانوا ثلاثة فالربع (م) \* والحكمة يسوى بينه وبين السنين في القسمة \* وكذا اذا أوصى بنصيب ابن ثالث لو كان ولم يكن في الحال فهو كما لو كان وأوصى بمثل نصيبه \* ولو أوصى بمثل نصيب أحد ورثته أعطى مثل سهم أقلهم نصيباً (م) \* ولو أوصى بنصف نصيب ولده أعطى مثل ما أعطى ولده مرتين \* ولو أوصى بنصفين أعطى مثله ثلاث مرات (ح م) \* وان أوصى بثلاثة أصعافه أعطى مثله أربع مرات \* واب أوصى بخط أو نصيب أو سهم أعطى أقل ما يتموّل (ح م و) \* ولو أوصى بالثلث الاثني رل على أقل ما يتموّل \* واذا أوصى بجزء من ماله وله ورثة فطريق تصحيح الوصية أن ينسب جزء الوصية الى ما بقى من المال الذي هو مخرج الوصية ويراد مثل نسبه على مسألة الورثة فما لمع فيه تصح المستثنان \* وبانه أوصى ثلث ماله وحلف ابيين وبتين فمسئلة الوصية من ثلاثة ومسئلة الورثة من ستة ولسة جزء الوصية وهو واحد الى ما بقى من مخرجها وهو الثلاثة مثل النصف اد الباقي لمد احرار الواحد اثنا والواحد مثل نصف الابين فيراد على مسألة الورثة وهي من ستة مثل نصفها ليصير تسعة ويعطى الموصى له الثلث ثلاثة يبقى ستة تصح على الورثة \* أما اذا أوصى بما يريد على الثلث ورده ما راد على الثلث فطريقه أن يعرف نسبة التفاوت بين أرباب الوصايا حاله الاحارة ويقسم الثلث بينهم على تلك النسبة \* فلو أوصى لواحد بنصف ولا آخر

ثلث فالمسئلة من ستة عند الاحارة للموصى له بالنصف ثلاثة والموصى له  
بالثالث سهمان \* والمجموع خمسة والنسبة بينهما بالاحاس \* فطلب مالا لثلاثة  
حمس يصرب ثلثه في خمسة وهو خمسة عشر ويصرف ثلاثة من الخمسة الى  
الموصى له بالنصف وسهمان الى الموصى له بالثلث بهذا طريقه \* وهذا الوجه  
لا يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا الْبَيَانِ فِي الْحِسَابِ

### مَجْلَدُ الْبَابِ الثَّالِثِ فِي الرَّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ

ويصح الرجوع عنها قبل الموت لانه حار لم يتصل به القصد \* وللرجوع  
أسباب : أولها : صريح الرجوع كقوله قصت ورجعت وفسحت وهذا  
لوارثي \* فلو قال هو تركتي فاطمة أنه ليس رجوع \* الثاني : ما يتصل  
الرجوع كالبيع والعق والكتابة والاستيلاء والوصية بها فان ذلك صد  
الوصية \* أما اذا أوصى بمد لزيد \* ثم أوصى به لعمرو فهو تشريك بينهما  
كما لو قال أوصيت لهما \* ولو قال الذي أوصيت به لزيد قد أوصيت به لعمرو  
فهو رجوع \* ولو أوصى بثلث ماله وباع جميع ماله لم يكن رجوعاً لان الثلث  
المرسل لا يَحْصُرُ فِي الْمَعْنَى الْخَاصَّةِ مِنَ الثَّالِثِ : مَقْدَمَاتُ هَذِهِ الْأُمُورِ  
كالمرص على البيع \* وعجز الأيمان في الرهن والمدة رجوع في أظهر  
الوجوب لدلائله على قصد الرجوع \* وترويج المد والامة \* وأحارتها وخاندتها  
وتعليمها ليس رجوع \* والوطء مع العزل ليس رجوع \* ومع الأزال  
دليل على قصد الرجوع فانه تسر \* ولو أوصى بمئة سنة ثم آخر سنة ومات  
فقد قيل انه ان بقي من مدة الوصية شيء عند انقضاء الاحارة سلم الى  
الموصى له بقية السنة والآ فلا شيء له \* وقيل انه يستأنف له سنة كاملة بعد  
مضي مدة الاحارة : الرابع : ما يبطل به اسم الموصى به كما لو أوصى بحظعة

وعيد م على الاطهر • وليس له أن يتولى طرفي العقد • وأن يبيع من عهده  
بخلاف الاب • وليس له أن يشهد للاطفال عمال اد يستفيد بها ولاية  
التصرف فيه • فان لم يكن وصياً إلا في الثلث استبعاد اتساع التصرف باتساع  
الثلث • ومما مازعه الصبي في قدر العقدة ونسبه الى الريادة فيها أو نسبه الى  
الحياة في بيع فاقول قول الوصي فانه أمين والاصل عدم الحياة • وان مازعه  
في تاريخ موت الاب او تكثير العقدة أو في دفع ائمال اليه لمد اللوع فاقول  
قول الصبي • اد الاصل عدم الرد والموت واقامة العدة عليهما ممكن

- كتاب الودعة -

وحقيقتها استئانة في حفظ المال • واركانها اركان الوكالة • وصيغتها كصيغتها  
• والتكليف شرط في الماقدسين • فلو أحد الودعية من صبي صبي إلا اذا أحد  
تخليصاً على وجه الحسنة فانه لا يصح على أحد الوحيين • ولو أودع عند صبي  
فألقه الصبي لا يصح على أحد القولين لانه مسلط عليه • كما لو أقرضه أو  
باعه • وكذا الخلاف في تعليق الصمان رقة لمد اذا أودع فألف • أما حكم  
الودعة • فهو عقد حار من الحائنين يفسخ باحسان • والاعضاء • والموت  
• وبهرله عهده • واد • مسح بقي أمانة شرعية في يده كالثوب تطيره الريح الى  
دوره • والودعية عاقبتان • صمان عند التلف • وودعة اللقاء • أما الصمان • فلا  
يجب إلا عند التقصير • وللتقصير سبعة أسباب • الاول • أن يودع عند  
غيره سواء أودع روحه أو عهده أو أحياناً • لأن أن يودع عند القاصي  
فانه لا يصح • وار • مسره • مسره • مسره • لأن حرر السردون حرر  
أخضر • لأن يودع في حاله السر فطريقه عند لسره أن يرد الى المالك  
• فان عثر على القاصي • فان عثر عند أمين • فان ترك هذا الترتيب

مع القدرة صم • فان عمر عن الكل مسافره تمرص لخطر الصمان على أطهر  
الوحين • ومهما ترم بالوديعه مسلما الى القاضي عند الجبر عن المالك في  
لروم قوله وحاه • حاربان في الناصب اذا حمل المصوب الى القاضي • وميس  
عليه الدين اذا حمل الدين اليه • ومن حصرت الوفاة فلم يوص بالوديعه  
ضمن الا أن يموت حيا • ولو أوصى الى فاسق صم • ولو أوصى فأحمل  
ولم يبر الوديعه صم • كما اذا قاتل عدي ثوب ولم يصمه وله أثواب • ولو  
قال عدي ثوب فلم يصادف في تركته فلا صمان تريلا على التلف قبل الموت  
• ولو وحده في تركته كيس محتوم مكتوب عليه انه وديعه فلا لم يسلم اليه فطله  
كنهه تليسا • الثاني نقل الوديعه من قرية الى قرية ان كان بينهما مسافة  
صمن بالسفر • وان لم يكن فان نقل من قرية أهله صمن لابل قرية أهله  
أحرري حقه • ولو كان بالمكس لم يص • لا داظهر قصاص الحرري في القرية الآهلة  
• الثالث القصير في دفع المهلكات فان ترك علف الدابة أو سقيها صمن  
لا اذا مهه المالك • به يعصى ولا يصم • وكذلك اذا لم يمرص الثوب الذي  
يسده الدود للريح صمن • فان لم يدفع الا بالنس لم بالنس • الا اذا مهه المالك  
• ومهما أمر صاحبه بعلف لدة أو سقيها لم يصم على الاظهر لان ذلك  
معتد • وكذا وحرقه للسقي والغريق آمن • وقيل انه يصمن لانه اضرار  
من حره يصير عذر • الرابع الاتماع فادانس الثوب أو ركب الدابة  
صم لا أن يركب لدفع الخوج عند السقي • أو يلبس لدفع الدود عند الحر  
• وكذا ان أحد الدراهم اضرها الى حاجته (ح) صم • وان بوى الاحد  
ولم يأخذ لم يصم • بخلاف الملتقط فانه يصم بمجرد الية اد سب أماته  
أعزذ يته • وقيل ان المودع أيضا يصم • تم معها ترك الحياة لم بعد (ح)

أميا • ولو ردت عين ذلك الدرهم الى الكيس واحتلط بالباقي لم يتعد الصمان  
الى الباقي على أقيس الوحين • بخلاف ما اذا ردت له اليه فان ذلك حلط ملكه  
ملك المير • ومهما أثلف بعض الودينة لم يصح الباقي الا اذا كان متصلا به  
• كما اذا قطع طرف المد أو الثوب فانه يصح الكل لحياته • فان كان محيطاً  
لم يصح الا المقتوت على أسد الوحين • هو الخامس • المحالفة في كيفية الحفظ  
فادأ سلم اليه صندوقاً فقال لا ترقد عليه فرقد عليه فقد راد حيراً فلا يصح  
الا اذا أخذ اللصوص من حب الصندوق في الصحراء فانه يصح لان  
مثل هذه المحالفة حائرة بشرط سلامة العاقبة • ولو سلم اليه دراهم وقال  
اربطها في كمك فأحدها في يده فأحدها عاصب لم يصح لان اليد ههنا أحرر  
• فان استرحى سوم أو سبيل صن • وان ربط في كمه امتثالاً له وحصل  
الخيطة الرابط حارج الكم فأحده العارار صن لان ذلك اعراء العارار • فان صاع  
فالا ستر سال لم يصح وان حصل الخيطة داخل الكم فالكم بالعكس من هذا  
• وان قال احفظ في هذا البيت وذهب عنه استل فقل الى ما هو دونه في  
الحرر صن • وان قل الي ما هو مثله أو فوقه لم يصح الا اذا هلك بسبب  
النقل كانه في البيت فنقول اليه • وكذلك • ككثري الدابة اذا ربطها في  
الاصطبل فمات لم يصح • وان اهدم عليها صن • وان ساء عن النقل  
فقل صن لصريح المحالفة • وان كان النقول اليه أحرر الا اذا كان النقل  
لضرورة عارة أو حريق • ونرقل من صندوق الى صندوق والصاديق  
للمالك لم يصح • وان كان لا ودع هو كاليب • السادس • التصبيع وذلك  
أن يلقيه في مصيعة أو يد عليه سارقاً أو يسى به الي من يصادر المالك  
فيص • ولو صبع ناسيان في صمائه وحاه • وان سلم مكرها فقرار الصمان

على الظالم \* وفي توحه المطالبة عليه وحان \* ومهما طال له الظلم فليبه أن يحمي  
 \* ولا تأمن أن يحلف كادماً للمصلحة \* فان حير بين الحلف بالطلاق أو التسليم  
 فان سلم صمن \* وان حلف طلقت روحته لان الخيار في التعيين اليه \* السامع \*  
 الحدود وهو مع غير المالك غير مصص \* ومع المالك بعد مطالته مضمن  
 \* وبعد سؤاله دور المطالبة وحان \* ومهما حشد فالتقول قوله \* فان أقيم  
 عليه البينة فادعى الرد من قبل فان كان صيغة حدوده انكاراً لاصل الوديمة  
 لم يقل قوله بغير بينة \* وفي قوله مع البينة وحان لتناقض كلاميه \* وان كان  
 صيغة حدوده انه لا يلزمي تسليم شيء اليك قل قوله في الرد والتلف اد  
 لتناقض بين كلاميه \* العاقبة الثانية \* رد العين عند ثقائه وهو واجب مهما  
 طلب المالك \* فان أخر بغير عذر صمن \* وان أخر لاستتمام غرض منه بأن  
 كان في حمام أو على طعام حار شرط سلامة العاقبة \* وان قال رد على وكلي  
 فطلب الوكيل ولم يرد صمن \* وان لم يطلب ولكن تمسك من الرد ولم يرد  
 ففي الصمان وحان حاربان في كل أمانة شرعية \* كالتوب اذا طيره الريح الي داره  
 \* ومهما رد على الوكيل ولم يشهد فأنكر الوكيل لم يصمن بهذا التصير علي  
 أظهر الوحيين \* بخلاف الوكيل قصاء المدين فانه يصمن بتركه الاشهاد لان  
 حق الوديمة الاحماء من فرعان \* أحدهما لو طال له بالرد فادعى التلف فالتقول  
 قوله مع منيه \* الا أن يدعى تحريقاً أو عارة فانه لا يصدق الا ببينة أو استعاضة  
 \* ولو ادعى الرد فالتقول قوله \* الا أن يدعى الرد على غير من أثمه كدعوى الرد  
 علي وارث المالك أو دعوى وارث المودع علي المالك \* أو دعوى من طير الريح  
 الثوب في داره أو الملقط \* أو دعوى المودع الرد علي وكيل المالك فانه يحتاج  
 الي البينة في كل ذلك اد لا يجب تصديقه الا علي من اعترف بأمانته \* الثاني \*

ادعى رحلان ودية عليه فقال هو لاحدهما وقد نسيت عليه \* فان صدقاه في  
النسيان فصلت الخصومة بينهما لطريقها وحصل المال في أيديهما \* وان ادعى  
العلم على المودع فيطلب لها يمينا واحدة على نبي العلم \* فان سئل وحلفا على علمه  
صس القيمة وحملت القيمة والمين في أيديهما \* وان سلم المين بحجة لاحدهما  
رد نصف القيمة الى المودع \* ولم يحج على الثاني الرد لانه استحقها بمينه ولم  
يعد عليه المدل

— كتاب قسم الي والنسأمة — وفيه ثمان —

في الباب الاول في الي \* وهو كل مال فاء الي المسلمين من الكفار غير  
ايحاف حيل وركاب كما اذا اخلوا به خوفا \* أو بدلوه لكف عن قتلهم هو خمس  
\* وكذا ما أخذ من غير تحويف كالحرية والخراج والعشر ومال المرتد ومال من مات  
ولا وارث له \* خمس هذا المال مقسوم خمسة ( ح ) أسهم بحكم نص  
الكتاب في السهم الاول \* المصاف الي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم  
مصرور الي مصالح المسلمين ( و ) دكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في  
حياته والا نبياء ديورثوب \* ومصالح المسلمين سد الثغور وعمارة القناطر  
وأوراق القضاة وأمثاله في السهم الثاني \* لدوي القرني وهم أقارب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كسي هاشم وسى المطلب \* دون غيرهم من سى عبد شمس  
وسى نوفل \* ويشترك في استحقاقه العبي والفقر والصغير والكبير والرحل  
والمرأة والعائث والخاصر بعد أن يكون الا نسب حجة الآباء \* ولا يفصل  
أحد على أحد الا بالذكورة فانه يصعب به حق كما في ميراث في السهم  
الثالث في اليتامى وهو كل طفل لا كافل له \* ويتنظر كونه فقيرا على أظهر  
الوجهين لان لمط اليتيم يمي عنه السهم الرابع للمساكين السهم

الخامس ﴿ لائئ السيل ﴾ ويلهما في تفريق الصدقات • والمستحقون  
 بالحاجة تتفاوت حقوقهم بتفاوت الحاجة • ﴿ أما الاحساس الارمى ﴾  
 فقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته • وبعده ثلاثة أقوال  
 (أحدها) أنه للمصالح خمس المحس (والثاني) أنه يقسم كما يقسم المحس  
 فيكون حصة النبي • مقسوماً بخمسة أقسام كما دل طاهر الكتاب عليه (والثالث)  
 وهو الاظهر أنه للمرتقة القائلين كأرملة أحساس العيسة • فلي هذا يسمى  
 للامام أب يصح ديواناً يخصي فيه المرتقة بأسمائهم • وينصب على كل عشرة  
 عريفاً يجمعهم • ويسوى (و) بينهم في الاعطاء فيعطى كل واحد على قدر  
 حاجته • ويعطى (و) لولده وعده وفرسه وروحته وإن كن أرماً • ولا يريد  
 على عبد واحد إلا حصر فيه • ويعطى الصغير والكبير • وكلما رادت حاجته  
 بالكر راد في حصته • ويقدم في الاعطاء قريشاً • ومن حملهم سوهائهم  
 وسو المطلب • ثم من لمدح على ترتيب القرب • ثم يعطى المعتم بعد العرب •  
 ثم يقدم بالنس أو بالنسق في الاسلام • ولا يثبت في الديوان اسم صبي ولا  
 محبون ولا عتد ولا صيف • بل اسم المستعدين للعروة • فان طرأ الصنف والحقون  
 فان كان يرعى رواله فلا يسقط الاسم • والآ فيسقط • وادامات فلا طهر (و) أنه  
 يعطى لروحه وأولاده ما كان يعطيهم في حياته • أما اروحة فالى التروح • وأما  
 لأولاد فالى الاستقلال بالكسب أو الجهاد • ويصرف أراقمهم في أول كل سنة  
 • فاموات واحد بعد جمع المال واقضاء السنة فحقه لورثته • وإن كان قتل  
 الجمع والحقول فلاحق له (و) • وإن كان بعد الجمع وقتل الحقول فقولان • وإن  
 كان في حلة النبي • أرض خمسها لأهل المحس • والباقي يكون وقفاً هكذا  
 نص الشافعي رضي الله عنه • فقيل أراد به وقفاً شرعياً لأنه المصلحة • وقيل



أراد به التوقف عن قسمة الرقعة \* وقيل فرع (و) على أنه للمصالح \* والآ  
فلي القول الثاني تحب قسمته \* وإذا فصل شيء من الاحساس الاربعة عن  
قدر حاجتهم ورع عليهم

— الاب الثاني في قسمة الغنائم —

والعينة كل مال أحده العشرة المحاهدة على سبيل العينة \* خمسها  
مقسوم خمس الي \* وأربعة أحاسبا للعامين \* ويتطرق اليه العمل والصرح  
والسلب \* ثم القسمة بمد \* وأما العمل فهو زيادة مال يشترطه أمير الجيوش  
لمن يتعاطى فعلا محطرا كتقدمه على طليعة أو تهجمه على قلعة \* وعمله مال  
المصالح أو خمس الخمس مما سيؤخذ من الكفار \* وقدره ما يقتضيه الرأي  
بحسب خطر العمل اما ثلث خمس الخمس أو رتبة أو ثلث ما يأخذه أو رتبة  
كما يراه الامام \* وأما الصرح فهو مال تقديره الي رأي الامام بشرط أن  
لا يريد على سهم واحد من العامين بل يقص \* ويصرف الى الصيد والصيدان  
والنساء \* وقصابه عن السهم لتقصان حالهم \* وكذا الكافر (و) اب حصر  
بادن الامام (و) يصرح له \* وفي محله ثلاثة أقوال (أحدها) أنه من أصل  
العينة كأجرة القتل والجل (والثاني) أنه من خمس الخمس كالعمل (والثالث)  
أنه من الاحساس الاربعة لانه سهم من العينة ألا أنه دونه \* أما السلب  
فهو ما يوجد مع القليل من ثيابه وسلاحه وريته يستحقه قتله بشرط أن  
يكون القليل مقلدا والقاتل راکباً للعرو \* ولو رمى من حصن \* أو من وراء الصف  
وقتل \* أو كان القليل مهزماً أو عافلاً قتل \* يستحق \* ويستحق بالاثخان \* فان  
قتله غيره بالسلب للمتحصن \* فان اشترك في الاثخان بالسلب لهما \* وإذا أسر  
كافراً استحق سله (و) \* وفي استحقاق رقبته اذا رقب \* أو بدله اذا هادى نفسه

قولان • والذي لا يستحق (و) السلب • وفي مستحق الرصح اذا قتل  
 حلاف • والحاتم والسوار والمنطقة من السلب على الاظهر (و) • والحقيقة  
 المشدودة على فرسه • وكذا الحية ليس من السلب على الاشهر • وفيما معه  
 من الدماير قولان • والاشبه بالحديث أنه لا يمحرج المحس من السلب • أما  
 قسمة العيمة • فيها مسائل • الأولى • اذا مير الامام المحس والسلب  
 والرصح والعمل قسم الساقى على السامعين بالسوية عقاراً كان أو مقولاً  
 • ولا يؤخر القسمة (ح) الى دار الاسلام • والمام من شهد الوقعة لصرة  
 المسلمين • فلو شهد آخر الوقعة استحق • ولو حصر بعد اقصاء القتال فلا  
 (ح) • وان حصر بعد اقصاء القتال وقبل حيازة العيمة قولان • واذا عاب  
 في آخر القتال ان كان ما هرام سقط حقه الا اذا قصد التحير الى فئة أخرى •  
 واذا اتهم بالقول قوله مع يمينه • وان مات لم يستحق السهم • وان مات فرسه  
 استحق سهمه لان المتوسع قائم هه هو النص • وقيل فيه قولان بالنقل  
 والتحريح • والمرص الذي لا يرحى رواله كاللوت • وقيل ضرباه لا يسقط  
 السهم خاخنه الي معة الملاح والاياب • أما المحدث للحيش فيحرج من  
 الصب • فان بقي فلا يعطى شيئاً أصلاً • الثانية • اذا وحه الامام سرية فقتل  
 شيئاً يشارك في استحقاقها حيش الامام اذا كانوا بالقرب • وترصدان للصرة  
 • الثالثة • من حصر لا تقصد الجهاد كالأخير لسياسة الدواب ان لم يقاتل لم  
 يستحق (و) • وان قاتل فثلاثة أقوال • في الثالث يخير بين اسقاط الاحرة  
 من ابتداء القتال وبين اسقاط العيمة • وفي التأخر هذان القولان ولا يجري  
 الثالث • وأما الاخير للجهاد فان كان ذكراً اسأحه • لامام استحق الاحرة •  
 وان كان مسلماً فلا • ولا يستحق العيمة أيضاً على أحد الوجهين • لانه

أعرض عنها • وأما الأسير إن كان من هذا الجيش وطاد استحق قاتل أو لم يقاتل • وإن كان من جيش آخر ولم يقاتل فقولان • وإن كان كافراً فأسلم والتحق بمحمد الإسلام استحق وإن لم يقاتل على الأظهر (و) • والرافعة • يسوي (ح م) بين الجميع في القسمة إلا لأصحاب الرمح فاهم يقصون • والا فارس فاه يعطى (ح) ثلاثة أسهم والمراحل سهم • ولا يعطى الأراكب الخيل • ثم لا فرق في العرس (و) بين السرى والمحمي والتركي • ولا يعطى الصبيف والاعمى على أقس القولين • ولو أحرر دابة لم يعط (و) إلا لأحدهما • ويعطى للدرس المستعار والمستأجر • وكذا المصوب • (و) ولكنه للعاص • أو للمالك قولان

— كتاب قسم الصدقات - وفيه ما نـ

— الباب الأول في بيان الأصناف الثمانية —

هو الصنف الأول • الفقير وهو الذي لا يملك شيئاً أصلاً ولا يقدر (ح) على كسب يلبق عروته • أو كان يقدر على كسب ولكن يجمعه الاشتغال به عن التعمق وهو متمقه • وإن كان يجمعه عن استعراق الوقت بالصادات فلا يعطى سهم الفقراء • ولا يشترط الرامة • ولا التعمق عن السؤال في استحقاق هذا السهم على الحديد (و) • والمكسي سعة أبيه هل يعطى فيه وحبان • ولا يجوز للاب إعطاؤه قطعاً لأنه يدمع العمقة عن نفسه • والمكسية سعة روحها لا تعطى على أظهر الوجهين • لأن حقها كالعوص الثاني المسكين • وهو كل من لا يملك قدر كفايته وإن ملك شيئاً وقدر على الكسب • والفقير أشد حالاً منه (ح م و) • هو الثالث العامل على الزكاة • كالساعي والكاتب والقسام والحائز والريف • أما الإمام والقاضي ومرقبهم من خمس الخمس لأن عملهم

عام \* وأجرة الكيال على المالك في أحد الوحيين \* (الرائع المؤلفة قلوبهم) \*  
 \* ولا يجوز أن يعطي هذا السهم لكافر نائماً على الإسلام اذ لا صدقة لكافر  
 \* أما المسلم اذا كان ضعيف البية في الإسلام فهل يتألف بتقرير آله عليه ما عطاء  
 مال فيه قولان \* وكذا من له نظراء في الكفر يتعطي اعطائه اسلامهم أحد  
 القولين أهم لا يعطون لاستمراء الإسلام عن التألف \* والثاني نعم تأسيساً  
 برسول الله صلى الله عليه وسلم \* وعلي هذا قولان (أحدهما) أنه يعطي من  
 المصالح (والثاني) من الزكاة اذ هو المراد بالمؤلفة \* وأما من يتألف على  
 الجهاد مع الكفار أو مع ما في الزكاة ان كان تألفهم عمال أهول على الامام  
 من ثلث جيش لغربهم من المقصودين بالقتال هؤلاء يعطون قطعاً \* وفي  
 محله أربعة أوجه \* وقيل قولان (أحدهما) أنه من المصالح (والثاني) من سهم  
 المؤلفة (والثالث) من سهم سبيل \* فانه تألف على الجهاد (والرائع) (و) ان رأي  
 الامام أن يجمع بين سهم المؤلفة وسهم سبيل الله فعل \* (الخامس الزكاة) \*  
 فيصرف ثمن الصدقات الى المكاتبين (م) العائرين عن الحوم \* وطريقه  
 الصرف الى السيد نادن المكاتب \* والصرف الى المكاتب بغير اذن السيد  
 حارر أيضاً \* ويجوز اعطاؤه قبل حلول الحوم على أظهر الوحيين \* فان اعطياه  
 فاستمعى عنه بترع السيد باعتاقه أو بترع غيره استرد على الصحيح (و) \* (الاداء  
 بلف قبل العتق فلا يبرم (و) \* وان صرف الى سيده فرده الى الرق لعمره  
 سقيه الحوم يسترد (و) \* السادس العارم \* والديون ثلاثة دين لزمه سبب  
 منه فيقتضى من الصدقات بشرط أن يكون ميسراً (و) وسبب الاستقراض  
 مساعاه فان كان معصية وهو مصر لا يعطى \* وان كان تائلاً أعطى على أحد الوحيين  
 (الثاني) مال لم سبب جملة بترعها تطفئه لثأرة فتة فيقتضي دينه وان كان

موسراً (ح) إلا إذا كان عياً بالقدر فيه وحان {الثالث} دين الصام  
فإن كانا مصريين أعني الاصيل والكميل قصي \* وإن كانا موسريين أو كان  
المصريون عنه موسراً فلا يقضى لأن فائدته ترجع إلى الاصيل \* وإن كان  
الاصيل مصرراً والكميل موسراً هو حان (أحدهما) ثم كالحالة (والثاني)  
لا أد صرفة إلى الاصيل ممكن وبه يحصل براءة الصام \* السانع سهم  
سبيل الله \* والمراد به المتطوعة من العراة الذين لا يأخذون من التي \* فأما  
من يأخذ من التي \* واسمه في الديوان فلا يصرف إليه الصدقة \* والماري  
يعطى وإن كان عياً \* الثالث من السبيل \* وهو الذي شخص (ح م) من  
بلد ليسافر أو احتار به يصرف إليه سهم إن كان مصرراً بشرط أن لا يكون  
السهم ممصية \* هؤلاء \* المستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف نصفه من  
هذه الصمات كافرأ \* ولا من المرتقة \* ثبات الاسم في الديوان \* ولا هاشميا  
والصدقة محرمة علي هؤلاء \* وفي مولى الهاشمي وحان

— الباب الثاني في كيفية الصرف إليهم \* وفيه مسائل —

الاولي فيما يعرف به هذه الصمات \* أما الخبي كالقفر والمسكنة فيصدق فيه  
مدعيه \* ويحلف اد \* بهم 'سحائاً' أو 'إيحائاً' فيه خلاف \* وأما الخبي كالعماري  
وإن السبيل فيعطيان قولهما \* فإن لم يحققا الموعود استرد سهمها \* وأما  
المكاتب والعاره فيطالبان باليعة لا مكملها \* والاقرار مع حصول المستحق  
كاليعة على ظهر لوجين \* والاستفاضة كاليعة \* والمؤلف قلته إن قال بقي  
في الاسلاء صعيقة صدق (و) \* وإن ادعى كونه شريعاً مطاعاً طولب باليعة  
لا مكملها \* لأنه في قدر المعطى \* \* والمارم والمكاتب يعطيان قدر دينهما  
\* والتبتر والمسكين ما يملكون به (ح) أدب العبي وهو (و) كناية سة \* فإن

كان لا يحسن الا التجارة على ألف درهم أعطي ليشتمل بالكسب \* والمسافر يعطى قدر ما يبله الى المقصد أو الى موضع ماله \* والعاري يعطى القرس والسلاح عارية أو تملكاً أو وقفاً مما وقعه الامام بعد أن اشتراه بهذا السهم \* ويعطى من العقة ما راد نسب السر \* وهل يعطى أصل العقة وجهان \* والمؤلف قلبه يعطى ما يراه الامام \* والمامل يعطى آخر مثله \* وان كان ثمن الصدقة رائداً على آخر المثل رد الفصل على الاصناف \* وان كان ناقصاً ككل من بقية الزكاة (و) \* الا اذا كان في بيت المال سعة ورأي الامام التكميل منه فله أن يكمل منه \* فرع بـ من اجتمع فيه صفتان هل يستحق سهمين فيه قولان \* يطر في أحدهما الى اتحاد الشخص \* وفي الآخر الى تعدد الصفة \* وقيل ان تماس السنان كالفقير والعمر لحرص منه فلا يجمع \* وان اختلف كالعرو والفقير فيجمع في الثلاثة \* يح (ح م و) استيعاب الاصناف الثمانية عند القدرة فان فقد نصف رذ نصيبه الى الباقي \* ولا يح استيعاب آحاد الاصناف \* بل يحوز الاقتصار على الثلاثة فانه أقل لجمع \* فان اقصر على اثنين عزم للثالث أقل ما يتموّل لأن التسوية بين آحاد الصنف غير واحدة فانه لا يحصر لهم \* بخلاف التسوية بين الاصناف الثمانية \* وقيل انه يرم الثلاث \* وان عدم في بلد جميع الاصناف فلا بد من نقل الصدقة \* وان فقد البعض فيرد على الباقي \* أو يقل على وجهين \* أظهرهما الرد على الباقي لحرص النقل في الزاوية في نقل الصدقات ثلاثة أقوال (أحدها) الحوار (م) لمسوم الآية (والتالي) الملع لمذهب مهاد (والثالث) لا يحوز النقل ولكن يرداً دمه اذا قل \* وقيل يطرد هذا الخلاف في الكمالات والدور والوصايا \* والاظهر فيها حوار النقل \* وصدقة العطر كسائر

الزكوات في منع القبل ووجوب استيعاب الاصناف \* ثم الطر الى المال وقت حلول الحول فيعرق الصدقة عنه \* وفي صدقة القطر يطر الى موضع المالك على أطهر الوحيين \* وأهل الخيام ان كانوا مختارين فمستحق صدقتهم من هو معهم \* فان لم يجدوا مستحقا فيقتلون الى أقرب بلد اليهم عند تمام الحول \* وان كانوا نازلين في الخيام فيجوز النقل الى مادون مسافة القصر \* الا اذا كانت الحلة مقطعة عن الحلة فقد قيل كل حلة كقربة فلا يجوز النقل \* وقيل الصسط بمسافة القصر \* الخامسة \* يجوز للمالك تولى الصرف (ح م) نفسه \* ولا يجب التسليم الى الامام \* وفي المال الطاهر قول قديم انه يجب \* وأما الفصل فيه قولان \* الا اذا كان الامام حاراً فالاولى التولى نفسه \* ثم الامام اذا نصب ساعياً طيكن حامماً شرائط الولاية \* ومن شرائطه ان يكون فيها ثواب الزكاة وليعلم الساعي في السنة شيئاً يأخذ فيه صدقة الاموال \* وليسمي الصدقات ويكتب عليها لله \* وعليه نعم التي صغاراً يتيمة أحد المالكين في الحرية السادسة \* صدقة التطوع غير محرمة على الهاشمي \* وصرها سراً الى الاقارب والحيوان أفضل \* والاستحباب في شهر رمضان أكد \* ومن احتاج اليه لشفعة عياله فلا يستحب له التصديق \* فان فضل عن حاجته ووجد من نفسه مئة<sup>(٢)</sup> الصرعلي الاضافة استحبه له التصديق بالجميع \* والا فلا يستحب له ان يتصدق بجميع ماله لأحد حدث وردت في الباب استقصاها في السيط والوسيط والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) المنة بالصم القوة اهـ

— اللهم رب العالمات ويليهم رب المناجات والحمد لله رب العالمين —  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين

# مكتبة الوجيز في معرفة الأعلام

وقد تضمن أيضاً بيان مدح الأعلام مآل وأن حبيبة والمرى  
والاقوال والأوجه العبد لاختار الأعلام الشاهي «مرمر الى كل منها  
بسطلاح محصور

تأليف  
رحمة الأعلام محمد بن محمد

أبي حامد الغزالي  
الجزء الثاني

(طبع في مطبعة الآراء ومؤيد مصر سنة ١٣١٧)  
على نفقة شركة طبع الكتب العربية بمصر



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— كتاب النكاح —

والطريق خمسة أقسام: القسم الأول في المقدمات وهي خمس: الأولى: خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد حصّ من الواحات بالصحي والاصحى (و) والوتر (ح) \* والتجديد (و) \* والسواك (ح) \* وتخيير سانه (و) بين اختيار ربة الدنيا أو اختياره \* ومن اختارته هل يحرم طلاقها فيه خلاف؟ وأما المحرمات: فقد حرّم عليه الزكاة \* والصدقة \* وأكل الثوم على وجهه \* والأكل متكئاً على وجهه \* وامساك من كرهت نكاحه \* ونكاح الحرّة الكتابية والامة على وجهه \* أما التضييعات: فقد أحلّ له الوصال وصمية المعتم \* والاستئذان بالمس \* ودخول مكة لغير احرام \* وحمل ميراثه صدقة \* والريادة على أربع نسوة \* وفي الريادة على التسع خلاف \* وكذا في في انحصار طلاقه في الثلاث \* ويسقط نكاحه بلفظ الهمة ونفي مهره \* وإذا وقع نصره على امرأة فصرع فيها وحل على الروح طلاقها ليكحها \* وفي العقد نكاحه لغير ولي وشهود وفي الاحرام خلاف (و) \* ولم يحل عليه القسم في روحاته \* ونساؤه بعد وفاته محرمات على غيره لانه امهات المؤمنين \* ومطلقته المدحول بها محرمة على غيره \* وغير المدحول بها محلة في الثانية \* يستحب النكاح لمن تافت منه اليها \* ومن لا فالعادة له أولى (ح) \* وأحب المكوحات النكر الولود النسبية التي ليست له قرابة المدطور (و) اليها قبل النكاح فانه أخرى أب يؤدم بينهما في الثالثة في الطر اليها اذا تحققت

الرعة في كاحها • ونحن نترص في هذا الموضع لاحكام الطر ~~ولا~~  
ينظر (ح م و) الآ الى وجهها • ولا يمتاح الي ادها (م) • ولا يحل للرجل  
النظر الي شيء من بدن المرأة الآ اذا كان الساطر صياً • أو مجسوماً  
• أو مملوكا (ح و) لها • أو كات صية (و) • أو رقيقة (و) • أو محرماً  
طيطر الى الوجه واليدين فقط • والعورة من الرجل ما بين سرتة وركبته  
فقط • ويباح نظر الرجل الي الرجل • والمرأة الي المرأة • والمرأة الي  
الرجل عد الامن من القتة الآ ما بين السرة والركبة • والعصو المان  
كالتصل • والكاح والملك يباحان النظر الي السواتين من الحاسين  
مع كراهة • والمس كالطر • وهما مساحان لحاجة المعاينة • ولكن الطر الي  
السواة لحاجة مؤكدة • ويباح الطر الي وجه المرأة لتحمل الشهادة • والى  
الفرج لتحمل (و) شهادة الزماء الرامة • الخطئة مستحبة • والتصريح  
بخطئة المعتدة حرام • والتعريض حار في عدة الوفاة • وحرام في عدة  
الرحية • وفي عدة اللأ وحام • ويحرم الخطئة على حطة المير بعد الاحاة  
• والسكوت كالا حاة على قول • ونحو الصدق في ذكر مساوي المحاطب  
ايحذر في الخامسة • يستحب الخطئة عد اخطئة وعد العقد • وحسن أن  
يقول الولي الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله روت • ويقول الروح  
مثل ذلك ثم يقل • والطاهر أن هذا التفريق بين الايجاب والقول لا  
يصرف في القسم الثاني في الاركان • وهي أربعة • الأول الصيغة • وهي  
الانكاح والترويح • ولا يقوم (ح م و) غيرهما مقامها الآ • حتمها (و) • اكل  
لسان في حق القادر والمأحرمة • ولا ينفذ • باح بالكفاية لان الشاهد  
لا يعلم النية • ولا البيع على وجه لان المحاطب لا يعلم • ويصح الطلاق

والأرا والقبح وما يستعمله • وهل يكفي أن يقول الروح قلت أو لا بد  
أن يقول قلت ككاحها فيه • وحمان • والنص أنه يعتقد بالاستيحاب والايحاب  
• والحلع والصلح عن دم العدو والكتابة أولى بالاعتقاد • وفي البيع قولان •  
وقيل يطرد القولان في الجميع وهو القياس • ولا يقل الكاح التمليق ولو  
قال اب كان ولدي أي قد روثك لم يصح (و) وإن كانت أي •  
ولو قال روثك انني على أن تروحي انتك ويصح كل واحد صدق  
الأخرى لم يصح لأنه الله ار المهني عنه • ولأنه اشراك في المصع فإن ترك  
جعل المصع صدقاً في الصحة وحمان • ولا يحرر أقيت الكاح وهو المتعة  
• الركن الثاني الغل • وهي المرأة الخلية عن الموانع مثل أن تكون مكسوة العير  
أو مرتدة • أو معتدة • أو محوسية • أو رديقة • أو كتابية بعد المص • أو رقيقة  
(ح) • والكاك قادر على حرة • أو مملوكة الكاك لمصها أو كلها • أو من المحارم  
أو بعد الأربعة • أو تحت من لا يجمع بينهما • أو مطلقة تلاً لم يطأها روح آخر  
أو ملاعة • أو محرمة بمح أو عمة • أو ثيا سميرة (ح) • أو ينة (ح) • أو روحه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم • الركن الثالث • الشهود فلا يعتقد  
الكاح إلا بمحصرة عدلين (م) مسلمين (ح) حريين ناسين سمييين  
يصبرين ذكرين (ح) مقولي الشهادة للروح وعليها • إيسا بعدون ولايين  
ولا أيوين لها • ويكفي حضور مستوري العدالة دون مستوري الرق  
• فإن كان كونه فاسقاً بعد المقدس المطلق على قول • وإنما يتبين بحجة • أو  
تذكر أنه فاسق لا باعتراض المستور • فاد عرف أحد الروحين فسقه عد  
العقد لم يعتقد • فإن أقر الروح أنه عرف فسقه وأنكرت بات منه ووح  
شطر المهران كان قبل الميس • وتوبة المعلن عد العقد للحق بالمستور على

رأى • ولا يشترط الاشهاد على رضا المرأة • الركن الرابع الماقد • وهو  
الولي والزوج اذ لا عبارة لها في شقي عقد الكاح وكالة • وولاية واستقلال  
من كف • وعيركف • • دينية كانت أو شرعية • واقرار البالغة مقبول (وم) في  
الحديد ان أصافت الترويح الى الولي • وصدقها • • لم تصف اليه وكدها فيه  
حلاف (و) • وان كان الولي عائناً سلمت في الحال الى الروح للصرورة • واقرار  
الولي المحرم اذ اقر في حال القدرة على الاحبار • ويجب المهر الموطء في  
الكاح ملاوى • ولا حد للشبهة (و) • ولا يقض قضاء الحسنى نصحة  
هذا الكاح

— • —  
• وفي بيان أحكام الاولياء •

الباب الاول في الاولياء • وفيه فصول ثمانية •

الفصل الاول في أسباب الولاية • وهي أربعة • الاول • • الامة • وهي  
معها الحدود وتعيد ولاية الاحار على المكر وان كانت مالاً (ح) • لا على  
الثيب وان كانت صبيرة (ح) • سواء ثات مالاً (م) • أو موطء حلال •  
ولا أثر لوال الخالدة بالسقطلة (و) • ولو التمسست الكر البالغة الترويح وحت  
الاحاة وان كانت محيرة • • ان عسل روج السلطان • والكف • الذي عيت  
أولى من عيه الولي على وجه • الثاني • • كالأخوة والعمومة • ولا  
يعيد الآترويح البالغة العاقلة رضاها الصريح ان كانت ثيباً • وسكوتها ان  
كانت مكرراً على رأى (ح) • الثالث • • وهو • • المصبات • الرابع  
السلطان • • واعما يروح البالغة عند عدم الولي • أو عسله أو عيته (ح) • أو  
أراد الولي أن يروح بمسه كان عم أو ممتق أو قاص • وليس للسلطان  
(ح) ترويح الصبيرة • ولا للوصي (م) ولاية وان مؤض اليه (ح)

في الفصل الثاني في ترتيب الاولياء \* والاصل القرابة ثم الولاء ثم السلطة  
 \* ومن الاقارب الاب ثم الحد (م) ثم الاح ثم امه ثم الم ثم ابنته على ترتيبهم في  
 عصوة الميراث \* والاح من الاب والام لا يقدم (رحم) على الاح من  
 الاب في الكاح على قول وان قدم في الميراث وصلاة الحمار والوصية  
 للاقرب \* والاس لا يروح أمه بالسوة \* ولا تتمه السوة عن الترويح بالولاء  
 وعيره \* وأما المقتق اذا مات فعصاته \* ثم معتقه ثم عصات معتقه \* وترتيب  
 عصبات المقتق كمصبات القرابة \* الا أن أح المقتق يقدم على حده على رأي  
 ويساويه على رأي \* واس الاح أيضاً يقدم في حقه \* ويؤخر في حقه لعمده  
 \* واس المقتق مقدم على أبيه لانه العصبة \* واذا اعتقت المرأة فلها الولاء  
 \* وترويح المتبعة الى ولي السيدة \* ولا يعتق الى رضا السيدة على الاشهر  
 \* ويروحها أبو السيدة في حياتها \* وابها (و) بعد وفاتها \* والرقبة نصيبها  
 يروحها المالك مع الولي أو مع المقتق أو مع القاضى فيه ثلاثة أوجه  
 الفصل الثالث في سوابب الولاية \* وهو أربعة \* الاول الرق \* فلا  
 ولاية لرفيق \* وله عارة في القول \* وفي الترويح بالوكالة (و) نادن السيد  
 وعبراده \* الذي ما يسلب المطر \* كالحما واخون والعته والسفه والسكر  
 والمرص الشديد للملهي \* يعل الولاية الى الاعد \* والاعماء يعلها بعد ثلاثة أيام  
 الى السلطان \* واخون المتقطع يعل (و) الى الأعد \* والعمى لا يقدم  
 على حقه \* الثالث \* الفسق (ح) يسلب الولاية على أصعب القوايين  
 \* والسكر لا يسلبها (و) بل ولي الكافرة كافر \* وانما يسلبها اختلاف الدين  
 لسقوط المطر \* الرابع \* الاحرام يسلب (ح م) عارة العقد رأساً \* وهل  
 يمنع من الاعتقاد بشهادة ومن الرحمة وبعد التحلل الاول فيه خلاف

\* وقيل انه لا يسلب بل ينقل الى السلطان كالفنية (ح م) الى مسافة القصر على وجهه \* أو مسافة المدى على وجهه حتى لا يضر ولا يكره \* كما لا يضر ولا يكره \* وان كان الاظهر أن الوكيل لا يتعاطى في حالة احرام الموكل بل بعده

في الفصل الرابع في تولى طرق المقدّم والاب يتولى طرق المقدّم في مال طهله \* ولا يتولى الحد (ح م) طرق الكساح على حافديه على أحد الوجهين للتسديد \* والقاضي والمتقن وان لم ليس لهم (ح م و) تولى طرق الكساح \* ولا يكفيهم التوكيل بل يروح منهم الحاكم \* والامام الأعظم يتولى الطريق على وجهه والوكيل من الخاسين لا يتولى طرق البيع والكساح (ح)

في الفصل الخامس في التوكيل به \* والمحرر أن يوكل وعليه تعيين الروح في قول \* واذا أدت لغير المحرر من غير تعيين روح حار في أقوى التوازي \* واذا قالت روحى ممن شئت لم يروح الا من كفى \* واذا منعت غير المحرر من التوكيل لم يوكل \* وان أطلقت الادن كان له التوكيل في أحد الوجهين \* وايقل الولي للوكيل بالقول روح من فلان ولا يقول روحك ملك \* ويقول الوكيل قلت لفلان فلو قال قلت لم يكف في أحد الوجهين \* ولو قل سكاها وبوى موكله لم يقع للموكل بخلاف البيع

في الفصل السادس فيما يجب على الولي \* ويجب (و) على الاح الاحاة اذا طلبت الكساح ان كان متميماً \* فان كان له آخر لم يجب في وجهه \* وان عصار روح السلطان \* وعلى المحرر ترويج المحسنة اذا تأقت \* ولا يجوز ترويج من الصمير \* ولا ترويج الصميرة قبل اللوع \* ويجب حفظ مال الطفل واستمائه قدره لا يأكله النعقة \* فان نزع الولي به فله أن يستأجر من يعمل

• وله أب يأخذ أجرة يقدرها القاضي له • ويجب عليه البيع إذا طلب متاعه  
بريادة • وكذلك الشراء إذا بيع رخيصةً إذا لم يشتتر لنفسه • وإذا قل  
الكاح لابنه لم يصير صامناً للمهر في الحيد • وإذا تورع أحسب محط مال  
الطفل لم يكن للاب (و) أحد الأجرة • وللام أجرة الارصاع وإن وحدنا  
(و) أجنبية متبرعة

هو اصل السامع في الكفاءة به وهي مرتبة في خمس حصص (ح م و) اللقاء  
من العيوب التي تثبت الخيار والخربة والنسب إلى شجرة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وإلى العلماء والاهل المشهورين دون الخاملين • والصلاح  
في نفس الحاكم دون الاشهار • والتقى من الحرف الديانة التي تدل على حصة  
النفس • واليسار (ح) لا يفتري أشهر الوجوه • والحال لا يفتري أصلاً • ولا  
يحرر فصيلة نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم بفصيلة أخرى • وما وراء ذلك  
قد تقصى المادة بحر قبيصة بفصيلة بحيث يتنى العار • والكفاءة حقها  
وحق الاولياء • فان رصوا تركها حار (ح) • فيحل لمير الملوئي بكاح  
المالوية • وان رصي الاولياء فللمرأة الامة • وان رصيت المرأة وولى واحد  
فلمناقير مسح الكاح (ح) في قول • ولا يعقد الكاح أصلاً (ح) في قول • ولا  
يصح تزويج الاب الصغيرة من غير كف • وفيه قول أنه يصح ولما الخيار  
ادخلت (ح و) • ويحور أن يروح من الصغير غير كف

هو الفصل الثامن في تراحم الاولياء به فاذا اجتمع احوه فلكل واحد أن يعمر  
بالتزويج من كف • رصاها لكن الاولى التعويض إلى الاس والأفصل • وان  
تراحموا أقرع بينهم • فان نادر من لم تخرج قرعته انعقد • وان نادر اتسان  
وعقدا مع شخصين فالصحيح السابق • وان أمكن وقوعها معاً اندمعا • فان

سحق واحد وسيدا السابق في الكساح (و) موقوها أبدا • وان لم يعرف السابق  
 منهما أصلا يمسح الكساح للتعذر في قول • ويتوقف في قول • والقاضي يثنى •  
 التسح • وقيل للمرأة ذلك • وقيل للروحين أيضا ذلك • وعليها النفقة (و) قتل  
 المسح للحبس • ولا مهر لعدم اليقين • فان ادعى كل واحد عليها العلم بالسحق  
 عليها أن تحلف • فان حلفت في التداخي بينهما • فان حلف أحدهما دون  
 الآخر نبت الكساح له • وان أقرت لواحد فلثاني أن يحلفها علي أصح القولين  
 لأنها لو أقرت للثاني لمرمت له • وان مكنت استحق الثاني باليمين المردودة  
 العزم • وفيه قول انه يستحق الروحية • وكأن اقرارها للاول أوجب الحق  
 بشرط أن تحلف للثاني • وان لم يدع واحد العلم عليها لكن ادعى عليها روحية  
 مطلقة في سماع مثل هذه الدعوى وحماها • ولو ادعى على الولي في سماع  
 الدعوى على الولي وتحليمه وحماها على الاطلاق

— الباب الثاني في المولى عليه السلام —

ولا يولى في الكساح إلا على ناقص بصير أو حبوب أو سمه أو رق أو  
 نوبة وقد سبق حكم النوبة والصبر • أما المحبون الكبير • فلاب الترويح  
 منه عند ظهور الحاجة • ولا يريد على واحدة وان كان له أن يروح من الصغير  
 العاقل أولا (و) • ولا يروح من المحبون الصغير في وجه • وأما المحبوة  
 فيروح بمجرد المصلحة صغيرة كانت أو كبيرة بكراسات أو ثيابا • وفي  
 اثيب الصغيرة وجه أنه لا يروحها • وإذا ملكت عاقلة ثم حلت عادت الولاية  
 للاب في الاصح • واليتمة البالغة المحبوة يروحها (و) السلطان عند ظهور  
 الحاجة • ويشاور أقاربها والمشاورة واحدة في أحد الوجهين • وقيل يروح بمجرد  
 المصلحة دون الحاجة • وأما السعي • فلا يبحر لانه عالم ولا يستقل لانه سعيه



لكن يتروح بادن الولي بعد تعيين الولي المرأة ثم يتقيد عمر المثل \* ولو قدر الولي  
 المهر وراد السمية سقطت الزيادة وصح العقد (و) \* وان لم يعين المرأة صح الابد  
 في وجهه \* ثم عليه أن يكسح عمر المثل بشرط (و) أن لا يسكح على خلاف المصلحة  
 شريعة يستغرق به مثلها ماله \* وان يكسح بغير إذن مسد \* ولم يحب المهر  
 وطئه كما لو اشترى شيئاً وأتلف \* وقيل يحب تعداً \* وقيل يحب أقل ما يتناول  
 \* فاذا اتسكح الكساح فأنى الولي أدن السلطان \* فان لم يجد صح استقلاله على  
 وجه \* وله أن يطلق بكل حال \* ولا يدخل تحت المحرط للاق \* وأما الرق  
 فليسيد احبار الأمة \* وليس له (ح) حار العد في قول وان كان صغيراً  
 \* فاذا طلب الرقيق الكساح لم يحب الاحابة على الاصح (و) \* والصحيح  
 أن سب هذا التصرف الملك حتى يروح العاسق أمته \* ويروح المسلم أمته  
 الكافرة \* وللولى ترويح رقيق الطفل بالمصلحة في أحد الوحيين \* وأمة المرأة  
 يروحها ولها برضاها \* وقيل السلطان يروحها \* ولا يبغي سكوت الكفري  
 حق أمتها \* والمتعة في الرخص يروحها قربها \* وقيل لا يروحها لامكان عودها  
 رقيقة بالموت \* القسم الثالث : من الكتاب في الموانع \* وهي أربعة أحاس  
 الاول : المحرمية قراءة أو رصاع أو صهر (أما القراءة) فيحرم بها سعة  
 الامهات والسات والاحوات وسات الاحوة والاحوات والعمات والحالات  
 \* ولا يحرم أولاد الاعمام والاحوال \* وأملك كل أثنى ينتهي اليها نسك بالولادة  
 ولو بوسائط \* وسوك من ينتهي اليك نسهم ولو بوسائط \* والصابط أنه يحرم  
 على الرجل أعوله وفصوله \* وفصول أول أصوله \* وأول فصل من كل أصل  
 وان علا (ح) \* ولا يحرم لولد (ح) من الرما الا على الام \* وفي المني باللعان وحاهان  
 \* ويحرم من الرصاع ما يحرم من النسب \* وكل امرأة أرصعتك أو أرصعت

من أرسنتك أو أرسنتك من يرحع نسك اليه هي أمك \* وكذلك كل  
امرأة يرحع نسب المرصعة اليها \* وأخت المرصعة حالك \* وأخوها حالك  
\* وكذلك في سائر أحكام النسب \* ولو احتلقت أخت رصاع بأهل قرية جار  
أن يسكن واحدة منهن \* وإن كن محصورات العدد في العادة لم يحرم نكاح  
واحدة منهن ( وأما المصاهرة ) فيحرم منها مجرد النكاح الصحيح أمهات  
الروحة من الرصاع والنسب وروحة الابن والحدة وروحة الاب والحد  
\* ويحرم سائر الروحة بالوطء لا بمجرد النكاح \* والوطء بالشبهة يحرم الأربع  
دون الزنا ويكفي الاشتباه على الروح في وجهه ويشت النسب والعدة بالاشتباه  
عليه \* ويحرم المهر بالاشتباه عليها \* ولا يكون اللبس كالوطء في المصاهرة  
على أصح القولين في الثاني \* مالا يوجب حرمة \* مؤدة وتعلق بعدد وهي ثلاثة  
( الأول ) نكاح الأخت على الأخت لا يجوز ما يطابق لأولى طلاقاً بآناً  
ولا يجوز الجمع بينهما \* ولأبوين مرأتين بينهما قرية أو رصاع أو كان أحدهما  
ذكر آخره النكاح بينهما \* ويجوز أن يسكن امرأة أو بنت زوجها  
أو كان لا يصح النكاح بينهما لو كان أحدهما ذكر \* ولو شترى أختين  
هو عن أحدهما حرمت لأخرى حتى يحرره بمؤذنة على نفسه بيع أو ترويع  
( ح ) أو عتق أو كته ( ح ) \* ولا يكتفى بحدس تحريره حيض والعدة  
والأخره \* وهل يكتفى بهم والبيع سررض خیار فيه خلاف \* ولو وضي أمه  
ونكح أختها صح النكاح وحرمت مؤذنة \* وكذلك لا يجوز زيادة على  
أربع نسوة \* وتحل الخامسة لطلاق ما من زوجة من الأربع دون إرحم  
\* والعد لا يريد ( م ) على اثنين \* و - - - - - في عقدته وهن أختان  
تتصل بينهما وفي التوافق قولاً سريع الصفة \* ومنعلة لا تألحل حتى يعطى روح

آخره بكاح صحيح • ولا يكتى وطء الشبهة ويكتى ابلاح الحشمة أو مقدارها  
 من مقطوع الحشمة • ويكتى وطء الصبي والعين • ولا يشترط انتشار الآلة •  
 • ولو روحها الروح من عده الصغير فاستندحت آتته ثم باع منها ليمسح  
 الكاح حار في قول حوار اجار المدعى الكاح وحصل • دفع العيرة • ولو  
 سكت شرط الطلاق فسد العقد ويحبه ولم يحصل التحليل (و) • وهل يفسد  
 الكاح بشرط عدم الوطء فيه خلاف • ويفسد اذا تروح بشرط أن لا يخل  
 • وليس شرط السابق على العقد كالمقارن في الامداد • الخامس الثالث •  
 من الموانع الملك والرق • ولا يجوز للرجل أن يكاح امته ولو ملك مسكوحته  
 اصبح الكاح • ولا للحرّة ان تسكح عدها • ولو تملك روحها اصبح  
 الكاح • ولا يسكح الحر المسلم مملوكة الغير الا ما رتب شرائط فقد الحرّة تحته  
 • وقد طول الحرّة (ح) • وحواف المت (ح) • وكون الامة مسلمة (ح) • ولو كان  
 تحته رتقاء أو هرمة أو حرّة كناية أو عالة لم يسكح الامة ما لم يطلقها • ولو قدر  
 على بكاح حرّة رتقاء أو عالة عية بعيدة سكح الامة • وكذلك لو قدر على  
 حرّة كناية في وجه • ولو وحد حرّة فصاته في المهر بمقدار يمدّ قوله اسرافاً  
 سكح الامة (و) • وللمسلم بكاح الامة • ولو وحد حرّة ترعى مهر مؤجل  
 فان قعت بدون مهر المثل لم يسكح الامة على الاصح اذ المنة فيه هيبة  
 • وأما حواف المت • في يتم امللة الشهوة وضعف التقوى • فان قوي  
 التقوى وأمن على نفسه لم يسكح • والقادر على سرية لا يخاف المت فلا  
 يترخص على وجهه فاذا ترخص فلا يسكح الا مسلمة • أما الكناية فلا  
 تحل • ويجوز أن يسكح أمة مسلمة لكافر على الاصح • واخر الكناية  
 يسكح الامة الكناية • والعبد المسلم لا يسكحها • فيل في المشتكين قولان • ولو

سكح أمة ثم قدر على الحرية وسكحها لم يمسخ سكاح الامة بل لا يرعى  
 الشرط الا في الاستثناء \* ولو جمع القادر حرية وأمة في عقد نطل سكاح الامة  
 \* وفي الحرية قولاً تزيق الصفة \* الحس الرابع \* الكمر \* وم ثلاثة أصناف  
 (الكتاني) \* ونحل ما حكمهم ويترون بالحرية والوثني والمطل والبدني لا نحل  
 ما حكمهم ولا يقرون بالحرية \* والمحوس لا يحل ما حكمهم لكن يقرون  
 بالحرية \* لكن انما يحور سكاح كتابية هي من أولاد بني اسرائيل وآمن أول  
 آناها قبل التحريف \* فان قد النسب فيها قولان \* ولو آمن آناؤها بعد  
 التحريف أو شك فيه فيها قولان \* وان آمن بعد المعت أو شك فيه لم تسكح  
 \* واليهود بعد لمث عيسى صلى الله عليه وسلم كهو بعد ميث محمد صلى الله عليه  
 وسلم على وجه \* والصائون والسامرة ان كانوا ملحدة عند اليهود والنصارى لم  
 يسكحوا \* وان كانوا مستعدة حل كحهم \* وقيل قولان مطلقاً \* مع \*  
 تصر يهودي يقر في قول \* ولا يرصى منه لأناسيف (ح) أو لاسلامه يقول  
 \* ويرصى بالاسلام أو امود لي يهود في قول \* من قبل لا يقر من يلحق  
 ثامنه فيه قولان \* وكذلك لوتوت يهودي تحري لا قول لأنه لا يقر عني  
 التوتس نحن ويتبع منه يتصر عني قول \* ولو تصر وثني ولا يقع منه لا  
 بالاسلام \* ولو رده سلم فلا يتبع منه لا بالاسلام أو السيف \* وتجر العرقه  
 بها قبل المسين (ح) \* ويتوف بعد تأسيس في قصاء العدة \* وان أسلم  
 قلها دة لمكاح والافتقار العرقه \* وقت رده \* ورتولد بين  
 محوس ويهودي ولده يسكح في قول عامة تحريم \* وانظر في كتاب لاب  
 في قول \* ويتصل به



الاسلام • وتوقف في قول • وما يقرر عليه في الاسلام اثنين صحته • وما يدهه  
 اثنين فساد • حتى لا يثبت المهر على هذا القول الذي يدفع الاسلام نكاحها  
 • ولا على قول الفساد • ويثبت على قول الصحة • ولو نكح أخين وطلق كل  
 واحدة ثلاثاً ما أسلموا على قول التسحيح حرمتا عليه ألا تحلل • وعلى قول  
 الفساد يختار واحدة ولا مهر للثانية • وعلى قول التوقف يختار واحدة فيسدها  
 الطلاق الثلاث ويحاج الى محلل ويدفع الثانية ولا يباح فيها الى محلل • ومهما  
 أصدقها محرراً وقصت قبل الاسلام فلا مهر لها • وان لم تقص رجع الى مهر  
 المثل • وان قصت المهر رجع الى مهر المثل باعشار قمة الحرم • ومهما  
 تراعوا اليأبى انكحهم أو غيرها حار لنا الحكم بالحق • وهل يجب قولان •  
 وان تعلق الخصومة بمسألة وجب حكمها • وان كانا محلياً لملة وجب على الأصح  
 • ولا يجب في المعاهدين • ولا يحكم لا د رضى خصم حياً حكماً • ولو  
 طلعت عفة في نكاح بلا ولي ولا شهود حكماً • ونصت في نكاح محرمة  
 أو معتدة في الحال لم يحكم • وفي الخوسية وجهان

في الفصل الثاني في زيادة العدد الترسى • من أسلم على عترة سودة حار ربعاً  
 (ح) • وأدفع نكاح الباقيات • ولا مهرهن • لا على قول تصحيح • ومن أسلم  
 على امرأة وانتهى وكان بعد الدخول بها محرمتين • ون • مدخل • حار  
 أحدهما في قول • وتميت البنت على لأصح لأن نكاحها يدفع نكاح أمه  
 • وان كان بعد وطء البنت تميت البنت وأدعت لأم • ون كان بعد وطء  
 الأم أدعت البنت وبقي نكاح الأم ان أفسدوا نكاحها • ولا أدعت أمها  
 • وان أسلم الحر على أماء اختار واحدة ان كان عاقرًا عند الاستبراء • لا سلام  
 • فان أسلم على ثلاث واسلمت واحدة وهو معسر وسلمت أساية وهو موسر

والثالثة وهو مسر اندخت الثانية ويحير بين الاولى والثالثة وان أسلم على حرة  
واماء ابدع نكاح الاماء الا اذا تحللت الحرة وأصرت \* فان أسلمت قبل عدتها  
ابدع نكاح الاماء الا اذا عتق قبل اسلام الحرة فيلتحق بالحرار الاصليات  
ولو اسلم على اماء وتحللت واحدة ثم عتقت وأسلمت قبل العدة تعينت  
كالخرة واندخت الاماء الساقات \* ولو أسلم على أمتين وتحللت امانا فعتقت  
واحدة من المتقدمتين ثم أسلمت المتحلفتان ابدع نكاحهما اد تحت روحهما  
عتيقة واختار واحدة من المتقدمتين اذ كان عتقها بعد اسلامهما \* واسلام  
الأحري لا يؤثر في حقها ولا خيار لها الا اذا أعتقت تحت عدد \* ولها تأخير  
المسح لعدر انتظار اسلام الروح ان أسلمت قبله \* فان فسحت عدد \* وتطهر  
فأذنه لو أسلم الروح فتكون عدتها من وقت المسح فان أحررت اتي على وفق  
المقود \* وأما الصدان أسلم على حرة فلا خيار لها \* وله أن يختار أمتين أبدأ  
من الحرار والاماء لان الامة في حقه كالخرة \* فان عتق قبل اسلامه التحق  
بأخر فلا يختار من الاماء الا واحدة ويختار من حرر أرلماً \* وان كان تحته  
حرة واماء ابدع نكاح الاماء \* وان أسلم معه حرتان ثم عتق فأسلمت  
البقيات من حرار فلا يريد على أمتين لانه وحد كمال عدد العبد قبل الحرية  
\* وان أسلمت واحدة فعتق ثم أسلم البقيات اختار أرلماً لانه لا يوجد كمال  
العدد قبل الحرية \* ولو أسلم على أربع اماء فأسلمت تتان \* ثم عتق فأسلمت  
المتحلفتان يختار الاءين ولا يختار المتحلفتين \* وهل يختار واحدة من الأوابين  
ووحدة من لأحريين فوجهان وقيل يختار الأحررين أيضاً شاء

فصل الثالث في الاختيار وله طريان أحدهما العاطفة ولا يحى  
صريحه \* ولو ضلقت وحدة تعينت للنكاح \* ولو ظاهر أو ألي لم تعين \* ولو قال

فسخت نكاحها ومسر بالطلاق تبين للنكاح • وإن أطلق حمل على تعيينها للفراق • وإن قال إن دخلت الدار فقد احترت لكاح أو للعراق لم يصح التعليل • ولو قال مات طالق صح وحصل الاختيار صماً • والوطء هل يكون كتعيين النكاح فيه خلاف • ولو قال حصرت المختارات في ستة من الجماعة انحصرت • ولو أسلم معه أربع وتحلف أربع صين الأوليات للنكاح صح • والمسح لا يصح إذا كانت المتحلطات وثنيات • وقيل يصح موقوفاً • وإن عين المتحلطات للمسح يصح • والنكاح لا يصح إلا على وجه الوقف • ولو أسلمت الثمانية على ترادف وهو يحاطب كل واحدة بالمسح عند إسلامها تبين للمسح الأربع المتأخرات • وعلى وجه الوقف تبين الأربع المتقدّمات • ومهما امتنع الزوج عن التعيين حسن • فإن أصرّ عرره • فإن مات قبل التعيين اعتدت كل واحدة بأقصى الأهلين ووقف ربع الميراث أو الثلث لمن إلى أن يصطلح • وقيل يورّع عليهن بالسوية لاستوثقن وحصول اليأس بخلاف ما إذا طلق واحدة من النساء والنس عليا فإن الواحدة في علم الله متعينة للعراق • ولو أسلم على ثمان كتابات أسلم أربع ومات قبل البيان لا يوقف شيء من الميراث لمن لاه • وبما كانت المهرقات المسلمات فلا تبين حق الروحية • وكذلك لو كان تحت كتابية ومسلمة فقال أحداً طالق ومات ولم يبين لم يوقف لهما ميراث للشك في الأصل

في الفصل الرابع في العدة • وإذا تحلّفت ثم أسلمت لم تستحق العدة عند التحلف على الحديد لانهما أساءت • ولو سبقت ثم أسلم استحققت لمدة التقدم على المذهب لأنها أحدثت • ولو أصرّ الزوج لم تستحق لمدة العدة لانهما مائة • وقيل تستحق كالرحمة لأن للروح قدرة على تقرير النكاح عليها • ولو قال



سقت بالاسلام قبل المسيح فأنكرت بالقول قولها \* لان الاصل بقاء  
المهر \* ولو قال أسلمنا ما والسكاح باق بالقول قوله لان الاصل بقاء السكاح  
\* وقيل بل القول قولها لان التساوق في الاسلام نادر  
\* القسم الرابع من الكتاب في موحات الخيار \* وهي أربعة الميب والعروور والعق  
والمنة \* السب الاول الميب \* ويشت (ح) لكل واحد من الروحين الخيار  
بالرص والخدام والحون \* ويشت (ح) لها مجه وعته \* وله رتقها وقرها \* وفي  
الرد بالخرا أو الصان والمديوط الذي لا يقل الملاح خلاف \* وكذلك في  
جملة من آحاد العيوب التي تعر تميز الرص وتكسر سورة التوافق \* لكن  
المشهور أنه لا يرد الا بالعيوب السمة المذكورة أولا \* وفي رد الحثي أيضا  
خلاف وهذا فيما يقارن المقد \* وان طرأ عليه قتل المسيح ثبت لها الخيار \*  
ولعد المسيح وحان \* الالمة فانها لا تؤثر بعد المسيح \* ويشت للروح أيضا  
لعيها الطارئ على أحد القولين \* وأما الاولياء فلا خيار لهم بالميب الطارئ \*  
\* ويشت في المقارن بالحون \* ولا يشت بالحلب والمنة \* وفي الرص والخدام  
وحان \* وقيل في الجميع عار فيثبت لهم الخيار \* وهذا الخيار على الفور وهو  
مسقط للمهر قبل المسيح وان كان المسح منه \* وفيما بعد المسيح قول محرّج من  
الردة أن المسمى يتقرر \* وفي الردة قول محرّج من ههنا \* ومهما كان الميب طارئا  
كان تقرير المسمى أولى \* ولا رجوع (م) بالمهر المعروم على الولي على الحديد  
ولا معة ولا سكي لها في العدة كما لا مهر \* وان كانت حاملا فلها المعة ان  
قلما لها للحبل \* السب الثاني العروور \* ومهما شرط في المقد اسلامها أو  
لسها أو حريتها أو لسه أو حريته فاحتلف الشرط في صحة المقد قولان  
\* وان صحما في خيار الخلف قولان \* ولو طنته كمؤا فاداهو غيرك \* فلا

خيار • ولو طها مسلمة فاذا هي كتابية فله الخيار • ولو طها حرة فاذا هي رقيقة فلا خيار • وقيل فيهما قولان بالنقل والتخريج مأخذهما أن الكفر والرق هل يلتحق بالعبودية المحضة • وقيل بل مأخذها أن المرور بالقمل هل هو كالمرور بالقول • وقيل ان الكتابة لا تلتبس بالمسلمة الا قصد فهو تحرير بخلاف الامه • وكل تعريض سابق على العقد فلا يؤثر (و) في صحة العقد • لكن يؤثر في الرجوع بالمهر اذا قصينا بالرجوع على العاتق قول (مربع) • اذا غر محرمه أمة فولدت العقد الولد حرا وعلي المرور قيمته للسيد اذا مات ربه لعله سواء كان الروح حرا أو عبدا ويرجع • (و) على الفارق قول واحد • وانما يرجع اذا عزم • وان كان المرور عبدا تعلق القيمة برقته في قول • وبدمته في قول • وبكسه في قول • والمسمى من المهر اذا لم تعلق بكسه • وحيث لا يلزم مهر المثل تحري الاقوال الثلاثة في متعلقه • وان كانت العارة هي الامه تعلق عبدة الروح بدمتها (و) • والمكاتبة كالامة الا أنه لا مهر لها فانها العارة المستحقة والسيد لا يتصور منه التعريض لانه ان قال انها حرة عتقت • ولو احصل الولد ميتا فلا قيمة له • الا أن يكون بحماية حان ميرم عاقلة الحاني العرة لورثة الحين • ويمرر المرور عشرين سنة للام للسيد في وجه • وفي وجه آخر يمرر أقل الامرين من عشرين سنة للام أو ما سلم له بالوراثة من عمة الحين • لانه لو لا العرة لما عزم الميت • السبب الثالث العتق • وادعتت تحت عبدها الخيار • وان عتقت تحت حر فلا خيار (ح) • وان عتقت نصمها فلا خيار (ر) • ولو عتقت تحت من نصمه رقيق فلها الخيار • ولو طلقها قبل المسح طلاقا رخصيا فلها الدخ • فتعبر سنن الروح • وان أخطرت لم يعد لها عزمة • وقيل يحترج على وقف المفود • فان كان الطلاق مأثنا

نطل - يارها • ولو عتق الزوج وتحت أمة فلا خيار له (و) • وإن فسخت قبل  
 المسيس فلا مهر لها • وإن فسخت بعد المسيس فليسيد كمال المسمى قولاً واحداً  
 • وهذا الخيار أيضاً على الفور (ح) • وفي قول يتمددى إلى ثلاثة أيام • وفي  
 قول لا يسقط (ح) إلا باسقاط أو تمكين (ح) من الوطء • ولو مكنت ثم  
 ادعت الحمل بالعتق لم يسقط خيارها إذا حملت • ولو ادعت الحمل بأن الخيار على  
 الفور لم تعذر • ولو ادعت الحمل بثبوت أصل الخيار تنعذر على قول في السب  
 الرابع المدة • • • • • وقع اليأس عن الوطء بح أو عة أو مرض  
 مرض من ثلث لها حيرة • وفي الخلق الإحصاء بالمب قولان • والمدة الطارئة  
 بعد الوطء لا تؤثر • ولو عتق عن امرأة دون غيرها فلها الخيار • ولو عتق عن المأني  
 وقدر على غير المأني فلها الخيار (و) • وله امتنع مع القدرة فلا خيار • ولكن  
 لها المطالبة بوطء واحدة على أحد الوحيين لتقرير المهر وتحصيل التحصيل •  
 فإن علما بالمهر كانت المطالبة للسيدني الأمة • ولم يمت لها بعد الإبراء • ويسقط  
 الطلب بإصلاح الحشمة • وإذا ثنت المدة أما بإقراره أو بمبها بعد ككوله  
 صرنا المدة سنة (و) • للامتحان أن طلعت ذلك • وإن سكنت لم تصر •  
 • وإن حلف على أنه غير عيب لم يطالبه بتحقيق ذلك بالوطء • ومدة المدكدة  
 الحز (م) • ومهما تمت السنة من غير اعتزال منها إنا قصدنا رمت الأمر إلى  
 القاضي ليسمح القاضي بالكاح على وجه • أو يسلطها على المسح على الفور على  
 الوجه الثاني • ولو سافر الزوج في احتساب مدة وجهان • وهذا ليسمح على  
 الفور • فإن رصيت فلا اعتراض للولي • ولا رجوع لها إلى المسح بخلاف  
 الأيلاء • وإن فسخت في أثناء المدة لم يعد موافقاً أحارت قولان • ولو رصيت  
 فطلقها ثم راحها لم يعد حقها • وإن حدد كاحها قولان • ولو وطئها في الكاح

الاول وعنّ عنها في الكاح الثاني لها الخيار • ومهما تسارع في الاصابة بالقول قولها لان الاصل عدم الاصابة الا في موصفين (أحدهما) في مدة الصلة والايلاء فان القول قوله اذ تنصر اقامة البينة على الوطء • فان أقامت البينة على الكارة رحما الى تصديقها باليمين (الثاني) لو قالت طلقني بعد المسيس ولي كمال المهر فأكرر فالقول قوله • الا اذا أتت بولد لزمان محتمل فاما ثبت النسب فيتأكد به جامها فمحمل القول قولها • الا اذا اعى فراجع الى تصديقه اذ الاصل عدم الوطء • القسم الخامس من الكتاب في حصول متمركة به وهي ستة

هو الفصل الاول فيما يحمل للروح • ويحمل له كل استمتاع الا الاتيان في الدر • والصحيح حوار العزل • وقيل تحريره في الحرية دون الامة • وقيل انما يحمل برضاها • ولا خلاف في حراره في السرية ثم الاتيان في الدر في معنى الوطء في جميع الاحكام الا في التحليل (و) والاحصاء • واحتلفوا في تعلق النسب وتقرير المسمى ووجوب الحد وفي استطاعتها في الكاح ولم يختلفوا في وجوب مهر مثل في الكاح العاسد وكذا في العدة وتحريم المصاهرة •

هو الفصل الثاني في وطء الاب حارة الان • وهو حرام ولكن له شبهة وجوب الاعصاف فلا يحل عليه الحد • ويحب المهر • ويحرم على الان المصاهر • ويثبت النسب • ويعقد الولد على الحرية • وتصير مستولدة لاب على قول المصوح • ويقدر انتقال الملك اليه مع المملوق حتى يتبقى قيمة لولد على ظهر الوحيين • ولا يسقط المهر أصلا • فان كانت الحارة موطوءة الان ملكها اب • لا ستيلاء • ولكن يحرم عليه وطؤها لانه حرامت عليه وطء الان

❦ الفصل الثالث في اعفاء الاب ❦ ومحجب علي أشهر القولين أن يعف أباه اتفاقاً  
للمهر المحتاج إلى الكاح والحد وإن علا فهو في معنى الاب ❦ فإن اجتمع  
حدان في رتبة واحدة ولم يقدر الا على اعفاء أحدهما أفرع بهما على وجه  
وعين القاضى أحدهما على وجه ❦ ومهما أظهر الرعة في الكاح صدق بميرعين  
لكن لا يحل له به وبين الله تعالى طلب ذلك الا اذا صدقت شهوته بحيث  
يحاف الفت أو يشق المصاهرة عليه ❦ وبمحصل الاعفاء بأن يروح منه مسلمة  
أو كناية أو يملكه حارية أو يسلم ثمنها اليه أو مهر امرأة ❦ وليس للاب تعيين  
امرأة رفيعة المهر ❦ واذا تعين المهر فتعين الروحة إلى الاب ❦ ولو ماتت فعليه  
التحديد ❦ وإن فسح الكاح لميها أو أوسع وح الت تحديد ❦ وإن طلقها لمير  
عذر لم يجب التحديد ❦ وإن كان لمدره وجهان وليس للاب أن يروح حارية  
الاس ❦ فإن ملك الاس روحته لم يسح الكاح مالم يحصل للاب ولد في ملك الاس  
❦ ولا يروح حارية نفسه ❦ ولو ملك روحته أوسع الكاح ❦ ولا يروح  
جارية مكانه ❦ ولو ملك المكاتب روحه سيده في الانصاح وجهان

❦ الفصل الرابع في ترويح الاماء ❦ وللسيد أن يستخدمها بهاراً وعليه أن يسلمها إلى  
الروح ليلا ❦ وهل له أن يوتئ لها بيتاً في داره ❦ أم للروح أن يخرجها ليلا فيه  
قولان ❦ فإن قلنا ليس له ذلك وكانت محترمة وأمكها ذلك في بدل الروح هل يجب  
تسليمها هاراً فيه وجهان ❦ ولا خلاف أن للسيد المسافرة بها لكن لا يجمع الروح  
من الخروح ايصحبها ليلا ❦ واداه يسلمها الا بالليل فلو اخرجت في العقة ❦ وقيل  
لا يجب أصلاً ❦ وقيل يجب الجميع ❦ ومهما سافر بها السيد سقطت عقبتها وأما  
المهر فأنما يجب للسيد ❦ ولو قتلها لسيد قتل المسيس فالنص سقوط المهر ❦  
ولو قتلها أجنبي أو قتلت أجرة نفسها في السقوط وجهان ❦ ولا خلاف في

أن المهر لا يسقط بموت الحرة والامة ولا قتل الاحي الحرة • واداباع  
الامة لم يمسح النكاح ويسلم المهر للبائع لانه وحب بالمقد في ملكه ولكن  
ليس له حبسها لاجل سوق الصداق • ولا للمشتري أيضا ذلك فانه لا مهر لها  
• ولو روح أمته من عنده فلا مهر • ولو قال لامته أعتقتك علي ان تسكني  
لم تمتق الا بالقول • ثم لا يلزمها الوفاء • وعليها قيمتها • وان سكناها قيمتها  
التي عليها وهي محمولة في صحة الصداق وحان • ولو أتلفت عبدا على رجل  
فكناها بالقيمة المحمولة لم يصح • ولو قالت السيدة لعبدها أعتقتك علي أن  
تسكني عتق لمير قول علي الاظهر • كما لو قال للرجلة طلقتك علي ان  
لا تحتجي عي وعلى أن أعطيك شيئا • وسيد السيد الرابع في نكاحها  
أن يقول ان يسر الله يسر نكاحا صحيحا فأت حرة فله ثم يسكنها فيصح  
النكاح على أحد الوحيين

• الفصل الخامس في ترويح الميدي • والمهر والمقعة لارمان ومتعلقان بكسه  
وبالريح من مال تجارته • وفي تعلقه رأس المال وحان • والقول الحديد أن  
السيد لا يكون صامما للمهر بمجرد الادن لكن عليه أن يتمكن حتى يؤديه  
المهر من الكسب والمقعة • وان استخدمه يوما لزمه كمال المهر وسقعة العمر على وجه  
اد رما كان يكتسب ما بقى بجميع ذلك • وفي وجه يلزمه المهر وسقعة ذلك اليوم  
• وفي وجه ثالث وهو الاصح لا يلزمه الا أحره المثل كما في الاحي في فرع •  
اذا اشترت الحرة روحها أو آتته قل المسيس سقط نصف المهر على قول  
• وحميه على قول • وان اشترته بالصداق الذي ضمنه السيد لم يصح الشراء  
ان فرعا على سقوط جميع المهر لان تصحيحه يؤدي الي انطاله فانه اذا سقط  
الموص بمحكم التسع عري البيع عن الموص • وان اشترته بالصداق بعد

المسيح وقلنا ان طربان الملك على الرقيق يرى دمه عن دين السيد الممتلك لم يصح الشراء أيضا لان البعد اذا برى برى السيد الذي هو الكميل فيرى عن الموضع \* وان قلنا الملك الطاريء لا يسقط الدين صح الشراء \* وللدور الحكمي نظائر (احداها) لو كانت أمته ثلث ماله فأعتقها وبكحها ومات لم يكن لها طلب المهر لان ذلك يلحق الدين بالتركة ويبطل العتق والكاح (الثانية) اذا روح المريض أمته عبدا وقص صداقها وأتلفه ثم أعتقها فلاحيار لها اد لو فسحت لا رتد المهر ولما خرجت عن الثلث فيبطل العتق والختيار (الثالثة) لو مات رجل وحلف أبا وعدين فأعتقهما فشهدا بأن للميت انا من روحته فانه يثبت الزوجية والنسب دون الميراث لا له لو ورث الابن أنطل العتق والشهادة (الرابعة) لو أوصى لعماله مات وحلف أبا فقبل الوصية عتق الابن ولم يرث لا له لو ورث لحب الاح وبطل قوله (الخامسة) لو اشترى المريض أباه عتق ولم يرث كيلا يصير العتق وصية لو ارث فيبطل

(المصل السادس في التراجع) ودعوى الرجل الروحية صحيحة ويتوجه عليها الدعوى لان اقرارها مقبول ودعواها المهر صحيحة \* وأما دعواها محرر الروحية فبها خلاف \* لان الروحية حق عليها وان كان متعلق حقوق لها ثم ان سكنت الزوج أقامت البينة \* وان أنكر فأنكاه طلاق علي أحد الوحيين فلا معنى للبينة \* واذا روح احدي اثنين ومات وعين الروح احدهما وقالت كل واحدة أأما التروحة فالمعية مسكوحة والثانية تدعي لنفسها روحية محررة \* وان قالت كل واحدة صاحتي مروحة فالتى لم يسبها الروح لاحصومة معها انما الدعوى على الاخرى \* ولو شهد شهود على الكاح وآخرون على الاصابة وآخرون على الطلاق والروح مسكوك للنكاح ثم رحعوا وقلنا يجب المهرم بالرحوع

فأما يجب على شهود النكاح وشهود الاصابة في النكاح لاعلى شهود الطلاق  
 فليسهم وافقوا الزوج في انكاره لكن الاصح أن شهود النكاح وان رحموا  
 لا يرمون لانهم أثبتوا حقاً في مقابلة ما حسروا بخلاف شهود المال \* ثم لو  
 كان ما حسروه أكثر من مهر المثل كان عزم الزيادة حارحاً على قولي العزم  
 بالخلولة في شهود المال اذا رحموا \* واذا ادعت امرأة محرمية أو رصاعاً لمدا  
 روت رصاها لم تقبل دعواها الا اذا ذكرت عدراً لسيانها \* وان كانت  
 محبرة قلت دعواها \* فقبل القول قولها مع يمينها \* والاصح أن القول قوله  
 \* ولو روت أمته ثم قال كست محمداً أو محمداً عبد المقدان لم يهد ذلك  
 له فالقول قول الروح \* وان ادعى الصا أو عهد له الخوون فالقول قوله في  
 وحده \* وقول الروح في الوحة الثا لانه اعترف الولي بالمقد فيحمل على  
 الصحة \* ولو أقره الولي بعد التوكيل بالنكاح ثم ادعى أن التوكيل روت بعد  
 الاحرام فالص أن القول قول الروح

— كتاب الصداق وفيه خمسة أبواب —

— الباب الاول في الصداق الصحيح —

\* وحكمه في الصمان والتسليم والتقرير في الاول حكم الصمان به وهو مصبون  
 في يد الروح صمان العقد على أصح القولين \* وحكمه في الاستبدال حكم الثمن  
 \* وفي التلف والتعيب وفوات المانع وتقويتها حكم المبيع قبل القبض فلامعى  
 لتكثير الكلام بالتمريع على القولين فان الصحيح أن الصداق عوض ولذلك  
 يؤخذ بالشفعة \* وأما لا يفسد النكاح عساده لان احلاء النكاح عن المهر  
 لا يفسده لانه يشتر شرعاً في الموقصة على الصحيح فهو مستغن عن الذكر



• وانما يؤثر ذكره في التعيين والتقدير فلا حرم ان فسد التعيين بأن ذكر  
 حراً أو غمراً أو حنزيراً صار كأنه لم يذكره ويرجع الى مهر المثل • وعلى قول  
 آخر يلتزم تمييزه ولكن يرجع الى قيمته اذ يتقرر الذكر في تقدير مبلغ  
 الصداق وان لم يتقرر في التعيين فيقدر الحرّ عدداً والحرّ عسيراً والخزير  
 شاة • الحكم الثاني في التسليم • والبداية تسليم الصداق على قول • وفي  
 قول لا بداءة بل يحبران مما أن يسلم الصداق الى عدل حتى اذا مكنت سلم  
 اليها • وعلى قول ثالث لا يحبران بل يبدأ من أراد أحد المعوص • فان قلنا  
 البداءة بالصداق فذلك انما يجب اذا كانت مهية للاستمتاع • فان كانت  
 محسوسة أو مموعة بغير آخر لم يلزم تسليم الصداق • وان كانت صنية في  
 وحبوب تسليم المهر قولان كما في النفقة • ثم اذا ندرت ومكنت كان لها  
 طلب الصداق وان لم يطأها على كل قول • ثم لو رحمت الى الامتناع سقط  
 طلبها الا اذا وطئها • فان المهر يستقرّ بوطأة واحدة • وليس لها بعد الوطء  
 حبس منها لأجل الصداق اذ نطل (ح) حقها بالتمكين من وطء واحد  
 • أما اذا نادر الروح وسلم الصداق • فان قلنا يحبر الروح فله الاسترداد اذا  
 امتنعت • وان قلنا لا يحبر فهو متبرع بالمادة فليس له الاسترداد • ومهما سلم  
 الصداق عليه أن يمهّلها ريثما تستمد بالتطف والاستعداد • وأقصى المهلة ثلاثة  
 أيام • ولا يمهّلها لأجل تهيئة الحمار وأعراس آخر سوى التطف • ولا يمهّل  
 لأجل الحيض فان له الاستمتاع بما فوق الارار • وان كانت صغيرة لا تطبق  
 الجماع أو مريضة وحب الامهال • الحكم الثالث التقرير • ولا يتقرر  
 كمال المهر الا بالوطء أو بموت أحد الزوجين • ولا يتقرر بالخلوة على  
 القول الجديد

الباب الثاني في الصداق الفاسد

وتفاسده ستة مدارك ١ الأول ٢ أن لا يقبل الملك كالحرة والحرة والخير  
والمصعب وذلك يوجب الرجوع الى مهر المثل على قول ٣ والى قيمة المذكور  
على قول ٤ الثاني الشرط ٥ ولا يفسد الكاح بشرط لا يحل بمقصوده  
لشرط أن لا يتسرى عليها أو لا يجمعها من الخروح أو لا يجمع بينها وبين صراتها  
في مسكن أو لا يقسم لها أو لا ينعق عليها ٦ ويفسد بكل ما يحل بمقصوده كشرط  
الطلاق وترك الوطء الا على وجه نكاح ٧ وإذا لم يفسد بالشروط ففسد  
الصداق لان المشروط كالموص المضاف الى الصداق ويتعد الرجوع الى  
قيمة المشروط فيتمين الرجوع الى مهر المثل ٨ ولو شرط الخيار في الصداق ثبت  
على قول ٩ وفسد الكاح على قول ١٠ وفسد في نفسه دون الكاح على قول ١١ ولو  
قال بكحتها تألف على أن لا يها ألقا فسد الصداق لانه أصاب الى الالب  
استحقاق ألف سوى الصداق ١٢ ولو قال بكحتها تألف على أن أعطي أناها  
ألقا صح الصداق ومعناه بكحت تألفين أعطى أناها ألقا بطريق  
البيانة عنها ١٣ وقيل ان هذا أيضاً فاسد لان اللفظ لا يبنى عن الوكالة  
في الاداء بل عن شرط الاعطاء ١٤ وقيل في المسئتين قولان بالنقل  
والتحريم ١٥ الثالث تفريق الصفة ١٦ فان أصدقها عبداً يساوي ألفين على  
أن ترد ألقا ففسد الصداق وفسده صديق ١٧ وهما عقدان مختلفان وفي  
جميعهما في صفة واحدة قولان ١٨ فان صححها ما لو أراد افراد الصداق أو  
المبيع فالرد ما لم يرد على أحد الوحيين ١٩ بخلاف ما لو رد نصف المبيع  
المبيع ٢٠ ولو جمع في عقد واحد بين نسوة على صداق واحد ففي صحة الصداق  
قولان لان كل واحدة تحمل نصيب منها ٢١ وكذا في الخلع نص على أنه لو

اشترى عبيداً من جماعة لكل واحد واحد ثمن واحد فالبيع باطل للحالة الثم  
 في حق كل واحد \* ونص علي أنه لو كانت عبيده علي عوض واحد صحت  
 الكتابة لما فيه من شوب المتق \* وقيل نطرد القولين في الجميع لكنه لا خلاف  
 في أنه لو قال لمتك العد بما يحصه من الالف اذا ورع علي قيمته وعلي قيمة  
 عد فلان لم يصح البيع \* والتبريع \* ان قصينا نصحة الصداق ورع علي مهور  
 أمثالهن \* وقيل علي عدد رؤسهن وهو صميم \* وان قصينا بالفساد رجع  
 كل واحدة الى مهر المثل علي قول \* والى قيمة ما يقتضيه التوريع علي قول لان  
 هذا محمول يمكن معرفته بخلاف مالو أصدقها محمول لا يمكن معرفته فانه  
 يتعين مهر المثل \* الرابع \* ان يتضمن اثبات الصداق ربه كما اذا قل الكاح  
 لعدده وحمل رفته صداقها فيعسد الكاح لانه لو ثبت وملكت روحها  
 لا يصح \* أما اذا روج من اية امرأة وأصدقها أم اية من مال نفسه فسد  
 الصداق لانها لا تدخل في ملكها مالم تدخل في ملكه ولو دخلت في ملكه  
 لمتقت عليه فيصح الكاح دون الصداق \* الخامس \* ان يروح من اية  
 ماكثر من مهر المثل أو اية ماقل من مهر المثل فيعسد الصداق وفي صحة  
 الكاح قولان \* ووجه الفساد أن الرجوع الى مهر المثل دون رصاه وناقضوا  
 به ليعيد \* ولما أصدق روحه اية أكثر من مهر المثل ولكن من مال نفسه  
 حار وان كان يدخل في ملك الان صيانة في فرع \* اذا تواطأ أولياء الروحين  
 علي ذكر المهر في العقد طاهراً وعلي الاكتفاء بالمال باطلا فالواحد مهر السر  
 أو العلانية فيه قولان \* أحدهما أن المرة بالاصطلاح الخاص أو العام  
 \* السادس \* أن يحال الأمر فاذا قالت روجي بالمال فزوجها الولي أو  
 وكيل 'ولي' بمحملة \* يصح الكاح \* ولو قالت روجي مطلقاً فزوجها ماقل

من مهر المثل لم يصح أيضاً \* وقيل يصح ويرجح الى مهر المثل \* ولو زوجها مطلقاً فيحتل التصحيح للمطابقة \* ويحتل الامداد لان مفهوم المطلق ذكر المهر عرفاً \* ولو قالت رَوْحِي بما شاء الخاطب فروح فهو مجهول والواحد مهر المثل \* ولو عرف ما شاء الخاطب فقال رَوْحُكَ عما شئت صح \* وقيل انه يحب مهر المثل لخلل اللفظ اذ لم يتلطف به

### — الباب الثالث في المعوضة —

ومعنى بالتعويض احلاء الكاح عن المهر بأمر من يستحق المهر كما اذا قالت البالغة زَوْحِي لمير مهر فروح وبني المهر أو سكت عن ذكره \* وكذا السيد اذا رَوْح أُمته لمير مهر \* وأما تعويض السفيه لا يمتد في اسقاط المهر \* وكذا الصبية \* ثم المعوضة تستحق عند الوطء مهر المثل \* وهل تستحق بالمقد فيه قولان \* ولا خلاف في ان لا تستحق الشطر عند الطلاق الا اذا حري القرص بعد المقد \* ولو أصدقها حراً تستطهر مهر المثل لانه كالمروص \* ومعنى القرص تعيين الصدق أو تقديره وكان الواجب بالمقد أو بالميسر المتطهر مهر المثل أو ما ترعى به ارواحان أحدهما لانيه \* وللرأفة على القولين طلب القرص لتقرير الشطر وتعمير ما سيحب بالميسر \* ولها حسن مسها للقرص لا لتسليم المروص \* وهل يعتبر العلم بمهر المثل عند القرص فيه وجهان \* وهل يجوز اثبات الاحل في المروص وجهان \* وهل يجوز اثبات زيادة على مهر المثل اذا كان القرص من حسه وجهان \* ولا خلاف في أنه يجوز تعيين عرص يساويه أصناف مهر المثل \* ولو أرأت قبل القرص حار على قول الوحوب بالمقد \* وان قلنا يحب بالوطء حرج على الاراء عما لم يحب وحري سبب وحوه \* ولو قالت أسقطت حق طلب القرص لم يسقط \* ولو فرض لها

حرماً لهما القرض ولم يؤثر في التشطير بخلاف المقرن بالمقد \* ولو امتنع من  
القرض قرص القاضي بزيادة قهرية ولا يريد على مهر المثل \* ولو قرص الاخي  
صح ولزمه المهر \* كما لو تزوج بالاداء \* وقيل لا يصح قرص الاخي \*  
ومعنى مهر المثل القدر الذي يربح به فيها والاصل فيه السب \* ويعتبر فيه  
الاحوات والمهمات للاب دون السات والامهات \* ويعتبر مع ذلك العمة والحمال  
والخلق وكل ما يتفاوت به الرعة \* ولو سمعت واحدة من العشرة لم يلزم  
الباقيات \* ولو كن يكفى مائة مؤحل لم يثبت الاحل بل ينقص قدره من  
الالف \* ولو كن يساغن العشرة دون غيرها لم ذلك في العشرة دون  
غيرها \* والوطء في الكاح العاسد يوجب مهر المثل باعشار يوم الوطء لا يوم  
العقد \* فاذا اتحدت النسبة اتحد المهر وان وصي مرازاً \* واذا لم يكن شبهة  
كوطأت الراني المكروه حب كل وطأة مهر \* والاب اذا وطئ حارة اسه  
مرازاً \* لا يكتفاء بمهر واحد وحان \* ووجهه شمول شبهة الاعفاء \* واذا  
وجب مهر واحد بوطأت فيعتبر على الاحوال

### باب الرابع في التشطير \* وفيه فصول خمسة

مهر الاقول في محله وحكمه \* وقول ارتفاع الكاح قل المسيس لالسب من  
حتها يوجب تشطير الصداق الثابت بتسمية مقرونة بالمقد صحيحة أو فاسدة  
أو مهر من صحيح بعد العقد كما في النفوسة \* ويسوى فيه كل فراق \* وانما يسقط  
جميع المهر قبل المسيس مسحها لعيه أو مسحها لغيرها \* ومعنى التشطير أن  
يرجع المثل في شرط الصداق إلى الروح مجرد الطلاق وفيه وجه أنه يثبت  
له خيار الرجوع في "ب" حتى اوصاه على كمال مهر سلم لها وكأنه رضى  
بنيقوص حقه \* ولو قال أسقطت خياري فيحصل أن لا يسقط خيار الرجوع

في الهبة  $\Rightarrow$  فرع  $\Rightarrow$  لو تلف الصداق في يدها بعد الانقلاب اليه هي الصمان عليها وحيان لانه من وجهه كالبيع • ومن وجهه كالموهوب بعد الرجوع • ولو تلف في يدها بعد رجوع الكل فالمسح فهو مصنوع لان ذلك يحكم تراد الموصين

في الفصل الثاني في التغيرات قبل الطلاق  $\Rightarrow$  وذلك اما زيادة محصة أو نقصان محص أو زيادة من وجهه ونقصان من وجهه (أما النقصان) كالتميب في يدها فيثبت له الخيار ان شاء رجع الى قيمة النصف السليم • وان شاء قنع بنصف الميب من غير أرض • وفيه وجهه أن له الأرض • وان تميب في يده فليس له الا نصف الميب لانه نقص من صمانه الا أن يكون بحاية حان • لم يجز أن له مع ذلك نصف الأرض • أما زيادة ان كانت مفصلة سلمت لها • وان كانت متصلة • تمتع رجوعه لأرضها • وان كانت عرمت قيمة لشطر • وان سمحت أحمر (و) على القول • أما د رد من وجهه ونقص من وجهه فلكل واحد منهما الخيار مثل أن يكون الصداق عدداً صغيراً ففكر فقضاه رول الطراوة • أو شجرة أأرقلت • ونقصت لثمره • ولا يشترط في زيادة زيادة القيمة بل ما فيه عرص مقصود يثبت خياره • وتخل في الحارية زيادة من وجهه ونقصان من وجهه • وفي أهمية زيادة محصة الا اذا أثر في امساك اللحم • والرياسة نقصان محص للأرض د رجع يبقى لها • والعراس كذلك • وفروع • الاول  $\Rightarrow$  ر منقدها محلاً فأنثرت فطلقها قبل الحداد فلها الثمار ويسر التشطير إلا بمساحة أو مواهة ادليس له أن يكلمها قطع الثمار ولا أن يسقى ويتمتع بصبه من الشجرة ولا أن يترك السقى اد يتضرر ثمرها • وليس لها أن تكلمه تأخير الملك

الى الحداد ولا السقي ولا تركه • وليس له أن يرجع ويقول اليك الخيرة في  
السقي وتركه وأما لا أسقي لاسها تنصر ترك السقي ولا يلزمها مع شجرة بالسقي  
فان ساع أحدهما والتم السقي لم يلزمه الاحاة أيضاً على أحد الوجهين • لانه  
وعد فرما لا يبي • • وان وهت منه نصف الثمار يلزمه القول على أحد  
الوجهين وان كان فيه منة ليدفع السر فيشتركان في الجميع • وكذا الخلاف  
فيما لو أصدقها حارية فولدت مطلقها وهو رضيع فقال أرجع الى الصف  
وأرعى أن تبقى مرصعة فان هذا وعد محض • فان تراصيا على الرجوع بالصف  
ثم يسقي من يشاء فهو تواعد من وعد بالسقي لم يلزمه • ومن رعى ترك  
السقي يلزمه لانه اسقاط حق في الثاني • لو أصدقها حارية حاملاً فولدت فلا يرجع  
في نصف الولد ان قلنا لا يقاله قسط من الثمن وان قلنا يقاله يرجع بالصف  
• وفيه وجه آخر أنه لا يرجع لاسها زيادة طهرت بالاخصال • هو الثالث • لو  
أصدقها حلياً فكسرت وأعادته صعة أخرى فهو زيادة من وجه وتقصان من  
وجه • فان أعادت تلك الصعة لم يرجع إلا رصها في أحد الوجهين لاسها  
زيادة حصلت باختيارها • وان أتت له نصف قيمته مصوعاً • وقيل ان له مثل  
ورده من التبر وأجرة الصعة • الرابع • لو أصدق الذي حرراً وقصت فأسلما  
فطلقها قبل المسيس وقد صار حلاً يرجع نصف الحل على وجهه • ولا يرجع  
شيء على وجهه • وان قلنا يرجع فلو كان قد تلف الحل قبل الطلاق  
رجع بمثل على وجهه • ولا يرجع شيء على وجهه لانه يمتد بدله يوم القص  
ولم يكن ادائك متقوماً • ولو كان بدل المرحل ميتة فدفعته فيه خلاف  
مرتب ومع الرجوع أظهر لان ماليته حدثت باختيارها • الخامس • اذا  
أصدقها تعليم القرآن وطلق قبل المسيس عسر تعليم الصف لاسها أحدية فلها نصف

مهر المثل أو نصف أجرة التعليم على اختلاف القولين في قاعدة به ما أثبتنا  
الخيار نسب زيادة أو نقصان فلا ملك قبل الاختيار \* وهذا الخيار ليس  
على المورد بل خيار رجوع الواهب \* فان كان لها الخيار فامتعت حسن عما  
عين الصداق كالمرهون وباع القاصي من الصداق ما بقي نصف القيمة \* فان كان  
لا يشتري النصف نصف القيمة الواحدة فيسلم الى الروح نصف الصداق  
ويعملك اذا قضى له به \* وادا وحت القيمة هي اقل قيمة من يوم الاصداق  
الي يوم القبض الا اذا وحد التلف في يدها عند الطلاق فيعتبر يوم التلف

في الفصل الثالث في التصرفات المأمنة للرجوع به وفيه مسائل \* احداها \*  
ان رآل ملكها بحجة لارمة كبيع وهدية وعققت قيمت القيمة \* فان عاد الملك  
\* هناك المائد كالذي لم يرل على أحد القولين \* ولو تعلق به حق لارمه كرهى  
وحادة قيمت القيمة \* فان صبر الى الانكسار منه نصف العين وكفى لو  
بادرت الى تسليم القيمة لزمه القول بما عليها من العرسوت العين \* فة  
الثانية \* لو اصبها عداً قدرته لم يقدر لروح على اهل التدبير بحكم  
رجوع لارمة قرينة مقصودة هي كزيادة متصلة \* وقبل قولان \* وقبل  
يرجع قطعاً وهو القيس \* وقد حلتلوا على نص في ان تعليق العلق هو  
كالتدبير ووصية المدعى لعلق هل في كالتدبير وى تدبير هل يتم رجوع  
وهو ورجوع المدعى من الثالثة \* لو اصبها صيداً وروح محرم عند الطلاق  
لم يتم رجوع النصف على وجه لانه ملك قهرى كالارث \* ثم ان عساق  
الله تعالى وحسب الارسل وعليه قيمة نصفها

في الفصل الرابع في هبة الصداق من لروح وذلك بعد في ليدى لفظ  
المعوى والاراد \* ولا حاجة الى القول \* وبعد لفظ الهبة ويحتاج الى القول



على أحد الوحين \* ولقط المعو والاراء لا يرهل الملك في المين \* وليس  
للولي المعو عن صداق الصبيرة على الحديد \* وفي القديم له ذلك ان كان  
مجرأ ولم تكن مستقلة وجري بعد الطلاق وقل الدحول \* ثم اذا وهت من  
الروح قل الطلاق في رجوعه نصف القيمة قولان \* وان رجع بالاراء  
فقولان مرتان \* وأولى أن لا يرجع \* وان كان ديا فوهت منه فقولان  
وأولى بالرجوع ، فان مما الرجوع حملنا الهمة كالتحويل اليه فالصداق ويحري  
القولان في رجوع بحكم الفسوح بعد اتيان الرجوع فيه ، <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup> <sup>١٠٢٣</sup> <sup>١٠٢٤</sup> <sup>١٠٢٥</sup> <sup>١٠٢٦</sup>

❦ الباب الخامس في التنازع • وفيه مسائل ❦

(١٠ احداها) اذا تارط في قدر المهر أو صفته تحالفا كما في البيع ويحرم ذلك  
 بعد انقطاع النكاح وبعد الموت لأن الصداق كعقد مستقل نفسه \* ويحل  
 الوارث السابق على بنى العلم والمثلث على الت \* وفائدة التحالف امساح  
 الصداق والرجوع الى مهر المثل \* ولها ذلك وان كان ما اذعته أقل من مهر  
 المثل \* ولو اذعت التسمية وأكر الروح أصل التسمية تحالفا \* وقيل القول  
 قوله في الثانية \* لو أكر أصل المهر أو سكت واعتزف بالنكاح لم يثبت  
 محلها مهر المثل عليه في أظهر الوحيين بل يتألفان \* وكذا محرد قوله هذا  
 لا يوجب مهر المثل وان كان طاهرا في الاقرار بالوطء الثالثة ذاتها  
 ولي الصية وروح في مقدار مهر تحالفا على أحد الوحيين لأن الزمان متساو  
 لا قدر فلا بد في أن يحلف وكذا وصي ونبيه ووكيل عن مد ووجه  
 \* ولو ادعى على رجل انه أنفق ما أنفق في فكره من نفسه في كونه يرد  
 اليه على الولي على أقنيس لوحيد لكن يتوقف في بيع وصي ويحب  
 رقة \* لو دعت ثمن في عقدين حرة في يومين ودمت ستة عشر  
 نية وقدر ما تحمل صلاح بعد سلس \* وعلى اروح في بيع حرة مستط  
 بصار خلاق قل سلس خمسة دكان ما كنه وهو ما دت  
 صدقتك ناك فقلت بل أمي تحالفا على لأصح لأن صدق عوص وأصل  
 بعد متفق عليه \* ثم ارجوع في مهر من وهو لا بد و هو لا بد  
 موقوف دلا دعيه أحدها

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

ولوليمة هي مادة العرس وهي سه مؤكدة. وفيه رومة وي

وحب الاحاة اليها قولان \* ثم انما يحب أو يستحب اذا لم يمكن في الدعوة  
مسكر \* ولا على حيطان النار صورة ولا فرش حرير \* ولا في الجمع من  
يتأدي محصوره \* ولا نأس تصور الاشجار ولا تصور الحيوان اذا كان على  
العرش \* فأما على الثوب الملوس والستر والوسادة الكبيرة المصنوعة فلا  
يجوز \* ودحول مثل هذا البيت حرام \* وقيل مكروه \* وصحة التصوير  
حرام الا في ثياب العرش فيه خلاف \* ولا يترك اجابة الدعوة لعدم الصوم  
بل يحصر ويمسك في العرص ويغترق في البعل ان كان يشق على الداعي امساكه  
\* واداعي جمع سقط العرص باحاة لمصهم \* ولا يمتنع بعد تقديم الطعام  
الى اعط الاحاة بل يكفي قرية الحال \* ثم يأكل الصيف ملك المصيف (و)  
بالاحاة \* وله الرجوع قبل الاكل \* وله أن يأخذ من المظوم ما يعلم أن المالك  
يرضى به قطعاً \* ويجوز شر السكر والتقاطه فعل ذلك بين يدي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم \* ثم هو كالصيد من يثبت عليه يده لم يلب منه \* ومن  
وقع في ديله وقد سقطه لذلك \* يؤخذ منه \* فان سقط كما وقع فيه وحان  
\* ومن لم يسقطه لذلك أحد منه

### كتاب القسم والشور \* وفيه فصول خمسة

\* لا أول فيمن يستحق القسم \* ولا يحب على من له روعة واحدة أن  
يأبى عندها لكن يستحب ذلك لتحصيلها \* ولا يحب القسم بين المستولدات  
وبين الاماء ولا بين وبين المكوحات \* لكن الأولى العدل وكف الايداء \*  
ومن له مكوحات \* ان غرض عن حار \* وان مات ليلة عد واحد لزمه  
متهب للديق \* وتستحق مريضة ولرقاء والخنثى والنساء والمحرمات والي  
آلى مباحها أو طاهر وكل من لها عذر شرعي أو طبعي لان المقصود



ليلة لانه يعص العيش \* وأكثره ثلاث ليال \* وقيل سبع \* وقيل لا يقدر  
 بل هو الى الاختيار \* ثم القرعة بحكم فيمن به البداية \* وقيل هو الى خيرة لانه  
 ما لم يبت عد واحدة لا يلزمه شيء لغيرها

في الفصل الثالث في التعاضل \* وله سندان في الأول الحرية \* فالحرية ثلثا  
 القسم \* وللأمة الثلث لها ليلتان وللأمة ليلة \* ولو بدأ بالحرية منعت في ليلتها أو  
 قبل انقضاء ليلة الأمة التحقت بالحرية الاصلية واستحقت تمام ليلتين \* وان  
 عنت بعد تمام ليلتها اقتضت على ما مضى وسوى بعد ذلك \* ولو بدأ بها  
 منعت قبل تمام نوبتها صارت كالحرية الاصلية \* وان عنت بعد تمام نوبتها  
 وجب توفية الحرية ليلتين ثم يسوي بعد ذلك في السب الثاني تحدد الكاح \*  
 واذا كبح بكرة حديدية مات عندها سبعا \* وعد الثيب ثلاثا \* والطاهر أنه  
 يستوي فيه الحرية والأمة لان ذلك للألف والطبع لا يتغير بالرق كمدة العمة \*  
 ثم لا يقضي (ح) للباقيات هذه المدة بل يستأنب القسم بعد ذلك وهذا  
 حق الحديدية \* فان مات عد الثيب ثلاثا ماتت زيادة فقد قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقد التمت أم سلمة ذلك — شئت سمعت عدك  
 وسمعت عدهن وان شئت ثلثت عدك ودرت \* وكأن اقتراحها الزيادة  
 يطل حقا من الثلث \* ولو أقام الرجل عندها دون اقتراحها لم يطل حقا  
 في الفصل الرابع في الظلم والقضاء \* وفيه مسائل الأولى \* أب  
 يكون نمحه ثلاث نسوة مات عد اثنتين عشرين ليلة استحقت الثالثة  
 عشر ليال فيقصيها على الولاء لانه جمع في دمنه \* هو كبح حديدية  
 فلو مات عندها عتراً ولا ظلم الحديدية مسيد أن يقضي حق خدعة ثلاث  
 أو سبع ثم يبت عندها ثلاث ليال وعد خدعة ليلة لان حق خديده

ليلة من أربع \* ولوقصاها العاشرة ثم استأنف القسم عاد الى الجديدة في الخامسة فسيل العدل أن يبت العاشرة عند المطلومة ويثبت للجديدة بذلك ثلث ليلة فبهت عدا الجديدة ثلث ليلة ويخرج الى بيت صديق أو مسحدية الليل \* ثم يستأنف القسم \* وكذلك لو مات عند واحدة نصف ليلة فاحرجه السلطان فعليه أن يبت عد الأخرى نصف ليلة ويخرج الباقي الى المسحدة \* الثانية \* لو همت بوثها من صرتها فلروح أن يتمتع من القول \* فان قل فليس للموهوبة الامتاع \* ثم ان كانت ليها متصلة ليلة الواهة مات عدها ليلتين \* وان كانت مفصلة فهل يجوز أن يوالي بين ليلتين فيه وجهان \* وان همت من الروح فليس له أن يخصص واحدة بل الواهة كالمعدومة \* ثم لما الرجوع معاشات وما مات قل بلوع حبر الرجوع فلا يقصى كمات مثلام ثمار الستاد قل معرفة رجوع من مسيح : الثالثة \* اذا ظلمها لمشر ليال مثلاً وأمانها فقد مات التدرك وقيت المطلمة \* فان حدد بكاحها قصاها إلا اذا كبح حديدات أو يكن ن بكاحه مطلومة بها فيعندر القصاء ويبقى المطلمة تصل خامس في المسافة بينه كان الذي صلى الله عليه وسلم اذا هم تسفر فربع بينه يستصحب وحده ثم اذا عاد دار عليهم من غير قصاء فصار سقوط ( ح ) البقاء على خلاف القياس من رخص السعر ولكن بأربع ترتض \* أن يترع ولا يكون لا يبرء على القلة \* وأن يكون السعر طويلاً مرحصاً يكون موزها في ثمانية منها \* وأن لا يبرم على الإقامة في مقصده \* وان خرج لليلة وللتفرح وعرض في سعر قصير قصى للباقيات \* وان عزم على الإقامة في مقصده قصى أيام الإقامة \* وهل يقصى أيام الرجوع فيه وجهان \* ولا يلزمه القصاء باقامة يوم واحد \* وان كان يتمتع به الترحص

\* وان أقام أياماً في انتظار انحر حاحته انقي القصاص على الخلاف في ترخصه \* ولا يجوز له أن يرم على النقلة ويحلف بساءه \* ولو عزم على الإقامة أياماً ثم أنشأ سراً آخر لم يكن عزم عليه أولاً لزمه قضاء تلك الايام \* وان كان قد عزم عليه قفيه وجهان مرتان على أيام الرجوع \* وأولى وحب القصاص \* ولو سافر ثنتين عدل بينهما بالسفر \* وان ظلم احدهما قصي لها اما في السفر أو في الحضر \* وله أن يحلف احدهما في بعض المنازل بالقرعة \* ولو كبح في الطريق حديدة حصها ثلاث ليل أو سبع ثم عدل بعدة يهن \* ولو حرق وحده وكبح في الطريق حديدة يلزمه القضاء للمطلعات \* ولو كان تحه روحان فكبح حديدتين وسافر احدهما بالقرعة اندرج حق الحديدة في أيام السفر \* فان عاد قصي حق الحديدة المقيمة سبع أو ثلاث \* وقيل نفل أيضاً حقها لانقضاء الوقت من أول الرفاف

في الفصل السادس في الشقاق \* وله ثلاثة أحوال : الاولى أن يكون الشور منها فله الوعط أو مباحرة المصعب أو العرب \* ان علم أن الوعط لا يجمع كان له البداية بالصرب \* فان أفضى الصرب إلى تلف عليه العزم بخلاف الولي فانه يؤدب الطفل لالط هسه \* وانما تصير ناشرة الملع من المساكنة والاستمتاع بحيث يباح الي تم في ردها الي الطاعة \* وحكم الشور سقوط النقة \* فلمعت غير الخماج من الاستمتاع انحمل أن يسقط من النقة نصها كما ذكرنا في لامة داسلمت في لروح ليلامست هاراً الخاله الثانية أن يكون العدون منه بالصرب ولا يدع فيحل بينهما حتي يعود الي العدل \* ثالثة أن يشكل الامر فيعت حكماً من أهله وحكماً من أهلها ليطرا \* ثم الصحيح من قولين أنها وكيلان \* ولا يبعد تصرفهما في

التريق الا بالاذن • والقول الثاني أنها موليان من جهة الحاكم حتى ينفذ  
طلاقها وحلها • وعلى هذا يشترط عدائهما وهما يتعاضدان ولا يشترط احتبادهما  
ولا كونهما من أهل الزوجين

﴿ كتاب الخلع • وفيه أبواب ﴾

﴿ الباب الأول في حقيقة الخلع • وفيه فصلان ﴾

﴿ الفصل الأول في أثره • وفيه قولان • الصحيح أنه طلاق وهو مذهب  
عمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم أجمعين ومن الفقهاء أوحيفية والمري رحمة  
الله عليهما • والثاني أنه مسح • فإن حملناه مسحا فلعط الخلع صريح فيه  
لتكرره على لسان حملة الشريعة • ولعط المسح صريح على الأصح • وقيل  
كناية لأنه لا يستعمل في الكاح الا مقرونا بعب أو سد • وفي لعط  
المعادة وجهان لانه ذكر مرة في القرآن • وهو كالحلاف في لعط الإمساك  
للمراحة • ولعط الملك للمعتق • ولو بوى الخلع طلاقا على هذا القول لم يعد  
لانه وحده عاذا في موضوعه صريحا بخلاف ما لو قال أنت علي حرام فانه  
صريح في الزام الكفارة • ولو بوى به الطلاق بعد لانه غير محض بالكاح  
• ولو قدر على المسح لبها فقال مسحت وبوى الطلاق بعد على وجهه لأن  
لعط المسح لا يخص بالكاح • وإن قلنا الخلع طلاق فلعط المسح كناية فيه  
• وفي المعادة وجهان • وفي لعط الخلع قولان • فإن حملناه صريحا خرى دون  
ذكر نال كان كناية على أحد الوجهين • ثم هل يقتضى مطلقه ثبوت  
الن في وجه • أحدهما أنه يقتضى مهر المثل • فإن قلنا لا يقتضيه  
وحملناه مسحا لما • وإن حملناه طلاقا صار طلاقا رحيا ولكن يفتقر الي



قولها لا قصاء لعل المحالمة القول الا اذا لم يتضمن التماس حواها أو قال خلعتك \* ولو نوى الرجل المال قيل انه لا يبعد ما لم يثبت نيتها أيضاً \* وقيل لا أثر ليه

• الفصل الثاني في نسبة الخلع الى المعاملات • والتمريع على أنه طلاق مقول لو قال حالتك أو طلقك على ألف فهو معاوضة محصة حتى يحور رجوعه قبل قولها • ولا بد من قولها باللعط في المجلس • ولو قال طلقك ثلاثاً على ألف قالت قلت واحدة على ثلث الالف لم يقع • كما لو قال نعتك هذا المدألف فقال قبلت ثلثه ثلث الالف • ولو قلت الواحدة بكمال الالف وقع الثلاث على الاظهر واستحق الالف • وقيل يستحق مهر المثل • وقيل لا يقع أصلاً • وقيل لا يقع الآ واحدة • أما اذا أتت صيغة التعليق فقال متى ما أعطيتي ألفاً فأت طالق فهذا تعليق محص فلا يحتاج الى قولها ولا الى اعطائها في المجلس ولاله الرجوع قبل الاعطاء • ولو قال ان أعطيتي فهو كذلك الآ أنه يخص بالاعطاء بالمجلس لان قرية ذكر العوص يقصى التحجيل • ولا يسمع الآ بصريح قوله متى ما • فأما حاب المرأة معاوضة محصة حتى يحور لها الرجوع قبل الجواب وان أت بصريح صيغة التعليق وقالت متى ما طلقني فكألف ويخص الجواب بالمجلس أيضاً ثم احتمل منها صيغة التعليق لشبهه بالحالة فانها بدلت المال في مقابلة ما يستقل به الروح • ولذلك لو قالت طلقني ثلاثاً على ألف فقال طلقك واحدة على ثلث الالف استحق الثلاث كما في نظيره من الحاة • بخلاف ما لو قال الرجل استء طلقك ثلاثاً على ألف فقلت واحدة لم يقع لان ما أتى به صيغة واحدة • ولو قال حالتكما على ألف فقلت واحدة على حسنة لم يبعد لان الجواب لم يوافق • بخلاف ما لو قالتا طلقنا

فأجاب أحدهما بعد \* وإن قال حالته وكسرته قبلت صح لأن المتعدد هو المقود عليه فقط \* ولو قلنا طلقنا وارتدنا فأجابه ثم عادنا إلى الإسلام صح الخلع وإن تحلل كلمة الردة وهذا الكلام اليسير لا يصح

بالباب الثاني في أركان الخلع

وهي خمسة الماقدان والعوضان والبيعة من الأول الموح \* وشرطه أن يكون مستقلاً بالطلاق \* ويصح خلع السفيه ولكن لا بهراً المختلع تسليم المال إليه بل إلى الولي \* الركن الثاني القابل \* وشرطه أن يكون أهلاً لا إترام المال \* وإترام المكاتب المال في الخلع تبرع \* وإترام الأمة فاسد يوجب الرجوع إلى مهر المثل إذا عنت \* وقيل يثبت المسمى ويطالب بعد العتق \* وإخلاعها نادر السيد صحيح \* ولا يكون السيد صامناً للمال في الحديد \* وإخلاع السفيه فاسد لا يوجب المال وإن كان نادب لولي ولكن إذا قلت وقع الطلاق رحماً \* وإذا اختلعت الصبية تبع الطلاق رحماً لأن لفظها في القول فاسد \* والمريضة إن أحلت مهر المثل صح \* وإزيادة تحتسب من الثلث دون الأصل (ح) الركن الثالث المعوض \* وشرطه أن يكون مملوكاً لمروح فلا يصح خلع المأنة ومخلعة \* ويصح خلع لرحمة على أحد القولين إتياء الملك \* ويصح خلع مرتدة إن عادت إلى الإسلام قبل المدة \* وإن أصرت تبين الطلاق \* ركن رابع المعوض \* وشرطه أن يكون مملوكاً متمولاً \* وإن كان مجهولاً فاسد خلع ومدت البيوتة بمهر المثل \* وإن أحلت بمهر \* ومعصوب لزم مهر المثل في قول \* وقيمته في قول \* ولو أحلت بالبدل وقع الطلاق رحمه \* ستة قد قصدت هي كالمرح \* ولو قال حالها فإنه يخاف لو قيل وعوض خلع ولا يصح الطلاق \* ولو

قال حالها مطلقاً مقص عن مهر المثل ففيه حصة أقوال (أحدها) يبطل كما  
لو قدر المائة (والثاني) أنه ينعذ ويحب مهر المثل (والثالث) أنه يحير الزوج  
بين المسمى ومهر المثل (والرابع) يحير بين أن يرعى بالمسمى وبين أن يجعل  
الطلاق رحماً (والخامس) أنه إن رعى بالمسمى فذاك والآمنع الطلاق  
• أما وكيلها بالاختلاع عامة إذا راد فالص وقوع البيونة • وبما يلزمها قولان  
(أحدهما) مهر المثل (والثاني) يلزمها ما سمت وريادة الوكيل أيضاً يلزمها الآ  
ما حاور من ريادة على مهر المثل • وإن أضاف الوكيل الاختلاع إلى نفسه صح  
ولزمه المسمى • وإن لم يصرح بالاصافة إليها ولا إلى نفسه حصلت البيونة  
وعليها ما سمت • والريادة على الوكيل • وفي قول آخر الريادة عليها أيضاً ما لم  
يحاور مهر المثل فإن حاور مهر المثل فهي على الوكيل • وإن أدت مطلقاً فهو  
كالقدر مهر المثل في الركن الخامس الصيغة • ولو قال طلقك بديار على أن لي  
الرحمة فهو طلاق رحي وسقط الديار على قول • وفي القول الثاني صد  
شرط الرحمة ووقعت البيونة على مهر المثل • ويصح توكيل المرأة في الخلع  
والتطبيق على أصح الوجهين وإن كانت لا تستقل بهما • ولا يتولى وكيل  
الخلع الطرفين على أظهر الوجهين • ولو حالها على أب ترصع ولده حواين  
وتحصه صح • فإن أضاف إليه مئة عشر سين وكان مما يحور السلم فيه  
ووصفه حرّح على الجمع من صفتين محلفتين • فإن أسدا وقت البيونة  
عمر المثل على قول • وقيم الموصوفات على قول • فإن صححها فماتت الولد  
استوفاه • فإن كان بهيداً فالريادة للروح • وإن كان رعيّاً فالريادة عليه • ولو  
مات اصصح في المستقل وحرّح في الماصى على تفريق الصفة

باب الثالث في موجب الالتقاط المعلقة بالاعطاء وفيه مسائل

في الاولى اذا قال طلقك على ألف قتلتم لرم الالف ولو قال أنت طالق على ألف فكذلك ولو قال أنت طالق ولي عليك ألف طلقت طلاقاً رجعياً ولا يلزم الالف لانه صيغة احوار لا صيغة الرام • فان تواخعا على أنه أراد الالرام لم يؤثر تواخعا على أحد الوحيين لان اللفظ لا يحتمله • ولو قال أنت طالق على أن لي عليك ألفاً فالطلاق رحي لا به صيغة شرط والطلاق لا يقبله • ثم لو مر بالالرام في قوله خلاف • ولو قال أنت طالق ان صمت لي ألفاً فان صمت في المجلس طلقت ولزمها • ولو قال أصرك بيدك فطلق بك ان صمت لي ألفاً فالت صمت وطلقت أو قالت طلقت وصمت بعد ولزم المال في الثانية • اذا علق بالاقاص أو بالاعطاء أو الأداء احتص بالمجلس لا د قال متى ما • وكذا د • فلو قال أنت طالق ن شئت • تطلق الا بمشيئة في المجلس • ولو قال أنت طالق على ألف • شئت فقلت شئت وقلت في المجلس طلقت • ولو قصرت على أحد الموضعين كفي على صحيح الوحيين في الثالثة • لو قال ن أعطيتي فان طاق فاد وصم بين يديه طلقت ودخل المعطى في ملكه من غير ان يخطبها لضرورة وقوع الطلاق بالعوض • وفيه وجه أنه لا يملك المعطى لكن يرجع في مهر المثل • ون على لاقاص • يك • وصم بين يديه ما يأخذه باليد ويقع الطلاق رجعياً لان اللفظ لا يفي عن الملك بخلاف الاعطاء • وفيه ان لاقاص كالاعطاء • ولو قال ن أعطيتي ألفاً فان طاق فاعطت ليس صنت • ولو قال حانتك على ألف فقلت آمين • لصح • لينة • اد فان أعطيتي ألف درهم وفي البلد نفود محتلفة والبال واحد فان

يسير المأب طلقت لمعوم الاسم لكن عليها الإبدال بالمأب لاختصاص  
 المعاوضة به ولقط الأقرار أيضاً لا يختص بالمأب بل أثر العرف في المعاملة  
 فقط دون التعليق والأقرار \* ولو أتت مأب معيب طلقت لمعوم الاسم  
 وعليها الإبدال بالسليم للمعاوضة به الخامسة به ان كان المأب دراهم عديدة  
 ناقصة لم يرل عليها الأقرار والتعليق \* وهل يرل عليها البيع فيه وحمان  
 \* ويقل تسير التعليق والأقرار بالعتاد على أطهر الوجهين \* وكذلك لا يرل على  
 الدراهم المشوشة لأنها ناقصة ولكن يصح التعامل عليها ان كان قدر النقرة  
 معلوماً والا فوحمان به السادسة به اذا قال ان أعطيتي عداً فأنت طالق  
 ووصف المد بما يحور فيه السلم فأنت به طلقت وملك الروح المد \* وان  
 اقتصر على ذكر المد طلقت بكل ما يطلق عليه اسم المد من معيب وسليم  
 لكن يرد عليها ويرجع الى مهر المثل لانه مجهول \* ولو أتت بمد معصوب  
 فهي وقوع الطلاق وحمان \* ولو قال ان أعطيتي حراً فأنت محرم معصوب  
 فوحمان مرتان \* وأولى بالوقوع \* ولو قال ان أعطيني هذا المد فأعطت  
 فخرج مستحقاً \* بل يتبين ان الطلاق لم يقع وحمان \* ولو قال ان أعطيتي هذا  
 الخروقة فخلقت بعثته رحماً \* ويقل يرجع الى مهر المثل ويكون مائماً \* ولو  
 قال ان أعطيتي هذا الثوب الربوي فاداهو هروى طلقت على وجهه وانما هو  
 غلط في الوصف \* ولو قال حالت على هذا الثوب على انه هروى فاداهو  
 هروى بعدت البيوت وللروح خيار الخلف في العوض دون الطلاق

— الباب الرابع في سؤال الطلاق وفيه فصول —

الاول في أمائه وفيه صور الاول \* اذا قالت متى ما طلقتي فلك  
 أم احص الحوب بالجلس \* خلاف قوله لها متى ما أعطيتي \* ولو قالت

ان طلقني فأت بري من الصداق مطلق فهو رحيّ ولا يحصل الرأه لان  
تليق الرأه لا يصح \* ولو قالت طلقي ولك علي ألف مطلق لزمها الالف  
وصلحت هذه الصيغة منها للاترام وان لم يصلح منه للاترام \* ولو قال لي  
ولك علي ألف فذلك لا يحتل في البيع على أحد الوحيين \* ولو قالت طلقي على  
ألف فقال طلقت ولم يذكر المال فله أن يقول لم أقصد الحواب حتي يكون  
رحمياً \* ولو قيل له أطلقت فقال نعم فهو متعين للحواب لانه غير مستقل  
\* ولو قالت أبي فقال أمتك فان بواعد \* وان لم يتوبا أو لم يو الزوح لما  
\* وان بوى دوسها بظر \* فان ذكر المال لم يعد لانها لم تترم \* وان لم يذكر  
عد رحمياً \* وان ذكر المال دوسها لم يقع الطلاق \* وان ذكرت في التماسها فقالت  
أبي فالف فقال أمتك فهو كما اذا ذكر رحمياً الا أن يقول قصدت الانشاء  
دون الحواب \* ولو قالت أبي فقال أمت من غير ذكر مال مع بته وقع  
الطلاق رحمياً ولم يثبت المال بخلاف لمط الخلع فانه يبي عن المال فيقتضيه على  
أحد الوحيين

في الفصل الثاني في التماسها طلاقاً مقيداً بمدد \* وفيه صور \* فلو قالت طلقي  
ثلاثاً فالف مطلق واحدة استحق ثلث الالف بخلاف حاسبه \* فان لم يبق  
عليه الا طلاق وطلق الآخرة استحق (ر) تمام الألف \* وان بقيت طلقتان  
استحق بالواحد ثلث الالف \* فان أوقعها استحق الجميع لانه أهـد اليومـة  
السكرى \* ولو قالت طلقي عشراً فالف استحق بالواحدة عشر الالف  
وبالثنتين حمسه وبالثلاث الجميع \* ولو قالت طلقي ثلاثاً فالف فقال أمت  
طالق واحدة فالف وبتين محاسباً والمشهور أنه يقع الاولى ثلث لألف والثتان  
لا يقعان لانها يائة \* والقياس أن الاولى لا تقع لانه ما رصي بها لا بالالف

وهي ماقلت الا ثلث الالف والثلثان لمدتها ثمان رحيتين \* ولو قال في  
الحواب أنت طالق واحدة عاناً واثنتين بثني الالف وقمت واحدة رحية  
واثني الثلثان على محالة السعية \* فان حوراً مدتها بثني الالف والا وقتنا  
مير مال كمحالة السعية \* ولو قالت طلقي واحدة فالف فقال أنت طالق  
ثلاثاً استحق تمام الالف لانه أحاب وراثة \* ولو ذكر المال فقال أنت طالق  
ثلاثاً فالف فهو كما اذا لم يذكر \* وقيل ان هذا صريح في التوريث ومقالة كل  
طلقة ثلث الالف فلا يقع شيء لانه حالف الالتماس \* وقيل ان الاولى يقع  
فقط لانها التمس بالف وأحبها ثلث الالف فقد أحسن \* ويلزم من هذا  
ان يقول لي بالف فيقول لنتك بمسماة أنه يصح وذلك لمد \* ولو قالت  
طلقي بصم طلقة فالف أو طلق بصي بالف فطلق مات وعليها مهر المثل  
لمساد صيغة المعاوضة \* وقيل عليها المسمى

في الفصل الثالث في الملق برمان وفيه صور \* ولو قالت طلقي عدا ولك  
الف استحق الالف معها طلق ما في المد وما قبله \* وان طلق لمدته مد  
رحيمياً لانه حالف \* ولو قالت لك ألف ان طلقني في جميع هذا الشهر ولم  
تؤخر استحق الالف ان وافق \* بخلاف ما لو قالت متى ما طلقني فلك ألف فانه  
لا يستحق الا لطلاق في المجلس لان قريسة العوض عارض عموم متى ما ولا  
يعارض صريح التحير \* وقد قيل يقل الحواب من كل مسألة الي أحبها  
\* ولو قال أنت طالق عدا على ألف فقالت في الحال قلت وقع الطلاق عدا  
واستحق مهر المثل على وجه لمساد المعاوضة بالتعليق وانسمى على وجه لاحتمال  
التعليق فيه \* وفيه وجه انه لا يقع الطلاق أصلاً

في الفصل الرابع في احتلاع الاحس \* وهو صحيح كاحتلاعها ولا يشترط

رضائها لكن المال يجب على الاحي • وان كان وكيلًا عن جهة تخير بين  
أن يحتلع مستقلا أو بالوكالة ويعرف ذلك من لفظه ونيته • فان لم يصرح  
بالسماة ونوي الية تلمت به المدة كما في الشراء • وان احتلع بوكالتها ثم  
بان أنه كاذب تبين ان الطلاق غير واقع • ولو كان المحتلع أمًاها وهي طعل فهو  
كالأحي • وان احتلع بياستها لم يصح كالوكيل الكاذب • وان احتلع استقلالا  
ولكن بعين مالها فهو كحلح الاحي بالمصوب • فان لم يتراض لية ولا  
استقلال ولكن احتلع بعد ذكر أنه من مالها وقع الطلاق رحيا وكان  
كالسعيه • وقيل انه كالأحي يحتلع بالمصوب • وقيل أيضا في المنصوب يقع  
الطلاق رحيا • وان احتلها بالراءة عن الصداق صح ان حوزنا لولي العم وال  
الطلاق يقع رحيا على وجه • وهو كالوكيل الكاذب على وجه • ولو قال  
احتلها وأنا صام راءةك عن الصداق • لقياس أن الطلاق رحمي • وان  
قل احتلعت على أي صام ان طولت بالطلاق • لطلاق ناس وعله  
مهر مثل

### بسم الله الرحمن الرحيم الباب الخامس في الرأع

وله صور • أحدها أن يقع في أصل ذكر الموص • والقول قولها  
دأكرت الموص واليونة تحصل مؤحدة له قوله • إكثية • الرأع في  
حسن الموص وقدره يوجب التحلف وارجوع لي مهر مثل كما في الصداق  
• الثانية • د توقع على حراب خلح تام درهم مطلق وفي السد نقود  
محتمة لأعاف فيها وكس نوا بوعا واحد • لا يمتثل في البيع لحياتهم  
حيث لم • ويحتمل في خلح • ولا يمتثل في خلح أن يذكر محرر لألف  
ولا يمتثل للنوع • وأشد احتمالا أنه أن يقول ألف وثنى • فيسد الخلع للاعمال



ولا يؤثر البينة مع التوافق • ولو تارعا فقال أردنا بالدرام القرة فقالت بل أردنا القلوس فيتحالفان لانه نزاع في الحس • فان توافقا على ارادة الدرهم ولكن قالت أردت القلوس فالقول قولها • فان حلفت مات ولا عوض عليها • وان توافقا على ارادتها القلوس ولكن قال أردت الدرهم ولا فرقة فالبينة حاصلة بكل حال لطاهر التوافق على الدرهم لفظاً وحرمان الخلع والبيات لا يطلع عليها • ولا شيء للروح لا سكاره العرقه • وقيل له مهر المثل • الرامة • اذا تارعا في المعوص فقالت سألتك ثلاث تطليقات فالف فأجبتني فقال بل سألت واحدة فقد اتفقا على الالف وتارعا في مقدار المعوص فيتحالفان وله مهر المثل • فأما عدد الطلاق فلا يمتز فيه الا قوله • الخامسة • اذا ادعى عليها الاختلاع فأكرت وقالت احتملي أحسّ فالقول قولها في بي المعوص ومات لقوله • ولا شيء • له على الاحسّ لا اعترافه • ولو قالت احتملت ولكن بوكالة أحسّ فيتحالفان لانها اتفقا على أصل المقد واحتملا في صفة الاصابة • وقيل القول قولها لا سكارها أصل الاتهام

### كتاب الطلاق

في الطرفين في شرطين • الأول في عموم حكمه • وفيه خمسة أبواب •

الباب الأول في السنة والدعة • وفيه فصلان •

في الأول في بيان الدعي • وهو الطلاق المحرم ايقاعه • ولتحريمه سببان (أحدهما) نهي من تمتد الحيص وطلاق الحائض بعد الدحول بدعي لما فيه من تطويل المدة ادقية الحيص لا تحتسب • ولا بدعة في طلاق نير الممسوسة ولاسة • ويحور حكمها • فقيل لان ذلك تطويل رصاها فيحور

الطلاق رصاها وان لم يكن عوم • ولا يجوز اختلاع الاحسى • وقيل انه مطلق  
 بضرورة الافتداء • ولا يجوز الطلاق سؤا لها • ويجوز حلع الاحسى • وكذلك يطلق  
 على المولي وان كان في الحيض للضرورة • ومن طلق في حال الحيض فيستحب أن  
 يراحها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها ان شاء الله لا يكون الرحة للطلاق •  
 وترد دوا في انه هل يستحب له أن يحامها • وقيل يراحها حتى تطهر فيطلق في الطهر  
 الاول • ولا بدعة في الجمع بين الثلاث ولكن الاولى التعريق حذرا من  
 الدم • ولو قال أنت طالق مع آخر حرء من الحيض فهو بدعي في وجه  
 لاقتراه بالحيض وسي من وجه لاستعقاه الطهر المحسوب • وكذلك  
 الخلاف في قوله أنت طالق في آخر حرء من الطهر ولكن بالعكس • ولو  
 قال ان دخلت الدار فأنت طالق فهو حار وان كان في الحيض لكن لو  
 دخلت وهي طاهرة يمد سبيا • وان كانت حائضا يمد بدعيا فيستحب  
 المراجعة في السب الثاني امكان الحمل • والطلاق في ضرر حامها فيه أو  
 استدخلت ماءه بدعي • فان طهر كونه حاملا • يكن بدعيا لانه طلق على  
 ثمة من نفسه • ولو وضعا في الحيض ثم طلقها قيل لا يحرم لان بقية الحيض  
 تدل على البراءة • وقيل بالتحريم • والطاهر لا بدعة في حملها • وقيل  
 يحرم لان أمد الحمل لا يتعلق برصاها والمدة حقها فيجوز أن تتأثر برصاها  
 • والآيسة والصغيرة وغير المسوسة وحامل يقين لا بدعة في طلاقهن أصلا  
 • الاتصال الثاني في التعليق بالسنة والبدعة • وفيه مسائل • الاولى • اذا  
 قال للحائض أنت طالق للسدة طلقت في حال • ولو قال للسنة • تطلق  
 حتى تطهر • ولو قال للطاهر أنت طالق السنة وقع في الحال • وان قال للبدعة  
 فاذا حامها أو حاصت طلقت • واللام فيما ينتظر للتأيت كقوله أنت طالق

لرمضان • محلاف قوله أنت طالق لرمضان فانه للتعليل فيقع في الحال  
وان سحط فلان • ولو قال أردت التأقيت يدين ما طاعاً • وهل يقبل طاهراً  
فيه وجهان • ولو قال لصغيرة أو غير ممسوسة أنت طالق للسهة أو للعدة وقع  
في الحال • وكأن اللام للتعليل وسقط قوله • وقيل لا يقع المصاف الى الدعة  
حتى يدخل بها وتحيص • وان قال للسهة يقع في الحال لان السهة طلاق  
لا تحريم فيه • الثانية • اذا قال للطاهرة أنت طالق ثلاثاً لمصن للسهة  
ولمصن للعدة يحتمل على التشطير مطلقه فيقع في الحال طلاقاً ونصف لتكمل  
في الحال طلقتين • وقال المرو رحمه الله تقع واحدة لأن النصف محمل وأقله  
الواحد فيرل عليه • ولو قال أردت في الحال ثلاثة أنصاف كل الثلاث في  
الحال • ولو قال أردت واحدة في الحال ونتين في الاستتمال فالظاهر أنه  
يقبل • وقيل لا يقبل لان تسمية التنتين لمصا لميد • الثالثة • اذا قال أنت  
طالق أحمل الطلاق وأصله وأحسه هو كما لو قال للسهة فلا يقع في حاله  
الحيص • ولو قال أقبح الطلاق وأسمحه فهو كقوله للعدة • ولو قال طلاقه  
قيحة حسنة أو سنية بدعية فيلغو الوصف لتناقضه ويقع أصل الطلاق  
في الرأفة • اذا قال أنت طالق ثلاثاً في كل قرء طلاقه بطر • فان كان قبل  
الدخول وهي حائض لم يقع • وان كانت طاهرة وقت واحدة ومات فلا  
يلحق الثانية • وان حدّد سكاحها قبل الظهر الثاني خرق الثانية والثالثة على  
قول عود الحث • فان حدّد السكاح بعد الظهر لم يقع لاحتلال اليمين بالطهرين  
قبل التحديد • وان كانت مدخولاً بها لحقها الثلاث في ثلاثة أقراء وقد  
شرعت بالاولى في العدة • وهل تستأنف العدة للحقوق الثانية والثالثة فيه  
حلاف • وان كانت حاملاً وهي تحيص وقلنا ان ذلك حيص فيقع واحدة

في الطهر الاول \* وهل يتكرر في الطهر الثاني والثالث فيه خلاف لان القرء  
ما يدل على النواة ولا دلالة مع الحمل \* وان كانت صغيرة أو آيسة ففي وقوع  
واحد في الحال خلاف مبني على أن القرء طهر محتوش بدمين \* أم الانتقال من  
الطهر الى الحيض قرء أيضاً \* الخامسة \* اذا قال أنت طالق ثلاثاً للسنة ثم  
قال أردت التعريق على الاقراء لم يقل لأنه لاسية عدما في التعريق \* ولو لم  
يقل للسنة ثم مرر التعريق قبل يدين فيه وحان \* كما لو قال أنت طالق ثم قال  
أردت عند دخول الدار \* وكذا لو قال أردت ان شاء الله \* وكذا كل  
ما يجوز الى زيادة تفسير \* أما ما يرجع الى التحصيل فيدين \* وهل يقل  
ظاهراً فيه خلاف كما لو قال سأتى طواقي ثم استثنى واحدة بيته \* وكذلك  
لو قال كل امرأة لي طالق وأراد العص \* أما اذا ظهرت قرية الظاهر انه  
يقل كما لو عى مائة بكاح حديدة \* ثم لو قال كل امرأة لي طالق ورعى انه ما أراد  
الخاصة \* وكذا ان كان يحل وثاقه عها فقال أنت طالق ونوي ذلك الظاهر انه  
يقل \* ولو قال ان كنت ريداً فأت طالق ثم قال أردت شهر يقل لأنه  
كتحصيل عموم \* وخاصل انه يدين في كل احتمال وان بعد ذلك يقل  
في الظاهر د ضرر حين لمض وشهد له قرية

— في نكاح في وكان الطلاق —

وهي خمسة \* الاول نطق وهو كل مكلف فلا يبعد خلاف  
الصي ونحوه \* ركنه في النطق \* وفيه ثلاثة فصول \* الاول \*  
ان الصريح نطق بالطلاق وكذا لمض السرح (ح) والعرق (ح)  
وقوله ضنقت وأنت مصقة صريح \* وكذا كل مشتق من الطلاق  
دور المشتق من الاطلاق كقوله أطلقت \* وقوله أنت الطلاق ليس

لصریح علی الاصح • وقوله سرخك أو فارتك صریح • أما الاسم كالمطلقة  
والمرحلة فيه وجہان • ومعنی الطلاق بالقارسية صریح علی الاصح وهو قوله  
(توهشته أي) • وفي قوله (دشت بارد اشم) وجہان • وفي قوله (كسیل كردم  
وارتوحد اگشتم) وجہان مرتان وأولى بأن لا يكون صریحاً • وكل لفظ شاع في  
العرف كقوله حلال الله عليّ حرام هل يلتحق بالصریح فيه وجہان • أما  
الكناية • هي كل لفظ يحمل كقوله أنت حلية وربة وثأثة وثلة واعندي  
واستبرئ رحمك وألحي بأهلك وحلك على عارمك ولا ابده سرك واعرني  
وادهي واحرني وما أشبه • وأخى منه قوله تحرعي أي كأس العراق ودوقي  
وترودي • أما قوله اشربي فيه خلاف • وقوله كل أمد منه • وترددوا في قوله  
أعماك الله • أما الذي لا يحمل كقوله اقندي واعرني وقوله أنت حرة ومعتقة  
كناية في الطلاق كما أن قوله أنت طالق كناية في العتاق (ح) • أما لفظ  
الطهار والطلاق كل واحد يحمل الآخر ولكن لا يكون كناية فيه لأن تعييده  
صریحاً ممكن في موضوعه • ولو قال لعير المدحول بها اعندي وبوي الطلاق  
فيه وجہان • لأنها غير متعصية للعدة • ولو قال لروحنه أنت عليّ حرام •  
فإن بوي الطهار أو الطلاق كان كما بوي • ولو بوي التحريم حرمت ولزمت  
كفارة • ولو أعلق بالطهار أنه يوجب الكفارة • وقيل أنه يلزم لتعارض  
الاحتمال • وقيل هو صریح في التحريم في ملك اليمين ويعلم في النكاح من  
غيرية • والنية في الكناية يدمي أن يكون مع اللفظ لا قلبه ولا لعمده • ولو  
اقترن بأول اللفظ دون آخره عد عليّ الاصح • ولو اقترن بآخره دون أوله  
فوجہان • والكناية لا يصير صریحاً بقرينة النص واللحاظ  
في الفصل الثاني في الفعل • أما الإشارة المهمة معتبرة من الاحرس في

الطلاق • والصريح مها يشترك في مهما الكافة • والكناية مها ما يعطى  
لدركه بعض الناس • وأما القادر فإشارته لا يكون صريحاً أصلاً • وهل يكون  
كناية فيه خلاف مرتب على كنهه الطلاق من القادر على النطق وهي ليس  
بصريح أصلاً لكنها كناية على قول • ولمع على قول • وهو من الحاصر لغو  
ومن الغائب كناية على قول ثالث للمادة • ويحرم الخلاف في المتق والاراء  
والعموم لا يمتنع الى القول • أما البيع والمعاوضات والخلاف فيه مرتب  
وأولى بأن لا يمتنع • والكاح مرتب على البيع لما فيه من التصدد ولمس اطلاق  
الشاهد على الية فانه كناية • ثم ان حوراً ما يكتب أما بعد فقد روت شتي  
مسك ويشهد عليه شاهدين • وإذا لمعه فيقول في الحال قلت أو يكتب على  
المور ويشهد عليه شاهدي الايجاب • فان أشهد آخرين فيه وحاه • ولو  
كتب روت طالق وقرأ وبوى وقع • وان قرأ وقال قصدت القراءة دون  
الطلاق قل في الطاهر على أحد الوجهين ولا شك في أنه يدين • ولو كتب  
اليها أما بعد فأنت طالق وبوى وقع في الحال • وإذا قل دا قرأت كتاني  
فأنت طالق طلقت اذا قرأت أو قرأت عليها ان كانت أمية • وان كانت قارئة  
فقرأ عليها غيرها لم تطلق على الأصح • ولو قال اذا ملك الكتاب فأنت طالق  
فبلغها وقد اتمحى جميع الاسطر لم يقع (و) • وان لم يجمع الاسطر الطلاق فوجهان  
• فان لم يجمع الاسطر والتسمية دون المقاصد فوجهان مرتبان • وأولى بأن  
يقع • وان اتمحى الجميع الاسطر الطلاق فأولى بأن يقع • وان سقط حواشي  
دون المكتوب وقع (و)

من الفصل الثالث في التصويص • وهو أن يقول طلقي نفسك فاد قالت  
طلقت وقع • وهو تملك أو توكل فيه قولان • فان قلنا انه تملك لم يحرها

تأخير التطلق لانه كالتقول \* وان قلنا توكيل مي حواز التأخير وجان \* ولو  
رجع قبل تطلقها حار على القولين \* وقيل لا يجوز على قول التملك \* مروع  
\* أحدها \* لو قال أبيي مسك فقلت أمت ووبيا وقع \* وان لم ينو أحدهما  
لم يقع (ح) \* ولو قال طلقي نفسك فقلت أبت وموت وقع \* وقيل لا يقع للحالمة  
الكناية الصريح \* وقيل ذلك يجري في توكيل الاحساي أيضاً \* ولو قال اخاري  
فاختارت مسها طلقت رحمة \* وان اختارت روحها لم يقع شيء \* والقول في  
نية الكناية قول النابوي \* الثاني \* اذا قال طلقي مسك ونوي ثلاثاً فقلت  
طلقت ولم تسو العدد لم يقع الا واحدة \* وقيل يقع الثلاث وان ينه تسمى عن  
ينها في العدد وان لم تس في أصل الطلاق \* وهذا يطهر اذا قال طلقي مسك  
ثلاثاً فقلت طلقت ولا يتجه اذا لم يتلطف بالثلاث \* الثالث \* لو قال طلقي  
نفسك ثلاثاً فقلت طلقت واحدة طلقت واحدة \* ولو قال طلقي واحدة  
وطلقت ثلاثاً وقت واحدة \* الركن الثاني للطلاق القصد \* واعما يتوهم  
احتماله بحسب أسباب \* الاول \* سق اللسان من سق لسانه الى الطلاق  
لم يقع طلاقه \* ولو كان اسم روحته طالق واسم عده حر فقال ياطالق وياحر  
لم يعتق ولم تطلق ان قصد السداء \* فان أطلق روحها لتردده بين السداء  
والانشاء \* واداك كان اسم روحته طارق فقال ياطالق ثم قال التمت لساى قبل  
ذلك طاهراً \* الثاني \* المهرل ولا يؤثر ذلك في منع الطلاق والعتاق \* وفي  
سائر التصرفات تردد \* والمشهور ان النكاح لا يعقد مع المهرل \* الثالث  
المهرل \* فاذا حاطب امرأة بالطلاق على طن انها روحه المير فاداهي  
روحته فالمشهور انه يقع وينقدح أن لا يقع \* والاعمى اذا لقن لمط الطلاق  
وهو لا يصح لم يقع \* وادامع مالا على طن انه لايه فاداهي ميت في صحته

خلاف الرابع، الاكرام وذلك يجمع صحة التصرفات الاسلام الحربى والمرتب  
 • وفى اسلام النبي تردد (ح) • ولا يقع طلاق المكره الا اذا ظهرت دلالة  
 اختياره (ح) • ان حالف المكره بان اكره على طلقة واحدة مطلق ثلاثاً أو  
 على طلاق روجة مطلق زوجتين • أو على زوجتين مطلق واحدة • أو على ثلاث  
 مطلق واحدة • أو على احدي زوجتين مطلق واحدة معينة • أو ترك التورية مع  
 العلم بها والاعتراف بان لم يدهش بالاكراه • أو قال المكره قل طلقها فقال  
 فارقتها • وحد الاكرام ان يصير مضطراً الى العمل شاء أم أنى كالذي ير من  
 الاسد فينطحى النار والشوك وذلك لا يحصل بالتخويف بالحس والجوع  
 وأمثاله • ومهم من قال لا يشترط سقوط الخيرة والروية بل التخويف بالحس  
 والجوع والصرب وما يقتضى العقل والحرم احاطة المكره حذراً منه فهو اكراه  
 يدفع الطلاق • وكذلك تخويف دوى المرأة بالصمغ فى الماء والتخويف  
 بقتل الولد • ثم التخويف باتلاف المال لا يبعد اكراهاً فى القتل والاتلاف  
 • وبعد اكراهه فى اتلاف المال • والطريقة الاولى أصح للشر وهذه أوسع  
 خامس - رول العقل الحس • وشرب الدواء (و) الصمغ يمنع نفوذ  
 التصرفات • وأما السكر فيقع طلاقه فى صاهر البصوص • وقيل  
 قولان فى تصرفاته حتى فى أمثاله • وقيل تصد أمثاله • وقولان فى  
 التصرفات • وقيل يبعد ما عليه دون ماله • وحده السكر أن يشبه الحس  
 لا احتياط • من سقط كانفشي عليه فهو كالشئ فلا يبعد (ر) ما لم يقض به  
 ركن أربع على • وهى المرأة فلو أضاف الطلاق الى نفسها بعد • ولو  
 أضاف الى عضو معين (ح) كأيدي والرأس والكبد والطحال بعد • وإن أضاف  
 ذواتها كالأرق واللسان والى لم يبعد • وكذلك الى الحصى • والدم



والشحم كالمفضلات على أحد الوحيين • ولو أضاف إلى لونها وحسناها وصممتها لم ينفذ • والروح والحياة كالاجراء • ولو قال ان دخلت الدار ميميناك طالق قطعت ثم دخلت الدار طلقت على أحد الوحيين • ولو قال لمقطوعة اليمين يمينك طالق لم تطلق على الصحيح • كما لو قال ذكرك أو لحيتك طالق لم تطلق لعدم المصاف اليه • ولو قال أنا منك طالق وبوي وقع (ح) • ولا يشترطية اصافة الطلاق اليها على أحد الوحيين بل يكفيية أصل الطلاق • ولو قال أستري رحي منك بغير نكاحية • وقول السيد لعده أنا منك حر ليس نكاحية على أظهر الوحيين • (الركن الخامس) • الولاية على المحل ما إذا قال لأحذية أنت طالق لم يقع ولم ينقص العدد • ولو قال للرحمية وقع • ولو قال للمختلعة لم يقع • ولو قال لأحذية ان بكحتك فأنت طالق لم يقع (ح) اذا بكحتها • ولو قال العدد لروحتي ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً ثم صدقت فدخلت الدار وقع الثلاث على أحد الوحيين وان لم يملك الثالثة عند التعليق لكن ملك النكاح الميسر له • وكذا لو قال لامته اذا ولدت فولدت حرّاً لانه ملك الاصل • ولو قال لروحتي ان دخلت الدار فأنت طالق ثم أتاها فدخلت ثم بكحتها فدخلت لم يقع (و) الطلاق لا يحلل اليمين بالدخول الاول • ولو لم تدخل حتي بكحتها في وقوع الطلاق قولاً عود الحث • ولو استوفى الثلاث والتجبر لم يعد الحث (و) في نكاح بعده • ومن طلق طليقة أو طليقتين فاب ووطئها روج آخر ثم عادت الى الاول عادت بقية الطلاق ولم يهدم (ح) الطلاق الماصي • وانما يهدم اذا بكحت بعد الثلاث روحاً آخر • والحر يملك ثلاث طليقات على الحرية والامة (ح) • والمدي يملك اثنتين على الحرية والامة (ح) • ولو طلق الذي طليقتين ثم التحق بدار الحرب واسترق

كان (ح و) له نكاح المعلقة • ولو طلق واحدة ثم طرأ الرق لم يملك إلا طلبة واحدة • ولو طلق في الرق طلقين ثم عتق لم يحل (و) له نكاحها • وان طلق واحدة ثم عتق ملك طلقين • والقول الصحيح الحديدي أن طلاق المريض قاطع (ح) للميراث كطلاق الصحيح فلا معنى لتطويل التعرّيج على القول الصحيح

### باب الثالث في تعديد الطلاق • وفيه فصول

هو الأول في بية العدد • فإذا قال أنت طالق أو طلقتك ونوى عدداً من (ح) ما وراء • وان قال أنت طالق واحدة ونوى الثلاث لم يقع العدد على أصح الأوجه • ولو قال أنت واحدة ونوى توحيدها باليوبة الكبرى وقع الثلاث على الأصح • ولو قال أنت طالق ثلاثاً ولكن وقع قوله ثلاثاً بعد موتها وقع الثلاث في وجهه لأن الثلاث كالتفسير • ووقعت واحدة في وجهه • ولم يقع شيء في وجهه

هو الفصل الثاني في التكرار • فإذا قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق ونوى التأكيد لم يقع إلا واحدة • وان نوى الثلاث وقع • وان أطلق فيحمل على التأكيد أو التكرار فيه قولان • وان قصد بالثالثة تأكيد الثانية والثالثة الإيقاع وقت ثتان • وان قصد بالثالثة تأكيد الأولى لم يحل التحلل الفاصل • ولو قال أنت طالق وطالق وطالق وقصد بالثاني تأكيد الأول لم يحل التحلل الواو • ولو قصد بالثالثة تأكيد الثانية حار • ولو قال أنت طالق وطالق فطلق لم يصح التأكيد أم لا لأنه إيراء وكذلك لو قال أنت طالق وطالق مل طالق • ولو قال أنت طالق طلبة طلبة نص على وقوع اثنتين • ولو قال



وقت واحدة على وجهه • وقيل يقع ثنتان • ولو قال ثلث وربع  
وسدس طلقة هي واحدة • ولو قال ثلث طلقة وربع طلقة وسدس طلقة  
هي أيضاً طلقة • وقيل هي ثلاث طلقات • القسم الثالث في الاشتراك •  
فإذا قال لاربع نسوة أوقعت عليك طلقة طلقت كل واحدة طلقة • وكذا  
لو قال ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً • فاب أوقع خمس طلقات طلقت كل واحدة  
طلقتين • فإن أوقع سبع طلقات طلقت كل واحدة ثلاثاً • وإن قال أوقعت  
بيك طلقة مطلقاً للاشتراك • فإن حصص بواحدة ميتة لا تقل على أربع  
الوجهين • ولو قال أوقعت بيك أربع طلقات ثم حصص بواحدة حتى يتمطل  
الرابعة قبل على وجهه • فاب قبل التحصيل في الثلاث • ولو قال لثلاث  
أوقعت عليك طلقة وقال للرابعة أشركتك معهن وبوي الطلاق وقتت على  
الرابعة واحدة • وقيل يقع ثنتان لأن الشركة تقتضي أن تكون على نصف  
الثلاث وهي صفقة ونصف

### - كتاب أربعين لاستثناء -

هذا قال قتادة • لا واحدة وقع ثنتين • وشرط الاستثناء أن يكون  
متصلاً • وإلا حرمه • يستلزم أن يكون قصده مقترباً للفظ ولو بدا له عقيب  
اللفظ الاستثناء • يحرم • وتبرعه أن لا يكون مستغرقاً • وفيه فصلان  
الأول في المستغرق • وفيه مسائل الأولى إذا قال أنت طالق ثلاثاً  
لا ثلاث • وقع الثلاث لفصل الاستثناء • ولو قال ثلاثاً لا ثنتين وواحدة في  
أحد الوجهين جمع مائة ويجعل مستغرقاً • وفي الثاني يخص الطلاق  
بواحدة • لا يقع الاستثناء • وعلى هذا الخلاف يفتي قوله أنت طالق طلقتين  
وواحدة لا واحدة • • إن جمع المستثنى عنه لم يكن مستغرقاً • وكذلك لو

قال أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة ألا واحدة وواحدة وواحدة وقع  
الثلاث على أصح الوجهين في الثانية في الاستثناء من التي أثبت ومن  
الاثبات في • ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا اثنتين إلا واحدة وقع ثنتان معناه  
الاثنتين لا تقع إلا واحدة من الثنتين • ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً  
إلا واحدة وقعت ثنتان لانه أحرجه عن الاستعراق بقوله إلا واحدة  
• وقيل يقع الثلاث في الثالثة • لو قال أنت طالق حمساً الا ثلاثاً وقع ثنتان  
• وقيل الزيادة تملو فيبقى الاستثناء مستغرقاً • وعلى هذا لو قال أنت  
طالق أربعاً الا اثنتين وقعت واحدة • وعلى الأول تقع اثنتان • ولو قال أنت  
طالق ثلاثاً الا نصف طلقة وقع الثلاث لانه أتى النصف فيكمل • وقيل استثناء  
النصف كاستثناء الواحد

في الفصل الثاني في التعليق بالنسيئة • فإذا قال أنت طالق ان شاء الله لم يقع  
لانه لا بدري أنه شاء الله تعالى أم لا • وكذلك في العتق (م) • وبص  
على انه لو قال أنت على كسر أي ان شاء الله لا يكون مطاهراً • وقد قيل  
يظرد هذا القول في سائر التصرفات • ولو قال يا طالق ان شاء الله يقع في  
الظاهر لأن الاسم يستعمل لاستثناء • ولو قال يا طالق أنت طالق ثلاثاً  
ان شاء الله وقعت واحدة • ولو قال يا طالق • ولو قال أنت طالق ثلاثاً يا طالق  
ان شاء الله لم يقع • ويكون قوله يا طالق وصفاً للثلاث فيرجع الاستثناء  
إلى الثلاث • ولو قال أنت طالق ان لم يشأ الله أو الا أن يشأ الله لم يقع  
لأنه لا يمتنع وقوعه على خلاف المشيئة • وقيل انه وصفه  
بأنه لا يمتنع وقوعه • ولو قال أنت طالق الا أن يدخل ريد الدار لم يقع الا  
إذا مات ريد قبل الدخول فيبين وقوعه أولاً • ولو شك في دخوله فقبل انه

نقع لان الاستثناء صار مشكوكاً فيه • وقيل لا يقع لان عدم الدخول معلق عليه وصار مشكوكاً فيه

— الباب الخامس في الشك في الطلاق —

فإذا شك هل طلق أم لا فالأصل عدم الطلاق • ولو قال رجل ان كان هذا عراباً فامرأتي طالق • وقال الآخر ان لم يكن عراباً فامرأتي طالق وأشكلى لم تحرم على واحد منهما روحته • ولو قال واحد ان كان عراباً فمريء طالق والأصمة فعليه أن يتمتع عنهما • ولو حرى من شخصين في صدين تصرفاً فيهما • فلو اشترى أحدهما الآخر صار محسوراً فيهما • وقيل يتبين للحرر المشتري • ولو طلق أحدهما ونسي فعليه التوقف الى التذكر • ولو قال أحداً طالق وحاطب روحته وأحذية ثم قال أردت لأحذية فقل في أحد الوجهين • ولو حاطب به روحته لزمه التعمين على المورد وعصى بالتأخير وعليه مقتضاها الى اليان • ويقع الطلاق بالنسبة أو بتعيين فيه وحين • وعليهما ينسب وقت احتساب المدة • ولو مضى أحدهم وقد تنوع لعلاق بالنسبة كان تعديلاً • وان قلنا بالتعيين لا يؤثر بوطء أو موت • تنقص المطالبة بالتعيين لأجل الميراث ولكن ان قلنا يقع بالتعيين فيتم وقوع الطلاق قبل الموت على هذا الوجه أو بعد الانهال للصورة فيه خلاف • ولو هل أردت هذه الى هذه كان اقراراً بهما • ولو قال عيت هذه وهذه يعنيات لاولي وبوقات في مسألة الراب كان عراباً وأما ضائق فعليه أن يحاط على انت به • يكن عراباً أو يسكلى • ولا يكفيه لمين لأعلى بي العلم ولا على النسيان • وإذا مات الروح وماتت قبل للوارث التمييز لأجل الميراث فيه ثلاثة أقوال • الأولى الثالث له أن يقول أراد الروح هذه وليس له انشاء التمييز • ولو قال ان

كان هذا عراباً صدي حراً والافروحي طالق ثم مات قبل البيان في وحه  
يعين النوارث \* وفي وحه قريح بينهما لان القرعة تشمل في المتق \* فان  
حرج على المد عتق \* وان حرجت على المرأة لم تطلق اذ لا أثر للقرعة في  
الطلاق \* وهل يرق المد فيه وحان

الشرط الثاني من الكتاب في التعليقات وفيه فصول وفروع

في الفصل الاول في التعليق بالاقوات \* فاذا قال أنت طالق في شهر  
رمضان طلقت عند استهلال الهلال \* ولو قال في يوم السبت عند طلوع  
الشمس \* ولو قال آخر شهر رمضان فهو آخر حرج \* وقيل انه أول  
الصف الاخير \* ولو قال أول آخر الشهر فهو أول اليوم الاخير \* وقيل أول  
الصف الآخر \* ولو قال آخر الاول فهو آخر اليوم الاول \* وقيل آخر الليلة  
الاولى \* وقيل آخر النصف الاول \* ولو قال في سلح الشهر فهو آخر حرج  
من الشهر \* وقيل أول اليوم الاخير \* ولو قال بالليل اذا مضى يوم فأت  
طالق فتطلق آخر العد \* ولو قال بالنهار اذا عاد لي مثل ذلك الوقت \* ولو  
قال اذا مضت السنة عند أول هلال المحرم وان كان فرياً \* ولو قال اذا  
مضت سنة فالي مضى أي عشر شهراً \* والشهر الاول المكسر يكمل ثلاثين  
يوماً من الآخر ويحتسب أحد عشر شهراً بالالهة بعده \* ولو قال أنت طالق فاما من لم  
يستند الي الامس ويقع في الحال على أحد الوحش \* ولو قال صلقتك الآن  
طلافاً يعكس حكمه الى الماضي بعد في الحال وفيه عكس \* وقيل يابو لانه وصفه  
بحال فصار كما اذا قال ان طرت أو صعدت الى السماء أو أحييت مائة \* وقيل  
في التعليق بالصعود والاحياء انه أيضاً يقع \* وقيل في الاحياء يقع دون الصعود  
ولو قال أنت طالق قبل موت فلان اتبرأ وقبل قدمه تم مات أو قدمه بعد

أكثر من شهرتين وقوع الطلاق قبله بشر • ولو قال أنت طالق أمس غداً  
أو غداً أمس وقع اليوم • ولو قال أنت طالق في الشهر المأسي ثم قال أردت  
طلقة رجعية أو قمتها بالأمس قبل • وإن قال أردت أن زوجاً آخر طلقها أو  
طلقها وأنتها ثم حددت الكاح لم يقبل إلا بنية • ولو قال أنت طالق ثلاثاً  
في كل سنة طلقت طلقة واحدة في الحال والثانية أول المحرم إن أراد السنين  
المرية والا على أن تنقضي سنة كاملة • ولو قال في كل يوم طلقة طلقت في  
الحال طلقة واحدة والثانية صبيحة الغد • وإن قال أردت أن يكون بين كل  
طقتين يوم مدين • وهل يقبل طاهرها فيه وحدها

في الفصل الثاني في التعليق بالتطليق وفيه • فإذا قال إن طلقك أو إذا أو معها  
أو متى ما طلقك فأنت طالق إذا طلقها طلقت طلقتين بعد الدحول وطلقة  
قبل الدحول لأن المعلق يصادف حال النبوته • وكذلك إذا حالها وليس  
ذلك لأن الحراء يتأخر عن الشرط ولكن ذلك للمصادفة • وإن علق طلاقها  
على صفة ووحدت فهو تطليق ومجرد الصفة ليس إيقاعاً وهو وقوع • ومجرد  
التعليق ليس بإيقاع ولا وقوع • ولو قال وله أربع نسوة إذا طلقت واحدة  
فبعد من عبيدي حر • وإن طلقت اثنتين فسدان وإن طلقت ثلاثاً فثلاثة أعد  
وإن طلقت أربعاً فأربعة أعد ثم طلق الأربع عتق عشرة أعد لأنه حنث في  
الإيمان الأربعة • ولو قال كلما بدل إن عتق خمسة عشر عدلاً لأن في الأربعة  
أربعة أحاد وأربعين وثلاثة مرة وأربعة مرة • ولو قال إن لم أطلقك  
فأنت طالق فاعما يتبين عدم الطلاق لموت أحدهما فسد ذلك يتبين وقوع  
الطلاق قبيل الموت • ولو قال إذا لم أطلقك فأنت طالق طلقت إن لم يطلقها  
على الفور • وقيل في لزوم الفور قولان في المسئلتين • وحيث لا يعتبر الفور



يحصل اليأس بنحون متصل بالموت ولكن توم الاطاقة يمنع الطلاق فاذا مات عنوناً تين وقوع الطلاق قبيل الخون • ولو انفسح النكاح ثم مات قل تحديد نكاح وطلاق تين وقوع الطلاق قبل الانفساح • وان لم يكن الطلاق رحيماً فيؤدي تقدمه على الانفساح الى الدور • وان جدد النكاح بعد الفسخ وطلقها بعد حصل الر • وان لم يطلقها وحوراً عود الحث طلقت في النكاح الثاني قبل الموت • وان لم ر عود الحث وح اسناد الطلاق الى ما قبل الفسخ • وان قال ان لم أطلقك أو ان طلقتك فأنت طالق فهذا للتعليل يقع في الحال إلا اذا لم يعرف اللمة هو تعليل

• الفصل الثالث في التعليق بالحمل والولادة • وفيه مسائل • في الاول • اذا قال ان كنت حاملاً فأنت طالق لم يقع في الحال للشك لكن ان أنت ولد لأقل من ستة أشهر تسن وقوع الطلاق • وان كان لأكثر من أربع سنين فلا • وان كان بينهما قولان • والأظهر أن الوطء لا يحرم في الحال كسئلة العراب • وقيل انه يحرم الى أن يستبرأ ثراً على وجه • وثلاثة أقرأ على وجه • وبالأشهر في حق الصية المراهقة • وفي حق الآيسة هل يكتب بالاياس دلالة فيه خلاف • في الثانية • لو قال ان كنت حائلاً فحكمه ماسق ولكن على العكس حيث يقع في الحمل لا يقع هها • والتحرير أولي في الحيال لان الاصل الحيال • ولو انقضت الاقراء وقع الطلاق لظهور الحيال • ويحمل أن لا يقع لانه لا يوجب اليقين والصحة لا بد من استيعابها • في الثالثة • لو قال ان كنت حاملاً فأنت طالق طلقة وان كانت حاملاً ما في مطلقين مولدت ذكرًا وأنثى وقت ثلاثاً • ولو قال ان كان حملك كذا وكذا لم تطلق لانه يحصى الحس • وان أنت بذكرين قبيل طلقت واحدة • وقيل لا لان التكثير للتوحيد

في الرامة في لوقال ان ولدت ولداً مات طالق فولدت ولدين طلقت بالاول  
واقصت عنها بالتالي \* ولو قال كلما ولدت ولداً لم تطلق بالتالي في القول  
الحديد لانه طلاق قارن اقضاء المدة \* وكذا لو قال أنت طالق مع انقضاء  
المدة \* ولو قال ان ولدت ولداً مطلقة وان كان ذكراً فطلقتين فولدت غلاماً  
طلقت ثلاثاً للحنث في اليمين \* ولو قال لاربع سوة حوامل كلما ولدت  
واحدة فصواحباتها طوائق فولدت على تماقب وتماقرب طلقت الاولى والرابعة  
ثلاثاً وطلقت الثانية واحدة وطلقت الثالثة طلقتين فيلتمت الي عدد صاحبة  
كل واحدة والي اقضاء عتتها بولادتها

في الفصل الرابع في التعليق بالحيس في لوقال ان حصت حصة فأنت طالق  
طلقت تمام الحصة \* ولو قال ان حصت طلقت اذا مضى يوم وإيلة من أول  
الحيس لكن بطريق التين \* وقيل تطلق بأول الحيس ساء على الطاهر \*  
ولو قال للحائض ان حصت فلا تطلق الا بحصة مستأمة فالقول قولها مع  
يمينها في حيصها وفي اصمارها البعض لان ذلك باطن لافي دحولها \* وفي  
سائر أعمالها \* وفي رباها وولادتها خلاف \* ولو قال ان حصت فصرتك  
طالق لم يقل يمينها في حق الصرة \* وكذلك لو قال ان حصتها جميعاً فأنتما  
طالقتان وصدق احدهما دون الاخرى طلقت المكدة دون المصدقة لان  
المكدة ثلث حيص صرتها في حقها تصديق الروح وحيصها بمجرد قولها  
وأما المصدقة فلم يثبت حيص صرتها مع تكذيب الروح في حقها \* ولو قال  
ذلك لاربع ثم صدق ثنتين فقط لم تطلق واحدة \* وصدق ثلاثاً طلقت  
المكدة

في الفصل الخامس في التعليق بالمشيئة \* فاد قال أنت طالق ان شئت فقالت

في الحال شئت طلقت • وإن قالت بعد ذلك لم تطلق • ولو قال لا جنبي أن  
شئت فزوجني طالق في وجوب الفور خلاف • وكذلك إذا علق على مشيئة  
زوجته الثالثة • ولو قال إن شئت وشاء أبوك قبل يعتبر الفور في مشيئة أبيها  
وجهاً • ولو قالت شئت إن شئت لم تطلق إذا المشيئة لا تعلق • ولو قال أنت  
طالق ثلاثاً الآن يشاء أبوك واحدة وشاء أبوها واحدة لم تطلق أصلاً • وقيل  
تطلق واحدة • ولو قالت شئت وهي كارهة باطلاً طلقت على أحد الوجهين •  
ولو قالت الصبية شئت فوجهان • ولا نظر لقول المحرقة

﴿ الفصل السادس في مسائل الدور ﴾ فإذا قال إن طلقك مات طالق قبله  
ثلاثاً أحسم باب الطلاق على أظهر الوجهين • وقيل إذا محر واحدة وقعت  
لكل واحدة • وقيل يقع الثلاث إن كان بعد الدخول • ومن الدور أن يقول  
إن آليت أو ظاهرت أو راحت أو مسحت فأت طالق قبله • وإذا قال إن  
وطئت وطأ مباحاً فأت طالق قبله فوطئ ملاحاف أنها لا تطلق قبله •  
ومن الدور أن يقول إن طلقت طلقة رخصية فأت طالق قبله ثلاثاً

﴿ القسم الثاني في فروع التعليقات ﴾ مذكروها أرسالاً • وحمله نظراً في تحقيق  
الصعات إذا علق عليها • فمذكر الصعات حتى لا يطول مقول • تعليق الطلاق  
بطلوع الشمس ليس حلفاً سواء كان نصيغة إن أو إذا • وبالأصل حلف بالصيغتين  
• وما كل رمانة بحث في التعليق بها ونصف رمانة • والنشارة هي الحر (ح)  
الاول • والكذب خبر كالصدق • فإذا قال يا عمرة فأحلت حصة فقال أنت  
طالق ثم قال حسدت عمرة طلقت حصة طاهراً وفي عمرة تردد إذ لم يحرم  
معهما إلا محرمة البداء • ويحتمل أن يقع عليها أيضاً • وإذا قال العد لزوجته أن  
مات سيدي فأت طالق طلقين وقال السيد لعدده أن مات فأت حر لم تحرم

بالطفتين لمقارنة العتق • وقيل تحرم • ولو علق طلاق زوجته المملوكة لاييه  
على موت أيه لم ينعذ لانه وقت انصاح النكاح بالملك • وقيل انه ينعذ • ولو  
قال أنت طالق يوم يقدم فلان فقدم نصف النهار طلقت في الحال على وجه  
• وتبين الوقوع أول النهار على وجه • ولو قدم ليلاً لم تطلق أصلاً على أحد  
الوجهين • ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بأصابعه الثلاث طلقت ثلاثاً •  
ولو قال أنت طالق ان كلمت ريذاً ان دخلت الدار فمساء تطبيق التطبيق ماداً  
كلمت ريذاً أولاً لتلق طلاقها بالدخول • ولو قال أردتكن طوائق الآ فلاة  
لم يصح هذا الاستثناء عند القاضي حسين رحمه الله • كما لو قال هؤلاء  
الأعد الأربعة لملان الآ هذا الواحد لأن الاستثناء في الميّن لا يمتد • ولو قيل  
له أطلقت روحك استجباراً فقال نعم كان اقرار • وان كان لالتماس الانشاء  
فهو صريح في قول • وكساية في قول • ولو قالت (مرا طلاق ده) فقال  
(دارم) فيصير الخطاب معتاداً فيه ويكون صريحاً على وجه • ولو قال الدلال  
لنايم المتاع نعم فقال نعم لم يكن هذا خطأ مع المشتري • ولو قيل له ألك روحه  
فقال لا فهو صريح في الاقرار • وقيل كساية • ولو علق طلاقها بتغيير النواة التي أكلتها  
عما أكله مددت رت اذا لم يكن بيته التمرق • ولو علق طلاقها على  
استلاع تمر في فيها وعلى القذف والامساك رت مأكّل النصف • ولو علق  
بالرول من السلم والصمود والوقوف تحلصت بالطرفة والمحل والانتقال الى  
سلم آخر • ولو علق مأكّل رمانة أو رعييف تحلصت ترك حة من الرمانة  
وفئات من الرعييف • ومما كان للقطعة مفهوم في العرف ووصف في اللسان فلي  
أيها يحمل فيه تردد • والتحقيق أن ذلك لا يصط بل تارة يرحح العرف  
وتارة اللمة • ويختلف ذلك باختلاف درجات العرف وطهور اللمط • ولو

قالت يا حبيس فقال ان كنت كذلك فأنت طالق \* فان قصد المكافأة طلق  
بكل حال \* وان لم يقصد فلا تطلق الا بوجوه الحسة \* وان أطلق فالعرف  
يقضي بأن يحمل اللعط على المكافأة فقد تردد اللعط والصيغة للتعليق وهو  
أولى ههنا \* ولو علق على محالها فالامر ثم قال لا تنكحى ريذاً فكلمت لم  
تطلق لانه محالة للهوى \* وهذا ياراع فيه العرف \* ولو علق على الهوى فقال  
قومي فصدت قيل لها طلقت لان الامر بالشئ بهي عن صده وهو فاسد  
\* ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان طلقت بعد لحظة \* وكذلك قالوا  
في العصر والحب وهو بعيد \* ولو علق على الصرب لم يحث بالصرب ميتا  
\* والمس بعد الموت مس \* ولمس الشعر والطفر لا يحث \* والتقدم بالميت  
ليس بقدم \* وقذف الميت قذف \* ورؤية الميت رؤية \* والرؤية في الماء  
الصافي رؤية \* وفي المرأة فيه تردد \* ورؤية غيرها الهلال كرويتها \* والهمس  
بالكلام يحث لا يسمع ليس بكلام \* وكذلك على مسافة لا تسمع \* فان حمل  
الريح الصوت هببه نطر \* فان مع الدهول أو اللعط السماع فهو كلام \* وكل  
فعل علق به فادأ حصل من المكروه أو الباسي فيه قولان \* فان قصد معها  
عن المحالفة فسيت م لسا

، في كتاب ارحمة \* وفيه فصلان ❦ -

في الاول في اركانها ❦ وهي أربعة ❦ الاول ❦ الموح لها وهو كل طلاق  
يستعقب عدة ولا عوض فيه ولم يستوف عدد الطلاق ❦ الثاني ❦ المرتجع  
وهو كل من له أهلية النكاح ❦ الثالث الصيغة ❦ وصريحها قوله رحمت  
\* وراحت \* وارتفعت ، وقوله رددتها الى النكاح فيه خلاف \* وكذلك  
لعط الامساك \* والترويح صريح على وحه وكباية على وحه \* ولمو على

وحه • والاطهر أن صرائحه محصورة • وقوله أعدت الحل وورعت التحريم ليس بصريح • والأصح أن الكفاية تنطرق إليها لأن الصحيح الحديدي أن الأشهاد لا يشترط فيها • والتطبيق لا ينطرق إليها بخلاف الطلاق • ولا تحصل الرحمة بالوطء (ح) وسائر الأفعال (الراجع للحل) وهي المدة القائمة للحل • ولو ارتدت فراحها فرجعت إلى الإسلام لم استئناف الرحمة • وإذا انقضت المدة فلا رجعة • وإن أوجب المدة بالآتيان في غير المأثني أو الخلوة ثمت الرحمة على الاطهر • وإذا ادعت انقضاء المدة بوضع الحمل ميتاً أو حياً ناقصاً أو كاملاً صدقت بيمينها في أطهر الوجوهين • وإذا طهرت الصورة الأولى انقضت المدة وضعها • وفي المصنف قولان • ويقبل دعواها مع الامكان • وامكان الولد الكامل إلى ستة أشهر من وقت امكان الوطء • وامكان الصورة إلى مائة وعشرين يوماً • وامكان اللحم إلى ثمانين يوماً • وامكان انقضاء الأقراء إذا طلقت في الطهر أو في ثلاثين يوماً (ح) وخطئ • وإن طلقت في الحيض سعة وأربعون يوماً ولحطان • وفي المدة كذلك إلا إذا قلنا في القرء هو طهر مخنوش محيص فلا أقل من ثلاثة أطهار وثلاث حبص وهي ثمانية وأربعون يوماً ولحطان • ويقبل قولها في مدة الامكان على خلاف عاداتها على الأصح • وإذا وطئها بعد قريتين استأنفت ثلاثة أقراء • ولا رجعة إلا في الأول منها • فإن أحلها فوضعت رجعت إلى بقية الأقراء على وحه وفيها الرحمة • وهل تثبت في مدة الحمل فيه وجهان

❦ الفصل الثاني في أحكام الرجعية به وهي محرمة (ح) الوطء ولكن لا حد في وطئها • ويحب المهر إن لم يراحها • وإن راحها فالص أنه يجب • والنص في المرتدة إذا وطئها ثم عادت إلى الإسلام أن لا مهر • وقيل فيه

قولان بالنقل والتخريج • ويصح محالمتها على الحديد • ولا خلاف في صحة  
الايلاء والطهار واللعان والطلاق وجريان التوارث ولروم المقة • ولو قال زوجاتي  
طوائق ادرجت تحته على الاصح • وان اشترها وهي رقيقة عليه الاستبراء  
لأها محرمة • وان ادعى انه واجع قل اقضاء المدة فأكرت فالتقول قولها  
اد الاصل عدم الرحمة • وقيل هو المصدق اد الاصل قضاء الكاح • ولو قال  
راجعتك الآن فقالت انقصت عدتي بالامس وأسكر أو قالت انقصت  
عدتي فقال راجعتك بالامس فأكرت فالحلاف جار • والاظهر ان القول  
قولها لان الروح يقدر على الاشهاد • ولأجل هذا يستحب له الاشهاد وهي  
مؤتمنة على ما يرحا • ولو قال قل اقضاء المدة راجعتك بالامس فأكرت  
فالصحيح أن القول قوله لقدرته على الانشاء • فان صدقها بالصحيح أن  
اقراره لا يجعل انشاء بل عليه الانشاء ان أراد • ومعا أكرت الرحمة ثم  
رحمت صدقت وان كان في انكارها اقرار بالتحريم لاها حدثت حق  
الروح ثم أقرت فيترجح حاسه • ولو أقرت بتحريم رصاع أو نسب لم يكن لها  
الرجوع • وان دعت أنها لم ترص لعقد الكاح ثم رحمت فالاظهر انه  
يقبل لحق الروح

— كتاب الايلاء • وفيه ماان —

— الباب الاول في أركانه • وهي أربعة —

الركن الاول الخالف • وهو كل روح يتصور منه الوقوع حراً كان أو  
رقيقاً كاهراً كان أو مسلماً كانت رحيمة أو في صل الكاح كان الروح مريضاً أو  
صحيحاً أو حصياً أو محبوس من الذكر • وان حب جميع ذكره فالصحيح أنه

لا يصح الايلاء • وقيل قولان • وإن آلي ثم حب اقطع الايلاء • وقيل بطرد  
 القولين • ولو قال لأختية واثقه لأحاميك ثم مكها لم يكن مولياً • والركن  
 الثاني الخلو به • وهو اثقه تعالى أوصية من صفاته • فان حلف بانه ثم  
 وطئ لمته الكفارة على الحديد ولا يختص الايلاء باليمين بانه على الحديد بل  
 كل ما فيه الترام من عتق وطلاق أو لزوم صوم وصدقة وعلق بالوطء فهو ايلاء  
 • ثم اذا قال ان وطئت بانه علي صوم أو صدقة فهو يمين لحاح وفيما يلزم فيه  
 أقوال • ولو قال ان حامتك فسدى حرّ ثم مات البعد أو زال ملكه عنه  
 انحلّ الايلاء • وان قال فسدى حرّ قلبه بشر صار مولياً ولكن بعد انقضاء  
 شهر من اللفظ • ولو قال ان وطئت فسدى حرّ عن طهاري وكان قد  
 طاهر صار مولياً لا لئرامه تمين المد وتحيله • فان وطئ انصرف العتق الى  
 الطهار على الصحيح • وان لم يكن قد طاهر فيكون مقراً على حسه بالطهار  
 فيعتق عبده ان وطئ ويكون مولياً • وان قال فهو حرّ عن طهاري ان  
 تطاهرت فاعما يصير مولياً اذا طاهر لانه علق عليه ثم يعتق عبده ان وطئ  
 بعد ذلك لاعن الطهار لانه قدم تمليقه على الطهار • ويحتمل أن يقال اذا لم  
 يصرف الى الطهار لم يعتق لانه وصفه بمحال فيدفع • ولو قال ان وطئت  
 فأنت طالق ثلاثاً فهو مول • فان وطئ عليه الرع عد تميم الحشعة • وقيل  
 يحرم به الوطء لان الرع من الخنا • ولو قال لمير المدحول بها ان وطئت  
 فأنت طالق واحدة وقع بالوطء طلاقه رحمة لاقتران المسيس بالطلاق • ولو  
 قال ان وطئت فصرتك طالق فهو مول • فان ماتت الصرة انحلّ الايلاء  
 • وان أنها مكشلت • وان حدد نكاحها وقتلها يعود الحث فيعود الايلاء  
 وتني المدة على ما مضى فلا تستأف • ولو قال ان وطئت احداً كما بالاحري



طالق وأنى القيسة فلما سأل أن يطلق أحدهما على الإلهام ثم على الروح أن  
 يبين ما بوي أو يبين \* وقيل لا يصح دعواهما مع الإلهام \* ولو قال لاربع  
 نسوة والله لأجامعكن فإن جامع ثلاثاً صار مولياً عن الراجعة \* والكفارة تحب  
 بوطء الجميع \* وبوطء واحدة يقرب من الحث ولا يحنث \* والقرب من  
 الحث محذور ولكنه لا يصير به مولياً على الحديد \* ولو قال والله لأجامع كل  
 واحدة مكن \* فهو مول إذا يلزمه الكفارة بوطء أي واحدة وطئها \* ولو  
 قال والله لأجامع واحدة مكن \* وأراد لروم الكفارة بوطء أي واحدة  
 كانت فهو مول \* وإن أراد واحدة مبهم فهو مول ولكن له أن يبين واحدة  
 فيخص الإيلاء بها ويقول هي التي أردتها وأنشأت تعيينها عن الإلهام \* وقيل  
 أنه لا يكون مولياً لأن كل واحدة ترحو أن لا تكون هي المينة \* ولو أطلق  
 اللفظ على أي الاحتمالين يحمل فيه وحاه \* ولو قال لأجامعك في السنة  
 الآمرة واحدة فادأ على مرة صار مولياً إن بقي من السنة زيادة على أربعة أشهر  
 \* وكذلك لو قال لأجامعك الآ عشرة مرات أو مائة فادأ استوفى العدد صار  
 مولياً إن بقيت السنة \* ولو آلى عن امرأة ثم قال لأخرى أشركتك معها  
 وبوي لم يكن مولياً لأنه لم يذكر اسم الله تعالى ولا صرح بالترام \* وفي الطلاق  
 يمكن الاشتراك \* وفي الطهار حلاف منى على أنه يلب فيه الميم أو الطلاق  
 \* ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لميرها أشركتك وأراد تعليق  
 طلاقها بدخولها معها فهل يصح هذه الكفاية فيه وحاه \* ولو قال أنت  
 علي حرام روى الإيلاء \* انعقد على أحد الوجهين لأن هذا اللفظ ورد في الكتاب  
 لايجاب الكفارة \* ولو قال والله لأجامعك إن شئت فقالت شئت صار  
 مولياً \* وهل يحنث المشيئة بالمجلس فيه وحاه \* والإيلاء ينعقد في غير حال

العصب • ولا يعقد مثل قوله ان وطئت فماران أو أمت راية اذ لا يتعزم  
 سببه للروم • الركن الثالث في المدة • والايلاء أن يحلف على الامتناع مطلقاً  
 أو أكثر من أربعة أشهر • ولو قال والله لا أجامعك ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر  
 (ح) لا يكون مولياً • ولو أعاد اليمين في آخر الاشهر مرة أخرى ولم يرل يعمل  
 كذلك فليس بمول • وكذلك لو قال والله لا أجامعك أربعة أشهر وإذا انقضت  
 فوالله لا أجامعك أربعة أشهر وهكذا مرات لم يكن مولياً إذا المطالبة بعد المدة  
 تقع بعد انحلال اليمين • ولو قال لا أجامعك خمسة أشهر وإذا انقضت فوالله  
 لا أجامعك ستة فيطالب بالقيشة في الشهر الخامس • وإن تركت حتى انقضى  
 الخامس سقطت المطالبة الى أربعة أشهر أخرى تنقضي من اليمين الثانية • ولو  
 طلق ثم رجع في الخامس لم تعد المطالبة لانه قد دفع طله اليمين الاولى لكن  
 بعد الخامس يستأنف عليه مدة اليمين الثانية • ولو قال لا أطوك حتى يرل عيسى  
 عليه السلام أو يخرج الدجال أو يقدم فلان وهو على مسافة يعلم تأخر قدومه عن أربعة  
 أشهر فهو مول • ولو قال حتى يدخل ريد الدار نصى أربعة أشهر ولم يدخل  
 لم يكن لها المطالبة لانه ينتظر دخوله كل ساعة • وفيه وجه أنه يطالب • ولو  
 قال الي أن أموت أو تموتي فهو مول • ولو قال الي أن يموت ريد فهو كالتعليق  
 بدخول ريد وقدومه من مسافة قريبة • وقيل انه كالتعليق بخروج الدجال  
 من الزكن الرابع في المحلوف عليه • وهو الجماع • ولعله الصريح الذي لا يدين  
 متأوله تعيب الخشعة في الفرح واليلاح الذكر والبيك • أما الجماع والوطء  
 فيدين فيه النابى ولا يقل طاهراً • وأما المصاهرة والملازمة والمباشرة فقولان  
 أحدهما أنها كالجماع • والآخر أنه كناية كقوله لا يجمع رأسي ورأسك وسادة  
 • وقوله لأمدن عك • والاصانة قرية من المباشرة • والقريان والعشيان

والايتان بالكفاية أشبه • وقيل هي كالمنشرة والمناسبة ولو قال لا أحاملك في الجيـص والنعلـس وفي الدبر فهو محسـن وليس بمولٍ أصلاً

### ﴿ الباب الثاني في أحكامه ﴾

وهي أربعة • الأول صـرب المـدة • فإذا قال والله لا أحاملك أهلـاء أربعة أشهر فإن لم يطأ رفته إلى القاصي ليأمره بالقيـة فإن أتى طلق (ح) القاصي عليه ولا تخـاج المـدة إلى صـرب القاصي بخلاف المـة • وترص الامة أربعة أشهر (ح) كالحرّة ، والترص عن العـد (م) كـهـو عن الحرّة • وتقطع المـدة بالطلاق الرحيّ والرّدة فإذا راحها أو عادت استؤمّت المـدة ليتوالى الاصرار • وكذلك إذا طلق طلاقاً رحيّاً بعد المـة • وكذلك لو ارتدّت استأنف المـة عند العود • وأما طريان الصوم والاحرام عليه لا يقطع المـة • وكذلك مرضه وحسنه وحوونه • فإن كان المانع فيها مع احتساب المـة كصـرها وحنوها وحسنها ومرضها العظيم • ولكن لو طرأت ثم زالت لم تستأنف المـة بل تنى على الماضي في أظهر الوجهين • أما إذا طرأت بعد المـة منعت المطالبة في الحال • ولكن إذا زال لم يوجب استئناف المـة بخلاف الطلاق الرحيّ والرّدة • أما صومها فلا يجمع من احتساب المـة ولا حيضها وإن كان يجمع طلب الوطء في الحال • الحكم الثاني المطالبة • ولها ذلك إذا مصت المـة من غير قاطع • فإن رصيت لم يطل حقها وكان لها العود بخلاف المـة بل هذا كرمهاها فاعسار الروح فإسارها إلى الطلب • ولا مطالبة لوليّ الصـيرة والمحوية ولا لـسيد الامة بل يـخص هذا بالمرأة • ولا مطالبة للمريضة التي لا تحمّل الوقاع • ولا للرقاء • ولا للعائض حالة الحيض • وإن كان في الرجل مانع طبيّ فلها مطالته

بالقصة باللسان ووعد الوقاع \* وان كان شرعياً كالتطهارة والصوم والاحرام  
 عليها المطالبة وعليه أن يطلق أو يقصى بالوقاع إلا أن ذلك يتقدح ان حوزنا  
 لها التمكن \* ولا خلاف انه لا يجوز للرجعية التمكن \* وكذلك اذا كان  
 المانع فيها كالصوم والاحرام والحبس \* وان كان فيه وعصى بطلب الوقاع  
 قيل يح عليها التمكن لانه حق الزوج فيرى وان كان عاصياً بالاستيعاء  
 \* وقيل لا يجب ولا يحل على هذا لا يمكن طلب الوطء ولكن يقال له يطلق  
 \* فان وطئ مع التحريم اندفع \* وقيل انه يحسب ههنا بمثابة اللسان الى  
 زوال المانع اذ لا وجه للارهاق الى الطلاق \* الحكم الثالث \* فيا يجب  
 على الزوج وهو الوطء أو الطلاق \* فان أنى الصحيح ان القاصى يطلق  
 \* وفيه قول انه يحس حتى يطلق \* فان استعمله ثلاثة أيام فأصح الوحيين  
 أنه يهل طله ينتظر نشاطاً وقوة \* فان أمهل القاصى ثم طلق قبل تمام المدة  
 لم يقع \* لا يقتل المرتد قبل تمام المدة فانه هدر \* ولو عاب الزوج الى  
 مسافة لا تقطع في أربعة أشهر ولو كيلها أن يطاله عند القاصى اما بالطلاق أو  
 الرجوع اليها \* فان لم يرجع حتى مضت مدة الامكان فقال الآن أرجع لم  
 يمكن \* وللقاصى أن يطلق \* ولو ادعى بعد المدة علة لم يطلق وصرامة  
 المدة فلهه يقدر فيعاً \* الحكم الرابع فيما به العيثة \* وهو تيبب الحشمة  
 فلا يحصل سرولها عليه \* ويحصل بوضه مكرها ان قلنا يلزم به الكفارة أو  
 قلنا يحل به اليمين والا فالصحيح ان الطلب لا يقطع \* ولو حن هو طئ  
 فالص أن يحل يمينه ولا كفارة فيقطع الايلاء \* وفيه قول محرر من  
 الناسي فيكون تعصيله كتعصيل المكره \* واذا حن الرجل لم تقطع المدة  
 ولكن لا تطالب قبل الاقامة لانه ليس امتناعه لأجل اليمين \* ولو قال الرجل

وطئت قبل المدة فأبكرت والقول قوله كما في المدة على خلاف قياس  
الخصومات • وهو طلقها وأراد الرجعة بدعوى الوطء الذي حلف عليه لم يمكن  
وكان القول قولها في بني العدة والوطء على قياس الخصومات

### ﴿ كتاب الطهار • وفيه بآمان ﴾

﴿ الأول في أركانه • وهي ثلاثة • الأول • المظاهر والمظاهر عنها • وكل  
من يصح الطلاق بينهما يصح الطهار فيصح طهار النسي (ح) والطهار عن  
الرحمية وتكون الرجعة عوداً • ويصح طهار المحبوب بخلاف الإيلاء • الركن  
الثاني اللعط • وهو قوله أنت علي كما رأي أو كأني أو معي أو عدي أو  
مسي كطهر أي والكل صريح • وكذلك لو ترك الصلاة • وقال أنت كطهر  
أي هو كما لو قال أنت صائت ولم يقل مي • أما لو قال كشعر أي أويدها أو  
رجلها هو طهار على الحديد • ولو قال كمين أي وروحها أو كأني وأراد  
الكرامة فليس بطهار • وإن قصد الطهار ونهار • وإن أصلق فوحان  
• والرأس كالعين أو كاليد فيه وحان لأنه قد يذكر للكرامة أيضاً • ولو  
قال يدك أو نصعك على كطهر أي هو طهار على الحديد • وكذا الإيلاء إذا  
أصافه إلى نصعها انعقد • وكل من يقل التعلق يكمل نصه • الركن الثالث  
المشه بها • وهي الام ويقصر عليها في القول القديم • وعلى قول آخر لا يلحق  
بها إلا الحدّات • وعلى قول آخر يلحق بها كل محرّمه على التأييد بنسب  
أو رضاع أو صهر • وعلى قول رابع لا يلحق الصهر ولا من الرضاع من عهدة  
محلة • ولا خلاف أنه لو قال أنت علي كأحذية لم يكن طهاراً لأن التحريم  
غير مؤبد • وكذلك الملاعنة وإن تأيد تحريمها فليست كالام إذ لا محرمة • أما

قوله أنت كطهر أي هو لآل لا به ليس محلاً للاستحلال • وقيل الطهار  
التطيق • ولو قال اذا طاهر من ملة الاجنية مات على كطهر أي صح  
• فاذا سكح الاحيية وطاهر عنها حث • وان قال ان طاهر عنها وهي  
أجنبية فهو لمو وهو كقوله ان تمت الحرمان ذلك غير متصور • ولو قال  
أنت طالق كطهر أي وأراد التأكيد لم يكن طهاراً • وان أراد الطهار بآخر  
كلامه مد ان كان رحيماً • ولو قال أنت حرام علي كطهر أي وأراد محرّد  
الطلاق أو محرّد الطهار كان كما بوى • ولو بواها جميعاً فلا سبيل الى الجمع  
فيطلب الطلاق لقوته على وجه • وينبئ الطهار لان قطعه صريح على وجه  
• ويخير بينهما حتى يختار أحدهما على وجه • ولو قال أردت الطلاق بالحرام  
والطهار بآخر الكلام كان كما بوى • ولو عكس ذلك لم يحصل الطلاق بقطعه  
الطهار لانه صريح • وبحصل الطهار • ولو قال لم أقصد الا تحريم عينها لم  
تحرم عليه ويلزمه كفارة اليمين

### — الباب الثاني في حكم الطهار —

وله حكما • أحدهما • أنه يحرم الحماح عد المود تحريماً ممدوداً الى  
التكثير سواء كانت الكفارة بالاطعام (ح) أو بسيره • وهل يحرم اللبس  
فيه قولان (أحدهما) نعم كما تحرم الرحية والحرمة والممتدة من وطء الشبهة  
والمستترأة ملك اليمين (والثاني) لا كما لا تحرم الخائن والصائغة • وعلى  
هذا هل يحرم الاستمتاع بما تحت السرّة وفوق الركبة فيه خلاف كما في الخائن  
• الثاني • وحوب الكفارة بالمود والمود هو امساكها عقيب الطهار ولو لحطة  
• وذلك بان لا ينقطع نكاحها • فان مات أحدهما أو حرّ الروح أو قطع لطلاق

مأن أو رجبي من غير رجعة أو شرائها (و) وهي رقيقة أو باللعان عنها  
عقبيه أو بالدار الى فعل كان قد علق عليه الطلاق من قبل فليس نمائد ولا  
كعارة \* والاشتغال بأسباب الشراء أو رفع الامر الى القاضي في اللعان هل  
يرجع المود فيه خلاف \* ولو طلق طلاقاً رحيماً ثم راحع معين الرجعة عود  
\* ولو ارتدّ معين الاسلام ليس بمود \* وكذلك لو أتاها ثم حدّد النكاح لم  
يكن عائداً وان قلنا بمود الحثّ مهما طلق عقيب النكاح والاسلام  
\* وميها وحه انه كالرجعة \* ولو علق الطهار فعل غيره فعمل ولم يعرف لا يصير  
عائداً حتى يعرف ولا يطلق عقبيه \* وان علق فعل نفسه فعمل ولم يطلق  
كان عائداً وان كان قد سى الطهار لانه غير معدور في سريان الطهار \* وميها  
عاد ولمت الكعارة لم يسقط بالطلاق المين بعده \* ولو حدّد النكاح كان  
التحريم مستتراً وان لم تقض بمود الحث لان التحريم قد سبق \* ولو  
اشتراها في تحريمها قبل التكثير خلاف \* (مروع \* الاول) لو قال أنت على  
كظهر أي حمسة أشهر قيل انه يعلم التأقيت \* وقيل يصح مؤبداً كالطلاق  
\* وقيل يصح مؤقتاً وهو الاصح \* ثم لا يكون عائداً بمجرد الامسالك لانه  
ينتظر حلا بعد المدة ولكن بالوطء قيل حمسة أشهر يصير عائداً ويحرم عليه  
الوطء \* فان وطئ عليه الزرع عقبيه \* وقيل بالوطء يتبر المود عقيب  
الطهار فيكون الوطء الاول أيضا حراماً \* (الثاني) لو قال لاربع نسوة أنت  
علي كظهر أي فان أمسك الكل عليه كعارة واحدة في قول \* وأربع  
كعارات في قول \* فان قلنا كعارة واحدة فان طلق ثلاثاً لمته الكعارة  
لامسالك الزامة \* ولو ظاهره عن أربع كلمات على التوالي صار عائداً  
الى الثلاث عليه ثلاث كعارات ان طلق الاحيرة على الاتصال والا فأربع

كعارات • ولو كرر لقط الطهار على واحدة وأراد التأكيد لم يكن عائداً  
باشتماله لقط التأكيد على الاطهر • وان قصد تكرير الطهار كان أولى  
بأن يكون عائداً • ثم في تعدد الكفارة مع اتحاد المحل خلاف • فان لم تعدد  
ملا فائدة للثاني • وان عدداً عليه كعارتان ان لم يطلق عقيب الثاني • ولو  
كرر الطهار بعد تحلل فصل وقال أردت التأكيد قل على الاطهر لانه احوار  
خلاف الطلاق • الثالث • اذا قال ان لم أروح عليك فأنت علي كطهر أرى  
فانما يصير مطاهراً بعد اليأس وذلك بالموت فانه عند ذلك يتبين أنه قليل  
الموت صار مطاهراً عائداً عليه الكفارة • وقيل صار مطاهراً لا عائداً لانه  
مات عقيب صيرورته مطاهراً • وان قال ان دخلت الدار فأنت علي كطهر  
أرى ثم أعتق عن الطهار قل الدحول لم يحرمه كما لو قال ان دخلت الدار فواقه  
لا أكلمك ثم أعتق قل الدحول • وقيل يجري لان التعليق أحد الاسباب

### كتاب الكفارات

وهي ثلاث حصال • الاولى المتق • ولا يجري في الطهار الا رقة مؤمنة  
(ح) سليمة كاملة الرق حالية عن شوب العوص • وتحب النية في الكفارة  
• ولا يجب (ح) تعيين الجهات • وصح الاعتاق (ح) والاطعام من الذي  
يعبر نية تلبية الحجة العرامات • ولا يصح الصوم لانه عادة محضة • وان  
أخطأ في تعيين الحجة عليه إعادة الكفارة • ولا نهي بالسليمة السلامة عن  
العيوب القادحة في المائة بل ما يؤثر في الحر عن العمل تأثيراً طاهراً • فلا  
يجري الرمن والاقطع (ح) والأعمى والمجنون والمهرم (و) الماهر  
والمرضى الذي لا يرجى زواله • فان رآه هل يتبين وقوعه موقفه فيه خلاف  
• ويجري الاقريع والاعرج والاعور والاصم والاحرس (ح)



الذي يفهم الاشارة \* ومقطوع أصابع الرجل (ح) \* ومقطوع أعملة واحدة من اليد لا من الابهام \* ومقطوع الخنصر أو السصر \* دون مقطوعها جميعاً من يد واحدة \* ودون مقطوع الابهام والوسطى أو المسبحة \* ويجزئ المرض الذي يرحى روال مرضه \* فان مات في لروم الاعادة خلاف \* ويجزئ الصمير \* ولا يجزئ الحين (وأما) كمال الرق طاحترمانه عن المستولدة والمكاثنة (ح) كتابة صحيحة فانها لا يجزئان \* والمكاثنة كتابة فاسدة تجزئ (و) \* وعنق المرهون والحالي يجزئ ان سداه \* ويجزئ نصفان من عدد واحد في دفتين \* وهل يجزئ نصفان عدين فيه خلاف \* ولو أعتق عدين عن كفارتين وقال عن كل واحدة نصف من كل عدد أحراه \* ولو أعتق الموسر نصفاً من عبد مشترك وبوى صرف الكل الى الكفارة انصرف ان قلنا يتجر المتق \* وان قلنا بالتوقف الى الاداء وبوى عدد الاداء النصف الأخير أحراه \* وان بوى النصفين عدد اللقط دون الاداء لم يجزه على أحد الوحيين \* والمد العائب المقطع الخبر لا يجزئ على القول المصوص وان وحب احرار المطرة عنه \* وفيها قول مجرح \* والمد المصوب يجزئ (و) (وأما) قولنا حال عن شوائب العوص أودما نه أنه لو أعفقه عن كفارته على أن يرده دياراً أعق عن الكفارة \* ولو قال لميره أعق عبدك عن كفارتك ولك علي ألف فأعق لم يصرف الى الكفارة وعنق \* وهل يستحق عليه الالف فيه وجهان \* ولاتماس المتق صور \* ولو قال أعق مستولدتك على ألف فأعق استحق الالف وهو فداء \* وهل يستحق في المد الق فيه وجهان \* ولو قال أعق مستولدتك عي على ألف فأعق عنه هذا عن المالك ولم يستحق العوص (و) \* ولو قال أعق عبدك عي محاماً فأعق مد (ح) ولا عوص \* ولو شرط عوضاً استحق \* ولو أطلق فهل

يقتضي الموص فيه وجهان • ولو قال اذا جاء المد فأعق عذك عي بألف  
 فأعق في المد مد واستحق • وان قال عدي عك حرّ بألف اذا جاء المد  
 فقال قلت فهذا كتطبيق الخلع وقد سبق • ولو قال أعق عي على حر أو  
 معصوب مد ورجع الى قيمة المثل ولم يصرّ فساد الموص كما في الخلع لأن  
 المتق وان ترت على ملك المستدي هو ملك صبي لا يستدي الشرائط •  
 وكذلك لا يستدي القص في الاغناق عنه عماماً • ويحصل الملك عقيب لقط  
 الاغناق والمتق مرتناً عليه على أظهر الوجوه وقيل يحصل الملك قبل الفراغ  
 من لقط الاغناق وهو نبيذ • (الخصلة الثانية الصيام) • ويمحور المدول اليه  
 لمن يتسر عليه المتق • فان ملك عداً وهو مخاض الى خدمته لمرصه أو لمصه (ح)  
 الذي يأتي مباشرة الاعمال فله (ح) الصوم • وكذلك لو ملك داراً الآن  
 يكون في اتساع حظها زيادة يستعي عنها • ولو كانت له دار مبيسة أو عدا  
 نفيس ألف خدمته فالظاهر أنه لا يلزمه البيع (ح) • وعلى هذا لا يبعد أن  
 لا يكلف بيع رأس ماله وصيغته التي تلحقه بالمسكين الذي يأخذ الصدقة •  
 والمال العائث لا يحور المدول الى الصوم لان الكفاية على الترخي • ويمكن  
 أدّؤه بمد الموت • ولا اعتبار في اليسر ولا عسر بوقت الوجوب على قول  
 • وبوقت الاداء على قول • ويعتبر أعطى خائين على قول • ودان غير ما وقت  
 لوجوب فأيسر بعد الشروع في الصوم يلزمه المتق (وح) • ولو تكلف الماصر  
 الاغناق حار على قول • والعدا اذا عتق فأيسر قبل الصوم لم يحرم له الاغناق  
 على أحد الوجهين • والسد لا يملك بالتملك على الحديد • فلا يتصور منه  
 الاغناق والاطعام • ولا يصوم المد لا رصا السيد الا اذا كان قد حلف  
 وحث فادبه • وان حلف ماله وحث بغير اذنه لم يستقل بالصوم • وان كان

بالمكس موججان • ومن نعه حرّ ونصفه عد فهو كالأحرار (ح) • وأما حكم الصوم فهو أنه يجب فيه بية الكفارة بالليل • ولا يجب (ح) تبين جهة الكفارة • وهل تحب بية التتابع فيه خلاف • وإذا مات لم يصم عنه وليه على الحديده • ويصوم شهرين بالاهلة • فإن انكسر الشهر الأول صام أحد الشهرين بالليل (ح) وتعم المكسر ثلاثين • ولا يقطع التتابع طوء المطاهر ليلاً ولكن بمصى • ويقطع ما ساءه يوماً ولو كان اليوم الأخير يجب الاستئاف • والحيص لا يقطع التتابع • وفي المرض قولان • وفي السر قولان مرئسان وأولى أن يقطع • وإسبأ البية يقطع التتابع • ولو أظفرت على عرم أن تستأف بعد روال الحيص الذي لا يقطع التتابع والمطاهر أنها لا يمصى باسقاط وصف القرصة من الصوم السابق • والخصلة الثالثة الاطعام • وهو ستون مثاقى كفارة الطهار والقتل والوقاع في شهر رمضان بدلاً عن صوم ستين يوماً • ويصرف الى ستين مسكيناً • ولا يكتفى بالصرف الى مسكين واحد في ستين يوماً • وحسه كحس ركاة المطر • ويجب فيه التملك • ولا يجزئ التعمدية (ح) والتمشية • ولا يعدل اليه إلا بعد المهرم أو المرض الذي يدوم شهرين • وأما الشق (و) فلا يرخص في ترك الصوم على الأظهر

### كتاب اللعان

• والطرف في القذف ثم اللعان • وفي القذف ثمان

• الأول في ألقاظ القذف وموحها • وفيه فصلان

• الأول في الألقاظ • وصريحها أن يقول ريت أو ياراني • وكذلك لعط اليك وإيلاح الحتمية • والكفاية كقوله للقرشي يانبطي • فإن أراد الرما هو قذف • وإن



هو قاذف ان أراد تصديق الزوج الملائع \* فان أراد البني الشرعي فليس قاذف \* ولو قال للقرشي لست من قریش ثم قال أردت أن واحدة من أمهاته ربت فليس قاذف لانه لم يعين \* وسمي بالقذف موجب الحد \* أما التبرير فيجب ماكثر هذه الكلمات

في الفصل الثاني في موجب القذف وهو التبرير الا اذا قذف محصاً فوجه ثمايون جلدة وهو الحد \* والمحصى هو المكلف للمسلم الحر العفيف عن الزنا \* ويسقط احصان الزنا لكل وطء موجب للحد \* أما الحرام الذي لا يوجب الحد كوطء المملوكة المحرمة بالرصاص أو الحاربة المشتركة أو جارية الاس أو المنكوحة نفيروا من الشعبي فيسقط الاحصان على أحد الوحيين \* أما الوطء بالشبهة والوطء في الصبا لا يسقط على الاطهر \* وأما وطء الخائض والمحرم والصائم فلا يسقط \* ولا يسقط بالقتل واللمس ومتدمات الوطء للزنا \* ويسقط بالزنا الطاري ( ر ) نمد القذف \* ولا يسقط بالردة الطارئة \* واداسقط الاحصان بالزنا مرة لم يعد بالعدة له \* ولو عمر القاذف عن البينة كان له أن يطلب يمين المقدوف على انه لم يبر على أحد الوحيين \* ولو مات المقدوف قبل استيلاء الحد فام وارثه مقامه اكن يختص بالمصنات على وحه \* وبالعصاة التي تروح دون الاس على وحه \* وبم كل قريب بالنسب على وحه \* ويورع على فرائض الله تعالى على وحه \* فان عما واحد سقط الجميع على وحه \* وبقى الجميع على وحه \* وسقط حصته على وحه \* وولي المحزون المقدوف قل المحزون لا يستوفي حده الى أن يموت \* وسيد المد لا يستوفي التبرير الواجب للمد في حياته \* ويستوفيه بعد موته على أحد الوحيين \* ويستحق المد على السيد التبرير ان قدغه على الاصح

﴿ الباب الثاني في قذف الارواح خاصة • وفيه فصول ﴾

﴿ الاول فيما يبيع القذف وبني السب ﴾ مقول الزوج كالأحسي في القذف  
 الا أنه قد يباح له ذلك أولاً • وقد يجب عليه • وله دفع العقوبة عنه •  
 باللعان وإيحاب عقوبة (ح) الزنا على المرأة • ثم للمرأة الدع بلعانها • ويباح  
 للروح القذف اذا استيقن أنها رنت في مكاحه وان لم يكن ثم ولد للتشبي  
 • وكذلك لو غلب على طبعه بأن استعاض بين الناس أنها رنت علان وانصم  
 اليه بحيلة بأن رآها معه في حلوة • ولا يجوز محرد الاستعاضة • ولا محرد  
 أن يراها مرة في حلوة إلا أن يراها معه تحت شعار • أو يراها مرات كثيرة  
 • أما نفي الولد باللعان إنما يباح بينه وبين الله تعالى اذا يقن انه ليس منه  
 • وعدد ذلك يجب عليه القذف واللعان حتى لا يلحق به ما ليس منه • وأما  
 يتيقن اذا لم يراها أو أتت بالولد لاكثر من أربع سنين من وقت الوطء • أو  
 لأقل من ستة أشهر • أو وطئها وعزل • فان استراها بعد الوطء بمحضنة  
 ورأي مع ذلك بحيلة الرماحار • وان لم ير المحيلة لم يحرج على أظهر الوجهين  
 • ولا يجوز البني محرد مشابة الولد لميره في الخلق والقبح والحس • فان كان  
 الانوان في غاية البياض والولد في غاية السواد أو بالعكس وانصم اليه بحيلة  
 الرماحار على أحد لوحين • واد' مكح المشرقي معربة وأتت بولد لسته  
 أشهر فلا حاجة الى اللعان • ولا يلحقه (ح) اذ لا إمكان • ولو أتت بالولد  
 زمان الامكان ولكن رآها ترني وأراد اللعان دون بني الولد محرد الانتقام  
 لم يحرج على المشهور بطرأ الولد حتى لا تطول فيه الألسة

﴿ الفصل الثاني في أركان اللعان ﴾ وهي أربعة الثمرة والقذف والأهل  
 والله ﴿ الاول الثمرة ﴾ وهي بني السب وقطع السكاح ودفع العقوبة ودفع عار

الكذب • ويمحور اللعان بمجرد نبي النسب • وان سقطت العقوبة لمعورها  
 • ويمحور لمجرد اسقاط العقوبة وان لم يكن ولد سواء كان حداثاً أو تمييزاً الأ  
 تمييز (ح) التأديب وهو أن يؤذيها بالقذف ربما اعترفت به أو ثبت بالبينه  
 فانه لا يلاعن لمجرد دفعه على أسد الوحيين لانه مصدق فلامعنى لللعان • ولو  
 غنت عن الحد ولا نسب فلا يبقى عرص الا قطع الكاح ودفع عار الكذب  
 والا يتقام منها • وفي حوار اللعان لمجرد هذه الاعراض وحان • فان سكنت  
 عن طلب الحد وما غنت فوحان مرتان • وأولى بالحوار • وهذا خلاف في  
 أن طلبها هل يشترط للعان • فان كانت محومة وأولي بالحوار • ومهما قصد  
 نبي الولد لم يتوقف اللعان على طلبها قطعاً • اما ذلك في لعان لمجرد دفع  
 العقوبة • ولو قال ربي بك ممسوح أو هي رتقاء فلا لعان لانه كاذب قطعاً  
 ويمرر نادياً • الركن الثاني الملاصق • وله شريطان أحدهما أهلية البين فيصح  
 من كل مكلف وان كان عدداً (ح) أو دمية (ح) • وكذلك ان كانت الروحة  
 دمية ولكنها ان لم ترص بحكمها لا تحجر على اللعان اذ ليس عليها الا حد الرنا  
 وهو لله تعالى • ثم لو رصيت هي وامتنع الروح الدمي في احساره قولان  
 • لان حد القذف ثابت لها بشرط انبائي الروحية فلا لعان للأحصى  
 • والطلاق الرجعي لا يمنع اللعان قبل الرحمة • ولو ارتد الروح فلاعن وعاد  
 الى الاسلام تبين صحة اللعان • ولو أصر تبين فساده • ولو وطئها في نكاح  
 فاسد أو بشبهة ثم قدها وكان ثم ولد يتعلق به فله اللعان ويدفع به الحد والنسب  
 • وهل يتعلق به تأدب الحرمة ووجوب حد لما عليها حتى يحتاج الى الدفع  
 للعانها فيه وحان • فان لم يكن ولد فلا يلاعن كذا حسي • فان طئ صحة  
 الكاح فلاعن فيندفع الحد باللعان الفاسد علي وجه لسقوط الحد بالشبهة

• وكذا يسقط حد المرتد اذا لاعى وأصر على هذا الوجه • فان قدمها ثم أبأها لاعن (ح) لدفع اللبس ان كان ولد والآفيلان لدفع الحد • وان غنت فلا • وان قذف بمد البينة لاعى (ح) ان كان ولد والا فلا • وان قدمها في النكاح رنا قبل النكاح لم يلاعى (ح) ان لم يكن ولد • وان كان موحان لانه قصر بذكر التاريخ • مروع • الاول • لو لاعى ثم ألمها وقدمها تلك الزنية فلا حد وعليه التمرير ولا لعان • وان قدمها برية أخرى فان كانت لم تلعن وحدت لم يجب الحد على أحد الوحيين لسقوط حصانتها تلك الزنية بموجب لعانه • وان لاعت وجب الحد على الصحيح اذ بقيت حصانتها بلعانها • وان كان القذف من أجبي مايجب الحد أولى لأن أثر لعان الزوج لا يمتدى الى غيره • الثاني • اذا قذف أجنبية ثم سكحها وقدمها ولاعى ادمع الحد الثاني أما الأول فيستوى ولا يدرج تحت الحد الساقط باللعان وان قلنا بالتدخل لأن قول الاتحاد يجري عند الاستيلاء • الثالث • لا يبنى نسب ملك اليمين باللعان على الصحيح • ولو اشترى روحته فأتت بولد لا يمتثل أن يكون بعد الشراء • وله اللعان • وان احتل فلا لعان • ولو ادعى لوطه في الملك والاستبراء لم يلحقه نسب ملك اليمين للاستبراء ولا بالنكاح لاقطاع ذلك العراش عراش ملك اليمين • وفيه وجه أنه يلحقه نسب النكاح على هذا له الذى باللعان • لركن الثالث القذف • وهو يستأى الى وطء حرام • فلو سها في رهاى مستكرهة عليه موحان • ولو كان وطء شبهة من الحائض موحان مرتين وأولى تمت اللعان لان اللعان في القرآن ورد مرتين على الرمي بالرما • وان كان نواطىء بالشبهة معترفاً وأمكن إلحاق الولد به عرض على القائف ولا لعان قطعاً • أما اذا اقتصر على قوله ليس الولد مي موحان وأولى



بحوار اللعان لانه يحتمل الزنا والشبهة • ولا يشترط (م) أن يقول في القذف  
واللعان رأيتها تربي • ولأن يقول استراثها بعد الوطء (م)

﴿ الفصل الثالث في مروع متفرقة ﴾ وهي أربعة • الأول • إذا قدمها  
ماخى وذكره في اللعان فلا حدّ للاجبي • وإن لم يذكره فعولان لأن اللعان  
حجة على الجملة وإن كانت قاصرة • ومن قذف عند القاضي مهل على القاضي  
إخبار المقدوف لطلب حدّ القذف وجهان • الثاني • إذا قذف نسوة بكلمة  
واحدة في تعدّد اللعان قولان مرتان على تعدّد الحدّ • واللعان أولى بأب  
يتمدّد لانه حجة فلا يتداخل • وإن قلنا تعدّده لم يتحدّ رصاصه لمان واحد  
كاليمين • وإن قلنا يتحدّ بذلك حيث لا يشترط طلبه أو توافقه • فإن اسردت  
واحدة فالطلب لآخر عنها ثم استأنف للمباقيات • ولو قال لروحته يا راية بنت  
الراية فقد قذفها وأنها تكلمت عليه حدّان • فإن قلنا يقدم حدّ المقدوف أولاً  
على أحد الوجهين معها يقدم حدّ الأم • وإن كانت متأخرة على وجه لأن حدّ  
المت متعرّص للسقوط باللعان حدّ الأم أقوى • الثالث • إذا ادّعت القذف  
فأنكر فقامت الحجة على القذف فله أن يلاع أن أظهر لانبكاره تأويلاً وآلاً  
فوحهان • فإن أنشأ قديماً آخره اللعان وادّفع عنه ذلك الحدّ أيضاً الآ إذا  
كان قد قال ما قدمت وما ريت فإن قذفه بعده ياقص شهادة المرأة الآ إذا  
مصّت مدة احتمل طريان الزنا بعدها • ولو امتنع عن اللعان فلما عرّضاً للحدّ  
رحمها اليه حار كافي البينة بخلاف اليمين • ولو حدّ الرجل فأراد أن يلاع  
بعده ممكن منه أن كان ثم ولد والآ فلا فائدة للمانه فلا يمكن • الرابع • إذا  
قال ريت وأنت صغيرة فيحبّ التعزير • فإن قال وأنت محمودة أو مشرّكة  
فكمثل أن عهد لها ذلك والآ فاحذ • وقيل لا حدّ إذا لم تعهد تلك الحالة لانه

حذاء محال في الركن الرابع اللعط \* والطريق أصله ثم في تخطيطاته وسننه  
 \* أما اللعط \* فأن يقول أربع مرات أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيتها  
 به من الزمان وفي الخامسة أن لمة الله عليه ان كان من الكاديين \* ويصح إعادة  
 ذكر الولد في كل مرة ان كان ثم ولد \* والمرأة تشهد أربع شهادات أهل الكاديين  
 فيما رماها \* وفي الخامسة أن عصب الله عليها ان كان من الصادقين \* وليس  
 عليها إعادة ذكر الولد \* ولا يقوم (ح) معظم الكلمات مقام الجميع \* والصحيح  
 أنه يتبين لفظ الشهادة فلا يبدل بالحلف \* ولا لفظ المضب باللعن \* والاصح  
 أنه يحب الترتيب في تأخير اللعن \* وتحب الموالاة بين الكلمات \* ويصح لسان  
 الآخر (ح) وقدمه \* وعليه أن يكتب مع الإشارة ليتين لفظ  
 العصب واللعن \* أو يورد عليه ما طق فيشير بالاحاطة \* فان قال بعد اطلاق  
 اللسان لم أرد ذلك لم يقل \* ولو انقل لسان الطاق قبل اللعان وكان ينتظر  
 رواله على قرب أهل ثلاثة أيام \* والماحر عن العربية يقوم في حقه  
 رحمة اللعن والعصب والشهادة مقامها ولكن لا بد من ترجمتين يترافان  
 لقاصي \* وهل يشترط أربعة فيه خلاف \* أما التلطيظ \* فهو بالزمان والمكان  
 والجمع (أما الزمان) فالتأخير إلى وقت المصير \* وان لم يكن طلب حاث فيوم  
 الجمعة (وأما المكان) فأشرف موضع البلد وهو مقصورة جامع \* وفي مكة  
 عند المقام \* وفي المدينة بين المدبر والمدن \* وفي بيت المقدس عند الصخرة  
 \* وفي حق لدمي الكنيسة والبيعة \* وفي الخوصي بيت اليرن على وحه  
 وأما بيت الاصنام فلا يأتيه \* ويعطى على رديق يسلمه شؤمه \* ولخاص  
 نلاع على باب المسجد \* والمشر - - - وسركه - لا يعد في المسعد (ح)  
 ولا يؤاخذها القاصي عند الشرع (وإن جمع) فهو أن يحصر جماعة ولا

ينقص عن أربعة • ولا يصح للعبان الآ في مجلس الحاكم أو في مجلس المحكم على قول • ثم التعليط بالمكان في وجوه قولان • وفي الرمان والجمع طريقان • وأولى بأن لا يجب • وأما السن • ثلاثة أن يحومها القاصي بالله فلعلمها يرجران • وأن يكون على المترأعي القاصي على وجه • والروح على وجه • وأن يأتيه رجل من ورثته عند الخامسة فيصع يده على فيه ويقول له صاحب المجلس اتق الله فإياها موحدة • والمرأة تأتيها امرأة

### — الباب الثالث في حوامع أحكام اللعان وبني الولد —

ويتعلق لمعاه خمسة أحكام • العراق • ونأخذ الحرمة • وسقوط الحد عنه وانتهاء النسب • ووجوب حد الرابا عليها • ويتعلق لمعاه سقوط الحد عنها فقط • أما حكم بني الولد فيه خمس مسائل • الأولى • أن اللعان يباح إليه إذا أمكن أن يكون الولد من الروح • فإن لم يمكن أما لقصور المدة عن ستة أشهر • أو لطول المسافة ( ح ) بين الروحين • أو لكون الروح صبيًا دون عشر سنين • أو لكونه ممسوحًا محبب الذكر والأنثيين فلا يلحقه • والباقي الأنثيين يلحقه الولد قطعًا • وكذلك الحصى الباقي الذكر على الأصح • الثانية • اللعان عن الحمل حائر في صلب السكاح على الصحيح لانه حائر بمجرد عرص القطع دون الولد • وبعد البيوة فيه قولان مأخذهما أن اليقين هل يشترط للعان أم يحور بالظن لخطر الموت • الثالثة • إذا أتت توائم في أحدهما لم ينف • وإن ضامها ثم استلحق أحدهما لحقه الثاني لانه لا يتبعص ويلب حاب الآثبات • ولو لبى الحمل فأتت توائم انتميا • وله أن يبي أولادًا عدة لمعان واحد • وبين التوائم المميمين أحوة الام • ولا تشتت أحوة الاب على

الصحيح (و) ﴿الرامة﴾ إذا مات الولد طه الممان (ح) وإن لم يكن للولد ولد حي \* ولو نساء طه مات استلحقه قبل وورثه \* وكذلك لو نفي بعد الموت ثم استلحق على الأطهر (و) ﴿الخامسة﴾ حق هي الولد على القور ويسقط بالتأخير على قول \* ولا يسقط إلا بالاستلحاق على قول \* ويعمل ثلاثة أيام على قول \* فإن قلناه على القور فلو صدر عد الحمل إلى انفصال الولد حار \* ولو قال عرفت الحمل ولكن استطرت الاجهاض حار على وجه \* وإن قال لم أسمع الولادة إلا من حار لم أصدق عرر \* أما من عدلين فلا \* ومن عدل واحد فوحيان \* ولو قيل له متعك الله بولدك فقال آمين فهو استلحاق \* وإن قال حراك الله حيراً أو أسمعك الله مايسرك فلا

### — كتاب العدة —

﴿والطري عدة الطلاق ولوفاة والاستبراء \* أمعدة الطلاق هيأمانان﴾

### — الباب الأول في عدة الحرائر والأماء —

وهي الأقرء \* أو لا شهر \* أو حمل \* النوع الأول الأقراء \* وجميع ذلك يجب للزوجة ولكن يكفي حريان سب الشغل من تعيب الحشمة ووطء الصبي والخصي \* ويجب على المعلق طلاقها على يقين البراءة \* والأقراء هي الأضهار (ح) \* ولو قل أنت ضائق في كل قرء طلقه لم يقع إلا في الطهر \* ثم بقية الشهر قرء \* وحد ولو حطة \* ولو قال أنت ضائق مع آخر جزء من الطهر فلا تنقل ليس قرأ على القول الحديد \* والقرء هو الطهر المحتوش بدمير على أحد الوجهين \* فبقية طهر الصبية قل الخيس ليس بقرء \* وعدة الحرمة ثلاثة أقراء \* وعدة الأمة قرآن \* فإن أتممت في أثناء العدة فهي كالحرمة في قول

\* وكالامة في قول \* وفي القول الثالث ان كانت رحمة التحفت بالحرّة \* وان  
كانت بائسة فتعد بقرين \* ولو وطئ أمة على طئ أنها حرّة عليها ثلاثة  
أقراء على أحد الوحيين \* ولو وطئ حرّة على طئ أنها أمة لم يؤثر الطئ أصلاً  
\* والعدّة بالاقراء ظاهرة في المستقيمة العادة \* وكذلك في المستحاصة  
المميزة أو الحافظة للعادة \* وأما الباسية فيكفيها ثلاثة أشهر بالاهلة \* فاب  
طلقت وقد بقي من الشهر خمسة عشر يوماً فيكفيها بقية الشهر وشهران  
آحران \* وان بقي أقل فلا بد من ثلاثين يوماً للشهر المكسر وشهرين  
آخرين \* وقيل يكفيها شهران آحران \* وقيل اذا اكسر شهر اكسر  
الثلاث فلا بد من تسعين يوماً \* وقيل ان على الباسية الصبر الى سن اليأس  
\* أو أربع سنين \* أو تسعة أشهر \* لان الطهر رعا راد على أشهر \* وهذا  
يستمد من قول الاحتياط \* ولكن لا يجرى هذا في الرحمة والسكينة بل  
فيما عليها (أما) الصغيرة والآيسة فتعدان بالأشهر \* واو رأت الصغيرة دما  
قبل تسع سنين فدم فساد \* واب رأت بعد الاعتداد بالأشهر لم تستأف  
\* ون رأت قبل الفراغ استأفئت (وأما الامة) فتعدّ شهرين بدلاً عن  
قرين \* وقيل شهر ونصف لانه يقبل التمتع \* وقيل ثلاثة أشهر أحداً  
من نص الشامي رضي الله عنه في أم الولد اذا عتقت أنها تعدّ ثلاثة أشهر  
على أحد القولين \* وشهر على قول بدلاً عن قرين \* فروع \* التي تواعدت  
حيضها رصاع أو علة عليها انتظار الحيض ولا تعدّ بالأشهر \* والتي لم تحض  
أصلاً وان كبرت فتعدّ ما ذ شهر \* وان كان الاقطاع بعد الحيض بغير علة  
فالقول الحديد أنها تبصر الى سن اليأس ثم تعدّ ثلاثة أشهر \* والقول القديم  
أنها تبصر تسعة أشهر لئى الحمل ثم تعدّ بالأشهر وهو مذهب عمر رضي الله

عنه • وقول ثالث قديم انها ترض أربع سنين ثم تمتد • فان فرعا على القديم حاضت بعد الترض والمدة والنكاح استمر النكاح • وان حاضت قبل تمام التسعة نزل الترض وانتقلت الى الاقراء • فان لم يماودها استأنفت الترض والمدة جميعاً • وان حاضت بعد الترض بالتسعة ولكن في المدة استأنفت التسعة ولكن هل تسي على الثلاثة أم تستأنف فيه حلاف • فان قلنا بالنساء استكملت ثلاثة أشهر بالحساب • وقيل يكملها شهران وما مضى يحمل قرأ وهذا جمع بين البذل والمبدل وهو بعيد • ولو رأت الدم بعد المدين وقيل النكاح فالص أنها ترجع الى الاقراء • وفيه وجه أن المدة قد تمت • وأما ادا فرعنا على الحديد فس اليأس أقصى مدة يأس امرأة في العلم ممن تعرف على قول • أو نساء عشيرتها على قول • وقيل يختص بالمصبات من النساء • وقيل يطر الى البلد لآلي العالم • وعلى هذا القول لو رأت الدم قبل مضي الاشهر بعد سب اليأس انتقلت الى الاقراء • فان لم يماودها فتستأنف (و) الاشهر قطعاً لان المطلوب اليقين • وهل عليها تسعة أشهر أو أربع سنين للترض اذ رآل اليأس بالحض فيه وجهان • والاصح أنه لا يجب • أما ادا رأت بعد لاشهر فلا يؤثر على قول • ويؤثر على قول وان كان بعد النكاح • وفي قول ثالث قل النكاح يؤثر وبعدة لا يؤثر • النوع الثالث • هو المدة بالحمل فان النوع الثاني هو الاشهر وقد ذكرناه • ولا قضاء للمدة به شرطان أحدهما أن يكون الحمل ممن منه المدة أو يحتمل أن يكون منه كولد اللعان • أما المني قطعاً كولد الصبي والمسوح (ح) فلا تنقص (ح) المدة به • ولو أنت روضة البائع بولد لدون ستة أشهر لا يلحقه ولكن ينقص المدة به على وجه لاحتمال حريان وطء الشبهة قبل النكاح • ولا ينقص

(ح) على وجه لانه متى عه شرعاً \* وعلى وجه ثالث لو اذعت وطء شهة  
 اتقضت عندها لان القول في المدة قولها \* وان سكح (م) حاملاً من الزنا  
 وهي تري الادوار وقتلتا انها حيض في اقصاء المدة \* وحيان لان حمل  
 الزنا كالمعدوم في حق المدة والتحريم (م) \* الشرط الثاني \* وضع الحمل التام  
 فلا تنقضي المدة بوضع أحد التوأمين \* وانقضى المدة بين التوأمين ستة  
 أشهر \* ولا تنقضي بانفصال نحص الولد بل هو كالخمين في الاحكام كلها  
 \* وقيل هو كالمتصل الا في المدة \* ولا تنقضي باسقاط العلقه \* وتنقضي اذا  
 طهرت الصورة والتخطيط وان حي \* وان كان لحماً فالنص أن المدة تنقضي  
 به \* ولا يجب به العرة \* ولا يحصل به الاستيلاد \* وقيل قولان بالنقل  
 والتحريم \* فروع \* الاول \* المرتبة بالحمل بعد الاقراء لثقل نطها لا تسكح  
 ان طهر الارء \* وعرد الشك لا يجمع صحة السكاح \* وقيل يحترج على قولي وقف  
 العقود \* الثاني \* اذا أنت بعد المدة ولدت لاقول من أربع سين لحق الروح وان  
 لم تسكح زوجها آخر \* وان كانت رحيمة حسب أربع سين من وقت انصرام  
 المدة \* أو من وقت الطلاق فيه قولان \* فان قلنا من وقت نصرم المدة  
 تمادي الالحاق الى عشرين وريادة اذ الطهر قد يتأخر سين \* وقيل ان ذلك  
 لا يحتمل فلا يحسب للمدة أكثر من ثلاثة أشهر \* الثالث \* اذا سكحت ثم  
 أتت بولد لزمان يحتمل من الروحين ألحق بالثاني ان كان السكاح صحيحاً  
 لا سبيل الى ابطال الصحيح \* وان كان فاسداً يعرض على القائف لانه كوطء  
 شهة \* ثم مدة احتمال الثاني يحتسب من العقد الفاسد \* أو من الوطء فيه  
 خلاف \* وكذلك عدة السكاح الفاسد يتبدأ بعد آخر وطء \* أو بعد التمرق  
 بالحلاء الشبهة فيه خلاف \* الرابع \* لو قل طلقت بعد الولادة فأبكرت

وقالت بل قبلها بالقول قوله سواء انعاقلى وقت الولادة أو أبهم • ولو اختلعا  
في وقت الولادة وانعاقلى وقت الطلاق بالقول قولها • ولو ادعت تقدم  
الطلاق فقال لأدري عليه عيب جازمة أو الكول • فان حرم الزوج فالت  
لأدري فله الرحمة وليس يقبل دعواها مع الشك

باب الثاني في تداحل المدتين

والمدتان المتعقبتان بالاقراء أو الأشهر تداحلان (و) من شخص واحد  
وذلك بأن يطأها الروح في العدة فيكفيها ثلاثة أقراء من وقت الوطء • لكن  
الرحمة لا تتجاوز ثلاثة أقراء من وقت الطلاق • أما إذا احتلعا بأن كان احدهما  
بالحمل اندرجت الأخرى تحت الحمل على أحد الزوجين وانقصنا بالوضع  
ودامت (و) لرحمة اليه • فان قلنا لا يدرج فان كان الحمل من وطء الشبهة  
انقطع عدة الطلاق فتعود إلى بقيتها بعد الوضع وله الرحمة أو تحديد الكاح  
في البقية • وهل يحور الرحمة قبله فيه وحاه • ومهما ثبت الرحمة ثبت  
نيرث وسائر الأحكام • ولو كانت تري الدم وهي حامل انقصت العدة  
لأخرى بالاقراء مع الحمل على الأضر لانه لمجرد التعدد • أما إذا كان وطء  
الشبهة من أحسب في تداحل المدتان (ح. و) لكن لا يسق الطلاق  
سقطت عدة الطلاق ثم عدلت عن الشبهة • وإن سق الوطء فقد قيل  
يتم عدة السابق • وقيل الكاح أقوى • فان قدما عدة الشبهة أو كان قد  
أحل • فإن حمل يتدم بكل حال في الرحمة قبل شتغالها بعدة لروح وحاه  
• ولا يحور تحديد كاحها ان كانت مائة في حالة عدة الشبهة • أما في حال  
عدته إذا كان في دمتها عدة الشبهة فوحاه • ولو راحها وهي حامل من



الشبهة لم يحل الوطء \* وان كانت حاملاً منه ولكن في ذمتها عدة الشبهة هي  
حوار الوطء وحان حار يادى وطء الحامل من الزوج ان وطئت بالشبهة \* هذا  
كله اذا علم من منه الحمل \* وان احتبل معها عرس على القائف وحكم بموجبه  
\* لكن الزوج ان أراد الرحمة فليبه ان يراجع قبل الوضع ولعمدة ليقع ذلك في عدته  
يقين \* ويحتمل الرحمة هذا الوقف على الاصح \* ولو اقتصر على أحدهما لم يحل  
(و) له \* وان كانت بأمة فقد السكاح مرتين فيه وحان \* وحه المبع أن السكاح  
لا يحتمل الوقف ولا تطالب بالنفقة واحدا منهما في الحال وان قلنا يح على الواطئ  
بالشبهة لانه الآن مشكل \* فان قصى القائف عد الوصع للروح فلها المطالبة للروح  
\* وان قصى للواطئ فلا لان مصي الرمان يسقط نفقة القريب \* فمروع \*  
الأول \* المدتان من حريين تتداخلان على النص لان استيلاء الثاني يطل  
حق الاول \* وقيل قولان \* الثاني \* البائة تنقص عدتها وان كان الروح  
يعاشرها على الاقنس (و) \* والرحمة لا تنقص عدتها مع المحالسة على الاظهر  
\* فان طالت المراقبة ثم حرت حلوة احتل أن تقطع واحتل أن يبي ما  
لعمدها عليها \* ومحالطة الاجبي لا تمتع المدة \* ومحالطة الروح في السكاح العاسد  
لعمد انحلاء الشبهة لا تؤثر \* الثالث \* اذا بكح ممتدة على طين الصحة انقطع  
عدة السكاح \* وتقطع عمره القد أو عمره الرفاف أو بحقيقة الوطء فيه تردد  
\* ولا تحرم (م) الممتدة على بالحكم على التأيد \* الرابع \* اذا راحها ثم طلقها في  
حوار الاكتفاء بقية المدة الساقية قولان \* وان كانت بأمة فقد نكاحها ثم طلق  
قل المسيس يكفيها (ح) بقية عدة الساقية لان الرحمة عادت الى نكاح  
كان فيه وطء \* وان طلقها قبل الرحمة فالصحيح أنها لا تستأنف \* وحيث  
نقول بالاستئناف فلو كانت حاملاً فيكفيها وصح الحمل \* ولو راحها فوصفت

ثم طلقها وقتنا بالباء وحما الى قول الاستئناف للصورة وتمذر الباء • وقيل سقطت عنها البقية للتمذر فلا شيء عليه • ثانيا اذا راجع الحائل في الطهر الثالث ثم طلق فلا شيء عليها اذ بعض الثالث حكمه فلا بقية عليها • وقيل البعض من أول الطهر لا أثر له عليها قرأ آخر • الخامس • اذا حالغ المسوسة ثم حدد ووطىء وحالغ اندرجت البقية الاولى تحت هذه العدة • وان مات قبل تدرج تلك البقية تحت عدة الوفاة فيه وجهان

— القسم الثاني من الكتاب في عدة الوفاة والسكى • وفيه بابان —

في الأول في العدة • وهي أربعة أشهر وعشرة أيام وان لم تحض (م) • وان كانت حاملاً فلو وصفت في الحال حلت للارواح (و) • ويحل لها غسله بعد الوضوء وبعد تكاح روح آخر أيضاً • ولو طلق احدى امرأته ومات قبل البيان فلي احدهما عدة الطلاق وعلى لأخرى عدة نفاة عليها أقصى الأخلين ان كن من دوات الأقران • ولا حياط • وان كن حوامل فيكن الوضوء • أو من دوات الأشهر فيكن أربعة أشهر وعشر • ومن ندرس حرروحها فليس لها إلا الصبر في موت على القول الحديدي (ح م) • ثم ان • اترك العدة لها حب السبع سنة • وعلى القديم ان ترك العدة لها أن ترضع أربع سنين ثم تعد عدة نفاة وتكبح • ويحب تحديد عدة نفاة وهو ترك الأربعين نيس لأريمه أو مصوع لريمه دون لاسود ولا كهك الكدر • ولا يجوز لأيمس سوى لأريمه • ولا يجوز التحني بالذهب والنصبة واللائي • ويجرم كل ضيب يجرى في • وكذا تدهين الشعرون • يكن فيه ضيب • وفي المصوع خش تردد • ولا يجوز مصوع وان صرع قبل السبع

• ويحوز لس الكتان والخزّ والديقي<sup>(٣)</sup> الايص • ويحور التربين في القرش  
وأثاث البيت • ولا تكتحل البيضاء بالأحمد الأسب الرمذ ليلاً وتمسحه بهاراً  
• ولا بأس بالحتم بحاتم يحمل للرجال • ولا بأس بالنطف بالقلم والاستحداد وإزالة  
الوسخ • وعليها ملارمة المسكن الالاحة • فان تركت جميع ذلك عصت  
واقصت العدة

### — الباب الثانی فی السكى —

والطريق أمرين : الأول في المستحقة • وهي المعتدة عن طلاق مائة  
كانت أورحية • وفي المعتدة عن الوفاة قولان • وفي المعتدة عن الفسخ  
طريقان • وقيل قولان • وقيل لا سكي لها قطعاً وإن كان الفسخ تلقى  
بأخبارها أو غيرها • وإن كان ردّة الروح قولان • ومن لا تستحق العقة في  
الكاح فلا سكي لها كالصغيرة والامة على وجه والباشرة • وفي وحب  
لزوم المسكن على الامة اذا كان السيد هو الذي عين المسكن وقلنا ليس للروح  
ذلك تردد • والطاهر أنه لا يجب • وإنما يجب ملارمة مسكن الكاح • ولو  
طلقت بعد الانتقال لارمت المتقل اليه • فان أدب في الانتقال وطلقها  
في الطريق فالمسكن هو الأول على وجه • والثاني على وجه • والبيرة  
في الانتقال بالبدن لا بالامتنعة • ولو أدن لها في سفر وطلق قبل مفارقة عمران  
البلد لها الانصراف • ولم يجب على أحد الوحيين كيلا يطل عليها أهمة السر  
• وإن كان في الطريق لم يلزمها (وح) الانصراف وكان لها اتمام حاجتها

(٣) قال في المصاحح الديني فتح المال من دق ثياب مصر قال الادهمي وأراه مسوا  
الى قرية اسمها ديق اه

ويحب الرجوع الى المسكن لمدة ليلية المدة • وان اقتضت المدة فلا يحب  
• وان كان سفر نزهة وأذن الزوج مدة في حوار استيفاء المدة قولان  
• وكذلك في وحب الانصراف عن الطريق • وفي وحب ترك الاعتكاف  
المأدوب فيه حلال • ولو حرحت مع الزوج فطلقها وجب عليها  
الانصراف اذ ليس يطل أهبها اذا حرحت بأهله الروح • ولو أذن لها  
في الاحرام وطلق قبله لم تحرم • وان أحرمت بصره أو مح • وهي في البلد  
وقل تأخير المح في وحب التأخير تردد لما في مصابرة الاحرام من  
السر • ومبرل البدوية مسكها فلا تعارق إلا اذا رحلوا • فان رحل أهلها  
وهي في أمن لو أقامت فيه تردد اد معارفة الاهل تسر • ولو رحلت  
معه وأردت المقام قرية حار خلاف المدينة • ولو كانت في دار أخرى  
فقال لا أنتقل فاني انتقلت • لادن فأكر فاقول قوله • وب حرى  
الخلاف مع الورثة فاقول قوما ذو حود لا انتقال يقوى حاب • وفي في  
المستلزم قولان بالقتل والتحرير • ويحور لها معارفة المسكن حذر صاهر  
حاجة الضعاء • وحب الدل والنفس والمحرمة وقامة حذ عليها • ولا يحور  
في حب زيادة كتحارة وكتحليل حجة لاسلام • النظر الثاني فيما يحب  
على روح • وعليه أن لا يحرجها من مسكنه لا د كان عيساً لا يلبق بحالها  
فهو أن يتأهل في موضع آخر • وليعذب موضعاً قريباً حتى لا يعد لا انتقال  
• ون كانت قد رصيت بدر حبيسة فلب الانتقال الى أخرى وعليه  
الابدال • ولا يحور له مداخلة لدر لأهل الخلوة لأن يكون معها محرمة  
أو امرأة يحتشم حاب • أو معه زوجة أخرى • أو حارية أو محرمة له • ولا  
يحور أن يحلوا رحلان بأمرأة • ويحور أن يحلوا رحل بسوة ثقات • وله الدخول

ان كانت في حرة معددة المرافق والا لم يجر الامع محرم \* ولا يجوز له بيع الدار الا أن يكون عدتها بالاشهر فيخرج على بيع الدار المكسرة لان آخر الاقراء والحمل معمول \* ودات الاشهر اذا توقع طريان حيضها في البيع خلاف \* فان صحنا خاصت حرج على احتلاط الثمار بالمبيع \* وان كان المنزل مستعاراً أو مستأجراً فعلى الروح الا بدل عد رجوع المير وانتهاء مدة الاحارة \* فان احتاج الى الاحرة وأفلس صارت بأجرة مدة الاقراء ان كانت مستقيمة العادة \* أو الأقل ان لم تستقم \* وللحمل اتمام تسعة أشهر ولا ينظر الى الزيادة \* وان كان الروح عائناً استقرص القاضي عليه \* فان استقلت بذلك في رجوعها خلاف \* وان أرمنا السكى في عدة الوفاة فهو من التركة \* فان لم تكن تركة ورعي الوارث بمقامها لربها الملامرة \* وقيل انما يجب اذا كان الشغل موهوماً \* فان لم يكن فليس للوارث تميين المسكن عليها

### القسم الثالث من الكتاب في الاستبراء وفيه فصول

في الاول في قدره وحكمه وشرطه \* أما القدر فيقرء واحد وهي حصة كاملة ولا يكفي بقية حصة \* وقيل انه طهر \* ثم في الاكتفاء بقية طهر خلاف \* وان كانت من دوات الاشهر فمشهر واحد على قول \* وثلاثة أشهر على قول \* والمستولدة اذا عتقت استبرأت قرء (ح) واحد \* وان كانت حاملاً فاستبرأها بالوضع \* وان كان من الرما كان اتصاله كاتصال الحيض \* أما حكمه \* هو تحريم الاستمتاع الا في المسية فانه لا يجرم الا وطؤها \* وفيه وجه آخر انه يحرم الاستمتاع \* وأما شرطه \* فان يقع بعد حصول ملك لارم والطاهر انه يجوز أن يقع قبل قصص المشترة \* ولا يجوز في

الهمة قل القص • ويحور في الوصية ولكن بعد القبول وموت الموصى • ولا يحور في مدة الخيار ان قلنا الملك للبائع • وان قلنا انه للمشتري فهو كما قل القص وأضعف • ولو كانت مجوسية أو مرتدة فأسلمت بعد انقضاء حصة بعد الملك فقيه خلاف لعدم مطلة الاستحلال • ولو تمدى بوطنها قل الاستبراء لم يقطع الاستبراء • فان أحلها وهي حائض حلت لتنام الحيض بسبب انقطاعه بالحل

• الفصل الثاني في السب • وهوائان • الأول • حصول الملك مارث أو هبة أو بيع أو مسح (ح) أو اقالة (ح) • وان كان الانتقال من امرأة أو وصي وجب أنصاً • ويحب في الكر (و) والصغيرة (م) والآيسة • ولا يحري استراؤها قبل البيع • ويحب (ح) استبراء المكاتبة اذا عادت الى الرق بالمرح • ولا أثر لتحريم الصوم والرهس • أما روال تحريم الردة والاحرام فقيه خلاف • وكذا في روال تحريم الترويج بالطلاق قبل المسيس • ولو باع بشرط الخيار صادت اليه بالمسح يجب الاستبراء ان قلنا بروال ملكه أو بتحريم الوطء • ولو اشترى روحه وح الاستبراء على وجه لتبذل حمة الحل وتحدد الملك • ولو اشترى معتدة أو مروة استبرأها بعد المدة أو الطلاق • وقيل اذا لم يجب عند التملك فلا يجب بعده • السب الثاني • روال المراض عن الامة الموطوءة والمستولدة بالعتق أما بالاعتاق أو بموت السيد يوجب التريص بقره واحد • ومن أراد ترويج الامة الموطوءة فعليه الاستبراء بحصة (ح) قل الترويج • ولو استبرأها ثم اغتفها لم يحر ترويجها على وجه الا بعد التريص بقره على وجه لان العتق أوجب ذلك • وكذا الخلاف لو روجها المشتري وقد استبرئت قبل الشراء • وقيل ذلك يمتنع في المستولدة دون

الريقة لشه فراشا فراش النكاح \* والمستولدة المروحة اذا أعتقت في  
وحوب الاستراء عليها خلاف \* ولو أغنق مستولدة وأراد أن ينكحها  
في مدة الترض فيه خلاف \* والمستولدة المروحة اذا مات زوجها وسيدها  
فان مات السيد أو لافليها لوفاة الروح عدة الحرائر \* وان مات الروح أو لا  
فليها عدة الاماء \* وبعد ذلك عليها الترض للسيد بحضرة على أحد  
الوجهين ان لم تحص في مدة العدة \* فان ماتا معاً فالصحيح أن عدتها عدة  
الاماء \* ومهما قالت حصت حل للسيد وضوها في الاستراء \* ولو امتمت  
على السيد فقال آخرى تنكح الاستراء صدق السيد \* وهل لها أن تحمله فيه  
وحام \* وكذلك اذا دعت تحريراً بسب وطء المورث فهل تسمع دعواها  
للتحليف فيه وحام

في الفصل الثالث في ما يصير به الامة فراشاً وهو الاقرار (ح) بالوطء من  
غير دعوى الاستراء \* فان ادعى الاستراء بعد الوطء لم يلحقه الولد على  
الاظهر \* وقيل يلحق ولا يتنق الا بالامان - ولو ادعت أمية الولد فلها تحليفه  
فيحلف انه ما وضئها بعد الحبص \* وعلى وجه يقول في اليمين وليس الولد مي  
\* ولو أتت بعد اقرار الوطء لأكثر من أربع سنين فهذا أولى بأن لا يلحق  
من صورة دعوى الاستراء \* وكذا الخلاف في الولد الذي لا يمكن الامس  
وطء آخر وكان هذا يرجع الى أنها لا تصير فرساً محرد الاقرار ولكن  
ما يقتضيه الاقرار بواحدة \* ولو ادعى العزل حقه على الاظهر \* ولو أقر  
بأنها في غير المأني لم يلحقه الولد \* ولو اشترى روحته فولدت لمرأى يحتمل  
من المالكين حقه فلم تصر أم ولد ما لم يقر بالوطء \* فان أقر واحتمل أن يكون  
من النكاح في أمية الولد مع الاحتمال تردد

الباب الأول في أركانه •

وهي ثلاثة • الأول المرضة • وهي كل امرأة حية تحتمل الولادة • فلا حكم للأنثى وللالل الرجل (و) وللالل الميتة (ح م) • فإن حلب لبها فانت شرب الصبي لدهن • وتها حرم على أصح المدهين (و) • ولا حكم للأنثى الصغيرة دون تسع سنين • وبعد تسع سنين يحرم لبها لاحتمال البلوغ وإن لم يكن محرم دليل البلوغ • وفي لبن الكبر وحده أنه لا يؤثر في الثاني اللب • والمعتبر وصول عيبه أو غير ما حصل منه من حبس (ح) أو أقط (ح) سواء كان صرماً أو مخلوطاً بمائع ما لم يصير معلوماً بحيث لا يؤثر في التغذية قطعاً • فإن صار معلوماً فإن امتزج بأقل من قلتين وشرب الصبي كله • وفيه قولان وإن شرب لعنه فقولان مرتان • من امتزج قلتين وشرب حصه • يؤثر وإن شرب كله فقولان • ولا يحس عتار القلتين من غير لبن • كانت ضل • وهو معدة الصبي الخ • فلا أثر للإيضاح في معدة بيت ولا في خوف الكبر عني بعد الحولين • وأما خنة والسحوة وتقشير في تحليل وإخراجة بحيث لا يفطار لا تحريم • وحيث يحصل الإفصاح فيه فقولان • وأولاهما بالتحريم السعوط لا تصح للدهن • وشرب رضع بعدد (ح م و) وهو خمس رضعات • ويحصل تعدد تحصل فصل بين رضعات • ولا يحصل بأن يعض الصبي الثدي ويتحوت أو يشي ويهو خفة • من • بعد في العرف والتغير رضعتين • فرع • لو شكك في العدد فلا تحريم • و • شكك في وقوعه بعد الحولين فقد قابل أصلاً وهو بقاء مدة وعدم



التحريم \* لكن الاصح أنه لا تحريم الا يقين \* قاعدة \* لو كان للرجل خمس مستولدات أو أربع نسوة ومستولدة فأرصعت كل واحدة طناه مرة لم يحرم المرتضع عليهن \* ويحرم على المعلن (و) لانه اجتمع العدد في حقه وهو ليس نالما للام هذا أصح الوجهين \* ولو كان بذلهن خمس نساء فوجها مرتان وأولي بأن لا يحصل \* والا حوات كالنساء \* ولو كن مختلفات كأم وبنت واحت وروحة وحدة فالظاهر أنه لا يحرم اد لا يحصل من مجموعها قرابة واحدة \* ولو أرصع خمس مستولدات على التوالي هي خمس رصات على أحد الوجهين لتعدد الرصع \* وقيل تعدد الرصة كتعدد الثدي

### باب الثاني فيما يحرم من الرضاع

والاصول فيه المرتضع والمرضعة والمعلن \* ولما حرمت المرضعة على الرضيع حرم أيضاً عليه أمهاتها من الرضاع والنسب فاهن حداث \* وأحواتها من النسب والرضاع حالات \* وأولادها من الحيتين احوه \* وكذلك أولاد الاخوة \* وكذلك أولاد الرضيع أحماد المرضعة \* ولا يحرم المرضعة على أب المرتضع وعلى أخيه \* وكذلك روح المرضعة أو المرتضع \* وأبوه حده \* وأخوه عمه \* وولده أخوه وعلى هذا القياس \* لكن يعتبر أن يكون اللب من ولد المعلن \* فان كان الولد من الرأ أو مغيماً باللبان فلا نسبة للاب اليه \* فان كان الولد من وطء الشبهة انتسب الولد على الاصح أيضاً \* فلو وضعت المكسوة بالشبهة وأتت بولد يَحْتَمِلُ مِمَّا فَأَرَصَعَتْ صَغِيرَةً هِيَ وَلَدٌ مِنْ يَثْتِ لَهُ نَسَبُ الْوَلَدِ بِالْحَاقِ الْقَائِفِ أَوْ بِنَسَابِ الصَّغِيرِ بَعْدَ بُلُوغِهِ \* فان مات قبل الانتساب انتسب الرضيع على وجه نفسه \* وتقي مشتبهاً على وجهه فيحرم عليهما جميعاً

\* وفي وحه ثالث له أن يواصل أيما شاء ولكن إذا واصل أحدهما امتنع عليه الثاني \* ولو كان لبن المطلقة داراً فرضيها من المطلق ولو بعد عشر سنين إلى أن تصح حملاً من وطء غيره فاذ ذلك يقطع نسب اللسان عنه \* أما في مدة الحمل فاللبن للثاني على وحه \* وللأول على وحه \* ولها على وحه وهذا الحكم لو كان قد انقطع ثم عاد \* أما إذا لم يقطع فهو للأول على وحه \* ولها على وحه \* ولا صائر إلى تخصيصه بالثاني

باب الثالث في الرضاع القاطع للسكاح وحكم الترم \* وفيه أصلان :-

\* الأول :- إذا كان تحتها صغيرة فأرضعتها أمه أو روحته لها به افسح بكاحها \* ويجب على المرضعة تمام مهر المثل (ح) على قول \* ونصفه على قول \* وتتمام المسمى على قول \* ونصفه على قول \* أما إذا كان تحتها كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة حتى صارتاً اختيار مدفوعاً جميعاً وعزمت المرضعة مهر الكبيرة الموسومة على القول الصحيح وفي قول لا مهر شيئاً كما لو ارتدت لروحة \* والرم يحل معها ، ولو امتدت إلى الصغيرة وأرضعت فلا شيء عليها (و) \* ويستقض مهر الصغيرة معها على حد وجهين \* وقيل لها نصف نسبي

\* الأصل الثاني المصاهرة :- وقد يتحقق الرضاع من سكاح ربيعة حرم عليه مرضعتها لأنها أم روحته \* وكذلك لو كان صغيرة حرم عليه من أرضعتها بعد الطلاق \* ولا نظر في التاريخ في ذلك \* وإذا سكحت معلقة صغيرة ورضعته لها لروح حرمت أرضعتها على ما سبق لأنها صارت روضة الرضيع والرضيع من المطلق \* وكذلك المستولدة ، وإذا سكحت ريد كبيرة

وعمر وصغيرة مطلقاً ثم نكح كل واحد منهما روحه صاحبه فأرصت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عليهما لأنها أم الصغيرة التي كانت روحتهما \* وأما الصغيرة فربته لأنها بنت الكبيرة فيطر إلى أن الكبيرة مدحول بها أم لا \* ويتشعب من هذين الأصلين فروع في الأول \* إذا كان تحتها كبيرة وصغيرة فأرصتها الكبيرة لمناه حرمتها لأنها أم الكبيرة أم روحته والصغيرة بنته \* وإن كان لمناه غيره لم تصر الصغيرة بنتاً بل ربة محرمة إن كانت الكبيرة مدحولا بها \* وإنما يفسح نكاحها لأنها احتجعت مع الأم في النكاح فيدفعان وله تحديد نكاح الصغيرة \* الثاني \* لو كان مع الكبيرة ثلاث صغار فأوحرتهن لسا المحلوب في دفعة واحدة يدفع نكاح الصغار للاحوة بينهم وللإحتتماع مع الأم \* وله تحديد نكاحهن سوى الكبيرة \* فإن كان لمناه حرمن على التأيد \* ولو أرصت الأوليين مما ثم الثالثة لافسح نكاحها مع المرتصتين الأوليين ولم يفسح نكاح الثالثة لأنها أرصت بعد ادفع نكاح أمها فاحتياها \* ولو أرصت الجميع على التوالي يدفع نكاح الكبيرة مع الأولى ولم يفسح نكاح الداية في الحال ويفسح نكاح الثالثة بعد أرصتها وتحت الثانية \* وهل يحتص الادفع بالثالثة أم يقال هي وإن كانت أخيرة وسداً الإحتتماع فليست بأولى من الثانية فيدفعان فيه قولان \* وكذا لو أرصت أحية صغيرتين تحت روح على التوالي ادفعت الثانية وفي الأولى القولان الثالث \* تحت كبيرة وثلاث صغار ولل كبيرة ثلاث بنات أرصت كل واحدة صغيره صارت الكبيرة حدة الصغار وحرمت على التأيد \* والثالث \* صرر راتب فيحرمن على التأيد \* إن كان بعد الدحول بالكبيرة

الكتاب الرابع في الزاع

\* فان توافقا على الرصاع أعني الروحين فلا مهر واندمع النكاح \* وان ادعى الروح وأسكرت اندمع النكاح ولم يسقط مهرها الا بنية \* وان ادعت هي وأسكر لم يدمع النكاح ولكنها لا تقدر على طلب المهر \* فان كان المهر مقبوضا لم يقدر الروح على استرداده مع الاسكار \* وأما كيمية الحلف فيحلف مدعي الرصاع على الت \* ومسكره على نفي العلم \* أما الشهادة فتنت (ح) قول أربع نسوة \* فان شهدت امها وامتها وهي مسكرة قبل \* وان كانت مدعية فلا \* وقبل انتهاء مهها لطريق الحسة \* وتقبل شهادة المرسعة لان صلها غير مقصود بالاثبات بل وصول اللب الآن يطلب الاخرة فلا يقبل قولها \* وانما يعرف الشاهد وصول اللب في الخوف قسرية مشاهدة لا لتقام والتجزع وحركة الخلق ثم يشهد على الت فان بينهما رصاعا محرما \* وان شهد على صل لا رصاع فليذكر الوقت والمدد \* وهل عليه ذكر وصول اللب في خوف فيه خلاف \* ولا يكفي أن يحكي القرش فيقول رأيته قد انتقم التدي وحلقه يتحرك

الكتاب الثامن

وسام ثلاثة النكاح والقرنة وملك السب لاون النكاح وفيه ثلاثة أبواب

الباب لاون في قدر الستة وكيفية

الفصل لاون في وحسب نفقة وهي ستة واح لاون الضمة وهو مد (ح م و) علي المصرة ومد (ح م و) علي نوصرة ومد

ولصف (ح م و) على المتوسط \* ولا يتر الكفاية (ح م ر) \* ولا يتر حال  
 المرأة (ح) في منصبها \* والمسر هو الذي لا شيء له وهو المسكين الذي يأخذ  
 سهم المساكين \* والمتوسط هو الذي لو كلف مدين لرحم الى المسكنة  
 \* ومن جاور ذلك فهو موسر \* والمكاتب والمد معسران \* وكذا من نصفه  
 (ر) حرّ ونصفه عد \* أما حسن الطعام فعالب قوت البلد \* فان لم يكن  
 مما يليق بالروح الواجب الثاني الادم وهو مكيمة رت أو من كل  
 يوم تقريرا \* ورطل لحم في الاسوع للمعسر \* ورطلان للموسر \* وقيل يراد  
 عليه في بعض البلاد دكاكات تعدة تقتضيه . ولو ترمب بحسن واحد من  
 الأدم فلها لسي في الأبد \* وهذا أن أحد لأدم وان لم تأكل من الواجب  
 الثالث \* حققة الخادمة لمن يقتضى منصبها الخدمة ولا يجب على الروح شراء  
 حادمة وتخليكها \* ولكن يجب الاحدام باستحار حرة أو استخدام مملوكة أو  
 الاماقي على حارتها \* وللخادمة مد على المعسر \* ومن على الموسر ولا مريد  
 وهو قدر كفايتها في العالب \* وفي ستحقاقها لأدم وحمار \* ولو خدمت  
 معها فليس (و) لها حققة خادمة \* وللروح أن يتولى الخدمة فيما لا يستحي  
 منه ليحفظ عن نفسه بعض مؤنة الخادمة \* وليس له ابدال خادمتها بالمأوفة  
 الابرية \* وله أن يخرج سائر خدمتها سوى الواحدة اذ ليس عليه سكاها  
 \* بل له مع بويها من الدحول \* ومعها من الخروح للزيارة \* والريقة  
 مسكوحة التي تخدم لحماها تستحق حققة اخذها على أحد الوحيين من الواجب  
 أربع \* الكسوة وهي في الصيف حمار وقميص وسرويل ومكعب<sup>(١)</sup> \* وفي  
 "ستة" يردخنة وكل ذلك من ائس الصرة للموسر حتى الكرناس<sup>(٢)</sup> \* ومن

١١) حواء من برة - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣

عليه للمسر • وما ينعم للمتوسط • وإن كان من عاداتها الحرير والكتان  
لم يلزم على أحد الوحيين فانه رعونة • ولا بد مع ذلك من ملحمة وشعار  
ومضرة وثيرة ومعدة ولد تحتها أو حصير • وهل لها طلب رلية • تمرش • هارار  
فيه وجهان • ولا بد من آلة الطبع وآلة الشرب من كور وجرة وقدر  
ومعرفة • ويكي أن يكون من الحرف والمحرو والخشب • وكسوة الخادمة  
أحسن حسنا • وطعامها مثل طعام المخدم • وفي حسن اداها ترده • وتستحق  
الخادمة الخب دون المخدمة • الواح الخامس آلة التطيب • وهو المشط  
والدهن • ولا يحب الكحل والطيب • ويحب المرنك للسان • وللروح مسما من  
تماطي الثوم وماله رائحة مؤدية ومن تناول السم • وهل له الملح من الاطعمة  
الممرسة فيه وجهان • ولا تستحق لدواء الممرس • ولا أجرة خطامة • ولا  
أجرة الخب • لا د شتد الرد • وخدمة لا تستحق • التطيب  
• الواح السادس السكى • وعليه أن يسكب در • تنيق • • • • •  
أو ما حارة أو ملك

• الفصل الثاني في كيفية لاساق • ما الغناء فيجب فيه تليك حب ومؤمة  
الضخ وخبر وصالح اللحم • ويس له أن يكدها لأكل معه • • • • •  
تأكل سقط عفتها على حسن وجهين • ويحور أن تغص لدروس نسة  
قل القص على أحد وجهين • • • • • حدث خبره • • • • •  
• ولها صب الفقة صفة كل • • • • • ونس عنها نصير في ليل وتومات  
في شاء • • • • • لا يسترد • • • • • سرت • • • • •  
ملككت على • • • • • وجهين • • • • • يسترد • • • • •  
• • • • • وهل يسترد • • • • • موت فيه

وحياب \* أما الكسوة فيكن فيها الامتاع دون التملك علي أحد الوحيين  
كالسكن والاثاث \* ولو سلم اليها كسوة الصيف فلت في يدها أو أتلفت  
عليه الابدال ان قلنا انه امتاع ولكن عليها قيمة التلف \* وان ماتت في  
أثناء الصيف يسترد ان قلنا انه امتاع \* وان قلنا تملك فوحيان

### باب الثاني في مسقطات العقدة

\* وبحسب العقدة بالتقدم بشرط عدم النشور \* وعلي قول يحسب التمكن \* على هذا  
لو تنازعنا في النشور عليها بنية التمكن \* وعلي القول الاول عليه بنية  
النشور \* وتستحق التي لم ترف على القول الاول اذا كانت ساكنة اذ لا نشور  
\* ولا تستحق علي الثاني اذ لا تمكن \* وموانع العقدة أربعة هي المانع الاول  
النشور \* ومع الوطء والاستمتاع بنشور \* والخروج لغيره بنشور \* والخروج  
في بعض اليوم يسقط بعض العقدة علي وجهه \* وجميعها علي وجهه \* وتجب العقدة  
للرقاء والمريضة والنحو فان هذه أعمار دائمة \* وتسقط بنشور المحبوبة \* ولو  
حرجت في حاحة الروح ماله لها العقدة \* وان حرجت في حاحة نفسها  
فقولان \* واذا امتعت عن الرفاه لغير عذر فنانرة \* فان كانت مريضة  
يصرها الوطء معدورة \* ولا يؤتمن الرجل في قوله لا أطؤها \* وان أنكر  
كون الوطء مصرا ثقت قول أربع نسوة \* وهل يثبت قول واحدة فيه  
خلاف \* ولو نشرت بالخروج عن المسكن فباب الروح فعادت لم تعد العقدة  
علي أحد الوحيين حتى يتضي القاصي نفاعها أو يرجع الروح أو تنقضي  
مدة امكان الرجوع \* واذا سقط عقبتها ردتها عادت بمجرد اسلامها دون  
قضاء القاصي علي أهله الطريقين في المانع الثاني الصريح \* واذا روت صميرة

من بالغ فيها النفقة ان قلنا تحب بالنفقة وان قلنا تجب بالتمكين فلا • وان  
تروحت النية من صغير فقولان مرتان • وأولي الوجوب لان المانع من  
جانه • وقيل ان كانت حاملة بغيره استعقت والا فلا • وان روجت  
صغيرة من صغير فقولان مرتان • وأولي أن لا يجب في المانع الثالث  
العادات • وإذا أحرمت ماله فقد سافرت في عرس نفسها • وهل تسقط  
نقبتها قبل الخروج فيه • وان أحرمت بغير اذنه وقلنا له تحليلها عليها  
النفقة مادامت مقيمة على أشهر الوحيين • وان قلنا لا يحللها هي ناشئة من  
وقت الاحرام • ولا تسقط نفقتها بصوم رمضان • وله معها عن بواهل الصوم  
والصلاة • وفي الرواتب وحان • وصوم عاشوراء وعرفة كالرواتب لا بصوم  
الاثنين والخميس • وكذا الخلاف في معها من العرس في أول الوقت • وفي  
السدور الى القضاء الذي هو على التراخي • ولو معها من صوم بدر امد  
السكاح فان لم يحللها في النفقة وحان كما في الاحرام في المانع الرابع المدة •  
والمعتدة المطلقة ان كانت رحية لها النفقة الا اذا أجبلت من الشبهة وأحررت  
عدة الروح وقلنا لا راحة له في الحال فلا نفقة • وان قلنا له الرخصة في النفقة  
وحان • وقيل بعكس ذلك • وأما البتة لها السكنى وليس لها النفقة (ح)  
الا أن تكون حاملا • والمسح كالطلاق ان حصل ردة • وان استند الى  
اختيارها أو الى غيرها سقط جميع المنهر وسقطت النفقة الا اذا قلنا النفقة  
للحمل • ومراق اللعان يضاف اليها كالفسخ • أو يحال على فعل الروح فيه وحان  
• ولو أنفقت على الولد المنى باللعان ثم كذب منه لها الرجوع بالنفقة لأن  
لروحها ولاية الاستقراض بدليل قصة همد • وأما المعتدة عن شهة ان كان  
في سكاح فلا نفقة لها على أمه الوحيين • وان كانت حلية عن السكاح فلا



عقة لها على الواطئ إلا اذا كانت حاملا فيه قولان يفتيان على أن النفقة  
للحمل أو للحامل \* فان قلنا للحمل اعتبر كفايته ولم تقدر على أقيس الوجهين  
\* وان مات قبل الوضع سقطت اد لا نفقة للعرب بعد الموت \* وان قلنا  
للحامل فهي في التقدير كعقة الروحة ولا تسقط بالموت على أقيس الوجهين  
لان عقة الحس دائمة وكان الطلاق أوجها دفعة في فرع في الصحيح أنه  
يجب تعجيل العقة قبل الوضع مع الحمل لطاهر الآية \* فان بان أن لا حمل  
استرد \* وان تأخر وطهر الحمل وح التسليم الا اذا قلنا انه للحمل فانه يسقط  
بمضي الزمان \* ولا يجب على الروح الرقيق ولا على الحر في المولود الرقيق  
\* وان قلنا للحامل وجب عليها

### باب الثالث في الاعصار والعقة

وهو موجب (ح) للمسح في أطهر القولين \* والطر في أطراف في الطرف  
الأول في العهر في معنى به أن يحمر عن القوت والفقر \* فان تضر بالمسح مع  
المنى فقد قيل بترد القولين \* وقيل لا مسح لانه ظلم \* والقادر بالكسب  
كالقادر بالمال \* والعهر عن الأدم لا يؤثر على الأصح \* وفي العهر عن  
الكسوة أو المسكن أو عقة الخادم وحان \* ولا يؤثر العهر عن المهر على  
الصحيح \* ولا يؤثر العهر عن عقة الزمان الماضي بل ذلك دين مستقر في  
دمته فرصه القاصي أو لم يفرسه (ح) \* ولو قدر كل يوم على ثلث المدة لها  
المسح \* وان قدر على النصف فوحان اد في الحمر أن طعام الواحد يكفي  
الانثى في الطرف الثاني في حقيقة هذا الرمع \* فالرمع ما لم يمسح  
\* وبالإبراء طلاق \* وهو دائر بينهما فيه خلاف \* فان قلنا طلاق رفضت

الامر الى القاضي حتي يجيبه لينق أو يطلق • فان أبى طلق القاضي طلاقاً رجعياً  
 • فان راح طلق ثانياً وثالثاً • وان قلنا فسخ فلا بد من الرجع لآبات  
 الاعسار • ثم لها الفسخ اذا أقامت البينة أو أقر الزوج • فان مسخت قبل  
 الرجع عد عليها بالمهر في الاعسار طائناً تردد ولا يصح طاهراً أو الطرف  
 الثالث في وقت الفسخ • ولها المطالبة بصيغة كل يوم بالعقة • ولكن  
 المهر هل يميل ثلاثة أيام ليتحقق عمره فيه قولان (أحدهما) لا يميل ولكن  
 لا يصح في أول النهار بل آخر النهار • أو بعد انقضاء يوم وليلة ليستقر الحق  
 • ثم لو كان يتباد الايام بالطعام ليلاً لها الفسخ • ولو قال صيغة النهار أنا  
 اليوم عاهر فيجمل أن يقال لا يفسخ في الحال الى انقضاء اليوم (والقول الثاني)  
 أنه يميل ثلاثة أيام وهو الاحسن • ولها الفسخ بصيغة الرابع ان لم يسلم بالعقة  
 • فان سلم للرابع لم يكن لها الفسخ للقاضي • وان سلم للثالث صيغة الثالث  
 وعاد الى العجر في الرابع يستأنف المدة على وجهه • وبني على المدة السابقة على  
 وجهه فيصير يوماً آخر • وان رصيت بعد انقضاء المدة لها الفسخ بعد ذلك  
 كروحة المولى لا كروحة المير • وقولها رصيت ما صار له أبدأ وعد لا يجب  
 الوفاء به في الطرف الرابع فيس له حق الفسخ • وذلك للروحة خاصة • وليس لولي  
 المحومة والصيرة طلب الفسخ بل الفسخ كالطلاق لا يقل البينة • وفي سيد  
 الامة الصميرة والمحومة المروحة وحان • وان كانت الامة نالعة حق الفسخ  
 لها • وليس للسيد الفسخ على الاصح امكن لافقة عليه • فاما أن تصدر  
 لأمة على خوع أو مسخ • والعقة تدخل في ملك السيد ولكن لها حق  
 الوثيقة حتي لا يحوّل للسيد أحدها • بد • ولا يصح بيعها قبل الادال  
 • وان قلنا ان الاعسار لا يوجب المسخ أصلاً فطاهر أنه يطل حق الحبس

في المنزل \* ولها منعه من الوطء ان لم تكن قد أنظمت حقها بالتمكين

﴿ السب الثاني للنفقة القراءة \* وفيه ثلاثة أبواب ﴾

﴿ الباب الاول في أصل النفقة ﴾

\* وتحب قراءة النفقة دون المحرمية \* وإعانتها على الموسر وهو الذي فصل من قوت يومه شيء \* ويبيع عبده وعقاره (ح) فيه \* وهل يلزمه الكسب لأجل نفقة القريب فيه وحده \* وإعانتها للذي لا شيء له \* وإن كان قادراً على الكسب استحق على قول \* ولم يستحق على قول \* ويستحق الأب والأم والابن دون المروءة على قول \* أما الطفل الكسوف فيستحق لأجله إذا لم يكتب \* فإن شرط الحر من الكسب فهل تشترط الرزقة حتى لا يقدر على كسب لا يليق به أيضاً فيه خلاف \* ثم نفقة القريب على الكفاية وهو ما يستقل به دون ما يشع \* ولا يستقر في الدمة إلا حرص القاضي \* ويستحق الأب والأم ونفقة زوجة واحدة \* وإذا مع الأب النفقة فلا ثم لأحد من ماله على أحد الوحيين \* وفي استقرصها عليه وحدها مرتين وأولى المانع \* وفي إعانتها على الطفل من ماله دور \* إذن الأب وحده وأولى بالحوار \* والقريب إذا عمر عن القاضي فاستقرص في روم قضاء قرصه وحده \* وكذا الخلاف في الحد الحاصر إذا استقرص على الأب المائب \* ويجب على الأم أب ترصع ولده اللأ الذي لا يبيت إلا به \* ثم لها الاجرة على الأب \* ولا يجب (م) عليها الارصاع إلا إذا فقد غيرها \* فإن رعت نأخرة ورعت أحية محاماً وجب الآخر على أحد القولين نظراً للطفل \* وللروح منها من الارصاع لحق الاستمتاع إذا وجد مرصعة أخرى

الكتاب الثاني في ترتيب الاقارب

والطرق أطراف في الاول اجتماع الاولاد في وفيه طريقان في احدهما أن  
التقديم بالقرب • فان تساويا قبل يقدم الوارث فيه وحيان • فان اعتبرنا الارث  
فهل يتفاوت تتفاوت مقدار الارث فيه وحيان في الثانية • أن الارث مقدم مان  
تساويا فالأقرب • فان تساويا ورع عليهما • وفيه وجه آخر أنه يقدم بالكورة  
فالمعق على الاس لا على البنت في الطرف الثاني اجتماع الاصول في الاب مقدم على  
الام في الصبر • وبعد اللوع وحيان • فان وحب عليهما قبل يتفاوتان بمقدار  
الارث وحيان • أما الاحداد والحداد والقريب مقدم على العبد المدلى به  
• فان احتلت الحبة خرّح على الطريقين • وطريقة ثالثة أن الولي أولى • فان  
استويا فالمدلى بالولي أولى • فان استويا فالأقرب • وطريقة رابعة أن الذكر  
أولى • والا للمدلى بالذكر • والا للأقرب • وقيل المذكورة والورثة تمر  
احدهما بالأخرى فيتساويان في الطرف الثالث حتماع المروع ولاصول •  
اس وأب قيل الاب أولى المولاية • وقيل لاس للخدمة • وقيل يتساويان  
• والام كالاب • وقيل لاس أولى معهما قضا • وكذا خلاف في الحد والاس  
أصمى أب الاب • ثم تعود تلك الطرق الخمس • وعما يريد الطريق المولاية  
الترية والى الخدمة • الطرف الرابع في ارجاعه لأحد من ماد ذيصل منه  
الأقوت واحد فالروحة أولى • وفي لأعاص تعود العروق • ولكن المولوة  
هها ترجح للأحد حيث رحنا • ثم المذكورة في لأبرم • والظاهر أن  
هها لا يؤثر تفاوت الارث • ثم ان ستوو ورع عليهما • فان كان قليلا  
أقرع بينهم

﴿ الباب الثالث في الحصانة ﴾ وفيه فصلان ﴿

﴿ الاول في صفات الحصانة ﴾ فقول الحصانة ولاية وسلطة لكنها بالاناث  
 أليق \* والأم أولى من الأب وان كانت المؤنة على الأب لكن بشرط أن  
 تكون الأم مسلمة (ح) اذا كان الولد مسلماً وعاقلة وحرّة اد لافراع للريقة  
 ولا ولاية لها وان أدد السيد \* وأمينة اد لا يوثق بالعاسقة \* ومارعة مادا  
 سكحت نطل حقها الا اذا سكحت عم الطفل أو عمارمه \* ولا يؤثر رضا  
 الروح \* ويرجع حقها ان طلقت (م) وان كانت رحية لاسها مارعة \* وفيه  
 قول ان كانت في مسكن الروح فلروح أب لا يرصى بدخول الطفل داره  
 \* ومهما امتنع الاول أو عاب انتقل حق الحصانة الى العبد (و) لا الى السلطان  
 ( أما صفة المحصون ) هي أن لا يستقل كالصغير ولخنون والمعتوه \* والكر  
 البالغة عليها ولاية الاسكان للأب والحد \* واليتيم فلا ااعد تهمة فيثبت  
 حق الاسكان لأوليائها أعى العصات \* ثم الام أولى بالصغير \* أما اذا بلغ  
 سن التمييز خير بينهما (ح م) \* فان احتار أحدهما سلم اليه \* فان رجح استرد  
 \* ويستوى (ح) فيه العلام والحارية \* وهل يجري التحجير بين الام ومن علي حاشية  
 النسب فيه وحها \* ويجرى هذا الخلاف في التحجير بين الأب والاحت  
 والحالة \* وادا احتار الأب لم ينع الأم من الرأية \* وادا احتار الأم على الأب  
 مراعاته بالتسليم الى المكتب والحرفة \* واداسافر الأب سرقة سقط حق  
 الأم وله أحد الصغير منها \* الا اذا راهقته في الطريق \* وليس له ذلك في سر  
 الرهبة \* ولا في التحارة وان طالت المدة \* وهل له ذلك في القلة الى مادون  
 مرحلتين فيه وحها

﴿ الفصل الثاني في اجتماع الخواصن ﴾ فان تداصوا بالحصانة على من عليه

النعمة • وان تراحموا بالطريق أطراف • الأول في الكسوة • والحديد ثمن  
 الأم أولى • ثم أمهاتها المدليات • والآنث • ثم أم الأب وحداته المدليات • والآنث  
 • ثم أم الحد وحدته كما سبق • ثم أم أب الحد وحدته كما سبق • ثم الاحوات  
 ثم الحالات • ثم سالت الاخوة • ثم المات • وفي القديم قدم الاحوات للأم  
 والحالات على أمهات الاب لادلائهن • بالام • فروع • الأول • الأخت  
 للأب مقدمة (ح و ر) على الاخت للأم في الحديد لقوتها • وفي القديم  
 وحده أن الاخت للأم أولى • والحالة للاب هل تقدم في الحديد على الحالة  
 للأم فيه • وحان • الثاني • النص أن لا مدخل لكل حدة ساقطة في الميراث  
 وهي التي تدلى بذكر بين اثنين • وفي وحده آخر أن لمن الحصانة ولكنهن  
 مؤخرات عن الكل • وفيه وحده أنهن مقدمات على الاخوات والحالات  
 • الثالث • التي لا محرمية لها كانت الحالة وملت العمة لاحصاة  
 لها على أظهر الوحيين • فان أمثالها كانت الحالات مقدمات على سالت المات  
 • الطرف الثاني في اجتماع الذكور • وهو أربعة أقسام • الأول • محرم  
 وارث فيترسون ترتيب العصات في الولاية الآ الأبح الام فانه يؤخر عن  
 الاصول وعن اخوة الأب (و) • وهل يؤخر عن الم للولاية فيه • وحان  
 • الثاني • وارث ليس محرم كان الم (و) له الحصانة في الصغير وفي الصغيرة التي  
 لا تشتهى دون الصغيرة التي تشتهى • الثالث • محرم الذي ليس بوارث كالخل  
 وأب الام والم للأم واس الاخت فهم مؤخرون عن الورثة • وهل لهم حق  
 عند تقدم فيه • وحان • الرابع • قريب ليس محرم ولا وارث كان الحال  
 والحالة فالصحيح أن لا حق لهم • الطرف الثالث • في اجتماع الذكور  
 والآنث • وأولاهم الام وأمهاتها المدليات من جهة الآنث • ثم بعدهن الأب

أولى من الملمات على أصح القولين • وكذلك الصحيح انه يقدم على الاحوات  
للأب لانه مفعول • وفي تقديم الأخت للام والحالات على الاب خلاف  
• وكل جدة ليست فاسدة هي أولى من كل ذكر على حاشية السب • وأما  
الدين على الحواشي اذا استوا في القرب والارث فالأخت أولى من الذكر •  
والأخت أولى من الأخ • والحالة من الحال • والأخت القريبة هل تقدم على  
الذكر القريب وحماه من السب الثالث في العفة على ملك اليمين • ويجب  
على السيد عفة الرقيق قدر الكفاية على ما يليق بالمادة • ويقصر في الكسوة  
على الخشن • ولا يقصر على ستر العورة • ولا يجب تفصيل العيس على  
الخسيس في حسن الكسوة على الأصح • وقيل يجب تفصيل السرية على  
الخادمة • ويستحب أن يجلس الرقيق معه في الأكل أو يوزع له لقمة • ويجب  
ذلك في وجهه • ويجب ارضاع الولد على المستولدة • ولا يفرق بينها وبين  
ولدها بالتسليم الى مرضعة أخرى • ولا تكلف أن ترضع معه غيره • وليس  
لها فطام ولدها قبل الحولين • ولا الريادة على الحولين إلا رضا السيد • وأما  
الحرّة فلها حق في الطعام فلا فطام إلا بتوافقها • فان أتت الطعام قبل الحولين  
فعلية الأحرّة • ولا يتعين ما يصرب على العمد من خراج معين بل عليه بدل  
المجهود • ولا يكلمه السيد إلا ما يطيق • فان لم يعق على عده بيع عليه • فان  
لم يربح في شراؤه فهو من محاييح المسلمين • ويجب علف الدواب حرمة  
الروح • وان لم يجب عمارة العقار والدار • ويجوز عصب العلف والخيط لخراج  
الدابة عند العجرة • ولا يجوز ردف لها بحيث يصير متاحها • وإذا أحدث الارص  
وحب علف السائمة • فان لم يعلف بيعت عليه • والله أعلم بالصواب  
تمت بحمد الله تعالى والحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله أجمعين





المزق \* وهو اما شرط عص كحمر البئر بالنسة الى التردى اذ التردى علته التحطى ولكنه عند الحمر لا بالحمر \* واما علة كلجراحات القاتلة فاما تولد السراية والسراية سب الموت \* واما سب فلا يتعلق القصاص بالشرط ويتعلق بالعلة \* والسب هو الذي له أثر ما في التوليد كما للعلة ولكنه يشبه الشرط من وجه فهذا على ثلاث مرات \* الاولى \* الاكراه فانه يولد في المكروه داعية القتل عالماً فيتعلق به القصاص \* الثانية \* شهادة الزور فاما تولد في القاصي داعية القتل عالماً من حيث الشرع فيسقط (ح) بها القصاص عدناً الا اذا اعترف الولي بكونه عالماً بترويضه فلا يحسب القصاص الا عليه \* الثالثة \* ما يولد المباشرة توليداً عرفياً لا حسيماً ولا شرعاً كتنديم الطعام المسموم الى الصيف وخفر، اثرى الدهليز وتمطية رأسه عند دعوة الصيف \* وفي ارتباط القصاص به قولان لان الضيف محتار ليس ملحقاً حساً وشرماً \* فان قلنا لا قصاص وجبت الدية \* ولو جري سب وقدر المقصود على دفعه فان كان السب مهلكاً والدفع غير موثوق به كترك معالحة الحرح وحب القصاص على الخارج \* وان قد المعيان كما لو فتح عرقه فلم يعصب حتى روف الدم \* أو تركه في ماء قليل حتى مستقلقاً حتى غرق فلا قصاص \* وان كان السب مهلكاً لكن الدفع سهل كما لو ألقى من يحس الساحة في ماء مرق فلم يسبح فوجهاً لانه ربما يدهش عن الساحة \* وبو ألقاه في بار فوقف فظاهر وحب القصاص لان الاعصاب قد تتشبح بالقائه في النار فتعسر الحركة في الطرف الثالث في اجتماع السب والمباشرة \* أما الشرط فلا يبق له حكم مع المباشرة كالمسك مع القاتل والخاف مع المردى \* وأما المباشرة والسب على مراتب \* الاولى \* أن يلعب السب المباشرة وهو

ادا لم تكن المباشرة عدوياً كقتل القاصي والحلاد مع شهادة الزور والقصاص  
 على الشهود (ح) \* (الثانية) \* أن يصير السب معلوماً كما اذا ألقاه من سطح  
 فلقاه اسنان سيفه ففده نصعين فلا قصاص على الملقى عرف ذلك أولم  
 يعرف \* ولو ألقاه في ماء مفرق فالتقته الحوت وجب القصاص على  
 المنصوص لأن هل الحوت لا يعتبر فهو كنصل مصوب في عمق البئر اذا  
 حصول الخرح به لا يمنع وحب القصاص على المردى \* وخرح الربيع قولاً  
 أنه لا يجب القصاص ويجب الدية لأن اختيار الحيوان شبهة \* (الثالثة) \* أن  
 يعتدل السب والمباشرة كالأكرام على القتل \* والقصاص عليهما (ح) في أحد  
 القولين \* وفي قول يختص بالمكره \* وعلى هذا في الدية قولان \* فاب  
 أسقطا الدية إحالة على المكره في الكفارة وحان لأن الأثم باق \* فان  
 أسقطا الكفارة في حرمان الميراث وحان \* وان أوحسا عليهما ولم يكن  
 أحدهما كفواً وجب على الثاني لأن شريك غير المكافئ يقتل وهما كاشريكين  
 \* ولو أكره اسماً على أن يرمي إلى طلل عمره المكره اسماً ففضه الزامي  
 حرثومة فهو شريك الخاطي \* ولكن في وحب القصاص وحان لأن هذا  
 خطأ هو نتيجة تلبسه وأكرهه في حقه عمد \* وعليه يخرج اذا كان المكره  
 المحمول صديقاً وقلنا ان ضله خطأ \* ولو أكرهه على صعود شجرة فترلق رحله  
 ومات وجب (و) القصاص ولم يجز شريك خطأ \* ولو أكرهه على قتل نفسه  
 فقتل فلا قصاص على المكره اذا لامى لهذا لأكرام \* ولو قال قتلي وآذا  
 قتلتك فلا قصاص للادن والأكرام \* وقيل يجب القصاص وده لا يعتبر  
 لأن القصاص لو ارثه لاله \* ولو قال قتل ريداً سراً وألا قتلتك فقتل  
 أحدهما فلا أكرام لانه مختار في التمييز \* ولو أمره متعلب علم من مائة السطو

عند المخالفة فهو كالإكراه على أقيس الوحيين \* ولو أمره سلطان واجب الطاعة على الحملة يقتل من علمه المأمور ظلماً في التحاقه بالإكراه وحقان من حيث أن القتل فساد والخروج عن طاعة السلطان أيضاً مهيح للفساد والفتنة فلا يبعد أن يكون شبهة بخلاف المد إذا قتل بأمر سيده بالقصاص على المد إذ ليس في مخالفته على وفق الشرع ما يفتح باب الفتنة \* وإن كان المد أعجباً صارياً بطعمه فالسيد بأمره كالمرى للسبع عليه القصاص \* وفي تعلق الدية برقته وجهان من حيث أنه شديد الشبه بالهبة \* وكذا المحون الحر إذا كان هذا طعمه \* ولا يباح بالإكراه الرنا والقتل \* ويباح به شرب الخمر والافطار وإتلاف مال الغير بل يحب \* ويباح به كلمة الردة \* وهل يجب فيه وجهان ﴿ مرجع ﴾ لو أنه حية يقتل مثلها عالماً بالحلية كالسكين \* وإن قتل نادراً فكلا برة \* وإن ألقى عليه الحية وكان من طبعها العار فلا قصاص \* وكذا لو جمع بينهما في بيت \* ولو جمعه في بيت مع سبع فافترسه وجب القصاص إذ السبع في المصيق يقصد \* وإن أغرى به في الصحراء فلا إلا إذا كان السبع صارياً والحرب غير ممكن \* والمحون الصاري كالسبع في الطرف الزانع في طرمان المباشرة على المباشرة \* وحكمه تقديم الأقوى فهو حرج الأول وحر الثاني فالقود على الثاني \* ولو أنهى الأول إلى حركة المدحوق وقد التفت بصميم القود على الأول \* ولو قطع أحدهما من الكوع والثاني من المرفق مات السراية فالقود (ح) عليهما \* ولو قتل مريضاً مشرفاً وحبال القود \* ولو قتل من برع أحشاؤه وهو يموت بعد يومين أو ثلاثة لا محاله وجب القود لأنه أرق حياة مستمرة بخلاف حركة المدحوق \* فإن قيل \* طعن الإباحة هل يكون شبهة في قتلها من قتل رحلا في دار الحرب على رأي أهل الشرك ماداً

هو مسلم فلا قصاص وتب الكفارة • وفي الدية قولان • ولو قتل من  
عنده مرتد أعطن أنه لم يسلم فاداهو عاد إلى الاسلام قولان اذ ليس له  
قتل المرتد بل هو إلى الامام • ولو ظنه قاتل أبيه قولان • ولو قال تيفت  
أن أبي كان حياً وجب القود لانه غير معذور • ولو ضرب مريضاً طنه صحيحاً  
صراً يهلك المريض وجب القود لانه غير معذور اذ ظن المرض لا يبيع  
الصر • الركن الثاني القتل • وشرط كونه مصوناً بالقصاص أن يكون  
معصوماً • والعصمة بالاسلام والحرية والامان والحربي مهدر الدم • وكذلك  
المرتد لكن في حق المسلم • وفي حق النسي والمرتد خلاف • ومن عليه  
القصاص معصوم في حق غير المستحق • والراني المحصن يحب القصاص على  
قاتله الذي • وفي المسلم وجهان لتردده بين المرتد ومن عليه القصاص • الركن  
الثالث القاتل • وشرطه أن يكون ملزماً للاحكام فلا قصاص على الصبي  
والنحو والحرني • ويجب على النسي • وفي السكران خلاف • وقد يتصدى  
الطريفة ست حصال يحصل • القاتل القاتل • الحصلة الاولى • الذين فلا يقتل  
مسلم كافر • ويتنل اليهودي بالصراي • ولو قتل ذمي ذمياً ثم أسلم القاتل  
استوى القود • ولو أسلم بين الحرح والموت وجهان • ولو قتل عد مسلم  
عداً مسلماً لكافة يحب القود على أحد الوجهين لأن المستحق كافر عند القتل  
• ولو قتل مسلم مرتد فلا قصاص • ولو قتله مرتد الطاهر الوحوب للتساوي  
وان كان الحرني لا يقتل الحرني • ولو قتله ذمي وجب عليه القصاص أو الدية  
في قول • ولم يحب شيء في قول لانه مهدر • ويجب القتل في قول دون الدية  
لانه مهدر لكفه معصوم عن النسي • وفي قتل المرتد الذي قولان • وجه المنع  
أن فيه علة الاسلام • الحصلة الثانية الحرية • فلا يقتل حر رقيق كما لا

يقطع يده بيده \* ويقتل الرقيق بالرقيق والحر \* ويقتل المستولدة والمكاتب  
 بالقس \* ومن نصفه حر ونصفه عبد لا يقتل بمن هو في مثل حاله على أحد  
 الوحيين لأن تخصيص حره الحرية يمثلها غير ممكن \* والاشاعة تؤدي الى  
 استيفاء الحر الرقيق \* ولا قصاص بين العبد المسلم والحر الذي اد الفصيلة لا  
 تحرم بالقصة \* ولو اشترى المكاتب أنه ثم قتله في القصاص وحام \* ولو  
 قتل غير أبيه من عبده فلا قصاص \* في الحصلة الثالثة الا بوجه \* ولا يقتل والد  
 بولده \* وكذا الاحداد والحداث \* اد لا يحسن أن يكون معدياً لسب وحوده  
 \* وكذلك لا يقتل الحلال أنه ولا العاري \* ولو قتل روحه اسه فلا قصاص  
 اد اسه وارث فيسقط نصيبه \* هو تدعى رحلان مولوداً قتلته أحدهما توقفا  
 فان ألحقه القاتل به فلا قصاص \* وان ألحقه بالثاني اقتص \* ولو قتل احوان  
 أو يعبها معاً أحدهما الاب والآخر الأم كل واحد منهما يستحق قصاص صاحبه  
 فان سقى أحدهما الى الاقصاء سقط قصاصه لانه ورث من أخيه قصاص  
 منه ادا قلنا القاتل ملحق لا يحرم الميراث \* ولو قتل أحدهما الاب أولاً ثم  
 قتل الثاني الأم سقط القصاص عن قاتل الاب لانه ورث من الام حصة  
 قصاص منه وانه يرث قاتل الام من الام شيئاً لان القاتل محروم هذا ان  
 كانت الام روحه لأب \* فان لم يكن فكل واحد منهما يستحق قصاص  
 صاحبه \* في الحصلة الرابعة : التناوت في أمد العصمة وذلك لا يمتري يقتل الذي  
 بالمعاهد : الحصلة الخامسة : فصيلة الذكورة لا يمتري يقتل الرجل بالمرأة  
 فرع : اذا قطع رجل ذكر حتى مسك وتغيره فلا قصاص لاحتمال أن  
 المملوك امرأة \* ولو باع المص من سم الله دية السعيرين وحكومة  
 تذكر أحداً فأحسن العديرين وله المستق \* فان لم ينف فلا يقدر دية

الذكر لان القصاص فيه متوقع بل يصرف اليه أقل الامرين من حكومة  
الشعرين باعتبار الذكورة \* أو دية الشعرين وحكومة الذكر والأثنين على  
تقدير الاوثة \* وان كان القاطع امرأة فلا يقدر دية الشعرين بل يصرف  
حكومة الذكر والأثنين على تقدير الاوثة فانه أقل من تقدير حكومة  
الشعرين مع دية الذكر \* وان كان القاطع حتى لم يصرف اليه قل المعوشياً  
اد يحتل أن يحرقا متواهبين محري القصاص في العصور الأند مع الأصلي \*  
وقيل اذا لم يعف عن القصاص لم يصرف اليه شيء لانه ليس يدري أب  
المأخوذ دية أو حكومة \* ولو كان القاطع رجلاً قال أقررت أنك امرأة فلا  
قصاص في الذكر وقال المقطوع بل أقررت بأى رجل فالقول قول الحائى في  
قول لأن الأصل عدم القصاص وتوب حتى في قول لا تأخذوا بالذكورة  
بقوله مما قال في رجل رخصه البسة نسوت في بعد لا يؤثر بل  
يقتل الجماعة بالواحدة وواحد دقت جماعة فتس واحد واثنتين رجوع  
الى الديات \* ولا قصاص على شريك الخصى ويجب على شريك لاف  
وشريك كل عامد صامس وث شريك خرو وتتريب جازد ومستوفي  
القصاص وخارج في حقه رده وكل سمد ليس صامس قولان والسمع  
ملحق بالخاص في صبح وحين لا حرو وتترك السيد كثيرات آلاب  
على أحد نوحين لانه صامس كساره ولا يصح لدية وشريك من  
حرق صامس كثيرات السيد ن قد يتفق الكساره قتل "مس فرع  
اد صدرت حرقان من واحد وواحد ثم موحة فلا قصاص كما لو حرق  
عمداً وحطاً \* أو حرق حرياً ثم أسا خرجه تائباً أو حرق مستوف قصاص  
والحد بعد استيمانه \* ولو داوى الخروح بنفسه سم مذهب يسقط القصاص

عن الحارح • وان لم يكن منقضا صار الحارح شريك النفس • وكذا اذا حاط  
 المحروح جرحه في لحم حي • وقيل ان المتداوي عطى • فهو شريك الحاطي •  
 ولو كان عليه قروح أو به مرض والحارح لا يصير به شريكاً لان ذلك لا  
 يضاف الى الاختيار • ولو تما لأجمع على واحد وصر كل واحد سوطا  
 سقط القصاص في وجهه لان كل واحد حاطي • ووجب في وجهه حساً للدرية  
 • ووجب في الثالث ان كان عن تواطؤ • ولو جرحه وهشته حية عليه  
 نصب الدية • ولو جرحه مع ذلك سمع عليه ثلث الدية • وقيل العرف ولا  
 ينظر الى عدد الحيوان

❦ فصل في تمييز الحال بين الحرح والموت ❦ وله أربعة أحوال • الحالة الاولى  
 في طريان العصمة • فلو جرح مرتداً أو حربياً فأسلم ثم مات في وحو  
 الضمان وجهان • والاصح السقوط • ولو جرح عند نفسه وأضيق ثم مات  
 فوجهان مرتان وأولى بالوجوب • فان قلنا لا يجب فلو رمى الى مرتد أو  
 عند ثم طرأت هذه الاحوال في الوحو وجهان لان العصمة قارنت أول  
 الاصابة وان لم تقارن الرمي • فان حصر ثراً فتردى فيه من كان مرتداً عند  
 الخفروحب الصمان • واذا أوحنا في جرح الحربى اذا أسلم قبل الموت فهو  
 على العاقلة لانه خطأ بالاضافة الى عصمة الاسلام • الحالة الثانية • أن يطرأ  
 المهدرك كما لو جرح مسلماً فارتد ومات فليس عليه إلا أرض الحياة لان السراية  
 مهدرة • ولوليه المسلم القصاص لانه أولى بالتشبي من الامام • وقيل الامام أولى  
 به لان المرتد لا يورث • ولو قطع يديه ورجليه فارتد ومات فدية واحدة  
 كما لو مات مسلماً • وقيل ديتان لاننا لو أدرجنا لاهدرما • وقيل لاشئ لان  
 القطع صار قتلاً وصار مهدرًا • الحالة الثالثة • لو تحلل المهدر بين الحرح

والموت كما لو ارتدتم أسلم في القصاص قولان ان قرب الزمان لمقارنة  
 الاهدار بمص أحرأ السب • وان طال الزمان فالصحيح السقوط كما لو جرحه  
 في حالة الردة في حالة الاسلام اذ الحراة تسري في الردة • وادأ أوجسا  
 القصاص وجب كمال الدية ان كان خطأ • وقيل ثلث الدية توزيعاً على الاحوال  
 الثلاث • وقيل نصف الدية توزيعاً على المصصة والاهدار • الحالة الرابعة •  
 طريقان ما يميز مقدار الدية كما لو حرح دميأ فأسلم أو عبداً فأعتق ثم مات  
 والطريق في القدر على حالة (ح) الموت • ولو ضاع عبي عبد قيمته ما شئت من  
 الابل فمتق فمات عليه مائة من الابل ويصرف الى السيد كيلا تصعب الحياية  
 عليه • ولو قطع احدى يدي عبد فمتق فمات • المصروف الى السيد في قول  
 أقل (ح) لأمريين من كل الدية أو كل القيمة • وعبارته أن الواحد أقل  
 الأمريين مما لزمه آخر الحياية على الملك أولاً أو مثل بسنته من القيمة • وفي  
 القول الثاني يصرف اليه أقل (ح) الأمريين من كل لدية أو نصف القيمة  
 • وعبارته أن المصروف اليه أقل الأمريين مما لزمه آخر الحياية على الملك  
 أولاً • ومحدد أرش الحياية على الملك • ولو قطع احدى يدي عبد فمتق ثم  
 حرحه رحلان آخران فمات جميعهم دية واحدة وعلى الخاني في الرق الثلث  
 • والسيد في قول أقل (ح) الأمريين من ثلث لدية أو مثل بسنته من  
 تيمية وهو ثلث لقيمة • وفي قول أقل لأمريين من ثلث لدية ونصف  
 تيمية وهو أرش حياية الملك • منسلة بحاها عاد وهو في العتق وحرح حرجاً  
 تايأ فلو حبح عليه ثلث الدية ولكن حرجتين حصاة حياية ربق لصفه وهو  
 سدس فالمصروف الى السيد الأقل من سدس لدية وسدس لقيمة على  
 قول • وعلى قول هو الأقل من سدس الدية أو نصف القيمة • ثم حق



السيد في الدرهم. والواحد على الحلى الابل والخيرة الى الحلى. فان سلم الابل  
هي واحدة \* وان سلم الدرهم فليس للسيد الامناع لانه حقه \* وقيل الابل  
هو الواحد لانه المتعين : النوع الثاني القصاص في الطرف \* وهو في شرط  
القطع والقاطع والمقطوع كما ذكرنا في شرط القطع والقابل والمقتول لا يمارقه (ح)  
في التفاوت في البدل \* وتقطع (ح) يد الرجل والمرأة والعد والحر \* ولا تقطع  
السليمة بالشلاء لانهما ليست نصفا من صاحبها \* والايدي تقطع (ح) باليد الواحدة  
عد الاشتراك في جميع اعضاء القطع \* وانما تعارق النفس في امرين (أحدهما)  
أن الاحياء لا تقص بالسريرة نصفا بحلاف الروح \* وفيه ترجيح أنه كالروح  
(الثاني) أن احياة يسمي أن تكون قامة للصسط حتى تستوي مثلها في الحيات  
ثلاث \* جرح \* وانما طرف وارالة مفعمة \* وأما الجرح \* هي الموصحة  
التي توضح العظم من الرأس أو الحية أو الخد أو قصة الالف القصاص \* ولا  
قصاص فيما بعدها من الهاشمة للعظم \* أو المقلعة له \* أو الآمة البالغة الي أم  
الرأس \* أو الدامة الحارقة لخرطة الدماغ \* ولا فيما قل الموصحة من الحارصة  
التي تشق الخلد \* أو الدامية التي تسيل الدم \* وأما الباصمة التي يحرق بصع اللحم  
أو المتلاحمة التي تموص في اللحم عرسا نالما فتولان لان الصسط ممكن على  
عرس وذلك بالنسبة \* \* \* \* \* د قطع نصف لحمه الى العظم قطعنا نصف اللحم الى  
نصف \* فان شق ماره \* وأدبه فتولان مرتان وأولى بالوجوب لان صسطه  
أسرع \* ولو قطع نصف كوعه فتولان مرتان وأولى بأن لا يحل لان العروق  
والاعصاب محتلفة لموضع فيه . \* \* \* \* \* نوصحة على الصدر وسائر البدن فلا  
يتقدر ديتها ولكن يحرق لقصاص فيما على أقيس الوجهين لا مكان الصسط  
\* \* \* \* \* وأما لأصراف \* فيجب القصاص في جميع المعاصل الا في أصل المكب

والمحد اذا لم يمكن الا ماحقة \* وقيل انه لا يجب لان أصل الاجابة غير مقصودة \* وفي معنى المفاصل أنماض المارون والادن والاثني والذكر والاحضان والشفيتين والشميرين لانه يقبل التقدير \* ولاقصاص في طقة من المحد لان سمكه لا يعضط \* والعجربين اساطق التحد وتوذكر فيه تردد \* ولاقصاص في كسر العظام لكن يقطع (ح) أقرب المصل اليه مع حكومة النقية \* ولو أوصح رأسه مع المشم فالقصاص (ح) في الموصحة \* والارش في المشم \* ولو قطع من المرفق لم يجرله (و) القطع من الكوع \* ولو كسر عظم المضد في القطع من الكوع مع ترك أرش الساعد وحان \* واذا سقط أرش الساعد في أرش نقيه المصد عد عدوله الي الكوع عدوا واحان \* ولو عدل في لقط لأصابع مع التمردة على الكوع لم يجر لتمرد الخراقة (و) أما المعاني فالسمع والنصر يحد من السرية عند انضاح الرأس \* ولو قطع بعض لأصابع فتمكن ان السرية يضمن الاحسام بالسرية لانها لا تقصده لصد \* وقيل في مستثنى قولان بالنقل والتحريم وفي حاق العن والنفس انصر تردد نعه من ساول بالسرية \* ولو قطع مستحق اليد بعض لأصابع فتمكن سبي في أدبي القصاص به قولان \* وكذا خلاف في وقتل من عيه تعبس حفا أو كان مستحق محبوا \* ولو أوصح رأسه فتمعض شعره فأوصح رأسه فتمعض شعره في وقوع الشعر قصاصا حلالا وأولى أن لا تقع لأن الشعر لا قصاص فيه \* ووجه وقوعه أنه تابع الايصاح

من الفصل الثاني في المألة والنصوت في الآية \* وت لاوت \* وبالحل والقدر فلا يقطع اليه بالسري ولا أساءة \* وسبني ولا صبح رندة

مأخوذة من تعاوت المحل \* وان تساوت الرائدتان في الحكومة واحتلما في  
 الحزم فيه وحان \* اذ ليس لهما اسم أصلي بخلاف يد الصغير مع الكبير  
 \* والتفاوت في الموصحة يؤثر أعني في سمتها لا في عوضها \* ولو كان رأس  
 الشاح أصغر استوعب رأسه ولم يكمل بالقمارل ضمننا اليه الأرض \* ولو كانت  
 ناصية الحاني أصغر وقد أوضح ناصية غيره كمننا عما حو اليه لشمول اسم  
 الموصحة \* ولو زاد على ما استحقه قصاصا فطليه أرض كامل لتلك الزيادة لانه  
 مارق النية في الحكم فأورد بحكم \* وقيل عليه قسط لان الكل موصحة  
 واحدة \* ولو اشتركوا في الإصاح احتمل (و) أن يورع المقدار عليهم \* واحتمل  
 أن يوضع من كل واحد مثله هو التفاوت الثاني في الصفات \* ولا يقطع اليد  
 الصحيحة بالشلاء \* ويقطع (و) الشلاء بالصحيحة ان وقع بها ولا يصم اليها  
 أرض \* وكذا ذكر الاشل \* وشلل الذكر أن لا يتقلص في رد ولا يسترسل  
 في حر \* ويقطع ذكر (ح م) الصحيح بذكر المين والخصي والصبي اذ  
 لا حلل في سن العصور كما يقطع اذن السبيع بالاصم \* وأب السليم بالاحتم  
 وأب الصحيح بالخذوم الا اذا أخذ الحدام في التفتت \* وحدقة العمياء  
 ولسان الانكم كالشلاء \* ويقطع الادن الصحيحة بالثقوبة من أذن النساء  
 اذا لم يكن شئ \* ولا تستوفي كاملة مأذن مخذومة قطع بمصها \* ولو كان  
 أطمار المحي متقرعة أو محصرة أو مقلوعة قطع بها الصحيحة نظرا الى كمال  
 أرض الأعملة من غير طهر \* ولو قطع أذنه ثم التئق في حرارة الدم لم يسقط  
 القصاص \* ووجب قطعه ان قلنا انه محس \* ولا يقلع سن البائع بسن  
 الصبي الذي لم يتعر \* وكذا اذا مسد مت الصبي الكس على أحد القواين لان  
 سن الصبي فصلة في الاصل وسن البائع أصلي \* وان أعاد سن البائع في

سقوط القصاص قولان \* ولو عادت الموضحة ملثمة لم يسقط القصاص \*  
 \* ولو قطع قطعة من طول لسانه فساد فهو متردد بين الموضحة والسن \* وان  
 حكما يسقط القصاص وكان قد استوفاه لزمه الدية \* وان كان المائد سن  
 الحاي فهل يقلمه على هذا القول نائياً وثالثاً الى افساد المبت فيه وجهاً  
 في التفاوت الثالث في العدد \* فان كان يد الحاي ناقصاً باصبع قطعت (ح)  
 وطول بالأرض \* وان كان الناقص يد المحي عليه كان (ح) له لقط الاصابع  
 الاربع \* ولو كان على يد الحاي اصبعان شلاوان فله لقط الاصابع الثلاث  
 وله دية الاصبعين \* وحكومة الكف يدرج تحت جميع الاصابع قولاً واحداً  
 \* وهل يدرج تحت قصاص الاصابع \* وهل يدرج بضعة تحت دية لمص  
 الاصابع فيه وجهان \* والصحيح (و) أنه لا يدرج تحت حكومة الاصبع  
 الشلاء \* وان كان على يد الحاي ست أصابع متساوية ليس فيها رائد فالمحي  
 عليه أن يلقط جميعاً ويطالب بسدس دية اليد ويحط شيء بالاحتياط لأن كل  
 سدس استوفاه كان في صورة خمس \* فان كان فيها زيادة بالمطرة التمس على  
 أهل الصفة فلا قصاص حيلة من أحد الريادة بالاصلية \* فان نادر ولقط  
 جميعاً فهو تمامه ولا رش له بمده وان احتمل أن تكون الرائدة هي  
 المستوفاة \* ولو قسمت القوة لمدررة داذن الله تعالى اصبعاً واحدة بأربع  
 أامل متساوية فقطع صاحبها أتملة من معتدلة قطعاً واحدة وطالبها بمائتين  
 الربع والثلاث \* وان قطع نتين قطعاً متين وطالبها بمائتين النصف والثلاثين \* وان  
 قطع ثلاثة قطعاً ثلاثة وطالبها بمائتين الكل وثلاثة أرباع \* ولو قطع الأتملة  
 الوسطى ممن لا عليها وحب القصاص وتمذر الاستيعاء \* فان سقطت عليها  
 الحاي بأفة أو حناية استوفيت الوسطى \* وهل يطالب في الحال نارش يبي

على أن المحزون اذا ثبت له القصاص هل يطالب له بأرش الحيولة \* والص  
أنه يطالب \* وفي الصي لا يطالب فقيل بالتسوية بينهما عياً وأساناً تحريماً  
\* وفي طلب الأرش لأجل الحيولة لمذخر الحمل خلاف مرت على الصي  
وأولى بأن لا يطالب لأن أمد الحمل قريب منه فمع سقوط العليا مآفة كتوقع المحزون  
الامانة مرفوع \* لو قد ملعوا في توب نصيب فادعى موته فالاصل عدم  
القصاص من جانه واستمرار الحياة من جانب الملعوف فيجرح التصديق على  
تقابل الاصلين \* ولو ادعى قصاص يد المحي عليه بأصع فاقول قوله في قول  
اد الاصل عدم القصاص - وقول 'نحي في قول اد الاصل السلامة \* وفي  
الثالث يبرق من المصو الطاهر والناض فيصدق انحي في المصو الساطن  
لسر الية \* والباض ما يجب ستره شرعاً على رأي \* ومروءة على رأي \* وفي  
الرابع يبرق بين أن يدعى بي السلامة أصلاً \* أو رواها طارئاً \* ولو قطع  
يديه ورجليه مات فقال ولي الدم مات بعد الاذمال وعليك ديتان وقال  
الحاني ما قبل الاذمال فان كان الطاهر يصدق أحدهما صدق والا فهو  
حارج (و) على تقابل الاصلين اد الاصل راء الدمة من حاب وعدم  
التدخل من حاب \* ولو أوصح رأسه موصحتين فقال الحاني رفعت الحاحر  
قل الاذمال وعلى آرش واحد وقل نحي عليه ما لعمده وعليك ثلاثة أروش  
وامتنى المال تخليف المحي خلف ست الأرتاب \* وفي الثالث وجهان  
\* وجه قولنا لا يثبت أن الميتم انما يصلح لبي التدخل لا لاسات مال على غيره

من الثاني في حكم القصاص الواجب وفيه ثمان

باب الاول في الاستيعاء ووجه ثلاثة فصول

الفصل الاول فيمن له ولاية الاستيعاء من كان القليل واحداً فهو اكل

الورثة على فرائض الله تعالى فان كان فيهم محزون أو صغير انظر (ح م) تكميله  
 \* وان كان فيهم عائب انظر حصوره \* فان تراحموا أفرغ بينهم من حرقت  
 قرعته فليبره منه من أصل الاستيفاء \* ويدخل في القرعة المرأة والمأجر على  
 أحد الوحيين ليستيب ان حرقت قرعه \* ولو نادر واحد قتل في وجوب  
 القصاص قولان ، فان كان بعد المومن العيص قولان مرتبان وأولى  
 بالوجوب \* ووجه الاسقاط شبهة خلاف علماء المدينة في اثبات الاستداد  
 لكل واحد \* فان قلنا لا قصاص فقد استوفى حقه ويعزم نصيب الباقي  
 على أحد القولين لان له حقاً في المستوى بخلاف الاحي اذا قتل \* وأما اذا  
 قتل واحد جماعة قتل بأولهم (ح م) والباقي الديات \* واب قتلهم معاً  
 حصص بالقصاص من حرقت ثمرته له . وهل يكتب للمعد في مقابلة الجماعة  
 فيه خلاف لان حق الآخر ينسحب في التخصيص من قبل  
 أولياء القتلى ورزق عليه على لاصح وزجرك وحدهم حصص من لمدة وقيل  
 يكفي عن جميعه \* وقيل يخص - قرعة \* وان كان فيه محزون \* وان في  
 تسليم خاصر وعافل من غير قرعة خلاف \* ونحو جتمع مستحق السن  
 والضرف قدمه \* مستحق عرف \* ونحو جتمع مستحق خمسين ومستحق صاع  
 من خمسين ثمنه \* لا يدرى المستحق ان يسأل دواب رفع الى  
 السعد \* وان فعل غرر ووقع وقع \* والمستحق ان يحوس اليه مثل دواب  
 حديد في سدف \* متبوت وتسد \* وفي بقع تردد لانه قد يردد  
 الحديد \* وهما أدنى نوعي ضرب رقة فاص غيره عمد غرر ومهرل  
 \* وان اخطأ أمر بالاستئانة لمجرد \* ونوقته سيف مسموه يخته فل لمن  
 لم يمكن \* وان كان يعتد لمعد لدفع هوانه \* وأخره خلاد على مضوع \*

• وفي الحدّ على بيت المال نصّ عليه • وقيل قولان بالقتل والتحريم مشوّهما  
أنه يجرّح عن العهدة بالتمكين أو التمييز

• الفصل الثاني في أن القصاص على المورث • فلا يؤخر (ح) بالياد إلى الحرم بل يقتل  
فيه ويجرّح عن المسجد الحرام فيقتل • وقيل يقتل في المسجد الحرام ويسقط  
الانطاع تحيلاً • ولو قطع طرّفه فمات فلوليّ قطع طرّفه وحرّ رقته عقيقه  
ان شاء • وله التأخير • ولا يؤخر قصاص الطرف لحرّ ممرط ولا لمرص الخاني  
• ولا يجمع من الموالاة في قطع الاطراف قصاصاً وان كان قد قطع أطرافه  
بالحياة متفرّقاً • ولا يؤخر إلا بعد الحمل عند ظهور محايله • ولا يكفي محرّد  
دعواها على أصحّ الوجهين • ثم يؤخر إلى الوضع • فان لم يوجد سواها  
مرصعة فإلى أن يوجد • وفي الحدّ يؤخر بعد الطعام إلى أن يكمله غيرها  
• ولا يحبس في الحدّ • ولا يتبع المأرب • ويحبس في القصاص الحامل • ولو  
نادر الوليّ قتل الحامل مرة الحين على عاقبته اذ لا يتيقن حياة الحين فهو  
شه عمد • ولو قتلها بتسليط الامام فيحال بالمرة على الامام في وجه لتقصيره  
في التسليط أو ترك الحث • وعلى الوليّ في وجه لمباشرة • وعليهما بالشركة في  
وجه • وفي وجه رابع يحال على الامام ان كان عالماً • فان كان جاهلاً فلا • أما  
الحلاد فلا عهدة عليه عند حمله محال

• الفصل الثالث في كيفية المألة • وهي مرعية (ح) من قتل ما قطع أو بالاحراق  
أو بالتبرق أو بالتحقيق قتل مثله الآدا قتل بالواط وإيثار الحمر فيقتل بالسيب  
من غير إيثار • وقيل يؤخر حلاً ويدس حشّة • ومهما عدل المستحق إلى  
السيب من غيره مكّن لانه أسهل • فلو حوّل الحاي أو اتقاء في ابتداء عمل  
تلك المدة أو صرّبه بالسياط مثل تلك الصربات فلم يمت فيريد في الصرب

والتحويج أم يمدل الى السيف فيه وجان • ولولم يمت الحائي بقطع مثل  
الاطراف المقطوع جاية فلا يقطع طرف آخر • ولولم يمت بمثل تلك الحوائف  
فهل يوالى الحوائف فيه تردد • ولوقطع يده من الكوع وآخر من الرق  
فات فهل يقتل قاطع الرق بقطع مرضه فيه وجان • ووجه المنع أنه قطع  
ساعداً لا كف فلا يقطع ساعداً مع الكف • فاذا مات الحائي بسراية القطع  
أو لآثم مات المحي عليه في وقوعه قصاصاً وجان • ولو استحق القصاص  
في اليمين وأخرج الحائي يساره قطعه فأما القصاص في اليسار فيسقط (و)  
ان قصد إخراج الإباحة لانه مل مع القصد • ولوقطع يد ساكت فهل  
يكون سكوته اهداراً فيه وجان • وأما حق القاطع في اليمين لا يسقط الآ  
اذا قال قصدت قطع اليسار أن أحده عوضاً عن اليمين في سقوطه وجان  
لانه سى على طس حصاً • فان أسقطنا في له الدية • ولوقال المخرج قصدت  
ماخرج اليسار إيقاه عن اليمين قال القاطع ضنت بالاحراح اباحة فلاقصاص  
في اليسار لتأكد الطس بالاحراح • وكذلك في كل حالة لان بدله عوضاً عن  
اليمين تسليط • وأما حقه عن اليمين لا يسقط الآ اذا قال أخذته عوضاً عن  
اليمين فيكون تطلق القصدين معاوضة فاسدة • ولوقال ضنت أن المخرج  
يمين فهو كقوله طنته قائل أبي • ولوقال ضنته يجرى عن اليمين في هذه  
الصورة لا يجب القصاص لانه انصم اليه قرية الاحراح • وإن جرى ذلك في  
السرقة ومرض دهشته أو طس وقع عن حجة الحد لان الحد مساء على المساهلة

### — الباب الثاني الموقوف —

والظري طرفين في الأول في حكم الموقوف وهو مهي على أن موجب العمد



القود المحض والدية حلف عند سقوطه \* أو هو القود أو الدية أحدهما لا لمسه  
 \* وفيه قولان \* فان قلنا الواجب أحدهما ولو عي عنها صح \* وان عي عن  
 الدية فله القصاص \* وهل له مرجع الى الدية فيه ثلاثة أوجه \* وجه الرجوع  
 أنه بعد لقاء قصاص محض فلا دية يرغب بها في العمو \* والثالث أن تأثير  
 العمو يلحق تفريع هذا القول بالقول الآخر \* فان قلنا لا مرجع الى المال في  
 حوار التراضي وحان \* فان جرى مع غير من عليه القصاص فوحان  
 مرتبان وأولى بالمع وهو حار في كل قصاص يثبت فلا دية \* ولو قال غفوت  
 عك نزل على القصاص في وجه \* ورجع الى بيته في وجه \* ولو قال اخترت  
 الدية يسقط القصاص \* ولو قال اخترت القود لم يسقط الدية على الاظهر  
 لانه تهديد ووعيد \* وان قلنا الواجب القود المحض ولو عا على مال ثبت  
 المال \* ولو مات قل الاقتصار ثبت المال \* وان عا مطلقاً قولان \* وان  
 كان معلماً فله العمو عن القصاص \* وله المفوع عن الدية على أحد الوجهين  
 لانه دفع للو حوب لا اسقاط للواجب \* أو سب الو حوب عموم مطلق ولم يجر  
 \* والمندر كالباع في استيلاء القصاص وعموه \* وفي اسقاطه الدية مع القصاص  
 كالصغير \* وقيل انه كالمفس \* ولو صالح على مائتين من الابل نزل على قولنا  
 الواجب أحدهما \* وعلى قول الآخر وحان \* الطرف الثاني في العمو  
 الصحيح والفاسد \* وأحوال المفوضة \* الاولى \* اذا أذن في القطع  
 والقتل فلا دية \* وفيه قول أنه يجب الدية اذا قلنا يثبت الدية للوارث  
 ابتداء لا تلقيا \* وفي سقوط الكفارة وحان مرتبان وأولى بالروم \* الثانية \*  
 المفوع القطع وقبل السراية صحيح عما مضى \* ويسقط القصاص عن  
 السراية في المستعمل على الصحيح لانه تولد عن مفعو عنه \* ولا يسقط الدية

عن السراية لانه تولد من مصمون ولم يف عن المستقبل • وفيه وجه أنه  
يسقط كالادن المقارن • ولو قال عوت مما سيجب فهو عو قبل الوجوب  
ولم يلد منه فيه قولان • فان سرى الى النفس فغو موصية للقائل فلا يصح  
ان لم يصح الوصية للقائل • فان كان الخافي عبداً صح العو لان فائدة السيد  
لا للقائل • وان كان محطاً صح لانه للعاقلة • وان كانت العاقلة منكراً أو  
محالاً في الدين فلا لأما عو عن القائل • ولو عاص الطرف علي ملك ثم حز  
رقته لم يجب القصاص على أصعب الوجهين لان الخزله حكم السراية في اتحاد  
الدية • ولو سرى القطع لما وجب • الثالثة • عو الوارث صحيح • وان  
استحق الطرف والعس معوه عن أحدهما لا يسقط الآخر • ولو قطع طرفه  
فماث فالولي يستحق قطع طرفه وحر رقبته • فان عاص الطرف في سقوط  
حر الرقة وجهان • الرابعة • العو بعد المباشرة سب الاستيلاء كما اذا قطع  
يد من عليه القصاص ثم عاص العس فان الدميل صح العو ولم يصمن  
الطرف • وان سرى بان أن العو باطل • وكذا اذا عاص بعد لربي وقيل  
الاصابة • الخامسة • اذا عا الموكل حر الوكيل الرقة عاقلاً فلا قصاص  
• وفي الدية والكفارة ثلاثة أقوال تحب الكفارة في الثالث دون الدية • فان  
أوجبها على الوكيل أو على عاقته فيه قولان • ومن الترمه فهل يرجع على  
العافي رجوع المنرو فيه وجهان • ونعاه من للملأ الرجوع في دية قتيله  
• وقيل ان أهدر دماء المعو عنه وكان المعو يمده فلا دية

### كتاب الديات

وهو والطرف أربعة أقسام • الأول في الواجب • وفيه ما ناهى

## حـ الباب الأول في النفس

ودية النفس الكاملة عند الخطأ مائة من الابل خمسة \* عشرون بنت محاص  
وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون  
جذعة \* ثم تعتبره أربع مملطات \* وهي الوقوع في حرم مكة أما حرم المدينة  
ففيه خلاف \* أو الوقوع في الأشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والحرم  
ورحب \* ومصادقته دارحم محرم \* أو كونه عمداً أو شبه عمد \* ولو رمى  
من الحرم إلى الحل أو من الحل إلى الحرم تعلق \* ولو قتل مسلماً في دار الحرب  
على ربي الكفار ولم يعلم إسلامه فيجب فيه الدية على قول ولكن دية العمد  
أو دية شبه العمد أودية الخطأ المحص فيه ثلاثة أوجه \* وكذا إذا رمى إلى  
مرتد فأسلم قتل الإصابة \* ويجري هذا الخلاف في كل قتل عمد محص  
صدر من ظن في حال القتل \* والدية تعلق في العمد من ثلاثة أوجه التخصيص  
بالجاني والتحويل والتثليث \* وهو أن يكون ثلاثون حقة وثلاثون جذعة  
وأربعون خلفة في طونها أولادها \* وفي الخطأ تحمص من ثلاثة أوجه اد  
تجب على العاقلة مؤحلة إلى ثلاث سير بحمة \* وفي شبه العمد تجب على  
العاقلة مؤحلة مثلية \* ولا تؤخذ معيب \* والخلفة تعرف بقول أهل البصرة  
\* فان احتفظوا استدركوا \* وأما الصنف فيراعي اهل اللد أو أقرب اللدائ  
إليه \* فان كان اهل من عليه الدية يخالف اهل اللد في تعيينها وحيان \* فان  
قلما يتعين فان كانت معيبة فهي كالمعدومة \* وان لم يوجد في القطر رجع إلى  
قيمة الابل \* وفي القديم يرجع إلى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم \* وإذا  
تكرر أسباب التعليط لم يتكرر التعليط \* وأما المقصات للدية عما ذكرناه  
فأربعة \* الأول الاوثة فإمها ترد إلى الشر والاحسان فانه يرد إلى

غرة عبد أو أمة • والرق فإنه يرد إلى القيسة بالعتة ما ملعت وإن زادت على  
 دية الحر • والكفران دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم • ودية المجوسي  
 ثمانمائة درهم • والمعاهد كالنبي • وأما عبدة الأوثان والزنادقة والمتردون فلا  
 عصبة لهم • ولو دخل واحد منهم بأمان كمننا عن قتله • فإن قتل وجب  
 أحسن الديات في الوثني • ولم يجب شيء في المرتد • وفي الزنديق تردده هو وأما  
 الدين لم يلعبهم دعوتنا فقد قيل يقتل المسلم بقتله • وقيل لا قصاص ويجب  
 دية المسلم • وقيل يجب دية ذلك الدين • وأما المسلم في دار الحرب إذا لم  
 يهاجر فهو كالمسلم المهاجر في العصبة • والصائون من الصاري • والسامرة من  
 اليهود • فإن كانوا معطلة في دينهم فلا دية لهم

### باب الثاني فيما دون النفس

وهذه الحاية إما حرج أو أمانة أو انطال مسعة في النوع الأول أخرج ياقوت  
 جميعه الحكومة إلا في الموصحة فيها خمس من الابل • فإن صارت هاشمة فمشر  
 (م و) • وإن صارت مقلة خمس عشر • وإن صارت مأومة فثلث الدية • وكذا  
 الثلث في كل حائفة • والخوف ما فيه قوة محيلة كالطس والدماغ والمثانة وداحل  
 الشرح<sup>(٢)</sup> • وأما باطن الاحليل والعم وداحل الاحضان فيها وجهان • وهذه  
 المقدرات تخص لمطم الرأس والوجه سوى الحائفة فإنها تنقدر على سائر البدن  
 • وأما المقلة والهاشمة في سائر البدن فعين الحكومة • ونعمي بخمس من  
 الابل في الموصحة نصف عشر الدية فيجب بمثل سنته في الدي والمرأة • ومهما  
 اتحدت الموصحة فأرث واحد ولو استوعب الرأس • وتعددها إما باختلاف

(٢) قوله الشرح مثل فليس ما بين الدر والاثني عشر أمصاح

الصورة او المحل أو الحكم أو العاقل (أما الصورة) فوضعت في موضعين  
 فيهما أرشاه \* فان رفع الجاني الحارز تداخل الكل الى واحد \* وان رفع  
 غيره لم يتداخل \* فان لم يبق بين الموصحين حارز سوى الخلد أو اللحم اتحد  
 على وجه \* وتمدد على وجه \* ويتحد بقاء اللحم دون الخلد على وجه (وتمدّد  
 المحل) بأن يمحرج الموصحة الواحدة من الرأس الى اللمبة \* وفي تمدّد الارش  
 وجهان (وتمدّد العاقل) بأن يوسع انسان موصحة غيره على كل واحد أرش  
 \* وان كان هو الموسع لم يرد الى الأرض (وتمدّد الحكم) بأن يكون بعض  
 الموصحة عمداً ولمصها خطأ أو لمصها قصاصاً ولمصها عدواناً \* وفي روله مرة  
 تمدّد الصورة وجهان \* وأما المتلاحة \* فواحها حكومة \* وقيل يتقدّر بالنسبة  
 الى الموصحة \* وتمدّد الخاتمة واتحادها بارتفاع الحارز كتمدّد الموصحة \* ولو  
 ضربه عشتقص في نطه فخلعتان فيجب عليه أرشاه \* وان عد سنان واحد  
 من البطن الى الظهر فهو أيضاً جائزتان على الصحيح \* والتحام الموصحة والخاتمة  
 لا يوجب سقوط الأرض بخلاف عود الس \* فان قيل \* ما معنى الحكومة  
 \* قلنا \* أن يقدر المحمي عليه عدداً فيقال قيمته دية الحاية عشرة ومع  
 الحاية تسعة فالتفاوت عشر فيجب مثل دسسته من الدية بشرط أن لا يريد  
 على مقدار الطرف المحروح فلا يراد حكومة حراقة الاصبع على دية الاصبع  
 ولا حكومة الكف والساعد وعظم المصعد على دية الاصابع الخمس \* ولا رأس  
 ريادة حكومة كف على دية اصبع واحد \* واليد الشلاء يراد حكومتها على  
 اصبع \* ويقتص عن اليد الصحيحة \* وهذه الحكومة يقدر بعد اذمال  
 الحرح \* فلو لم يبق شين وقصان لم يجب الا التعرير على أحد الوجهين \*  
 وقيل يقدر الحراقة دمية حتى يظهر تفاوته \* ولو قطع اصبعاً رائدة أو سناً

شافية<sup>(١)</sup> أو أمد المتب من حية امرأة وردت القيمة بالقياس التميزر فقط •  
 وقيل بقدر ذلك حية عبد ويطهر به تساوت • ولو بقي حوالي حرج شين وكان أرض  
 الحرج مقدراً للشين تابع • وإن لم يكن مقدراً ففي اتساعه وجهان يصح التردد  
 في أن الكف هل يدرج تحت اصبع الأشل لانه ادراج حكومة تحت  
 حكومة • النوع الثاني القطع الميب للأعضاء • والمقدر من الأعضاء ستة  
 عشر عضواً • الأول الاذان • وفي كل واحدة نصف الدية • وإن كان من  
 الأصم فيه سمعة جميع الصوت ومنع ديب الهوام • والدية في مقابلة أي  
 المسمتين فيه وجهان • وقيل إن الاذن ليس فيه أصلاً إلا الحكومة • الثاني  
 الميان • وفي احدها إذا هنت النصف • وفي عين الأعور النصف (م)  
 وفي عيني الاحش كمال الدية • الثالث الاحمان • وفي كل واحد ربع الدية  
 (م) وفي لعص لواحد يقدر بسنة من الربع • وليس في امساد مات  
 الأهداب وسائر الشعور إلا الحكومة خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه  
 • وفي اندراج حكومة الاهداب تحت دية الاحمان وجهان • الرابع الالف •  
 وفي قطع جميع مالان من المارن كمال الدية • وفي لعصه البمض بالنسة • وهو  
 مع الحارز بين المنحرين ثلاث طنقات • في كل طنقة ثلث الدية • وقيل  
 الحارز به حكومة • وفي طاهر كل واحد من المنحرين نصف الدية • الخامس  
 الشفتان • وفي كل واحدة نصف الدية (م) • وحده في عرص انوجه الى  
 التدقين • وفي طوله الى محل الارتفاق على وجه • والى ما يستمر عمود الاسنان  
 على وجه • والى ما يتوعد الانطاق على وجه وهو الاقل • وقيل اذا قطع

(٤) (قوله شافية) قال في المصاحح شيب الس شيباً من باب فادت على الاسان  
 وحالف مبنها مبت غيرها اه

من الأعلى ما لا يطبق على الاسفل فقد استوى الكل ﴿ السادس في لسان  
الناطق كمال ﴾ ( ح ) الدية ﴿ وفي الاخر من الحكومة ﴾ وفي الصبي كمال الدية  
الا اذا قطع عقيب الولادة ولم يظهر أثر القدرة بالتحريك والبكاء فان  
السلامة لم تستيقن ﴿ السانع الاسنان ﴾ وفي كل سن تامة أصلية مشعورة غير  
متقلقة بالهرم خمس من الابل من غير تعاضل ﴿ وفي الشاعية حكومة ﴾ وفي  
سن من الذهب تثبت بها اللحم واستعدت للمصع حكومة على أحد القولين  
﴿ وفي قطع نصف السن نصف الأرش ﴾ وفي ادخال السنح <sup>(٥)</sup> في حساب السنة  
وجهاً ﴿ وبقيّة الذكر من الحشمة ﴾ وحلّة النديين من الحملة ﴿ وقصة الام من  
المارن كالس من السنح في أن حكومتها هل تدرج عد الاستعمال ﴾ وفيه  
وجه أنه يجب بحميمها حكومة اذا استوصلت مع دية ﴿ وسن الصبي  
فضلة كشمرة فليس فيه أرش ولا قصاص الا اذا كان بالآخرة فساد  
المنبت ﴾ فادامات قبل التبين ففي الارش وجهاً لتقابل الاصليين  
﴿ والمنفور اذا عاد مادراً في استرداد الارش قولان ﴾ والموضحة  
اذا التحمت بلحم حديد لا يستردّ أرشها لانه جديد ﴿ والبطش والصبر  
ذا عادا يستردّ لانه الاول وقد عاد ﴾ والسس دائر بينهما ﴿ وسن  
الشيخ الهرم اذا تقلقت فيها الأرض اذا كان الطاهر ثاتها ﴿ وان كان الطاهر  
مقوطها فقولان ﴾ ولو قلع جميع الاسنان فكات اثنين وثلاثين لم يجب  
الآ مائة من الابل في قول كيلا يريد على الدية ﴿ وفي قول مائة وستون لكل  
سن خمس ﴾ فان قلنا بالمائة فذلك عند اتحاد الحائي والجناية ﴿ ولو اقتلها  
متفرقا مع تحلل الاندمال في كل سن خمس من الابل ﴾ وان كان على التعاقب

( ٥ ) السح مكسر السين كحمل اصل الثور واساح الساي اصولها اه

قهية تردد • والجناية المتحدة أن يسقط الكل بصرة واحدة • الثامن •  
 للحيان وفيها كمال الدية • وإن كان عليها الاستنان لم يندرج دية الاستنان على  
 الاظهر • التاسع اليدان • وفيها مع الكف كمال الدية ويكمل الدية بقطع  
 الأصابع في كل اصبع عشر • ولو قطع مع الساعد أو المرفق أو المضد فيجب  
 حكومة الساعد والمضد ولا يندرج بخلاف الكف • وفي كل أنملة ثلث  
 المشر الآلى الابهام هي أنملة وفي احداهما نصف الأرض • فإن كان على المعظم  
 كعنان ما طشان في الزائدة حكومة • فإن كانت احدهما منخرقة عن الساعد أو  
 ناقصة بأصبع أو ضعيفة المعش في الزائدة • فإن كانت المنخرقة أقوى بطشاً  
 هي الاصلية والتي عليها اصبع رائدة تجمل رائدة في أحد الوجين • فإن تساوى  
 في كليهما دية وحكومة • ولا قصاص في احدهما • وفيها نصف دية اليد  
 وزيادة حكومة لانه نصف في سمرة الكل • ولو قطعت اليد الباطشة  
 واشتدت اليد الاخرى بالقطع وطشت في استرداد الارش وحمال • العاشر •  
 الترقوة والضام • في كسر كل صلع حمل تقايداً عمر رضي الله عنه  
 • وحكومة على قول آخر قياساً • الحادي عشر • الخملتان من المرأة فيهما دية  
 كاملة • وفي حلمتي الرجل قولان اد لا مسعة لهما • الثاني عشر • الذكر  
 والاثنان وفيهما ديتان • وفي ذكر الخصى والعين دية • وفي ذكر الاشل  
 حكومة • وتكمل قطع الحشفة ولا يريد بالاستئصال • وفيه وجه آخر انه يريد  
 حكومة • الثالث عشر الأليتان • وفي قطع ما أشرف معها على البدن كمال  
 الدية وإن لم يقرع المعظم • الرابع عشر الشفران • وفيما أشرف معها على  
 المسعد دية المرأة وهو القدر الماتى عند الانطباق • الخامس عشر  
 الرجلان • وهما كاليدين • ورجل الاعرج كرجل الصحيح • ورجل من



امتنع مشيه بكسر القفار كالصحيح على الاظهر \* وفي التقاط أصابع الرجلين  
 كمال الدية \* السادس عشر الخلد \* وفي سلخ جميعه دية واحدة \* الوع  
 الثالث من الخنايات ما يفوت المنافع \* وهي عشرة \* الأولى \* العقل فاذا  
 أزاله بالضرب فدية كاملة \* ولو زال بقطع يديه فالص أنه دية واحدة لان  
 العقل ليس له محل مخصوص فيندرج تحت كل عضو يكمل فيه الدية \* ولو قطع  
 يديه ورجليه فزال عقله فديتان \* وقيل لا يندرج العقل لأنه ليس في اليد  
 وهو القياس \* واذا شككنا في روال العقل راقناه في الخلوات ثم لم نلحقه  
 لأنه يتحاشى في الخواب \* الثانية السمع \* وفيه كمال الدية وفي احدها نصف الدية  
 \* وقيل حكومة لان محل السمع واحد \* ولو قيل السمع فاق وقد وقع في  
 الطريق ارتفاق فتعطل المفعة كروالها على أحد الوجهين \* ويجري فيما اذا  
 ذهب سمع الصبي فتعطل لطفه أو ضرب صلب انسان فتعطل رحله في تعدد الدية  
 خلاف \* واذا شك في السمع حرب بصوت منكر نقتة \* وان نقص  
 السمع جرث النسبة الى من هو في مثل سه قرب المسافة وبعدها فان كذبه  
 الحاني حلف المحي عليه \* الثالثة البصر \* وفي انطاله مع بقاء الحدقة كمال  
 الدية \* ويستوى فيه الاعمش والاحش \* ومن في حدقته بياض لا يمنع  
 أصل البصر كمال الدية \* وفي احدها النصف \* ويمتنع تقرب حديدة من  
 حدقته معافصة<sup>(١)</sup> \* الرابعة الشم \* وفيه كمال الدية ويمتنع الروائح الكريهة  
 الحادة \* وعند القصان يحلف لسر الامتحان \* وقيل في الشم حكومة لانه  
 ضميم البع \* الخامسة الطلق \* وفي انطاله كمال الدية وان تقى في اللسان  
 فائدة الدوق والحروف الشعوية واخلاقية \* وفي لعص الكلام لعص الدية

(٣) قل في اصباح وصوت بلا اذا جاءته واحدة على مرة من ام

• ويوزع على ثمانية وعشرين حركاً • ويدخل الشفوية والحلقية في التوزيع • ولو كان لا يحس بعض الحروف قبل ينقص الدية أو هو كصعب القوى فيه وحان • وإن كان بخاتمة هوجان مرتبان وأولى بالتنقيص • وصعب سائر المباح التي لا تتقدّر مثل الحروف • وإن كان مآفة لم تنقص • وإن كان بخاتمة فوجان • ولو قطع بعض لسانه فأنزل بعض كلامه وتساوت نسبة الحرم والحروف فذلك • وإن تعاوناً أحداً ما كثر الشهادتين • ولو قطع ربع اللسان فزال نصف الكلام فنصف الدية • ولو قطع نصف اللسان فزال ربع الكلام فنصف الدية • ولو استأصل الباقي وقد بقي ثلاثة أرباع الكلام أو ثلاثة أرباع اللسان فيجب ثلاثة أرباع الدية أحداً ما لا أكثر • وقيل الظرالي الحرم في حق الباقي ولكن لو بقي ثلاثة أرباع اللسان وفيه نصف الكلام فنصف الدية وحكومة وكان ربع اللسان أشل في السادسة الصوت • وفي انطاله كل الدية فإن نطق معه حركة اللسان مديتان • وقيل دية واحدة لأن الصوت يقصد للنطق في السابعة الدوق • وفيه كمال لدية • ويجزى بالاشياء المرة • في الثامنة المصع • فإذا صلب مرس خفيه فعليه كمال الدية • ولو حتى على سه فتعذر المصع فكمال الأرض • وإن أسودت وأمكن المصع فحكومة لأزالة الحمل في التاسعة • في قوة الامعاء والاحمال في كمال الدية • وفي قوة الارصاع فحكومة لاسها عارصة • والظال الاثدود والجماع أو بالطعام إن أمكن فيه كمال الدية • وكذا لو ارتق معد الطعام بخاتمة على عنقه ودق معه حياة مستقرة محريره رفته فكمال الدية • وفي الاعضاء كمال الدية على الروح والراي جميعاً وهو أن يتحد مسلك الجماع والمائط • ولا يدرج تحته المهر • ولا يدرج أرش الكارة تحت المهر • ولو أزال الروح كارة روحه

بأصع في أرض البكارة خلاف \* ومهما كانت الروحة لا تحتل الوطء إلا  
بالافضاء فالوطء غير مستحق \* فان كان سنة صيق المئذ فهو كالرتق \* وان  
كان كبير الآلة فهو كالحلب في إنبات الحيار \* الماشرة \* في مفعلة المشي والبطش  
كحال الدية \* ولو ضرب صلبه بطل مشيه وحب كمال الدية \* وفي تكميل  
الدية في الرجل المعطلة بحلل في غير الرجل خلاف سبق \* ولو ضرب صلبه  
مطل مشيه ومبيه في الإندراح خلاف إذا الصلب كأنه محل لكل واحد  
معها \* هذا حكم الأطراف فيتصور أن يجب في شخص واحد قريب من  
عشرين دية حمماً \* فلو مات بالسراية تداخل \* فلو حرّ الحائي رقبته تداخل  
أيضاً \* وعلى القول المخرّج لا يتداخل \* ولو كان القطع خطأ والحرّ عمداً أو  
العكس في التداخل قولان لأن تمايز الحكم يصاحبه تمايز الجاني \* وعلى  
التداخل لو قطع يده خطأ وقتل عمداً فالواجب دية نصفها معطلة على الحائي  
ونصفها عمة على العاقلة \* وقيل يجب الكل معطلة إذا الحرّ أنطل ماسق  
\* وحراح المد من قيمته كحراح الحرّ من دية على النصف \* وفيه قول مخرّج  
أن الواجب بقدر النقصان \* فلو قطع ذكر المد وحب كمال قيمته على النصف  
\* وعلى التحريج لم يجب شيء إذا لم ينقص القيمة كالبهيمة

في القسم الثاني من الكتاب في الموح \* والطر في أربعة أطراف \*

في الطرف الأول السب \* وهو كل ما يحصل الهلاك عنده دالة سواء  
ولكن لولاه لما أثرت الملة كالحرّ مع التردية \* فأما ما يحصل الهلاك لولاه  
كما لو مات عند صمعة حبيصة فهذا لا يجب به الصمان \* ولو صاح على  
صغير فارتد وسقط من سطح صمن \* وفي القصاص قولان \* ولو كان بالماً  
ثلاثة أوجه يهرق في الثالث بين أن يعافيه من ورائه أو من وجهه \* ولو

صاح على صبي على الارض فبات أو تلي بالغ فرأى عقله هوجان • ولو  
 حوِّف حاملاً فأحضت<sup>(١)</sup> جنياً وجبت النِّرة لانه سبب طاهر • والضابط أن  
 ما يظهر كونه سبباً ولكن احتمل حصول الملاك بعينه فهو كشبه العمدة اذا  
 قصد • وما يشك في كونه سبباً احتمل أن يقال الاصل براءة الدمة أو الاصل  
 الحوالة على السبب الطاهر • الطرف الثاني في اجتماع العلة والشرط • فان  
 كان العلة عدوياً كالتردية والحفر سقط أثر الحر • وان لم يكن كالتردي مع  
 الحر نظر الى الحر فان كان عدوياً ضمن والآ فلا • ولو وضع صبيّاً في مسبة  
 فاقترسه سم وجب الصمان على أصح الوجهين • ولو اتع انساناً سيفه فولى  
 هارماً وألقى نفسه في نار أو ماء أو ثراً أو اقترسه سم في مسع أو انحسف به  
 سقط ألقى نفسه عليه فهو قاتل • والآ اذا كانت النثر معطاة للصمان على  
 المتع • ولو سلم صبيّاً الى ساح عرق بتقصيره صم • وان كان نالماً لم يصن  
 • وحر النثر لا يكون عدوياً في ملكه وفي الموات الآ اذا حر نثرأ في دملير  
 نفسه ودعا اليه غيره في الصمان قولان لتمازض المباشرة والعرور • أما في  
 الشارع بحيث يصّر بالمخاريص صدوان • وان كان لمصلحة الطريق وبأذن الوالي  
 فلا صمان • وان استقل فهو جائر ولكن بشرط سلامة العاقبة على أحد القولين  
 • وان حر لمرص نفسه ولم يصّر بالناس فهو حائر بشرط سلامة العاقبة  
 • وكذا اشراع الاحدة حائر بشرط السلامة بخلاف ما لو حر في ملكه  
 فسقط حدار ذره فلا صمان لان في ذلك حرجاً على الملاك الآ أن يقصر  
 بمخالفة العادة في سمة النثر فيصن • ولو أوقد ناراً على السطح في يوم ريح  
 عاصف صم عهدة الشرار • ولو عصه الريح نعتة فلا • ولو سقط ميرا به على رأس

(٣) (قوله فأحضت) أحضت العاقبة والمرأ ولدها إحصاءاً استقته • من الخلق اه

انسان فان كان الساقط القدر النازل ضمن (و) كالخناح \* وان سقط الكل لم  
يضمن على وجه لانه من حاجة الملك بخلاف الخناح \* وضمن النصف باراة  
البارز على وجه \* وضمن ما يقتضيه وزن البارز على وجه اذا قيس بوزن  
الداحل \* واذا مال الحدار الى الشارع بأن ساء مثلاً فهو كالتناول<sup>(٣٠)</sup>  
\* وان مال في الدوام لم يتدارك مع الامكان في الصمان وحماه \* وأما مقامات  
البيوت وقشور الطيج اذا تضر بها اسنان في وجوب الصمان على الملقى  
وحماه كما في الميراث لان طرح القيامات لمراقق الاملاك \* ورش الماء اذا  
لم يكن لمصلحة عامة فهو سبب صمان في حق من تعلق ولم ير موضع الرش  
\* الطرف الثالث في ترجيح سبب على سبب \* ومما اختلف سنان عن خلفان  
قدم الاول \* ولو حصر نراً ونصب آخر حجراً فتمثر بالحجر ووقع في السر  
الصمان على واضع الحجر \* وكذا لو سقط الحجر بسبب السيل على طرف  
النهر سقط الصمان عن الحافر \* ولو سقط في نهر على سكين منصوب بالصمان  
على الحافر لا على ناعب السكين \* ولو حصر نراً قريب العمق فمقعها غيره  
الصمان على الاول في وجه \* وقيل انها يشتركان لتناسب الجبايتين \* ولو تضر  
بحجر في الطريق بالصمان على واضعه \* ولو تضر قاعد الصمان على القاعد \* ولو  
تضر بواقب الماشي مهدر وصمان الواقف على الماشي لان الوقوف من مرافق  
الشي دور القعود \* وقيل في المستثنين قولان بالقل والتخريج \* ولو تردى في  
نهر فسقط عليه آخر فصمانها على عاقلة الحافر \* وهل لورثة الاول مطالبة عاقلة  
الثاني بنصف الدية حتى يرحموا به على عاقلة الحافر فيه تردد \* مشؤه أن المكروه

(٣٠) (قوله كالتناول) قال في النصاح تناول هو الساط هكذا استعمله العراقي وتبعه  
الراعي ولا طهر سفل فيه اهـ

هل يتعلق به عهدة • ولو تزلق على طرف البر فتطلق ما حروجه وتطلق الآخر  
ثالث وحده ووقع بعضهم على البعض فالاول مات من ثلاثة أسباب بصدقة  
البر وقيل الثاني والثالث وهو متسبب الى واحد فيقدر ثلث دية وثمة على  
الحافر وثمة على الثاني فانه جذب الثالث وأما الثاني هلك بسببين وهو متسبب  
الى أحدهما فيقدر نصفه ونصف دية على الاول لانه جذب وأما الثالث فمكمل  
ديته على الثاني • الطرف الرابع فيما يوجب الشركة • كما اذا اصطلم حران  
وماتا فمكمل واحد شريك في قتل نفسه وقتل صاحبه في تركته كل واحد  
كعمارتان وعلى عاقلة كل واحد نصف دية صاحبه الا اذا كانا متممين فهي  
في تركتهما • فان كانا راكبين زاد في تركته كل واحد نصف قيمة دابة صاحبه  
• فان طعها الدانتان أهدر الهلاك على أحد القولين إحالة على الدواب • وفي  
الثاني يحال على ركوبهما • فان كانا صبيين اركبهما أحصى متعدداً بحالة الكل  
على الاحصى • وان اركبها الولي فلا حوالة عليه بل هو كركوب الصبيين  
نفسهما • وان اركب الولي لأجل ربة لا حاجة في تقييده بشرط  
سلامة العاقلة في حق الولي وحيان • فان تصادم حاملتان في تركته كل واحدة  
أربع كفارات لانه أهلك أربعة أنفس والكفارة لا تحراً • وقائل نفسه يلزمه  
الكفارة على الاصح في المستثنين • وعلى عاقلة كل واحدة غمرة بصعها لهذا الخين  
وبصعها للآخر • وحكم الدية ما سبق • فان كانا عديدين فمما مهدران • وان كان  
أحدهما عبداً فصصف قيمة العبد في تركته الحر ونصف دية الحر تتعلق تلك القيمة  
فانها بدل الرقة • فان كانتا مستولدين وتساوت القيمتان تقاصتا • وان كانت  
أحدهما تساوي مائتين والآخر مائة فصل لصاحب العيس خمسون بعد  
التقاص • وان كانتا حاملتين وقيمة كل غمرة أربعين فصاحب النفيسة يستحق

مائة وعشرين من حملة مائتين وأربعين ولكن قيمة الحبيسة مائة ولا يجب  
على سيد المستولدة الأقل الامر من فليهما مائة لكنه يستحق سبعين من حملة  
مائة وأربعين فيفضل عليه ثلاثون \* وان اصطلمت سفيتان فالملاح  
كالراكب والسفينة كالذابة وغلبة باح كغلبة الذابة \* ولو كان في كل سفينة  
عشرة أنفس وأموال فمما شريكان في قتل العشرين واتلاف الاموال \* واذا  
قال الملاح كان ذلك بالبرج صدق مع يمينه \* وان أشرمت سفينة على الرق  
فقال الخائف على نفسه أو على غيره ألق متاعك وعلى ضمانه لرمه لحاجة العدا  
\* وان كان ملتي المتاع أيضاً محتاحاً لرمه أيضاً \* وقيل يسقط قدر حصاة المالك  
\* ولو كانوا عشرة سقط المشر \* ولو كان المحتاح هو المالك فقط فآلى نصيبان  
غيره لم يحل له الأخذ \* ولو قال الملتبس ألقى وركبان السفينة صامون ثم قال  
أردت التوريع يصدق مع يمينه ولزمه حصته \* والراكبون ان رصوا له لرمهم  
والأعلاء \* ولو رجع حجر المنجيق على الرماة وكانوا عشرة فهدر من دم كل واحد  
عشره \* فان أصاب غيرهم بالدية على قاتلهم الا اذا قصدوا شخصاً وقدروا  
على اصابته فهو عمد \* وان قدروا على اصابة واحد من الجمع لا يمينه فهو خطأ  
في حق ذلك الواحد \* ولو جرح مرتداً فأسلم ثم عاد الخارج مع ثلاثة  
ففرحوه بالحياة أرمته على كل واحد ربع الدية والخاني في الخائنين لرمه الربع  
بجراحتين احدهما مهددة فيعود حصته الى الثمن \* وقيل يورع على  
الجراحتات ويقال الجراحتات خمس فيسقط الخمس ويبقى على كل واحد من  
الارامة خمس الدية \* ولو قطع يد العبد الخاني حتى نمده ثم مات فأرش  
اليدين يختص به الحي عليه أولاً والباقي يشاركه فيه الحي عليه ثانياً لانه مات بعد  
البايتين وقطع بعد احدي الباييتين وان فضل من أرش الاولى فالفاصل من أرش

الطرف للسيد وقية العس المحني عليه ثانياً والقاتل بالسحر اذا أقر بالتمسك  
بلمزقه القصاص \* وان أقر بالخطأ أو شبه العمد فالدية على العاقلة لو أقرت

— القسم الثالث من الكتاب مبين عليه الدية —

وهو الحاي ان كان عمداً والمعلقة ان لم يكن عمداً \* والنظر في أركان  
الركن الاول \* في حصة العقل وصصة العاقلة \* أما الحجة الثلاثة \*  
العبرة وادلاء بيت المال \* أما المحالمة والموالة فلا توجب العقل  
(ح) \* الحجة الاولى \* القراءة وهو كل عصاة سوى أنماص الحائي من  
آلته ومبيه فان كان اسها ابن اس عمها في الصرب وحان \* وفي تقدم  
الاح للأب والام على الأخ للاب قولان \* الحجة الثانية الولاء \* فان لم  
يصادف عصته على معتق الحائي \* فان لم يكن فصصت المعتق \* ثم  
معتق المعتق \* ثم عصاته \* ثم معتق أب المعتق \* ثم عصاته \* كذا على  
الترتيب كالميراث \* وفي دخول ابن المعتق وآبيه وحان \* وقد أعنت المرأة  
لم يصر عليها بل على عصاتها كما يروون عتيقتها \* والشركاء في عتق عبد  
واحد كشخص واحد لا يلزمهم أكثر من نصف دينار \* فان مات واحد فكل  
واحد من عصاته لا يحمل أكثر من حصة المعتق لو كان حياً \* وما دام المعتق  
حياً فلا يرقى الي عصاته وان فضل عنه شيء اذ لا ولأء لهم \* فان مات  
فمعصاته كمصبات الجاني \* وفي تحمل العتيق عن المعتق قولان \* فان قلنا  
يتحمل فاجتمع المولى الأعلى والأسفل فالأعلى أولى \* والمتولد بين العتيق  
والعتيقة يجب عقله على موالى الاب ترجيحاً لحجة الابوة \* فان تولد من عتيقة  
ورقيق فالولاء لموالى الام اذ لا ولأء على الاب بعد \* وان أغتق الاب أنجز



الولاء الى موالى الأب \* فان حى الولد قل حراً الولاء فأرث الحايقة على موالى  
الام \* وما راد سرية مد الحر على الحاي لانه نبتة حايته قل الجر فلا يحمله  
موالى الاب ولانه حصل مد الحر فلا يحمله موالى الام ولانه لم يحل  
عن انوالى فلا يحمله بيت المال \* ولو قطع يدين قبل الحر مصرى لمدته على  
موالى الأم دية كاملة \* وكذا اذا قطع اليدين والرحلين في الحقة الثالثة بيت  
المال \* فاذا لم نجد المصونة والولاء أحداً من بيت المال ان كان الحاي  
مسلماً \* فان كان دميّاً رجلاً الى الحاي \* وأما المصنات \* فلا يصرب على محون  
وصى وامرأة وان كانت معتقة \* ولا على محالف في الدين فلا يحمل مسلم \* من الدي  
ولا الدي من المسلم \* وفي تحمل اليهودى من الصراني قولان \* والحرى  
لا يتحمل \* والمأه كالدني اذا لم يصرم عهده قل مصى أهل الصرب \* ولا  
يصرب على قتيروان كان معتقاً \* ويصرب على المي نصف (ح م) دينار وهو  
الدى ملك عشرين ديناراً بعد المسكن وما يحتاج اليه \* وعلى المتوسط الربع  
وهو الذي يملك أقل من ذلك ولكن ملك ما فصل عن حاجته \* ويطر الى  
اليسارى آخر السنة لو طرأ اليسار قلبها أو مدّها فلا تنفقات اليه \* الركن  
الثانى في كيفية التوزيع \* والبداية بأقرب (ح) المصنات \* ولا يصرب  
على واحد أكثر من نصف أو ربع وهو حصّة كل سنة على أحد الوحيين  
\* وقيل انه حصّة جميع السنين \* ثم ان فصل من الاقربين شيء ترقياً الى من  
بعدم ثم الى المتق \* فان لم يكن عصّة أحداً نية الواحد آخر السنة من  
بيت المال \* فان لم يكن في بيت المال أحداً من الحاي على أقيس الوحيين  
حذاراً من التعطيل \* وقيل ينتظر يسار بيت المال \* وأما الدي اذا لم يكن له  
عاقلة فيطالب بمد مصى الاحل اد لا ينتظر له بيت المال \* وكذا اذا اعترف

بالخطأ وانكر الماقلة ولا يسه اذ لا ينتظر اقرار الماقلة • فان أقروا على قدور  
 وقع الرجوع عليهم • وما دون أرض الموضحة مصروب (ح م و) على الماقلة  
 بل لو كان الأرض نصف ديار ورعاه على الماقلة • وان كانوا مائة طولب  
 جميعهم نصف ديار مشترك على وجه • وعلى وجه يمين القاضي واحدا كي لا  
 يعسر الطلب • وأما الاحل • فهو في دية كاملة ثلاث سنين وهي مائة من  
 الابل يؤخذ ثلثها في آخر كل سنة • ولو وجب مائتان من الابل في عدد وقتها يحمل  
 وهو مصروب في ثلاث سنين نظراً الى أنه بدل نفس • وقيل أنه في ست  
 سنين نظراً الى القدر • وعلى هذا يصرب دية اليهودي والصراي في ستة  
 • ودية المحوسي في ستة • وعرة الحيين أيضاً في ستة لان السنة لا تحزأ  
 • ودية المرأة في سنتين • ولو قتل واحد ثلاثة فيصرب ثلاثمائة من الابل في  
 تسع سنين على وجه نظراً الى القتل أو الى ثلث الثلاثة لانه لا يكون كمنس  
 واحدة • ويصرب في ثلاث سنين على الاصح لان الحال للديون المتبرقة  
 تتساقق ولا تتعاق • وان قتل ثلاثة واحداً • لدية واحدة مصروبة على  
 الموفا في ثلاث سنين على كل واحد ثلث نظراً الى اتحاد المستحق • وقيل  
 في ستة واحدة • ودية يدي الشخص كمنسه • ودية احدي اليدين من  
 الرجل يصرب في سنتين لدم النفس وقصان القدر • ولو قطع يدي انسان  
 ورجليه فهو كقتل عشرين • ومن مات في أثناء السنة فلا شيء عليه • والنظر  
 الى آخر السنة • والمائب هل يلتحق بالمعدوم فيه قولان وبسي به عية تمنع  
 التحصيل في ستة • وأول الحول يحسب من وقت الرجع الى القاضي سواء شعر به  
 الماقلة أو لم يشعر • لامن وقت الحاية • ولو سرت الحاية بعد الدفع حول أرض  
 السراية من وقت السراية • ولو حى المدفأرشه يتعلق برقته • وهل يتعلق بذمة

حتى يطالب به بعد العتق فيه قولان \* فان تعلق قبل يصح ضمانه بيه وجهان  
 \* وان اخار السيد العداء له ذلك ولا يلزمه الأقل الامرين من قيمة العبد  
 أو أورش الحاية في أصح القولين \* ولو قال احترت العداء لم يلزمه ما لم يسلم  
 في أقيس الوحين \* وان حنت المستولدة فلي السيد أقل الامرين لانه مانع  
 بالاستيلاء \* ولو حنت مراراً ولم يتحلل فداء هي كحاية واحدة فتجمع ويلزمه  
 أقل الامرين \* ولو تحلل فداء لزمه فداء حديد في أحد القولين \* وفي القول  
 الثاني تسترد الاول ويورع عليهما \* ووطء الحارية الحاية ليس اختياراً للعداء  
 على أصح الوحين

### قسم الرابع من الكتاب في عمرة الحيين

والطري أطراف \* الطرف الاول في الموجب \* وهي حاية توحا اعصال الحيين  
 ميتاً \* فان لم ينصل وماتت الام فلا شيء \* وان اعصل بعد موت الام وحب  
 (ح م) \* وان اعصل حياً ولو على حركة المذوحين ثم مات فدية كاملة وان  
 كان ذلك لما دون ستة أشهر ونلك الحياة لا تدوم \* بل لو لم تكن جاية فقتل  
 مثل هذا الحيين وحب القصاص كقتل مريض مشرف على الموت \* ولو  
 حرح رأس الحيين وماتت الام وحتت العرة لتيقن الحيين \* وقيل لا يجب  
 لعدم الانفصال \* وكذا الوحان فيما لو قتت نصفين فانكشف الحيين في  
 نطها \* وكذا الوحان فيما لو خرح رأس الحيين فصاح فخرت رفته \* فمن لا  
 لا يتدبها الا اعصال لا يوجب القصاص ولا يكال الدية \* ولو أخصت بدأ  
 وماتت وحتت عمرة ادا تيقا وحوود حينها \* ولو ألفت أربعة أيد ورأسين لم  
 يرد على عمرة قرب شخص له رأسان \* ولو ألفت مدين مديتان ادا لا يمكن

البدنان لشخص واحد \* ولو ألفت يدين ثم خرج جنين حي بلا يدين فدية  
 كاملة لليدين \* وأب كان سليم اليدين بحكومة لهما \* الطرف الثاني في  
 الموحب فيه \* وهو الحين الذي بدا فيه التحطيط ولو في طرف من أطرافه  
 وإذا أدركت القوالب كفى ذلك \* ولا شيء في اجماض المضنة والعلقة قبل  
 التحطيط على الأصح \* ثم في الحين الحر المسلم غرة \* وفي الحين الكافر ثلاثة  
 أوجه (أحدها) غرة ولا يالي بالتسوية (والثاني) ثلث المرة (والثالث) لا  
 يجب شيء \* فان قلنا بالثلث فالتولد من نصراني ومجوسي قيل أنه يؤخذ  
 بالاحف \* وقيل بالأعط \* وقيل المرة بحجاب الأب \* ولو حى على ذمية  
 فأسلمت ثم أجهضت فغرة كاملة نظراً إلى حال الانصال \* ولو حى على  
 حرية فأسلمت ثم أجهضت في صمان الحين وحمال كما لو رمى إلى حربي  
 فأسلم قبل الاصابة \* أما الحين الرقيق \* فيه عشرة قيمة الأم \* ويعتبر القيمة على  
 الصحيح يوم الحاية لا يوم الاحماس أحداً بالأعط \* ولو كان الحين سليماً  
 والام مقطوعة الاطراف قدرت سليمة الاطراف على أحد الوجهين كما يقدر  
 اسلامها وحريةها اذا كان الحين كذلك \* ولو كان الحين مقطوع الاطراف  
 ولا تقدر الام مقطوعة على الصحيح اذا كان في الحسين من أثر الحاية  
 \* في الطرف الثالث في صعة الغرة \* وهو رقيق سليم من عيب يثبت الردى  
 البيع سه فوق سع ودون خمس عشرة ان كان علاماً \* ودون العشرين ان  
 كانت أنثى \* وقيل تؤخذ الكبيرة ما لم تصف بالمهرم \* وفي مائة قيمتها  
 وحمال (أحدها) أنه لا تقدير فيه ند وحود السن والسلامة (والثاني)  
 أنه لا ينبغي أن يقص عن قيمة خمس من الامل لا ما عدا العقد رجع الى  
 خمس من الامل في القول الحديده وفي القديم رجع الى قيمة المرة من غير

تقدر \* ثم تصرف العرة الى وارث الحين وهو الأم والعصبة \* وتلزم حاقلة  
الحياتي اذ لا يمكن أن يكون قتل الجنين عمداً اذ لا يتيق حياته محال \* وأرش  
ألم الام يدرج تحت العرة ان لم يتيق شين \* فان بقي وحسب حكومة الشين

### باب كفارة القتل

كل حي ملهم اذا قتل قتلاً غير مباح آدمياً معصوماً عليه تحرير رقبة  
مؤمنة \* فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين \* فان لم يقدر فلا إطعام على المذهب  
\* ثم لو مات في كل يوم مذكراً في رمضان \* فيجب الكفارة بالخطأ وحفر  
الثرى \* وعلى الصبي والمجنون \* ولا يجب في قتل الصائل ومن عليه القصاص  
والرحم ولا على حرني \* وفي وجوهه على من قتل عسه أو حفر ثراً فتردي فيه  
غيره بعد موته وحجاب \* اذ يعد انتاء عادة على ميت بعد الموت \* ولا  
كفارة في قتل نساء أهل الحرب ودراريهم \* ويجب في المعاهد والمملوك  
اذا قتله السيد لو حود الامنة \* وكذا في المسلم وان كان في دار الحرب  
\* فاذا رمى الى صف الكفار ولم يدر أن فيهم مسلماً فأصاب فعليه الكفارة  
ولا دية \* وان علم أن فيهم مسلماً ولم يقصده لرمه الدية \* وقيل قولان كما لو  
قصد شخصاً دنيه وكان قد أسلم قبل الرمي في دية قولان اذ كان في صف  
الكفار \* والشريك في القتل عليه كفارة كاملة على الصحيح اذ العادة  
لا تنحرف

### كتاب دعوى الدم

والطريق ثلاثة أمور : الأول الدعوى \* ولها خمسة شروط : الأول \*  
أن يتعلق بشخص معين أو بأشخاص معينين \* فلو قال قتل أبي واحد من

هؤلاء المشرة ولا أعرف فيه وأريد عي كل واحد فالصحيح أنه يجب اليه  
 لانه يتصرر بالمع وهؤلاء لا يتصررون باليمين • وكذا في دعوى المص  
 والسرقة • بخلاف القرض والبيع في المعاملات • بالسيان مقصره وقيل  
 يسمع في المعاملات • وقيل لا يسمع إلا في الدم • الثاني • أن تكون  
 معصية في كونه عمداً أو خطأ أو مشتركة • فإن أحل استنصل القاضي • وقيل  
 يبرص عنه لأن الاستنصال تلقين • ولو قال قتل أبي خطأ مع جماعة ولم  
 يحصرهم لم يسمع اذ حصته من الدية لا تلقين • ولو ادعى الممد وقيل ماوجه  
 القود المحص سمي • وإن قلنا أحداً لا يمينه فوجهان • الثالث • أن يكون  
 المدعى مكلفاً ملزماً • ولا يصرفه كونه جنياً حالة القتل اذ يعرف ذلك بالتسامع  
 • الرابع • أن يكون المدعى عليه مكلفاً • فإن كان سعيها صح فيما يقتل اقرار  
 السعي فيه • وإن لم يقتل اقراره صح لأجل اسكائه حتى تسمع البينة ويعرض  
 اليمين عليه على الصحيح اذ يقطع الحصومة محلله من خامس • أن لا يتناقض  
 دعواه فإن ادعى على شخص أنه مفرد بالقتل ثم ادعى على غيره الشراكة  
 يسمع الدعوى الثانية لأن الأولى تكذيبه • ولو صدقه لمدعي عليه نائياً كان  
 له المواحدة على الصحيح لأن حق لا يمدوها • ولو استنصل في الممد  
 فصله بما ليس بمد له تعطى دعواه أصل القتل على أصح الوجهين • ولو  
 قال طلته أحد نال ومسرناه كذب في الدعوى استردته • ولو مسرناه حتى  
 لا يري القسامة وقد أحد بها • يسترد لأن الضرر رأى اذ لا إلى الخصمين  
 • الطر الثاني في القسامة • وفيها أربعة أركان • ركس الأول في مطتها •  
 وهي قتل الحربي محل اللوث • ولا قسامة في المال والأطراف • وفي الممد  
 قولان • واللوث قرينة حال تلب الطس كقتيل في محلة بينهم عداوة أو

قتيل دخل صفاً وهرق عه جماعة مصورون \* أو قتيل في صف الخصم  
المقاتل \* أو قتيل في الصحراء وعلى رأسه رجل معه سكين \* وقول المخرج قتل  
فلان ليس بلوث \* وقول واحد ممن قتل شهادته لوث \* وقول جمع ممن قتل  
روايتهم لوث \* والقياس أن قول واحد لوث \* وأما عدد من الصبية والفسقة  
فيهم خلاف \* وأما \* مسقطات اللوث خمسة \* الأول \* أن يتعذر  
إطهاره عند القاضي فلو طهره عند القاضي على جمع فلامدعى أن يبين \* فلو قال  
المقاتل واحد منهم فخلعوا إلا الواحد فله القسامة على ذلك الواحد لأن سكوته  
لوث \* فلو نكلوا جميعاً فقال طهر لي الآن لوث معين وقد سبق منه  
دعوي الجهل في تمكنه من القسامة وجهان \* الثاني \* إذا طهر اللوث في  
أصل القتل دون كونه خطأ أو عمداً يجمع من القسامة على أحد الوجهين اد  
ليس يتعين للحطاب الماقلة ولا الخافي \* الثالث \* أن يدعي الخافي كونه  
عائناً قاداً حلف سقط يمينه أثر اللوث \* فإن أقام على العينة يمينه لمد الحكم  
بالقسامة نقض الحكم \* ولو كان وقت القتل محسوراً أو مريضاً ولم يمكن كونه قاتلاً  
إلا على مدعى سقوط اللوث به وجهان \* الرابع \* لو شهد شاهد بأن فلانا  
قتل أحمد هذين القتيلين لم يكن لوثاً \* ولو قال قتل هذا القتيل أحد هذين  
الرحلين فهو لوث لأن تعيين القاتل يمس \* وقيل لا لوث في الموضعين  
\* الخامس \* تكذيب أحد الورثة هل يارض اللوث فيه قولان \* فإن  
قلنا يطل فلو قال أحدهما قتل أبانا ريد ورحل آخر لا أعرفه وقال الآخر  
قتله عمرو ورحل آخر لا أعرفه فلا يتكاذب فلعن ما جهله هذا علمه ذاك  
\* ثم معين زيد معترف بأن عليه نصف الدية وحصته منها الربع فلا يطالب إلا  
بالربع \* وكذا مدعى عمرو \* وليس من مبطلات اللوث أن لا يكون على

القتيل أثر جرح وتحقيق الركن الثاني كيفية القسامة • وهو ان يحلف المدعي حمسين يميناً مترالية في مجلس واحد بعد التحذير والتليظ ولو كان في مجلسين فوجهان • فان قلنا تحب الموالاة فان جنّ ثم أطلق يميني للمنذر • ولو عزل القاضي استأنف • ولو مات في أثناءه استأنف الوارث • ولا قسامة في غيبة المدعي عليه على أحد الوحيين لانها ضئيفة بخلاف البيعة • فان كان الوارث جماعة في توزيع الحسين عليهم وجهان • فان قلنا يورع يحلف كل واحد بقدر سهمه من الميراث • فالتمس والسدس يكسرون فيتم اليمين المكسرة • فان نكل بعضهم أو كانوا عيالاً فلا يأخذ الحاضر حصته ما لم يتم حمسين يميناً • فان كانوا ثلاثة حلف الاول خمسين يميناً وأخذ الثلث • واذا قدم الثاني حلف ثلث الايمان وأخذ الثلث • واذا قدم الثالث حلف نصف الايمان • ولو حلف ولداً حثي وأحبال حلف الحثي حمسين لاحتمال أنه مستترق وأحد نصف الدية لاحتمال أنه أضي • فان أراد الاح أن يحلف حلف حمساً وعشرين يميناً • وفائدته أن يتربع النصف من يد الخاني ويوقف يده ويبرح حثي • ودضر الحال سلم بحكم اليمين السابقة هذا كله في يمين المدعي • أما سائر الأيمان في الدم كيمين المدعي عليه واليمين مع الشاهد في تعدد حمسين قولان • ويحريان في الاضراف مع ان القسامة لا تحرى فيها • وان قلنا يتعدّد في الطرف ولو نقص في التوزيع قولان • ولو ادّعي على شين ثهما قتلاهما في التوزيع عليهما قولان كما في الوارثين • ولو كان معه شاهد واحد وقدا يتحد اليمين مع الشاهد • ان شهد على اللوث حلف معه حمسين يميناً • وان شهد على القتل حلف معه واحدة هو الركن الثالث في حكم القسامة • ولا ينط بها القصاص على الجديد • بل الدية من اخي ان حلف على لعنه • ومن العاقلة



ان حلف على الخطأ \* وان نكل عن التسلمة ونكل المدعي عليه عن اليمين  
 ففى تمكينه من اليمين الردودة قولان \* وكذا اذا نكل عن اليمين مع الشاهد  
 وعاد إلى اليمين الردودة \* الركن الرابع فيمن يحلف \* وهو كل من يستحق  
 الدية بالمكاتب يقسم على عده \* فان عمر قتل الحلف والكنول حلف السيد  
 \* فان كان بعد الكنول لم يحلف كما لا يحلف الوارث بعد نكل المورث  
 \* ولو قتل عده فأوصى قيمته لمستولده ومات فلورثة أن يقسموا \* وان  
 كانت القيمة للمستولدة لان لهم خطأ في تنفيذ الوصية \* فان نكلوا  
 فلمستولدة القسامة على أحد القولين \* وكذا القولان في قسامة الفرء اذا  
 نكل الوارث \* فان لم يقسموا عليهم عين المدعي عليه \* فاذا قطع يد المد وعق  
 ومات وكات الدية مثل أرش اليد وقلنا لا قسامة في المد ويقسم بها على  
 أحد الوجهين لأن الواجب دية حر بالطرالى الآخر \* ولوارث الولي ثم أقسم  
 صح إلا اذا قلنا لا ملك له \* فان قلنا انه موقوف فقتل صرمت الدية الى  
 الي \* بيميه \* فان كان <sup>(١)</sup> أنه لم يكن مستحقا لانه من الاستحقاق تسب وقسامة  
 أهل الي \* غير ممكن هذا النص \* وقيل بحلله \* ومما قتل من لا وارث له فلا  
 قسامة اذ تحليف بيت المال غير ممكن \* الطر الثالث في آيات الدم بالشهادة \*  
 ولا يثبت القتل الموجب للقصاص رحل وامرأتين \* ويثبت موجب الدية \*  
 ولو رجع بالمعوى الى المال ففي ثبوته بعد المعو وحان \* ولو شهدت على هاشمة  
 مسبوقة بايضاح لم يثبت الهشم في حق الأرض كما لا يثبت الايضاح  
 \* ولو شهدت على انه رمى الى ريد فرق فأصاب غيره خطأ ثبات الخطأ قليل  
 قولان بالنقل والتحرير \* وقيل الايضاح سب الهشم وهما كشى واحد

(١) (قوله فان كان) هكذا في جميع النسخ بدون ذكر جواب الشرط فليحذر

بمخلاف قتل الشخصين \* ولو شهدوا أنه ما جرح وأنهر الدم لم يكف ملماً  
 يشهدا على القتل \* ولو قال أوضغ رأسه لم يكفنه ملماً يترضى للجراحة  
 ووضوح العظم \* فإن عروا عن تبيين محل الموضحة سقط القصاص وثبت  
 الأرض على أصح الوجين \* ولو شهد على أنه قتل بالسحر لم يقبل لأن ذلك  
 لا يشاهد \* ولو أقر بأنه أمرضه بالسحر ولكن مات بسبب آخر فهذا لو  
 نص عليه \* وقيل إنه لا لوث إن اللوث في تبيين القاتل لا في نفس القتل  
 \* ومن الشروط أن لا تنص الشهادة نعماً ولا دهماً \* ولو شهد على حرج  
 المورث لم يقبل \* ولو شهد بدين أو عين لمورثه المريض موحماً \* ولو شهد  
 على حرج وهما محمولان ثم مات الحالب أو بالعكس فالنظر إلى حالة الشهادة  
 للتمهنة \* وقيل قولان كما في الأقوال للوارث \* ولو شهدت العاقلة على فسق  
 ينة الخطأ لم يقبل لأنها دافعة \* وكذا لو كان من قراء العاقلة \* وإن كانوا من  
 الأماعد قل لا ب توقع موت القريب بعيد لمخلاف توقع العي \* وقيل في  
 البعيد والقريب قولان بالنقل والتحريح \* ولو شهد رحلان على رحلين بالقتل  
 فشهد المشهود عليهما بأنهما قتلا هذا القتل لم يقبل قولهما لأنها دافعات  
 ومادراتان قل الاستشهاد \* وشهادة الحسنة لا يقبل في حق الآدميين على  
 أصح الوجهين \* فإن صدقهما المندعي بطل حقه لتناقض دعواه \* ولو شهدا  
 على أحس بالقتل فهما دافعتان ومادرتان \* ولو شهد أحديان على الشاهدين  
 بالقتل فهما مادتان وليس دافعتان فحرج على شهادة الحسنة \* وإذا شهد أحد  
 الورثة لم ينعصه سقط القصاص بأقراره وإن كان فاسقاً لا بشأته \* ولو  
 احتلب قول شاهدين في زمان أو مكان أو آلة فهما متكاذبان \* ثم لا يثبت  
 به لوث على الصحيح \* ولو شهد أحدهما على الآخر بالقتل المطلق والآحر

علي الاقرار بالقتل العمد ثبت أصل القتل \* والقول قول المدعى عليه في نفي  
العمدية وان لم يكن لوث \* وان قال أحدهما قتله عمداً وقال الآخر خطأ  
فهي ثبوت أصل القتل وجهان

— كتاب الحيات الموحدة للمقومات —

\* وهي سبع السبي والردة والربا والقذف والشرب والسرقة وقطع الطريق  
\* الحاية الأولى السبي \* والنطري صعاتهم وأحكامهم \* أما الصعة \* فكل  
فرقة حلفت الامام بتأويل ولها شوكة يمكنها مقاومة الامام فهي ناعية \* وأما  
المرتد وما دبر الركة وسائر حقوق الشرع فلا تأويل لهم \* وكل تأويل يعلم  
بطلانه بالظن فهو معتبر \* وان كان بطلانه قطعياً ولكم عطاوا فيه وجهان \* وهذا  
تردد في أن معاوية رضي الله تعالى عنه كان مسلماً أو قطعاً \* وأما الخوارج ان  
لم نكفرهم لم بلغت الي تأويلهم على أحد الوجهين لطهور فساد \* ولا بد أن  
يكون فيهم واحد مطاع اذنه الشوكة \* وهل يجب أن يكون بصمات الأئمة فيه  
وجهان \* وأما أحكام العامة \* فشهادتهم مقبولة لحلمهم بسب التأويل \* وقصاؤم  
نافذ ويجب على قاصيا امصاؤه \* وما أحده من الحقوق يقع موقعه \* فان  
صرفوا سهم المرتقة الى حدهم هي وقوعه الموقع وجهان \* وان سب قاصيهم  
البينة والتبس ما الحكم حكماً على أصح القولين نظراً للرعايا \* هذا ان كان  
لهم شوكة وتأويل \* فان لم يكن لهم شوكة فلا يبعد حكمهم \* وان وحدت  
الشوكة دون التأويل لم يبعد قصاؤم على الظاهر \* أما عزم المال فما أثبت  
في غير القتال مصبون على الفريقين \* وما أثبت في القتال غير مصبون على  
الباذل \* وفي الناعي قولان \* فان قلنا لا يجب في الكفارة وجهان \* فان قلنا

يجب في القصاص وجهان • هذا عند وجود الشوكة • فان كان تأويل بلا شوكة  
وحب الصمان • قتل اس ملجم عليا رضي الله تعالى عنه متأولا فاقيد به • وان وجدت  
الشوكة دون التأويل • طر يقا • قيل بحب الصمان • وقيل بطرد القولين لان اسقاط  
الصمان للترعيب في الطاعة كأهل الحرب • والقولان حاربان في المرتدين اذا  
أنفخوا في القتال ( فأما كيمية قتالهم ) فلا قتالهم بل تقدم النذير أولا • ولا يبيع  
المدر آحره • ولو نطقت شوكتهم في الحال ولكن لم تؤمن عائلة اجتماعهم في  
المال في حوار اتاعهم بالقتل وجهان • وأما أسيرهم فلا يطلق إلا بعد الامس  
منهم • وان أس في الحال وتوقع في ثاني الحال في الاطلاق وجهان • وفي  
أسر نسائهم ودراريهم لكسر قلوبهم تردد • فأما أسلحتهم وخبولهم فلا يحل  
استعمالها في القتال وترد عليهم عند الأمن منهم ولا ترد قله • والصبي المراهق  
والمد كالخيل • والصغير كالرأة • ولا قتالهم بالمحاقق واليران إلا اذا حفا  
أن يصطلم <sup>(١)</sup> • وان تحصوا قلعة وكان فيهم رعايا لم قتالهم بالسار والمحيق •  
وان لم يكن إلا المقاتلة فيه تردد • ولا تستعين عليهم بأهل الكفر ولا بمن  
يرى قل مدرهم • وان استعوا عليها بأهل الحرب لم يعد أمانهم عليها  
ان يقتل مدر أهل الحرب • وفي سود الامان عليهم وجهان لانتائه على  
الفساد • ولو قتل أهل الحرب ضنائهم محتون فليحقق مدرهم بأمان لا جيل  
منه على أحد الوحيين • ولو استعوا بأهل لمة نطل عهدهم وكانوا كاعمل  
الحرب • ون كانوا مكرهين كانوا كأهل العبي • وان كانوا جاهلين  
بالحق في تقص عهدهم قولان • من قسا لا يتقص وحب صمان  
ما أنفخوا عليهم على الظاهر د ستوطه عن السعي لترعيبه في الطاعة

﴿الحاية الثانية الردة﴾ وهي جارية عن قطع الاسلام من مكلف إما بفعل  
كالسجود للصنم وعبادة الشمس والقاء المصحف في القاذورات وكل  
فعل صريح في الاستهراء \* وإما بقول عنها أو استهراء أو اعتقاداً فكل ذلك  
ردّة من المكلف دون النصي والمجنون \* والسكّان كالصاحي في قول \*  
وكالمجنون في قول \* فان صححت ردة فاسلامه في السكر يرفه إلا اذا فرقا  
بين ما له وما عليه في طريق \* ولو شهد شاهدان على ردة فقال كذبا لم يسمع  
\* ولو قال كنت مكرهاً فان طهر محابيل الاكراه فالقول قوله كالاسير \* والأ  
فلا يقل \* ولو نقل الشاهد لقطه فقال صدق لكى كنت مكرهاً قبل اذ  
ليس فيه تكذيب الصادق \* بخلاف ما اذا شهد بالردة فان الاكراه يبي الردة  
دون اللفظ \* ولا يبي أن يقل الشهادة على الردة مطلقاً دون التعميل  
لاختلاف المداهب في التكثير \* ولو حلف رجل اسين فقال أحدهما مات أبي  
كافراً صرف نصيبه الى الذي على قول \* وعلى قول يصرف اليه لانه لم يعصل  
كيفية الكفر والمداعب تختلف فيه فالصحيح أنه يستمر ويحكم بموج  
تفسيره \* وان لم يصر يوقف \* والاسير اذا ارتد مكرهاً فأملت ولم يحدّد  
الاسلام حيث عرص عليه دلّ على أنه كان مختاراً \* فان ارتد مختاراً فصلى  
صلاة المسلمين قيل يحكم باسلامه بخلاف الكافر الاصلي \* وفيه احتمال لمعوض  
الغرق \* فأما حكم الردة في من المرتد وولده وماله (فأما نفسه) فتهدر ان  
لم يتب \* فان تاب لم يقتل إلا اذا كان رديقاً في قول توبته حلال \* والطاهر  
القول \* ثم في ايهال المرتد ثلاثة أيام قولان \* فان قلنا لا يجب فهو مستحب  
أو مموع وحله \* فان قلنا يسمع فقال حلوا شهتي لم ساعره على أصح الوجهين  
بل عليه أن يسلم أولاً ثم يستكشف (فأما ولد المرتد) فان علق قبل الردة

فسلم • وبعد الردة ثلاثة أقوال (أحدها) أنه مسلم لقاء عظيم الإسلام  
 (والثاني) أنه كافر أصلي (والثالث) أنه مرتد • وأما ولد للماهد إذا تركه  
 عند ما فقره محزنة • أو يلحق بالأمم معها ملغ (وأما ملك المرتد) فيزول على  
 قول • ويسقى على قول • وهو موقوف على قول • طاب قلما يرول فيقتضي  
 ديونه ويسقى عليه في مدة الردة • وما يلزمه بالاكلاف في حال الردة هل يقضى  
 منه فيه وجهان • وكذا حقة القريب في دوام الردة وما يكتسه في حال  
 الردة بالاحتطاب أو الشراء أو الاتهاب حقة الي • في حقه كالسيد في حق  
 العبد في وقوع الملكة • وإن قلما لا يرول ملكة فلا بد من الحجر • وهل يحصل  
 بمجرد الردة • أو نصرب القاصي وجهان • ثم حكمه حكم القلس أو التنذير  
 وجهان • وإن فرعا على الوقف فكل تصرف لا يقلل الوقف فهو باطل  
 هو الحماية الثالثة الرابعة • وهو حرمة موحدة للعقوبة • والطاري طريقين • الأول  
 في الموجب والموجب • والصائط أن ايلاح العرج في العرج المحرم قطعاً  
 المشتى طبعاً إذا انتفت عنه الشبهة سب لوحوب الرحم على الحصن  
 ولوحوب الخلد والتعريب على غير الحصن • وفي الرابطة قيود • الأول الاحصان  
 وهو التكليف والحرية والاصانة في نكاح صحيح أما بالشبهة وفي النكاح العاسد  
 لا يحصن على أصح القولين • ولا يشترط وقوع الاصابة بعد الحرية والتكليف  
 على الاظهر • ولا يشترط الاحصان في الواطئين بل ان كان الحصن أحدهما  
 رحم وحلدا الآخر • وإن كان أحدهما صغيراً رحم البالغ على الاظهر إذا كان  
 الصغير في محل الشهوة • وإن لم يكن • فيه تردد • والثير إذا رنى سكر رحم  
 وحللت • وانتهاء لاحصان يسقط للرحم • وانتهاء الحرية يسقط شرط الخلد  
 وشطر مدة التعريب على قول • وفي قول ينزب العبدسة • وفي قول لا

خلفاء عظمى انه أولى من الشارح • فان ضرب بالشارح مرال مرضه على  
 المتصور فلا يباد الحدة • ولا يقام الحدة في فرط الحر والبرد • وكذا الرحم (و)  
 ان كان يتوهم سقوطه برحوه أو توبته بل يؤخر الي اعتدال الهواء • وهذا  
 التأخير مستحب ولكن ان تركه مهلك • النص انه لا يصن • ونص انه لو  
 خفن الممتنع عن الحتان في الحر فسرى ضرس • وقيل قولان بالقتل والتجريح  
 • وقيل ان الحتان في الاصل ليس الى الامام فذلك صس • فان أوحسا  
 الصمان احتمل أن يقال التأخير واجب • وأما مستوي الحدة فهو الامام في حق  
 الاحرار والسيد في حق الرقيق القس دون المكاتب (و) ومن نصه حر  
 (و) • والمدبر وأم الولد قن • ثم للامام الاستيفاء أيضاً • فان اجتمع السيد  
 والسلطان فأيهما أولى فيه احتمال • وللسيد أيضاً التحرير • وهل للمرأة والقاسق  
 والمكاتب استيفاء الحدة من عبيدهم فيه خلاف مبي على انه لطريق الولاية  
 واستصلاح الملك • ومن حملاه استصلاحاً لم يكن للمالك القتل في الحدة • وفي  
 القطع خلاف • ثم ذلك كله دا شاهد السيد رناه أو أقره • فان قامت عنده  
 بيعة عادلة في سماع البينة وحان • فان قلنا يستقل بالحكم فلا أقل من أن  
 يكون عالماً بأحكام الحدود • وكل من قتل حداً أو ترك صلاة غسل وكن  
 وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين • لحماية الزمة القذف • وهو موجب  
 ثمانين حدة على الحر وأربعين على رقيق • فان قدمه مرتين وقد تحلل الحدة  
 تعدد • وان لم يتحل في التداخل قولان • وقد ذكرنا ذلك مع صور القذف  
 في اللعان • وفيه مشابة حقوق الله تعالى اذ لا يسقط بائحة القذف ولا يقع  
 موقعه اذ استوفاه المذنب • ويشطر بالرق • ولكن المالب حق الآدمي  
 اذ يسقط (ح) بعوه ويورث (ح) عنه • وانما يجب الحدة بقذف ليس علي

صورة الشهادة • فان شهد بلونا أربعة فلا حد • وان شهد ثلاثة قولان •  
 • ولو شهد صد أو ذى وجب حد التغف • وان شهد فطلق بمن قولان •  
 • وان كان مكانا قولان مرتبان وأولى بأن لا يجب • وان رد القاض  
 شهادتهم لأداء اعتدائه الي فستقيم ملاحدة عليهم • وان شهد أربعة ثم رج  
 واحد حد الراجع (و) دون المصر • وقيل في المصر قولان • وللشهادة هي  
 التي تؤدى في مجلس القضاء بقطع الشهادة وما عداه قذف في الخيانة الخامسة  
 السرقة • والنظر في ثلاثة أطراف • الأول في الموجب وهو السرقة  
 • ولها ثلاثة أركان • الأول السرقة • وشرطه أن يكون نصاباً مملوكاً لنير السارق  
 ملكاً محترماً تاماً محرراً لا شبهة فيه بهذه ستة شروط • الشرط الأول النصاب •  
 وهو ربع دينار (ح م) مسكوك وبه يقوم السلع • والربع من الذهب الاربر  
 • واداً لم يساو رهاً مصروباً فلا حد فيه على أحد الوجين • ويقطع في حاتم  
 ورنه سدس وقيمه ربع على أحد الوجين • ولو سرق دماير طها فلوساً  
 لا تلغ نصاباً قطع • ولو سرق حبة قيمتها دون النصاب لكن في حياها دينار  
 وهو لا يعلم قطع على الصحيح • ولو أخرج نصاباً في دصات فلا قطع وذلك  
 بأن يتحل اطلاع المالك واعادة الحرر • فان لم يتحل قيحه ثلاثة أوجه يعرق  
 في الثالث بين طول الرمان المتحل وقصره • وحروح البر من أسفل  
 الكندوح " شيئاً شيئاً على التواصل أولى فان يجعل في حكم دعة من المرق  
 بل هو كما لو جر المدبل شيئاً شيئاً فانه يقطع • ولو أخرج نصف المدبل وترك  
 النصف الآخر في الحرر فلا قطع وان كان لمخرج أكثر من نصاب • ولو جمع  
 من الدر المبثوث في الارض المحررة ما لمع نصاباً قطع على الصحيح لان

(١) الكندوح لمعة اعمية تطلق على الخلية وعلى احرارة الصغيرة وهو امرادها اه



الكل كحرز واحد ولم يكن كما لو أخرج نصيباً من حررين • ولو اشتراك  
رجلان في حمل مادن النصاب لم يقطعاً • ولو بلغ نصف دينار قطعاً • ويفني  
أن تكون القيمة مائة نصيباً قطعاً لا بإجتهاد المقوم • الشرط الثاني • أن يكون  
مملوكاً لنير السارق • ولو سرق ملك نفسه من الرهن أو المستأجر فلا قطع  
• ولو طرأ الملك مارت قبل الخروج من الحرز فلا قطع • وبمده لا يؤثر  
• وكذلك نقصان القيمة بالاكل • والائلاف قبل الاخراج يؤثر وبمده لا  
• ولو قال السارق سرقتم ملكي سقط القطع بمجرد دعواه على النصف لانه  
صار حصماً في المال فكيف يقطع بحلف غيره • ولو قال المسروق منه هو  
لك فأنكر شريكه فلا قطع • ولو قال السارق هو ملك شريكي في السرقة  
فلا قطع • ولو أنكر شريكه لم يقطع المدعي • وفي المسكر وحان • ولو قال المبد  
السارق هو ملك سيدي فلا قطع وإن كده السيد • الشرط الثالث • أن يكون  
محترماً • فلا قطع على سارق نحر والخير ولا على سارق الطيور والملاهي  
والأواني الذهبية التي يحور كسرهن • قصد السارق إحراجها الكسر • وإن  
قصد السرقة ورصاحبها نصاب موحدهم • الشرط الرابع • أن يكون الملك  
تاماً قوياً ولو كان للسارق فيه شركة ولو محرم يسير فلا يقطع كما لو سرق ألف  
دينار وله منه ورن دينار شائع • وقيل يجب مذهب أحد من مال الشريك قدر  
نصاب يجب على من سرق نصف دينار مشترك • وقيل إن كان الشيء  
قابلاً للقسمه ولم يرد على مقدار حقه حمل قسمة • سدة • ولا يقطع  
• أما ما للسارق فيه حق كما لبيت المال فيه وحان • أحدهما لا يقطع بحال  
وثاني لا يقطع • كان متصفاً بصفة لاستحقاق • وأما الآخر فلا يقطع  
بسرقة مال أبيه وكل من يستحق عليه العفة وإن كان غنياً • ويقطع بسرقة

باب المسجد وأجزائه • وفي فرشته وجهان • وفي قنديه وجهان مرتبان  
 وأولى أن يقطع • وفي سرقة للوقوف والمستولفة وجهان نصف الملك  
 • الشرط الخامس • كون المال خارجاً عن شبهة استحقاق السارق فليقطع  
 على مستحق الدين إذا سرق من عريمه للماثل جس حقه • وإن سرق عين  
 جس حقه ففيه خلاف • وإن لم يكن مما طلاق قطع • ولا يقطع من  
 يستحق الثمن على المسروق منه بالبيعة • وفي الزوجة خلاف • فإن قلنا يقطع  
 الزوجة فيقطع الزوج • وإن قلنا لا ففي الزوج خلاف لما بينهما من الاتحاد  
 الرفي • وإن قلنا لا يقطع ففي عبد الزوج وجهان • ولا شك في أن ولد الزوج  
 يقطع إذا قطع ولد الأب وهو الأح • ومن الشبهة المؤثرة طعن السارق ملك  
 المسروق أو ملك الحر أو كون المسروق ملك أبيه • وليس من الشبهة كون الشيء  
 مباح الأصل كالحطب ولا كونه رطباً كالنموك ولا كونه مترصاً للمصاد كإفركة  
 والحمد والشبع المشتعل • ومن قطع في عين مرة فسرق مرة أخرى قطع ثانياً  
 • ويقطع بسرقة المال من يد المودع والوكيل والمريض • ويقطع بسرقة الماء قلنا  
 أنه مملوك في الشرط السادس • كونه محرراً وهو ما على سارقه حطر لكونه  
 ملحوظاً غير مصيب ما لم يحاط دائماً إن لم يكن الموضع حصياً كالتناع الموصوع في  
 صحراء أو لم يحاط معتاد إن كان في الموضع حصاة كالحونيت والدور • والمحكم  
 فيه العرف • وفيه مسائل في الأولى • لا يصطبل حرر للدواب لا للثياب  
 • وعروة الدار حرر للأواني وثياب الدابة لا للثوب وحلي • ومحرر ما لا يملك  
 صاحبه مصيباً في الثانية • الموصوع في الشارع ومسجد محرر لمحض صاحبه  
 بشرط أن لا يسام ولا يوليه ضربه • وهل يشترط أن لا يكون رحام يشمل  
 الحس عن حط المتاع فيه وجهان • والمحموط لعين الصبي في الصحراء ليس

محرزاً إذا كان لا يبالي به • والمحصول في قلة محكمة إذا لم يكن ملحوظاً ليس  
بمحرز • الثالثة • الدار بالليل محرر ولو لم فيها صاحبها إن كان الباب مغلقاً  
• وإن كان مفتوحاً فصانع • وبالحارق قد يمتد لمخاط الحيران فبها وجهان • أما  
أطراف الجواميت محرزة بأعين الحيران والمارة وإن غاب عنها صاحبها أو نام  
• ولو فعل السارق صاحب الدار وهو متيقظ والساب مفتوح وهو يتردد  
في الدار فيه وجهان • ولو ادعى السارق أنه نام وصبح سقياً القطع بمجرد  
دعواه كما في دعوي الملك • والرأفة • الخيام ليست كاللور في الحصانة فيمتنع  
إلى زيادة لحاظ • ولكن لأحكام الربط وتخصيص الامتعة تأثير في الاستثناء عن  
دوام اللعاط • والدواب محررة سطر الراعي في الصحراء إذا كان على نشر  
• والقطار محرر القائد في صحراء حال أو سكة مستوية وهو تسعة من الأمل  
• ما كان لا يلاحظ ما وراءه والمحذر القائد الأول "والأراك مركوبة  
وما أمامه وواحد من خلفه وبالسائق جميع ما أمامه • الخامسة • لا قطع على  
الباش في تربة صائفة • ويقطع إذا سرق الكس من قصر في بيت محرر  
محروس • ومن مقام الدلاذ وجهان • وحيث يجب في الثوب الموصوع مع  
الكس وملفوف ريدة على العدد الشرعي وجهان • ثم الكس للوارث هو  
الخصم في "سرقة" • من كسبه أحس • ونظير الأحس في السادسة • إذا كان  
المحرر ملكاً مسروقاً ولكنه في يد لسروق منه باحارة قطع • وإن كان  
نمصب • يقطع لأنه ليس حريراً في حقه • وهل تكون الدار المعصوبة حرراً  
عن غير منتهيه وجهان • وإن كان غارية فثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن  
١١١) لو أنكره في سعة مجيدة حداً وفي سعة أخرى • المحرر والمعاد  
• • • • •

يقصد الرجوع بالدخول أو لا يقصد كما يبرق فيمن وطئ حرية بين أن يقصد الاستيلاء أو لا يقصد في نسب ولده • ولو كان في الحر مال منصوب فسارق فآخذ غير المنصوب في القطع وحان لشبهة جوار الدخول • وإن جاورنا للاحني انتزاع المنصوب للحصة حري فيها الوحان أيضاً في الركن الثاني من السرقة وهي الإخراج • والطرف في ثلاثة أطراف • الأول • في ابطال الحر وهو بالنقب وفتح الباب • وإن قب وعاد للإخراج ليلة أخرى فالظاهر أنه يقطع الآداء المالك وأهمل • ولو أخرج غيره فلا قطع عليها • وإن تعاونوا حتى يشتركا في النقب والأخراج قطعاً • وإن اشتركا في النقب واغردوا واحد بالأخراج والقطع عليه حاصة • ولو أخذ أحد الشريكين في النقب سدساً والآخر ثلثاً فلا قطع الأعلى صاحب الثلث • ولا يشترط في الاشتراك في النقب التعامل على آلة واحدة بل التعاقب في التصرف شركة خلاف قطع اليد في القصاص • ولو دخل أحدهما وأخرج المال في ذب حرره فدخل الآخر يده وأحده عليه القطع لا على الأول • وإن وضع لأول حرج حرر عليه لا على الآخر • وإن وضع على وسط النقب وأخذ الآخر بقولان (أحدهما) أنه يجب عليهما (والثاني) أنه لا شيء عليهما • فغرف الثاني في وجوه القل • فلو روى المال إلى خارج لحرر قطع أحده أو تركه • ولو استخرج من الخرز تمحص قطع • ولو كل في خرره يقطع • ولو شغ درة في الحرر ثلاثة أو حة يبرق في الثالث بين أن يذهب بعد لأصل عنه وبين أن لا يقصد ذلك • ولو وضع المتاع على ماء حتى حري • في حرج الحرر قطع • وكذلك لو فتح أسفل الكندوح حتى صبت • ونوضع على صر دابة فخرحت قبل لا يقطع لأختيار لدبة • وقيل أن سارت على النور قطع

والأفوحان \* وقيل بالعكس وهو تردد في أن التسبب هل يكفي للقطع \*  
ولو أخرج شاة فتمسها سحتها أو غيرها خرج على الخلاف لأختيار الدابة  
\* ولو حمل عد صغيراً من حريمه ذريسته قطع لأنه حرره إلا أن يمدعه  
فلودعاه وحده فهو مير ولا قطع \* ولا فهو كلبيمة \* ولو أكره مير السيف  
على الخروج فوحان \* ولو حمل عد قوياً فلم يتمتع فلا قطع \* حرره قوته  
وهو معه وكذا إن كان نائماً \* ولو حمل حرراً ومعه ثيابه في دخول الثياب تحت  
يده نظر \* وإن كان قوياً لم تدخل \* وإن كان ضعيفاً تدخل وهل يكون سارقاً  
وجان \* ولو لم على العير وعليه أمتعة وأخذ السارق زمامه حتى أخرجه  
من القافلة ففيه أربعة أوجه يمرق في الثالث بين القوي والضعيف \* وفي  
الرابع بين الحر والمبد \* الطرف الثالث في محل المقتول إليه \* ولا يقطع  
بالقل من راوية الحرز إلى راوية أخرى \* ولو نقل من البيت إلى صحن الدار  
وهو أيضاً محرر ثلاثة أوجه يمرق في الثالث بين ما إذا كان العرصة حرراً له  
وما ليس حرراً له \* ولو أخرج من حرة أحد إلى العرصة فهو كعرصة الدار  
إذا كان محرراً \* والأفكالشارع إن لم يكن محرراً \* والسكة المسددة الأسفل  
كالشارع لا كعرصة الحان \* وعرصة الحان أيضاً حرر لمص الامتعة أيضاً لكن  
في حق السكان ليس محرراً \* ولا قطع على الضيف إذا سرق إذا ليس محرراً  
عنه \* وكذا الجار إذا سرق من طرف حانوت الحار حيث يحرر لمعاط  
الخيران \* تركن الثالث السارق \* وشرطه التكليف والالتزام فلا قطع على  
الصبي والمجنون \* ويحب على الدمي ثم يستوى قهراً لو سرق مال مسلم \*  
وإن سرق مال دمي \* إذا تراصوا \* وإذا ربي بمسلة رحم قهراً وإن كان الحذلة  
تملى \* أما المعاهد ثلاثة أقوال (أحدها) أنه كالنبي (والثاني) لا يقطع أصلاً

(والثالث) أنه يقطع إن شرط عليه ذلك في المهد • ولورنى عملة في الحد  
 طرقتان قيل كلا رقة • وقيل لا يقطع قطعاً لأنه لا خصومة للآدى فيه  
 • ويستوي في القطع المرأة والرجل والمد والحر  
 • هو النظر الثاني من الكتاب في آيات السرقة وحجتها • وثبت باليمين  
 المردودة • ويسد إيجاب الرجم باليمين المردودة في الزنا بالحارية المملوكة • وثبت  
 أيضاً بالاقرار مع الاصرار • فان رجع لم يسقط الهم • وفي سقوط القطع  
 قولان • وقيل يسقط القطع • وفي سقوط الهم بالنسبة قولان وهو ضعيف  
 • ولو أقر باستكره حارية على الزنا ثم رجع سقط الحد • ولا يسقط المهر  
 • ولو أقر السارق قبل الدعوى فهل يقطع في الحال أو ينتظر طلب المالك  
 فيه وحمان • ولا ينتظر سيد الحارية إذا أقر بالزنا بها مع الإكراه لأن مالك  
 الحارية لو قال كنت ملكتك قبل هذا فكذب لم يسقط الحد • ويمثله يسقط  
 الحد في السرقة إذا يقطع بطلب المالك هذا في الحر • أما المد إذا أقر بسرقة  
 توجب القطع قطع • وهل يقبل في المال فيه أردة أقول (أحدها) أنه  
 يقبل لانتهاء التهمة (والثاني) لا (والثالث) أنه يقبل إن كان المسروق في  
 يده فان تلف فلا (والرابع) أنه يقبل على المتلف إذا لا يتعلق رقبته لا قدر  
 قيمة المد • وأما الأعيان فتقول قوله فيه اصرار بالسيد • ولو أقر بسرقة  
 مادون النصاب لم يقبل في المال على السيد قطعاً • ولقضي أن يشتر على  
 السارق تعريضاً بانكار السرقة فيقول ما إحالك سرقت • ولا يصح قوله عليه  
 الصلاة والسلام أسرقت قل لأنه لو لم يقرر لا يثبت على الجوع • وما الستر  
 قبل الطهور • والحجة الثالثة للسرقة الشهادة وثبت برحلي • وأشهد رحلي  
 • ومثلان ثبت الهم دون القطع • ولا تقبل الشهادة على السرقة مطلقاً بل لا بد

من التصيل ، وكذا شهادة الرما أما القذف المطلق فوجب للحد \* والاقرار  
 بارنا المطلق فيه خلاف \* ودأ قامت شهادة حسنة على السرقة في عينة  
 المالك سمعت على لأصح كما في حدود الله تعالى ولكن النص أنه لا يقطع  
 حتى يحصر \* ولو قامت في الرنا بخارية حدود حصور المالك \* وقيل قولان  
 بالنقل والتحريح ، وإذا حصر المسروق منه بعد شهادة الحسنة وطلب قطع  
 \* ولا تستأنف الشهادة لأجل الهم بل يثبت تألماً \* وإن قلنا لا يسمع في  
 السرقة شهادة الحسنة بماد لأجل المال \* والظاهر أنه لا يباد لأجل القطع  
 إذا سمع مرة \* ودعوى السارق المالك بعد البينة يدفع القطع ان لم يكن  
 الشاهد بأن قال كان قد وهب مني قبل السرقة والشاهد اعتد الظاهر \* ولو  
 لم أصل ملك المسروق منه وقلنا ليس له تحليف المدعي بعد البينة لم يدفع  
 \* فان قلنا له تحليفه احتمال دفع القطع \* انظر الثالث في الواجب به وهو  
 القطع ورد المال أو الثمن \* كان تألماً \* ثم يتطع لبي من الكوع \* \* \* \* \*  
 قطع رحله اليسري \* فان عاد میده اليسري \* \* \* \* \* فان عاد  
 صرر ولم يقتل \* وينمس محل القطع في الریت انعي يتحصم السراية \* وليس  
 ذلك من الحد بل نظراً للمقצוע وعليه \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
 رقتة إلا نال للتركيل \* وان كان على يده صم رتبة قطعها \* \* \* \* \*  
 ناقصة أو شلاء اكتصياها ماني صم واحدة \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
 \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
 اليسري \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
 \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \* \*  
 قول ، ووجت ندية وفي حصة على قول \* ولو كان على المعصم كمان قطعنا

الإجمالية ان أمكن والا قطعناها في الحماية السادسة قطع الطريق \* والطرفي  
ثلاثة أطراف في الأول منهم \* وهي الشوكة واليد من الوث \* ومن  
لا شوكة له فهو محتلس فيمرره ومن الشوكة أن يستند القوة في معالبة المسامر  
\* ولا يشترط فيه الدكورة (ح) ولا شهر السلاح (ح) ولا العدد بل المرأة  
الواحدة لو عالت بمصل قوة هي قاطنة طريق \* ولو لم يكن شوكة ولكن  
استسلم الرماق فلا حد عليهم \* وإن تقاوم الفريقين وقاتلوا فأخذوا المال  
فهم قطاع \* وإن لم يقدروا على أخذ المال بعد المقاطعة بهم قطاع على الأصح  
\* أما العدد عن الوث فيعتبر لانه على قرب العران يستند على المرشدون  
الشوكة الآن تصنف قوة السلطان \* من أحد في البلد مالا للمعالة وهو قاطع  
طريق \* ولو دخل داراً بالليل وأخذ المال بالكرارة ومع من لاستانة في  
وقت قوة الساعان \* هو سارق \* أو قطع ضرائق فيه وجب من الطرف الثاني  
في العقوبة \* من تقتصر التضع على أحد عصب فيقطع يده نيمى ورجله  
يسري \* فإن عاد قطعت اليد اليسرى ورجل نيمى ولا يقطع مينا دون  
النصب \* وسو كان نصباً فوحد ووجهة زفة \* ولو تقتصر على التل  
المحدد فيتحته قتله \* ولو تقتصر على لأرتاب وكان رده فلا يجب (ح) لا  
التمرير \* وإن جمع من لأحد وقتل فيتبع كمن ويسل ويصل  
(ح وم) عليه ثم يصل ويترك مائة \* على قول \* وعلى قول حتى يتهري  
\* وفيه وجه أنه يصلب ثم يتسل تركه جثة على وجهه وخرجه مدهة على وجهه  
ثم يعسل ويصل عليه بعد سبعة \* ولو حتى فيرمته ود وكى \* عمرو  
شرداهم في البلاد لا تساع \* وقيل هي شوة \* متبودة بين منصر على  
لأرتاب فيسي في مد ثم يترد به ويحبس \* وقيل يصصر على سبي



الطرف الثالث في حكم هذه العقوبة \* ولها حكمان \* أحدهما \* أنه يسقط  
 بالتوبة قبل الطمر \* وأما بعده ففيه قولان يحريان في جميع الحدود \* والصحيح  
 أن من طهر نفسه فلا يقام عليه الحدود الماسية ولكن قوله عند التعريض  
 لإقامة الحد ثبت لا يوثق به فيسي أن يعتبر به الاستبراء وصلاح الحال  
 بالعمل \* والاسقاط بمجرد قوله ثبت \* ثم انما يسقط بالتوبة الحدود  
 القصاص والزرم \* ويسقط قطع اليد (ح) والرجل جميعاً وان أخذ نصلاً بالحكم  
 الثاني \* أن القتل حق الله تعالى حتى لو صاع ولي الدم قتل حداً \* وهل  
 يثبت حق القصاص معه فيه تولان \* فإن قلنا يثبت له يقتل من ليس بكف \*  
 \* وإن مات بقيت الدية في تركته \* وإن قتل جماعة قتل بواحد وللأحرار  
 الدية \* وإن عي على مال قتل حداً وله دية \* ولو تاب قبل العهر لم يسقط  
 القصاص \* وإن قلنا أنه حد محض ولا مدخل للدية فيه ولا للكفارة \* ولا  
 يبقى قصاص بعد التوبة \* فروع \* الأول \* المرح الساري يوجب قتلاً متحتماً  
 \* ولو قطع عضو هل يتحتم قطعه فيه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث من ماعد  
 حد كالتقطع وبين ماله يهد كالخدع وفقه العين \* الثاني \* أنه يوالي بين  
 قطع اليد والرجل \* ومن استحق يساره بالقصاص ويمينه بالسرقة قدّم  
 القصاص ويمينه حتى يدمل ثم يقطع اليسرى للسرقة \* ولو استحق يمينه  
 بالقصاص ثم قطع لطرق قطع يمينه للقصاص قدماً لحق الآدمي وقطع  
 رجليه من غير مهل لأن إرادة مستحقة لو قدر ما على قطع يمينه حداً  
 فوالله إن د جتمعت عتوت الآدمي من كحد القذف والقطع والقتل  
 وضامو جميعاً حله ثم قطع ثم مثل \* وإن كان مستحق القتل عائلاً لم يادر إلى  
 القطع بعد الخلد خوفاً من هلاكه ولو لاة \* وإن أحر مستحق الطرف حقه

استوفى الجلد وتمذر القتل اذ فيه قنوت القطع على مستحق القتل الصبر  
أبدا الى أن يقطع مستحق الطرف (الرابع) اذا اجتمع حدوده ثمانى كحد  
الشرب والقذف والزنا وقطع السرقة والقتل فالبدية بالاخص ثم يهل الى  
الاندمال \* واذا لم يبق الا القتل هلا امهال \* ولو اجتمع حد القذف وحد  
الشرب قدم حد القذف لانه حق الآدمي \* وعلى وجه يقدم حد الشرب لانه  
أحق \* ومن رنى وهو نكر ثم رنى وهو ثيب اندرج حله على الاصح تحت  
الرحم (الخامس) أن قطع الطريق يثبت شهادة رجلين ولو من الرقة اذا لم  
يصيروا في الشهادة الحاية الى أنفسهم بأن يقولوا أخذ مال رهائنا ومالنا  
في الحاية السادة انشرب في والطاري الموجب والواجب (أو أما الموجب)  
فكل ملته شرب ما سكر حسه مختاراً من غير ضرورة وعذر لرمه الحد  
\* فلا حد على حرني ولحمون والديني \* ولا يجب على لمني ايصاله لايعتقد  
تحريره \* ويجب على الحق اذ شرب البديد \* وقيل لا يجب عليهما \* ويجب  
اشرب البديد مسكر حسه ون قل (ح) \* ولا يجب على مكروه ولا على  
من اصغره مضش وساعة لقمة لي شرب حمر ديجورله ذلك \* ولا يجوز  
التداوي بالحمر ولكن يستط حد به \* ويجوز التدوي بالاعيان الجسة  
والمحون المدي فيه حمره ولا يجب على حديث العهد به عدم تحريره فان علم  
ولم يعلم وجوب الحد حد \* ومن شره على من به شرب حر فاحد \* ونو  
سكره هو كالمعى عليه فلا يدره قصه اصالة ولا يحد منه يظهر موجب  
للقاضي بشروطه شهادة رجلين وقرره ولا يموت على سكهة و رقة ويكي  
أن يقول شهد شرب مسكر وشرب ما شرب غيره مسكر \* انه  
الان في الواجب \* وهو رعون جدة - ولو صرب قريباً من ذلك انمال

وأطراف الثياب كفي على أصح الوحشين • ونور أي الامام أن يجلد ثمايين  
 جار على الاطهر • ولا يجوز الزيادة على الثمايين أصلاً • وكيفية الخلد أن يصرب  
 بسوط معتدل أو مشة بين القصيب والمصاويين ارضوثة واليوسه • ولا  
 يرفع يده فوق الرأس حتى لا يشتد الألم • ويعرقه على جميع يده إلا على الوجه  
 • ولا يبق الرأس (-) • ولا يشتد الجلود ليتقي بيده • ولا يتل لوحه • ولا يكب  
 بل يجلد الرجل قائماً والمرأة جالسة وثيابها ملفوفة عليها ويروي بين الصرب  
 • ولا يعرق على الايام تمرق يقع اللاحق بعد روال ألم السابق • هذه هي  
 الحليات الموحية للحد • وما عداها ومقدماتها يوجب التعرير • والطري  
 التعرير في قدره ووجهه ومستوفيه (أمام وجهه) • وكل ما يمس به المدر به  
 من جاية على حق الله تعالى أو حق لآدمي (أما قدره) فلا يتدرا أنه وأكثره  
 • وقيل انه يحط عن ششير جلدة وهو أقل ما يجب في الحدود وهو حد  
 شرب العند • وقيل بل تدر حر من يحط عن حده وهو لارون • وقيل  
 تعرير مقدمات الرما من يحط عن حد ر • لأش حد الشرب والتدف  
 • وقيل لا يراد على عشرة أو رود حدر فيه صحه بعض لائمة • ولا يجوز أن  
 يقتل في التعرير والاستصلاح (وأما المستوي) فهو الامام والأب والسيد  
 والروح لكن الأب يؤدب الصعير دون الكبير • ولمه أيضاً يؤدب باده  
 • والروح يعرر على المشور • والسيد يعرر في حق نفسه وفي حق الله تعالى  
 والروح لا يعرر الا في المشور • والتعري حذر شرط سلامة العامة • فان رى  
 ضمن عاقلة المعرر بخلاف حده • فان كانت المرأة لا تترك المشور لا صرب  
 محوف لم يحر تعريها أصلاً • وما حصل وجوب دهر في رأي الامام وقد  
 يرى الصواب في العفو ولاقتصار على توبيخ الكلام فيه ذلك في حق الله

تمالى • أما في حق الآدي فليس له الإهمال مع الطلب ولكن هل يجوز له الاقتصار على التوبيع باللسان دون الصرب فيه وجهاً • ولو صلب المستحق للعقوبة قبل للإمام التحرير خلق الله تعالى فيه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين المعو عن الحد والتحرير لأن أصل التميز منوط برأى الإمام فيجوز أن لا يسقط نعمو غيره بخلاف الحد

### حجج كتاب موجبات الصمان

والطري ضمان الولاية والصائل واللاف البهائم (النظر الأول في الولاية) • وإلى الإمام تميز وحده واستصلاح (أما التحرير) إذا سرى فيجب صمانه على كل مرز (وأما حدود المقدرة) من مات بها فالحق قتله فلا صمان • ومن مات ثمين حدة في حق اشرب فمضموون نصه • وإن مات بأحد وأربعين فعلى قول يضمن نصه • وعلى قول حرء من واحد وأربعين • ولو مات من أربعين حدة فلا صمان على أظهر القائلين لتقدير الصحة به • ولو مات من الصرب • نعت وأطراف اثني عشر قريباً من أربعين فلا صمان على الصحيح • ولو أمر بالخلافة في اشرب ثمين فصر بأحد وثمانيين في قول يجب شطر الدية على الإمام والخلافة أسوء • وفي قول يجب الشتان عيهما أسوء • وفي قول يجب على الخلافة حرء من واحد وثمانيين • وعلى لإمام أربعين من واحد وثمانيين (وأما الاستصلاح) فهو قطع سلعة أو حن • ويجوز للعاقل أن يقطع من نفسه سلعة إن يكن فيها خطر لأرلة شين • وإن كان خطره يمحز للشين • ويجوز لحرف الخلافة أن كان القطع أرحى للسلامة على الغالب • من تساوى

خطر الترك والقطع فوحان \* ومن به ألم لا يطيقه ليس له أن يهلك منه إلا  
 أن يقع في نار يعلم أنه لا ينجو منه إلا ما عرق منه والرق يهلك فله ذلك على  
 الأصح \* وللاب أن يقطع من الصمير ما للماقل أن يعمل منه \* وليس  
 للسلطان ذلك كما ليس له الأجر في الكاح \* ثم للسلطان قصد الصمير وحامته  
 وما لا خطر فيه \* فان سرى ما لم يحرق عليه الدية في حاص ماله لا على الماقل  
 \* وفي القود قولان \* وحيث يجوز القطع فلا يضمن الولي سرايته كالقصد  
 والحجامة والحنا وقطع السلعة بخلاف التثريب \* والحنا واجب في الرجال  
 والنساء \* وهو قطع القلفة من الرجل ومن المرأة ما يطلق عليه الاسم \* وانما  
 يجب لمد اللوع \* والاولى تقديمه للسرولة \* والبائع اذا متع للسلطان قهره  
 بالحنا هذا كله في الموجب (أما محل) الصمان فالامام فيه كالأحاب فيما  
 يتعدي به \* أما ما يحيط به في الحكيم فيجب على عاقلته على قول \* وعلى بيت  
 ماله على قول \* وفي الكفارة قولان مرتان وأولى أن لا يجب على بيت  
 المال \* ويجري القولان فيما لو صرب ثمانية في الشرب بالاحتياط ولا يجري  
 اذا أقام الحد على حامل فأحضرت \* بل الدرة على عاقلته لانه عدو اب \* ولو  
 أخطأ بالقضاء بشهادة دميمين أو عبيدين أو مسكينين مقصر آفي البحث فالصمان  
 لا يكون في بيت المال \* وان لم يقصر حرري القولان \* ويحمل الشاهد كالمأثر  
 على وجهه حتى يترح الرجوع عليه بالصمان على قول الروود \* ثم يتعلق رقعة العدين  
 أو بدنتهما فيه وحان \* وفي الرجوع على المراهقين وحان \* وفي الرجوع على  
 القاسقين رأيا تقص الحكيم بظهور المسق لمد القضاء ثلاثة أوجه يرجع في  
 الثالث على المأهردون لمكاتبه \* ولا صمان على خلاد لانه مأدون الامام \* ولا  
 على الحجام اذا قطع سلمة بالاذن أو قصد \* وتوقف بالادن بدأ صحيحة في



للحر \* ولا يلحق قصد الأدن عند التسمع \* ولا يرشق الباطر بالشاب  
 \* ولا يجوز قصد عيه ان كان للباطر حرم في الدار ولا اذا لم يكن في الدار امرأة  
 أصلاً \* من كانت امرأة مستتره فوجهان \* ولو كان الباب مفتوحاً لم يحرق قصد  
 عيه لا بالادرس \* النظر الثالث، فيما تلحقه البهائم \* وما كلفته البهائم من المزارع  
 بالهار فلا ضمان \* وبالليل يحب الضمان على رب الهيمة الا أن يأكل من السستان  
 وانه مفتوح بالليل فان التقصير من رب السستان \* ولو سرح في حوار المزارع  
 مع اتساع المرامي ضمن لانه معرط \* وحفظ المزارع بالهار على مالكها \* وحفظ  
 البهيمة بالليل على مالكها \* ومن أخرج الهيمة من ملك نفسه الى ملك  
 حاره ضمن \* من لم يتكلم لأخرج من حمة أحرى عليه الضرر وطلب  
 الضمان من رب البهيمة \* أما ما تلحقه الهيمة في الطريق ومعه مالكها بحفظها  
 أو ربحها أو عصها أو لصان على صاحبها \* دون ما يفر رشاش الوحل وانتشار  
 العبار الآ ما يخرج عن العدة من ركض معرط في نوحل ولا سوق \* أو ترك  
 الأبل غير مقفزة \* وما يتحرق من اثوب وحطب من حطب صميه صاحب  
 الدابة لأن يتسده لأعلام والبيسة \* فرج \* أما ما تلحقه هرة الملوكة فلا  
 ضمان على صاحبها على وجهه لا يعتاد ربطها \* ويحب على وجهه وهي كالهيمة  
 لا يضمن لأما تلحقه بابل على وجهه \* وقيل لا يضمن إلا ما ألتفت بالهار  
 ذ التقصير بالليل ممن لا يعض الضعاء \* ولو صارت هرة صارية بالافساد  
 هي حور رقبها خاة لها ما سق وجهان

— كتب السير \* وفيه ثلاثة أبواب —

— الباب الأول في وحوب جهاد —

والنظر في طريقين الأول وحوبه \* وهو واجب على الكفاية في كل سنة

مرة واحدة في أم الحماة \* والامام يرعي الصصة في المناوبة بين الناس  
\* وفروض الكماليات كثيرة مذكورة في مواضعها \* وهو كل مهم ديني يريد  
الشرع حصوله ولا يقصد به عين من يتولاه \* ومن حملته اقامة الحق العلمية  
\* والامر بالمعروف \* والصالحات المهمة \* ودفع الضرر عن المسلمين  
\* والقضاء \* وتحمل الشهادة \* وتحجير الموتى \* واحياء الكمة كل سنة بالحج  
فان ترك ذلك حرج به كل من يقدر عليه ويطلبه أولا يعلم ولكن قصر في  
الحج عنه \* ويسقط الجهاد بالبحر الحسى كالصا والحنون والأثونة والمرص  
والمرح وان كان يقدر على القتال فارساً \* وبالمضى \* وبالمقر أعني المعرص  
السلاح والركوب وعمقة الدهاب والاياب كما في الحج \* ولا يسقط بالخوف  
في الطريق من المتلصصين لان قتلتهم أم : \* وما موع السيرة : فكأن  
ومع صاحب لدين ومع تولدين \* ما رقيق هيس عيه جهاد ون أمره  
سيده اذ لا حق له في روجه \* وليس عليه لبس سيده عند خوف عي  
روحه \* وليس مستحق لدين مع تولدين مؤجل عن سائر لأسدر \* وفي  
جهاد ثلاثة أوجه لان مصيره في موت \* وفي وجه ينع \* وفي وجه لا  
ينع في حلف \* وفي وجه ينع غير مبرقة لدين مبيشته من جهاد  
\* وللولدين منع \* واحد وخدة لا ينع في يحن \* وليس في منع من  
حجة لأسلام بعد الاستعانة لانه فرض عين \* ولا من سرعه متى هو  
فرض عين \* ون كان فرض كدية هو جهاد \* ومن منع من ركوب بحر  
والوادر خطرة للتجارة \* وحيث لا حصر في جهاد \* منع عي جهاد وحسين  
ولاب لكافركسبه لا في منع من حصار \* ووجه كسب \* ومن  
ومستحق عي \* رجوع عي لادن وهو في صرق \* مصروف \* قدر



والأفليقي في قرية \* وإن كان في القتال وحسب الانصراف على وجهه إن لم يحجب  
وهو المسلمين \* ولا يحجب في وجهه \* ويتخير في وجهه \* والصحيح أن العلم  
ومروض الكفاية لا تتعين بالشروع وإن أنس المتعلم الرشد من نفسه  
\* وفي صلاة الخسرة خلاف \* والجهاد إنما يحرم فيه الدروع لما فيه من  
التحذيل \* هذا كله في قتال مرمض كفاية \* فإن طغى الكفار دار المسلمين  
تعين على كل من له مئة قتالهم حتى المد والمرأة \* وأما الجرح من المد إن  
لم يستغن عنه \* وإن استغنى ولكن كان فيهم زيادة قوة في الوجوب وجهان  
\* ولو خرج قوم فيهم كفاية في وجوب المساعدة على الآخرين وجهان  
\* وإن كانوا فوق مسافة القصر موحاه مرتان \* ولا يشترط الركوب فيمن  
دون مسافة القصر \* وفيمن وراءه وجهان \* وهل يرل برولهم في موات  
دار الاسلام وأسرهم مسلماً أو مسلمين في تعيين الوجوب منزلة دحولهم  
البلاد فيه وجهان \* ومن فروص الكفايات القيام بعلوم الشرع \* فأما  
معات الصلاة ووصوءه فرض عين \* وكذا علم التجارة فرض على التاجر  
\* وكذلك في كل صفة وهو القدر لدى ذكره في كتاب أدب الكسب  
والتجارة دون المروع للمادة \* ولا يتعين من لأصول لا اعتقاد صحيح في  
التوحيد في صفات الله كما ورد في القرآن \* والقيام بدفع شبهة المستدعة فرض  
كفاية \* وكذا القيام بالمتوي \* وأما السلام \* تدوئة وسنة الخواب فرض  
عين على الواحد فرض كفاية على الجماعة \* ولا يسس السلام على المصلي  
ومن يقصى حاجته وفي تحته \* وتشيب العاض وحوايه مستحب وليس  
بوجوب

## — الباب الثاني في كيفية الجهاد —

والطريق تصرف الامام فيهم بالقتال والاسترقاق والاغتنام في النظر الاول في القتال وفيه مسائل في الاولى انه يحوز الاستمارة أهل القعة والمشارك الذي تؤمن عائلته والمبيد اذا أذن السادة والمراهمين • والذي ان حضر من غير اذن في استحقاقه الرصح خلاف • وان نهى فحصر لم يستحق • والمخذل يمحرج من الحد ولا يستحق شيئاً وان حصر في الثانية لا يصح استتجار المسلم على الجهاد اذ يقع عنه لكن للامام ان يرغمهم بذل الالهة والسلاح • ولو أحرهم قهرًا لم يستحقوا الاحرة • ولو عين الامام شخصاً له من ميت وعسله فلا احرة له لأن يكون له تركة أو في بيت المال متسع • ويحوز استتجار نعيمه • قل لا يجب عليهم القتال محال • ويحوز استتجار الذي • وقيل ان ذلك جملة للجهاد • وفي استقلال لأحد باستتجار لمي وجهان كما في لادن • ولو أخرج أهل لمة قهرًا يستحقوا احرة مثل من السبيبة على رأسه • ومن بيت من على ربي • ولو حلي سبيلهم قبل لوقوف • يستحقوا لأحررة لذهب • ولو وقفوا من غير قتال في استحقاقهم لاحرة الكاملة خلاف في الشئمة فيمن يسمع قتلة • وهو لرحم كلاب ولأه ولصي والمرأة وان شك في بلوغ الصبي كشف عن مؤترده وعند سات شعر العانة • ان قال استعملته بالماء صدق عليه لا قد به عن لسوء لا علامته • ولا يقول على حصار الشارب • ويعتد على ما حش من شعر لاه • ولوجه • وفي حوز قتال لاه ونسيب وخزس والشيع قولان • وفي لسوء ضريته • من قطع تنهيه • من • يتنوه رفقو حرد لاسر على

وحه \* ولم يرقق الا بارفاق على وجه \* ويتمتع استرقاقهم أصلاً على وجهه  
 \* وهو حار في الميع من سبي درازيهم ولسانهم وأموالهم والشيخ ذو الرأي  
 يقتل في الزانية \* ويجوز نصب المحقق على قلاعهم \* وإن كانوا فيها نسوة  
 وصبيان \* وكذا اصرام النار وارسال الماء \* ولو تترسوا بالنساء صرنا الترس  
 الآ إذا كانوا داهيين من أنفسهم غير مقاتلين لنا في حوار قتل النساء قولان  
 \* وإن كانوا في القلعة فأولى بالحوار كيلا نجد ذلك حيلة \* وإن كان في القلعة  
 أسير علمنا أنه تصيبه النار والمحقق احتقرنا \* وإن توهمنا إصابته فقولان  
 \* ولو تترس كافر بمسلم لم يقصد المسلم وإن حصاراً على عسا من دم المسلم  
 لا يباح بالخوف \* وإن تترسوا في الصف ولو ترككم لاهره مسلمون  
 وعظم الشر فيه وحيان في الخامسة لا يجوز الانصراف من صف القتال  
 إن كان فيه كسار للمسلمين \* وإن لم يكن فيجوز أن قصد التحير إلى قلة  
 قرية يستحدها في هذا القتال \* وهل يجوز قصد التحير إلى قلة بعيدة  
 فيه وحيان \* إن جردت منه أن لا يقاتل مع القلة البعيدة أيضاً حاز ولا  
 يشترك في هدفه من ورق قل لا عتاه \* وهل يشترك التحير إلى  
 قلة قرية فيه وحيان \* ويجوز لاهره كل حال رد عدد الكفار  
 على الصف لكن في هره مائة على من مائة صعب ووجد خلاف  
 \* مأخذه أن النظر في صورة العدد وفي نفسي \* ويجوز لاستعداد  
 بالباردة دون دن لاهره على ظهر لوحين حتى يمد أمانه لقرية  
 \* وفي قل رؤس الكفار في بلاد لاسلام كرهة على وجهه لأن يكون له  
 نكابة في الكفار \* تصرف شاي لا سترقى ولا يجوز سترقى كل كافر  
 سلم قل العهره \* ويجوز سترقى كل كافر أسلم بعد الظفره \* ولا يمتنع من

ذلك كون المرأة حاملاً بولد مسلم لكن لا يرق الولد • ومنكوحه المدي  
تسي ويقطع نكاحه • وفي معتقه وحان • ومعتق المسلم لا يسي • وفي  
منكوحه وحان • فان قلنا يسي اقطع نكاحه عن الامة الكتابية • ولا  
تقطع احارته عن الدار المسية والمد المسي • والزوجان اذا سبيا أو أحدهما  
اقطع النكاح بينهما • وفي اقطاع نكاح الرقيقين المسلمين مما وحان •  
والمسي اذا كان عليه دين لمسلم أو ديني فيقصي من ماله الذي لم ينم قبل  
استرقاقه فان حق الدين مقدم على حق العيبة إلا اذا سبق الاعظام رقه  
• ولو وقفاً معاً بالطاهر تقديم العيبة • فان لم يكن مال فهو في ذمته الى أن  
يعتق • وكذلك ان كان الدين لحري ثم أسلم أو قلا الامان والدين قائم • وكذا  
لو سبق من عليه لدين في الاسلام لا أن يكون الدين حراً • وهذا في دين  
زم • وترص ومهمة • وان كان طلب من حري أو عصبه فلا تسعة له بعد  
لاسلام ولا مان على الصحيح بفرع • د سبت مرة وولدها الصغيره  
يسرق بينهما في البيع والقسمه • ولو تمت مع خدة وقطعت عن لاء في  
حور قولان • وخدة في معنى لاء عند عدها • ولا سهل هو في مذهب قولان  
• وهل يتعدى التحريم الى سائر خواره قولان • في التصرف الثالث • علاش  
أموالهم عيشاً لهم حار • د • يمكن تنكحه لأخويات • د • وما لأشجار  
فيحور قطعها • ويجب اهلاش كتبته في لا يحل لاعتقها • وفي حور  
ستصاحبها لرؤية تعرف مذهبهم تردده • وكتب لعيبه يخص به لاء من  
شاء • د • لا ملك • د • في التصرف ربح لاء • د • وعيبه كل ما خدة شة  
نجاهدة على سبيل العيبة دون ما يفسد ويسرق • د • حصص مدح بحس  
• ودون ما يغني عنه كذبة بغير قن • د • في • ودون بقطة • د • لأحدها

• وللمنية أحكام • الأول • أنه يجوز التسط في أطعمتها قسلا القسمة  
 ماداموا في دار الحرب لأجل الحاجة • ويجوز ذلك في القوت واللحم والتبن  
 والشعير • ولا يجزي في القاتل • والسكر وأمثاله • وفي العواكه الرطبة وحاصل  
 • ويجوز في الشحم الأكل • ولتوقيع • الدواب وحاصل • ولا يجوز في الحيوانات  
 إلا النعم فانه طعام فيدبح ويؤكل ويرد جلده إلى المم • ولا يحب قيمة اللحم  
 وإن أمكن سوق النعم على أطهر الوحيين • وبإباح الأخذ لمن معه طعام ومن  
 ليس معه ولكن قدر الحاجة • ولو أضاف به من ليس من العائين فهو كقتديم  
 المنسوب إلى الصيف • ولو فصل منه شيء بعد الدخول إلى دار الإسلام  
 فبأنه قيمة رد على النعم • وإن كان قليلاً فوحاصل • ولو خنق مدد بعد الأعمام  
 في جوار التبسط لهم وحاصل • ولو لم يحدوا سوقاً في أطراف بلاد الاعتصام  
 أو وجدوه في دار الحرب في حوار الأحد وحاصل • وإذا أخذ ثم أقرص طاعناً  
 آخر فله أن يطالعه بمثل من النعم ما داموا في الحرب ولا يطالعه من خاص  
 ملكه • وقيل أنه لا يطالعه وكان المستقرص أحده • والحكم الثاني للمنية •  
 أنه يسقط بالأعراض قبل القسمة ولا يسقط بعدها • وهل يسقط بعد  
 إفراز الخمس فيه خلاف • والطاهر أنه يسقط • وقوله احتوت النية هل  
 يمتنع عن الأعراض بعده فيه وحاصل • ولو أعرض جمع العائين لم يصح على  
 وجه • ويصرف إلى مصرف الخمس على وجه • وأعراض ذوي القرى ما جمعهم  
 من سهمهم لا يصح على أحد الوحيين • ويصح أعراض من علم وإن أحاطت  
 به الديون • ولا يصح أعراض السبية • ولا يصح أعراضهم انتهى إلا إذا بلغ

(١) قلبي المصاح القاتل نوع من الخوى بعد من حد لم يشوهي كلمة أعجمية

(٢) توقيع الدواب فصليب حوارها إذا حيت • شحم أسداه • مصاح

قبل القسمة • ولا يصح اعراض البعد عن الرصح • ويصح اعراض سيده  
 • وفي صحة الاعراض عن السلب والسلب متين وجهاز • ومن أعرض عن  
 الميعة قدر كان لم يكن وقسم على الباقي • ولو مات قبل الاعراض قام  
 الوارث مقامه • ومن هذا نشأ خلاف في الملك في قول لا تملك النعمة  
 الا بالقسمة • وفي قول تملك بالاستيلاء ملكا صعيما يسقط بالاعراض  
 • وفي قول هو موقوف الى القسمة والاعراض • ويتبرع على الاقوال مسائل  
 (الاولى) أنه لو وقع في المص من يمتق على العامين لم يمتق حصته ما لم  
 يقع في حصته ولم يمتق ذلك عن الاعراض • ولو استولد حارية وقلنا  
 لا يملك فلا حد ولا ينفذ الاستيلاء في نصيبه • فان قلنا يملك في عوده في  
 حصته وجهاز • وقيل ن قلنا يملك لصعب الملك بعد • ون قلنا لا يملك  
 قولان في استيلاء ذاب حارية لابن • ومن هذا خرج قول في نصيبه  
 من القريب يمتق عليه • ون ندد في نصيبه وهو موسر تاحصه من "ميعة  
 أو غيره سري ولولد حراح" جميعه • وفي وجوب حصته غيره من قيمة لولد  
 قولان به عى أنه يتقل الملك فيه قيل املوق أو لعمده كفي خيرة مشتركة  
 • وولده عى كل حال حرا وسب (ح) أو كن وكان معسر ووقف لاستيلاء  
 على نصيبه فيمتق جميع لولد ومعه فيه خلاف • ويخري في ولد حارية  
 مشتركة لكن لا ظهر أن اشركة شبهة وجوب حرية ولد • ومن منعه  
 حرا ونصها رقيق فولدها يمتص في رقة لا شبهة • ومن حد ولا يصح  
 • والمهر يجب جميعه ن قسمة لأمهات له ويوصع في نعمه ون نصيبات  
 حظته قدر حصته من حكم شاتة ن رضى انكارتت • واستيلاء وقد  
 ملك عمر رضى لله عه رضى لمرق وقسمها ثم استعبد عنها فوجب ثلاث

ووقعها وآمرها من سكانها اجارة مؤبدة لاجل المصلحة وصرب الاحرة  
حراجاً عليهم • ولا يصح بيع أراضي العراق • ويصح اجارتها من أراضيها  
اجارة مؤقتة لا مؤبدة • ولا يرعح عنها سكانها اذا ورثوها من آباءهم الذين  
استأخروها من عمر • ولا يفسح الاحارة بالموت • وأما مكة فيصح بيع دورها  
لأهلها ملك وقد فتحت عمرة

### — الباب الثالث في ترك القتل والقتال بالامان —

والامان مصلحة في نفس الاحوال • ومكيدة من مكائد القتال في المسارة  
• ولا يصح من آحاد المسلمين الا في آحاد الكفار أو عدد عصورين • ويصح  
من كل مؤمن مكلف حتى المد (ح) والمرأة والشيخ الهرم والسمية • ولا  
يصح من محبون (و) وصبي • وينتقد باللعط والكتابة والاشارة المعجمة  
• فان رد الكافر رتد • ون قل صح • ولا يكفي سكوته بل لابد من قول  
ولو بالقول • فلو أشار عليهم مسلم في صف الكفار • محار • إلى صف المسلمين  
وتفاهها لامن هو آمن • ون ض الكافر أنه أراد الامان والمسلم لم يرد • فلا  
يعتدل بل يلحق بآمنه • ونو قل ما فهمت لامن يعتدل • ومن دخل منهم لسفارة  
أو لجماع كلام لله تعالى • يعتد على عقد امان • بل ذلك القصد يؤمنه • وقصد التحارة  
لا يؤمنه • ون ضه أماناً • ولو قل الولي أمنت من قصد التحارة صح • ولا يصح  
من لأحد • ون ض الكافر صحه فلا يعتدل على أحد لوحين • وشرط لا • ن  
ن لا يريد عي سنة • ويصح في أربعة أشهر ووقوف ذلك في السنة فيه  
مولان • ون ضه • ومن فيه مصرة • يعتدل • ولا تشرط مصلحة  
بل يكفي عده • مصرة • نصحة • وحكمه • د • يعتدل كقصاعه وعي • معه من أهل

ومال أن شرط ذلك في الأمان • وإن أقصر على قوله أمنتك في سريته إلى  
 الأهل والمال الذي معه وجان • وفي عقد الأمان للمرأة مقصوداً للعصبة  
 عن الاسترقاق وجان لأنه تابع • والاسير إذا أمن من أسره فهو فاسد لأنه  
 كالملك • ولو أمن غيره وجان • ويلزمه حكمه وإن لم يلزم غيره • ولو  
 أمهم وأموه بشرط أن لا يخرج من دارهم لزمه الخروح معها قدر ما  
 حلف بالطلاق والعناق والایمان المطلقة لكن يكفر ودعه يقع  
 طلاقه وعناقه فلا رخصة في المقام حيث يبذل المسلم ولكن عند  
 الخروح لا يتألم إن أمهم • ولو آمنه قوم فله دهمهم وقتلهم دون غيرهم  
 • ولو شرطوا عليه الرجوع لم يلزمه (و) • ولو شرط أعاد مال لم يلزمه  
 • وإن كان قد شترى منه شيئاً ولم يضمن له حده • وإن كرهه على الشراء  
 فعليه ردّ ثمنه • وعلى قديمي اختيار ردّ ثمنه • وفي دفع مقدمه وإنكسر  
 إذا أسلمه وقدر لزمته كفارة يمين أو صرعه تسقط • سلامه • وفيه وجه •  
 وكذا يجب على من يرب مع قوته نوده شرطه • وإن شرط نوده فكفر  
 عنه • وإن شرطه أن يقتل كافراً • وإن شرطه أن يقتل غريمه  
 • وإن شرطه أن يقتل غريمه • وإن شرطه أن يقتل غريمه •  
 الشرط باطل • ولو شرطه أن لا يفر • يستجده • قد سجد • • • • •  
 دمه • تعرض له • ويتم بطريق مشاركت كذا • • • • •  
 إذا دلّ على قلة بشرط أن يسهل به • • • • •  
 أن هذه حصة مجهولة • • • • •  
 • • • • •  
 • • • • •



ألا ذا رحنا إلى القمع سلامته \* ولو فتحها طائفة أخرى اذ سمعوا العلامة  
 ولا شيء له عليهم إذ لم يجر الشرط معهم \* وإن لم يكن فيها حارية فلا شيء له  
 \* وكذلك إن كانت قد ماتت قبل المعاقدة \* وإن ماتت مد الطير وقل التسليم  
 فعليا الدل أما أجرة المثل أو قيمة الحارية سواء على أن الحمل المعين يصنع  
 صان المقد أو صان اليد كالصداق \* وإن ماتت قبل الطير وبمد العقد في وجوب  
 الدل قولان \* وإن أسلمت وحب الدل ولا سبيل إلى تسليمها إلى كافر  
 وإن شرطنا لزعم القلعة أمان أهله وكانت من أهله لم يسلمها إلى الملح بدل  
 يبذله فصالحا مع الرعي ماطل لكن رده إلى المأمس حتى تستأنف القتال  
 لأنه صالح مع الوفاء بما وحب شرط قبله \* وإن لم يحصل لما شيء من القلعة  
 ألا تلك الحارية في وجوب التسليم وحبان (الثانية) المستأنس إذا قصص العهد  
 فرجع إلى داره فاحلعه عبدا من ودية أو دين فيه أرملة أو حه (أحدها) أنه  
 في (والثاني) أنه في أمه إلى أن يموت من مات فهو في (والثالث) أنه في  
 أمه من مات فهو نورته (الرابع) أنه في أمه من عقد الأمان للمال مقصودا  
 ولا فيستقص أيضا ناعا لمسه \* وأرق كأنوت \* وإن قلنا يبقى أمه بمد  
 لرق فلو عتق رده عليه \* ولو مات رقيقا فهو في داره من الرقيق \* وفيه  
 قول يخرج أنه لو رثته \* ومعه أحياه للورث على أن يدل الإدا لطلبه من  
 غير عقد أمان وهذا العذر ومعه كمصد السفارة (الثالثة) إذا حاصرها أهل قلعة  
 فهو على حكم رجل صحر إذا كان رجل عا فلا عدل بصير المصالح القتال ثم يسد  
 حكمه على الإمام \* وليس للإمام أن يقضي بما فوقه \* وله أن يتصفي بما دونه  
 \* من قصي حير المتان ليس للإمام أن يتل \* وأب قصي بالمتان قبل له  
 لاسترقاق وفيه من مؤد فيه وحبان \* ولو حكم قبول الحرية فهل يحبرون عليه

وهو عقد مراعاة فيه وجهان • فان قلنا يلزمهم فنسبهم كنسب أهل الذمة الجزية • ولو حكم بالارفاق فأسلم واحد قبل الارفاق ففي حوار ارقاقه وجهان • وكذا الخلاف في كل كافر لا يرق نفس الاسر اذا أسلم قبل الارفاق • ولو شرط أن يسلم اليه مائة نفر صد مائة قتلناه لانه وراء المائة

— كتاب عقد الحرية والمهادنة • وفيه بابان —

— الباب الاول في الحرية —

والطريق اركانها وأحكامها • وأركانها خمسة • الركن الاول • نس العقد • وهو أن يقول نائب الامام أقررتكم بشرط الحرية والاستسلام • ويذكر مقدار الحرية فيقول الذي قلت • وقيل لا يجب ذكر مقدار الحرية لكن يراد على الأقل • ولا يجب ذكر الاستسلام • وقيل يجب ذكر كف اللسان عن الله ورسوله • وهل يصح مؤقتا قولان • ولو قل أقرتكم ما شئتمنا بقولان مرتين وأولي محور • ولو قل ما شئتم صح • • عقد حرية غير لازم من حب سكران • لا يصدق بدينه • لا يصدق بدينه • ودفعه العقد فلا يفتلح لكن يحق بدينه • هو قلة قتل الخوارج لا يسبح وأحدنا لكل سنة دينار • وو دخل كافر در • مدة غير من • وأحد منه شيء • لأنه لا يقبل لكن يفتلح واسترقه وقتله • وو قتل حرية في حوز استرقاقه وجهان لانما تصدسره • خلاف لاسير من بد • حرية لا يسمع استرقاقه • ولو قل الكافر كذا دحت • عكاه • وأسير صدقه • ولا امتنه • ون • يكن معه كتب • وو • دحب • من • من • حيز حجة وجهان • ركن • بي • مقر وهو لازم • ويجب عسه بقول • د • دونه

الا اذا حاف عائلتهم • ولا يجوز قبول الخاسوس ولا يقبل منه الحرية • ولو  
 عقد مسلم ميرادن الامام لم يصح ولا نماله • وان اقام سنة لم يأخذ الديار  
 على أحد الوجهين لان قوله من غير اذن امام غير مؤثر في الركن الثالث  
 الحرية • ليس يقدر له • وهو كل كنان عاقل بالغ حر ذكر متاهب للقتال قادر  
 على أداء الحرية • أما الصبي والعبد والمرأة والمجنون فهم ائماع ولا حرية عليهم  
 • وللرجل أن يستمتع من ساء لأقارب ولم يكن يحرم ما شاء دون  
 الاحاب بأن يشترط • ان أطلق • ثمعه لأصهار أولاده (و) وروحائه (و)  
 دون نسوة الأقارب • والأصهار يلحقون بالأقارب في وجه • ومعه • بالغ الصبي  
 وأفاق المحزون وعق الصد استقلوا عليهم الحرية • وهل يجب على الصبي د  
 بلغ استئناف عقد لفسه فيه وجها • وان اكتسبها بعقد أبيه لزمه مثل  
 ما التزم لأب لفسه وان كان فيه زيادة • وإذا بلغ سبها صح عقده لفسه  
 بزيادة الديار حتى المم • ويصح من الولي بدل زيادة من ماله أيضاً لحق  
 دمه • ومن يحسن يوماً ويمحق يوماً يلتقط أيام • فته فيكمل سنة وتوحد  
 ديار • وقيل لا شيء عليه • وقيل هو كما قبل • وقيل يطرأ الى الاعلى  
 • وقيل يطرأ الى آخر السنة كما في تحمل المقل • وإذا وقع مثله في الاسر  
 بطرأ الى وقت الاسر • ودحت مرة داراً من غير أمن وتعية استرقت  
 • وكذا الصبي • ون حاصراً قلعة ليس فيها لا نسوة مدلوا الحرية فهل يجب  
 قولها وترك رققة بين فيه خلاف • ولاصح أنه لا يجب أد المرأة لا تتأهل  
 في الحرية الى لا تحب • وزمن والمسيب د قدا لا يقتلون في وجوب  
 حرية عليهم خلاف • و"مقير المعسر عن الكسب يخرج من الدار على قول  
 • ويقرر محاماً على قول • ويقرر حرية في دمه على قول • وأما يجوز التقرير

بالحرية لليهود والصاري والمجوس لأهل كتاب • والوثى وعدة الشمس  
ومن لا ينتمى الى كتاب لا يقرروا ان كان عمياً (ح) • وان طهر قوم رعموا أنهم  
أهل الزور في تقريرهم وجهان • ومن دان آثؤه بالتهود بعد الميث فلا  
يقررون • وفي الصائين والسارة وهم مستعدة اليهود والصاري قولاب  
• وقيل ان كانوا كفرة دينهم فلا يقرون • وان كانوا • بتدعة قرروا • ولو  
عقدنا فأسلم منهم عدلان وشهدوا بكفره تسين لطلان المقد وينتال  
لتليسه • والمتولد بين الكتاني والوثى في مباحته قولاب والصحيح  
أنه يقرر • ولو توثن نصراي وله ولد صغير أمه نصراية فله حكم النصر  
• وان كانت أمه وثنية فهو تابع في التوثن أو يبقى عليه التصريمه  
وحيان • ولا يمتل اد بلع محل وان كان يمتل أبوه على الأصح • ولا يخل وطء  
سيا عور لأمه وتدو عد لاسلام • وفي سترقة قبه خلاف • والغاهر  
حور استرقق ثوثى وسيا عور ولاد لمرتين بن ترك ربح في نفعه  
ويترون في سائر نلاد للاحدر وهي مكة ومدينة ومدينة وعحد ومحايها  
ونوح ونصائب وجبر من محاييف مدينة • وهل يدخل ثمن في ذلك فيه  
خلاف دقيق تنتهي حرية ثمر في صرف ثناء وتمرق • ولا يسمعون  
من لاجتير بها مسافرين لا يسمعون أكثر من ثلاثة أيام على موضع سوى  
يوم لالحول وخروج • أما مكة فيسمع من لاجتير بها • وان جاء لرساله  
خرج اليه من يسمع لرساله • ومن قهره وأخرج • من مصر  
وجيب موته بقله نقل • من مصر على طرف حد روجيب نقل وشق  
ترك حتى ترك ولا ربح • وان دس • وه يسق مشه في وحويه لآخره  
وحيان بن ترك حارس في مقدار مئتي عشرين • ووحسبهم خمسة • لأول

الخزيرة به وأقله دينار • ويخير بينه وبين اثني عشر درهما نقرة • وللإمام أن  
يماكس بالزيادة ماشاء • فإن لم يدل الآ الديار وحب القول • ويستوي  
الفقير (ح) والعلي • وإن قل الزيادة ثم علم أنها غير واحدة لم ينع كالثراء العن  
الآ أن يمد العهد ثم يرجع إلى بدل الديار • ولو أسلم أو مات بعد مصي السنة  
استوى (ح) • ولو اجتمع عليه جرية سنتين لم تتدخل (ح) • ولو مات في أثناء  
السنة طول بقسطه على أحد القواين • ولا يضاف في أثناء السنة أن لم يمت  
• وتقدم الحرية في تركه على وصاياه وعلى ديونه • وقيل يني على حق الله تعالى  
وحق الآدي • الثاني الصياغة • فلاماه أن يوصف عليه صياغة الطارقين من  
المسلمين بشرط أن يذكر عدد الصيف ومقدار طعامه وأدمه وحاشه وقدر  
علقه ومبرله ومدة مقامه • ولا يريد على ثلاثة أيام • ويحمل عدد الصيامان  
على العلي أكثره ولا يبرق بين العلي والفقير بحس الطعام • ثم ذلك محسوب لهم  
من الديار • فإن نقص وحب لا تمام • ويحور بدلها بالداير دون رصاهم لكن  
الداير بدل يختص (ح) أهل الي • والصياغة لا تختص • وقيل ليست الصياغة بدل  
الداير بل هي زيادة متأصلة • ولا تدل بالداير بعير رصاهم • الثالث  
الاهانة • وهي أن يضأني لذي رأسه عند التسليم فيأخذ المستوي بالحيته  
ويصر في لخرمه وهو واجب على أحد نوحين حتى لو وكل مسلماً بالاداء  
لم يجر • ولو صن اسم خرية لم يصح • لكن يحور إسقاط هذه الاهانة  
مع اسم الخرية عند مصلحة تصفيف صدقة • ويحور ذلك مع العرب والعجم  
فيقول لآمام أدت خرية نصبت للصدقة فيكون ما يأخذه حرية باسم  
الصدقة • فيأخذ من خمس من لابل شائين • ومن خمس وتشترين بقى محاص  
• ومن عشرين ديناراً ديناراً • ومن مائتي درهم عشرة درهم • ومما سقته السماء

الحبس \* وما سقى بذالية العشر \* ويأخذ من ست وثلاثين من الابل مئتي  
لبون \* فان لم يكن مئتي محاص \* ومع كل واحد شاتان أو عشرون درهما \* ولا  
يصف الحبران نائياً \* وللإمام أيضاً أن يعطى الحبران اذا احدهما لم يحن بدل  
بنت محاص \* وهل يحط عنهم الوقص فيه ثلاثة أوجه ( أحدها ) أنه لا يحط  
ويأخذ من عشرين شاة شاة ومن مائة درهم خمسة ( والثاني ) يحط ( والثالث )  
لا يحط إلا اذا أذني الى التجربة فيؤخذ من سبع من الابل ونصف ثلاث شياه  
ثم على الإمام أن يطر فيما يحصل من الصدقة \* فان لم يبق مال الحرية اذا  
قول بعد رؤسهم زاد الى ثلاثة أصناف وزيادة \* وله أب يقع بصف  
الصدقة وان كان وإما \* الرابع \* يحور أحد العشر من نساء تجار أهل الحرب  
\* ويحور الزيادة ان رأى \* ويحور القصان الى نصف العشر عن الميرة ربعياً  
لهم في التكتير وكل ما يحتاج اليه المسلمون \* وهل يحور حط أصله فيه خلاف  
( وأما لدي ) فلا يؤخذ من تحريمه شيء \* لأن تحريمه في حصاره فيه خلاف  
\* ولا يؤخذ العشر في السنة أكثر من مرة \* وما يؤخذ هذا من خربي د  
دخل بهد الشرط \* فلو دخل ثمان من غير شرط فأصبح الواحد من ثمان  
عليه \* والضيافة والعشر من رأى عمر رضى الله تعالى عنه من خمس خرج به  
\* وذلك ان يكون د' قوت أملاكهم عليهم بشرط خرج وذلك يستق  
( ح ) بالاسلام \* من ملكها عيبه وردد بها خرج مبدك أخره لا تقص  
بالاسلام كأرضي العرق في القدر شيء في حكم عتد مدة \* وحكمه عليه  
وحوب لكف عنهم وأن يعصيه \* نعمان بساً ومالاً ولا تعرض لكسبهم  
وجورهم وحذريرهم ما يضرهم \* من رزق جوارهم فقد عتدي ولا صون  
( ح ) \* ون عصب فيه مؤنة ردة \* ونوتر هو ليد في حصومته في وحوب

الحكم قولان • ويحب دفع الكفار عنهم إلا إذا افردوا بلدة بعيدة عن بلاد الاسلام وقصدوا في وحب دفع الكفار عنهم قولان • فان قلنا لا يجب فان شرطاه وحب • وان قلنا يجب فلو شرطنا أن لا يذب صاح الشرط في أمأ حكمه عليهم خمسة أمور في الأول في الكنائس • فان كانوا بلدة ساها المسلمون فلا يكون من ساء كيسة • وكذلك لو ملكنا رقعة بلدة من بلادهم قهراً لكن لو أراد الامام أن يقرر كيسة من الكنائس القديمة وقرر منهم طائفة فيه وحب • ولا يصح وحب نقص كائسهم • أما اذا فتحت بالصلح على أن يسكوها مخراج ورقعة لأبوية للمسلمين وشرطوا ابقاء كيسة حارة • وان أطلقوا في وحب ذلك تدمأ صاحب له من التقرير وحب • أما اذا فتحت على أن يكون رقعة البلد لهم وعليهم مخراج فهدد بلدتهم ولا تنقص كائسهم • والغاهر أنهم لا يسمعون من احدث كيسة اذ يجور لهم فيها اظهار الحرم والدقوس وغيره • وحيث معاً من الاحداث فقط فلا منع من عمارة القديمة اذ سترمت • فلو تهدمت في جور عاداتها وحب • وفي توسيع حيطانها وحب • ولا يرمهم حصاء عمارة • وصوب ناقوس يمع منه كاطهار الحرم • وتيل هوانع للكنيسة • وحب شئ تركه مضولة الديان • فلا يلي ساءه على حارة لمسلم وان كان در حارة في عاية لا يحد من • ولو ساواه فوحب • • ولو كانوا في موضع مسرد فلا حرج • وقيل ينع من التحمل بالرفع • ولو شترى در مرقعة لا ينع • وتهده محل • شترى ينعون من ركوب الخيل ولعل نسيئة • ولا ينع من شجر ويكن زكاه من الخشب • ويمنعون من حدة غرق • ويصفرون في مضيق • • يكون "طريق حايأ في الزرع" • يرميه • وكذا • وكذا • وكذا في الحمام وكل ذلك وحب أو مستحب فيه





يُحْجَرُ فِيهَا دُونَ السَّيِّئَةِ لِأَنَّ السَّيِّئَةَ مَدَّةُ الْحَزَنِ فَلَا يَسْمَحُ إِلَّا بِعَمَالٍ \* وَإِنْ كَانَ  
 الْمُسْلِمِينَ ضَعْفَ حَارٍ إِلَى عَشْرِ سَيِّئِينَ وَلَا يُرَادُ عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ \* قَالَ أَطْلَقَ  
 الْمَهَادَةَ مَدَّتْ \* وَقِيلَ يَرُلُ عِنْدَ الضَّعْفِ عَلَى عَشْرِ سَيِّئِينَ \* وَعِنْدَ الْقُوَّةِ يَزُلُ  
 عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ عَلَى قَوْلٍ \* وَعَلَى مَا يَقَارِبُ السَّيِّئَةَ عَلَى قَوْلٍ \* وَلَوْ صَرَّحَ بِالزِّيَادَةِ  
 لَمَتِ الزِّيَادَةَ \* وَفِي صَحِّحِهِ فِي السَّاقِي قَوْلًا تَقْرِيقُ الصَّعِقَةِ \* ثُمَّ حَكَّمَ الْمَسَادَ  
 أَنْ لَا يُقْتَالَ إِلَّا لِمَدِّ الْأَذْدَارِ \* وَالصَّحِيحُ يُحِبُّ الْوَفَاءَ فِيهِ بِالْمَشْرُوطِ إِلَى آخِرِ  
 الْمَدَّةِ أَوْ إِلَى أَنْ يُصْدَرَ مِنْهُ حَيَاةٌ وَعِلْمُهَا \* فَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ حَيَاةٌ فَيُصْدَرُ  
 وَلَا يُقْتَالَ عَلَى أَحَدٍ الْوَحِيدِينَ \* وَلَوْ سَتَشَعَّرَ الْأَمَامُ حَيَاةً حَارًّا لَمْ أَنْ يَمُدَّ  
 الْيَدَ إِلَيْهِمْ وَيُذَرُّهُمْ \* وَلَا يُحْجَرُ مَدُّ الْحُرِّ بِمَحْرَدِ التَّهْمَةِ \* وَلَوْ رُلَ  
 حُوفُ الْمُسْلِمِينَ وَجِبَ الْوَفَاءُ بِالْمَشْرُوطِ إِلَى عَشْرِ سَيِّئِينَ \* وَالنَّظَرُ الثَّانِي فِي  
 أَحْكَامِهِ \* وَهُوَ الْوَفَاءُ بِالْمَشْرُوطِ الصَّحِيحِ \* وَالْعَادَةُ أَنْ يُشْتَرَطَ رَدُّ مَنْ حَاءَ مَأْمُومٍ  
 عَلَيْهِمْ \* وَذَلِكَ حَرٌّ لَا فِي بُرْءِهَا حَرٌّ إِذَا هَارَتْ إِلَيْهَا مُسْلِمَةٌ لَا يَحِلُّ رَدُّهَا وَلَا يُصَحِّحُ  
 شَرْطُ ذَلِكَ \* وَعَمَرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّدَقَ \* فَقِيلَ كَانَ سَنَهُ أَنْهُ  
 شَرْطُ رَدِّهِ ثُمَّ وَرَدَ النَّسَخُ \* وَقِيلَ كَانَ سَنَهُ أَنْهُ أَوْفَى بِالْعَمُومِ رَدِّهِ فَقِيلَ  
 هَذَا نَحْسٌ أَيْضًا \* وَهَبَ رَدِّهِ عَرْمًا لِرُوحِهَا مَا بَدَلَ مِنَ الصَّدَقِ  
 دَمٌ يَكُونُ حَرًّا وَحَرِيرًا \* وَنُفِذَ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ \* وَإِنْ أَحْدَثَ  
 الصَّدَقُ نَوَاسِطَ مِنْ رُوحٍ تَتَوَلَّى \* وَنُفِذَ سَمٌ لِرُوحٍ لَعَدَ انْقِصَاءُ الْكَفَّاحِ  
 فَضْلًا مِنْهُ مَبْرُورًا سَيِّئًا \* وَإِنْ جَرَّدَ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ يُسْأَلُ هَلَّا لَطَفَ بِهَا عَدَاةُ الْعَرَامَةِ  
 فِيهِ وَحَسَنًا \* وَعَلَى خُصْمَةٍ تَبْعَرُ بِرُوحٍ دَحَاءَ لَطْفٍ \* وَنُفِذَ أَوْفَى  
 لَطْفًا لَمْ يَلْمِ شَيْءًا \* وَنُفِذَ كَاهِنٌ رَدِّهِ \* وَنُفِذَ سَمٌ لِمَدِّ لَدَحُولِ  
 عَرْمًا لِرُوحِهَا \* وَإِنْ ارْتَدَّتْ فَلَا رَدَّهِ \* وَنُفِذَ عَرْمًا عَلَى أَحَدِ الْوَحِيدِينَ

لطلان تقوم بصمها • ولو حلت محو لا ردها لاحتمال الاسلام قبل  
 الحون ولا يرم • والصية اذا وصفت الاسلام فلا ردها وان قلنا لا يصح  
 اسلامها ونترم على أحد الوحيين • والريقة لا ترده ونرم لسيدها اذا جاء يطلبها قيمتها  
 لا ما اشترى به • ولو كانت مروحة وجاء السيد والزوج غرما القيمة والمهر  
 • وان جاء أحدهما لم يرمنا شيء • على وجه • ولو منا حق الطالب على وجه • وعلى  
 وجه ثالث نحب للسيد القيمة لان له حق اليد وحده دون الزوج • ولو قتلت  
 قبل الطلب أو ماتت فلا عرم • وان قتلت بعد الطلب وحرم العرم على القاتل  
 مع التقصاص • ولو أسلمت وهي رحيمة بالنص أنه لا عرم للروح ان لم يراع  
 • وفي وجوب رد المد والحر الذي لا عشرة له وحران لانه بدل • فان قلنا  
 يجب الرد فيسبي أن يشترط كف الأدي في المهادنة والحر إذا لم يطلب لا  
 يجب رده • ود ضل رده • وله أن يتبع على الطالب وأن يقتله • لا يجر  
 معه شرط • ولما أن نمره حوز ذلك بالتعريض لا بالتصريح • ولو شرطنا  
 أن من جاء منا فلا يردون وفيما بالشرط لا في مرة • ما ستردها ون  
 كانت مرتدة • فان تعدد عرما لروحها نسبه ما سبق من صدقها • وان جاءنا  
 وحدة منهم صرفها صدقها في روح مرتدة • ن تساوي تقدر • والأحرار  
 المصن أو زردة وقلنا وحدة بواحدة لان جميعهم كالشخص الواحد

كتب السيدوند محمد

ونظري ضيق • لاوت في سب حل مذبة • ولندع رمة أركان  
 لاوت • مذ • وهو كل مسد • وكنتي عاقل • ولا تحل ذبيحة عوسي  
 والوشي • أما يتولد بين الكتي ونحوسي قولان • أحدهم التحريم • والآحر

الطار الى الأب • وتحل دبيحة الامة الكتابية • ولو اشترك مسلم ومجوس  
في الدبح حرم • وكذا لو أرسل سهمين أو كليهما الى الصيد • ولو سبق أحدهما  
وصيره الى حركة المدبوح فالحكم له • ولو ردّ كلب المحوسى الصيد على كلب  
المسلم فافترسه حل • ولو أئتمه كلب المسلم فأدركه كلب المحوسى وقتله فهو  
ميتة • ويصمه المحوسى للمسلم • ولا تحل دبيحة المحوسى والصي الذى لا يميز  
على أظهر القواين • وتحل دبيحة الصي المير والاعمى • وفى اصطياذه بالرمي  
والكلب وحال • لا يملكه قصد عين الصيد • الركن الثانى الدبح • ولا  
يد من الدبح فى كل حيوان لا تحل ميتته • ويحل تلأع السمكة • ويتعين  
الحلق واللثة فى الدبح الا فى الصيد • والحيوان الانسى ان توحش فهو كالصيد  
• والمير ان تردى فى الثر حار الطعن فى حاصرته • ولو شرد البعير وجب  
المصر الى القدرة عليه الا أن يؤدي طله الى مهلكة فيكون كالصيد • وان  
كان يؤدي الى موضع ضوضاء وعصاف فوحال • ولو حرح الصيد لسهم  
وحرحه الحكب فعليه أن يبدؤا به • فان بقى فيه حياة مستقرة دبحه • فان  
تركه حتى مات غره • ولا يدرأ أن لا يكون معه مديّة أو سقط منه أولش  
في نهد وعصب منه • وما يسح • أدركه ميتاً أو فى حركة المدبوح • ولو  
قد صيد بصي ومنصود حلال • وان كان عسواً محرح مذهب  
ومنصود حلال • ومن يمكن مذهب الدبح الصيد ومات محرح مذهب والمنصود  
حرم • ومن مات هناك حرح فوحال • الركن الثالث • الآلة وهى ثلاثة  
أقسام الأول حوارج • لا تسح • ويحوز رعى الصيد والدبح جميعهما الآ  
السن والثغ • فحرمه دبحه • متصلاً كان أو مفصلاً (ح) • والثاني المثقلات •  
ولدي مات به حرم كما لو رعى مدقة أو ألقاه في شر فالصدم أو الحرق

بالاحولة فلا بد من جوارح • ولو مات تحت الكلب عما فيه قولان • ولو مات بسهم وسدقة أو انصدام بالأرض أو تدهور من جل أو وقوع في ماء أو انصدام بأعصان الشجرة فهو حرام بل لا يبيح الا انصدام بالأرض فان ذلك بعد الحرح لا يحرم للصورة • ولا يكفي كسر الخناجر مع الانصدام بالأرض • الثالث جوارح الحيوانات • والكلب المعلم كالة الداهج فتحل فريسته • والمعلم هو الذي يحرر رحر صاحبه ويسترسل بأمره ولا يأكل من مرسنه • وهل يشترط ارحاره رجره بعد اشتداد عدوه بأمره وحده فيه وجهان • ويتكرره ترك الأكل مراراً حتى يطهر به قلمه • فإن أكل المعلم بأمره تحرم تلك الفريسة على أحد القولين • فان اعتاد الأكل حرمت الفريسة التي لها ظهرت عاده • وهل يحرم ما أكل مهاقله فيه وجهان • ولمن ندم ليس كالأكل • وموضع عص الكلب يسلم سبعاً ويمرغ في وجهه ويتوزع في وجهه ويمسح به على وجهه • وفريسة المهد ونمر حرة لانه لا يتدب ترك الأكل • والباري أيضاً لا يترك الأكل ولكن صار معاً في فريسته وجهان • لأن حسن الطيور لا بد له من حارحة وتعليم جوارحه تغير تركه لأكل متعذر فانها لا تحتل الصرب • لكن إنعده من الداهج ولا صطيده ولا داهج سيأتي في الصحايا • وأما لاصطياد فهو مائة الصيد مائة وهو كل حرح مقصود حصل به الموت • وللقصد ثلاث درجات • الأولى • أصل الفعل ولا بد منه فلو سقط السيف من يده فاحرح به صيد أو نصب محلا في الشكة أو سكباً في لثرتعقره الصيد حرام • ولو حصل قطع خلق بحركة اليد وحركة حيوان حرة • وكذا فريسة الكلب المسترسل نفسه • ولو أقره • ردد عدواً يحل على أحد الوجهين حوالة على الأقره حتى لو صدر من

محوسى لكب مسلم حرم • أو من مسلم لكب مجوسى حل • أو من عاصب ملكه العاصب على أصح الوحيين • وفي الصيد نالكب المصوب وحيان أصحها أنه للعاصب • ولورى سها يقصر عن الصيد وأعان الريح حتى أصاب حل • ولو انصدم بخائط فأصاب فوحيان • ولو قصد الرمي فاقطع الوتر فارتقى السهم فوحيان • والثانية قصد حاس الحيوان • فلورى سها في حلوة وهو لا يرحو صيداً فانهق حرم • وكذا لو أخل سيمه فأصاب حلق شاة • ولا يشترط بية الدبج اذ لو قطع ماضه ثوباً فاد هو حلق شاة حل • ولو ضمه حلق آدمى على وحين • ولو طس حلق خنزير فوحيان مرتان وأولى بالحل • والثالثة قصد عين الحيوان • فلورى بالليل الى حيث لا يراه ولكن قد رتب أصيب صيداً فأصاب فيه ثلاثة أوجه يهرق في الثالث بين أن يكون دنت في مصة التوقع أو لا يكون بعيداً • ولو قصد سرباً من الطاء فأصاب واحداً حل • ولو قصد واحداً منه فأصاب آخر فوحيان • من كان المصاب من غير السرب فوحيان مرتان وأولى بالمع • ولو قصد حجراً فأصاب صبية فوحيان وأولى بالتحريم • ولو قصد حبريراً فقال الى طيبة فأولى بالتحريم • أما قولنا حصل الموت به أردنا أنه لو مات الخروح بافتراس سبع أو صدمة لم يحل • فان عاب عنه وأذركه ميتاً وعليه شر حر لم يحل • وإن لم يجد أثراً آخر فقولان • والتسمية مستحبة عند مدح وعند رسال لكب والسهم ولا تشترط • وهن يكي للاستحباب تسمية عدد عص الكلب وحيان في النظر الثاني • في أساب الملت وهو فصلان • الأول في لاسردية • وثانياً تلك الصيد بالنصال منعه أو ناشات ليد و لائن و وقوع في حب للصيد • أما لو توحل بمررته أو وقع في دره و عشن لخنر في دره لم يثبت محرده على الاظهر

لكن هو أولي من غيره كالمتحر • فإن أخذ غيره من ملكه فهو كمن  
أحيا ما تحجره غيره • وإن قصد من ساء الدار تمشيش الطائر فوجهاً لأنه  
لا يتاد • ولو وقت منه أنشكة فتغل بها الصيد فوجهاً لأنه لم يقصده  
وإنما الملك عند اجتماع القصد والمادة • ولو اضطره إلى مصيق لا يحصل له  
عنه ملكه • وإن اضطر السكة إلى ركة واسعة فهو كالمتحر • وإن كانت صيقة  
ملك • وإذا ملك لم يخرج من ملكه بالاملات • وهل يخرج بالتحريز فيه  
وجهاً • ولو أعرض عن كسرة جبر هل يملكه من أحذه وجهاً مرتبان  
وأولي بأن يبق على ملكه • ولو أعرض عن حلد ميتة فدهه غيره فوجهاً  
مرتبان وأولي بأن يرول ملكه • فمزع • إذا احتلط حام رح بحمام رح آخر  
وعسر التبير فليس لاحدهما لأمراد ببيع شيء من ثأث • وإن دعى من صاحبه  
حري على أحد فوجهاً بالحاجة • وإن فقد على بيع جميع من ثأث • وإن دعى من صاحبه  
المسكين أو قدار على تقدير حتى يتمكن توزيع حار ولا يجر • وإن حصد  
حمام مملوك بحمام لدة لا يجره الصيد • وإن كان مملوك محصور • وإن كان غير  
محصور كجره لدة حري وجهاً

الفصل الثاني في الاشتراك • وله ثلث • الأولى • أن يذهب حرجان  
من كان الثاني مذهباً فهو له ولا شيء على الأول • وإن كان الأول مذهباً  
له وعلى الثاني ربح خروجه لأنه حرج ملك لغيره • وإن ربح الأول وذهب  
الثاني وميه حياة مستقرة فهي ميتة لأن يذهب مذهب • وإن يذهب  
أشبه ميه ميتة وعيه قبة لأول • وإن يذهب وموت • حرجين في  
مقدر لصحن خلاف يأتي على منو حرج عبد فتيته شدة فوجهاً • وإن  
فجرحه حرقت منها • وإن أوجهاً على الثاني يذهب نسبة وتبي لأول يذهب







الصيد • ولو اشترك رجلان في شاتين على الشيوخ فيه وحان • ولا يحزى  
نصف شاة واحدة • أما السنة • فالأجـ هو الأسمن الأكل • وسع من  
الغنم أحب من القرة والبدة • والدنة أحب من القرة • والابيض أحب من  
الاسود • والنص أن الاثني أحب ولعله أراد التي لم تلد والا فلهم الذكر أطيب  
• الركن الثاني الوقت • وهو يوم الحر وأيام التشريق • ودماء الحمرات  
لا وقت لها • وأول اوقت ما قصاء وقت الكراهة بعد طلوع الشمس يوم  
الميدوم بعد مقدار حطتين وركعتين حيتتين وقيل بل طويلتين على المادة • وآخره  
عروب الشمس آخر ثالث أيام التشريق • ويحزى • ليل (م) وفي اليوم الثالث  
من أيام التشريق • الركن الثالث الدبح • ومن حل دبحه صبح • شرته  
للتصحية • ولكن لو وكل كتاباً فليؤسسه • ولو وكل مسلماً بالتضحية والية  
حار • ولو قال حملت هذه الشاة صحية أعماه عن تحديد الية عند الدبح •  
ولا صحية للرقيق • لا ملك له • وفي المكاتب ان أدن السيد خلاف • وليأشر  
لدبح سسه • ويشهد هو أحب • الركن الرابع الدبح • وهو التذيف بقطع  
تمام خنقوه وإريه • أنه ليس بمطعم من حيوان فيه حياة مستقرة • ولا  
يشترط قطع لأودح (هـ) • ولو ترك حلدة يسيرة من الخنقوم حرم • ولو قطع  
من التمد وسرع حتى تنقطع الخنق قل حركة المدبوح حار • ولو رمى رأس  
عصفور بمدقة لم يحل • ونورع غيره مع دمه خشوة الحيوان حرم • اد لم  
يبرد لدبح • يتدب • ويشرف على موت • شككنا في أن حركته حركه  
لمدبوح • وحياته مستقرة • ما بال تحريم • ود على على • مدوام  
حركة بعد لدبح • وحار لده • وعلامت أخرى حار دمه • أما أسن  
فاستحب تحديد أسره • وسرعة اتبع وتوجه مدبوح إلى القلة • واستقل



على قيمة الشاة أو نقص في الحكم الثاني التيسر \* وحيث لا يلزم شيء  
بالتلف فلا يلزم بالتيسر \* فان كان العيب مانعاً من الضحية في اسكان الشاة  
عن الضحية وحيوان \* ولو قال ابتداء حملت هذه ضحية وهي مبيسة  
فالصحيح وحب صرفها الى مصارف الضحية \* ولو قال لطية حملتها ضحية  
فهو لاج \* ولو قال لمصيل أو سحلة فوحيان \* ولو عين معة لندره وقلنا  
تعيين فلا تقرأ بها دمه \* وهل يلزم ترقة لحما فيه وحيان \* ولو قال  
عيب بعد ذلك في ترقة بها وحيان \* ون تيمت القيمة عدله عليه ابدالها  
لضحية \* وفي حكمه مبيعة وحيان \* ولو قال معة عني أن أصحي لرحاء  
لرأه عرحاء \* وفي وحده يارمه ضحية \* وفي وحده لا شيء \* ونهلال  
كلهلاك \* واكن حيث وحب البذل ووجد الصالة بعد تصحية البذل في  
تصحية الصالة قولان \* ولو عين واحدة بدل الصالة ثم وحدها قبل دفع البذل  
وحب دفعها في قول \* وتعين الاول في قول \* وتعين الثاني في قول \* ويحجر  
بيدهما في قول \* حكم الثالث في الاكل \* وفي حوار الاكل من المسدورة  
وحيان \* والمتنوع بها يحور لاكل منها \* وطلمم الاعياء \* ولا يحور تمليك  
الاعياء للبيع \* ويحور تمليك المقر للبيع \* وهل يجب أن يتصدق بتدر ما  
يطلق عليه لاسمه فيه وحيان \* ون وحده \* تمليك في ذلك القدر \* فان  
اكل الجميع لم يدرمه لأقيمة ذلك القدر \* وقيل يجب قيمة المصنف \* ثم الأحسن  
التصدق بالجميع والترك \* كل تمة \* ويتأدي كل اشعار بالتصدق بالثلث  
\* وماكل الثلث \* ويدخر الثلث \* وقيل لا يتصدق بالمصنف \* وحده الضحية  
يتصدق به أو يتنع به في البيت \* وولد الضحية حكم لأه كمن يحور كل  
جميعه كما يحور اكل جميع لمن لا له حرمه \* وو شتري شاة وقول حملتها ضحية ثم

وحدها عيماً لم يكن له الرد وله الأرض • ولا يلزم صرف الأرض إلى مصرف الضحايا  
• وأما المنيعة • فهي أيضاً كالمنجية في أحكامها لكن وقتها يدخل مولادة المولود  
إلى السالع • ولا يتأذى الاستحباب إلا بما يتأذى به الضحية • لكن تنصح عظامها  
صحيحة من غير كسر تعاؤلاً لسلامة أعضاء الصبي • ويقع عن الحارثة بشاة  
وعن العلام شتين • وتكفى واحدة أيضاً • والتصدق به أفضل من الدعوة  
• والتصدق بالمرقة يدي عن التصدق باللحم • أعني إذا أوجبنا التصدق بما يطلق  
عليه الاسم لأداء المادة • وتطليح رأس الصبي بدم الشاة مكروه • لكن  
يستحب أن يسمي في السالع ويخلق شعره ويتصدق رنة شعره دهناً  
أو فصة

✽ كتاب لأطعمة • وفيه فصول ✽ -

• الأول في حال الاحتير • وجميع ما حثته له تعالى من مأكولات حلال  
الأمانستين عشرة أصول في الأول ما من كسب حتى تحريره كحزير  
وخرنوب والسنة كآخر لأهلية • ثاني ما في مضافه كمنيد في معي حمر  
• الثالث ما في من السبع وكل دي محب من طيور فيجره  
لكاب وغيل ولذب والذبي والشهين والصقر والعقاب والنسر وجميع  
حورج الغير • ولا يجره الثعب والسمك • ما من عرس من وبي  
فيه تردد شبه • ثعب و"لكاب • وكه في هرة لوحشية تردد شبه  
الأسية ولا يجر حتى سوز والسحب والثعلب • رابع ما من مرقته  
كنوس خمس • وهي نرب وحيدة وعرب وحنية ونفارة • وبي معي  
خمس كل سبع • ركاذيب والاسد والمهدول حمر • ولعمامة لحق باخذاة

• والربا الأتق حرام • وفي الأسود الكبير تردد • وأما عراب الزرع ومها  
 حمر الماكير والارحل فالأطهر حلها • الخامس • ما هي عن قتله كالحطاف  
 والصدرة والملة والحل • وفي المهدد تردد والأطهر أن اللقلق حلال كالكركي  
 وكل ذات طوق خلل • واسم الحمام يشمل الفواحت والتماري • وما على  
 شكل المصهور خلل وإن خلت ألوانها كالرزوروز والصعوة وأشاهها • وأما  
 طير الماء وحيوه كله مسح إلا ما له بصير محرم في الترقية قولان • السادس •  
 ما استخبثته العرب حرم كخشرت والصمدع (ح و) والسرطان (م و)  
 والسلحفاة (م و) ولا يحمل منها لا الصب (ح) • وفي أم حسين تردد  
 ولعله ولد الصب • والحراد حلال • وفي الصررة تردد • وتشبهها الخنساء  
 أطهر • وفي التمنذوحان • وما أشكل منه فيرجع فيه إلى العرب • السابع •  
 ما لا نص في تحريمه ووردت السنة بأنه كان حراماً في شرع من قبلنا فهو  
 مستصحب على أحد القولين • الثامن • الخلال إذا حالطته نحاسة فهو حرام  
 كالدهن وكخلاله لني تأكل العذرة فهو حرام (م و) • نهر السن في لحمه  
 وحلده نجس لأن تروا ريشة بالدين • ومما رآه بالملح حل لحمه • ولو  
 رل بالطحين نجس • وزرع لا يحرم وإن كثرت الريل في أصله • التاسع •  
 ما حكم بحله فيحرم منه منقحة وما دبح دبحاً غير شرعي إلا أخيل الميت في  
 نطن المذكي هو حلال • العشر • ما كسب متحصرة خاصة ككسب  
 الخجام هو مكروه وليس محرم • ويسمي أن لا يأكل ويهلف رقيقه  
 وناضحه

• الفصل الثاني في حن لا صرار • وخميس عزمات تباح بالضرورة لكن  
 النظر في حال الضرورة وحده المستباح وحسنه • وحده الضرورة أن يخاف



في اعداد أسباب القتال \* والطري شروط العقد وأحكامه \* أما الشروط \*  
 فهي ستة \* الأول \* أن يعقد على عدة القتال وأصله من الحيوان الخيل  
 وفي الخبر لا يسق الا في حب أو حامر أو نصل والمراد بالخف الابل  
 \* والفيل في معناه لانه أعني منه في القتال \* ولا يلحق به العجل والحمار \* وأما  
 النصل في معناه المربق وزينات وسائر أنواع رمي على اختلاف التسي  
 \* والسهم يدخل فيه لرمي بالنسالات ولا ر \* وفي الترامي بالحجارة والمقارع  
 والتردد بالسيف خلاف \* وكذا في مساعاة الطيور والحمامات لقتل الاحار  
 والطاهر منه \* الثاني الاعلاء \* ولا دم من اعلام الموقف والعاية  
 والتساوي فيهما \* ولو شرط لاحدهم تقدم ثمانية ذبيرة \* ونو شرط للسائق  
 حيث يسق من غير تعيين العاية لم يحر \* ونوعين العاية ولكن شرط المال  
 لمن يسق في وسط الميدان حيث كان فيه وجان \* الثالث \* اذا كان  
 جماعة في شرط المال للمصلي أعني التالي للسائق ثلاثة أو حة (أحدها) الحوار  
 ما فيه من التحديق في وسط العرس (والثاني) لا لأن السبق هو المقصود  
 (الثالث) أنه يجوز أن يشترط له شيئاً شرط أن يعصل السائق وكذلك لجميعهم  
 على الترتيب \* ما عسكى وهو الاحير فلا يخص بعصل \* وهل يشترك في  
 الحق فيه وجان \* رابع \* أن يكون فيهم محلل وهو لا يرم ان سبق ويفهم  
 ان سبق \* هو شرط لأمه \* وواحد من الناس للسائق ما لا جاز \* ولو أخرج  
 كل واحد من المتسابقين ما لا يحر \* لأن يكون معها ثالث شرط المال له  
 ان سبق \* ون \* يسبق آخر كل واحد منهما ما به ولا شيء لهم على المحلل  
 \* وان شرط المال لمتسابقين أيضاً فقولان حبر عنهما بأن المحلل يحلل لنفسه  
 فقط أم لنفسه ولغيره .. من حوزاً جاز أن يكون في المائة محلل واحد يأخذ

الكل ان سق ولا يرم ان تحلف فكل واحد من الباقيين يعم ويكرم • على  
هذا ان نلاحقوا والمحلل سابق أخذ مال المصلي والتسكيل • • • • • وقيل المصلي  
يأخذ نصف مال التسكيل لانه سقه أيضاً وان سق المحلل وتساقا بعده أحد  
المحلل مالهما • وان سق المحلل مع أحدهما مال التسكيل لهما • الخامس • أن  
يكون سق كل واحد ممكناً فان طهر التعاوت بن العريين بحيث يعلم أن  
السائق أحدهما طل المقد وان كان ممكناً على الدور فوجان • ويجوز بن  
فرسين محلي النوع • وين الابل والفرس وجان • السادس • تعيين العريين  
واحصارهما • أما المقد على فرسين بالوصف ثم الاحصار لا يجوز على الاصح  
• ثم القرس لا يجوز ابداله اذا عين • ثم الاعتماد في السق على الأقدام اذ  
السق قد تمتد وقد تقصر الطرائق في حكم هذه المدة • وهي حارة  
في قول كسبه • ولارمة في قول كذا حره • وقيل في رواية • ولا يبره حر  
في حقه قولاً وحداً • ثم على قول خور لا يشرط تنون وتنون وفي قول  
السق وارهن به خلاف كما في حقه • وعي قول • روه جب مدية • • • • •  
لا تسليم • • • • • ويجوز صه ورهن • • • • • من مديت • • • • • يكون  
الموص حرًا يرجع في حرة مش عمه في جميع ركضه لافي قدر لسق • • • • •  
كانت لسق حر يرجع في قيمة لسق • • • • • وأحر من فيه فولا كما في  
الصدق • • • • • وقيل • • • • • يرجع قنن • • • • • حر من كبرص

- - - - -

ونعز في شروط وحكم • • • • • شروط • • • • • لاؤن • • • • • كما  
ذكرناه • • • • • هو كوا • • • • • وليس في حقه • • • • • لا شحص • • • • • وحد شرط • • • • •



ولا يبرم قبل يكتفى بذلك مع أنه إنما ينضم قدر حصته دون جميع المال فيه  
 وحيث وإن قلنا إن الحال يحل أن لا يبرم لانه ليس يتم جميع المال في الثاني اتحاد  
 المجلس وتعيينه ، فلو عين حسين كالموراق والري فيه وحيث كالابل والعرس  
 وهذا الحوار أولى لأن الآلة ههنا لا عمل لها ، وأما الاختلاف في أنواع  
 القسي ولا يؤثر لكن لو عين لم يبدل القوس المرعى بالمعاري لأن العارسي  
 أحودم ولو تبدل المعاري بالمعاري فحيث ، ويحور تبدل القوس مثله بخلاف  
 العرس ، ولو شرط أن لا يبدل في صحة العرس وحيث ، وإن أفسد في  
 فسد العقد وحيث ، وكذلك كل شرط فسد يستعني عن حسه ، فإن صحاحا  
 لا يبدل ، كسره من شرط أن لا يبدل ، كسره فسد يستعني عن حسه ، فإن صحاحا  
 إذا أطلق ولم يبين حسن ما فيه لم يبرم وإن على لاعب في مدة من حيث  
 العادة فسد في وجهه ، وعلى وجهه أن تطابق على شيء تم والاصد في الثالث  
 أن تكون لأصانة لشروطه ممكنة لامتنة ولا وحة ، ولمتنع إصابة مائة  
 على التولي وهذا فسد ، والوحد إصابة الخادق واحد من مائة ، وهذا  
 يصح على أحد الوجهين ، وهاتده التعلم ، وأما المصك على دور فيه  
 وحيث ، ود كان يبيع من عه قفصاً أنه لا يعلج فوجوده كعدمه ، وإن علم  
 قفصاً أن المصك يور على نوحه ، ربح لأعلامه ، ويجب اعلام مقدار  
 المال وعدد لأصانة ، وأما نسبة من فوق ولهدف وعرض الهدف  
 وقدر رتماعه من لأرض في شتره علامة قولاً ، في قول يجب ، وفي  
 قول يبرم على المدة ، أما عدد لأرض ، وهو بوة لم يبرم ذكره في  
 الحاجة ، وهي أن يشترط حوص عشر صحت من مائة أو خمسين مثلاً ، أما في  
 الماددة وهي أن يكون المال شرطاً من سبق في عشرة في اشتراط ذكر عدد



الحواسق وهي التي تحرق \* فان حرق وورق قد راد فيستحق \* وقيل  
يشترط انثوت \* وان حرق طرف المذوف وحصل فيه جميع حرم التوصل  
استحق \* وان حصل لمعه فوحان \* وان وقع في ثقبه قديمة وثبت فوحان  
(الثالثة) \* اذا شرط لمن يسقى الى عشرة من مائة فسق اليه من حمسين  
استحق \* وفي الروم اتمام العمل للتعليم وحقان \* وان كانت محاطة وحصل له  
عشرة من حمسين في الروم لا تمام وحقان مرتان وأولى بالروم اذا الخط في  
الباقي مستطر \* واخلاف راجع الى ان الخط بعد الكمال هل يؤثر \* وان تمت  
عشرته في آخر خمسين ولا حار تسعة من تسع وأربعين فان أصاب في آخر  
الخمسين فقد تساوى ولا يسق \* وان حار تسع لا حار مائة \* ولو قال  
لزام ارم خمسة على خمسة عن نفسك فان أصبت في خمسك فلك دينار لا يمر  
\* ولو قال ارم فان كان إصابتك أكثر من العشرة فلك دينار جار (الرابعة) \*  
اذا شرط احتساب القريب وذكر حد القرب حار \* وان لم يذكر ولم يكن  
عادة فسد \* وقيل يراد على ان لأقرب يسقط الأبعد كيف كان \* اما اذا  
تشارطوا صريحا سقط لأقرب للقريب هو متبع \* وان شرطوا اسقاط  
مركز ترصص وما حوَّيه فوحان لان اسقاط المركز كالتعذر (الخامسة) \*  
في جميع هذه شروط د عرصت كمة من هبة تعترض أو سهم أو قوس  
يكسر فيعذر صاحبه حتى لا يحتسب (و) عليه تلك المرة الا أن يكون  
لا يكسر سواء صاحبه فيحسب عليه نية \* ولو أصاب هبة فرق وأصاب  
الهدى فيحسب له على حد وحين \* وان صدر لشتر ثم وقع على قرب  
حسب عليه على وجهه \* وان أصاب يحمى يحسب له على وحين اذا قد يحمل  
على وقع \* وزيد هبة لا يؤثر \* ولعصف المقرن ما تداء لربي لا يؤثر

وفى أناته هل يعدر فيه وجهان • وإن انكسر السهم • صفين فأصاب بالمنتظم  
الذي فيه القوق حسب • وإن أصاب بالنصل من النصف الأخير فوجهان  
• وأما حكم هذا القدر أن قلنا بل يومه فيمسح بموت الراي وبموت العرس  
• ولو مات المارس فلوارث الاتمام • ويحتمل خلافه • وإن قلنا بالخوارجار  
إلحاق الريادة والقصاص بعدد الأرشاق والاصابات بالتراسي • وهل يجوز  
الاستبداد فيه ثلاثة أوجه • يجوز في الثالث للذي قرب من أن يستولي دون  
المعلوب وكأن المعلوب نرم في حقه أعني به من قرب من أن يعلب • ثم إذا انفرد  
أحدهما بالريادة فإن لم يرض الآخر له مسح القدر • ويجوز تأخير الرمي على  
هذا القول إذ يجوز الاعراض أصلاً • ولو قال الموصول للعاصل خط فصلك  
ولك كذا لم يجر على القولين

— كتاب لأئمة — وفيه ثلاثة أبواب —

— كتاب لأئمة — وفيه ثلاثة أبواب —

وهو عبارة عن تحقيق ما يحتمل محالمة ذكر الله تعالى وصيته ماصياً  
كان أو مستقبلاً إلا في معرض للمعصية وإنه شدة فيجب لكهذه في إيمان  
الدهميس وإن كان الفعل ماصياً • ولا يجب في المعصية وهو قول العرب لأئمة  
والى والله من غير قصد تحقيق • ولا يجب في شدة وهو أن يتم سيره  
عليه • ولا يجب أن قال عقيبه أن شاء الله • ولا فرق بين قوله الله وقوله  
• لكل صريح • ولو قال الله لأصل كان يميناً، ولو قال الله يكن يميناً • وهو  
حلف بمخلوق كائني والشكبة أو قال إن فعلت ما يريدني أو ربي من أمته  
فليس بيمين • وقوله بالله وبالرحمن وبالخالق والرازق وما يطلق على غير الله

صريح \* ولو دل أردت الله وثنت بالله ثم استدأت لأفعلن لم يقل طاهرا  
 في التدين - لاف \* ولو قال الحمار ولرحيم والحق والعليم والحكيم وما  
 يطابق على يبرأه يساه وكرية \* وكذا قوله وحق الله وحرمة الله \* ولو قال  
 وقسرة ما وسمه وكزه فهو كناية على أحد الوحيين ديراد القدر المقتدر  
 \* وشهد به من بونه وحالان \* وعصمته وكبريائه أعده \* ولو قال الله على  
 قصته من ومعنى رسوته دس \* من وى يمين المقدوحل حذف  
 لاف على من ورد من شيء ووجود ورد به لاله سبحانه فليس  
 حين \* وكذا ن \* لا يمنعه \* وورد \* من \* و \* حسب \* الله \* أو \* قسرت  
 بالله وبوي \* \* ولا \* ر قبل \* وعصمته \* من \* على \* يمين \* على \* أحد \* وحيين  
 \* وكذلك قوله شمس \* وفي \* روم \* كناية \* على \* الملاص \* وحيان \* كما في  
 الأيلاء \* وكذلك قوله ويمه \* وقيل \* صريح \* وقوله لعمر الله كناية  
 على أحد الوحيين \* رفع \* \* \* \* \* دل \* \* \* \* \* كند \* \* \* \* \* الله \* على \* صوم \* أو \* صلاة  
 لزمه الوفاء على قول كما لو كان شي \* \* \* \* \* صريح \* \* \* \* \* ودكر حصول \* \* \* \* \* أو  
 دفع \* \* \* \* \* وتلي قول لزمه كفارة يمين لأن مقصوده المنع ونجزي في كل ما يتصد  
 امتناعه \* وعلى قول يخيبر بين الوفاء والكفارة ولو قال ان فعلت فعلي بدر  
 فهو كقوله على عبادة ان أو حسا الوفاء وعليه تبيين عبادة يلزم مثلها بالسدر  
 \* وان \* \* \* \* \* على القول الآخر صليبه كفارة يمين نص عليه \* \* \* \* \* ولو قال فعلي  
 يمين فهو له \* \* \* \* \* وميل عليه كفارة يمين \* \* \* \* \* ولو قال مالي صدقة فهو له  
 \* \* \* \* \* وقيل هو كما لو قل على أن أصدق \* \* \* \* \* وقيل هو كحل الشاة صحيحة قصير  
 صدقة وانظر أنه أو



مسجد الباب الذي في الكفارة

• والنظر في السبب والكيمة والمترى • أما السبب فهو اليمين (ح) ولكن يوجب  
عند الخنث • ومأذنه أنه يجوز تقديمها (ح) بعد اليمين على الخنث إلا إذا كانت  
الكفارة صوماً أو كان الخنث محظوراً فقيها وجهان • ويجوز كفارة القتل بين  
الحرص والموت • وكفارة الظهار بين الطهار والموء • والخنث لا يحرم باليمين  
لكن الأولى أن لا يبحث إلا أن يكون الخير في الخنث • وقيل الأولى أن  
يبحث • وقيل بتخير • الطر الثاني في الكفارة • وهو عتق رقبة • أو أصنام عشرة  
أمداد لشرة مساكين • أو كسوتهم • فإن عجز فصوم ثلاثة أيام • ولا يجب  
التتابع • ويكفي في الكسوة ثوب واحد ارار أو سراويل أو قميص • ويكفي  
ما يوارى الرصيع إذا أحد الولي له • وإن أحده لنفسه هل يكفي ذلك القدر  
فيه وجهان • ولا يشترط المحيط ولا خديد بل يحري المستعمل إلا إذا  
تحرق بالاستعمال أو قارب الاحتراق • ويجوز من الصوف ونكتان ونكراس  
والأريسة • وفي لدرع وجهان • وفي شمشق والقمصنة وخف وجهان  
• ناضر من الغريقين ن العل كاشمشق لا كاشطقة • بها لا تجزي • ونظر  
الثالث في المنزلة • وهو كل مكلف حث حر كان وعداً مسكناً وكاهراً  
بق حياً أو مات لكن العبد ليس عليه لا الصوم لأنه لا يمتنع • ثم يثبت (و)  
• والسيد المنع منه لأنه على ترحي لأن يكون قوً بحيث لا تمتنع خدمة  
• والسيد ينظم عنه ويكسو بعد موته • لا ريق منه موت • وفي لا تعلق  
عنه وجهان • ونيت يعتق عنه ورده من ماله في كسوة مرتبة • وفي غير  
ينظم ويكسو • وفي لا تعلق وجهان • ولا حسي لا يفتق منه مرتبة • وفي  
لا صدم والكسوة وجهان • ولو نزلت يتبرع غير المتق • وفي لا تعلق وجهان

\* وفي صوم الولي عنه خلاف \* وصوم الاخني نفي اذن مرتب عليه وأولى بالمنع \* ولو أوصى في الكفارة المحيرة بالعتق ورا د قيمة العبد على الطعام في وجه يحسب من رأس المال \* وفي وجه من الثلث \* وفي وجه قدر قيمة الطعام من رأس المال والزيادة من الثلث \* ومن نصه حرّ ونصفه عبد يكفر بالمال \* وفيه قول محرّج أنه كالعبد لا يكفر إلا بالصوم

— الباب الثالث فيما يقع به الحث —

ويقع فيه موجب الألفاظ \* وهي أنواع \* النوع الأول \* ما يتعلق بدخول الدار \* فاد حلف عليه \* يحث بصعود \* ونحو \* ونوحف على خروج \* فإبر أيضاً بالصعود (و) \* ويحث بدخول لدهليز (و) \* ولا يحث بدخول (و) الصاق حارج البيت \* ولو قال لا أدخل وهو في لداره يحث بالمقام (ح) \* ولو قال لا أركب وهو راكب أو لا ألس وهو لاس حث \* لا استدانة \* ولو قال لا أدخل بيتاً حث بيت الشعر والجلد والخيمة ان كان بدويًا \* وفي اللدي وجهان مأخذهما أنه يرعى عرف واصع اللسان أو عرف الخالف ومعه \* ولو قال (درجانه بشوم) لم يحث بيت الشعر اذا لم يثبت هذا العرف في القارسية \* ولو قال لا أسكن هذه الدار شككت ساعة حث (ح) وان كان دون يوم وليلة \* وكذا لو أخرج أهله ومكث \* ولو خرج وترك أهله رة \* ولو انتهص لقل الامتعة كما يعتاده فيه وجهان \* ولو قال لا أساكن فلا تأوه رقة فلان لم يحث \* ون كانا في حان و مرد بيت لم يحث على أحد الوجهين \* ولو امرد بيت في دار يحث \* ولو امرد محصرة من دار طريقها على الدار موحيان \* ولو كانا في دار فانهص لبناء الحدار حث بالكث على الصحيح \* النوع الثاني ألفاظ

الاكل والشرب • اذا قال لأشرب ماء هذه الادوات لم يحنث إلا بالجميع • ولو  
قال لأشربن لم يهر إلا بالجميع • ولو قال لأشرب ماء هذا النهر لم يحنث الكفارة في الحال  
لغير البر • وقيل يبر بشرب البعض • ولو قال لأصعدن السماء عداً في زوم  
الكفارة قبل الندوحان • ولو قال لأشربن من ماء هذه الادوة ولا ماء فيها لم يحنث  
الكفارة في الحال كقوله لا تقاتل فلانا وعلم أنه ميت • ولو قال لا أكل اللحم  
والعنب لم يحنث إلا بجمعهما ولو اوى العاطفة تحمل الجميع كالشيء الواحد • ولو  
قال لا أكل الرأس لم يحنث رأس الطير والسك • ويحنث برأس الابل  
والقر • ولا يحنث برأس الطباء الا اذا اعيد أكله في موضع فيحنث من حلف  
من أهل ذلك الموضع • وفي غير أهل ذلك الموضع وحان • ولو حلف  
على البيض لم يحنث بيض السمك والمصهور • ويحنث بيض النع • ولو  
حلف على اخضر لم يحنث بجزء لا زرع الا بخرستان • ولو حلف على لحم لم  
يحنث بالشحم • ويحنث بالنس • وفي الأنية والس • وحان • ولا يحنث  
بالأمعاء والكبد والكروش • وفي القلب وحان • ولو حلف على زبد يحنث  
بالسمن • وفي عكسه حلاف • ولو حلف على السمن لم يحنث بالدهن • وفي  
عكسه حلاف • ولو حلف على خور حنث بالهدي • وعلى تمر لا يحنث  
بالهدي • ولو حلف لا يأكل لم يحنث بشرب • وكذا عكسه • ولو حلف لا  
يأكل السكر موضع في فيه حتى يد فيه حلاف • ولو حلف على لب لم  
يحنث بمصيره • ون حلف على السمن لم يحنث د حمله في صيدة ولا غيره  
له • ون صبره • ثم فيه حلاف • وفي حل د حمله في السكر وحان  
• والنص • لا يحنث • ولو حلف لا يدوق فذره صمه ومعه فوحان



ولو حلف على القاكهة حنث بالعنب (ح) والرمان (ح) ولا يحث بالقثاء وفي  
الطبخ ترده ويحنث بياس القواكه وفي اللوب ترده ولو حلف لا يأكل البيض  
ثم حلف أن يأكل مما في كم فلا ماداً هو يصير فأتحد منه الباطل<sup>(١)</sup> فأكل منه  
قد أكل مما في كمه ولم يأكل البيض فيري التمييز في النوع الثالث في العقود  
فإذا حلف على ما اشتراه ريد لا يحث عما ملكه هبة أو رجع إليه باقالة أو  
ردت بعب أو قسمة وما ملكه ناسلم أو الصلح عن الدين فهو كالمشتري  
والمأخوذ بالشعبة ليس تشتري ولو اشتري ريد وعمره فأكل منه لم يحث  
على الاطهر ولو حلف ما اشتراه ريد عما شتره وعمره حث اذا أكل من  
المخلط ولو قال لا اشتري ولا أترّج فوكل وعقد توكل لم يحث (هـ و)  
وكذا لو قال الامير لا أنسرب فأمر الخلال وان توكل في هذه العقود لم  
يحث فيما أصابه الى الموكل وفيما بوى لموكله يحث على الاطهر ولو قال لا  
أكل عداً اشتراه ريد فاشتري وكيل ريد لم يحث ان كلمه وكذا في امرأة  
ترّجها ريد لا يحث اذا قبل وكيل ريد ولو قال لا أكلهم روحة ريد حث هذا  
ولو قال لا أتبع الحر فباع أو لا أتبع مال امرأتي فغير ادبها فباع لم يحث (ح ورم)  
لان ذلك ليس ببيع حقيقة والماسد ليس بمقدار اذا حلف أن لا يجمع يحنث بالفساد  
لا به مسقده ولو قال لا أهب منه حث بالتصدق عليه بالرقى والعمرى وداوق  
أيضاً ان قلدا يملكه الموقوف عليه ولو قال لا أتصدق لم يحث بالهبة ونو  
قال لا مال لي حث اكل مال وان لم يكن ركوباً (ح) ويحنث ان كان له  
دين على معسر مؤحلاً أو معصلاً ويحنث ان كان له عند آتق أو مدر  
وفي المكاتب وأه الولد خلاف ولا يحث ان كان يملك مسعة داراً لا حارة



لم يحث • ولو قال هذا القميص ثم ارتد به عليه وجهاً وأولى بأن يحث  
 • ويحذر أن فيما لو فتقه تقليداً للإشارة • ولو قال لا أكل لحم هذه السخلة  
 فكثرت • أو لا أكلم هذا المد متق • أو هذا الرطب قسرت • أو هذه الحطة  
 فطخت قسبها • وجهاً لتقابل الإشارة والصمة • ولو حلف لا يجرح لم يرأذنه  
 فأذن بحيث يسمع المأذون • وجهاً • وإن حرث مرة ماذنه المحل (ح)و) اليمين  
 فلا يحث بعده • ولو قال لا تجرح نصير حث فخرحت بحث لم يغل اليمين  
 هو النوع الخامس في الكلام • ولو قال والله لا أكلمك فتع عي حث  
 بقوله تع عي • وكذا لو شتمه • ولو كانه لم يحث • ولا يحث بالإشارة  
 المهمة • ولو حلف على المهاجرة في المكاة تردد • ولو حلف لا يتكلم  
 حث بترديد الشرع مع نفسه • ولا يحث بالتهليل وقراءة القرآن • ولو قال  
 لأتبن على الله تعالى أحسن الناء فليقل لا أحصى ناء عليك أنت كما أثبت على  
 نفسك • ولو حلف لا يصلي ثم تحرم بالصلاة حث وإن أسدها بعد ذلك  
 • وفيه وجه أنه لا يحث إلا بصلاة تامة هو النوع السادس في تأخير الحدث  
 وتقديمه • ولو قال لا أكلن هذا الطعام عدا وأحر حث • وإن تلف الطعام  
 قتل المد أو مات الخالف فقد تعدر البر لا باختياره فيخرج على قولي الأكراه  
 • ولو تلف في أثناء المد بعد التمكن من الأكل فلو لم الكفاية يلتزم على  
 الخلاف في أن من مات ولم يصلي في أثناء الوقت هل يصح • ولو قال  
 لأقصي حثك عدا فأثره المستحق فقد مات البر بغير اختياره • وإن مات المستحق  
 وفي التسليم إلى الورثة • وإن مات الخالف فقد مات بغير اختياره فعلي  
 القواين • ولا يعد حكم الحدث بعد اثبت إذا سبق اليمين في الحياة • وإن  
 قال لأقصي حثك عدا رأس الهلال فعليه أن يحصر المال ويترصد • فإن

سلم قبل الحلال أو بعده حنث • وقيل له فسحة في تلك الليلة ويومها • ولو  
قال لأتضمن حنثك الى حين لم يحنث بالتأخير الى أن يفوت بموت أحدهما  
فمنه ذلك يتحقق الحنث • ولو قال أنت طالق بمد حين حنث بمد لحظة  
• النوع السابع في المحصنات • ولو قال لا أرى منكرا الا رصته الى  
القاضي وليس عليه البدار بل عمره وعمر القاضي مهله • وهل يحمل على  
القاضي الموجود في الوقت أو على الحس وحان • ولو عين القاضي فرل  
في الرفع اليه بعده خلاف • ولو نادى مات القاضي قبل الانتهاء الى مجلسه  
قيل لا يحنث • وقيل يحرّج على القولين في هوان الرعي اختياره • ولو  
رأى المنكر بعد اطلاع القاضي قد قيل مات الرعي اختياره • وقيل به  
بالرفع اليه وان لم يكن فيه اعلاء • ولو حلف لا يعارق عريته معارقه العريم  
فلم يتعهّد يحنث • وكذا لو كانا يتماشيان فمضى العريم ووقف لأن المعارق  
هو العريم الآن يقول لا يعترق • ولو حلف ليصر به مائة حشة حصل البراءة  
يصر لمشكلا عليه مائة شراح وان قل لأمة • وبني أن يكس جميع  
الشماريح • ولا يشترط أن يمس أحدها بده • ولا بأس بحمل لا يتبع أصلها  
من الصرب • ولو شك في الثقل والاكس لا يحنث لأن الصرب سب  
ظاهر في الاكس • ولو قال لا أدخل لدار لأن يشاء زيد فدخل مات  
زيد ولم يعرف مشيئته حث لأن الأصل عدم مشيئة وليس لها سب صاهر  
• وقيل في المستثنى قولان بالنقل والتحرّج • ويوجب على مائة سوط بدل  
الخشب • يكمن الشماريح بل عيه أن يأخذ مائة سوط ويصر دفعة واحدة  
• ويؤنثصر على هذا تقديره أن مثل هذه الصورة لا تعصرتة • حاشية •  
كل ما علقه على فعل نفسه • إذا حصل تغير اختياره ما بالأكراه أو بالنسيان واما

بأجل فيه قولان وصورة الجدل أن يقول لا أسلم على ريد ثم سمع به في  
صحة وهو لا يرمه \* ون حلف على الدخول فدخل وأدحل لم يحث  
\* ون حين رده حث \* ون سكت مع القدرة فيه حلاف \* ولو سلم على  
قوم فيه ريد وسأله أو لفظه لم يحث \* وإن لم يستش حث على  
تصحيحه ولو قل لا أدحل على ريد فدخل على قوم هو فيهم واستثنى قلبه  
دخوله فيه وحده \* ون دخل ولم يعلم بقولان مرتان على ما إذا كان وحده  
وهو جاهل وأولي أن لا يحث \* ون دخل لثعل آخر ولم يعلم أنه فيه وكان  
وحده فأنس أنه لا يحث لانصمام الجدل لي صارف عنه إلى الثعل \* وميه  
قول مخرج

### كتاب الدور

وهو النظر في الأركان والأحكام والأركان ثلاثة الملموم واللفظ والملموم هو أما  
المتروك فهو كل مكمل له أهلية العادة ولا يصح بدر الكافر لكن الأحب  
إذا أسلم ثم يبي به وهو ما للصيغة فهي أن يقول إن شئ الله مريض بالله على  
صوم أو صلاة أو قول ن كمت ريدا فقد ذكرناه بين العصب \* ولو  
قل امتد الله على ن صوم فولان (خدم) به ليس له أن يلزم نفسه ما ليس  
بالرمة لا في مقدمة عمة أو دفع لية (ثاني) أنه يصح ويلزمه \* ولو عقب  
أندر بقوه ن شاء لم يرمه شيء \* ولو قل الله على صوم إن شاء ريد لم  
يلزمه شيء \* وشاء برؤم متروك \* هو على ثلاث مرات في الأولى في كل  
عدة مقصودة كالصوم والصلاة وحج فيرمه \* ونذكر حتى هروص الكماليات  
كاجتهاد وتجهيز الموتى والصلاة على جنازة ويلزمه بصمتها حتى لو قال أحج

ماشياً أو التزم طول القراءة لزم كما وصف • فإن التزم المشي في حجة الاسلام  
 أو طول القراءة في القرائن فوحيان • ولو نذر أن لا يترك الوتر وركعتي  
 العجر فوحيان • ولو نذر أن لا يخط في السر لنا قوله لأنه تهيؤ للشرع  
 • الثانية القربات • كالزيادة للمريض وامتناء السلام وزيارة القادم في لزومه  
 بالنذر وحدها • إذ ليس عادة ولكن يتقرب بها على الجملة • وفي تجديد  
 الوضوء وحوهان لأن الوضوء ليس بعادة مقصودة لنهايتها الأصل • الثالثة  
 المساحات • كالأكل واليوم فلا يلزم وإن تصور أن يقصد بالاكل التقوى على  
 العادة فيثاب عليه ولكن ذلك يرجع الى مجرد التقصد • ثم إذا قال قد على  
 أن لا آكل فقد قيل تحب كفاية بين بمجرد لفظه أكل أو لم يأكل وهو يبيده إلا  
 أن يسوى به اليقين فتحب الكفاية بالحث أن اكل • فخرج • إذا نذر لحماري  
 حجة قيل تعين حجة • وقيل لا تعين • وقيل تعين ذلك حجة • وميسر فيها في مسافة  
 والمؤنة • النظر الثاني في أحكام النذر • وهو يقع موحب للخطأ • ونذرت  
 أنواع • النوع الأول بالصوم • بدر معلق للصوم • كـ • يوم • وفي لزومه  
 اثبت قولان • فصحها أنه لا يجب تبرؤا على أقل حذر لا على قل • وح  
 • وكذا في الصلاة يكفيه ركعة • وفي الصدقة يكفيه دينار • لأن ذلك قد  
 يجب في خبطة • وفي لا شكاف هل يكفيه لدخول ولنية من غير مكث  
 فيه خلاف • ولو بدر صوم شهر متبرئة • يرم تخريق • وهو غير يوم  
 للصوم تعين في أحد الوجهين • وهو شرط استيعاب في صوم شهر معين • يجب  
 التمسك في قصده على أحد الوجهين • ولو كان صوم هذه السنة فليس عليه  
 قضاء يوم • نبيذ ويوم رمضان • وهو يجب قضاء يوم خيض ومرض  
 وحوهان • ويجب قضاء ما فطر في السر • ونوعان على صوم سنة فلا يكفيه

الاثنا عشر شهرا ولا يخط عنه أيام رمضان والميد والحيص \* ولو قال لله  
 دلي أن أصوم يوم يقدم فلان فقدم ليلا فلا شيء عليه \* وان قدمه نهارا لم يكنه  
 صوم ذلك اليوم مع أنه لم ينو بالليل \* وهل يلزم صوم يوم آخر فيه قولان  
 \* ولو قال عندي حرّ يوم يقدم فلان فصاع المصد صحوة ذلك اليوم ثم  
 قدم بان نطالان المقد على أحد القولين \* ويحمل ذكر اليوم على جميع ذلك  
 اليوم \* ولو ظهر له لامة أنه يقدم عدا فوي ليلا كفاه مع التردد على أحد  
 القولين لظهور العلامة \* ولو نذر من نوي بهارا صوم تطوع أن يتم ذلك  
 اليوم لرمه \* وكذلك لو نذر ركعة واحدة \* ولو بدر أن يصلي قاعدا مع  
 القدرة جاز له القعود \* ولو بدر صوم لمص يوم لما بدره في وجهه \* وفي  
 وجه يلزمه يوم كامل \* وكذا الخلاف لو بدر ركوعا أو سجودا فعلى وجه عليه  
 ركعة \* وعلى وجه يلمو \* ولو نذر حج هذه السنة وهو على مائة فرسخ ولم  
 يسق الا يوم قدره لاج \* ولو نذر صوم يوم الاثنين أو يوم يقدم فلان أبدا  
 فقدم يوم الاثنين لرمه الاثنين لان الصحيح أن اوقت متعين في الصوم  
 \* ولا يجب قضاء الاثنين لوقفة في رمضان الا الاثنين الخامس فان ذلك قد  
 يقع وقد لا يقع في قضاء خلاف \* فان كانت تحيض عشرة فلا بد  
 من وقوع لمص الاثنين في الحيص \* الاظهر أنه لا يجب قضاء ذلك \* وكذا  
 الخلاف فيما يهونه بسبب صوم شهرين متتابعين لرمه في كفارة \* والاظهر  
 أنها ان لم تمت قبل النذر فلا تقضى كأيام رمضان \* ولو نذر صوم الدهر لرمه  
 ولا شيء عليه لأيام العيد والحيص ورمضان \* وله الفطر بالمرص والسعر  
 ولا يمكن القضاء \* ولو أفرط عمدا فعليه مدة القضاء غير ممكن والدهر  
 مستغرق \* ولو نذر صوم يوم العيد لما نذره \* وفي يوم الشك ونذر

الصلاة في الأوقات المكروهة وجهان • النوع الثاني المح • ماذا نذر المح  
 ماشياً وقلنا إن المشي أفضل لزمه • ولو نذر أن يمشي من ديرة أهله قبل  
 الأحرام في لزومه وجهان • فإن قلنا يلزم المشي قبل الأحرام فإن أطلق حمل  
 على المشي من الميقات أو من ديرة أهله فيه وجهان • وله الركوب بعد  
 أحد التحليلين على الأظهر • ولو نذر المح أو فسد لزمه لقاء البيت • وفي حواجز  
 الركوب وجهان • ثم يلزم قضاء المح المنذور • ولو ترك المشي بعد وقوع  
 المح عن بدنه • وإن ترك نذر عدو قولان • فإن قلنا وقع في لزوم دم الشاة  
 للحران وجهان • وقيل إن ترك نذر أيضاً يلزمه الحران • ولو ترك بعض  
 الطريق ومشى في بعض ما نص أنه إذا عاد للقضاء ركب حيث مشى ومشى  
 حيث ركب • وقيل يلزمه المشي في الجميع • ولو قال أحج عاوي هذا فتعذر  
 لمصر في لزوم القضاء خلاف • وإن تعذر باحصر فلا قضاء • فأنواع ثلاث  
 آيات المساحد • فإذا نذر آيات مسجد لم يلزمه إلا مسجد حره ومسجد  
 المدينة ومسجد البلاء وهما قولان • فإن قلنا يلزمه وجب أن يصيب أيها  
 صادة على قول • وكفي محرر الآيات على قول • وإن قلنا لا بد من عبادة  
 قليل تحب صلاة ولو ركعة • وقيل بل عتكاف • وقيل بتغيير يدهما • وإن  
 كان النذر لآيات المسجد الحرم لمرة وخضع أحص به • لا عتكاف  
 والصلاة فيجري ذلك • لكن قد نذر يحمل على قول وجب وقد نذر  
 آيات المسجد لزمه حج أو عمرة • وإن قلنا لا يحمل فيه حره لمحو  
 مكة على قول • وإن لم يرد ذلك فهو كمسجد المدينة • ولو قلنا آتى عرفه  
 يلزمه شيء لأنه من حله • ولو قلنا آتى مسجد حيث هو كمسجد حره  
 لأنه من حره • وكذلك سائر حره حره • ولو قلنا آتى مكة يلزمه شيء •



الآ اذا قصد الحج \* وكذلك اذا قال آتي بيت الله فان جميع المساجد بيت الله  
 \* ولو بدر الصلاة في المسجد الحرام لزمه \* وان عين مسجدا لم يلزمه الا  
 المساجد الثلاثة فلهما تنعيم للصلاة \* وقيل في تمييزها قولان \* ولو بدر المشي الى  
 مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس فهو كذا للمشبي من دويرة أهله قل الاحرام  
 وفيه وجهان \* ولو بدر صلاة في الكعبة حار الصلاة في حواص المسجد  
 في النوع الرابع في الصحايا والمهدايا \* ولو بدر التقرب بسوق شاة الى مكة  
 لزمه لدخول مكة \* والظاهر أنه يلزمه التمرقة أيضا بمكة \* فان لم يذكر لعط  
 الصحية والقرقة بل قل علي دمح شاة بمكة في لزمه وجهان \* فان أضاف  
 الى مكة أخرى فأولى بان لا يلزم \* ولو قل لله علي أن أصحى سبعا ورأى  
 وجهه يلزمه الدمح والتمرقة بهما وعلى وجهه يلزمه التمرقة بها دون الدمح \* وعلى  
 وجهه لا يتعين لا الدمح ولا التمرقة \* وهو مثل الخلاف في تعيين الفقير  
 الصدقة بالمدر \* واد قال لله علي أن أصحى سبعة فهل يقوم مقامها سبع من  
 العم أو قرعة فيه وجهان \* وقيل ان عدمت حار والآ فلا \* ولو نذر دراهم فلا  
 يتصدق بحس آخر \* وقد ذكر في المدر لعط الصحية فلا يحرثه إلا الشيء من  
 الابل وهو ما يحرث في الصحية سليما من الميوب \* ولو بدر هديا صلى قول  
 يكرهه كل ما يسمى محة ولا يجب تليبه مكة \* وعلى قول عليه ما يحرث في الصحية  
 ويلزمه تليغ الحرم \* ولو بدر أن يهدي طيبة الى مكة لزمه التليغ ويتصدق  
 بها حية ولا تدمح \* ولو بدر ذلك في غير معيب في دمح وجهان \* ولو بدر  
 في مال نقله الى مكة فان كان عقار أو ما يتدرقله ماع وفرق قيمته بمكة  
 \* والظاهر أن مكة لا تنعimen للصوم في النذر وان تبيت للصدقة والصلاة  
 \* ولو قل علي أن أستر الكعبة أو أطيبها لزمه \* ويجوز ستر الكعبة



عن رأي الامام \* والطاهر أن قضاء الامي الذي لا يكتب حائر \* الثالثة \*  
 اذا لم يمس القاصي من الاستحلاف لم يستحلف \* وان أطلق التولية فيه ثلاثة  
 أوجه \* وفي الثالث يستحلف ان اتسعت الحطة والآ فلا \* ويشترط في الخليفة  
 صفات القضاة الآ اذا لم يفوض اليه الاسماع شهادة ونقل فلا يشترط الآ على  
 ذلك القدر \* وليس له أن يشترط على النائب الحكم بخلاف احتجاده أو بخلاف  
 معتقده صاحبه اذا حورنا تولية المقلد بمد الضرورة \* الرابعة \* لو نصب في  
 البلد قاصين كل واحد يخصص لطرف حار \* وان شرط اتفاهما في كل حكم  
 لم يحرز \* وان أثبت الاستقلال لكل واحد فوجها \* ثم اذا تارخ الخصمان  
 في الاختيار أو اردحم متداعيان \* القرعة \* الخامسة \* التحكيم حائر على أصعب  
 القولين في الاموال \* وفي الكاح خلاف مرتب وأولى بالمع \* وفي العقوبات  
 أولى بالمع من النكاح \* وان كان في البلد قاض فهو أدب \* ثم ان حورنا فليس  
 له الحس واستيعاء العقوبة \* ولا يعمد حكمه على غير المتراضين حتي لا يصير  
 دية الخطأ على عاقلة الراصي بحكمه \* وهل يجب استثناء الرضا بمد الحكم  
 لمعوضه فيه وجها

\* الفصل الثاني في المرل \* وفيه مسائل \* الاولى \* أن طريان الحيون والمعنى  
 والسيان يوح الامرال \* وكذا طريان المسق على الاطهر \* ولو جن ثم  
 أفاق عادت ولايته على أصعب الوجهين \* الثانية \* يحجور المرل ضد ظهور  
 حلال \* ويحجور ممن هو أفصل من غير خلل \* ويمثله ومن دونه لا يحجور الا  
 لمصلحة لكن ان هل مد للمصلحة وطاعة السلطان \* وهل يقف الانزال  
 على الموع اثر قيل هو كالوكيل \* وقيل يقطع بأنه لا يسرل للمصر \* ولو  
 قال اذا قرأت كتابي مات معروال المرل اذا قرئ عليه \* ولا يسرل قيل

القراءة • وينزل بانزاله كل مأذون في شغل معين • وفي ثلثه في كل ناحية  
 خلافه • والقضاء لا ينزلون بموت الامم وانزاله للضرر • الثالثة • لو قال بسد  
 المنزل قضيت بكذا لم يقبل قوله الا بحجة • ولو شهد مع عدل ان هذا قصي  
 به قاض ولم يذكر نفسه فوجهان • وقيل المنزل يقبل قوله نير حجة • والرابعة •  
 لو ادعي على مرول رشوة أحصره القاصي وفصل الخصومة • وكذا ان قال  
 أخذ المال مني بشهادة عشرين • وان لم يذكر الاخذ في سماع الدعوى وجهان  
 اد في وجوب الرم على القاصي خلاف اذا لم يأخذ • ولو قال نائب المرول  
 أحدث هذا المال لجرة عملي لم يقبل وان صدقه المرول الآبعة • وهل  
 يكفيه يمينه في مقدار أجرة المثل فيه وجهان

— الباب الثاني في جامع آداب القضاء — وفيه فصول —

• الفصل الاول في آداب متفرقة • وهي عشرة آداب • لأدب لأول •  
 أن يشيع الولاية قبل قدومه • فان قدم من غير ساعة ولا كتب لم يقبل قوله  
 • فان كان معه كتاب من غير شاهدين في لروم الطاعة محرّده وجهان •  
 وحيث تظهر أمانة التليس يحور التوقف لا بحالة • الثاني • أنه كما قدم  
 يعتش عن المحوسين فيطلق كل من حسن نطق أو في تبرير • ومن قرأ بالحق  
 رد إلى الحس • ومن قال أنا مظلوم أطلق على أحد لو جهين • من حصر  
 حصمه فليستأف الخصومة وليقم أخوة على أن القاصي المصروف حكم عليه  
 بالحق • وان قال المحوس لأدري حسنت بودي عليه في صن حصمه  
 • من يحصر أطلق • ون ذكر حصماً عاشاً وزعم أنه مظلوم • طلاقه • ولى  
 • ون قلنا لا يطلق ميراقب ولا يحلى ولا يحبس الى أب يحصر حصمه

\* ويكتب الى حصه ليعمل \* فان لم يعمل أطلق \* واذا فرغ من المحوسين  
 لطري الاوصياء ومال الاطفال اذ لاراع لوقائهم اليه \* الثالث \* أن  
 يتروى بعد ذلك في ترتيب الكاتب والمركي والمترحم \* وليكن الكاتب عدلاً  
 عاقلاً عيماً عن المطامع \* ويشترط العددي المركي والمترحم دون الكاتب  
 \* وفي عدد المسمع اذا كان بالقاصي \* مع ثلاثة أو خمسة يفرق في الثالث \* بأن  
 يكون الخضم أصم فيمحر عن الانكار أو غير المسمع \* ومن شرط العددي في  
 شرط لخط الشهادة وحيان \* \* \* \* \* لا يشترط في اعتبار حرية وحيان \* فان  
 طلب المسمع أجرة فهل يجب في مال صاحب حق وحيان \* \* \* \* \* الرابع \* أن  
 يتخذ للقضاء مجلساً رفيماً مسيحاً لا يتأذى فيه برد ولا حر \* ويميل \* ويكره أن  
 يتخذ المسجد مجلساً للقضاء فرمعه في الاصوات \* ولا يكره فصل قضاي متفرقة  
 في المسجد \* وهل له أن يتخذ بوناً وحاجياً فيه وحيان \* \* \* \* \* الخامس \*  
 لا يقضى في حال عصب وجوع وحالة يسرع اليه العصب فيها أو يدهش عن  
 تمام السكر \* وما يحكم به ميكس به محصرأ ديوياً يحفظه في خريطة محتومة  
 حتى لا يلى \* ويعنى صاحب الحق منه سعة حري \* وهل يجب ذلك  
 ان صله صاحب حق فيه وحيان \* \* \* \* \* السادس \* أن يمحرج بعد اجتماع الفقهاء  
 ويشاوره لشيئ تهمة \* \* \* \* \* لا يفتري نفسه ولا بوكيل معروف  
 حتى لا يسبح في البيع \* ولا يعمل هدية ممن له حصومة \* \* \* \* \* من قبلها هو  
 سحت \* \* \* \* \* وفي دحوه في ملكه وحيان \* \* \* \* \* لا حصومة له فلا يحرم أحده  
 \* \* \* \* \* ولاولى أن لا يأخذ وقيت عليه أن أحد \* \* \* \* \* أن لا يزر من  
 أسماء أدبه في محسه لا يمدح حرمان ولا ضرر \* \* \* \* \* من ضرر كذب الشاهد عمره  
 على الملا وبادى عيه \* \* \* \* \* التاسع \* لا يقضى لولده ولا على عدوه بل يحيل على

غيره • فان قصي نفسه في المودوحان • فان منما قضاءه في بابه  
 وجهان • ووصي اليتيم اداولي القضاء قصي اليتيم على الاصح • المباشر •  
 أن لا يتقص قضاء نفسه وقضاء غيره إلا اذا خالف أمراً مقطوعاً به أو  
 مظلوماً بحر واحد أو قياسي حلي • ولم يتقص عمر قضاءه في مسألة المشتركة  
 • والص أنه يتقص قضاء من حكم بكاح المفقود زوجها لمدة أربع سنين مع  
 أنه مذهب عمر • ويتقص قضاء الخنثى في حيار المجلس والرايا ودكاة الحين  
 لطهور الحذر • وفي القتل بالقتل لطهور القياس • واذا لم يتقدح في حصة  
 امكان الصواب اعتداحاً له وقع ما فله القرض • ثم الحكم عدالة في الباطل  
 لا يتير (ح) • ولا يحل للشعوي شفعة الحار وان قصي بها له الحمي ولكن  
 القاضي لا يمنه من الطلب اعتماداً على اعتقاد حصة

في الفصل الثاني في مستند قصائه • وما يقضي بالحقه • ولا يقضي لمدته  
 على أصح القولين • لكن ان علم سبق الشاهد وكفده توقف عن قضاءه  
 • ويضمنه علمه بمدالة الشهود عن المراكين • ويقضي على من قرئ بحسب  
 القضاء دون من أقر عنده سرّاً • ولا يكفي شاهد واحد مع عنه في أحد  
 الوجهين • وأما الخط فلا يتمدده الشاهد ولا القاضي • لا يتذكر لامكان  
 التروير عليه • ولو كان الخط محمواً عنه • ومن التحريف فقد يسط على  
 رواية حديد • وهل يسط على حكم والشهادة مشهورة لا يسط • وفيه  
 وجه • وليس للمحدث رواية مع حتم التحريف والسط • وإن يحجب  
 اعتماد على حصته ذعب على حصة • ونشهد عنه نقاضي شاهد تصان  
 ويذكر لم يقص به • واخذت يحدث عن خبره بحديثه فيقول حدثني فلان  
 عني • ولتفاض آخر أن يقضي بشاهدين على قصائه • أن لا يكذبهما • ومن

ادعى عليه أنه قسى له فأنكر لم يكن له التحليف كما لا يحلف الشاهد  
هو الفصل الثالث في التسوية \* وليسوا بين الحصين في القيام والظن وحواس  
السلام وأنواع الأكرام \* وله أن يرفع المسلم على الدمي في المجلس على أحد  
الوجهين \* ثم يقول من المدعي منكبا \* فاذا ادعى طالب الثاني الجواب \* فإن  
أقر ثبت الحق من غير قوله قضيت على الأصح \* وإن أنكر قال للمدعي ألك  
بينة فإن قال لا بينة لي ثم جاء بينة سمعت على أظهر الوجهين فلهما تذكر \* فإن  
ترحم المدعون قدم السائق \* من تساوا أقرع بينهم \* ولا يقدم لشرف الآ  
المسافر المستور والمرأة فيقدمها إن رأى فيه مصلحة \* وكذلك يصل المفتي  
والمدرس عند الترحم \* ثم السائق بالقرعة يقع محصومة واحدة ولا يريد  
وإن اتحد المدعى عليه \* ولو سبق أحدهما إلى الدعوى فقال لا حركت أنا  
المدعي لم يصح بل يجب أولاً ثم يدعي \* ولا ينبغي أن يحصر ولا ثم الحصين  
\* ولا بأس بولية غيرها إذا لم يكن هو المقصود بالدعوة

هو الفصل الرابع في التزكية \* ويجب على القاضي الاستكفاء معها شك وإن  
سكت الخصم إلا أن يقر الخصم بملئها \* وليكتب إلى المزيين اسم الشاهدين  
والحصين فلهما يعرف بينهم عدوة \* وقيل يكتب قدر المال أيضاً فربما يمدل  
في اليسير دون الكثير \* وقيل المدلة لا تحراً \* وصفة المزيي كصفة الشاهد  
\* لكن يجب أن يكون حبراً ساطعاً من يمدله لصحة معه \* ولا يعتمد في  
الخرج لا العيان \* وله أن يحكم بشهادة عدلين إن نصب حاكماً في التعديل  
\* ويجب أن يشاه القاصي \* ويأتي لفظ الشهادة فيقول أشهد أنه عدل مقول  
الشهادة مرت عدل معلن لا تقل شهادته \* ولا تكفي لرقعة مع شهادة رسولين  
عدلين \* ويجب ذكر سبب الجرح دون التعديل \* \* إن ارتاب القاصي بمد

التزكية لتوم علط الشاهد وليست عن التعميل وربما يختلف كلام  
الشاهد • فالأصغر على إعادة الكلام الأول حار له ذلك • وعلى القاضي  
الحكم بعد البحث وإن قيت الرتبة • وبينه الحرج تقدم على بنية التعديل  
• وقول الواحد في الحرج لا يقابل بنية التعديل • ولا يحوز الحرج والتعديل  
بالسمع • وإن شهد مرة أخرى رجع المركب ثانياً إن طال الزمان

— الباب الثالث في القضاء على الغائب —

وهو ما قد (ح) ويشلق الطرفان (الركن الأول الدعوى) • وليكن معلوماً أعني  
حسن المال وقدره • وصريحاً وهو أن يقول أنا مطالب • ولا يكفي قوله لي عليه  
كذا • وليكن منه بنية • ويدعي حدوداً • وإن أقر أنه معترف • تسمع  
بيته • وإن تعرض لحدوده • فوجاه ركن • شيء مدعي • ويخصه  
القاضي بعد البينة على عدم لارء ولا سبة • ولا عيص • ويجب ديد على  
أحد أو جهين • وإن كان للدعوى على صبي • ومخون • وميت • وحيداً  
وحداً • ولا يجب تعرض في ثمين لصدق الشهود • وإن رعى وكيفية على  
الغائب فلا يمكن ثمين ويسلحق • إن لوقل مدعي عليه • وصبر وكين  
المدعي • رأي موكلك الغائب • يسلمه • إن يسلمه • إن ثمين • لارء • ركن  
الثالث كيفية • حكمي • لقاضي • وآخر • ودعوى • إن يشهد • شهد • على  
تفصيل حكمه • ويستحب • أن يكتب ديد في كتاب عوده • وإن كان • على  
الشهادة • هو شهد • خلاف ما في كتاب حر • ووقف • سبب • كين • على  
أن ما في كتاب • حتى • يك • ذلك • وهو • من • كتاب • حكمي • ولا • من  
• لا • كين • ما • يصل • لها • حكم • • وهو • من • شهد • على • ما في



القالة وأنا عالم بالصحيح أنه يكتفى حتى اذا حط الشاهد القالة أو ما فيها  
وشهد على اقراره حاراد الاقرار بالمجهول صحيح \* ثم للشاهد على الحكم أن  
يشهد عد المكتوب اليه وعند غيره وان لم يكتب (ح) القاضي في كتابه أنه الى  
من يصل اليه من القصة \* وكذلك يشهد (ح) وان مات الكاتب  
والمكتوب اليه \* وليكن عدالة شهود الكتاب وحنه طاهرة عد المكتوب  
اليه \* ولا يكتفى تمديهما في ذلك الكتاب الذي كتب اليه لانهما ثبتت شهادتهما  
\* وليذكر في الكتاب اسم المحكوم عليه واسم أبيه وحده وحليته بحيث يتميز  
به \* وان ادعى المأخوذ أن في اللد من يشاركه في تلك الصمات وأظهره  
انصرف القضاء عنه \* وان انكر كونه مسمى بذلك الاسم حلف وانصرف  
عنه القضاء \* وان نكل حلف المدعي وتوخته الحكم \* وان لم يحلف على نفي  
الاسم بل على أنه لا يلزمه شيء لم يقبل \* ولو قصر القاضي فلم يكتب الا  
أنى حكمت على محمد بن أحمد بالحكم ما طل حتى لو أقر رجل أنه محمد بن أحمد  
وأنه المعنى بالكتاب ولكنه انكر الحق لا يلزمه شيء (و) بالقضاء المهم في هذه  
\* أما الكتاب المنفرد من غير شهادة على الحكم فلا أثر له \* ولو شافه القاضي  
الآخر فكيف لأن السامع والمسمع لابد وأن يكون في غير محل ولايته فلا  
يصح سماعه ولا يصح إسماعه الا اذا حوّرما قاصيين في مدة واحدة أو تاديا  
من طريقي ولايتهما فذلك أقوى من الشهادة فيمتنع \* أما اذا كان المسمع في  
محل ولايته دون السامع فرفع السامع الى محل ولايته وحكم به صح ان قلنا  
انه يقضي بطله \* ون قلنا لا يظهر أنه كشادة يسميها في غير ولايته فلا  
يصح \* هذا كله اذا قصي على العائب \* أما لو اقتصر على سماع اليه وكتب الى  
قاض آخر حتى يقضي حارمهما ذكر اسم شهود الواقعة \* وعلى المكتوب اليه

أن يبحث عن عدالة الشهود وكان الأول ناب عنه في سماع البينة فقط فله  
التدبيل والحكم • فان كتب الأول عدلتها وأشهد عليه جاز أن يستمد  
إذا رأى ذلك • ثم الخصم ان ادعى حرماً طيهره بشاهدين • ويعمل ثلاثة  
أيام • وان قال لا أتأكد من جرحهم الا في بلادهم فلا يمكن منه بل يسلم  
المال ثم ان طهر الحرج استرد • ( فرع ) لو كان في البلد قاضيان وجوزنا ذلك  
فقال أحدهما لا أحسمت البينة فاقض حوار القضاة • على أن ذلك قل للشهادة  
أو حكم فان قلنا انه قل فكيف يقبل مع حضور الاصل والظاهر أنه  
حكم ولو كان تلاً لما اكتفى قول واحد عند البينة لكنه حكم بقيام البينة فقط  
• ( الركن الرابع المحكوم ) • وذلك لا يجزى في الدين والمغار الذي يمكن  
تعميره بالحد • أما المد والعرس وما يثير ملامة فان كان عائناً في الحكم على  
عيته ثلاثة أقول ( أحدها ) أنه يجوز التعريف داخلية كالمنكوه عليه  
( والثاني ) انه كالكراس وسائر الامتعة فينتقل حكم قيمته • ويجب  
ذكر القيمة • ولا يجب ذكر الصفات • ولا ما سؤد ذكرها في الكتب • أما  
قيمة المقدر وما يتعلق بالعين لا يجب ذكر قيمته على الاصح ( والثالث ) أنه  
يسمع البينة ولا يقضى بل يكتب بالسمع في القاصي الآخر • ونقدته أن  
يسلم عين المد الموصوف انه ليحمل في بلد الشهود ليعبوه بالاشارة • ويرمه  
كفيل بالدين ليأخذ المد من صاحب اليد • وفي وجه لا يكتفى بذلك بل  
يرمه أن يشتري المد ويصنعه ثم يبيع • من ثمت ملكه فيه من خلال  
الشراء • وفي وجه يرمه تسليم القيمة في حال الحيلولة ثم يسترد ثمت ملكه  
• أما دكان محكوم عليه • صراً والمد • صروء • يحصره المدعي عليه ضراب  
ناحصه بعد قيام حجة على الصفة • وان عرف القاصي المد حكم به دون

الاحصار \* وان أنكر وجود مثل هذا المبد في يده على المدعى بنية على أنه  
 في يده \* فان أقام أو حلف بعد نكول استماده به حسه الى أن يحصره ويتخذ  
 عليه الحس فلا يتخلص الا باحصاره أو دعوى التالف حتى تقل منه القيمة  
 \* وتقبل دعوى التالف للضرورة كيلا يتخذ الحس \* وان حلف على أنه ليس  
 في يده هذا المبد الموصوف ولم تكن بنية لعل الدعوى مسيل المدعى اذا علم  
 أنه يحلف أن يحول لدعوى الى القيمة فان ذلك يثبت بالشهادة على الصفة  
 \* ولو قل ادعى عدم قيمته عشرة فما أن يرد المير أو القيمة في صحة الدعوى  
 مع التردد وجهان \* وصالح التصاق على قنوة الحاجة فروع به لو أحصر  
 المبد المائب فلم يثبت ملك المدعى عليه \* وثمة لاحصار وثمة لرد ولا يرم  
 مسعة المبد اثني قنات كما لا يرم مسعة المحكوم عليه ويحتل هذه الحاجة  
 في الركن الخامس المحكوم عليه \* وشرطه أن يكون عائناً فوق مسافة الدعوى  
 \* فان كان في السلة لم يصحح أنه لا يجوز سماع البينة دون حضوره \* وان  
 توارى أو تندر لم يصحح انه يقضى عليه كالمائب \* ومما عاب الى مسافة  
 المدوى أنه يكن في موضعه حاكم حار للقاضي احصاره ولا يمكن بعد اقامة  
 البينة \* أما مجرد الدعوى فلا وان كان للمائب مال في البلد وحب التوفية  
 منه \* وهل يغاب كميل فيه وجهان فروع \* الاول \* في التصاء على المائب  
 في القنات قولان \* ولا يقل كتاب القاصي الى القاصي ولا الشهادة على  
 الشهادة في قنوة على قول \* وفي القصاص أولى بالقول من الحدود \* الثاني \*  
 لو عزل القاصي بعد سماع البينة ثم ولي وحب الاستادة \* ولو حرج من  
 ولايته ثم عاد فهي لاستمادة وجهان \* الثالث \* لحدرة لا تحصر مجلس الحكم  
 للتخفيف لى يثبت اليها القاصي من يخلصها \* وفيه وجه آخر أنه يلزمها الحضور

• وقيل المحذرة هي التي لا تخرج أصلاً إلا للضرورة • وقيل هي التي لا تخرج إلى الحمام وإلى المراء وإلى بساتين الأندلس • الرابع • ليس للقاضي أن يزوج امرأة حارجة عن محل ولايته إلا إذا دخلت ولايته • وله أن يتصرف في مال حاصر لیتيم عائب عن ولايته • لكن إذا أشرف على الهلاك كما يعمل في مال كل عائب فهل له نصب القيم في ذلك المال فيه تردد

### حجج الباب الرابع في القسمة

وهي أن كانت الأجزاء هل يشترط العدد في القسام فيه قولان • والمقوم يشترط فيه العدد • وليس للقاضي أن يقضي بالتقويم بصيرة منه وإن قلنا يقضي بطله لأنه مجرد تخمين ويحكم بالدالة بصيرة منه • وأخرى القسام على قدر الحصص أو على عدد رؤس فيه قولان كاشمة • وقيل أنه على قدر الحصص قطعاً • وإذا كان تقسام يتسم برضا شركاء فليس لو حدث أن يعرّد باستجاره فيجب على كل واحد ما سعى في لأخره • ويجب في حصة الضلع إذا حوّل بالقسمة وإن يكن فيه ضعف لكن القيمة لا يجب بقسمة الآخر المصنف وهو عيب • أن لأجزاء ما يجري في قسمة لأجزاء وهي أن يكون الشيء قابلاً للقسمة إلى أجزاء متساوية لصحات ويتق لا يتبع ككسوف الأمثال أو كالكمراس والأرض • وكيفية قسمة لأرض • أن تتسم بالأجزاء بحسب أقل الأجزاء • وإن كان لأرض بين ثلاثة أو أحد نصيبها وأخر ثلثها ولآخر سدسها قسم ستة أجزاء متساوية في مساحة ويكتب تسمي مائة على ثلاث رقع ويدرجها في ساق متساوية يخرجها من لا يرى ديت ويقف التقسام على طرف لأرض ود حرج مائة سم صاحب نصف سم

اليه الجزء الأول وما يليه الى تمام النصف \* ثم يجرح اسم الآخر كذلك \* أما  
الطاحونة والحمام وما لا يبقى مستعماً به لا يجرح فيها على القسمة \* ولو ملك من  
دار عشرة لا يصلح للسكن لو أفرز فطلب القسمة فلا يحاب على الأصح  
\* ولو طلب صاحبه لزمته الاحاة على الاطهر \* فان كان الحمام كبيراً يبقى  
المنفعة بعد القسمة ان أحدث مستوقد وثر في الاجار وحان \* فرع \* اذا  
ادعى عطلا في قسمة الاحرار لم يسمع على قسام القاصي دعواه ولا توحه  
اليمن \* لكن ان اقام البينة أعيدت القسمة \* وان كان قسمه التراضي وقيل انه  
بيع وحرى لعط ملك فلا ينفعه العلط بل هو كالمس لا يوجب النقص \* وفيه  
وجه آخر انه ينقص \* وان قيل انه امرار فتوحه اليمن وينقص عند قيام البينة \* ولو  
ظهر دين بعد قسمه التركة نقصت الا اذا هو بالدين \* وقيل انه يتبين المصلان  
بكل حال \* ولو استحق نقص المال شائعاً انتقص في المستحق دون الساقى  
\* وقيل ينقص لتفرق الصفة (أما قسمة التعديل) في الاجار عليها وحان  
وهو أن يخلف على ثلاثة بين ثلاثة أعد متساوي القيمة أو عدداً وطاحونة  
وحماماً أو أقشة \* يمكن تعديل سهامها بالقيمة \* أما اذا حلف قطع أرض قبل  
قسمة الاررار فلا يجرح فيها على قسمة التعديل أصلاً \* ولو كان بين شريكين  
عرصة والثالث بالمساحة نصف بالقيمة لقربه من الماء فيجر عليه ولا يطر  
الي ذلك \* والدار المختلفة الأبنية من حلة قسمة التعديل \* واللبات المختلفة  
القوالب كذلك \* فان تساوت القوالب فيجر (أما قسمة الرد) وهو أن يخلف  
عبدین قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ستائة ولو رد أحد العيس مائتين  
استويا ولا احرار على هذا أصلاً \* ولو امرد أحدهما بالحسيس وحس  
النميس لتروى الشركة عن أحد العبدین استويا ولكن الظاهر أنه لا يجر

عليه لأن أصل الشركة قائم • وقيل انه كقصة التمديد • ثم قصة المشتبهات  
بيع أو اقرار حق فيه قولان • والصحيح أن قصة التمديد بيع • وقيل  
قولان • ثم يجب الرضا حيث لا يجر • ويكفي قوله رصيت بعد حروح القرعة  
• والرضا قبله هل يكفي فيه وجان • ولا يكفي مجرد قوله رصيت ما لم  
يقبل رصيت ما لقصة أو فاست ان قلنا انه بيع • فرعان • الأول • القاء  
والحمام وما لا يقل القصة تحري فيها المباشرة ولكن لا يجر (و) عليها ولا يلزم بل  
له الرجوع • ولكن يرجع في الحال أم يصير إلى أن يستوى بوجه ثم يرجع فيه  
وحان • فان حوردا عزم قيمة ما استوفاه • ولو تارخ الشركاء وأصروا  
تركاهم ولم سع عليهم • الثاني • لو تقدم جماعة وانسوا القصة من  
القاضي ولا يثبت لهم على الملك • لصحيح أنه يجب ويكتب أنه قسم توهمهم  
• وفيه قول أنه لا يجب (ح) لغير حجة

— في كتاب الشهادات • وفيه ثوب ستة —

في كتاب الأول فيما يثبت عليه الشهادة

وهي التكليف وخبرية ولا سلام • ولا تمل شهادة كافر • ولا يمل  
كافر • ووراء هذه ثلاث صفت في الأول لمدله • ومن يتدعي كبرية  
أو يصرف على صغيرة فهو • سبق لا تقبل (ح) شهادته • وما لأنه كبرية وتسمية  
أو صغيرة جرى عن ههنا وفترة مع شتمه وحوافه وتصل ستة  
• ونائب الشريعة (ح) ما هو أو فهاهنا أو سيع له • ورقص وعده • ثم متى  
لا هجوميه ولا تحش ولا تشيب • امر ذميمة وسيع • وهو كبرية • ولا  
وكذا سماع الضل لا يثبت لخمسين كل ذلك ليس بجرم • لكن موضوعة عليها

قد تحرم المروءة في حق بعض الناس فيقبح \* وأما الرد وسباع الاوتار  
 والعارف والمرار العراقي وما هو شعار الشرب ويطم الهجو وانشاده ولس  
 الحرير والخلوس عليه والتحم بالذهب كل ذلك حرام ولكن لا ترد الشهادة  
 بالمرّة الواحدة بل بالاصرار الآتي لمدة يعظم عديم سماع الاوتار  
 \* والاقدام مرّة يشتر بالانحلال \* ولا يحلو الانسان من عية وكذب ونميمة  
 ولعن وسفاهة في عصب فلا ترد شهادته بسبها الا بعد الاصرار \* والنص  
 أن الحنّى اذا شرب البيذ حدّ وقلت شهادته \* وفيه وجه أنه لا يحدّ \* ووجه  
 أنه لا تقل شهادته في الوصف الثاني المروءة \* من يرتك ما لا يليق بأمثاله  
 من المباحات بحيث يسحره كالغيبه يلس القماء والقلسوة ويأكل ويول  
 في الاسواق أو أكب على اللعب بالشرطخ أو الحمام أو الرقص أو الماء فكل  
 ذلك يدل على حل في عقله أو قلة مبالاة فيه فتسقط الثقة بقوله ولا تقبل  
 شهادته \* ويختلف ذلك بالاشخاص والاحوال \* والصحيح أن شهادة  
 الكساس والذباع والحمام والحائك ودوي الحرف الخيسة مقبولة اذا كان  
 ذلك من صفة آلتهم \* فأما اختيار ذلك ممن لا يليق به يدل على خسل في  
 العقل ويحرم المروءة في الوصف الثالث الامكان عن التهمة \* ولها أسباب  
 في الاول \* أن يجرى في حقه بشهادته نعماً كمن يشهد أن فلاناً جرح مورثه  
 \* أو يدعي كالعاقلة اذا شهدت حسق شهود القتل الخطأ فلا يقبل \* ولو شهد عمال  
 آخر مورثه مخروخ أو المريض قل \* ولو شهدا الرحلين بوصية لهما من تركه  
 فشهد للشاهدين أيضاً بوصية فيها قبلت الشهادات (ح) \* وكذا رفقاء القافلة  
 في قطع الطريق في ثمنى المضية \* فلا تقبل شهادة الولد والوالد \* بل للفروع  
 والاصول وكل من يستحق العقبة \* وتقبل (ح) شهادة أحد الزوجين للآخر على

أحد القولين • ولا تقل شهادة على روحه بالزنا مع ثلاثة من المدون  
• وقبل على الولد وعلى الوالد وإن كانت بمقربة • وفي حس الوالد بدين ولده  
وجهان • ولو شهد بمال مشترك بين ولده وأنجبني رد في حق ولده • وفي  
حق الاجبي وجهان لبعض الامط • الثالث المداوة • ولا قبل على المدون  
وقبل له • والمداوة هي التي تظهر النصب وتحمل على الفرح بالخصية والم  
بالسرور • وقبل الشهادة للصدق والأخ • وقبل شهادة المبتدعة إذا الصحيح  
أهم لا يكترون • ولا قبل شهادة من يطمح على المحابة رضي الله عنهم  
ويقصد عائنة رمي الله بها لا ساعصية بنص الكتاب • الرابع التعامل •  
مربة عدل يكثر سهوه ووجهه ولا يستقيم تحمعه وسطه فلا قبل شهادة الأ  
إذا علم أنه في موضع لا يحمل الملط • الخامس دفع عار الكذب • من  
ردت شهادته بسق فتب قلت شهادته لا أد أنه ذلك شهادة لأنه يدفع  
بذلك عار الكذب • وقبل الشهادة المداوة من المدون والكفر ونحوه • د  
قال قصاصهم • وهل قبل المعادة من الفاسق المثل والمدون وسيد د شهد  
لمكانه فيه وجهان • السادس • الحرص على الشهادة بسيرة قبل المدون  
فلا تقل • ولعل الدعوى قبل لاستشهاد وجهان • من لا قبل هل يصيره  
مجرؤاً فيه وجهان • ولو حاس عنياً في روية لتحمل شهادة قت (أو) أو لا تحمل  
على الحرص • وقبل شهادة حسنة تدعى بما فيه حق • وأكد كالعلاق  
والتناق والخلف والمهوع عن القصاص وتحرير رضع • وحسن في وقف  
على معين وفي النسب وفي شراء اقريب موجب للمقت • وتقبل شهادته  
المدوي على القروي والقروي على المدوي • وشهادته محدود في تدف  
تاب • وبكمية أن يقول تمت ولا تعود لا د قر على عهه ككذب هو



فاسق يحب استراؤه ككل فاسق يقول تنت ماه لا يصدق حتى يستترا  
مدة فيعلم نقرات الاحوال صلاح سريره \* وان طهر للقاضي لمد الحكم  
انه قصي قول عديس أو كافرين أو صدين قص الحكم \* وان كان قول  
فاسقين قص أيضاً على أطهر القولين \* إلا أن يفسق لمد الحكم فلا يقدر  
استناد المسق الى الماصي على أصح الرأين

### — الباب الثاني في المدد والذكورة —

ولاشئت شهادة واحد الآ في هلال رمضان على رأي \* ولكن للشهادات  
ثلاث مرتب : الأول زماناً \* ويحب فيه أربعة عدول يشهدون أنه أدخل  
فرجه في فرجها كالتزويج في المكحلة \* وهل يحوز للعدل الطرقي الدورة قصداً  
لتحصيل الشهادة فيه ثلاثة أوجه \* وفي الثالث لا يحوز في شهادة الزمان \* ويحوز  
في عيون النساء وغيرها \* وهل يشئت الاقرار بالزمان شاهدين أم لا بد من  
أربعة فيه قولان \* وان لم يوجب بالواط الآ التبرير فهل يحتاج الى أربعة  
فيه قولان : الثانية : ما عدا الزمان مما ليس بمال ولا قول الى مال كالسكاح  
والرحمة والطلاق والعتق والاسلام والردة والبلوغ والولادة والعدة والخرج  
والتعديل والنوع : القصاص حتى الوصايا والوكالة فيثبت رجلين \* ولا  
يثبت رجل وامرأتين \* مما لا يظهر للرجال كالولادة وعيوب النساء  
والزنا \* فيثبت أربع نسوة \* ولا تشئت الولادة بقول القابلة وحدها  
من تشئت لاموون بحقوقها كالاحل والخيار والشفعة والاحارة وقتل  
الخفأ وكل حرج لا يوجب لأهل فيثبت رجل وامرأتين \* وكذا وجب  
العتق وقص نحوه الكتابة لأهل لا يحرم فيه وحدها لثرت العتق عليه



تفتدت الشهادة \* ولا يجوز تحمل الشهادة على المرأة المتنقة إلا أن يكشف  
وحها ويميزها عند الاداء عن أمثالها بالاشارة والمعرفة المحققة وان عرفها  
رحلان فلا يشهد عليها بل على شهادتهما بأن علامة أقرت وذلك عند عيبتها  
لانه فرعها \* ويجوز الطر اليها لحاجة التحمل \* وادافمت اليقة على عيها  
بدين وزعمت أنها بنت زيد فليس للقاضي أن يسجل على بنت زيد وان أقرت  
بالسب ولا ان قامت بينة على لها بنت زيد اذ اليقة على السب من غير تقدم  
دعوى لا يسمع على الصحيح \* ولكن للقاضي أن ينصب من يدعي على بنت  
زيد ديباً وتكرهى لها بنت زيد فيقام اليقة عليها بالسب ثم اذا ثبت سجل  
ويجوز هذه الحيلة للحاجة

● الفصل الثاني في التسامع \* والسب يثبت بالسامع من قوم لا يحصرون  
عد الشاهد فيشهد به لانه لا يمكن رؤيته \* وفي السب من الام وحان  
لانه يمكن رؤيته \* والاصح ثبوته \* واحتلوا في الولاء والعتق والوقف  
والكاح وما يتوهم الطماع على اشاعته انه هل يلحق بالسب \* والصحيح أن  
الموت كالسب لا كالعتق \* ثم لا يحصل التسامع بقول عدلين بل من جماعة  
لا يجمعهم رابطة التواطؤ إلا أن يشهد على شهادتهما \* ولا يجوز الشهادة على  
السب بأن تسمع رحلا يستحلف صيهاً أو كبيراً ساكتاً لا ينكره \* وأما الملك  
فاذا اجتمع فيه اليد والتصرف والتسامع حارت الشهادة فانه لا يصبر وهو  
منتهى الامكان \* والطاهر أن مجرد اليد والتصرف يكفي دون التسامع  
\* والصحيح ان مجرد التسامع لا يكفي \* ثم يمي بالتصرف الساء والخدم أو  
البيع والرهن وهو تصرف الملاك \* أما مجرد الاحارة وان تكررت فيه  
وحان اذ قد يصدر ذلك من استأجر مدة طويلة \* وأما الاعسار فاعما

يجوز الشهادة عليه بحجة الباطن وشهادة القرائن كصبره على الصبر والجوع في الخلوة  
 الفصل الثالث في التحمل والأداء • ويجب الأداء على كل متين للشهادة متحمل  
 لها إذا دعي من دون مسافة العدوى • قال دعي من فوقها ودون مسافة القصر أو  
 لم يكن متيناً أو لم يتحمل قصداً لكن وقع بصره في الوجوب وجان • ولو  
 تيناً ما منع أحدهما وقال أحلف مع الآحراثم • ولو لم يتين وامتنع جميعهم أثموا  
 ولا يستحق الشاهد أجرة الأجرة المربوب • ثم له أن لا يركب • والكاتب  
 يستحق • والتحمل في عقد المكاح من فروض الكفايات • وفي سائر  
 المعاملات وجان • إذ يستحقها الالمقادون الإلبات • وكذا كتابة  
 الصكوك من فروض الكفايات على أحد الوحيين

### • الباب الرابع في الشاهد واليمين •

وكل ما يثبت رجل وإسرايين يثبت لشاهد ويمين إلا عيوب النساء وماها  
 • الأثبات الأتوتة احتملت فيها لحاجة النساء • ثم القضاء • الشاهد  
 أو باليمين أوهما فيه ثلاثة أوجه • ويظهر أثره في الهم عند الرجوع  
 • ولو ادعى عبداً في يد غيره أنه كان ملكه فأنقذه فلا يكفيه شاهد ويمين  
 لأنه يثبت الحرية دون الملك • ولو ادعى في حارية وولدها أنها مستولدة  
 والولد منه وحلف مع الشاهد أو حدثت ملك المستولدة وعققت عند موته  
 بأقراره • ولا يثبت نسب الولد وحرية على أقيس التوايين د لا معنى لسميته  
 في لحبة وهو مستقل • وهذه لحبة لا تنكح للحرية ونسب هو فروع •  
 لا أول • د حلف نورية مع شاهد واحد على دين للمورث استحقوا • ن

(١) لم يذكر إلا تين فلهذا أراد جمع ما فوق الواحد وأجوز أنه مصححه

حلف واحد استحق أخالف نصيبه دون البا كل \* وليس لولد أنا كل بعد  
 موته أن يحلف \* ومن مات قبل أن يولد له أن يحلف \* وفي وحب  
 إعادة الشهادة وحبان \* ولو بكل الوارث والميت عريم فهل يحلف فيه  
 قولان \* ولو كان فيهم غائب حلف له حصص من غير عادة الشهادة \* وكذا  
 دالمع صى \* ووكان الرعا في وصية لشخصين فإذا قدم المائب عليه أن  
 يحلف بعد إعادة الشهود لا كاليراث فإنه كالاستحد \* ولذلك يجرح محلف  
 أحد الوارثين نصيب المائب من يد الخضم على أحد القولين بخلاف شريك  
 الوصية إذا أقام شاهدين استوفي نصيب المنيون والصي الذي يدع اللوع ويؤخذ  
 نصيب المائب ن كان عييا \* ويكي دعوي خاصر \* ون كان ديا هو حبان  
 يجران في كل من أقرا لمات بدين أن القاصي هل يستوفيه أم يتركه \* وما  
 يستوفيه الخاصر من حصته من الدين لا يساهبه المائب فيه إذا رجع \* وإن  
 كان عييا يساهمه لأن كل حرة شاع بينهما \* وأما الدين فاما يتعين بالتعيين  
 الثاني لو ادعيا ن هما ومب عليهما صيغة وقف ترتيب ثبت الوقف يمين  
 وشاهد \* ون بكل أحدهما يستحق نصيبه وسحق الآخر \* وأما إذا ماتا  
 فنصيب الخلف لا يستحقه المني الثاني يمين تريا على أصح القولين  
 وهو أن المني الثاني يأخذ حق من نواقف لا من المني الأول \* ونصيب  
 البا كل يثبت للمني أيضا \* ود الكو جميعا حلف المني  
 الثاني د متو \* ون حلفوا أحد مني باليمين \* ولو مات الخالف  
 وحده صرف نصيبه في ساكن في وجه \* وفي ولد خالف في وجه \* ويحكم  
 بأنه تعدد مصرعه في وجه \* ويقتل نوقف فيه أو يصرف في أقرب الناس  
 إلى النواقف \* فإن كان الوقف بالتشريك خلفا ثم واد لاحدهما ولد وجب

اخراج ثلث الوقف من يدهما • فان لمع الطفل وحلف استحق • وان بكل  
قد تمذر مصرفة • وفيه قول أنه يرد اليها والباكل كالمدموم • ولا خلاف أنه  
لا يرد على المدعى عليه أو لا

— الباب الخامس في الشهادة على الشهادة —

ويجوز في كل ما ليس بمقومة • وفي المقومات ثلاثة أقوال • وفي الثالث  
يجوز في عقوبات الآدميين دون حدود الله تعالى لان فيها شبهة لانها  
بدل • ويجوز الخلاف في كتاب القاضي الى القاضي وفي التوكيل باستيلاء  
القصاص • مادام ما لم تسمع الدعوي بالقصاص على عائب • ثم الطر في أردية  
أموال في الاول • أنه لا يجوز تحمل الشهادة على الشهادة الا دقل الشاهد  
شهادته على شهادتي وره • ثم قد شهد بين يدي حاكمه أن شهد  
على شهادته وان لم يشهد • ولو قل في غير محس تصد لئلا على وزن  
حق وعدي به شهادة لا يجوز التحمل لانه يتساهل في غير محس حكم  
• ثم لو قل عدي شهادة محرومة لئلا عليه وجه • ولو قل شهد أن  
له عليه كذا لا يتحمل فله رد نوده • ولو قل على لئلا ثم لا يحمل  
على وعد وحارت الشهادة دلالة سهل في لاقر • ثم في عوري •  
ولا بأس بتوث شاهد لأصل وعيته ومرصه • ثم دصر عليه نسق  
أو العدوة أو ردة متع شهادة العرق • ولو صرح خول موحد • وو  
ضراً لمعي موحد مرتين وقول أن لا ينفع • ولا يصحح لهم لا يمتنع  
• أما دكذب السريع تمتع الشهادة • ثالث العدد • ويشهد على كل  
شاهد شاعدا • فان شهد على شهادتهما جميعاً حر على قيس قولين

\* ولا يجوز أن يشهد أحد شاهدي الاصل مع شاهد آخر على شهادة الاصل  
 الثاني \* وشهادة الرما كالاقرار بالرما تثبت لشاهد من أم بأرمة فيه قولان  
 \* ويختص من هذه الاختلافات في شهود القرع في الرما ان قلناها أرمة  
 أقوال فيجب ستة عشر أو ثمانية أو أرمة أو أنال في الرابع \* انه لا يسمع  
 شهادة القرع الا اذا مات الاصل أو مرض مرضا يشق عليه الحضور أو  
 غاب فوق مسافة القصر \* فان كان دونهما فوق مسافة المدوي فوجهان  
 \* وحواف الريم وكل ما ترك به الجملة كالمرض \* وليس على شهود القرع  
 تركية الاصل لكن لو ركوا شئت عدالتهم وشهادتهم قول القرع \* وليس  
 عليهم أن يشهدوا على صدق شهود الاصل

### باب السادس في الرجوع

والطاري المقنونة والصنع والمال \* أما المقنونة \* فالرجوع قبل القصاص  
 يجمع القصاص \* وينبذ حد القذف ان شهدوا بالرما \* وان قالوا علطنا في الحد  
 وجهان \* وان لم يصرح بالرجوع ولكن قال للقاضي توقف ثم عاد وقال  
 اقص في حوار القصاص به وجهان \* فان حار في وحواف الاعادة وجهان  
 \* فان رجع بعد القصاص في الاستيلاء ثلاثة أوجه \* وعلى الثالث يستوي  
 حقوق الأدميين دون حدود الله تعالى \* أما المال فيستوي قطعا \* وان  
 رجع بعد استيلاء القتل وحسب عليه القصاص ان قال تمتدت \* ولو رجع ولى  
 القاصي وهو لذي يامر عليه القصاص \* والشاهد معه كالمسك أو كالشريك  
 فيه وجهان \* والركي \* رجع كالمسك مع الشاهد أو كالشريك وجهان  
 \* ولو قال بعضهم أخطأت فلا قصاص على العائد لانه شريك حاطي \* ولو

قال كل واحد تعدت وخطأ شريك في القصاص وجهان • ولو قال تعدت  
ولكن ما علمت أنه يقتل قولني فلا قصاص على الاطهر • ولو ضربه ضرباً  
يقتل المريض دون الصحيح ولم يعلم أنه مريض وجب القصاص على الاطهر  
في الطرف الثاني في الضعيف • فإذا رجوا بعد الشهادة على الطلاق وبعد القصاص  
بعد الطلاق وعليهم العرم • وكذا في العتق والرصاع المحرم • ولو شهد على  
المال رجل وامرأتان أو مثنى فتنصف العرم على المرأة ونصفه على جميع النساء  
• ولو شهد على رصاع محرم وعشرين سنة ورجعوا فبطل الرجل سدس وعلى  
كل امرأة نصف سدس وينزل كل امرأتين مبرة ورجل لأن هذا يثبت  
شهادة السوسة فلا يتوقف شرطه على الرجل • ولو رجعوا إلا أربع سوسة  
فالصحيح أن لا عرم لقيه ما يستقل بكونه حقة • وقيل يجب حصتهم ولو  
رجعوا لا ثلاث سوسة في وجه تحب حصتهم • وعلى الصحيح يجب على  
جميع الراصين ربع العرم إذا لم يطل إلا ربع حقة • وفي وجوب العرم على  
شهود الاحصان مع شهود زنا ثلاثة أقوال ( أحدها ) لا يجب شيء ( الثاني )  
أنه يجب الشرط عليهم ( والثالث ) أنه يجب اثنتان عليهم • وفي شهادة  
الاحصان اثنا عشر وقال شهادة الزنا أربعة • ولو رجع واحد من شهود زنا  
ولا حصان حتمت من الاصول أقوال لا تحصى • والقولان حزين في أن شهود  
التعليق في الطلاق هل يبرء معهم شهود الصفة أو يبرء شهود التعليق بالمرء  
في الطرف الثالث • في رجوع في عين ما يتوقع رجوعه • قرر خصم هل  
يوجب العرم في حال الحيالولة فيه قولان • ما ذهبوا إلى أنه لا يوجب  
أو كافرين أو صديين من طلاق قصص • وذهبوا إلى أن العتق • وإن كان  
في قتل وحب نمره على تقاضي خطه • وفي رجوعه على الشهود كلام • في موصفه



## كتاب الدعاوى والبيات

وعام الخسومات تدور على خمسة الدعوى والحواب واليمين والكول والبيعة في الاول الدعوى وفيه مسائل في الاول فيس يحتاج الى الدعوى ومن عصب منه شيء وقد رعى استرداده قهرا من غير تحريك فدية جاز له ذلك ولم يزمه الرفع الى القاضي فان كان حقه عقوبة فلا بد من الرفع الى القاضي وان كان حقه ديناً ومن عليه مقر مما طل فلا بد من رفعه وان كان يتعذر رفعه بترده أو تواريه فان ضرر بحس حقه فله أخذه وان كان قد ضرر به بحس حقه فقولان وان قلنا يأخذ برفع رفعه الى القاضي حتى يبيع في حقه بعد اقامة البيعة على أنه يستحق المال وقيل انه يستقل بالبيع بحس حقه وقيل بل يملك من العين بمقدار حقه ولو تلف قبل البيع والتلف هو من صماه وان لم يادر الى البيع حتى قصت القيمة فهو محسوب عليه وان لم يضر الا فتع ساوى أكثر من حقه لم يمس الزيادة وان تلف لانه معدوم في حقه في أخذه حتى لو تلف الحدار ليأخذه فليس عليه أرش القب وفيه وجه أنه يمس لزيادة ولو كان حقه دراهم صحاحاً فأخذ المكسرة ورعى ما حذر وان كان المكس لم يجر الا أن يبيع بالمدابير ويشتري بها بحس حقه ولو جحد من عليه الحق وله على المستحق مثله حار له أيضاً أن يجحد ويحصل التقاض للصورة في الثانية في حد المدعي وفيه قولان (أحدهم) انه لذي يحن وسكرته (والثاني) انه الذي يدعي أمراً حقيقياً على خلاف الظاهر وهو أن قل السيس فقال أسلمنا معا والكاح دائماً يساً وقت لم على التماق وهو روح هو لذي حلي وسكوته لكن المرأة هي التي

تدعى أمرا ظاهرا فان تساوق الاسلام بعيد القبول قول من يخرج على  
 القولين • وأما المودع اذا ادعى رد الوديعة صدق بيمينه للرخصة ولانه اعترف  
 له بالامانة • ثم حد الدعوى الصحيحة أن تكون معلومة ملمومة • ولو قال  
 عليه شيء لم يسمع • ولو قال وهب منى أو ماع لم يسمع حتى يقول ويلزمه  
 التسليم الى • الثالثة • من قامت عليه بينة فليس له أن يطلب المدعي مالم  
 يقدم دعوى صحيحة كبيع أو إبراء • ولو ادعى فسق الشهود وعلم الخصم به  
 قبل يحلفه فيه وحمان • وكذا لو ادعى أنه أقر لأن الأقرار ليس عين الحق  
 • وكذا اذا ادعى من توحه عليه اليمين بأنه قد حلف مرة وأراد يمينه في كل  
 ذلك وحمان فانه ليس له دين الحق لكن يسمع في الحق • ولا حلاف أنه ليس له  
 تحليف الشاهد والتعاصي • ون كان يسمع تكذيبهم أنفسهم • رابعة • لو  
 قل من قمت عليه ليلة • هلوني على مئة دفعة • هل ثلاثة أيام • وقيل يوم  
 واحد • ولو قل رأيت خلفوه يحلف قل • يستوفى • ونو قل • ربي  
 موكل وكذبه ستوفي في حال • ولو قل • ربي • من لدعوي • هذا لا يسمع اد  
 لامنى للارء • من لدعوى • خامسة • يسعي • يدعى في شكاح • نه  
 تروحا • بولي • وشاهدين • ورصاها • ون ألق • ونص • لا يسمع ( ح • )  
 • وفي البيع يسمع • وقيل قولان بالقل والتعريض • ونو قل • هي روي • كما  
 الاطلاق على الصحيح • ودعوى التخاص لا بد من تعيينها • ولا بد من  
 أن يدعى بما صحيحا • فذكر لصحة • السادسة • دعوى روية لا تسمع  
 على الأصح • ما يتعرض • مبر • ومقة • ون قد يسمع • هل تدفع • منحرد  
 انكاره • فيه حلاف • ما حده • لا تكر • طلاق • لا حتى • وزعم • مددث • يسلم  
 الروحة اليه • وفيه حلاف • سابعة • مد • تدعى • حر • لأصل • صدق

بنيته \* وان ادعى الاعتاق عليه الية \* والصغير المير هل يقل دعواه الحرية  
 فيه وحها \* فان قلنا لا يسمع \* الصحيح أنه اذا لمع سمعت وصدق بنيه ولا  
 تأثير للبد ولا نطال الدعوى السابقة \* ويجوز شراء العبد البائع اعتمادا على طاهر  
 اليد مع سكوت العبد \* وقيل لا بد من اقراره في الثامنة في الدعوى بالدين  
 المؤجل فيه وحها \* لأنه لا يلزم به شيء في الحال \* ودعوى الاستيلاء تسمع  
 \* ودعوى التدبير وتعليق المتق لصحة كالدين المؤجل \* (الباسمة) لو سلم ثوبا  
 قيمته خمسة الى دلال ليبيعه بعشرة فحده أنه يقول لي عليه ثوب ان تلف  
 عليه خمسة وان باع عليه عشرة وان كان قد ثمن عليه رد الثوب ويقل  
 مع التردد للحاجة \* وقيل يسمى ان يمين كل قسم في دعوى \* ثم اذا نكل  
 عن واحد فله أن يستدل سكوله على كذبه فيحلف فيه وحها هو الركن  
 الثاني جواب المدعي عليه \* وهو اقرار أو انكار اذ ان سكوت كالانكار \* وقوله  
 لي عن دعواك محرر أو اعلان على أكثر مما لك استهزاء وليس باقرار \* وفيه  
 مسائل هو الاولى \* لو قال لي عليك عشرة فقال لا يلزمي العشرة لم يكفه  
 اليمين مطلقا بل يحلف به ليس عليه عشرة ولا شيء منها \* فان اقتصر كان  
 ناكلا عن ايمين فيما دون العشرة \* وللمدعي ان يحلف على العشرة الاشياء  
 الا اذا انصاف الى عقد بأن قالت تكفني خمسين فحلف انه يكفح لا بحسين  
 فلا يتمكها حلف على ما دون خمسين مناقضة للدعوى في الثانية \* لو قال  
 مرقت ثوبي ولى عليك لأرش فيكفيه ان يقول لا يلزمي الارش ولا يلزمه  
 الترضى للتريق \* وكذا دعي مكاثوديا فيكفي أن يقول لا يلزمي  
 التسليم \* فان كان الملك في يده باحارة أو رهن وحاف ان أقر أن يطالب  
 بالبية فقد قيل القول قوله لأن اليد تصدقه في الرهن والاحارة \* فان قلنا

القول قول المالك حيلته أن يعصل الجواب ويقول ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يرمي التسليم • وان ادعيت مرهونا عدي حتى أجب • وقيل هذا لا يسمع مرددا ولكن حيلته أن يكر ملكه ان أنكر هو ديبه ويلتص الى العظم دير جس حقه • الثالثة • اذا ادعى عليه ملكا فقال ليس لي انما هو وقف على الفقراء أو على ولدى أو هو ملك طلي انصرفت الخصومة عنه ولا يمكن تحميل الطل ولا وليه ولا ينحى الا البينة • وان قال ليس لي أو هو لمن لا أسميه لم يصرف عنه الخصومة • وقيل يأخذه القاضي الى أن يقيم حجة لملك • ولو قال هو لعلان يحصر فان صدقه انصرفت الخصومة عنه ولو كذبه فالصحيح ان القاضي يأخذه ليتبين مستحقه • وقيل يسلم الى المدعي اد لا مارع له • وقيل يترك في يده الى قيام حجة • ولو أضاف الى نائب في تصرف حصومة عنه وجها • من قد يصرف يحرص عليه لئيم حتى يستفيد المدعي بكونه لئيم وترع شيء من يده ويتم نيبة ويأخذ ثمة • ثم النائب ان رجع كان هو صاحب اليد يستأنف خصومة • وان فلما يصرف عنه فلو كان للمدعي نيبة هو قضاء على النائب فيحتاج لي يتبين معه • فلو كان لصاحب اليد نيبة على أنه للنائب سمعت ان مات وكالة عنه وقدمت على نيبة المدعي • من حيث لو كانت فهل يسمع ان فلان للمدعي تحميله رضاء ان يقر له فيعزم بالخلوة به عرس في قمة النيبة يصرف هذه اللئيم عن نفسه هيه وجها • ظهر منه أنه لا يسمع ان ليس بمالك ولا وكيل • فان ادعى نفسه علته رهن واحدة بوجهين أو ولي ان يسمع • من سمعت لصرف لئيم عنه فيبته المدعي في حل متمدمة • من رجع نائب وعاد البينة قدمت بيته • وان سمع ائمة لاحدة ورهن في البيتين يقدم به

وحبان • وحيث تصرف الخصومة عنه فلمدعى تحليفه • اعلى الاصح فانه  
 لو أقر الثاني عزم له القيمة في الرادة • إذا حرح المبيع مستحقا فله الرجوع  
 على النائم بالثمن • فان صرح في براع المدعي فانه كان ملك النائم في الرجوع  
 وحبان أصحهما أنه يرجع • ولو أخذ حارية نحة فأحبلها ثم كذب نفسه  
 فالولد حر والحارية مستولدة وعليه قيمتها للمقر له مع المهر • وقيل ان الحارية  
 للمقر له • أقرت صدقة في الرجوع في الخامسة • جواب دعوى القصاص  
 على المدعى مطالب من المدعى ودعوى الارش يطلب حواها من السيد ولكن  
 له تحليف المدعى ليعتق بدمته ان قلايته قد بدمته وسما الدعوى بالدين  
 المؤجل أيضا • وإذا ادعى ولم يحلف وقل لي بية • اعلوا • منه كذيل لا يلزمه  
 (و) ذلك وان حري به رسم القصة • وإذا أقام فله طلب الكفيل قبل  
 التمديد في الركن الثالث في الحلف • وانظر في الحلف والحالف والمحلوف  
 عليه والحكم • أما الحلف فيجزي فيه التعليل الا فيما هو دون نصاب الركاة  
 • ولو انكر السيد عتق عد حابس ثم تعلق بيمينه • فان بكل عطف على  
 المبدل لانه مدعى انتق • وكل ما لا يثبت لشاهد ويمين يحري في التعليل  
 • ويحري أيضا في عيوب النساء • وكيفية وكونه مستحيا أو مستحيا  
 ذكرناه في الثمان • ويعطف على حادثة محصور خامع • ولا تدر بالتحدر  
 • وشرط ليمين أن يعاقب لا نكار وأن يقع بعد عرض القاضي • فلو نادر  
 قبل طلب القاضي لم يمتد به • وأما محلوف عليه فيحلف على البت  
 في كل ما يسهل اليه من نفي أو ثبات ويحلف على الت في الاثبات  
 المنسوب الي غيره كبيع • وفي النفي يكفي الحلف على نفي العلم فيقول لا أعلم  
 على مورثي دينا ولا أعلم منه تلاء • وبعاء • وهل يثبت في نفي أرض اخناية عن

المعد وحان • وفي نفي الاتلاف عن هيمته التي قصر تسميها يجب البت  
 • ثم يحل له الميئ الت نظن يحصل له من حط أو قرينة حال من نكول  
 حصم وغيره • وينظر في الميئ الى نية القاضي وعقيدته فلا يصح توريها لخالف  
 ولا قوله ان شاء الله بحيث لا يسمع القاضي • ولا يحل للشعوي أن يحلف  
 عند القاضي الحي على نفي الروم في شعنة الحار متأول استفاد نفسه على  
 اذا أثره القاضي صار لارما ماهرأ وعليه أن يحلف • وهل يلزمه باطلاً فيه  
 خلاف • وقيل ان كان عتداً لم يلزمه • وان كان متلداً يلزمه باطلاً  
 • وأما الخالف فهو كل من توحه عليه دعوى صحيحة فيحلف (ح م) في انكار  
 السب والولاء والرحمة والكاح والظهار والابلاء • ولا يحلف في حدود الله  
 تعالى اذ لا راع فيها • ولا يحلف القاضي والشاهد • ويحلف التامى بعد الدل  
 • ولا يحلف الصي د دعي النوع ان يصدق • ونقول • نفي • نفي • نفي •  
 يتعارف لوجه • الا الصي • المشرک د ادعى انه سدت شجرة • د • د •  
 يحلف قتل • وقيل يحلف حتى يلبس ثم يحلف • من كل قتل • ولا يثبت • نوصي  
 والقيم اذ لا يقبل اقرارها • اتى بالدين على الميت • ولا يحلف (ح ر و) من  
 ينكر الوكالة باستيفاء الحق • فانه • ونعم انه وكيل فيجوز جحد الوكيل  
 • وهل يجوز للوكيل بالخصومة اقامة البينة على وكالته من غير حضور خصمه  
 فيه وحان • وأما حكم الميئ • فهو انقطاع الخصومة في خذلان • لا رة لمدة على  
 للمدعي بعد ذلك أن يقيم البينة • ويستدركه • يثبت له • يثبت • د • قر •  
 لا يثبت له حاضرة وعائبة في القول وحده • ونقول كذب • ودبر • عت  
 البينة • وفي نفي دعواه وحان • • من قبل لا تغفل • دعي • خصم • قر •  
 بكذب الشهود وأراد أن يقيم عليه شاهداً ويحلف معه يسقط نية • يحزن

لان مقصوده الطمن \* وان قلنا تطل دعواه حارت الحجة الناقصة لاسقاط  
لدعوى بالمال \* ولو قال حلفي مرة فليحلف على أنه ما حلفي سمع على  
أحد الوحيين \* ولو أجابه أنه حلفي مرة على أي ما حلفته فليحلف على  
أنه ما حلفي لم يسمع لان ذلك يتسلسل في الركن الرابع الكول \*  
ولا ينت الحق به ولكن ردّ علي المدعي اذا تم بكوله \* ويتم أن يقول  
لا أحلف أو أنا مأكّل أو سككت وقال القاضي قضيت بالكول أو قال  
للمدعي احلف \* وبمضي أن يعرض القاضي اليمين ثلاث مرات ويشرح له  
حكم الكول \* فان لم يشرح وقضى بالكول فرجع وقال لم أعرف حكم الكول  
في حوار الحلف خلاف \* وحيث مضاه فلورضى المدعي بيمينه في حوار  
وحيث \* ثم المدعي ان بكل فلكوله كحلف المدعي عليه \* فلو حلف  
فهو كإقرار الخصم أو كيمينته فيه خلاف \* ولا شك في أنه يستحق الحق به  
\* واب قال المدعي أمهلوني أمهلناه ثلاثا لانه على اختياره في تأخير  
الغلب \* أما المدعي عليه فلا يمهّل \* فلو لم يرجع بعد ثلاث تطل حقه  
من اليمين وكان ككوله \* وفيه وجه أنه على خبره أبدا \* وكذا الكلام فيما  
لو أقام شاهد وأراد أن يحلف معه ثم نكل بالصحيح أنه لا يقل منه بعد  
ذلك لا بينة كاملة ويستدر ردّ اليمين حيث يكون المدعي السلطان \* فان  
نكل رب من زكاة لم يحلف الساعي بل يقضى بالكول على وجه \* ويحس  
على وجه حتى يحلف ويقرّ \* ولدي د دعوى أنه أسلم قبل انقضاء السنة ثم  
نكل عن يمين فيحس على وجه \* ويقضى عليه على وجه \* ولا يطلب منه  
شيء على وجه \* وولد لمرتقة د دعوى اللوع وتهم ونكل لم ينت اسمه  
إلى أن يعلم بلوعه \* ومن مات ولا وارث له فادعى القاضي له ديبا على انسان

فشكل حسن على وجهه حتى يقر أو يحلف • وقضى عليه بالمال على وجهه • ويترك  
 على وجهه وهو أمد ههنا منه في القضي • الركن الخامس البينة • وقد ذكرنا  
 شروطها • فإن تدارست ولا ترجيح فلا يحلوا ما أن يكون المدعي في أيديهما  
 أو في يد ثالث • فإن كان في يد ثالث فالبينتان يتساطان (ح) على قول • وتوجب  
 القسمة بينهما على قول • وقرع بينهما على قول فيسلم لمن حررت قرنته  
 • ويتوقف إلى الصلح على قول • ولا يجري قول القسمة والصلح في الروحة  
 المتارعة بين رحلين • وفي جريان قول القرعة خلاف • فإذا تكادت البينتان  
 صريحا لم يتجه إلا التهاكما لو شهد أحدهما على القتل في وقت وشهد الآخر  
 على الحياة في ذلك الوقت معه • وقيل بطلان قية الأقوال أيضا • ولو أقر  
 الثالث لأحدهما هل يرل إقراره مبررة اليد حتى ترجع البينة فيه وحدها  
 (خاتمة ثمانية) أن يكون في يدهما ولا ينجي أن كان بكل واحد بينة أن تجري  
 الأقوال • ولكن إذا قلنا بالتهاكما تبقى المدعى في أيديهما • وإن يكن بينة  
 فكل واحد مدع في النصف مدعى عليه في النصف فيجب كل واحد مدعى  
 في ما يدعيه صامه ولا يلزمه التبرص بالاثبات بخلاف تعدد المدعى في بيع  
 النصف ههنا فمير عن النصف وثمة لا يميز المدعي عن المدعى عليه • وقيل في  
 وحوث الجمع من البنى والاثبات في المسائل قولان • المتصل والمنفصل • ثم  
 أن حلف الأول على النفي فكل الثاني رد عليه • يمين مجلب على لائت  
 • وإن بكل الأول الذي بدأ به القاصي تحكما • والقرعة حتم على من يمين  
 البنى للنصف الذي في يده ويمين الالائت حلف المدعى في يد غيره • مكيه  
 يمين وحدة تجمع بين البنى والالائت وقيل لا مدعى يمين • • • • •  
 الترجيح فمدارك الترجيح ثلاثة • المدرك الأول • قوه • حجة • قوته • شهد • على





بان لا يرحم المقيد • فان جئنا للسبق أرا فكلما سبق في جاب واليد في  
 جاب قدم اليد على وجه • والسبق على وجه • ويتأدلان على وجه • فروع  
 • الاول • لو شهدت البينة بملكك بالامس ولم تعرض للحال لم تسمع حتى  
 يقول هو ملكك في الحال أولا أعلم له مريلا • فان قال لا أدري زال أم لا لم يقل  
 • وان قال اعتقد أنه ملكك بمجرد الاستصحاب في قوله خلاف • أما لو  
 شهد بأنه أقر له بالامس ثبت الاقرار ويستصحب موجب الاقرار وان لم  
 يتعرض للشاهد لذلك في الحال • ولو قال المدعي عليه كان ملكك بالامس  
 والطاهر أنه يتبرع من يده لانه يحصر عن تحقيق فيستصحب بحلف الشاهد  
 بأنه يحصر عن تخمين حتى لو قال الشاهد هو ملكك بالامس اشتراه من المدعي  
 عليه أو أقر له المدعي عليه بالامس فيسمع في الحال لانه استند الى تحقيق  
 • ولا خلاف أنه لو شهد على أنه كان في يد المدعي بالامس قل وجعل المدعي  
 صاحب يد • الصريح الثاني • البينة المطلقة لا توجب تقديم دليل مثبت على  
 ما قبل البينة حتى لو شهد على دابة فتاحتها قل لا قيمة للمدعي عليه • والثمره  
 البينة على الشجرة أيضا كذلك • والطاهر أن حين حال الشهادة يستدعي عليه  
 لطريق التنعية وان أمكن اتصاله • لبيع وناوصية • ومع هذه المذهب أن المشتري  
 اذا أحد منه بحجة مطلقة رجع على البائنه • ان لو أحد من المتهب من المشتري  
 أو من المشتري من المشتري رجع الاول أيضا • ونحمل مطلقه د مدع على المشتري  
 قل ارادة ملكه منه على ان الملك سابق في طاب البائع بالثمن • وعيب أن يترك  
 في يده تاح حصل قبل البينة وبعد الشراء • ثم هو يرجع على البائع ولكن  
 أطلق الاصحاب الكلام كذلك فلا يبعد أن يقال لا يرجع لأد دعي ملك  
 سابق على شرائه • الثالث • د دعي ملكه مطلقا فذكر شاهد مثبت

وسمه لم يصير • ولكن لو أراد الترحيع بالسب وجب إعادة الية بعد الدعوى  
 للسب • ولو ذكر الشاهد سماً آخر سوى مذكره المدعي تناقصت الشهادة  
 والدعوى فلا تسمع على أصل المذكور في الطرف الثاني في العقود وفيه  
 مسائل من الأولى • قد ذكرنا بيت مسرة وقال المكثري بل  
 أكرت الدر بالشرة وقام كل واحد بينة فلا يصح أن لا ترحيع لأن هذه  
 زيادة في المشوكة • وكذلك لو ادعى أحدهما الكراهة مرة والأخر عشرين  
 فيتأصلان ولا يجري الأقول التهازل أو القرعة • أما القسمة فلا يمكن اد  
 الزيادة يدعيها أحدهما ويسميها الآخر ولا يشتها لنفسه • وقول الوهم لا يمكن  
 اد قوت المانع الثانية • ادنى رحلان در آي يد ثالث يرعم كل واحد  
 أنه اشتراها • ووفر لثن من سبق تاريخ أحدهما قدم والأخرت الاقوال  
 الادامة لكن اذا لم يسلم لاحدهما شيء من الداراما قرعة أو قسمة رجع الى  
 الثمن اد لا تصدى حتم لثمين • ولو فصيا بالقسمة فلكل واحد خيار العسخ  
 فاذا فسح أحدهم رجع الى ثمن وكان الآخر أحد جميع الدار • وفي المسئلة  
 قول خامس أنه يستعمل الية في فسح المقدين لتعذر الامضاء فيرجعان الى  
 لثمين • الثانية • ثل يدي كل واحد عليه ثلما من ثمن دارى يده والصحيح  
 (و) أن لا تعارض ويثبت لكل واحد ثل في ذمته الادا عيا وقتا يستحيل  
 فيه تقدير عقدين متعاقبين • رابعة • ادعى عدان مولاه أعتته وادعى  
 آخر أن مولاه رثه منه • فليمن من رثته ولا يتقدم (ر) حاب العمد  
 بتقدير أنه في يده • وعى فور قسمة لتتق نصف المد ولا يسري  
 (و) لأنه محكوم به • ثل في ثل في ثل • وفيه ثلاث مسائل  
 من الأولى • من مسلم وآخر عبرى دى مسلم ثل • ثم مات • وقول

قول النصراني والمقدم بية المسلم ان تمارضنا لان المافلة أولي من المستحبة  
 • وكذلك اذا ادعى الاس الارث في دار وادعت روحة الأب أن أمه أسدقها  
 أو أمها قدمت بيتها • ولو شهدت بية نصراي أنه لطق بالتصر ومات  
 عقيقه فها تمارضتان ويحري (و) قول القسمة وان كان لا يشترك مسلم  
 وكافر في ارث • ولو كان الميت مجهول الدين فادعى كل واحد أنه مات على  
 دينه ولا ترجيح (ح و) ائمة الاسلام • وان لم تكن بية فليس أحدهما أولى  
 من الآخر بالتصديق فيحصل كأن المال في يدهما وان كان في يد أحدهما لم يحص  
 بالتصديق بعد اقراره ما من جهة الارث • ويصلى على هذا الميت احتياطاً  
 فلهه مسلم في الثانية بمات نصراي في رمضان فادعى أحد ابنيه أنه أسلم في  
 شوال فيرثه • وهل لآخر في شعب ولا ترثه ائمة نصراي ول لاها  
 نافلة • وتتول قول مسلم • ك • ية لان لاصل في الكربة وو  
 أسلم لاس في رمضان فك ادعى أن مات في شعب فتمسكه يته كس  
 لتول قول النصراي لان لاصل دونه حيه في شوال • ية • و قول  
 ان قتلت فت حرقت بية لو رث أنه مات تحت ثوبه وبية فمد أنه  
 قتل هو لان أحدهما لتسوية • ولا حرته بية اختل بينهما من ريذة  
 في الطرف الرابع في العتق ووصية • وفيه ثلاث مسائل • الأولى • د  
 ثبت عتق عديين بيدين كل واحد من مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
 واحد نصفه إذا العاين هما متفقان فيعتق نسق وليس أحدهم مؤمن من  
 الآخر • ومهم من قول د شكك له في فهو كفو ختمه على أحد قلوب  
 كما في العتقين والسكاكين • من حصل كلاً لاجتماع مائة مائة مائة مائة  
 العديين سدس المال وحرقت له التبعة عتق وعتق من لا حر صفه شكامة

الثالث \* وان رأيا القسمة فيعتق من كل واحد ثلثاه \* وفيه وجه أنه يعتق من  
التميس ثلاثة أرباعه ومن الخسيس نصفه لأن نصف التميس حر بكل حال  
تقدم أو تأخر \* وإنما الرحمة في النصف الثاني مؤلثة بالثانية \* شهد أجنبيان أنه  
أعتق عاتما وهو ثلث وشهد وارثان أنه رجع عنه وأعتق سائلا وهو ثلث  
رق عاتم وعتق سالم ادلائمة على الوارث لما ذكر للرجوع بدلا \* فان كان  
سالم سدس المال صار متمما فيعتق عاتم بالشهادة ويعتق سالم بالانقرار \* وقيل  
أنه يقرع أيضا ويلو شهادة الرجوع وتبقى شهادة المعتق \* الثالثة \* اذا شهدت  
بينة ما أوصى لزيد بالسدس وشهدت أخرى أنه أوصى لكر بالسدس  
وشهدت أخرى ما رجع عن إحدى الوصيتين علي وجه تطل الشهادة  
بالرجوع المهم ويسلم الى كل واحد سدس \* وعلى وجه يصح لتعين المشهود له  
والمشهود عليه فيقسم عليهما سدس واحد

— باب دعوى النسب وإحقاق القائف —

وله أركان \* الأول المستلحق \* ويصح استلحاق الحر والامد والمعتق \* وفي  
العد والمعتق وجه أنه لا يثبت نسبه بمجرد الدعوى لما فيه من قطع الولاء  
\* ويصح استلحاق المرأة في أحد الزوجين \* وفيه وجه ثالث أنه لا يصح إلا  
اذا كانت حلية من الزوج \* الثاني الملحق \* وهو كل مدلي محرم  
أهل للشهادة \* وفي غير المدلي دالة القيامة وجهان \* وتحرته بأن يعرض  
ولد بين ثلاثة صاف من النسوة ليس فيه أمه ثم في صف رابع فيه أمه  
\* فبأنصاب في الكل قبل قوله نسبه ذلك \* والصحيح أنه يشترط في  
القائف المذكورة والحرية \* ولا يشترط العدد \* لكن الثالث محل الرص

على القائف \* المولود اذا تداعاه انسان لم يلحقها بل يبرص على القائف اذا  
كان كونه مهيا ممكناً شرعاً \* وذلك بأن يطأ في طهر واحد \* وان وطئ الثاني  
لمد تحلل حيضة انقطع الامكان عن الاول الا أن يكون الاول زوجا في  
نكاح صحيح \* فان كان في نكاح فاسد في انقطاع امكانه قولان \* ومن امرد  
بدعوة مولود صغير في يده لخته \* فان لم يلح فأتى عنه هل يقل قوله فيه  
قولان \* وان ادعى نسب بالغ فأنكر لم يلحقه وان ألحقه القائف \* وان  
سكت ألحقه القائف \* وان أقر فلا حاجة الى القائف \* ومن ادعى نسب  
مولود على فراش غيره أن ادعى وطأ بالشبهة لم يقبل ووقفه زوكان  
بل لا بد من بيعة على الوطء لحق المولود \* وان تداعيا صبيا وهو في يد  
أحدهما لحق لصاحب اليد حصة ، ومن سئل عن وكبرت روحه ولادته  
وهو يحتجب بتجرد دعوي لا فيه وجه \* وانه يحدده وتخير في  
النسب حسنة حتى ينسب في أحدهم ويكون خيرة كحق في  
حتى لا يتسل رجوعه كما لا يتسل رجوع في \* ولا نسب في \*  
نصير لمير \* وبوصفي في طهر واحد وحدث لكن دعي أحدهم \*  
وسكت الآخر في قول يبرص على نسب ، وفي قول يخص \* وحيمة  
الولد قبل الحاق القائف عليهما ثم يرجع من وقع في \* و \*  
الولد عرص على القائف قبل أن يتبر

— بحر كتب المتق —

ولا يحق أنه يصح من كل ملك مكاف لا يبرص عنه حراما وصرح  
لفظه الاعتاق والتحرير \* أما قلت رقة فهو صريح على وجه \* ولو قل بحره

ثم قال أردت بداءها باسمها القديم لم يقل طاهراً إلا أن يكون اسمها في  
 الخا حرة. وكذلك لو قال (يا أرا ذمرد) ثم قال أردت الوصف بالحدود إلا أن  
 يكون اسمه أرا ذمرد أو كآب معه قرية تدل على المدح، ولو قال له ياسيدي  
 ولخاريته ياكذبوا هو ليس بكناية \* ولو قل يا مولاي فهو كناية \* ولو قال  
 لعديره أعتقتك من \* بهم منه لأشياء \* ون \* بهم منه الأقرار فإدا اشتراه  
 كان مؤحداً \* ولعربي حوص العتق وهي حصة في الخاصية الأولى  
 لسريه \* ومن عتق لمص عدده سري إلى الباقي \* وكذا لو أعتق عضواً  
 مبيعاً \* ولو أعتق شركاً له من عد قوم عليه الباقي بأربعة شروط في الأول \*  
 أن يكون موسراً \* مال \* حصل عن قوت يومه ودست ثوب كما كآب في  
 لديون التي عاياه \* ولو كان عليه دين بقدر ماله فهو مسر على الأصح \* والمريض  
 مسر لا في قدر الثلث \* ولبيت مسر مطلقاً حتى لو قال أدامت فصبي  
 من حره يسر لأن ميرته صار للورثة \* ولو كان موسراً بالمص سري  
 ذلكت تبر على وحده وعلى وحده لا يسري في الثاني \* أن يمتق باختياره  
 من ورث نصف قريته حتى لا يسر \* ون \* تهب أو اشتري سري في الثالث \*  
 أن لا يمتق نصف سريه حق لأرم \* فإب كان تعلق به رهن أو كتابة  
 وتدير أو ستيلاد في السكك خلاف \* والاستيلاد أولها بالمنع \* والتدير  
 نصبها في ربح \* أب \* يتمكن العتق من صيده أولاً \* فلو قال أعتقت  
 نصيب شريكى لما قوله \* ون \* أعتقت نصف هذا العد فيعتق جميع  
 نصبه ولكن لو قال أعتقت هذا العد فينزل على نصف شائع ليطل في البعض  
 أو يخصص نصيبه منه وحده \* وكذا في لأقرر \* والأولى تخصيص البيع  
 نصيبه وشاعة لأقرر \* ثم \* وحدت الشروط فتعجل السراية على قول

• ويتوقف على أداء القيمة على قول • وعد الاداء يتبين اساد العتق على قول  
وينسب على الاقوال مسائل (الاولى) في تسجيل تسرية الاستيلاء تجري فيه  
الاقوال • والعتق أول بالتعجيل لانه نحير • وقيل عكسه لان الاستيلاء  
عليه (الثانية) • عديين ثلاثة لاحدم ثلثة والآخر سدسه فأعتقا وسرى  
فالقيمة للسراية على عدد رؤسهما أو على قدر ملكهما فيه قولان (الثالثة) •  
إذا حكمنا تأخر السراية فيجب أقصى قيمته من يوم الاعتاق الى يوم الاداء  
• وقيل بل يعتبر يوم الاداء • وقيل بل يوم الاعتاق • وإن احتلما في قدر  
القيمة فالقول الصحيح أب القول قول العاقره لأن يدعى العاقره بقبضة  
طارئة فيخرج على قولنا في الأصلين (الرابعة) • إن مات لمعتق قبل لاداء  
على قول التوقف فالقيمة في تركته • وإن مات ممدد في سقوط القيمة  
وحياته • ولا يمدد مع الشريك قبل لاداء وفي عتقه وحده • وهو • سر  
المعتق قبل لاداء ارتفع الحجر عن الشريك • خدمة • د • د • د •  
أعتقت صبيك فصبي حر فأشق منون له وهو • مو • سر • ن • ك • ع • له •  
السرية أقوى من التلقين • وإن كان ممدداً حذ عن المدي • و • د •  
فصبي قبله حر فهو دور ويتبع على القول له عنه من يعدل • دور • د •  
• السادسة • لو قل أعتقت صبيك وأ • مو • سر • د • ك • ع •  
المدي مجابا وله أن يخله • وإن كان سحق • ثمين • بدو • د • م • د •  
يقتضيه المدي عليه • ووقول واحد • ك • د • ر • د • د •  
وقال الآخر • لم يكن مصبي حر • ليس شيء • أ • د •  
المدنات حكم بحرية الصبي في يده لا يقيى • وي • ك • ع •  
بالثمن • الخاصة الثانية عتق • ق • ر • د • • ومن دخل في • ك • د •



أضي أصوله وفروعه عتق عليه ان كان من أهل التبرع سواء دخل قهراً  
 بالارث أو اختياراً بالعقد • فلا يعتق من عدا الاناض • ولا يشتري الطفل  
 قريسه ولكن يهب الولي له اذا لم يكن بحيث تحب العفة في الحال • وان  
 قل له هبة نصف قريسه لم يصح حذراً من السرية • وقيل يصح ولا  
 سري • والمريض قد شترى قريسه عتق ن وفيه ثلثه والا لم يعتق • وان  
 ملكه بئرث أو هبة فيحسب من رأس المال أو الثلث فيه وجهان • وان  
 قل من رأس المال عتق على المحجور المفسد أيضاً والمدين والمريض • ولو  
 شتره بمعاملة بقدر المحاجة يحرر على الوحيين والناي لا يعتق • ولو قهر  
 لحربي حرياً ملكه وصح بيعه من المسلم • فان قهر أمه فهل يصح بيعه له  
 فيه وجهان • أحدهما دوام القهر المطل للعتق ان مرص ودوام القرابة الدافعة  
 ملك القهر • ولو شترى نصف قريسه عتق وسرى عند شروطه • ولو ورث  
 له يسره • ولو قل وكيه • وخيار وكيه كاختاره • ولو أوصى له بعض أبيه  
 مات قبل القبول فسد له • أو هو سري على الميت ن وفيه الثلث وكأبه  
 قل في حيه • ولو أوصى له بعض ابن أخيه مات قبل أخوه له لم يعتق  
 على لاح في وجه لأن ذلك يحصل بميت ثم له فكأبه حصل له غير مقصود  
 • ويحري خلاف فيما لو رجع فيه بعض قريسه رد عوصه بالميت لانه رجع  
 غير مقصود • خاصية السنة متع العتق مرص • اذا اعتق عدداً لا  
 مال له غيره عتق • منه فقط • وان كان عليه دين مستغرق لم يعتق شيء  
 • وان مات هداً لم يقدل السيد ويموت رقيقاً كله • أو حراً • أو ثلثه حر وثلثه  
 رقيق فيه ثلاثة أوجه • وتظهر فائدة فيما لو وهب وأقص مات في مؤنة  
 التحيز • أما لو قته لم يهب عليه عرمة ما وراء الثلث • ولو أعتق ثلاثة أعد



مال له الا عبيد قد اعنتهم في حراً العبيد ماردة أحرار ويقرع للدين والتركه فاذا  
 حرج على حرة سهم الدين بيع أولاً في الدين وقدّر الباقي كأنه كل المال فيقرع  
 لا عتاق الثالث منهم ولا يجوز أن يقرع دعة واحدة للدين والتركه والتحق لانه  
 وما يسبق قرعة العتق ولا يمكن تسديده قبل قضاء الدين وقيل بأنه يجوز  
 ثم يتوقف العتق على القضاء ودا دهما نص العتق لأجل الدين فطهر للبيت  
 دمين تيسر عود العتق الثاني إذا أبهم العتق من حاريتين هل يكون الوطاء  
 تيسر لذلك في الموضوعة فيه وجهاز وفي اللبس بالشهوة وجهان مرتان  
 والاستخدام لا يميز على الأصح الثالث إذا قال لمملوكته أول ولد تديده هو  
 حر فولدت ميتا لحات الدين ولا يعتق أخيه تديده الرابع إذا قال لمملوكته أمت  
 عتق عليه وحقه لأن يكون أكثر سامه فلا يعتق وإن كان مشهور  
 النسب من غيره في العتق عليه وجهان الخامس إذا قال إن أعتقت عامراً فسلم  
 حر ثم عتق عامراً وكل واحد ثلث ماله عتق عام ولا قرعة لانه وما يخرج على سالم  
 فيعتق غير وجود الصفة السادس بعد مشترك قال أحدهما إن كان الطائر  
 عراً مصيباً حرّ وقال الآخر إن لم يكن فصلي حرّ فلا يعتق شيء للشك  
 من اشتراكه ثالث حكم بحرية نصه في يده ولا رجوع له عليه ما لم ينسأ السابع  
 د قل لمديه عتقت خذكم على ألف فقللا ومات قبل اليان وقبلما الوارث  
 لا يتوه متهمه في التعيين فيترع بينهما من حرحت قرعته عتق وعليه  
 قيمة رفته نسد نسى لانهام وقيل يصح المسمى في الثامن بحارية مشتركة  
 ووجاهها من أحد الشيكين فولدت عتق نصه على أحدهما لانه حد  
 المولود ولا يبرى د لا حثيرة ولو عرّ بحارية ايه في لروم قيمة الولد  
 وجهان لانه كان يعتق على أحد لولا أنه الخاصة الخامسة الولاء والظهار

في سبه وحكمه ﴿ أما السب ﴾ فهو روال الملك بالحرية من زال ملكه  
 بالحري من رقيق هو مولاه سواء محر عنه أو علق أو دبر أو استوله أو كاتب  
 أو أعتق السد دوس أو باعه من ماله وحقيقة الولاء أنه لحة كل حمة النسب  
 فان المعتق سب لو حود الرقيق لمسه كما أن الاب سب • ولذلك تحرم  
 الصدقة في وجهه على موالى بي هاشم • ولو أوصى لي فلان دحل • وإليهم  
 في وجهه • ولذلك لو شرط بي الولاء أو ثوته لمير المعتق لماء • ولا يثبت  
 الولاء بالمالة والهد • وكذلك يسترسل الولاء على أولاد المعتق وأحفاده  
 ومعتقه ومعتق معتقه • فالولي إما المعتق أو معتق الاب أو معتق الأم أو معتق  
 المعتق • ويسترسل الولاء على أولاد المعتق إلا أن يكون فيه من ماله رقيق  
 فلا ولأء عليه أصلاً إلا لمعتقه أو عصات معتقه لأن الإشارة أقوى • وكذلك  
 ان كان فيهم من أبوه حر أصلي ماس رقيق • وثمة ركعت منه حرة  
 أصلية ثلث الولاء عليه نظراً • حب الأب • وه • من سوتى • ثلث  
 الولاء • ومهم من سوتى في النقي • وثمة مقدمه ولا مع • ماسره  
 الرق • لغيره • فان لم يكن مباشر كان حصص في كسح • موزن • رقيقين • ومن  
 معتقين • فالولاء لمعتق الأب • ون كان لأب رقيق • عد لمعتق الأم • ون  
 يعتق الاب فيحر اليه ويستقر عليه • ونو كان لأب رقيق • فعتق الأب  
 انحر الولاء اليه ثم يحر منه إلى معتق الأب • ون • وقيل فيحر لأن  
 الاب رقيق فلا يحر إلى أبيه • والمؤود من حرس • دكان • حدود رقة •  
 ثلث الولاء عليه لمعتق أم الأم • داعتق • ثم يحر • في معتق • الأم • ثم منه •  
 معتق أم الاب • ثم منه • إلى معتق أب الاب • ويستقر عليه • لأن يكون • رقيقاً •  
 فينجر إلى معتق الاب • ويستقر عليه • ومن • معتق • أم • لا • من • معتق •

فولاء الحبيب له لانه مباشره لا لمعتق الاب لكن ذلك اذا أتت بولد لدون  
 ستة اشهر من وقت اعتناق الام \* فان كان لاكثر والروح يعتزها بالولاء  
 لمولى الاب \* وان كان لا يعتزها وهو لا يقل من أربع سنين فقولان  
 هو النظر الثاني في الحكم به وحكم الولاء العصوة فيه يد الميراث وولاية الترويح  
 وتحمل العقل والولاء للمعتق \* فان مات ميراث العتيق لأولي عصاته يوم  
 موت المعتق \* ولو حلب ابا وبنا وأما فلا ميراث للبت والام بل  
 لا يثبت الولاء أصلاً لامرأة الا اذا باشرت العتيق لها الولاء عليه وعلى  
 أحماده وعتيقه وعتيق عتيقه كالرحل \* والاح لا يقاسم الحدي الولاء في أحد  
 القولين بل هو أولى \* واس الاح أيضاً أولى من اخذ على هذا القول لقوة السوة  
 \* والاح من الاب والام مقدم على الاح الاب في أصح القولين \* ولا يعاد  
 بالاح للاب ان رأيت المقاسمة بين الحد ولا حوة \* واذا احتنع أب المعتق  
 ومعتق الاب فلا ولاء لمعتق الاب أصلاً لأن على الميت ولاء المباشرة  
 فإلّا لعصبة معتقه وهو لأب \* وكذلك قد ينشأن معتق أب لمعتق أولى  
 من معتق معتق المعتق وهو عبط \* فروع \* لا ولد \* اذا اشترى أح وأخت  
 أنهما معتق عليهما ثم اعتق لأب عد ولم يخل العتيق إلا الأحم والأخت  
 فإلّا لكله إلا الاح لانه عصبة لمعتق ولا شيء للأخت التي هي معتقة المعتق  
 بل لو خلف ابن عم المعتق والبت لكن من نعم أولى \* ولومات هذا الاح  
 ولم يخل الأختة لها ثلاثة رباع ميراثه نصف لأخوة ونصف الباقي  
 لولائها على نصف أبيه لأن أحده ولد معتقها \* وكذلك ان مات لأب ولم  
 يخل الأخت لها نصف بالنسبة ونصف الباقي لولائها على نصف الأب  
 \* الثاني \* احتد حلقاً حريتين شترت حدهما وهما والأخرى أمهما فكل

واحدة مولاة صاحبها لان ولاء الأم لم يمكن انجراره الى مشترية الاب  
اذ لا يمكن أن يكون مولى نفسه • وقيل انه يخر ويسقط فلا ولاء على  
مشرية الاب لمشرية الام • الثالث • اشترت اختان أمهما ثم شاركت الام  
أجنباً في شراء أبيهما فادامتا إحدى الاختين ولم تحلف إلا الاخت  
الأخرى فالصنف لها بالاحوة والساقى للاختين والام فانها معتنقاً أبيهما  
لكن الام ميتة فيرجع نصيبها الى الاختين لانهما اعتنقتهما لكن احدهما ميتة  
وحصل لها الثلث فيرجع الى الأحيى وأما ومن الام الى الميتة والحية ويدور  
ولا ينقطع فالصواب أن يقسم المال من ستة فيكون لها الصنف بالاحوة  
والساقى ثلاثة يقسم عليها وعلى الأحيى أثلاثاً للاختين سهمان ولها سهم  
فتحصل هي على أربعة لأن الثلث لذكر كل واحد ربع في ميتة يحصل للأحيى  
صنف ما حصل للاخت

### في كتاب التفسير

والطريق تركه وحكامه هم ما لا ركان • هو للميت ولاهل به ما معه •  
فصريحه قوله درتک وأنت مدر وثت حر بعد موتی • وقيل ان لمقتدر التفسير  
كساية • والتفسير التقييد كالصنف وهو ان يتولن قتل وميت من مرضي هـ  
فأنت حر أو أنت حر بعد موتی يوم فيعتق بعد موته بيوم ولا يخرج من لاشه  
• ولو قال ان دخلت الدار فأنت مدر فلا يصير مدر من يدخل الدار • ونو  
قل شريكان • متافأنت حر فلا يمتنع منه شيء بموت أحدهم حتى يتوت  
الآخر لكن ليس لو رث يبعه حتى يتوت لشريك كما لو قال ان دخلت  
الدار بعد موتی فأنت حر • لا يبعه قبل الدخول فليس لو رث بضامن

تعلق الميت كماليس له انطال عاربه المصافة الى ما بعد الموت \* ولو قال أنت  
مدر ان شئت صار مدرأ أن شاء على الفور \* وان قال متى شئت لم يشترط  
الفور لكن لا بد من المشيئة في الحياة إلا اذا قال ان شئت بعد الموت فلا يشترط  
الفور بعد الموت \* واذا قال ان مت فأت حرأ ان شئت فيكي مشيئته في الحياة  
في وجهه ويكي المشيئة بعد الموت في وجهه \* ولا بد منهما في وجهه \* ولو قال ان  
رأيت العين فأت حرعق بكل ما يسمى عينا \* الركن الثاني الادل \* ولا يصح  
التدبير من المحون وغير المير \* ومن المير قولان \* ومن السمية بعد  
\* وقيل قولان \* ومن المرتد يني على أقوال الملك \* وان در ثم ارتد لم  
يطل \* وقيل يني على أقوال الملك \* ودافع ان أسلم عاد \* وقيل يتس  
على عود الحث \* فاذا مات مرتدأ وقبلنا يصح تدبيره بعد من الثلث وان  
كان المال للي \* والكافر الاصلي يصح تدبيره ولكن لو أسلم مدره  
باع عليه في قول \* وفي قول يستكسب له كالمستولدة \* والمكاتب كالمستولدة  
\* وقيل كالمدره \* ود در بعيه من عد مشترك لم يسر الي الباقي والطرف  
الثاني في أحكامه \* وله حكمان \* الاول ارتفاعه \* ويرفع التدبير خمسة  
أمور (الاول ارلة الملك) وهو أن يبيع المدر \* فان عاد الملك فهل يعود  
التدبير فيه خلاف (الثاني) أن له صريح الرجوع ان قلنا انه وصية \* وان  
قلنا تعليق فلا \* ولو قل أعقبوه عي فله الرجوع \* ولو قل اذا مت دخلت  
الدار أو شئت فأت حر هو تعليق ولا رجوع عنه بالصريح \* ولا يقطع  
التدبير بالاستيلاء لانه يوافقه بخلاف الوصية \* وقوله ان دخلت الدار فأت  
مدر رجوع عن التدبير المطلق (الثالث) انكار السيد رجوع \* وقيل  
ليس برجوع بل يحلف \* وكذلك الخلاف في انكار الوصية والوكالة هل هو

رحوع • وانكار البيع الحائر ليس بمسح • ثم ان انكار الطلاق الرحي ليس  
برحوة (الرايع) مجاورة الثلث فاذا در عبد لا مال له غيره عتق بموته ثلثه  
• وكذلك لو دبر في الصحة • ولو كان له مال عائب لم يتحرر عتق ثلثه على  
أحد القولين حتى لا يتسلط المسد على شيء قبل تسلط الورثة على مثليه  
• وكذلك الخلاف في الوصية (الخامس) اذا حي المدبر بيع • فان عداه السيد  
تقى التدبير • فان مات السيد فالورثة أن لا يعدوه على قول وان وفي الثلث  
بالعداء والتق • وقيل يحب العداء • الحكم الثاني السراية • وهل يسري  
التدبير الى ولد المدبرة من ربا أو نكاح فيه قولان • وتعليق العتق بالدحول  
هل يسري الى الولد فيه أيضاً قولان • فان قلنا يسري فتبيل معناه أن الولد  
يتمتع بدحول الام • وقيل بدحول نسبه • ثم اذا سرق التدبير • ركنوا  
درهما • ولا يكون الرحوع عن حدهم رحوعاً من آخر • ويتبرع بينهما د  
صاق الثلث • أما ولد المدبر فيتمتع الام دون الاب • وقد مات السيد ومدبرة  
حامل عتق منها حملها • وان كانت حاملاً عند التدبير في سرية في حين  
وحيال • ولو تارعا وقتاً ولدت بعد التدبير فيتمتع وتكر السيد وتول  
قوله • ولو تارعا وارث والمدبر في ما في يده ودعى به كتسب مدعوت  
السيد • لقول قوله لأجل اليد • ولو قت ولدت ولد مدعوت السيد فهو  
حر • لقول قول الورث • لا يدعى تولد

✽ كتب كتبة ✽

وهي عقد ليس بوح وتكن يستحب ان تسمى بمد وكب ممد  
قدراً على الكسب • من لم يكن أمياً يستحب • ومن • يتدعى



الكسب في الاستجباب وجهان • ولها أركان وأحكام • النظر الأول  
في أركانها • وهي أربعة • الأول الصيغة • وهو أن يقول كاتبك على ألف  
في محمين فصاعدا ان أذيتك فأنت حر • فان لم يصرح بالتعليق وبنى  
كفي • ولا يكفي مجرد لفظ الكتابة دون صريح التعليق أو بيته  
• ولو قال أنت حر على ألف قبل عتق في الحال والألف في ذمته • ولو  
قال ان أعطيتي ألفاً فأنت حر فأعطي من مال غيره ادلا مال له هل يمتق فيه  
وجهان • فان قلنا يمتق صل يرجع الي قيمة الرقة ويتبعه الكسب كما في  
الكتابة العائدة أو هو تعليق محص فيه وجهان • ولو باع العبد من نفسه صح  
وله نولاء • وقيل لا ولأء له أصلاً لأنه عتق على نفسه • والركن الثاني  
الموصى به وشروطه أربعة • الأول • أن يكون ديناً ولو كان عيماً كان  
من ملك غيره ادلا ملك له • والثاني • أن لا يمتنع الكتابة الحالة لأنه  
بغير غيب القيد دلالة من لحظة في لا اكتساب إلا أن يكون بصفه حراً  
فيصح كتابته بغير أهل على أحد الوجهين • ولو باع من المملوك بغير أجل بشئ  
يريد على قيمة المثل فيعجز عنه ولكن الظاهر صحته • وفيه وجه أنه لا يصح • ولو  
كانت على مائة يؤديها في عشر سنين لم يجز حتى يتبين محل كل محم • ولو شرط في  
الكتابة أن يشتري شيئاً فسد • ولو كانت وباعه شيئاً على عوض واحد دعة واحدة  
فسد البيع • وفي الكتابة قولاً مرقق الصفقة • ولو كانت ثلاثة أعده على ألف في  
صفقة واحدة ففسد الصفقة • وفي شراء ثلاثة أعده من ثلاثة مائة فالف  
السداد • وفي حلق لسوة وبكاحين دعة واحدة بموص واحد نص على قولين  
ف قيل في ذلك قولان لكون الموص معلوم الحمل غير معلوم التفصيل • والركن  
الثالث السيد • وشروطه أن يكون مكملاً (ح) أهلاً للترع فلا يصح (ح م)

كتابة قيم الطفل ولا كتابة المريض إذا لم يبق به الثلث • ولو كاتب في  
الصحة ووضع النجوم في المرض اعتراها حروح الأقل من الثلث • وإن كانت  
قيمة الرقبة أقل طيس لهم الأدك لو عجز نفسه • وإن كانت النجوم  
أقل فليس لهم الأدك • وكذا لو أوصى باعتاقه أو وضع النجوم عنه  
• ولو أقر في المرض بقص محوم كتابته في الصحة قبل • وأما المرتد  
فبني كتابته على أقوال الملك • والكافر تصح كتابته إلا أن يكون المد  
قد أسلم وحوط ببيعه وكاتب فيه وجاه • ولو كاتب ثم أسلم المد  
في الانقطاع وجاه مرتان وأولي بأن يدوم الكتابة • والحربي  
تصح (ح م) كتابته ولكن لو قهره السيد عاد ملكه قبل المتق وبعده  
• الركن الرابع المكاتب • وله شرطان الأول • أن يكون مكلفا  
فلا يصح كتابة الصبي وإن كان مبررا • الثاني • أن يكتب كله • ولو كاتب  
نصف عبده فأنه لا يصح • ولو كاتب من نصبه حر • أو حصول  
لأستقلال • ولو كاتب أحد الشريكين حيز دين شريكه • مذهب • فضل  
• ولو كاتب بالأذن قولان • ولا ضرر • لا يصرف لصدقة • من  
نصفه رقيق • ولو كاتب على ما وجد حر ونقمت نحوه على قدر  
ملكها • فإن شرعا تفاوتا في القسمة فقد عردت كل صفة وهي • دين  
الشريك فيخرج على القولين • مرفوع • لو كتبه ثم عجز حدهم • وورد  
الثاني • لقاء الكتابة في نصيبه • لا ضرر قولان • وثاني • خور • قوة • لدوم  
• ولو كاتب وحدعه • ثم حلف بين وعجزه • حدهم • وعجزه • آخر • قد  
أولى مانع • هذا بين ما يصح من الكتابة • وما لا يصح فيقسم • فضل  
• وفاسد • فالأصل • هو لدى حتى يمضى ركه • أن صدر • لا يجب • والقول

من غير مكلف أو غير مالك أو مكره أو عدم قصد مالية الموص كما لو كانت على دم أو حشرات أو احتلت الصيغة بأن قد لقط العقد • ثم القاسد يساوي الصحيح في ثلاثة أمور (أحدها) أنه يحصل العتق بالاداء لكن بحكم التعلق فلا يحصل بالاراء والاعتياص (والثاني) أنه يستقل بالكسب ويستتبع عند العتق ما فصل من كسبه وكذا ولده من حاربه • أما ولد المكاتبه في سريانه الكتابة القاسدة اليه قولان كما في سريانه التعلق (والثالث) أنه يستقل حتى يعامل السيد وتسقط عنه نفقته • والصحيح أنه لا يسافر • وفي صرف الزكاة اليه وحبان • ويشارك في أمرين (أحدهما) أنه اذا أحد معلق به الاداء رده ورجع إلى قيمة الرقة لمساد الموص (والثاني) أنها لا تهرم من حاب السيد منه فسحها • ومما فسح أو قصى القاصي ردها لم يعتق بحكم التعلق وان أدى لانه كان تعلقاً في صمن معاوضة • ولو أعفاه عن كمارته صح ورثت ديمته وكان فسحاً للكتابة حتى لا ينضم الكسب بخلاف الكتابة الصحيحة • فها تنضم لأحره عن الكفاية • ولو مات السيد فادى إلى الوارث لم يعتق لانه ليس القائل له • ديت فانت حر من الطر الثاني في أحكامها • وهي خمسة • الأول ما يحصل به العتق • وفيه مسائل ستة • الأولى • أنه يحصل في الصحيحة بأداء الحوم والاراء والاعتياص • ولا يحصل بحرء من الحوم حرء من الحرية حتى يؤدي الكل • ولو كاتب عدين دفعة يثق أحدهم بده يصيه قبل ادائه الثاني • ولو كاتب عدا لم يعتق يصيب أحدهم ما يؤدي جميع الحوم اليهما إلا أن يكاتب واحد ويخلف اسين فيعتق يصيب أحد الاسين بأداء يصيه به الثانية • اذا حر السيد وقص الحوم لم يعتق حتى يسلم إلى القيم • وان تلف في يد

السيد فلا ضمان لتقصير بالتسليم اليه • ولو حتى البعد قبض منه السيد  
عق لان صله ليس بشرط • أما الكتابة القاسدة • فتسمح بمنزولها على وجه  
الجوارها • ولا تسمح على وجه لان مصيرها الي اللزوم • وتسمح على وجه  
بحيوان المالك دون جنون المد لأن الصحيحة أيضا حائرة في حق المد  
• الثالثة • اذا كاتبا عدائكم أعتق أحدهما نصيبه عق وسري في الحال على قول  
• وفي قول آخر لا يسري إلا أن يرق العيب الثاني بالحز • فان قلنا يسري  
في الحال فتسمح الكتابة في محل السراية وينقل مكانا ويعتق حتى يكون  
الولاء للشريك لالئ سري عليه فيه وجهان • وقيل ان كونه مكانا يجمع  
السراية • ثم اراء أحدهما يحري محري اعتاقه في السراية وكذا قدض عيب  
عنه رضا صاحبه ان قصيد بأنه يوجب العتق فيسري ولا طول هو محري  
على القول لانه احتار أصل المقدم • ثم أحد لا يسري قدض عليه عق  
(و) ولم يسر (و) لانه مقهور في القصد • وقد صدرت منه مرة • ودعي  
المد على الشريكين أنه وهما بالحقوم فصدقه أحدهم عق عيب نصيب  
ويحري الخلاف في السراية عليه لانه محترق التصديق • أربعة • أحد  
الاسس الوارثين اذا أعتق نصيبه فمد ويسري على قول • في حال • وبما عساه  
الحز • وان قلنا لا يسري ورق نصيب الآخر • هذين نصيب • كتابة في  
النصف الذي اعتق حتى يكون الولاء للمعتق خاصة • وتول • تسمح • وولاء  
في ذلك النصف مشترك بينهما فيه وجهان • مرة • وجه • بين • وبعد  
• دعي البعد كتابة المورث له فصدقه أحدهم وكذبه • آخر • وجه • نصيب  
المصدق مكاتب (و) • من أعطقه سري الي لائق • ويخرج على خلاف لانه رقيق  
بقول الشريك وان أراء لم يسر لان الشريك يقول • رؤيه • لا • لا كتابة

• فان عتق باءاء الحوم لم يسر لانه مقهور على القول في الخامسة • ادا قبض  
الحوم فوحدها ناقصة فله ردّها وردد العتق اذ تبين أنه لم يحصل أو حصل حصولاً  
غير مستقر بحسب العوض • وان رصي استمر العتق ولكن من حين الرضا  
أو من حين القبض فيه وحده • ولو اطلع على القصاص بعد تلف الحوم  
حار له رد العتق الي أن يسلم الأرض • فان عجز كان له الارفاق والمسخ  
كالعجز بمص الحوم في السادسة • اذا حرحت الحوم مستحقة تبين أن لا عتق  
• فلو كان قال له عند القبض اذهب فأنت حرّ أو عتقت والصحيح أنه  
لا يؤاخذ به كما للمشتري الرجوع بالثمن على الصحيح اذا حرج المبيع مستحقاً  
وإن ادعى الملك للبائع لأن قوله كان ساء على الظاهر • ويلزم على ههنا أن من  
أقرّ بالطلاق ثم قال كنت أطلقت امطة ضمتها طلاقاً ثم راجعت المتي فاحرري  
بانه لا يبعد أنه يقبل وقد قيل به • وكذا في العتق في الحكم الثاني • حكم  
الاداء • وفيه سبع مسائل • الاولى • أنه يجب الايتاء بحط شيء من الجوم أو بدل  
شيء • ولا يجب في الكتانة العائدة على الأضرار (و) • ولا يجب في الاعتاق  
بموص • ولا في بيع المد من نفسه • ولا في الاعتاق عمام • وفي وجوب  
تقديمه على وقت العتق وحده • ويكفي أقل ما يتناول • وقيل بل ما يليق بالحال  
الأن يموت قبل الايتاء فتكون الزيادة في التركة كوصية يصار بها الوصايا  
لا كدين • ولو بقى من الحوم قدر لا يقل في الايتاء أقل منه ادا قلنا  
يجب أكثر مما يتناول فليس للسيد تعجيله • ولا يحصل التقاص لأن الايتاء  
يخبر من غير مال الكتانة ولكن ينبغي أن يكون من جسده • فلو عدل الي  
غير جسده فيه وحده أنه لا يجوز تعدداً كما في الزكاة في الثانية • لو عجل  
الحوم قبل التحل أجبر على القول كما لو عجل ديناً به رهن • وفي سائر الديون

وجنان • وإن كان على السيد ضرر أو كان وقت غارة لم يجز • فإن كان  
المقد أنشيء في وقت النارة فوجان • فلو كان غائباً قبض القاضي عنه • ولو  
قال لا آخذ منه حرام أجبر على القبول والقول قول المكاتب • ولكن هل  
يتزع من يده بعد القبول لأجل إقراره فيه وجان • أحدهما أنه يتزع  
ويحط في بيت المال أو يسلم إلى مالكه إن أقر لمالك معين • وإن قلنا  
لا يتزع فالمصحيح أنه يقل رجوته ويند تصرفه إذا كذب نفسه • ولو قال  
السيد إن عمت بعض النجوم قد أرتك عن الباقي لم يصح (ح و) الإراء  
• ولو عمل المص شرط لم يصح (ح و) الأداء • فإن وفي السيد أو أهل  
يقبل القبض صحيحاً رضاء السابق المعلق على الأداء فيه قولان • ولو أنشأ  
رضاً حديداً فلا شك أنه يتقبل من حبه لأن دوام القبض كاتته في الثالثة  
لتمدر النجوم حصة أساب في الأول • إذا أفلس بجميعها أو بعضها  
مسح الكتابة ويسلم له ما أخذ إلا ما كان من الصدقة فيجب ردها على  
مالكها • وليس هذا المسح على الفور بل له التأخير • ولا يرمه الاطراد لأن  
يقدر ما يجرح المال من النحر • فإن كان ماله عائناً فله المسح • وإن كان له  
عروض لا يشتري إلا في زمان فله المسح على لأجله في الثاني • د عاب  
بغير إذن السيد فله المسح من غير حاجة إلى الرجوع إلى القاضي • وإن كان  
بأذنه بعد المحل فليس له المسح حتى يخبره بحره أنه قد ندم على لا نظار • إن  
قصر في الإياب فله المسح في الثالث • أن يتمتع مع القدرة به تمسح في  
الكتابة حاضرة (ح م) من جانب الصد • وله أن يحزن نفسه وأن يمسح معي شاء  
في الرابع • إذا حن العبد وقلنا لا يمسح فله تمسح لأن يكون له من  
فلقاضي أن يؤدي عنه ليعتق • رأى المصلحة له في الحرية • والسيد يصان

يستقل بأخذ الحوم اذ تمكيه من هذا أولى من ماله حتى يمسح ويأخذ المال عما في الخامس الموت \* وتصح الكتابة بموت السيد وان حلف وءاء لتعذر العتق \* فرع \* لو كان استسحر المكاتب شهراً وعزم الاحرة فليمره انظار شهر بعد المحل فمساء يكتسب مالاً \* وقيل له تجهيزه من غير انظار \* المسئلة الرابعة في اردحام الديون \* وله صور \* الاولى \* ادا لم يكن عليه دين الا للسيد وكان له عليه دين معاملة مع الحوم فله أن يأخذ ما في يده بالدين ويحرمه ادا لم يملك الا ما في يده \* وان اراد تحييره قتل اخلاء يده عن المال يأخذه بالدين فيه وجهان \* الثانية \* أن يكون عليه للاحاب دين معاملة وأرض جاية قولان \* النص أن يورع ما في يده عليهم ان صاق عن جميعهم \* والثاني أنه يقدم دين المعاملة لان الارش له متعلق بالرقعة \* ثم الأرض يقدم على النجوم كما يقدم على حق المالك هذا اذا كان قد حجر عليه بالتماس الغرماء \* فاما قتل المحرقة أن يقدم من اراد منهم \* الثالثة \* أن يحجر ماله عليه أرض ودين معاملة فقد سقط النجوم وما في يده يورع على الدينين بالسوية \* وقيل يقدم دين المعاملة ليرجع الارش الى الرقة \* وقيل يؤخر دين المعاملة لان صاحبه رضى بدمته \* ثم لمستحق الأرض تجهيز المكاتب حتى يبيع رقبته \* ولو اراد السيد فداءه لتقي الكتابة والصحيح أنه لا يجب قوله \* وأما صاحب دين المعاملة فليس له التحجير اذ لا يتعلق حقه بالرقعة \* ولو كان للسيد دين معاملة فلا يصارب الغرماء بالنجم ويصارب بدين المعاملة \* المسئلة الخامسة \* اذا كاتباً عدلاً فليس لاحدهما أن يعرد قصص نصيب نفسه لان كل ما في يد العبد كالشترك بينهما \* ولو سلم الى أحدهما جميع النجوم لم يفتق منه شيء \* وقيل يفتق لسيب القاصص \* ولو رضى أحدهما

تقديم الآخر بصدية فتض فحل يمتق نصيه فيه وجان ﴿فرع﴾ لو ادعى  
أنه واهما النجوم فصدق أحدهما وكذب الآخر وحل فله أن يشارك  
المصدق فيما أقر بصدية • وله أن يطلب المكاتب أن شاء تمام نصيه • ثم لا يرجع  
المصدق على المكاتب فيما أخذ منه ولا المكاتب على المصدق • المسئلة  
السادسة • لو كاتب عديد بشرط أن يتكفل أحدهما بنصيب الآخر فسد  
المقد • ولو تكفل بغير شرط لم يصح لأن الجوم ليست ملازمة فكيف  
تقسم • ولو تبرع أحدهما بتسليم مجوم الثاني وقتلنا لا يجوز التبرع مع  
الآدم فالمؤدى أن يتردد قبل أن يمتق • والعصاة لا يتردد بعد المتق  
ونص أنه لو عما عن أرش حاية ثبت له على السيد وقتلنا لا يصح فله طله  
بعد المتق • وقيل في المسئلة قولان مبييان على أن تبرع المجلس إذا لم يعد لأجل  
الدين • فلو سقط الدين بالأبراء هل يعد لأن فيه قولان ﴿فرع﴾ لو كانا متعاقبي  
القيمة فقال الحسيس أدبنا الحوود على عدد الرؤس وقال الآخرى على  
قدر الحوود وكانا قد حآآه معاً • لصحیح أن القول قول من يدعي لاستواء لاه  
في أيديهما • والمسئلة السابعة في التراجع بآوله صور • أحدهما • أن يحتلف السيد  
والمدعى أصل الكتابة أو أصل الاداء • والقول قول السيد • وثبت دعوى  
السيد بشاهد وامرأتين في الاداء • وهل ثبت دعوى الكتابة ودعوى  
الحكم الاخير الذي يتعلق به المتق فيه وجهان • الثانية • د تارة في قدر  
الحوود أو الاحل أو حسن الحوود تحالفاً وتقسماً • وإن كان المتق قد  
حصل بالاتفاق صائداً المسح لرجوع الى قيمة الرقة • الثالثة • ثومات  
مكاته وله ولد من معتقة قتل عتق قبل موت وحررتى ولده • والقول  
قول موالي الأم لأن الأصل قضاء لولاء لهم • الرابعة • كاتب عديد وأقر



فأنه قبض بمحوم أحدهما وبكل عن دوى الثاني حتى حلب الثاني حتى  
 المبدان جميعاً \* وإن مات قبل البياض حلب الوارث على بي العلم بما عماء  
 المورث \* ثم بعد ذلك يقرع بينهما على قول \* ولا يقرع على قول لانه استبهما  
 في دين الحكم الثالث بحكم التصرفات اما من السيد أو من السد \* أما  
 السيد فلا يصح بيعه رقة المكتوب على الحديد \* وفي القديم يبيعه ويبقى  
 مكاتباً \* ولا يبيع المحوم لانه يبيع دين غير لازم \* وفي الاستبدال عه وجهان  
 \* فلو قبض مشترى المحوم الجوم فهل يمتنع فيه وجهان \* فان قلنا انه  
 يمتنع وكان المشتري وكيله فيرد عليه \* وله معاملة السد بالبيع أو الشراء  
 وأخذ الشفعة منه \* وكذلك أحد السد منه فان ثبت له على السيد دين مثل  
 المحوم قدرراً وجساً وقلنا يقع التقاص فيمتنع \* لكن في تقاص الدينين  
 المتساويين أربعة أقوال (أحدها) أنه لا يحصل وإن رصياه (والثاني) أنه يحصل  
 إن رضي أحدهما (والثالث) أنه لا يحصل إلا رصاهما (والرابع) أن التقاص  
 يقع بنفسه دون الرضا \* فان أحرينا التقاص في التقدين في ذوات الامثال  
 وجهان \* وفي المروص وجهان مرتان \* ولو أوصى رقة المكاتب لم يحرز  
 إلا أن يصيب الى حالة العحر فيصح على أحد الوحيين \* ولو أوصى بالمحوم  
 جار من الثالث \* وللوارث تمحيظه وإن أطار الموصى له \* وإن أوصى برقته  
 فلا موصى له تمحيظه عن العحر وإن أطار الوارث \* ولو قال صموا عن  
 المكاتب ماشاء فشاء الكل لم يوضع الكل على الاصح بل يبقى شيء كما لو  
 قل صموا من كتاتبه ماشاء \* أما تصرفات المكاتب فهو فيه كالحر إلا ما فيه  
 تبرع أو حظار فلا يبعد شفعه وهنته وشراؤه قربه بالحنانة وبيعه بالدين \* ولا  
 يبيع بالنسيئة \* ولا يرفع اليد عن المبيع قبل قص الثمن \* ولا يكاتب \* ولا يتروح

ولا يروح عنه • ولا يتسرى خوفاً من طلاق الحارية • ولا يتهب من يمتق عليه اذا لم يكن كسواً خوفاً من الثمقة • والمكاتب لا تزوج ولا تكفر الا باصيام • وكل ذلك ان حري بادن السيد في العوذ قولان • الا المتق فيه طريقان (أحدهما) طرد القولين (والثاني) القطع بالمنع لاشكال الولا • ان نفذما في الولا قولان (أحدهما) أنه للسيد (والثاني) انه موقوف حتى يمتق المكاتب يوماً فيكون له • ان مات رقيقاً استقر على السيد • ولو مات المتيق في مدة التوقف ميراثه للسيد في قول • وليت المال في قول • وكتابة عنه كاعتاقه في العوذ وفي الولا • ولو اشترى المكاتب من لمتق على سيده صح • ان عمر رجع الى السيد وعق عليه • والقن او قل من يمتق على سيده وقتل بعد قوله لا يبرأ منه لم يمتد بها اب حيف وحب اسفة في حال • وان لم يحب أن كان كسواً بعد وقد يكون للسيد رده • وهل له رد غيره ممن يقفه عنه فيه وجهان • من قبل له رده فيدهم الملك من الاصل أو يقطع من حبه فيه وجهان • ولو استولد المكاتب جاريته فولده مكاتب عليه في يمتق امته ويرق برفه • وهل يصير له تولد مستولده اذا عتق فيه قولان • الحكم اربع حكم تولد وفي سرية الكتابة من المكاتب الى ولدها التي تلد بعد الكتابة من رده وكما قولان كما في سرية التدبير لأن هذا يمتق عتق لاه • وولد مدرة لا يعتق لعتقها بل تموت السيد • وهذا يعتق عتق لاه في دوام الكتابة • من هنا يسري حق الملك فيه للسيد في قول فكله مكاتبه حتى يصرف فيه منه اد قتل ويسد عتقه ويصرف فيه كسبه مع رده ويرمه عتقه • ان يكون كسب • وفي قول هو من كسب مكاتبه فيكون كسائر عبيده • وما

ولد المكاتب من حاربه فهو كسب له قولا واحدا لا يعد فيه اعتناق السيد ولكن لو حى لم يكن له أن يعديه لأن هذه كسراته فانه لا يعد تصرفه في ولده بل يكاتب عليه في فرع محاذي إذا وطئ السيد مكانته فقد تعدى ولكن لاحد. ويجب المهر (وم) وقيمة الولد ان قلنا ان ولدها كسبها فان ولدت من بعد المهر والرق أو بعد العتق فلا شيء لها ثم هي مستولدة ومكاتبه فان أدت السحوم عتقت والاعتقت بموت السيد في الحكم الخامس حكم الحياه. فاما حى على أنجي أو على سيده يلزمه الارش. فان راد الارش على رفته ففي وحبو الزيادة قولان لانه لا يقدر على أن يسحر نفسه فلا يبقى متعلق سوى الرقة. ولو حى عبد من عبيد المكاتب فليس له فداه فأكثر من قيمته. ولو أعتق السيد مكانته بعد الحياه لزمه العداء كما لو قتله. ولو حى على السيد فأعتقه فالصحيح أنه يطاله بالارش بعد العتق. ولو حى من المكاتب فلا يعديه. ولو حى على سيده هل يبعه فيه وجهان. ولو استحق المكاتب قصاصا على سيده أو عبد غيره جاز له الاستيلاء. وقيل يحبس أحد الارش وان لم يرص السيد بالقصاص. ولو حى على سيده أو على سيده فالسيد القصاص. ولو قتل المكاتب أصحت الكتابة والسيد القيمة.

### — كتاب عتق أمهات الاولاد —

ومن استولد حاربه فأتت مولدها عليه حلقة الآدمي إما حيا وإما ميتا عتقت عليه ادا مات. ولا يجوز بيعها قبل الموت على الحديد. وكذا لا يبيع ولدها من ربا أو كساح. حصل بعد الاستيلاء ويعتقون أيضا بموته. وله امارتها وتستعد منها ووضوؤها. وله أن يروحها لغير رصاها. وقيل لا يجوز الا رصاها.

• وقيل لا يجوز رصاها أيضا الامراجة القاصي • وله أرض الجباية عليها وعلى أولادها • ومن عصها فتلفت في يده صممه لاسها كالرقية الا في البيع • ولو شهد رجلان على اقراره بالاستيلاء وحكم به فرحما غرما بمدة موته لورثة مد عتقها ولم يرمأ في الحال لاسها ما أزالا الا سلطة البيع ولا قيمة له • فرعان • أحدهما • لو كسح جارية فولدت ولدا رقيقا ثم اشتراها لم تصر أم ولد له • ولو ولدت منه ولدا آخر في كساح عرور أو وطء شبهة ثم اشتراها فول تفتت مستولدة عليه فيه قولان • (الثنى) • مستولدة استولدها شريكان ثم قال كل واحد ولدت أولا • هي مستولدتني فقد صارت مستولدة فان ماتا

عتقت والولاء موقوف • وان كانا معسرين فصعب الولاء

لكل واحد منهما • والله سبحانه وتعالى أعلم

أصوب • وإليه المرجع

والسلام





تمّ طبع هذا الكتاب الحليل في ثلثي ربيع الثاني من سنة ١٣١٧ في  
مطبعة المؤيد والآداب على نفقة ودمّة (شركة طبع الكتب العربية بمصر)  
وقد قرّر مجلس إدارة الشركة أن تكون علامتها على طبع كل كتاب  
تحرره وضع طابعها الخاص في آخره وهو هذا .

## ﴿ فهرست الجزء الثاني من مكتب الوجيز ﴾

( في منه الامام الشافعي لمحة الاسلام المرالي )

| صحيحة |  |
|-------|--|
| ٢     | ( كتاب الكساح )                        |
| ٥     | الباب الاول في الاولياء                |
| ٥     | الفصل الاول في أساس الولاية            |
| ٦     | الفصل الثاني في ترتيب الاولياء         |
| ٦     | الفصل الثالث في سوانب الولاية          |
| ٧     | الفصل الرابع في تولي طرق القصد         |
| ٧     | الفصل الخامس في التوكيل                |
| ٧     | مصدر سبب في بيع عتيق وولي              |
| ٨     | المصدر سابع في كسوة                    |
| ٨     | الفصل الثامن في زواج الاولياء          |
| ٩     | الباب الثاني في المولي عليه            |
| ١٤    | باب كساح لشركات                        |
| ١٤    | مصدر لزوم في غرضه كساح من لا كسوة      |
| ١٥    | مصدر سبب في زواجه حدد سرعي             |
| ١٦    | المصدر ثامن في لا حيز                  |
| ١٧    | المصدر تاسع في سنة                     |
| ١٨    | القسم الرابع من الكتاب في موحدة خيار   |
| ٢١    | القسم الخامس من الكتاب في موهون مترجمه |
| ٢١    | مصدر لزوم في بيع مروج                  |
| ٢١    | مصدر سبب في وطء لا حيزه لان            |

|    |   |
|----|---|
| ٢٢ | الفصل الثالث في اعيان الال              |
| ٢٢ | الفصل الرابع في ترويح الالاء            |
| ٢٣ | الفصل الخامس في ترويح العيد             |
| ٢٤ | الفصل السادس في الرءاء                  |
| ٢٥ | ( كتاب الصءاق )                         |
| ٢٥ | الباب الاول في الصءاق الصءيء            |
| ٢٧ | الباب الثاني في الصءاق العاسء           |
| ٢٩ | الباب الثالث في الموءوءة                |
| ٣٠ | الباب الرابع في التءطير                 |
| ٣٠ | الفصل الاول في عءه وءكمه                |
| ٣١ | الفصل الثاني في الميراء قل الطلاء       |
| ٣٢ | الفصل الثالث في التوءراء الباءة للراءوء |
| ٣٣ | الفصل الرابع في هاء الصءاق من الراء     |
| ٣٤ | الفصل الخامس واءئة                      |
| ٢٥ | الباب الخامس في التاءء                  |
| ٢٥ | باب الوليءة والئر                       |
| ٣٦ | ( كتاب القءم والشوز )                   |
| ٣٦ | الفصل الاول فيء ينءق القءم              |
| ٣٧ | الفصل الثاني في مكاء القءم ورمه         |
| ٣٨ | الفصل الثالث في التاءل                  |
| ٣٨ | الفصل الرابع في العلم والقءاء           |
| ٣٩ | الفصل الخامس في انساءرة بهن             |
| ٤٠ | الفصل السادس في الشقاء                  |
| ٤١ | ( كتاب الخلع )                          |

مجمعة

- ٤١ الباب الاول في حقيقة الخلع  
٤١ الفصل الاول في اثره  
٤٢ الفصل الثاني في سعة الخلع الى المطلات  
٤٣ الباب الثاني في أركان الخلع  
٤٥ الباب الثالث في موجب الاقطاء للمطقة بالاعطاء  
٤٦ الباب الرابع في سؤال الطلاق  
٤٦ الفصل الاول في ألقاطه  
٤٧ الفصل الثاني في التماسها طلاقا معيدا بمدد  
٤٨ الفصل الثالث في المطلق برمان  
٤٨ الفصل الرابع في احتلاء الأحمى  
٤٩ الباب الخامس في البرع  
٥٠ ( كتاب الطلاق )

- ٥٠ الباب الاول في السنة والسبعة  
٥٠ فصل ذوق في يار حدي  
٥١ الفصل الثاني في تطبيق سنة وسبعة  
٥٤ الباب الثاني في أركان الطلاق  
٥٢ فصل الاول في شرح مع حذى  
٥٤ الفصل الثاني في مدد  
٥٥ فصل الثالث في سوس  
٥٩ الباب الثالث في تحديد الطلاق  
٥٩ فصل ذوق في مدد  
٥٩ فصل الثاني في سكر  
٦٠ فصل الثالث في حلاق ح



|   |    |
|---|----|
| الباب الرابع في الاستثناء               | ٦٢ |
| المصل الاول في المسترق                  | ٦١ |
| المصل الثاني في التعلق بالمشيئة         | ٦٢ |
| الباب الخامس في الشك في الطلاق          | ٦٣ |
| ( الشطر الثاني من الكتاب في التعليقات ) | ٦٤ |
| المصل الاول في التعلق بالآوقات          | ٦٤ |
| المصل الثاني في التعلق بالتطليق وحيه    | ٦٥ |
| المصل الثالث في التعلق بالحمل والولادة  | ٦٦ |
| المصل الرابع في "تطليق" حيس             | ٦٧ |
| المصل الخامس في تطليق "مشيئة"           | ٦٧ |
| المصل السادس في مسائل المدور            | ٦٨ |
| المصل السابع في مروع التعليقات          | ٦٨ |
| ( كتاب الرحمة )                         | ٧٠ |
| المصل الاول في أركانها                  | ٧٠ |
| المصل الثاني في أحكام أرحيه             | ٧١ |
| ( كتاب لا يلاء )                        | ٧٢ |
| الباب الاول في أركانه                   | ٧٢ |
| الباب الثاني في أحكامه                  | ٧٦ |
| ( كتاب الطهار )                         | ٧٨ |
| الباب الاول في أركانه                   | ٧٨ |
| الباب الثاني في حكم الطهار              | ٧٩ |
| ( كتاب الكهانات )                       | ٨١ |

|   |     |
|---|-----|
| (كتاب اللعان)                               | ٨٤  |
| الباب الاول في القاط القدف وموجبها          | ٨٤  |
| الفصل الاول في الالفاظ                      | ٨٤  |
| الفصل الثاني في موح القدف                   | ٨٦  |
| الباب الثاني في قدف الارواح خاصة            | ٨٧  |
| الفصل الاول فيما ينبع القدف وبسبب           | ٨٧  |
| الفصل الثاني في أركان اللعان                | ٨٧  |
| الباب الثالث في جوامع احكام اللعان          | ٩٣  |
| (كتاب العدة)                                | ٩٣  |
| الباب الاول في عدة الخرائروالاماء           | ٩٣  |
| الباب الثاني في تدخل المديتين               | ٩٧  |
| (القسم الثاني من الكتب في عدة وفاة والسكحي) | ٩٩  |
| الباب الاول في عدة                          | ٩٩  |
| الباب الثاني في السكحي                      | ١٠٠ |
| (القسم الثاني من كتب في الاستبراء)          | ١٠٢ |
| الفصل الاول في قدر موحكمه وشربه             | ١٠٢ |
| الفصل الثاني في سب                          | ١٠٣ |
| الفصل الثالث في عذبة ذمه                    | ١٠٤ |
| (كتاب رصع)                                  | ١٠٥ |
| الباب الاول في رصع                          | ١٠٥ |
| الباب الثاني في رصع يجره من رصع             | ١٠٦ |

صحيفة

- ١٠٧ الباب الثالث في الرضاع القاطع للسكاح
- ١٠٩ الباب الرابع في التراجع
- ١٠٩ ( كتاب النفقات )
- ١٠٩ الفصل الاول في واحات السفة
- ١١١ الفصل الثاني في كيفية الاطعام
- ١١٢ الباب الثاني في مسقطات النفقة
- ١١٤ الباب الثالث في الاعسار والنفقة
- ١١٦ الباب الثاني للنفقة القراءة
- ١١٦ الباب الاول في أصل النفقة
- ١١٧ الباب الثاني في ترتيب الاقارب
- ١١٨ الباب الثالث في الحضانة
- ١١٨ الفصل الاول في صلات الحضانة
- ١١٨ الفصل الثاني في اجتماع احوال
- ١٢١ ( كتاب الخراج )
- ١٢٨ فصل في تعيين احوال من اخرج وادب
- ١٣١ الفصل الثاني في المدة
- ١٣٤ ( الباب الثاني في حكم القصاص الواجب )
- ١٣٤ الباب الاول في الاستيلاء
- ١٣٥ الفصل الاول فيمن له ولاية الاستيلاء
- ١٣٦ الفصل الثاني في احوال القصاص على المجرم
- ١٣٦ الفصل الثالث في كيفية اعدامه
- ١٣٧ الباب الثاني في الدعوى

|  |     |
|--|-----|
| (كتاب الديات)                                | ١٢٩ |
| ١٤٠ الباب الاول في المس                      |     |
| ١٤١ الباب الثاني فيما دون المس               |     |
| ١٤٨ (القسم الثاني من الكتاب في الموجب)       |     |
| ١٥٣ (القسم الثالث من الكتاب فيمن عليه الدية) |     |
| ١٥٦ (القسم الرابع من الكتاب في عرة الجين)    |     |
| ١٥٨ باب كفارة القتل                          |     |
| (كتاب دعوي الدم)                             | ١٥٨ |
| (كتاب الجايات الموحدة للمقومات)              | ١٦٤ |
| (كتاب موحات نصان)                            | ١٨٣ |
| (كتاب السير)                                 | ١١٦ |
| ١٨٦ الباب الاول في وحو حهاد                  |     |
| ١٨٩ الباب الثاني في كيفية حهاد               |     |
| ١٨٩ الباب الثالث في ترك قتال وقتل لاس        |     |
| (كتاب عقد حرية ومهادنة)                      | ١٩٧ |
| ١٩٧ الباب الاول في حرية                      |     |
| ٢٠٣ العقد الثاني مهادنة                      |     |
| (كتاب اصيد ودم)                              | ٢٠٥ |
| ٢٠٨ فصل ذو في لاسر -                         |     |
| ٢٠٩ فصل بي في لاسر -                         |     |

|                                   |     |
|-----------------------------------|-----|
| صحيفة                             | ٢١١ |
| (كتاب الصحايا)                    | ٢١٥ |
| (كتاب الاطعمة)                    | ٢١٥ |
| الفصل الاول في حد الاختيار        | ٢١٦ |
| مصل الذي في حد الاصطراط           | ٢١٧ |
| (كتاب السق والري)                 | ٢١٨ |
| الباب الاول في السق               | ٢١٩ |
| الباب الثاني في الري              | ٢٢٣ |
| (كتاب الايمان)                    | ٢٢٣ |
| الباب الاول في نفس اليقين         | ٢٢٥ |
| الباب الثاني في الكفارة           | ٢٢٦ |
| الباب الثالث فيما يقع به الخس     | ٢٢٦ |
| (كتاب المدور)                     | ٢٣٧ |
| (كتاب أدب القضاء)                 | ٢٣٧ |
| الباب الاول في التولية والعزل     | ٢٣٧ |
| الفصل الاول في التولية            | ٢٣٨ |
| الفصل الثاني في العزل             | ٢٣٩ |
| الباب الثاني في جامع آداب القضاء  | ٢٣٩ |
| الفصل الاول في آداب متفرقة        | ٢٤١ |
| الفصل الثاني في مستند قصائه       | ٢٤٢ |
| الفصل الثالث في اتسوية            | ٢٤٢ |
| الفصل الرابع في تركية             | ٢٤٣ |
| الباب الثالث في القضاء على العائب |     |

٢٤٧ الباب الرابع في القسمة

( كتاب الشهادات )

٢٤٩ الباب الاول فيما يفيد أهلية الشهادة

٢٥٢ الباب الثاني في العدد والذكور

٢٥٣ الباب الثالث في مستند علم الشاهد

٢٥٤ فصل في التسامع

٢٥٥ الباب الرابع في الشاهد واليمين

٢٥٧ الباب الخامس في الشهادة على الشهادة

٢٥٨ الباب السادس في الرجوع

٢٦٠ ( كتاب الدعاوى واليانات )

٢٦٢ باب دعوى النسب والحق القائف

٢٦٣ ( كتاب العتق )

٢٦١ ( كتاب التدبير )

٢٨٣ ( كتاب الكتابة )

٢٩٤ ( كتاب عتق أمهات الاولاد )

﴿ تم ﴾

